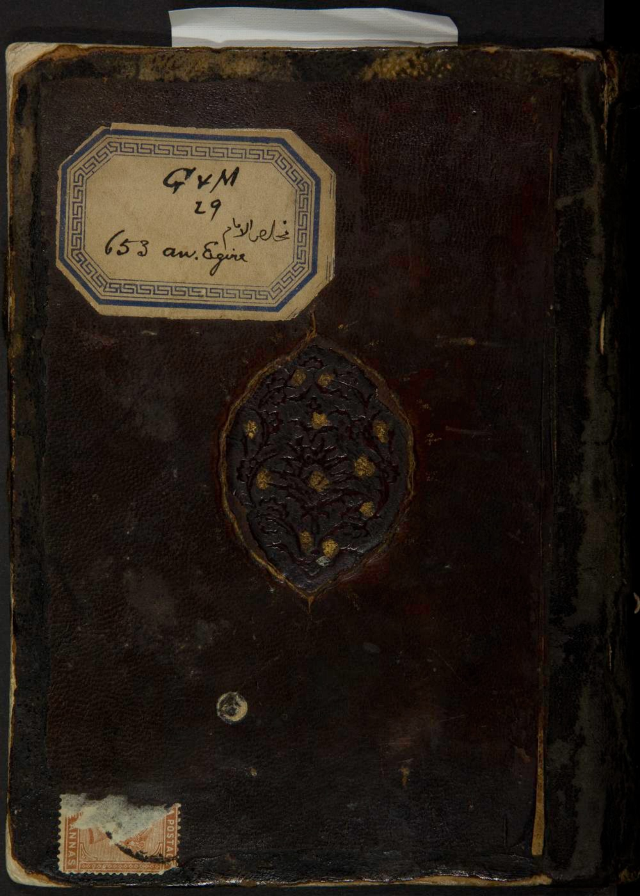

G&M
29
مخلص الامام
653 av. Egire

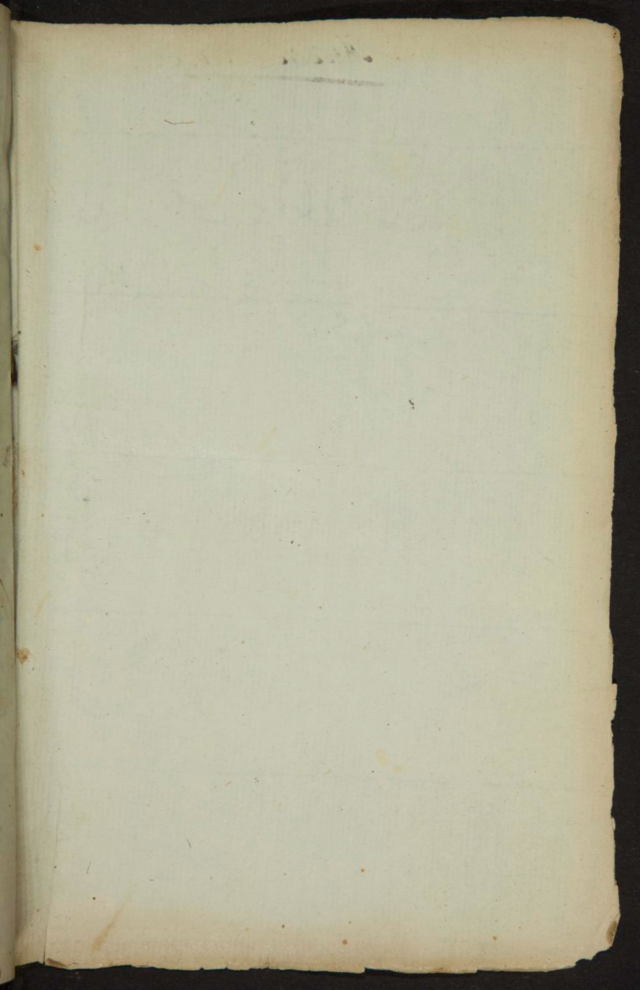
نمبر
٢٩

كتاب ملخص الامام الرازي مشتمل ع

مسائل مهمه

الكلامية

محصل





2

دخل في
نوبة الفقير
المقر بالذنب و
التقصير علي
١٢٨

هذا فهرست كتاب الملخص للامام الرازي

في

٢٢ ر
سنه ١٢٥٠

4

كتبه اضعف العباد

متن الفقه

امام الاعظم

الملخص

للامام الاعظم

هو الحي

اسعد عبد الله المرتجي ان يعفو عنه [illegible]

ولد [illegible] عبد الله الملك [illegible] الاضعف [illegible]

[illegible]

انتقل هذا الكتاب

من والدي المولى الاعظم

السعد [illegible] الى

وانا احقر العبيد [illegible]

الحميد محمود [illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم رب وفقني للتمام والاتمام

اما بعد حمد من يستحق الحمد لوجوب وجوده ويستوجب الشكر لكمال جوده والصلوة

على محمد خير خليقته واصحابه وعترته من سالكي طريقته فان اجل ما تسمو اليه

اعناق العزائم واشرف ما تهوى اليه افئدة الصرائم وانفس ما يتنافس فيه من الرغائب

واعز ما يرغب فيه من الغرائب معرفة الموجودات باجناسها وانواعها والعلم بالذى

استقل بابداعها وان كتابنا هذا مشتمل على ملخص الحاق الاقدمين ومحصل ادلة

المتأ[illegible] مع زيادات نفيسة من قبلنا ان لم تكن اجل مما ذكروه واكبر لم تكن اقل منه او

[illegible] حررته بمعيار [illegible] النظر المستقيم فاذا لاح لنا في مطلوب اثار الرجحان

وسطع [illegible] الحق من [illegible] البرهان جنحنا اليه وعولنا عليه وان تكافأت الكفات ولم

تميز الربح عن الخسران بل بقي طرف الذهن عنادنا له حسيرا تركناه في [illegible]

التعارض اسيرا وقد رتبنا هذا الكتاب الى ترتيب فالاول في علم المنطق وهو مرتب

على مقدمة وجملتين الاولى في التصورات والثانية في التصديقات والثاني

ثلثة كتب فالاول في الامور العامة وما يجرى مجراها ومجرى انواعها والثاني

في احكام الجواهر والاعراض وهو مرتب على مقدمة وجملتين فالمقدمة في [illegible]

الكائنة [illegible] الجملة الاولى في احكام الاعراض والثانية في احكام الجواهر والثالث

في العلم الالهي [illegible] **القسم الاول** [illegible] على مقدمة وجملتين

[illegible]

عليه بنفي او اثبات كان الحكم تصديقا وفرق ما بينهما كما بين البسيط والمركب وكل

تصديق فيه [illegible] تصورات [illegible] الحكم [illegible]

لم تكن متصورة تقدر [illegible] **الابحاث** [illegible]

الحكم عليه وزعم [illegible] المحكوم عليه [illegible]

فلئن قلتم

٣

معلوم

لان غير المعلوم معلوم منه انه غير معلوم فلا يكون المحكوم عليه غير متصور ونقول
غير المعلوم له اعتباران أ الامر الذي عرض له انه غير معلوم ب مجرد هذا الاعتبار
اعني اللامعلومية فان كان المحكوم عليه في القضية المذكورة الاول كان المحكوم
عليه من حيث انه محكوم عليه غير متصور فيتوجه الشك وان كان الثاني كان الحكم
عليه بانه لا يصح الحكم عليه كاذبا لان كل معلوم يصح الحكم عليه ولو بكونه معلوما
لانا نقول التشكيك في الضروريات لا يقدح فيها ثم نقول كل واحد
من التصورات والتصديقات اما ان يكون غنيا عن الاكتساب وهو ظاهر الفساد او محتاجا
اليه وهو باطل لانه يلزم استناد كل واحد منها الى غيره اما في صور متناهية
او غير متناهية وهو محال وبتقدير صحته فالمطلوب حاصل لانا ان وجدنا فيها
ما يوجب لنا في الذهن شيئا فحينئذ يكون لزومه عنه غير مكتسب او لا يوجد ذلك
فيقتضي ان لا يوجب شيء منها شيئا فلا يكون شيء منها مكتسبا واما ان يكون بعضها غنيا
وبعضها محتاجا وحينئذ الخلو اما ان لا يمكن استنتاج المحتاج عن الغني وهو باطل
لانا نعلم بالضرورة انه متى علم الملزوم لشيء وعلم مع ذلك وجود الملزوم او عدم اللازم
علم من الاول وجود اللازم ومن الثاني عدم الملزوم او يمكن وحينئذ اما ان يحصل
كل مطلوب من كل بديهي كيف كان وهو ظاهر البطلان او لكل مطلوب فلابد من
خصوصيته ولابد من [illegible] شرائط مخصوصة وحينئذ لابد من بيان تلك الشرائط
ليكون العالم بها متمكنا من استعلام المجهول لا يجب ان لا نغلط الا انا [illegible] العلم المتكفل
به المنطق لا يقال هذا المنطق ان كان من الاوليات فليستغن عن
تعلمه والا فقد افتقر المنطق الى منطق آخر [illegible] يتعلم هذا العلم اكتسب العلم بالمجهولات
ونجيب عن الاول بان اكثر المباحث المنطقية [illegible] في هذا العلم امور
جزئية تعلم صحتها بالبديهة والذي منه ليس كذلك فينتهي الى الاولى لا محالة

آ معروض
ب عارض

التعقل

وعن الثاني انا لا نقول الذهن وحده لا يكفي في اصابة الحق بل قد يكفي نادرا
في البعض للبعض وقد لا يكفي فيحتاج الى الاستعانة بالمنطق **في موضوع المنطق**
موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو وموضوع المنطق
المعقولات الثانية من حيث انه يمكن ان يتأدى بواسطتها من المعلومات الى
المجهولات وتفسير المعقولات الثانية ان الانسان يتصور حقائق الاشياء
اولا ثم يحكم على بعضها ببعض حكما ايجابيا او سلبيا فكون الماهية محكوما
عليها على هذا الوجه امر لا يلحقها الا بعد تصورها وكونها معلومة اولا فهو
في الدرجة الثانية فاذا بحث عن هذه الاعتبارات لا مطلقا بل من حيث انه
كيف يمكن ان يتأدى بواسطتها من المعلومات الى المجهولات تأديا صوابا
فذلك هو المنطق فلا جرم كان موضوعه المعقولات الثانية من الاعتبار
المذكور ولما عرفت ان المقصد الاقصى من هذا العلم معرفة القوانين التي بها
يمكن اقتناص المجهولات من التصورات والتصديقات لا جرم رتبنا مقصودنا
من هذا العلم على جملتين **الجملة الاولى** في كيفية اقتناص التصورات والكلام
فيها مرتب على قسمين **القسم الاول** في المقدمات وفيه مباحث الاول في
التقسيم الجامع لمباحث هذا الباب اللفظ المفيد اما ان يعتبر بالقياس الى تمام
مفهومه الذي وضع له او الى ما اندرج فيه من حيث هو كذلك او الى ما خرج
منه من حيث هو كذلك فالاول المطابقة والثاني التضمن والثالث الالتزام
والمطابقة على قسمين لان جزء اللفظ اما ان يكون دالا على جزء المعنى وهو المؤلف
او لا يكون وهو المفرد وهو اما ان يمنع نفس تصوره من الشركة فيه وهو الجزئي
او لا يمنع وهو الكلي وهو اما ان يكون دالا على تمام حقيقة الشيء او لا فاما ان يكون داخلا
فيها او لا فان يكون خارجا عنها اما الدال على الماهية فاما ان يكون دالا على

[Margin notes:]
اي في بعض العلوم وبعض الاشخاص
اي في ذلك العلم
كقولنا الحيوان الناطق
نشرا للمذكور الى قوله من حيث انه كيف يمكن ان يتأدى
او دالا

ماهية شخص واحد وهو المقول في جواب ما هو بالخصوصية المحضة او على ماهية
اشخاص وهي اما ان تكون مختلفة في شيء من الذاتيات فيكون تمام الجزء المشترك
بينها مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة او لا تكون وهو المقول في جواب
ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً اما بحسب الخصوصية فظاهر واما بحسب الشركة
فلان كل ما لكل واحد منها من الذاتيات حاصل للآخر والا فقد اختص بعضها
بما ليس للآخر فيكون الاختلاف بينه وبين ذلك الآخر ليس بالعدد فقط بل في الذاتيات
وقد فرضنا انه ليس كذلك هذا خلف واذا كان تمام ما لكل واحد منها من الذاتيات
مشتركاً بينه وبين غيره فلا جرم كان ذكره جواباً عن السؤال عن ماهية تلك الاشياء
بحسب الشركة والخصوصية واما الدال على جزء الماهية فاما ان يكون دالاً على
تمام الجزء الذي به يتشارك هو وغيره وهو الجنس وهو المقول في جواب ما هو بحسب
الشركة المحضة ذاتاً ومغاير له اعتباراً او تمام الجزء الذي به يمتاز عن غيره
وهو الفصل او لا يكون واحداً من القسمين وسنبين بالدلالة الواضحة ان شاء
الله تعالى انه لا بد وان يكون ذلك جنس جنس او جنس فصل او فصل جنس او فصل
فصل على اختلاف مراتبها ثم ان الجنس قد يتشارك غيره في الاندراج تحت جنس آخر فيكون
نوعاً بالنسبة اليه ثم ان الاجناس قد تترتب متصاعدة لا الى نهاية لكن الى ما
لا جنس فوقه وهو جنس الاجناس والانواع قد تترتب متنازلة الى ما لا نوع تحته
وهو نوع الانواع والفصل قد يشارك غيره ايضاً في الاندراج تحت جنس آخر
فيكون نوعاً بالنسبة اليه ويحتاج الى فصل آخر ولكن الجنس الذي هو فصله المقسم
غير الذي هو نوع له واما الدال على الخارج عن الماهية ففيه غير وجه
ذلك الخارجي اما ان يكون لازماً او لا يكون واللازم اما ان يكون لازماً للماهية
او للوجود فالاول اما ان يكون بين الثبوت لذاته كالزوجية للاربعة او لا يكون

كالحدوث للجسم والثاني كسواد الزنجي ب الوصف الخارجي اما ان يعتبر من حيث
انه مختص بنوع واحد لا يوجد في غيره وهو الخاصة او من حيث انه موجود في اكثر من
نوع واحد وهو العرض العام اما المؤلف فنقول الحاجة الى القول لا اهتمام فالقول
المفهم اما ان يفيد طلب شيء افادة اولية او لا يفيد فان كان الاول فاما ان يفيد طلب
الافهام بصيغة مخصوصة وهو الاستفهام او ما عداه وهو ان كان على طريقة الاستعلاء
فهو الامر وان كان على طريق الخضوع فهو السؤال وان كان على طريق التساوي فهو الالتماس
فان كان الثاني فاما ان يكون محتملا للصدق والكذب وهو الخبر او لا يكون وهو التنبيه
ويندرج فيه التمني والترجي والقسم والنداء ولنشرع الآن في احكام هذه الاقسام
فصل في مباحث المطابقة والتضمن والالتزام وهي ه فا د دلالة المطابقة دلالة اللفظ
على تمام مسماه ودلالة التضمن دلالة اللفظ على جزء مسماه من حيث هو جزؤه واحترزنا
بالقيد الاخير عن دلالة اللفظ بالمطابقة على جزء المسمى بالاشتراك ودلالة الالتزام
دلالة اللفظ على لازم مسماه بتعالد النه على مسماه واحترزنا به عن دلالة اللفظ بالمطابقة
على اللازم بالاشتراك ب الدلالة الوضعية هي المطابقة والباقيتان تابعتان لكن
لا مطلقا بل بشرط كون الماهية مركبة في الاول وملزومة في الثاني ولما لم يكن وجود
الجزء لكل ماهية لازما وكان وجود لازم ما لكل ماهية لازما واقله انه ليس غيره لم
يلزم المطابقة التضمن ولزمها الالتزام واما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة
حصول التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع ج يمكن استخراج هذه الاقسام بتقسيم
آخر وهو ان دلالة اللفظ على المعنى اما ان يكون وضعية او عقلية والاولى دلالة اللفظ
على تمام مسماه لانا نعلم بالضرورة ان دلالة كل لفظ على تمام مسماه غير واجبة عقلا
والثانية دلالة اللفظ على لازم مسماه فذلك اللازم ان كان داخلا فيه فهو التضمن
والا فهو الالتزام د شرط دلالة الالتزام حصول اللزوم الذهني لا الخارجي اما

٢ احتمال من عموم المعلول مع خصوص العلة

7

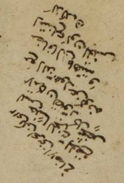
الاول فلان اللفظ الذي لا يكون موضوعا لمعنى لو لم يكن بحيث ينتقل الذهن من
مسماه اليه كان حاله معه كحال جميع الالفاظ التي لا دلالة لها عليه اصلا معه و
اما الثاني فلان الجوهر والعرض متلازمان في الخارج مع ان اسم احدهما لا يستعمل في
الآخر ثم ان الملازمة الذهنية شرط لا سببه ح دلالة الالتزام مهجورة في العلوم
لا لما قيل من انها عقلية والا انتقضت بالتضمن و لان اللوازم غير متناهية لان
البينة منها متناهية بل لان دلالة اللفظ على لازم مسماه ان لم يعتبر فيها كون اللزوم
بينا مع ذلك مما يختلف باختلاف الاشخاص فلا يكون المدلول مضبوطا وان لم يعتبر
فيها ذلك فهو محال لان الغرض من اطلاق الالفاظ افهام المعاني فاذا لم يحصل ذلك
لم يكن اللفظ مفيدا ح في مباحث المفرد والمؤلف المفرد ينقسم بنوع آخر من التقسيم
ا حال اللفظ بالنسبة الى المعنى على اربعة اوجه فانه اما ان يتحد اللفظ والمعنى او يتكثرا
او يتكثر اللفظ ويتحد المعنى او بالعكس فالاول لا يخلو اما ان يكون نفس مفهوم اللفظ
ممكن الحصول في كثيرين او لا يكون فان كان الاول فاما على السوية وهو المتواطي او لا
على السوية وهو المشكك وان كان الثاني فهو العلم والثاني الاسماء المتباينة والثالث
المترادفة سواء كانت من لغة واحدة او من لغات مختلفة والرابع لا يخلو اما ان يكون
وضعه لها على السواء او لا يكون والاول الاسماء المشتركة سواء كانت من لغة واحدة
او من لغات والثاني فاما ان يكون النقل من موضوعه الاول الى الثاني بسبب مناسبة
بينهما او لا يكون والاول المجاز ثم ان تلك المناسبة ان كانت هي الاشتراك في بعض
الامور كان اللفظ مستعارا والا فلا ح اللفظ المفرد اما ان يكون بحيث يصلح لان
يخبر به عن شيء او يخبر عنه او لا يكون والثاني الحرف والاول اما ان يدل على الزمان
المعين الذي لذلك المعنى وهو الفعل او لا يدل وهو الاسم وهو اما ان يدل على شخص معين
وهو العلم او لا يكون كذلك وهو اما ان يكون موضوعا لماهية معينة وهو اسم الجنس

مستقيم بالاسماء الافعال

احترز به عن الحروف والمضمر

باطل بعلم الجنس كاسامة وثعالة

او لذي صفة معينة من غير دلالة على خصوصية ماهية ذلك الموصوف وهو
المشتق واما المؤلف فالمشهور انه اما ان يأتلف من اسمين او اسم وفعل ونقضوه
بالنداء واجيب عنه بان حرف النداء في تقدير الفعل واجيب عن هذا
الجواب بانه لو كان كذلك لاحتمل التصديق والتكذيب وشكل آخر وهو ان قولنا
الفعل والحرف لا يخبر عنهما خبر فالمخبر عنه في هذا الخبر ان كان اسما كانت القضية
كاذبة والا كانت متناقضة لكن لا استقصاء في هذه المباحث مما لا حاجة بالمنطقي
اليه **مباحث الكلي** والجزئي ا الكلي والجزئي بالذات المعنى وبالعرض
اللفظ ب المعنى الكلي الذي يشير العقل اليه قد يكون ممتنع الوجود كشريك الاله تع
وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يعرف وجوده كجبل من ياقوت وقد يكون موجودا
لكن يمتنع ان يكون في الوجود منه اكثر من الواحد كالاله تعالى وقد يكون الموجود منه
واحدا فقط وان جاز وجود مثله كالشمس وقد يكون الموجود اكثر من واحد بل
اشخاصا كثيرة متناهية كالكواكب وقد يكون غير متناهية كالانسان ج الجزئي
يقال بالاشتراك على الشخص وعلى كل اخص تحت اعم والفرق ان الجزئي بالمعنى الاول
غير مضاف ولا كلي وبالمعنى الثاني مضاف الى ما فوقه وقد يكون كليا د لا اشكال انه
لا منافاة بين المعنيين لان كل شخص جزئي بهما وان كان الثاني اعم من الاول
لان كل شخص فله ماهية فاذا اعتبرت ماهيته مجردة وقطعتها مشخصاتها ثم اضيف
اليها كان هذا الاعتبار جزئيا مضافا لكنه ليس جنسا له لانه يمكننا تصور الشخص
مع الذهول عن الاعتبار المذكور ه اذا قلنا مثلا الحيوان انه كلي فهناك امور
ثلثة احدها الحيوان من حيث انه حيوان والثاني كونه كليا وهو مغاير للاول لان
الكلي قد يكون حيوانا وقد لا يكون وهو الجماد وغيره وبالعكس فلو كان كونه حيوانا
وكونه كليا امرا واحدا او يتقوم احدهما بالآخر لاستحال ذلك ولان كونه كليا امر نسبي



يعرض للحيوان بالنسبة الى موضوعاته والنسبة بين الشيئين متاخرة عنهما فالكلية
متاخرة عن ماهية الحيوان وماهية الانسان المتاخرة عن ماهية الحيوان لوجوب
تاخر المركب عن مفرداته واذا عرفت ذلك ظهر ان المركب عنهما مغايرهما فلنخص كل
واحد منهما باسم خاص والاول هو الكلي الطبيعي والثاني الكلي المنطقي والثالث
الكلي العقلي اما الكلي الطبيعي فلا شك في وجوده في الاعيان لان الحيوان جزء من
هذا الحيوان ومتى كان المركب موجودا كان البسيط موجودا والا لكان الموجود
متركبا عن المعدوم واما الكلي المنطقي فهو نوع من مقولة المضاف وسياتي
الكلام في ان الاضافة هل لها وجود في الاعيان ام لا واما الكلي العقلي فالمشهور
انه هو الصورة الذهنية **قالوا** لان الموصوف بالكلية موجود لان العدم
الصرف يستحيل ان يكون مشتركا فيه بين كثيرين وكل موجود فاما في الخارج او في الذهن
والاول محال لان كل موجود في الخارج فهو متشخص متعين متميز عن كل ما عداه و
كل ما كان كذلك لم يكن مشتركا فيه بين كثيرين فلم يكن كليا ولما بطل كون الكلي
موجودا في الخارج ثبت انه في الذهن **ثم سالوا** انفسهم وقالوا الصورة
الذهنية صورة شخصية في نفس شخصية فما ذكرتموه من الالزام حاصل فيها
واجابوا بانا اذا قلنا للصورة الذهنية انها كلية فلا نعني بها كونها بعينها
مشتركا فيها بين الاشخاص الخارجية بل المراد ان اي واحد من الاشخاص الموجودة
في الخارج من النوع الواحد اذا سبق الى النفس بدلا عن غيره واخذت النفس
تلك الماهية مجردة عن جميع لواحقها لم يكن الحاصل في النفس الا ذلك الاثر هذا منتهى
كلامهم وهو مشكل من وجهين **فا**ن هذا بناء على الصورة الذهنية وهي عندنا باطلة
وبتقدير القول بها لكنه لا يصح تفسير الكلي بها والا كان تقسيم الكلي الى الذاتي
المفسر بجزء الماهية خطأ لان الصورة الذهنية التي قد يكون حادثة بعد

او ما يساويه؟

بنزع

حدوث التشخص بسبب ان يكون جزءا من ماهية الشخص الموجود في الخارج ج المراد
من قولنا ان ما به الاشتراك بين كل تلك الاشخاص واحد هو انا نتصور قدرا مشتركا
بين تلك الاشخاص ونتصور القدر المشترك ان لم يتوقف على تحقق القدر المشترك
لم يكن التصور الذهني مطابقا للامر الخارجي فكان جهلا وان كان مطابقا فلا بد من
حصول قدر مشترك في نفس الامر فذلك الامر المشترك هو الكلي في الحقيقة والصورة
الذهنية انما تسمى كلية مجازا لكونها علما متعلقا بما هو الامر الكلي والذي نقوله انا
نعلم بالضرورة ان اشخاص النوع الواحد مشتركة في طبيعة ذلك النوع ومتمايز كل واحد
منها عما عداه بخصوصية وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فذلك القدر المشترك هو
الكلي فيكون الكلي موجودا في الخارج واما الذي يعتقد في المشهور من اثبات
صورة مجردة في الذهن فسيأتي ابطاله في الحكمة ان شاء الله تعالى و الكلي وان كان
اعم من الجزئي لكن عدمه اخص من عدم الجزئي فانه لما كان كلما صدق السواد صدق
اللون ولا ينعكس لا جرم حكمنا بان اللون اعم من السواد وكذلك كلما صدق اللالون
صدق اللاسواد ولا ينعكس فوجب ان يكون اللالون اخص من اللاسواد ولبيّنه ان
الذي يغاير هذا الشخص اكثر مما يغاير هذا النوع ي كل معقولين فلا بد وان يكون
احدهما مع الآخر اما اخص منه مطلقا او اعم منه مطلقا او لا اعم ولا اخص او اعم من وجه
واخص من وجه كالحيوان والابيض وذلك ممكن فاما ان يكون اعم منه مطلقا و
اخص مطلقا من وجه واحد فذلك محال يه الكلي اعرف من الجزئي للاستقراء والحجة
فان الاعم اقل شرطا ومعاندا من الاخص وما كان كذلك كان اكثر وقوعا في الذهن
فهو اعرف ط ادراك الشخص الواحد المعين من حيث انه ذلك الشخص اما بالوجدان
وهو كما نعلم كل احد ذاته المعينة من حيث هي هي واما بالحس وهو كما اذا ابصرنا
زيدا واشرنا اليه ه وههنا بحث وهو ان الحس يتعلق به من حيث هو هو او

هذا الكلمة ممنوع

اي المطلق الخصوصية الوجود

بامر المشترك بينه وبين غيره والمشهود هو الاول وفيه شك لانا اذا فرضنا
جسمين يساوي كل واحد منهما الاخر في الشكل واللون والمقدار وسائر الصفات
المحسوسة فانه تشتبه احدهما بالاخر حتى اذا رأينا احدهما ثم غاب عنا ثم رأيناه مرة
اخرى فلا ندري ان الذي رأيناه اولا هو الذي رأيناه ثانيا او غيره الذي يماثله
ومن المعلوم ان الامر الذي به يمتاز كل واحد منهما عن غيره غير مشترك فيه لاستحالة
ان يكون مابه الاشتراك عين مابه الامتياز ولو كان الحس تعلق بالشخص المعين تعلق
بذلك الامر الذي لاجله هو هو لاستحال ان يشتبه هو بغيره لاستحالة حصول ذلك
الامر في غيره فلما حصل الاشتباه علمنا ان الحس لم يتعلق به من حيث هو هو بل بالقدر
المشترك واما ان كان الحس متعلقا به من حيث هو لكن الخيال لا يثبته واذا عرفت
ذلك ظهر ان الذي يشير اليه كل واحد منا الى نفسه بقوله انا غير الذي يشير اليه
غيره بانه هو ى اما ان التشخص هل هي امر ثبوتي زائد على الماهية ام لا وبتقدير
كونه كذلك فهل هي مقولة على تشخصه (ای التعین) كل شخص بالتواطؤ او بالاشتراك وبتقدير
كونه بالتواطؤ فكيف يتشخص الشخص بانضمام كلي الى كلي فالقول فيه سيأتي في الحكمة
ولكنا نقول الان اذا اشرنا الى الشخص المعين وفرضنا ان الاشارة تعلقت به
من حيث انه هو فهذه الاشارة لا تكون متناولة للصفات التي لا تتوقف تشخصه
على تحققها وهل تتضمن الاشارة الى المشخصات فيه تردد لانه يحتمل ان يقال
المشخصات علل التشخص والاشارة متعلقة بالشخص لا بما لاجله التشخص
ويحتمل ان يقال التشخص ليس حكما حاصلا للماهية معللا بالمشخصات بل لا معنى
للتشخص الا انضمام تلك الامور اليه حتى يكون المجموع ذلك الشخص وفي كل هذه مباحث
لا احتمالي تدقيقات سياتي تفصيلها في الحكمة ى كل كلي محمول بالطبع وكل جزئي
موضوع بالطبع لان الكلي هو القدر المشترك بين الاعداد وذلك المشترك لما كان

جزئی

اي الى هيئته
لا الى تشخصيته
ولا لان مشخصه
مثل انضمام تلك
الامور اليه فالامور
تلك الامور مشخصة

فان كان الاول كان محمولا حمل المواطاة وان كان الثاني كان محمولا حمل الاشتقاق
واما الجزئي فهو المتشخص المشار اليه وهو بالنسبة الى كليه لابد وان يكون موضوعا
ولنتكلم ههنا في حقيقة الموضوع والمحمول **في المحمول والموضوع** لما قلنا كل
ج ب فلسائل ان يقول ان كانت حقيقة الجيم هي بعينها حقيقة الباء فيكون الجيم و
الباء لفظين مترادفين فلا حمل هناك في الحقيقة ولا وضع او غيرهما فيمتنع ان يقال ان
احدهما الآخر لان الشيء لا يكون نفس غيره **وجوابه** ان شيئا اذا كان موصوفا
بشيء فانه يحمل الموصوف على الصفة كقولنا المتحرك جسم على معنى ان حقيقة الشيء الذي
له وصف الحركة هي الجسم ونحمل الصفة على الموصوف كقولنا الجسم متحرك على معنى ان
الجسم موصوف بالحركة والاول يسمى حمل المواطاة والثاني حمل الاشتقاق **لا يقال**
الاشكال بعد باق لانا اذا قلنا الجسم موصوف بالحركة فاما ان يكون المفهوم
من الجسم هو المفهوم من الموصوف بالحركة فحينئذ يعود الاشكال ولان المفهوم من
الموصوف بالحركة شيء ما له الحركة من غير بيان ان ذلك الشيء جسم او غير جسم اللهم الا
ان يعرف ذلك بنظر آخر واما ان يكون مغايرا له فحينئذ يمتنع ان يقال ان احدهما الآخر
لانا نقول المفهوم من المتحرك شيء له الحركة لا على معنى اسناد الحركة الى
الشيء المطلق من حيث هو شيء والا لكان قولنا متحرك قضية ولما جاز ان يقال بدل
متحرك لان الشيء الواحد لا يجوز الواحد من الجهة الواحدة الممكن اسناده الى امرين بل
المراد ان شيئا متعينا في نفسه مجهولا عند القائل وجدت له الحركة فاذا قلنا الجسم متحرك
فبقولنا الجسم تبين ماهية ذلك الشيء الذي ثبتت الحركة له **في الدال على الماهية**
وهي ٥ قال بعضهم الدال على الماهية هو الذاتي الاعم وهو باطل لان ما هو سؤال عن
حقيقة الشيء فيكون جوابه بذكر تمام الماهية والذاتي الاعم وحده ليس تمام
ماهية الشيء والا لكان الشيء نفس غيره لان الجزء هو الكل ولكان وجود الجزء

الآخر وعدمه بمثابة واحدة ب الفرق بين المقول في جواب ما هو وبين المقول في
طريق ما هو والداخل في جواب ما هو ان سؤال الطالب لتمام الماهية لا يكون جوابه
الا بذكر جميع اجزائها فتمام هذا الجواب هو المقول في جواب ما هو وكل واحد من
اجزائه هو المقول في طريق ما هو لو كان مذكورا بالمطابقة والداخل في جواب ما هو
لو كان مذكورا بالتضمن ج قد عرفت ان المقول في جواب ما هو على اقسام ثلثة منها
المقول في جواب ما هو بحسب الشركة وهو تمام الجزء المشترك بين الامور المختلفة
بالماهية فنقول تلك الامور اما ان يكون انواعا تحت جنس واحد او لا يكون فان كان
الاول فسواء كثرت تلك الانواع او قلت كان الجواب واحدا لان تمام القدر
المشترك بين كل اثنين منها هو بعينه تمام القدر المشترك بين كلها وان كان الثاني
فكلما كانت الانواع اكثر تباعدا في الجنس كان الجواب بذاتيات اقل [illegible] حتى
الماهية لا يجوز تسميته بالذاتي لان الذاتي اما ان يكون ذاتيا لنفسه وهو
محال لان الذاتي منتسب الى الذات والشيء يستحيل انتسابه الى ذاته او لغيره و
هو باطل لان الذي يكون هو ذاتيا له لا بد وان يكون مركبا منه ومن غيره
فحينئذ يكون هو احد اجزائه فلا يكون دالا على ماهيته لان احد اجزاء المركب
لا يكون دالا على تمام ماهيته في مباحث اجزاء الماهية وهي ا الماهية
اذا كانت مركبة من امور فلا شك ان كل واحد منها جزء الماهية وكل مركب
فانه محتاج في طرف الثبوت الى ثبوت كل واحد من اجزائه معا وفي طرف الانتفاء
الى لا ثبوت واحد منها [illegible] التقدم ايضا معتبر في التعقل [illegible] انه لولا
الاجزاء وجودا وعدما لما افتقر اليها الكل وجودا والعدم لا يقال تلك الامور
اذا اجتمعت فان حصلت لها وحدة فهي ان حصلت لكل واحد من تلك الاجزاء لزم
قيام العرض الواحد بالمحال وهو محال او قامت باحدها بعضها فيعود البحث

حينئذ

5

او لا يحصل لها وحدة اصلا ولا يحصل عند اجتماعهما ماهية واحدة ولا يكون تلك البسائط

اجزاء الشيء **ق** تقدم الجزء على الكل اما بنفس الماهية وهو محال لان الماهية اذا

اعتبرت من حيث هي هي لم يكن محكوما عليها لا بالسبق ولا بالتاخر واما بنفس الوجود

وهو محال لان المتقدم بالوجود لا يحصل الا مع الوجود واعتباره حال اجزاء الماهية

معها اعتبار حاصل قبل الوجود **لانا نجيب عن الاول** بانه منقوض بجميع

الهيئات الاجتماعية **وعن الثاني** لم لا يجوز ان يكون تقدم جزء الماهية عليها

بنفس الماهية **قوله** الماهية اذا اعتبرت من حيث هي هي لم يكن حقيقة على

غيرها و[illegible] **قلنا** ان عنيت ان نفس تلك الحقيقة ليس نفس تقدمها فلا م

كذلك وان عنيت انها لا تقتضي شيئا من هذه الاعتبارات فممنوع وهذا لانا نسلم

الاتحاد فان شيئا من الماهيات لا يخلو عنهما وان كان كل ماهية من حيث هي هي

مغايرة لمفهوميهما وتحقيق ذلك ان كون الماهية بحيث يصح ان يعرضها الوجود

اعتبار لا يتوقف على الوجود وهو من لواحقها فلا يكون تقدمها عليه بالوجود

ولئن سلمنا ذلك فلم لا يجوز المتقدم بالوجود **قوله** المتقدم بالوجود لا يحصل الا

معه **قلنا** هذا ممنوع لان السبق اذا كان بالحيثية [illegible] وجود احدهما موقوفا

على وجود الآخر كانت تلك الحيثية حاصلة [illegible] وتلك الحيثية هي المراد

بالتقدم **ق** الجزء قد يكون مقوما [illegible] وقد يكون [illegible] كالاجزاء

المقدارية [illegible] على [illegible] الجزء [illegible] لان الصفة حالة

في الموصوف و[illegible] عن الجزء والصفة [illegible] الجزء [illegible]

[illegible] بالعكس و لانه لو [illegible] نفسها

[illegible] الجزء [illegible] الموصوف [illegible] متقدم [illegible] متقدم عليه

[illegible] على نفسه [illegible] ولقد [illegible] ان [illegible] المقدم [illegible] بان [illegible]

و لا بالطبع و لا بالتقدم

متأخر عن المحل فنقول لم لا يجوز ان يكون ماهية كل واحد من تلك البسائط
تقتضي ان يكون حالة في تلك الماهية المركبة عنها بشرط تركبها عنها وعلى
هذا التقدير يكون ذو انها سابقة على ذات الماهية المركبة وحلولها فيها
متأخرا عن كون تلك الماهية المركبة د جزء الماهية قد عرفت ان تقدم تصور
فلنعلم الآن ايضا ان تقدم والشيخ لما ذكر ان تصور الذاتيات لابد وان يكون
مسبوقا بتصور اجزائها قال ان تلك الاجزاء قد لا تكون معلومة على التفصيل
ولكنها في الخطور بالبال تمثلت مفصلة وفيه نظر لان كل واحد من بسائط
الماهية المركبة ان كان معلوما فلابد وان يتميز في الذهن عن غيره لانا اذا عقلنا
ماهيتين مختلفتين فمن الممتنع ان لا نعقل امتياز احدهما عن الآخر حال علمنا بهما و
ان لم يكن معلوما مع انا نعلم الذات فذلك يقدح في ان تصور الذات يتوقف
على تصور اجزائه مع ان ذلك معلوم بالضرورة ة تألف الماهية من اجزائها قد
يكون تألفا طبيعيا كتألف بدن الحيوان عن الاعضاء وقد يكون صناعيا
كتألف السرير عن اجزائه واختلفوا في تفسير الذاتي فمنهم من فسره بانه الذي
يمتنع خلو الذات عنه ويندرج فيه جميع لوازم الوجود والماهية ومنهم من
فسره باخص منه وهو الذي يمتنع خلو الشيء ماهيته عنه ومنهم من فسره
باخص منه وهو الذي يمتنع خلو [illegible] عن الماهية ومنهم من جعله اخص
وهو انه الذي يكون بين الثبوت لمحاله والبين الثبوت للشيء هو ما يكون
بحيث يمتنع شعور الذهن بالشيء الا مع شعوره بذلك الوصف وانما كان اخص من
الثالث لانه من الجائز ان يكون الوصف بحيث يمكن الغفلة عنه مع الشعور بالموصوف
الا انه متى حصل الشعور بثبوته للموصوف فانه لا يتمكن الذهن من ازالته عنه ومنهم
من جعله اخص وهو الذي يكون جزء الماهية وهم المحققون قال النزاع في هذه

تصوره ؟

التفاسير إلا في اللفظ وهو غير لائق بالمباحث الحقيقية وهو أيضاً متعذر
لأن الذاتي مفهومه في اللغة المنتسب إلى الذات من غير بيان أنه داخل أو خارج
ولازم أو مفارق وأما في المعنى وهو غير ممكن لأن من فسر لفظه بشيء لا يمكن
أن يقال له أصبت أو أخطأت نعم الذي يجب الاشتغال به تمييز هذه المفهومات
بعضها عن بعض وأن أموراً أحدها نسبتها إلى الذات وأموراً لعارضية لها بعينها جميعاً
والفرق بينهما أولى والاحتراز عن الغلط الواقع بسبب الاشتراك ز جزء الماهية
لا يقبل الأشد والأضعف لأن الماهية بعد ضعف ذلك الجزء إن بقيت كان
الزائل غير معتبر في تحققها وإن لم تبق كان الضعف عدماً وكذا القول في الاشتداد
لأن بقيت الماهية كانت الزيادة حشواً وإن لم تبق كان ذلك كذلك ح أجزاء الماهية كونها
متناهية وإلا لم تكن معقولة ولأن كل عدد فهو إما شفع أو وتر وعلى التقديرين فلا
بد فيه من نقصان واحد وكل ما كان كذلك فهو متناه ولأن كل عدد فنصفه
أقل منه فنصفه متناه فكله متناه وهذان الوجهان لا يستقيمان على أصول
الحكماء ط الماهيات المركبة إن كانت متحققة استحال أن يكون شيء من أجزائها
عدمياً لأن المعدوم لا يكون جزءاً للموجود وإن كانت اعتبارية كالأعمى والمظلم
والجاهل جاز وهذه العدمات ليست أموراً بشرط الهيأة في أنفسها وإلا كانت ثابتة
متميزة عما عداها فيكون العدم ثبوتاً وكون أحد النقيضين عين الثاني ي
أنه لا يمكن أن يكون شيء من أجزاء الماهية أخفى منها لأنها ليست إلا مجموع تلك الأجزاء
فلا يمكن تصورها إلا بعد تصورها فلا يمكن أن يكون تصور الماهية أجلى
منها يا لفظ الذاتي قد يقال على معان متعلقة بالمحمول وعلى ما لا يكون كذلك فالأول
يقال بالاشتراك على ثلثة معان يب يقال المحمول بالذات إذا كان الموضوع مستحقاً
لموضوعيته كقولنا الإنسان أبيض وبإزائه المحمول بالعرض كقولنا الأبيض

أما ح

أيضاً ح

يجوز أن ح

٩

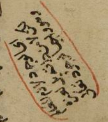
انسان ب وعلى الوصف الحاصل للشيء حقيقة سواء كان عن طبيعة او بقاسر
اوجد فيه كقولنا الحجر متحرك بالذات وان كان ذلك بالقسر وبان انه المحمول
بالعرض كقولنا للساكن في السفينة انه متحرك ج وعلى حمل الاعم على الاخص كالحيوان
على الانسان وعكسه اعني الحمل بالعرض وهو قريب من الاول د وعلى ما لا يكون بينه وبين
موضوعه واسطة كقولنا سطح ابيض وبالعرض على ما يكون هناك واسطة
كقولنا جسم ابيض ه وعلى ما اذا كان وجوده على الموضوع ليس غريبا خارجا بل
شيئا تقتضيه طبيعته كما يقال الحجر متحرك الى اسفل وبان انه المحمول بالعرض
كالحجر يتحرك الى فوق و وعلى ما ليس من شانه ان يفارق الشيء في حال وبان انه
المحمول بالعرض فيشبه ان يكون كون الحجر متحركا من المحمولات بالعرض على هذا
التفسير ح وعلى الوصف الذي يلحق الماهية لا لامر اعم كقولنا الحيوان متحرك
او اخص كقولنا الحيوان ضاحك وهو المسمى في كتاب البرهان عرضا ذاتيا وهو
اما ان يكون الحاقه له لذاته او لغيره وعلى التقديرين فاما ان يكون ذلك اللاحق
اعم للاخص او مساويا فهذه اقسام ستة فا الذي يلحقه لذاته ويكون اعم
كالفردية للثلثة ب الذي يلحقه لذاته ويكون مساويا كقولنا الممكن محتاج
ج الذي يلحقه لذاته ويكون اخص وذلك اذا اقتضى الشيء الاتصاف باحد
الامرين لا بعينه وكل واحد منهما اخص كالموجود مع الواحد والكثير د اللاحق الذي
يلحقه لوصف مساو له ومساو اعم منه ه اللاحق الذي يلحقه لوصف مساو له وهو
مساو كالضاحك المحمول على الانسان بواسطة التعجب و اللاحق الذي يلحقه لوصف
مساو له وهو اخص كفعل الضحك بواسطة قوة التعجب المساوية لقوة النطق
واما اللذان لا يتعلقان بالحمل فا يقال للشيء القائم بذاته انه موجود بذاته
وللقائم بغيره انه ليس بذاته ب يقال بذاته للشيء الذي هو سبب موجبه

كالذبح للموت واما اذ لا عرض برق فعش على كثير لا انفكاك له بذاته بل بالاتفاق
ح في مباحث اللوازم الخارجية وهي **ج** **قال** في حد اللازم الخارجي قال
الشيخ انه الذي يصحب الماهية و لا يكون جزءا منها وهو منقوض بالمفارق الا ان
يفهم من الصحبة دوامها وحينئذ ينتقض بالاشياء التي يدوم كل واحد منها مع الآخر
على سبيل الاتفاق كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق الا ان يحمل ذلك
على الصحبة الدائمة الواجبة واما ان لا انها هو معلوم بالضرورة لكن لقائل
ان يقول لو لزم شي شيا فذلك اللزوم اما ان يكون عدميا وهو محال لانه لا
فرق بين لزوم عدمي وبين عدم اللزوم و لا يحصل التمييز في العدميات و التمييز
من خواص الوجود فيكون العدم وجوديا هذا خلف او وجوديا والمرجع به اما
الى ذات الملزوم واللازم وهو محال لانا قد نعقلهما مع الذهول عن ذلك اللزوم
ولان اللزوم نسبة بين الامرين فهي متاخرة عنهما فهي مغايرة لهما او الى زائد
هو محال لانه ان كان لازما كان لزومه زائدا عليه ولزم التسلسل وان لم يكن
لازما فبتقدير زواله لا يبقى اللزوم فلا يكون اللازم لازما هذا خلف ولانه لو
تحقق اللزوم لكان عدم الملزوم لازما لعدم اللازم فيكون اللزوم حاصلا
بين العدميين وما كان وصفا للعدم يستحيل ان يكون ثبوتيا **قال والجواب** انه
تشكيك في الاوليات فلا يستحق الجواب **ج في اثبات لازم للماهية لا متوسط**
بينه وبينها لان لزوم اللازم للملزوم ان لم يكن بواسطة شي آخر فهو المطلوب وان
كان بواسطة شي آخر فالكلام في لزومه لتلك الواسطة ولزومها للملزوم كالكلام
في الاول فان كان ذلك بتوسط لوازم اخر لزم التسلسل وهو محال وبتقدير تسليمه
فالمقصود حاصل لان تلك الاشياء اما ان يكون فيها ما يقتضي شيا منها فحينئذ لا
يكون بين المقتضي والمعلول واسطة والا لان المؤثر لذلك الواسطة لا هو

13

فلا يكون المقتضي مقتضيا هذا خلف او لا يكون وذلك نفي للمتنوع بالكلية ج في
اثبات لازم ذي وسط هذا على وجهين أ ان تكون الماهية مقتضية صفة
وهي صفة اخرى ب ان تكون الماهية مقتضية صفة ثم انها مع تلك الصفة
تقتضي صفة اخرى ولا امتناع في واحد منهما د في ان كل من تصور الماهية فانه
لا بد وان يعقل لازمها القريب قيل لان الماهية علة للازمها القريب والعلم بالعلة
علة للعلم بالمعلول والكلام المستقصى فيه في الحكمة والاقوى ان يقال لو
لم يلزم من العلم بالماهية العلم بلازمها القريب لاستحال تعرف القضية المجهولة
من مقدمتين معلومتين وفساد التالي يدل على فساد المقدم بيان الشرطية
ان محمول النتيجة لا بد وان يكون خارجا عن ماهية موضوعها والا لم يكن مجهول الثبوت
له وانما يكون كذلك لو كان خارجا عن ماهية الواسطة او كانت الواسطة خارجة
عن ماهية الموضوع والا كان محمول النتيجة جزء الجزء موضوعها فيكون جزءا او بعود
الحال ولذا كان كذلك فلو لم يجب في الوصف الخارجي القريب ان يكون بين الثبوت
للشيء لاحتاج كل واحدة من المقدمتين المذكورتين او احدهما الى مبين آخر وذلك
اما القياس ويكون الكلام فيه كالكلام في الاول ولزم التسلسل او الحشو وهو محال
لانه لا يعطي المقدمة الكلية على ما ستعرفه فثبت انه لو لم يكن اللازم القريب
للماهية بين الثبوت لها لاستحال تعرف القضية المجهولة لا يقال لازم اللازم
لازم قريب لذلك اللازم فلو كان اللازم بين الثبوت للشيء يلزم من العلم به العلم
بلازم اللازم فيلزم ان يكون جميع اللوازم بينة لانا نقول انا لا ندعي ان كان
لازم قريب بين الثبوت للملزوم الا بشرط حضوره وتصوره في الذهن ولما لم يجب
ذلك لم يجب كون اللوازم باسرها بينة ه في ان اللازم ذا الوسط لا يمكن العلم
بثبوته الا بواسطة العلم بذلك الوسط قيل لان اللازم ممكن لذاته واجب

لذلك الوسط وما كان كذلك استحال ان يعرف وجوده الا بواسطة سببه والكلام
فيه مستقصى في الحكمة قـ ع ان الماهية البسيطة هل لها لازم ام لا ه لمن انكره ان
يقول تلك الماهية اما ان تكون مقتضية وجود ذلك اللازم فحينئذ يكون البسيط
قابلا وفاعلا معًا او لا تقتضيه فلا يكون لازمًا لها **وجوابه** لا نسلم ان البسيط
لا يجوز ان يكون قابلا وفاعلا سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يجب ذلك اللازم لعموم الفيض
من المفارق وتكون تلك الماهية قابلة ه ولمن اثبته ان كل ماهية فلها صحة
المعلومية والمذكورية وهي حكم من لوازم تلك الماهية تنـ ع ان البسيط هل يلزمه
لازمان معًا المشهور انكاره لان البسيط لا يصدر عنه اكثر من الواحد وهذه
المقدمة عندنا باطلة ثم ان سلمناها لكن لم لا يجوز ان يلزمه لازمان احدهما
لذاته والآخر لعموم الفيض ح في تقسيم اللوازم سوى ما مر وذلك فان اللازم
قد يكون لزومه لنفسه كالعرض فانه لذاته يلزم الجوهر وقد يكون للملزوم وهو
اذا كانت طبيعة اللازم غنية عن ذلك الملزوم لكن طبيعة الملزوم ممتنعة الانفكاك
عن اللازم فالملزوم اذا اقتضى اللازم عرض لذلك اللازم كونه لازمًا لذلك
الملزوم ولزوم ما في كل نوع من الجنس لفصله ليس الا على هذا الوجه وقد يكون لامر
منفصل كالوجود للعالم عند من يرى وجوب تأثير المؤثر فيه ب اللزوم اما ان يكون
من الجانبين اما لذاتيهما كما في المضافين او لا لذاتيهما ولا بد حينئذ من ان يكون احدهما
علة للآخر او يكونا معلولي علة واحدة فانه لو لم يكن كذلك لكان كل واحد منهما غنيا
عن الآخر وعن كل ما احتاج اليه الآخر وذلك يقتضي امكان كل واحد منهما دون
الآخر وهو يقدح في اللزوم ومن منع ان يصدر من البسيط اكثر من الواحد لم يجوز
في التلازم من الجانبين ان يكون ذلك لكونهما معلولي علة بل اوجب ان يكون
لاحدهما تقدم على الآخر واما ان يكون الملازمة من جانب واحد وذلك كما يختص في



ثبوت

واحدا

العلة لكن تكون اخص من المعلول وفي المشروط مع الشرط والدليل مع المدلول
ان كانا فرعين من الاول ج كون الشيء لازما لغيره اما ان يكون لذاته او لما يحل فيه
او لما يكون محلا له او لما يكون حالا فيه ولا محلا له وهذه الاقسام صحيحة في الجملة وان
كان قد يكون باطلا في بعض المواضع لشيء بخصوصه الا الاخير فانه قيل في ابطاله على الاطلاق
لو لم يكن لاحد المتلازمين نوع اقتضاء لتلك الملازمة لكانت نسبة ذلك المباين اليهما كنسبته
الى غيرهما فلو اقتضى تلازمهما دون غيرهما لكان ذلك ترجيحا للممكن من غير سبب وهو
محال د اللوازم منها حقيقية كالعرض للجوهر ومنها اعتبارية ككون الواحد نصفا
للاثنين وثلثا للثلاثة وهلم جرا والاول موجود في الخارج ومنشأه في العدد و
الثاني لا وجود له في الخارج والا لزم حصول صفات غير متناهية للشيء مع ان
لكل واحد منها صفات اخر غير متناهية ه كون الشيء قابلا للانقسام الى نوعين لازم
واحد من لوازمه وان كان كل واحد من تلك الانواع غير لازم له واذا كان كذلك
فلم يجوز ان يثبت للبسيط اكثر من لازم واحد لم يجوز ان يعرض للطبيعة الواحدة
من وجوه القسمة القريبة الا وجها واحدا مثلا لما انقسم الحيوان لذاته الى الانسان
والفرس استحال ان ينقسم بالذات الى الذكر والانثى ومن جوز ذلك جوز هذا ايضا
وهو الحق **ط في مباحث الجنس** وهي ٥ آ الماهيتان اذا اشتركتا في بعض المقومات
وافترقتا في البعض فتمام ما به الاشتراك جنسا او لتمام ما به الامتياز فالاول هو الجنس و
الثاني هو الفصل ويظهر من هذا ان ماهية كل واحد من الجنس والفصل خارجة عن
ماهية الاخر فالجنس كمال الجزء المشترك والفصل كمال الجزء المميز وبه يسقط شك من
قدح في الفصل بان قال لو كان الشيء انما يتميز عن غيره بالفصل لاحتاج الفصل في تميزه
عن غيره الى فصل آخر لا الى نهاية لانا نقول الشيء انما يحتاج في امتيازه عن
غيره الى الفصل لو شاركه ذلك الغير في شيء من الذاتيات والفصل لعلة لا يشارك غيره

آ كملازمة العرض للجوهر
ب كملازمة الحيز للجسم
الحي بواسطة المحوية
لخاصة ج كملازمة
الاعراض المخصوصة
المخصوصة للموضع
كالبياض للسواد
فانه ملازمهما الوضع
بواسطة ...
... وجود الاولاد ...
عند من ...

ظ وجه واحد

في شي من الذاتيات نعم انه مشارك للنوع لكن امتيازه عنه بقيد سلبي وهو عدم دخول الجنس في ماهيته والامتياز بالقيد السلبي لا يوجب التكثر ❊ شـ اعلم ان الرسم المشهور للجنس انه المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فالمقول كالجنس البعيد لان المقول قد يكون مقولا على واحد فقط وقد يكون مقولا على كثيرين فيكون المقول على كثيرين جنسا قريبا ويندرج فيه الجنسة ولا يعني هنا بالمقول على كثيرين انه الذي لا يمتنع نفس تصوره من ذلك والا لكان كل نوع جنسا بل وان يكون مقولا بالفعل على كثيرين وقولنا مختلفين بالحقائق يخرج الانواع والفصول والخواص السافلة وقولنا في جواب ما هو يخرج العرض العام وفصل الجنس فبقي هذا التعريف منطبقا على مطلق الجنس ورسمه الشيخ في الاشارات بانه كلي يحمل على اشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو وزاد فيه لفظ الكلي ولا حاجة اليه لان لفظ المحمول على الاشياء كالمرادف له وقال صاحب المعتبر هو المحمول الاعم من محمولين مقولين في جواب ما هو وانه المقول في جواب ما هو على كليات مختلفة باوصاف ذاتية وكلها متقاربة ❊ شـ فيه شكوك الاول ما اذا جعلتم المقول على كثيرين جنسا للجنس كان الجنس نوعا له فحينئذ قد حملتم النوع على الجنس وانه غير جائز ب المقول على كثيرين اما ان يكون المراد منه ما يكون وصفا للكثيرين وهو باطل لان الجنس تمام الجزء المشترك وقد بينا ان جزء الشي لا يمكن ان يكون صفة له او غير ذلك ولا بد من بيانه ج هذا الذي يكون مقولا على كثيرين من الحيوان مثلا اما ان يكون موجودا في الخارج وهو محال لان كل موجود في الخارج متشخص ولا شي من المتشخص بمقول على كثيرين او في الذهن وهو باطل لهذا الوجه ولان الصورة الذهنية التي قد تعدم مع بقاء الشخص لا تكون مقومة له او الحيوان من حيث هو حيوان وهو باطل ايضا لانه جزء من ماهية هذا الحيوان ولا شي من المحمول بجزء وكل جنس محمول فلا شي من الجنس بجزء د لفظ الكثيرين لفظ الجمع واقله الثلثة لكن الجنس يكفي في كونه جنسا اندراج نوعين تحته والجواب

15

عن الاول ان كون المقول على كثيرين جنسًا للجنس جنسية خاصة وهي متأخرة
عن مطلق الجنسية وذلك لا امتناع فيه وذلك لان كل شخص من نوع متأخر بالطبع
عن طبيعة ذلك النوع وعن الثاني انا نعني بالمقول القدر المشترك من الاجزاء
المقومة وعن الثالث ان الجزء الذي هو الذاتي قد يحمل على النوع حمل المواطاة كقولنا الانسان حيوان
واما سائر الاجزاء فانما تحمل على الجزء الذي هو الذاتي لا على المركب وعن الرابع
انا قد عنينا ههنا باقل الجمع الاثنين ب في ان هذا التعريف حد او رسم المشهور
في الكتب انه رسم فانهم يقولون الجنس يرسم بكذا وكذا واعلم ان هذا التعريف ليس الا
للجنس المنطقي وكانه لا ماهية له وراء هذا القدر فانه لا معنى لكون الحيوان جنسًا
الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فهو بالحد واشبه لانه انما
يكون رسما لو كان للجنس المنطقي حقيقة مغايرة لهذا الاعتبار ملزومة له لكنه ليس
كذلك ج الجنس من حيث هو جنس ليس مقوما لماهية النوع لان كونه جنسا عارض من اضافته
بعض الاجناس الطبيعية بالقياس الى الانواع فهو متأخر عن تلك الانواع لا محالة
والمتأخر لا يكون جزءا اولانه لو كان مقوما للنوع من حيث هو جنس لوجب في كل نوع
بل في كل شخص ان يكون جنسا بل المقوم للنوع هو الماهية التي عرضت لها الجنسية
د في مراتب الاجناس وهي اربعة لان الجنس اما ان لا يكون فوقه جنس ويكون تحته
جنس وهو المسمى جنس الاجناس واما ان لا يكون تحته جنس وفوقه جنس وهو الجنس الاخير
واما ان لا يكون فوقه جنس ولا تحته جنس وهذا القسم ما تركوه واما ان يكون فوقه
جنس وتحته جنس وهو المتوسط ثم انه لا يجوز جعل الجنس المطلق جنسا لهذه الاربعة
لان الاول والثاني لا يفترقان الا بامرين احدهما عدمي والمجموع المركب من
العدم والثبوت لا يكون نوعا للامر الثبوتي واما الثالث فليس الا اصل الجنسية مع
سلب وصفين آخرين عنه فيكون القول فيه كما فيهما بقي الرابع لكن الشيء لا يصير

كالجنس المفرد

جعل

له

جنسا بالنسبة الى النوع الواحد ثم ان جعلنا هذه الاربعة انواعا للجنس فجنس الاجناس
لا ينقسم الا الى جنس اجناس هو جوهر وجنس اجناس هو كم وغيرهما فان قلنا ان اختلاف
معروضات الامور الاضافية يقتضي تنوع الاضافة فان لم يكن جنس الاجناس نوعا اخيرا
وان لم نقل بذلك كان نوعا اخيرا وفوقه الجنس وفوقه المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق
وفوقه المقول على كثيرين مختلفين بالفعل وفوقه المقول على كثيرين بالصلاحية وهو
الكلي وفوقه المضاف فالمضاف جنس الاجناس وجنس الاجناس نوع الانواع
ه في كيفية ترتب الاجناس والفصول في الحمل على النوع وقد ذكروا ان الجنس القريب
علة لحمل الجنس البعيد على النوع فانه من المحال ان يحمل الجسم على الانسان الا بعد صيرورته
حيوانا فان الجسم الذي ليس بحيوان مسلوب عن الانسان ولما كان كذلك كان حمل
الحيوان عليه اقدم من حمل الجسم **فان قيل** الجنس البعيد جزء الجنس القريب والجزء
متقدم على الكل لبساطته فالجسم اسبق وجودا من الحيوان **قلنا** لا نزاع فيه
لكن لا امتناع في ان يكون المتاخر عن الشيء في الوجود علة لثبوت ذلك المتقدم لشيء آخر ى

ب في مباحث النوع وهي ثمانية آ النوع يقال بالاشتراك على الكلي المقول على كثيرين
مختلفين بالعدد فقط وعلى ما يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو والفرق بينهما
من خمسة اوجه ب النوع بالمعنى الاول يستحيل ان يكون جنسا وبالمعنى الثاني لا يستحيل ت
ج المعنى الاول انما يخص لكونه محمولا على ما تحته والثاني لكونه موضوعا لما فوقه
ج المعنى الاول قد يكون بسيطا والثاني لا يكون كذلك لان كل ما اندرج معا مخالفه
تحت جنس فلا بد وان يكون امتيازه عن ذلك المخالف بغير ما به الاشتراك فحصل التركيب
د النوع بالمعنى الثاني يجب ان يكون مركبا من الجنس والفصل وبالمعنى الاول لا يجب ه
طبائع الاجناس العالية اذا اخذت مجردة عن فصولها المقسمة كانت انواعا بالمعنى
الاول لا بالمعنى الثاني اذ ليس فوقها جنس تكون هي انواعا له ب في ابطال ما ظن

انّ كلّ نوع حقيقي فهو نوع مضاف ولا ينعكس والحق انّ كلّ واحد منهما قد
يصدق على ما يكذب عليه الآخر امّا انّ المضاف قد يصدق حيث يكذب الحقيقي
ففي الاجناس المتوسطة وامّا العكس فلانّ الماهيّات امّا ان تكون بسائط
او مركّبات فان كانت بسائط فكلّ واحد منها نوع حقيقي وليس بمضاف والّا لكان
لها جنس فكان مركّبا هذا خلف وان كانت مركّبات فهي لا محالة مركّبة عن البسائط
وحينئذ يعود فيها ما ذكرناه ج في انّ النوع الذي هو احد الخمسة الحقيقي لا
المضاف لانّ الخمسة انواع الكلّي والكلّي محمول فنوعه محمول لا محالة والنوع المحمول
هو الحقيقي امّا المضاف فهو موضوع د في مراتب الانواع امّا الحقيقي فليست
نوعيّته بالقياس الى شيء حتى تتعدّد باختلاف المراتب وامّا المضاف فله مراتب
اربع لانّ النوع امّا ان لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع وهو كما اذا فرضنا جنسا
عاليا تحته انواع ولا انواع تحته انواع وامّا ان يكون فوقه نوع وتحته نوع وهو
المتوسط وامّا ان لا يكون فوقه نوع وتحته نوع وهو النوع العالي وامّا
بالعكس وهو الاخير وامّا انّ النوع هل هو جنس لهذه فالكلام فيها تامر مثله في
الجنس ه في نوع الانواع يقال عليه النوع بالاشتراك على ثلثة اوجه لانه لا بدّ وان
يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط فيكون نوعا حقيقيا من هذا الوجه
ولا بدّ وان يكون فوقه جنس هو نوع له حتى يكون نوع الانواع فيكون نوعا اضافيا
من هذا الوجه ثمّ انّ كونه نوع الانواع ليس لكلّ واحد من هذين الوجهين وحده
بل للمجموع منهما ومن المعلوم انّ اللفظ اذا قيل على كلّ واحد من البسيطين وعلى ما يتركّب منهما
لم يكن الّا بالاشتراك و في انه يكفي في كون الشيء نوعا شخص واحد قد عرفت انّ الشيء
لا يصير جنسا الّا بنوعين فاعلم الآن انه يكفي في كون الشيء نوعا ان يكون له شخص واحد
بل الحكماء اثبتوا انواعا لا يوجد الّا في الاشخاص

باب في المباحث المشتركة بين الجنس والنوع

ليس

الاربعة صح

عوفي الاقدم ان يكون
النوع المفرد و
النوع الاضافي
نوع الانواع

وهي د فاقد عرفت الفرق بين الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي وذلك يعرف الفرق
بين الجنس الطبيعي والمنطقي والعقلي وكذا النوع والفصل والجنس المنطقي غير مقوم
للنوع الطبيعي ولا للنوع المنطقي اما الاول فلان النوع الطبيعي هو الانسان مثلا
ومفهوم الجنسية لم يدخل في مفهوم الانسان لوجهين اما اولا فلان الانسان من حيث
هو انسان غير مضاف والجنس من حيث هو جنس مضاف وغير المضاف لا يتقوم بالمضاف
واما ثانيا فلان الجنس المنطقي حالة نسبية تعرض للجنس الطبيعي بالنسبة الى النوع
الطبيعي والعوارض متاخرة عن المضافين فالجنس المنطقي متاخر عن تحقق النوع
الطبيعي والمتاخر عن الشيء لا يكون مقوما له واما الثاني فلان النوع المنطقي
والجنس المنطقي حالتان نسبيتان يجتمعان في الشيء الواحد من الجهة الواحدة وفي
المتقابلان لا يتقوم احدهما بالآخر ب في الجنس الذي قبل الكثرة والذي معها والذي
بعدها وكذا النوع الذي قبل الكثرة ذهبوا الى انه الصورة المعقولة للمفارقات
الفياضة واما اذا وجدت الماهية في الخارج فالقدر المشترك بين الاشخاص
هو الذي مع الكثرة وفيها ثم ان الانسان اذا شاهدها وحصل في ذهنه
عند مشاهدتها معنى كلي مجرد فذاك هو الذي بعد الكثرة وهذا الاعتبار ايضا
جار في الخمسة ج قال الشيخ الامور التي هي في الطبيعة اجناس الاجناس فوق
واحدة لكنها متناهية واما انواع الانواع فالمستحفظات منها في الطبيعة
متناهية واما هي في انفسها فغير متناهية بالقوة فان انواع الانواع
كثيرة من المقولات غير متناهية كانواع الكمية والكيفية والوضع د في ان
الجنس ازيد من النوع من وجه والنوع ازيد من الجنس من وجه اما الاول فبالعموم
لان الجنس لما يحوي النوع يحوي غيره واما الثاني فبالمفهوم لان ماهية النوع
لما اشتملت على ماهية الجنس فهي مشتملة على ماهية الفصل في مباحث الفصل وهي د

14

قا في ان الفصل كيف يقوم الجنس الفصل قد يعتبر بالقياس الى الطبيعة الجنسية
المطلقة فيكون مقسّما لها وبالقياس الى النوع فيكون جزءا له وبالقياس الى حصة
النوع من الجنس فيكون مقوّما لها وذهب الشيخ الى ان الفصل يجب ان يكون علة
لوجودها ومعناه ان ذلك غير واجب لما ان الفصل قد يكون صفة والصفة محتاجة الى
الموصوف والمحتاج الى الشيء لا يكون علة له بلى قد يكون الامر كذلك على تفصيل سياتي تحقيقه
في الحكمة ولكن ذلك لا لكونه فصلا كما ان الموجبة الجزئية قد تنعكس كلية لا لكونها
موجبة كلية وهذه المسئلة هي الاصل في هذا الباب ٥ وقد يورد على مذهب الشيخ
سؤال وهو ان الطبيعة الجنسية ان كانت محتاجة الى الفصل كانت محتاجة ابدا
اليه فلا توجد تلك الطبيعة دونه فلا يكون تلك الطبيعة جنسا هذا خلف وان لم
يكن محتاجة اليه كانت غنية عنه فيكون ابدا غنية عنه لان مقتضى الطبيعة الواحدة
لا يختلف **وجوابه** ان المعلول لما هو هو محتاج الى علة ما فلا جرم ابدا يكون
محتاجا الى العلة واما تعيين العلة فليس من جانب المعلول بل من جانب العلة لانها
لما هي هي تقتضي ايجاب ذلك المعلول ب المشهور ان الفصل المقوم للنوع لا يمكن
ان يكون مقولا بالنسبة الى النوع في جواب ما هو البتة وان الجنس لا يمكن ان يكون
مقولا بالنسبة اليه في جواب اي ما هو والحق انه ان كان المراد ان الفصل من حيث
هو فصل لا يكون مقولا في جواب ما هو وان الجنس من حيث هو جنس لا يكون مقولا في
جواب اي ما هو فصواب لانه انما يكون فصلا من حيث انه مميز شيئا عن شيء وهو من حيث
انه كذلك يستحيل ان يكون مقولا في جواب ما هو وان كان المراد ان الماهية التي عرضت
لها ان كان فصلا يستحيل ان يصير مقولا في جواب ما هو بالنسبة الى ذلك النوع و
بالعكس فهو خطاء لان الحقيقة اذا تركبت من امرين كل واحد منهما اعم من الآخر
من وجه واخص من وجه فان كل واحد من جزئيه مقول في جواب ما هو تارة

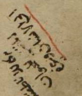
ذلك

٥

٥

٢٢ والا لزم كون الفصل جنسا و بالعكس

في جواب ايّما هو اجزى كالحيوان والابيض فان كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه واخص من وجه فالحقيقة المركبة منهما اذا اردنا تميزها عن غير الابيض كان الحيوان جنساً والابيض فصلاً وان اردنا تميزها عن غير الحيوان كان الابيض جنساً والحيوان فصلاً ونحو ب لما تعين على ان الفصل علة لوجود الجنس والجنس معلول له والعلة لا تنقلب معلولاً فقد عرفت فساده ج الفصل بالنسبة الى الجنس مقسّم والى النوع مقوّم ومن مذهبهم ان العلة البسيطة لا يصدر عنها اثنان فوجب عليهم ان يجعلوا احد هذين الحكمين سابقاً على الآخر والمشهور ان التقسيم سابق على التقويم لان تحصيل الجزء سابق على تحصيل الكل واما نحن فلا نسلّم ان البسيط لا يصدر عنه اثنان ولا نسلّم ان الفصل علة الحصة د الجنس العالي له فصل مقسّم يقسّمه الى انواعه وليس له فصل مقوّم اعني الذي يميزه عما يشاركه في الدخول تحت جنسه والنوع السافل بالعكس والمتوسطان كلاهما لها فصول مقسّمة تقسّمها الى انواعها ومقوّمة تقسّم اجناسها اليها ه كل فصل مقوّم للجنس العالي فانه مقوّم للسافل لان مقوّم العالي جزء جزء السافل فيكون جزءاً له لكن لا ينعكس لان السافل مركب من العالي وغيره وليس كلما كان جزء المركب كان جزء الكل واحد من اجزائه وكل فصل مقسّم للجنس السافل فهو مقسّم للعالي لانه متى صدق السافل صدق العالي فاذا صدق على بعض الجنس السافل انه كذا وعلى بعض الآخر انه ليس كذا فقد صدق الحكمان لا محالة على بعض العالي فيحصل الانقسام لكن لا ينعكس لانه ليس متى صدق العالي صدق السافل فلا يلزم من قولنا بعض العالي كذا بعضه ليس كذا صدق ذلك في السافل و منهم من منع انه لا يجب في كل فصل يقسّم الجنس ان يكون مقوّماً للنوع لوجهين ا ان العدم مقسّم وغير مقوّم لان العدم لا يكون علة للوجود ب الشي اذا كان له وصفان كل واحد منهما مميزه عن غيره فكل واحد مقسّم وليس بمقوّم



١٥

و الّا لزم تعليل الشي الواحد بعلتين مستقلتين **والجواب عن الاوّل** انّ كون العدم
فصلا مقسما امر اعتبارى لا خارجى فلا يمتنع ان يكون مقوّما من هذا الوجه **وعن**
الثانى انّ التميّز لم يحصل الّا باحدهما و الا لزمكم المحال الذى ذكرتموه ﺗ الفصل
فى الدرجة الواحدة لا يكون الّا واحدا لانّ الفصل كمال الجزء المميّز وذلك لا
يكون الّا واحدا او لانه لم يكن كمالا و احتجّ الشيخ بانّ الفصل علة لوجود
الحصّة والمعلول الواحد بالشخص لا يجتمع عليه علتان مستقلتان **لا يقال** لم
لا يجوز وجود شيئين يكون كلّ واحد منهما مميّزا لكن لا يكون واحد منهما مستقلا
بالتحصيل بل المستقل بذلك المجموع **لانا نقول** فالمجموع بالحقيقة فصل واحد
وكلّ واحد منهما جزؤه وايضا فكلّ واحد من الجزئين اذا لم يكن مقوّما لتلك الحصّة
وجب ان يكون مقوّما بها والّا لكان الفصل و الحصّة يستغنى كلّ واحد منهما عن
الآخر وقد بيّنا انّ مثل هذين لا يتكوّن من اجتماعهما حقيقة واحدة واذا كان
كذلك كانت الحصّة سابقة عليها وهما سابقان على المجموع سبق البسيط على المركّب
فلو كانت الحصّة معلولة لذلك المجموع لزم الدور وانّه محال ﺣ المشهور انّه لا
بدّ لكلّ نوع من فصل لقوّمه ويقسّم جنسه وانّه لا يجوز ان يكون امتياز احد النوعين
عن الآخر بالفصل و امتياز الآخر عن الاوّل بعدم الفصل **فـالوا** لانّ طبيعة
الجنس لو وجدت خالية عن الفصل وعمّا يقوم مقامه كانت غنيّة عنه و الغنى عن الشي
لا يكون معلولا له فتكون الحصّة الموجودة فى النوع من الجنس غنيّة عن الفصل فلا
يكون الفصل فصلا هذا خلف **والجواب** لا نسلّم انّ حصّة النوع من الجنس
معلّلة بالفصل وان سلّمناه لكن لا استحالة فى استناد الامور المتساوية الى المؤثرات
المختلفة فلم لا يجوز ان يكون الطبيعة الواحدة قد يوجد بعض افرادها بمؤثر وان
يوجد فرد آخر منها بمؤثر آخر فيكون المؤثر الملاقى فصلا له مع انّه وجد مثله منفكا

٥

عن الفصل فهذا الاحتمال لابد من ابطاله ليتم قولكم ط مذهب الشيخ في الفصول
الاجناس يقتضي ان يكون الفصل الاخير هو العلة الاولى والجنس العالي هو المعلول
الاخير ولا يمكن الاستدلال بذلك على تناهي الاجناس المتصاعدة لان البرهان انما قام
على انتهاء الممكنات الى علة اولى لا الى معلول اخير واما على مذهبنا فقد يكون كذلك
وقد لا يكون بل ربما كان الفصل هو الصفة الاخيرة والجنس العالي هو الموصوف الاول
ي المشهور ان الفصل الواحد لا يقوم الا نوعا واحدا لانه يمتنع اقترانه الا
بجنس واحد ولو كان كذلك لم يقوم الا نوعا واحدا بيان الاول انه لو جاز ان ينضاف
الى جنسين لم يكن اخص من ذلك الجنس مطلقا بل اعم من وجه واخص من وجه وحينئذ
يصير الفصل جنسا له باعتبار والجنس فصلا باعتبار وذلك مما تقدم افساده واما
الثاني فلان الحاصل من تركب الجنس الواحد والفصل الواحد لا يكون الا ماهية
واحدة والجواب منع الدعوى يا الفصل يمتنع الزوال مع بقاء النوع لان
المركب لا يبقى مع عدم جزءه واما انه هل يمكن زواله مع بقاء الحصة فعند الشيخ
ذلك محال لاستحالة بقاء المعلول مع عدم علته وعندنا هذا الاصل باطل فلا جرم كان
ذلك جائزا وحينئذ نقول الفصل اما ان يكون ممكن الزوال وحينئذ يكون الانفصال
ايضا ممكن الزوال وهو كامتياز الانسان المتكلم عن الساكت ومثل هذا الفصل قد
يميز الشيء عن نفسه في وقتين واما ان لا يكون وحينئذ اما ان يكون الشيء الذي امتاز عن
ذلك النوع ممكن الاتصاف به وعلى هذا التقدير يرتفع الامتياز او لا يكون كذلك فيكون
الانفصال باقيا ابدا يب المشهور ان الماهيات المركبة لا تتركب الا من الاجناس
والفصول وخالفهم الشيخ فيه لان الجسم الابيض ماهية مركبة لا من الجنس والفصل
لان البياض عرض غير مقوم للجسم والفصل مقوم لكنك عرفت ضعف هذا الاصل قال
العشرة مركبة من الوحدات مع انه ليس فيها جنسا والاخر فصلا هو الذي يخرج به

١٩

لقول المتقدمين ان كل حقيقة مركبة فانها لابد وان تكون مساوية لكل واحد من
بسيطيه في تلك الطبيعة ومخالفة للآخر والذي به المشاركة هو الجنس والذي
به المخالفة هو الفصل لكن هذه الحجة انما تتم لو جوّزنا كون الفصل عدميا يح قالوا
الفصل قد يكون مركبا وهو الناطق وهو الفصل المحمول المسمى بالفصل المنطقي وقد يكون
بسيطا وهو النطق ومقوم للانسان والانسان جوهر ومقوم الجوهر جوهر فالناطق
جوهر والنطق جزء الناطق فيكون جزء الجوهر وجزء الجوهر جوهر فالنطق جوهر وهو باطل
بالبياض فانه جزء الابيض والابيض عندهم جوهر والبياض ليس بجوهر يد قد عرفت ان
الفصل جزء من النوع وخارج عن ماهية الجنس فامتياز الفصل عن النوع ليس الا امتياز
كل واحد من معروضات مركب عن ذلك المركب ولا يكون ذلك الا بعدم سائر المفردات
والامتياز الذي يكون على هذا الوجه لا يستدعي فصلا ثم ان الفصل في ذاته يحتمل ان
يكون مشاركا لغيره في بعض الامور المقومة فحينئذ يستدعي فصلا آخر لكن التسلسل بل
ينتهي الى امور بسيطة متباينة بتمام ماهياتها فحينئذ لا تحتاج الفصول في انفصاله عن فصل
آخر فلا يلزم التسلسل يه زعموا انه قد يكون جواب اي بعينه هو جواب ما هو فان اذا
قلت اي شيء هو فقد طلبت جميع ما له بعد الشيئية وهي صفة عرضية فقولك اي شيء
هو طلب لجميع الذاتيات وهو بعينه المطلوب بما يو رسموا الفصل من خمسة اوجه
ا الكلي المقول على النوع في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه ب المقول على النوع
في جواب اي ما هو في ذاته ج الذي يفصل بين النوع والجنس بالذات د الذاتي الذي
به يفضل النوع على الجنس في ماهيته ه الذاتي الذي به يختلف الاشياء المتفقة
في الجنس في مباحث الخاصة وهي يز فالخاصة قد تكون مطلقة وهي التي لا توجد
خارجة عن ذلك النوع كالكتابة والضحك وبالاضافة وهي التي توجد في بعض ما يخالف
النوع دون البعض فيكون خاصة لذلك النوع بالنسبة الى ما لم توجد فيه ككون الجوهر
غير قابل للاشتداد والضعف فانه خاصة له لا بالنسبة الى الكل فان الكم وبعض الكيف

يعني امتياز الفصل عن النوع
ليس الا امتياز كل واحد من افراد
شيء مركب عن ذلك المركب وبرا
المركب عن ذلك الا بعدم سائر
تلك الاجزاء منه مثاله الواحد
الاعداد امتيازه
عن العشرة وامتيازه عنها بعدم
التسعة له و
شرح الكلي
الاخر آ
[illegible] الاحترة

قوله الكلي كالجنس العشرة
قوله المقول على النوع
في جواب اي شيء يخرج
عنه العرض العام و
الجنس والنوع وقوله
في ذاته يخرج عنه
الخاصة

النوع بعد نوع فاذن الانفصال سابق عليها
فلا تكون فاصلة بالذات

بل بالنسبة الى البعض ب الخاصة قد تكون خاصة للنوع الاخير وللنوع المتوسط وللنوع
العالي وللجنس العالي لان كونه خاصة ليس الا لحاصل فيه لا غيره سوا كان ذلك الذي
هو حاصل فيه نوعا او جنسا ج الخاصة قد تكون مساوية كالمستعد للضحك للانسان وقد
تكون اخص كالضاحك بالفعل ويخرج منه انه قد تكون لازما وقد تكون مفارقا د الخاصة
قد تكون بسيطة وهي ظاهرة وقد تكون مركبة وهي ان يكون للنوع صفات كل واحد منها اعم
منه فاذا قيد البعض بالبعض حصل صفة مفيدة مساوية لذلك النوع واكثر الخواص
المذكورة في رسوم طبايع الاجناس العالية كذلك في مباحث العرض العام وذلك ب فا
العرض العام قد تكون عاما للجنس كالموجود والواحد وقد تكون عرضا عاما بالنسبة الى
النوع وان كان خاصة بالنسبة الى الجنس كاللون فانه خاصة الجسم وعرض عام للانسان
ب الحيوان وقد تكون لازما كالموجود والواحد وقد لا يكون كالابيض والاسود للحيوان
ب منهم من ظن ان هذا العرض هو العرض القسيم للجوهر وهو خطا لانه قد تكون جوهرا
كالابيض والضاحك والجوهر خارج عن ماهية العرض فيكون عرضا له ه وقد اورد بعض
المتقدمين في مثال العرض العام البياض للانسان والشيخ انكر ذلك لان البياض
لا يحمل على الانسان بانه هو وكذا الحال للحيوان واما الابيض فانه محمول لانه يقال للانسان
ابيض فالعرض العام هو الابيض لا البياض واعترض صاحب المعتبر على قوله
البياض غير محمول فقال الابيض معناه ذو البياض ولفظة ذو للنسبة والمحمول الحقيقي
هو البياض واذا كان كذلك فالابيض ليس محمولا فقط بل هو لفظة دالة على ذات المحمول
والنسبة فالمحمول الحقيقي هو البياض واعلم ان هذا البحث لفظي و في كيفية اقتناص
الخمسة البحث اما ان يقع عن اجناس المسميات وفصولها او عن اجناس الماهيات
الثابتة في انفسها وفصولها والاول في غاية السهولة لان الانسان اذا وضع
لجملة من الامور لفظة تصورها لسما كان تمام القدر المشترك بين تلك الامور المتصورة
هو الجنس وتمام القدر المميز هو الفصل واما الثاني ففي غاية الصعوبة لانه اذا

١٧

ونع بصرنا على موجود ثم عيّن علمنا في الجملة ان هناك ذاتاً قائمةً بنفسها و
علمنا ان هناك صفاتٍ قائمةً بتلك الذات فاما اذا اردنا ان نعلم ان الذات
اين هي والصفات اين هي وكم هي فقد يصعب علينا معرفة ذلك ثم اذا عرفنا
شيئين يشتركان من بعض الوجوه ويتباينان من وجه آخر فلا يمكننا ان نعرف
ان تمام القدر المشترك اين هو وكيف هو وان تمام القدر المميّز اين هو
وكيف هو واذا كان ذلك صعباً عسيراً كان اقتناص الفصول والاجناس على
سبيل التحقيق في غاية العسر لكن من الطرق المعتبرة فيه القسمة وهي تنقسم
الى الكل الى اجزائه والى قسمة الكلي الى جزئياته اما الاول فمعناه ان
حصول الكل من الاجزاء اما ان يكون ذهنياً كتركب السواد من جنسه الذي هو
اللون وفصله الذي هو قابضية البصر مثلاً فان هذا التركيب غير حاصل في الوجود
اصلاً على ما ستعرفه واما ان يكون خارجياً اما طبيعياً كتركب البدن عن الاعضاء
او صناعياً كتركب السرير وكل واحد منهما قد يكون تركيباً كتالف الاعضاء
من الاخلاط والسكنجبين من الخل والسكر وقد يكون تاليفيا كالبناء واما
الثاني فالكلي الذي يكون مورداً للقسمة اما الجنس او النوع او الصنف او الشخص
وعليك بالتفصيل وبالجملة فالقسمة طريق الى تحليل المركبات الى بسائطها ومتى
حصلت البسائط تميّز الجزء الجنسي عن الفصلي او يكون ذلك اسهل في المشاركات
التي بين هذه الخمسة فلنذكر المشاركات اولاً وهي ي فا مشاركة الجنس
مع الفصل في كونهما جزئي الماهية ويتفرع عليه الخواص الاربع التي للجزء ب في
ان ما يحمل عليه في جواب ما هو او من طريق ما هو فهو محمول على النوع المركب منهما من
طريق ما هو ج وفي ان كل واحد منهما من حيث هو جنس و فصل مقول في طريق ما هو
بالنسبة الى النوع د وفي ان كل واحد منهما غير مقصود اليه بالذات والا لما

قسمة او الوصف الفارق بين الشيء عن الغير وكل
فيجوز ان تنقسم الى الجنس او النوع

حصل النوع والثلثة الباقية يجوز ان يكون مقصودا اليها بالقصد الاول ب و
مع النوع في كونه مقولاً في جواب ما هو وان كان احدهما بالشركة . والثاني بالخصوصية
ج ومع الخاصة في ان التقسيم التام لا يتألف الا منهما د ومع العرض في وجهين الاول
في وجوب كونهما مقولين على كونهما كثيرين مختلفين بالحقائق ب و كونهما عرضا لجنس ليعرف
الانواع الموضوعة لها لان اقسام باب التعريف التمييز والعام لا يميز الخاص ه
ومشاركة الفصل مع النوع في كونهما ذاتيين قد يتعاكسان عند من يجعل النوع ثانيا
ب وفي وجوب دخولهما تحت الجنس عند من لا يجوز كون الفصل اعم من الجنس من بعض
الوجوه ومع الخاصة في انه قد يوجد فيهما ما يميز النوع لمتميز انا قصا ز ومع العرض
فقلما يوجد لهما مشاركات وذكرها المحققون لبعد ما بينهما لان الفصل داخل مساوٍ والعرض
خارج لا مساوٍ ح وكذا القول في مشاركة النوع مع الخاصة ط والنوع مع العرض
ي واما مشاركة الخاصة مع العرض ففي كونهما خارجين عن الماهية **فاما الثلاثيات فا**
مشاركة الجنس والفصل مع النوع في انها امور غير عرضية ب وفي وجوب ان يكون
قولها على ما تحتها بالسوية لان التفاوت في تمام الماهية واجزائها محال ج وفي
وجوب دوامها واما الخاصة والعرض فهذان الامران وان كانا قد يوجدان
لكن لا لكونهما عرضا وخاصة والا لما كان الكل كذلك ب ومع الخاصة في ان الاقوال
المعرفة التامة لا تتألف الا منها وان كان الحاصل من الجنس والفصل حدا تاما و
منه ومن الخاصة رسما تاما ج ومع العرض في انه يمكن بالامكان العام في طبيعة كل
واحد منها ان يكون مقولا على كثيرين مختلفي الحقائق على ما في لنا الفصل يجوز ان يكون اعم
من النوع من بعض الوجوه د ومشاركة الفصل والنوع مع الخاصة في انه يمكن
بالامكان العام ان يؤخذ في هذه الطبقات ما يكون متعاكسة ه ومع العرض
فقلما يوجد للعدد الذي مر و ومشاركة النوع والخاصة والعرض في انها

يوجد

١٨

ليست جزءَ الماهية اما الخاصة والعرض فظاهر كونهما كذلك واما النوع فلانه
نفس الماهية لا جزءها ا مشاركة الجنس والنوع مع الخاصة ح الجنس والنوع مع
العرض ط الجنس والخاصة مع العرض ى الخاصة والفصل مع العرض كلها لا
مشاركة فيها وأما الرباعيات فوفا مشاركة الجنس والفصل والنوع مع الخاصة
وذلك في ان جميع الموجودات يستحيل اشتراكها في جنس واحد او نوع واحد او فصل
واحد او خاصة واحدة ولكنها مشتركة في عرض عام سوهو الموجود والواحد والمعلوم
والمخبر عنه بل وكذا جميع القيود السلبية ب مشاركتها مع العرض ج مشاركة الفصل
والنوع والخاصة والعرض د مشاركة النوع والخاصة والعرض والجنس ه مشاركة
الخاصة والعرض والجنس والفصل في كونها ليست دالة على الماهية بحسب الخصوصية
وأما الخماسيات فقط فا ان هذه الخمسة مشتركة في كونها كليات ب ويلزم من
ذلك كونها محمولة لان كل كلي محمول بالطبع ج وان تكون من مقولة المضاف د
وفي انها تعطي ما تحتها اسماءها وحدودها فان المحمول عليها محمول على ما تحتها ه ١٥
وانه يمكن بالامكان العام ان يكون محمولاً على ما تحتها بالتواطؤ اما الجنس والفصل
والنوع فبالوجوب واما الخاصة والعرض فقد يكونان كذلك بالوجوب وقد يكونان
كذلك بالامكان الخاص فيكون الكل كذلك لا محالة بالامكان العام ن وانه يمكن
دوامها لموضوعاتها بالقيد المذكور ح واهلة انفسها ممكنا ط ومفتقرة الى
الاسباب لان الماهية المركبة واجزاءها ولواحقها لا بد وان يكون كذلك هنا
في النوع المضاف امثلة الحقيقي فلا وأما المباينات فهي حاصلة في ضمن هذه
المشاركات لان كل وصف تشترك فيها اربعة فقط فان الخامس يباينها به وكل
ما تشترك فيه ثلثة فقط فان الاثنين الاخرين يباينانها به وعلى هذا فقس وبالله التوفيق

القسم الثاني في المقاصد

وهو الكلام في الحد والرسم وذلك في نوعين

هذه المشاركات الطف / الاربع كلها في كونها ليست دالة على الماهيات بحسب الخصوصية الا النوع فانه ليس بدال بحسب الخصوصية فقط بل وبالشركة معا وحينئذ لا يكون دالا الا بالخصوصية المحضة فصح المشاركة

ارشاده الى كونها في الاسباب ... معلوم ...

٢ اذ يجوز ان يكون بسيطا كالعقول والنفوس

ای بالامکان العام

ه بينها

فلنفرغ تقسيم التعريفات تعريف الماهية اما ان يكون بنفسها وهو محال لان المعرف معلوم قبل المعرف ويستحيل كون الشيء معلوما قبل نفسه واما بما يكون داخلا فيها او ما يكون خارجا عنها او بما يتركب عنهما والاول فاما ان يكون تعريف الماهية ببعض اجزائها او بكلها فان كان الاول فذلك الجزء اما ان يكون بحيث ماله وجودا وعدما فيكون حدا ناقصا واما ان لا يكون كذلك فلا يصلح للتعريف وان كان الثاني كان ذلك حدا تاما وان كان الثاني فذلك الخارج ان كان مساويا وجودا وعدما وكان اعرف من الماهية كان رسما ناقصا والا لم يصلح للتعريف وان كان الثالث فاما ان يكون بين تلك الامور عموم وخصوص او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون العام ذاتيا والخاص عرضيا او بالعكس والاول هو الرسم التام وليس للباقي اسم مخصوص **لا يقال** التقسيم غير منحصر لان التعريف بالمثال خارج عنه وان سلمناه لكن لا نسلم صحة شيء من هذه الاقسام واما تعريف الماهية بجميع اجزائها فلان جميع اجزاء الماهية اما ان يكون هو نفس الماهية او داخلا فيها او خارجا عنها والاول يقتضي تعريف الشيء بنفسه وقد ابطلتموه والاخيران محالان لوجهين **اما اولا** فللعلم الضروري بان مجموع اجزاء الماهية يستحيل ان يكون بعض اجزائها او خارجا عنها واما ثانيا فلانه لو كان كذلك لكان ذلك غير التقسيم الذي نحن فيه **واما تعريفها** ببعض اجزائها فمحال ايضا لان ذلك الجزء اما ان يفيد تعريف الماهية بواسطة تعريف اجزائها او لا بواسطته والثاني محال لان الماهية ليست وراء مجموع تلك الاجزاء فكل ما لا يفيد معرفة شيء من تلك الاجزاء استحال ان يفيد معرفة تلك الماهية والاول لا يخلو اما ان يفيد معرفة جميع الاجزاء فيكون معرفا لنفسه هذا خلف او معرفة بقية الاجزاء فيكون تعريفه اياها تعريفا خارجا وذلك غير القسم الذي نحن فيه **واما تعريفها** بالامور الخارجية فلا يخلو اما ان يكون المطلوب

اللازم ... ان يكون العام عرضيا والخاص ذاتيا او لا يكون بينهما عموم وخصوص

تعريف

تعريف خصوصية الماهية التي عرضها ذلك الوصف الخارجي او تعريف هذا القدر
وهو انه امر ما له ذلك الوصف الخارجي والاول باطل لان الحقائق المختلفة يجوز
اشتراكها في لازم واحد فلا يمكن التوصل من ذلك الوصف الى خصوصية الموصوف
اللهم الا ان يكون قد ثبت بالحس او بالدليل اختصاص ذلك الوصف بذلك الموصوف ولكن
ذلك مما لا يمكن معرفته الا بعد معرفة الموصوف فلو استفدنا معرفة الموصوف من ذلك
الاختصاص لزم الدور وهو محال والثاني باطل لان الشيء ما له الكتابة
فلو جعلناه معرّفا لشيء ما له الكتابة لا لخصوصية ذلك الشيء كان المعرِّف نفس المعرَّف
وهو محال سلّمنا صحة هذه الاقسام لكن لا نسلم انه يمكن طلب الماهيات المجهولة

بيانه ان من طلب معرفة ماهية فاما ان يكون متصورًا لتلك الماهية او لا
يكون متصورًا فان كان الاول لم يمكن طلبها لان تحصيل الحاصل محال وان كان الثاني
استحال طلبها لان ما لا يتصوره الانسان ولا يخطر باله حقيقته استحال كونه طالبًا
لها ولانه اذا وجده كيف يعلم انه هو الذي كان طالبًا له **ولا يمكن ان يجاب عنه**
بغير هذين الوجهين **فانه** يجوز ان يكون معلومًا من وجه ومجهولًا من وجه آخر
فلكونه معلومًا امكن توجيه الطلب نحوه ولكونه مجهولًا امكن ان يكون طالبًا لتحصيله

ب انه قد يكون عالمًا به علمًا ناقصًا فطلب العلم الكامل به **لان الجواب الاول**
فانه وان جاز في الشيء الواحد ان يكون معلومًا من وجه آخر لكنه استحال ان يكون مطلوبًا
من الوجه الذي هو معلوم لاستحالة طلب تحصيل الحاصل ويستحيل ان يكون مطلوبًا
من الوجه الذي هو غير معلوم لان ذلك الوجه لما لم يكن مشعورًا به استحال توجه
الطلب اليه **والجواب الثاني ايضًا** لان القدر المعلوم حاصل حصول العلم
الناقص غير المطلوب بل المطلوب علمه بالعلم الكامل وحينئذ يعود الاشكال
واعلم ان هذا السؤال اورده القدماء في ان تعريف المجهول محال واجابوا عنه

منع وجه وجهول اه

معرفة م

ه

في المطالب التصديقية بانا اذا طلبنا ان العالم هل هو محدث ام لا فتصور العالم
والحدوث حاصل والمجهول هو نسبة احدهما بالثبوت او بالانتفاء الى الاخر فاذا وجدنا
المطلوب علمنا ان الذي وجدناه هو الذي طلبناه اولا بواسطة التصورات
التي كانت معلومة قبل ذلك لكن هذا الجواب لا يتاتى في التصورات فان
التصور الذي نطلبه ان لم يكن حاصلا عنده استحال ان نطلب تحصيله لان ما لا يخطر
ببال العاقل استحال ان يطلبه سواء حصل عنده الف تصور سواه او لم يحصل وان
كان حاصلا استحال طلبه ايضا على ما مر لانا نجيب عن الاول بان التعريف
بالمثال تعريف رسمي لان المثال مشابه للممثل من وجه فتلك المشابهة لازم من لوازم
تلك الماهية فتعريفها بها تعريف بوصف خارجي وعن الثاني انا لا نعني بالمعرف
الا تفصيل ما دل الاسم عليه اجمالا وهو الجواب عن الثالث وعلى هذا الوجه تسقط
الشكوك ب في تقسيم الماهيات بحسب الحد انها على اربعة اقسام ا المركب الذي
لا يتركب عنه غيره فانه يحد لانه لا يعرف الا بعد معرفة اجزائه ولا يحد به لانه
ليس جزءا من ماهية غيره ب بسائط الماهيات المركبة لا تحد لبساطتها ويحد
بها لكونها اجزاء من ماهيات اخر ج المركبات التي يتركب عنها غيرها تحد لتركبها
ويحد بها لتركب غيرها عنها د البسائط التي لا يتركب عنها شيء لا تحد لبساطتها
ولا يحد بها لانها ليست اجزاء من غيرها وقد ظهر من هذه التقريرات ان البسيط
اما ان لا يكون متصورا اصلا او ان كان غنيا عن الاكتساب ج في البسائط
المتصورة تصورا غنيا عن الاكتساب كل تصور يتفرع عليه تصديق اولي
كان بالاولية اولى ومن المعلوم ان القضايا المحسوسة والوجدانية اولية ا
فالالوان والاضواء والاصوات والطعوم والروائح والملموسات وكذا العلم
القدرة والارادة والشهوة والنفرة والالم واللذة والسرور والغضب واشباهها

صح

امور لا يمكن تعريفها الا على سبيل تبديل لفظ بلفظ اوضح منه تفهيما للسائل ولانه
ليس في الوجود شيء اعرف من الوجد انيات والمحسوسات حتى نعرفها بها ح في انه ليس
كل من عرف الشيء بذكر اجزائه فقد عرفه بالحد لان الاجزاء اذا كانت معرفة بالرسوم
كانت الماهية المعرفة بها مرسومة لا محدودة لان تلك الماهية ليست الا مجموع تلك
الاجزاء واذا لم يكن كل واحد منها متصورا في نفسه بل المتصور لازم من لوازمه كانت
الماهية في نفسها غير متصورة بل المتصور منها مجموع امور كل واحد منها لازم
لكل واحد من اجزاء الماهية فالمفهوم من الحاصل خاصة مركبة ه في ان الحد
غير مكتسب بالحجة لان الحد ليس الا تفصيل ما دل الاسم عليه بالاجمال وذلك مما لا يمكن
وقوع النزاع فيه الا من جهة اللغة وذلك ليس بحثا عقليا ولانه ايضا نزاع في
التصديق و وان حد الشيء مجموع ذاتياته ويستحيل ان يكون للشيء شيء اعرف من مجموع
ذاتياته له ويجب كونها كذلك فالحد غير مستفاد من الحجة هذا اذا كان الحد بحسب
الاسم اما اذا كان بحسب الحقيقة وهو ان نشير الى موجود معين ونزعم ان حقيقته
مركبة من كذا وكذا فلا شك انه لا بد فيه من الحجة ق في ان الزيادة على الحد غير
ممكنة وعلى الرسم ممكنة اما الاول فلانه عبارة عن ذكر مجموع اجزاء الشيء وذلك
غير قابل للزيادة والنقصان لان الزائد على المذكور ان كان جزءا لم يكن المذكور اولا
مجموع الاجزاء والا لم يكن ذكره زيادة في الحد ومن هذا يظهر ان الماهية الواحدة
ليس لها الا الحد الواحد وان الجاهل بالحد جاهل بالمحدود والعالم به عالم به لا محالة
واما الثاني فلانه ذكر خواص الشيء وصفاته الخارجية وذلك قابل للزيادة
والنقصان ر في المناسبة بين الحدود والرسوم الحد اتم من الرسم لوجهين اما
اولا فلانه يفيد تصورا مطابقا للشيء في نفسه والرسم لا يفيد ذلك واما ثانيا
فلان الوصف الخارجي لا يفيد معرفة الشيء الا اذا كان حاصلا له لا لغيره لكن العلم بحصول

الوصف الفائي الذي هو موقوف على العلم به فلو استفدنا العلم به من ثبوت ذلك الوصف
له لزم الدور واما العلم بان ذلك الوصف غير حاصل لغيره فلانه لا يحصل الا بعد
العلم بكل ما يغايره والامور المغايرة غير متناهية فيلزم توقف العلم به على العلم بما
لا نهاية له وهو محال واما الرسم فانه اعم من الحد لان البسائط لا حدود لها البتة
وقد يكون لها رسوم واما المركبات فقد لا يمكن تعريفها الا بالرسوم ايضا كالعدم
لا اطلاع على اجزاء ماهياتها والاضافات لا يمكن تعريفها الا بالرسوم لانه لا يمكن تعريفها
الا باسبابها الفاعلية او القابلية والاسباب خارجة عن المسببات فتعريف المسبب
بالسبب تعريف رسمي لا محالة حجة في القدح في الحدود والرسوم من الناس من انكر
ذلك لان التعريف اذا لم يكن مشتملا على شيء من الدعاوى كان حاصله راجعا الى الاشارة
الى الماهية المعينة التي يشير العقل اليها من غير حكم عليها بالنفي او الاثبات اصلا
وذلك مما لا يحتمل الاثبات والابطال وقول من قال الحد يبطل بالنقض والمعارضة
خطاء لانه لولا التصديق بثبوت المحدود في غير موضع الحد او بالعكس والا لم يتوجه
النقض واما المعارضة فغير قادحة لان الحقيقة التي اشير اليها بالمعارضة
من حيث انها تلك الحقيقة لا انها الحقيقة المذكورة او لا من حيث هي هي اللهم الا عند ضم
شيء من الدعاوى اليها واما الذين جوزوا امكان الاعتراض على التعريفات فقالوا
ان مداخل الخلل فيها اما ان تكون لفظية وهي ان تكون الالفاظ مستعارة او مجازية
بعيدة غير مستعملة او غريبة وحشية واما ان تكون معنوية وهي اما ان تكون مشتركة
بين الحدود والرسوم او مختصة بكل واحد منهما اما الاول فهو تعريف الشيء بما يساويه
في المعرفة او بما هو اخفى منه او بنفسه او بما لا يعرف الا به ولا بد في كلام بعضهم ان قوله
بنفسه داخل في المساوي وبما لا يعرف الا به داخل في الاخفى والقائل ان يقول هذه
الوجوه غير معقولة في الحد لان جزء الماهية لا بد وان يكون تعقله قبل تعقلها فمتى كان

الا

٥

٢١

كذلك كان اعرف من الماهية فلا يستحال ان يكون التعريف الحدّي واقعا على شيء من تلك
الاقسام اللهم الا ان يسمى ما ليس بحد حدا اما بحث تخصيص هذه القوادح بالرسوم
واما الامور المختصة بالحدود فلا يمكن الا لاحد امور جمة أ ان لا يكون المذكور في مقام
الجنس جنسا ب ان لا يكون المذكور في مقام الفصل فصلا ج ان كان جنسا لكنه لا يكون
جنسا قريبا د ان كان فصلا لكنه لا يكون فصلا قريبا ه ان كان المذكور جنسا قريبا
وفصلا قريبا لكنه قدم الفصل على الجنس وهو غير جائز لان الجنس اعم من الفصل فيكون
اعرف منه والاعرف مقدم على ما ليس كذلك واما الامور المختصة بالرسوم فهو ان
لا يكون الرسم اعرف من المرسوم ولقائل ان يقول هذا انما يفيد لو كان المرسوم
معلوما قبل الرسم لنعرف ان الرسم اخفى منه او اعرف ولو كان كذلك لم يكن معرفة المرسوم
مستفادة من الرسم فلا يكون الرسم رسما ط في صعوبة تركيب الحدود سببها صعوبة
معرفة الجنس القريب والفصل القريب على ما مر تقريره والشيخ لما قرر ذلك اعترض
عليه صاحب المعتبر فزعم ان ذلك في غاية السهولة لان الحدود حدود للاسماء
والاسماء اسماء للامور المعقولة وكل امر معقول فانه لا بد وان يعقل كمال الجزء
المشترك فيه اين هو وكمال الجزء المميز اين هو فكان الحد سهلا من هذا الوجه
والانصاف ان الحد ان كان الغرض منه تفصيل مدلول الاسم كان الامر كما قال صاحب
المعتبر وان كان الغرض منه معرفة الماهيات الموجودة في نفس الامر كان ذلك في غاية
الصعوبة وبالله التوفيق **الجملة الثانية في التصديقات** وفيه ثلثة ابواب

الباب الاول في احكام القضايا والكلام فيه في مقدمة وقسمين

اما المقدمة ففيها بحثان أ في تعريف القضية قيل انها التي يقال لقائلها
انه صادق او كاذب وربما قيل انها التي تحتمل التصديق والتكذيب او انها التي
حكم فيها بنسبة امر الى امر بسلب او ايجاب ولقائل ان يعترض على الاول

٥

بل لأن الصدق لا يمكن تعريفه إلا بأنه الخبر المطابق وتعريف الخبر به دور وعلى
الثاني بأن التصديق لا يمكن تعريفه إلا بأنه الإخبار عن كون المتكلم صادقا
فيعود الدور وعلى الثالث لأن الحكم قد يعبر عن أن يكون مرادفا للخبر والسلب والإيجاب
نوعاه فيلزم الدور والحق أن ماهية الخبر غنية عن التعريف لأن كل عاقل يدرك
التفرقة بالبديهة بين الخبر وغيره حتى أن من أورد للأمر في موضع لا يليق به إلا الخبر أو بالعكس
لعرفوا بالبديهة فساد ذلك الكلام ولأن كل أحد يعلم بالضرورة أنه موجود وليس بمعدوم
وهذا خبر خاص والعلم بالخبر الخاص مسبوق بتصور أصل الخبر فهو أولى ب

في تقسيم القضية

وهي قد تكون حملية كقولنا الإنسان كاتب وشرطية متصلة
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وشرطية منفصلة كقولنا إما أن يكون
العدد زوجا وإما أن يكون فردا ولكل إيجاب من هذه الثلاثة سلب يقابله والحصر
أن الحكم في القضية إما أن يكون موقوفا على شرط أو لا يكون والثاني هو الحملية لأن الحكم
في قولنا الإنسان حيوان حاصل جزما وغير متوقف على شرط أما الأول فإما أن
يكون تعلقه بذلك الشرط تعلق اللزوم سواء كان لذاته أو لا لذاته ولكن بالاتفاق
وهو المتصل أو تعلق العناد وهو المنفصل واعلم أن الحملي والمتصل والمنفصل
هو الموجبة أما السالبة فلا لأنا إذا قلنا زيد ليس بكاتب فقد رفعنا الحمل ومع رفع
الحمل كيف يتحقق الحمل وكذا المتصل والمنفصل إلا أن أجزاءها في السوالب لما كان فيها
استعداد قبول الحمل والاتصال والانفصال لا جرم سميت حملية ومتصلة ومنفصلة
لأجل ذلك الاستعداد على سبيل المجاز واعلم أن تسمية المتصلة بالشرطية مطابقة
للمعنى وأما تسمية المنفصلة بها فمجاز فإنهم لما سموا المتصلة شرطية وكان الحكم
فيها غير جازم سموا كل ما كان الحكم فيها غير جازم شرطية

القسم الأول

في القضايا الحملية والكلام في أركانها وأحكامها أما الأركان فهي إما صورها

25

٢٢

وهي النسبة التي بين طرفيها واما مادتها وهي المحمول والموضوع
اما الصوره فالبحث اما ان يقع عن معناها واما عن اللفظ الدال
عليها اما المعنى ففيه بحثان فا كل قضية ففيها لا محالة ذات
الموضوع وذات المحمول والنسبة التي بينهما وهي مغايرة لهما لامكان تعقل
كل واحد منهما مع الذهول عنها وتعقلها مع الذهول عن خصوصية
كل واحد منهما ولان النسبة بين الشيئين متاخرة عنهما والمتاخر
مغاير ب نسبة احدهما الى الاخر غير نسبة الاخر اليه لان
نسبة احدهما الى الاخر نسبة الموصوفية والمحلية ونسبة الاخر
الى الاول نسبة الحالية والوصفية وقد يكون احدهما بالوجوب
والاخرى بالامكان فلذلك لم تحفظ القضايا الجهات عند العكوس
لكن النسبة التي هي جزء ماهية القضية هي موصوفية ذات
الموضوع بالمحمول واما الاخرى فخارجة لازمة واما اللفظ ففيه
خمسة ابحاث فا ان كانت النسبة مدلولا عليها ضمنا في
اسم المحمول كما في المشتقات والكلمات لم تحتج افرادها بالمطابقة
والا وقع التكرار وهذه القضية ثنائية في اللفظ ثلاثية بالطبع
ب الامكان الطبيعي للرابطة المتوسطة بين الموضوع والمحمول
لان النسبة واقعة بينهما فاللفظ الدال عليها لابد وان توسطهما
ج كل قضية فهي في نفسها رباعية لانه لابد للرابطة
في نفسها من كيفية مخصوصة اما الضرورة او اللاضرورة اما
في اللفظ فقد تكون وقد لا تكون د اذا قلنا الانسان
واجب ان يكون حيوانا احتمل ان يكون الواجب محمولا وذكر

ما يعقل يكون معنى ما له لان الوجوب امر نسبي فلا يمكن ذكره بخصوصه الا بذكر المنسوب
اليه وان يكون جزءا منه وان يكون خارجا عنه فعلى التقدير الاول والثاني لا
يكون القضية موجهة في اللفظ بل مطلقة بل انما يكون موجهة على التقدير الثالث
ويشكل فا كل محمول فان نسبته الى موضوعه اما بالوجوب او الامكان او الامتناع
فان صح جعل هذه الثلثة محمولا او جزءا منه كان ثبوتها لموضوعها على احد هذه الجهات
فيلزم التسلسل ب لئن سلمنا امكان جعلها محمولا او جزءا منها وخارجا عنها فلم تتميز
بعض هذه الاحتمالات عن بعض والجواب عن الاول ان ذلك انما يلزم لو جعلنا هذه
الثلثة امورا ثبوتية في الخارج لكن ليس الامر كذلك على ما سيظهر في الحكمة وعن الثاني ان
الرابطة ان تقدمتها كانت محمولات او جزءا منها وان تأخرت كانت جهات وان لم تكن
مذكورة فبالنية ه السور على ما سيأتي تفسيره ان شاء الله تعالى وان كان جزءا من القضية
الملفوظة لكنه ليس جزءا من القضية المعقولة فانه ليس الا اللفظ الدال على القدر الذي
ثبت له المحمول وذلك القدر هو نفس القضية المعقولة فانه ليس الا الموضوع فليس
للسور في الحقيقة اعتبار مغاير للموضوع بخلاف الرابطة والجهة ولذلك لم يقسموا القضية
لاجله الى الخماسية كما قسموها بسبب الرابطة والجهة الى الثنائية والثلاثية والرباعية
واذ قد تكلمنا في النسبة فلنتكلم في تقسيمها بالايجاب والسلب فالايجاب الحملي هو الحكم بثبوت
شيء لشيء والسلب هو الحكم بلا ثبوت شيء لشيء والعلم الضروري حاصل بان كل واحد منهما قضية
ثم ههنا ابحاث فا الحكم بالسلب الخاص بعد تعقل اصل السلب لان تعقل المركب بعد تعقل
بسائطه لكن السلب المطلق غير معقول لان كل معقول متميز في نفسه عن غيره والا
لم يتمكن العقل من الاشارة اليه دون غيره اشارة مطابقة والتميز نفس الامر الخفي
الاعم الثبوت فالسلب ثبوت وايضا كل متميز لو فرض فانه يقابله سلب فلو كان للسلب
تميز لو فرض مقابلة ذلك التميز سلب وذلك السلب له ذلك التميز ايضا فيكون للشيء

ثم قسموها في الايجاب والسلب فان الايجاب الحملي

وَالجواب انكم ان عنيتم من قولكم السلب لغير معقول امرا فقد
ناقضتم وان ما ذكرتم مع غير منصور لكم فلا يستحق الجواب
ان الايجاب ابسط من السلب لا على معنى ان الايجاب جزء من السلب لان احد
النقيضين لا يكون جزءا من الاخر بل على معنى ان السلب لا يمكن ان يكون
مذكورا او معلوما الا بعد ان يكون الايجاب كذلك لان السلب المطلق
غير معقول ابدا فالقضية السالبة محتاجة الى الموجبة في المعقولية
فبهذا التاويل قلنا ان الايجاب ابسط من السلب واذ قد عرفت صورة القضية
بين الموضوع والمحمول وذلك بيان العدول والتحصيل فالاعتبار
في كون الحملية موجبة او سالبة باثبات الحكم او نفيه لا بكون المحكوم
عليه والمحكوم به ثبوتيا او عدميا فانك اذا قلت ما ليس بحي فهو
غير عالم فقد حكمت على اللاحي بانه لا عالم فهذه القضية موجبة
والدليل عليه انك في الشرطية متى اثبت اللزوم كانت موجبة
سواء كان الطرفان ثبوتيين او عدميين او مختلطين فانك اذا قلت
كلما لم يكن الذات حية لم يكن عالمة فقد اثبت اللزوم بين عدم
الحيية وعدم العالمية فيكون الشرطية موجبة بمعنى ان اللزوم
ثابت وان كان كل واحد من طرفيها عدميا فالحاصل انه متى كان
السلب جزءا من ماهية الموضوع او من ماهية المحمول او منهما
كانت القضية معدولة لانك ربطت احد الشيئين بالآخر فيكون
الحكم ثابتا وان لم يكن جزءا من ماهية واحد منهما كان لا محالة خارجا
عنهما رافعا للنسبة التي بينهما فكانت سالبة فقد ظهر الفرق
بين المعدولة والسالبة في نفس الامر واما انه كيف يتميز في اللفظ

في الالفاظ فالقضية اما ان يكون معدولة بموضوعها فقط او بمحمولها فقط
او بهما جميعا فان كان الاول تميزت المعدولة عن السالبة سواء كانت القضية
ثنائية او ثلاثية فانك اذا قلت اللاانسان اعجمي فكل احد يعلم ان القضية موجبة
وان حرف السلب جزء من ماهية الموضوع واما الثاني فالقضية اما ان يكون ثلاثية
او ثنائية فان كانت ثلاثية نظر فان كان لفظ السلب مقدما على لفظ الرابطة كانت
القضية سالبة لان السلب رفع ذلك الربط وان كان بالعكس كانت موجبة معدولة
لان الربط يقتضي ربط كل ما بعده بالموضوع عدميا كان او ثبوتيا وان كانت ثنائية لم يتميز
المعدولة عن السالبة في التحصيل الا بالنية او الاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ
بالعدول وبعضها بالسلب والحكم في الثالث كالثاني واعلم ان الناس ذكروا
فرقين اخرين بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة فان السلب يصح عن المعدوم
دون الايجاب المعدول فانه لا يصح الا على الموجود واعلم ان هذا الفرق فرق النظر
لا في ماهيتهما بل في حكميهما اللذين لا يعرفان الا بعد ماهيتي الايجاب المعدول والسلب
البسيط ومع ذلك فهو في كل واحد من المقدمتين شك اما الاول فهو انهم ان عنوا
بقولهم السلب يصح عن المعدوم ان السلب يصح عما يكون معدوما في الخارج وفي
الذهن جميعا فهو باطل لان ما لا يكون في الذهن لا يكون معلوما وما لا يكون معلوما
يستحيل الحكم عليه بالسلب والايجاب وان عنوا به ان السلب يصح عن المعدوم في
الخارج اذا كان موجودا في الذهن فهذا لا يظهر الفرق بينه وبين الايجاب لان
الايجاب ايضا يصح على المعدوم في الخارج اذا كان موجودا في الذهن لان الايجاب
هو حكم الذهن بنسبة امر الى امر ومعلوم ان هذا الحكم لا يتوقف على وجود المحكوم
عليه والمحكوم به في الخارج واما الثاني وهو ان الايجاب المعدول لا يصح
الا على موضوع موجود فهو ايضا مشكل لانا اذا قلنا زيد معدوم غير بصير فالمحمول بالحقيقة

بالحقيقة هو العدم المخصوص اعني عدم [illegible] لكن لما لم يكن الاشارة الى العدم
المخصوص الا بذكر الايجاب الذي هو مقابله لاجرم ذكرنا ذلك الايجاب ليتمكن بواسطته
من الاشارة الى العدم المخصوص الذي اردنا حمله واذا كان المحمول بالحقيقة
العدم فنقول ا العدم لا يقتضي محلا ثابتا لوجهين ا ان ذلك العدم نفسه موصوف
بانه ثابت لذلك الموضوع الموجود فلو كان الاثبات يقتضي موضوعا موجودا
لزم التناقض ب ان الموضوع المعدوم اما ان يصدق عليه عدم المحمول الوجودي
او لا يصدق فان كان الاول لم يكن عدم الصفة مقتضيا لوجود الموصوف وهو
المطلوب وان كان الثاني وجب ان يصدق عليه وجود [illegible]
المعدوم بالصفة الموجودة وهو محال وسيقرر [illegible]
ب المعدولة هي القضية التي حكم فيها بعدم شيء عن شيء [illegible]
ذلك الوقت ومنهم من زاد فقال عدم شيء عن شيء من شانه ان [illegible]
او قبله او بعده او ان لم يكن من شانه بعينه ذلك لكن من شان نوعه او جنسه
القريب او البعيد لكن الشيخ [illegible] الجوهر لا عرض فانه موجبة وليس
[illegible] ذلك [illegible] ان
نقول انه يصح ايضا ان يقال المعدوم لا [illegible] في القضية موجبة ثم اما
ان يكون المحمول عليه باللاموجود موجودا فيكون حمل المتصف [illegible] هذا خلاف
او لا يكون فيكون المحكوم عليه في القضية الموجبة [illegible] عن وجود [illegible] الشيخ
حكم انه لا بد وان يكون موجودا [illegible] ولنتكلم الان فيما يخص الموضوع

في المخصوص والاهمال والحصر

موضوع القضية ان كان شخصا معينا سميت القضية
[illegible] وان كان كليا فاما ان يكون كمية الحكم مبينة
او لا يكون [illegible] ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع

كالاشارة الى العدم المذكورة المحكية للحيوان

الشيخ منع صدق هذه القضية وقول الصادق سوان المعدوم ليس موجودا اذ يحمل على المعدوم الحكم بان شيئا موجود له

الاول

او في بعضه والمحصورة واقسامها اربعة لان الذي بين فيه الايجاب الكلي
هو الكلية الموجبة والذي بين فيه السلب الكلي هو الكلية السالبة والذي
بين فيه الايجاب الجزئي والذي بين فيه السلب الجزئي هو الجزئية السالبة واما
المهملة ثم ههنا ابحاث عن المسورات والمهملات اما المسورات فمن وجوه ثلثة
ا اللفظ الدال على كمية الحكم يسمى سورا وهو في الكلية الموجبة كل وفي الكلية السالبة
لا شيء ولا واحد وفي الجزئية الموجبة بعض وواحد وفي الجزئية السالبة ليس كل وليس
بعض وبعض ليس والفرق بين هذه الثلثة ان قولنا ليس كل يدل بالمطابقة على
سلب الحكم عن الكل وبالالتزام على سلبه عن كل البعض لانا نعلم انه لو لم يكن مسلوبا
عن بعض الافراد لكان ثابتا للكل وقولنا ليس بعض بالعكس وقولنا بعض ليس فالفرق
بينه وبين قولنا ليس بعض ان الاول قد يذكر للسلب الكلي دون الاول ب هذه
الاسوار قد تذكر لبيان كمية الجزئيات على ما مر ولبيان كمية الاجزاء والفرق ان
الاول لا يتحقق في المخصوصات والثاني لا يتحقق في المحصورات ولان السور الدال
على الجزئي لا يكون الا من جانب الموضوع والدال على الاجزاء قد يكون من جانبيهما
كما يقال جملة اصحابنا كلهم كذا او بعضهم كذا ج قولهم هذه الاسوار على الاجزاء والجزئيات
بالاشتراك المعنوي فانما لبيان كمية العدد سواء كانت الكمية في الاجزاء او الجزئيات
في تحقيق الكلية الموجبة اذا قلنا كل ج ب فقد يستعمل تارة بحسب الحقيقة وتارة
بحسب الوجود الخارجي اما الاول فاذا قلنا كل ج اعتبرنا فيه ثلثة امور
ا انا لا نعني به الجيم الكلي ولا الكل من حيث هو كل بل كل واحد والفرق بين
المفهومات الثلثة قد مر وسيأتي تمامه ب لا نعني به ما يكون حقيقته ج فقط او ما يكون
موصوفا بانه ج بل ما يكون اعم منهما وهو الذي يصدق عليه انه ج فانا لو عنينا
بقولنا كل ج ما يكون حقيقته ج لم يتعد الحكم من الاوسط الى الاصغر ولو عنينا به

انه

هو الجزئية الموجبة

اى اذا كان الموضوع موجودا
لضرورة كل صفة على ...
فان كون موضوعا لها
... موضوعا لمعناه
... موصوفا ...
... صفة عليه ...
... الا ...

٢٥

ما يكون موصوفا به لا في كل موضوع له الى آخره ج ولا نعني به ما يكون موصوفا بالجيمية
في الخارج بل ما هو اعم منه وهو الذي لو وجد في الخارج لصدق عليه انه ج سواء
كان في الخارج او لم يكن فانه يمكننا ان نقول كل مثلث شكل ولو لم يكن شيء من المثلثات
موجودا في الخارج بل على معنى ان كل ما اذا وجد كان مثلثا فانه لا بد وان يكون
بحيث متى وجد كان شكلا د ولا نعني به ما يكون ج دائما او لا دائما بل ما يكون اعم
منهما وينقسم اليهما هذا اذا كان ما لكل ج وسكت عليه فاما اذا قال كل ج بالضرورة
او لا بالضرورة او دائما او لا دائما فله ذلك وحينئذ يكون هذه الجهات اجزاء
للموضوع لكن لا يكون كونها مطلقة وموجهة بحسب ذلك بل بحسب نسبة المحمولات
هاه زعم الفارابي انه ليس يعتبر في قولنا كل ج حصول الجيمية بالفعل بل كل
ما امكن اتصافه بها وهو بحث لفظي لان من قال كل ج فله ان يريد ... لكن
اللغة تاباه لان الاسود لا يتناول الذات الخالية عن السواد في جميع الاوقات
وان كانت ممكنة الاتصاف به و قولنا كل ج بعد رعاية الامور المذكورة يحتمل
وجهين احدهما ان كل ج على الوجوه المذكورة حال كونه ج والثاني كل
ما صدق عليه انه ج بالفعل سواء كان حال الحكم عليه بذلك او قبله او بعده وبين
الاعتبارين فرق لانه بالتقدير الاول لا يصح ان يقال كل متحرك ساكن وعلى
التقدير الثاني يصح ذلك واما الثاني فهو ان نعني بقولنا كل ج ان
كل واحد مما وجد في الخارج من آحاد الجيم او كل ما حضر من آحاد الجيم وعلى هذا
التقدير لو لم يوجد من المسبعات في الخارج لما صح ان يقال كل مسبع شكل
ولو لم يوجد في الخارج من الاشكال الا المثلث لصح ان يقال كل شكل مثلث و
اما على الاعتبار الاول لكل ... كل ج حال كونه ج ... فهاهنا ذهبان ... الكلام
في الشرائط المعتبرة في موضوع القضية الموجبة وهي بعينها معتبرة في السالبة

اى لا يكون مطلقة
لاجل ان هذه المعاني
غير مذكورة في الموضوع
ولا يكون موجهة لاجل
كونها مذكورة في الموضوع
واما يكون مطلقة اذا
لم يذكر كيفية نسبة ذلك
المحمول للموضوع فافهم

منها راجع الى
الشرطيتين
المذكورتين

من غير وصف لكن في السالبة بحثا آخر وهو انا اذا قلنا لا شيء من ج ب فلا نعني به ان حقيقة
الجيم من حيث هي ليست حقيقة الباء من حيث هي ب لان موضوع القضية لو كان غير محمولها
لم يكن هناك حمل ولا وضع البتة وان لم يكن حينئذ يكون الصادق السلب على هذا التفسير
ويلزم ان لا يصدق الموجبة في شيء من القضايا اصلا بل نعني به ان الوصفين لا يجتمعان
في الذات الواحدة وله من بعد غور سيأتي في عكس السالبة الكلية **في الجزئية** اذا قلنا
بعض ج ب او ليس كل ج ب اعنينا ان بعض ما يصدق عليه انه ج على الشرائط المذكورة فانه
موصوف بكذا او غير موصوف **في المهملات** انا نعلم بالضرورة ان اشخاص كل نوع
مشتركة في طبيعة ذلك النوع ويتميز كل واحد منهما عن الآخر بامر وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز فطبيعة ذلك النوع مغايرة لتلك المخصصات فاللفظة الدالة
على الحقيقة من حيث هي من غير دلالة على شيء من احوالها العددية والتنوينية هي
اللفظة المطلقة والمهملة واذا عرفت ذلك فنقول القضية المهملة تتوقف صدقها
على صدق الجزئية ولا تتوقف صدقها على صدق الكلية وكل قضية كذلك فهي في قوة
الجزئية اما الصغرى فالدليل على الاول انا اذا قلنا الانسان كاتب فلو لم يكن
شخص من اشخاص الناس كاتبا ولا في وقت من الاوقات لكذب ذلك لان السلب الدائم
في الكل لا يصدق معه الثبوت وعلى الثاني انه متى صدق هذا الانسان كاتب صدق
ان الانسان كاتب لان هذا الانسان عبارة عن الانسان المقيد بقيد كونه هذا و
الحكم لما صدق على المركب صدق على مفرداته لكن لا يتوقف صدق قولنا هذا الانسان
كاتب على صدق الكلية فاذن لا يتوقف صدق المهملة على صدق الكلية واما الكبرى
فلان الجزئية اذا كانت معلومة والكلية مجهولة حذفوا المجهول وقنعوا بالمعلوم فلا جرم
نزلوا المهملة منزلة الجزئية **لا يقال** اللازم من كون المركب معلوما موصوفا
بصفة ان يكون كل واحد من بسائطه موصوفا بها فان مجموع اجزاء العشرة

موصوف بالعشرية وكل واحد منها غير موصوف بها ثم الذي يدل على ان المهملة
لا تصدق الا عند صدق الجزئية ان هذه الماهية مع قطع النظر عما عداها من
القيود لما كانت موصوفة بصفة فاينما تحققت تلك الماهية فقد تحقق الموصوف
بتلك الصفة واينما تحقق الموصوف بتلك الصفة تحققت تلك الصفة فاينما تحققت تلك
الماهية تحققت تلك الصفة **لانا نجيب عن الاول** بانا لا ندعي ان الحكم ثابت لمركب
فانه ثابت لكل واحد من جزئياته بل ندعي ذلك في هذه الصورة لان الكتابة اذا
وجدت مع هذا الانسان فلا بد وان تكون موجودة مع كل واحد من اجزاء مفهوم هذا الانسان
وعن الثاني ان قولكم الماهية لما كانت موصوفة بتلك الصفة فاينما تحققت وجب تحقق
تلك الصفة مصادرة على المطلوب لانه لا يثبت ذلك الا اذا ثبت ان الحكم على الماهية
من حيث هي هي يقتضي العموم **في الاسوار في المحمولات** منهم من ادعى ان السور من
حيث هو هو لا يكون كليا بل الكلية انما تعرض له عند كونه مقولا على كثرة في الغير
كثرة في موضوعاته لا تعرض له الكلية والسور لفظة دالة على تقدير تلك الكثرة فلا يدخل
الا على الموضوع ومنهم من جوزه وقبل الخوض في التفصيل لا بد من بيان امرين **ا** السور
على هذا التقدير يكون جزءا من ماهية المحمول فاذا قلنا زيد بعض الناس فلا نقول
المحمول الناس ولفظة البعض سور بل نقول المحمول مجموع قولنا بعض الناس **ب**
المحمول اذا كان شخصيا استحال دخول السور الموجب الذي يحسب الجزئيات عليه لكن
يمكن ادخال السور الذي يحسب الاجزاء عليه كما نقول زيد كل هذه الاعضاء
او بعض هذه الاجسام واذا عرفت ذلك فنقول اذا ادخلنا السور الذي
يحسب الجزئيات على المحمول فاما ان يكون الموضوع والمحمول شخصيين او كليين او المحمول
شخصيا والموضوع كليا او بالعكس فالقسم الاول باطل في الموجبتين لانا اذا
قلنا زيد كل ذلك الشخص او بعضه فاما ان يصح الاندراج تحت ذلك الشخص جزئيات

في الموجبتين

حتى يمكن الحكم على زيد بانه كلها او بعضها ولما كذب ذلك كذبت القضية المذكورة
واما السالبتان فصادقتان لكنهما موهمتان للكذب اما الصدق فلانه اذا لم يندرج
تحت هذا الشخص اشخاص صح سلبها عن زيد لصحة سلب المعدوم واما الايهام فلان
قولنا زيد لا واحد من هذا الشخص يوهم ان هذا الشخص اندرج تحته اشخاص كثيرة وزيد
ليس بواحد منها والقسم الثاني ان يكون الموضوع شخصيا والمحمول كليا فان كان مهملا او
المخصوصة وان كان محصورا فالموجبة الكلية كاذبة في المواد كلها كقولك زيد كل
انسان والسالبة الكلية كاذبة في مادة الوجوب صادقة في الامتناع غير معلومة الحال
في الامكان والموجبة الجزئية صادقة في مادة الوجوب كاذبة في الامتناع غير معلومة
الحال في الامكان والسالبة الجزئية صادقة في كل المواد **والقسم الثالث** ان
يكون الموضوع كليا والمحمول شخصيا وحكمه قريب مما مر **والقسم الرابع** ان يكونا كليين
فان كانا مهملين [illegible] سميناه بالمهملة واما ان يكون الموضوع محصورا والمحمول
مهملا وهو الذي سميناه بالمحصورات واما ان يكون الموضوع مهملا والمحمول محصورا
فقولنا الانسان كل كاتب كاذبة في مادة الوجوب لان معناه ان حقيقة الانسان
من حيث هي هي موصوفة بكل واحدة من الكتابات وقد عرفت ان صدق المهملة مشروط
بصدق الجزئية لكن هذه الحقيقة لا تتصف في موضوع ما بكل هذه [illegible] فتكون
لا محالة كاذبة ولما ظهر كذبها في مادة الوجوب فكذا القول في مادة الامكان واما
في الامتناع فكذبها ظاهر وقولنا الانسان لا شيء من الحيوان صادق في الامتناع كاذب
في الوجوب غير معلوم الحال في الامكان وقولنا الانسان بعض الحيوان صادق في
الواجب [illegible] هذا المثال [illegible] كقولنا الانسان بعض الضحاك
وقولنا الانسان ليس كل حيوان صادق في [illegible] **والقسم الرابع** ان يكونا
محصورين [illegible] فقولنا كل انسان [illegible] حيوان [illegible] على

في الكتاب

[illegible] من القسم الرابع

30

٢٧

واحد من الناس موصوف بانه كل واحد من الحيوانات ومعلوم انه ليس كذلك
فاما ان اريد بالكل لا كل واحد بل الكل بما هو كل فقد يصدق كقولنا كل الناس هم كل
الضاحكين وقولنا كل انسان لا او احد من الحجر صادق في الممتنع كاذب في الواجب
غير معلوم الحال في الممكن وكذا القول في الايجاب الجزئي وقولنا كل انسان لا او حيوان
صادق في المواد باسرها ب قولنا لا واحد من الناس كل كذا صادق في الثلثة وقولنا لا
واحد من كذا لا واحد من كذا معناه سلب السلب فيكون ايجابا او يكون معناه ان كل واحد
من كذا يوجب عليه انه واحد من كذا وحينئذ يصدق في الواجب [illegible] في الممتنع و
يتوقف في الممكن وقولنا لا واحد من الناس كذا بعض [illegible] الواجب صادق
في الممتنع غير معلوم الحال في الممكن وقولنا لا واحد من كذا ليس [illegible] كاذب في المواد
كلها واما الجزئيان فنقيضا الكليين فصدقهما حيث كذبا وبالعكس ولنتكلم
الآن فيما يتعلق بالمحمول وموجهات القضايا اعني الالفاظ الدالة على كيفية ثبوت
المحمول للموضوع وقبل الخوض فيها فلنتكلم في الفروق والاحكام في الفروق قد وقع خبط
في الكتب المنطقية لانهم يطلقون لفظ الضروري تارة [illegible] على الدائم
والحق يخبطون في اجزاء القضايا وتارة [illegible] الاستعمال الوجودات [illegible] على ان
الارتباط الضروري لا [illegible] لابد منه ثم نقول كل موجود فهو موصوف بضرورتين سابقة
ولاحقة اما السابقة فلان الموجود ان كان واجبا لذاته كان استحقاقه الوجود
من ذاته [illegible] وجوده وان كان ممكنا [illegible] موجودا الا [illegible] وما لم يجب صدوره
عنه لم يصدر فيكون وجوب صدوره [illegible] سابقا على وجوده واما اللاحقة فلان
الوجود مناف للعدم لذاته [illegible] العدم عن الوجود ثم الوجود علة لهذا الوجوب
والسابق [illegible] على [illegible] الوجوب [illegible] عن الوجود واذا عرفت ذلك فنقول
الوجوب [illegible] هو الذي يقال له الضرورة بشرط المحمول كقولنا بالضرورة كل

اى يصدق في ثلاثة من المواد دون المادة الرابعة

كل انسان ماشٍ ما دام ماشياً وهذا المعنى قد ما بحث عنه في العلوم واما السابقة
فهي على اقسام فان ذات الموضوع اما ان يستحيل انفكاكها عن المحمول او لا يستحيل فان
كان الاول فهو الضرورة المطلقة سواء كانت تلك الاستحالة لنفس ذات الموضوع او
لواسطة وهذا على قسمين لان ذات الموضوع ان كانت ثابتة كان المحمول ايضاً كذلك
كقولنا الله عالم وان لم يكن كذلك كان المحمول مثله كقولنا كل جسم قابل للعرض فان الجسم
وان لم يكن ازليا لكنه متى وجد استحال انفكاك ذاته عن هذه القابلية وقد يتمثلون ههنا
بقولنا الانسان حيوان فان ارادوا بالانسان النفس الناطقة التي هي لنا الماهية
فالامر مستقيم لكنه يكذب حينئذ قولهم بالضرورة الانسان جسم وان ارادوا به البدن
فليس كذلك لان هذا البدن عبارة عن جسم موصوف بصفات قائمة به فالذات التي
هي الموضوع بالحقيقة اما الجسم وهيولاه وكيف ما كان فانه لا يجب اتصافه بالحيوة لذاته
بل بشرط صفات اخرى حالة في ذلك المحل اعراضاً كانت او صوراً على تسليم ما يعتقدونه
من الفرق بين الصور والاعراض وحينئذ لا يكون هذا المثال مطابقاً لهذا القسم
بل لما يكون المحمول ضرورياً للموضوع بشرط وصف الموضوع فان ارادوا به مجموع
الامرين كما حددوه بانه الحيوان الناطق فانه يصح الاعتباران واعلم انا تكلمنا في
هذا المثال وان كانت المناقشة الجارية بعدم الالتفات الى الامثلة خطا كانت ام صوابا
لان الناس من كثرة استعمالهم هذا المثال ظنوه مقدمة اولية حتى انهم يحتجون به في
المسائل الكلية فلاجرم نبهنا على ما فيه واما اذا جاز خلو ذات الموضوع عن
المحمول فالماهية في ذلك المحمول اما ان يصير ضروريا للموضوع لاجل امر فاما ان يقوم بتلك
الذات صفة ثم ان تلك الصفة يستحيل خلوها عن ذلك المحمول فيكون ذلك المحمول
ضرورياً لذلك الموضوع بشرط اتصافه بتلك الصفة وهذا هو الضروري بحسب وصف
الموضوع ثم ان الضروري بحسب وصف الموضوع ان لم يعتبر فيه ان لا يكون ضرورياً

انما

31

٢٨

ما دام الذات كانت الضرورة المطلقة داخلة فيه وان اعتبرناه كان مباينا له وتشاركا اياه اشتراك الاخصين تحت اعم وذلك الاعم هو الذي لا يعتبر فيه ذلك القيد ب ان يكون من جملة اوقات ذات الموضوع او صفة من صفاته وقت يجب حصول ذلك المحمول فيه اما معينا او غير معين واقسامه اربعة في الممكن الممكن مقول بالاشتراك على ثلثة معان مترتبة بالعموم والخصوص فا الذي لا يكون ضروريا احد طرفي الوجود والعدم فقولنا ممكن ان يكون معناه انه لا يمتنع وجوده ومعلوم ان ذلك ينقسم الى ما يمتنع عدمه وهو الواجب والى ما لا يمتنع ذلك ايضا فيه وهو الممكن الخاص وقولنا ممكن ان لا يكون معناه انه لا يمتنع عدمه وهو ينقسم الى ما يمتنع وجوده وهو الممتنع والى ما لا يمتنع ذلك ايضا وهو الممكن الخاص فالامكان العام تفسيره سلب الضرورة فان كان ذلك عن العدم كان معناه سلب ضرورة العدم فيندرج فيه الواجب والممكن الخاص وان كان ذلك عن الوجود كان معناه سلب ضرورة الوجود فيندرج فيه الممتنع والممكن الخاص فالممكن الخاص داخل فيه على الوجهين وفي كلام الشيخ اشارة الى ان هذا المعنى انما سمي امكانا عاما لان العامة يريدون بالممكن ذلك وهو بعيد لبعد العامة عن هذه الاعتبارات بل الاولى ان يكون اشتقاقه من العموم فان هذا المعنى بالنسبة الى ... ب الذي تكون الضرورة المطلقة مسلوبة عن طرفيه معا ج الذي تكون الضرورة المطلقة وبشرط وصف الموضوع وبحسب الوقت معينا كان او غير معين ... لكتابة للانسان فهذا الامكان عن خال عن الضرورة الحاصلة للسبب الخارجي والا لما تحقق عن الضرورة بشرط ... اذا عرفت هذه الاعتبارات الثلثة فاعلم انها قد تعتبر في ... الى وجوده وقد تعتبر بالنسبة الى الزمان المستقبل ومن الناس

من انكر الامكان اصلاً لان الشيء لا يخلو عن الوجود والعدم فان كان موجوداً
فهو حال وجوده لا يقبل العدم فلا يكون له امكان الوجود والعدم فلا يتحقق الامكان
حينئذ وان كان معدوماً فهو حال عدمه لا يقبل الوجود فلا يكون له الامكان ولما امتنع
الخلو عن الوجود والعدم وثبت ان الامكان لا يتحقق في واحد من هاتين الحالتين
ثبت امتناع تحقق الامكان وايضاً قالوا الممكن اما ان يكون سبب وجوده حاصلاً او لا يكون
فان كان وجب حصوله فيكون واجباً لا ممكناً وان لم يكن كان وجوده حينئذ ممتنعاً لا
ممكناً واعلم ان من الناس من اجاب عن هذا الاشكال فزعم ان الامكان لا يتحقق للشيء
بالنسبة الى الزمان الذي هو حاصل فيه بل انما يتحقق بالنسبة الى الزمان المستقبل
فلا نقول في الموجود في هذا الوقت انه يمكن ان يكون موجوداً او معدوماً في هذا الوقت
بل نحكم عليه في هذا الوقت بانه يمكن ان يكون موجوداً او معدوماً في الزمان الثاني فيكون
الامكان حاصلاً في الحال لكن لا بالنسبة الى الحال بل بالنسبة الى الاستقبال لا يقال
الامكان امر اضافي والاضافات لا توجد الا عند المضافين فلو كان الامكان حاصلاً
للشيء في الحال بالنسبة الى الزمان المستقبل لزم حصول الزمانين معاً لغرض ان يكون المستقبل
حاصلاً عند الحال لوجوب حصول المضافين لانا نقول هذا انما يلزم لو كان الامكان
امراً ثبوتياً في الخارج [illegible] لذلك واما جمهور الفلاسفة فانهم اعترفوا
بالامكان الاستقبالي [illegible] الامكان الحالي ايضاً فزعموا انه لا امتناع في كون
الشيء ضرورياً من [illegible] من جهة [illegible] لان الوجوب الحاصل للشيء حال حصوله انما
الوجوب اللاحق [illegible] السابق [illegible] لانه لا امتناع للامكان لان الوجوب السابق
هو انه يستحق الوجود من غيره [illegible] واما كونه لا يستحق الوجود من غيره واما امكانه هو انه
لا يستحق الوجود من ذاته ولا منافاة بينهما نعم لو كان يستحق الوجود من ذاته لكان استحقاق
الوجود من الغير محالاً ولكنه ليس كذلك [illegible] يستحق الوجود من غيره لا يستحق الوجود

الشيء؟

اجاب

معارض

واما

وأما اللاحق فكذلك أيضاً لأن كونه من حيث هو لا يقتضي الوجود
لا ينافي كون الوجود منافياً للعدم واعلم أن القائلين بالإمكان الاستقبالي
اختلفوا في أنه هل من شرط كونه ممكن الوجود في الاستقبال أن لا يكون موجوداً
في الحال أم لا وأباه الشيخ لأنه لو اعتبر في ممكن الوجود في الاستقبال أن لا يكون
موجوداً في الحال لاعتبر في ممكن العدم أن لا يكون معدوماً في الحال لكن ممكن
الوجود هو بعينه ممكن العدم لأن الإمكان ها هنا الخاص فلما اعتبر في ممكن العدم
أن لا يكون معدوماً وجب أن يعتبر في ممكن الوجود أن لا يكون معدوماً وكلما لا
يكون معدوماً كان موجوداً فإذن يعتبر في ممكن الوجود أن يكون موجوداً
في الحال وقد كانوا اشترطوا أن لا يكون موجوداً في الحال هذا خلف وأيضاً فلأنا
بينا أن الوجود أي لا ينافي الإمكان الحالي فلأن لا ينافي الإمكان الاستقبالي
أولى. **في الضرورة والإمكان بحسب الذهن** كما أن حال المحمول
بالنسبة إلى الموضوع في نفس الأمر قد يكون بالضرورة وقد لا يكون فكذا هذه
الحال في الذهن قد يكون بالضرورة وقد لا يكون فالضرورة الذهنية هي
القضية التي متى حضر في الذهن صورة موضوعها ومحمولها لم يتمكن الذهن
من أن لا يثبت ذلك المحمول لذلك الموضوع فهذه القضية ضرورية ذهنية
لأنه لا بد فيها من تحقق هذه النسبة في نفس الأمر [illegible] الضرورة الذهنية أخص
إذن من الضرورة الخارجية لأن شيئاً [illegible] الذهن بمجرد تصور
طرفيه [illegible] في الخارج كذلك وأما [illegible] لكن لا ينعكس
فقد يكون في الخارج ضرورياً ولا يكون في الذهن كذلك كما في النظريات و
لما كان الضروري الذهني أخص من الضروري الخارجي [illegible] أن يكون الممكن
الذهني أعم من الممكن الخارجي [illegible] المعروف أن [illegible] الأخص أعم من مقابل

الاعم واعلم ان هذه الاحوال الذهنية غير مطلوبة بالحجة اما الفرض الذهني فلان الحجة انما تراد لتحصيل غير الحاصل والجزم حاصل هنا فيستحيل ان يكون مطلوبا واما الامكان الذهني فهو عبارة عن تردد الذهن وذلك مما لا حاجة في تحصيله الى حجة وبرهان

فصل في تلازم ذوات الجهات

واذ قد عثرنا على ماهيات هذه الجهات فلنتكلم في كيفية تلازمها وهي طبقات ثلثة **الطبقة الاولى** للوجوب ونقائضها واجب ان يوجد ليس بواجب ان يوجد ممتنع ان لا يوجد ليس بممتنع ان لا يوجد ليس بممكن العامي ان لا يوجد ممكن العامي ان لا يوجد **الطبقة الثانية** للامتناع ونقائضها واجب ان لا يوجد ليس بواجب ان لا يوجد ممتنع ان يوجد ليس بممتنع ان يوجد ليس بممكن العامي ان يوجد ممكن العامي ان يوجد **الطبقة الثالثة** للممكن الخاص ونقائضها ممكن ان يوجد ليس بممكن ان يوجد ممكن ان لا يوجد ليس بممكن ان لا يوجد ثم هيهنا ابحاث اربعة **ا** كما ان كل واحد من هذه الطبقات متلازمة متعاكسة فكذا نقائضها متلازمة متعاكسة **ب** نقائض كل طبقة لازم اعم للطبقة الاخرى لان الجهات لما كانت ثلاثا اندرج تحت نقيض كل واحد منها الجهتان الباقيتان فيكون اعم من كل واحدة منهما وحدها **ج** انما يحصل الانعكاس العامي من اللوازم اذا فسرناه بما يلازم سلب الضرورة واما اذا فسرناه بنفس ذلك السلب لم يصح ذلك لانا اذا قلنا ان قولنا واجب ان يوجد يلزمه احدهما ممتنع ان لا يوجد والاخر ليس بممكن العامي ان لا يوجد وجب ان يكونا متغايرين لكن قولنا ليس بممكن العامي ان لا يوجد معناه انه ليس بممتنع ان لا يوجد وهو نفس قولنا ممتنع

ان لا يوجد فلا يكون مغايراً له **لا يقال** سلب الشيء ليس بشيء
لا ايجاب **لانا نقول** لو كان كذلك لكان لقولنا واجب ان يوجد
لازم اخر سوى ما ذكرتموه وهو قولنا ليس ليس بواجب ان يوجد ونعم
لانه سلبين اخرين فيكون ذلك لازما اخر وهكذا الى غير النهاية
في الامكان العامي لازم لكل واحد من الطبقات الثلثة معقولا
ومحصلا على ما بينوه **في اقسام القضايا** القضية لا يتحقق ماهيتها
الا اذا بين ثبوت محمول لموضوع او لا ثبوته فان بين هذا القدر ولم يبين
كيفية ذلك الثبوت كانت القضية مطلقة عامة وان كانت موجهة
فلنتكلم اولا في هذه المطلقة ايجابا وسلبا ثم في الموجهات فاذا قلنا
كل ج ب بهذا الاطلاق فمعناه كل ما يقال له ج على الوجه الذي
لخصناه فهو ب من غير بيان انه كذلك دائما او في بعض الاوقات او انه كذلك
مطلقا او بحسب شرط بل على ما يعم الموقت والمقيد ومقابليهما ومن الناس
من زعم ان القضية لا تصدق كلية الا اذا كانت دائمة ومنهم من زعم
انها لا تصدق كلية الا اذا كانت ضرورية **اما الاول** فقد احتج
على قوله بان كل واحد من ج لو لم يكن موصوفا بالب دائما لكان ج في وقت
ما غير موصوف بالب واذا صدق ان ذلك الج غير موصوف بالب كذب قولنا
كل ج موصوف بالب **وجوابه** ان الاتصاف بالب اعم من الاتصاف
به دائما او غير دائم لانه يمكن تقسيمه اليهما ومورد القسمة مشترك بين القسمين
واحتج الشيخ ايضا على فساده بانا نحمل الشروق والغروب على كل كوكب
مع ان ذلك غير دائم **واما الثاني** فقد احتج على قوله بان ثبوت المحمول
للموضوع لو لم يكن ضروريا لكان ممكنا ان يكون وان لا يكون وما كان كذلك

لم يكن في العقل طريق الجزم بوقوعه بل إنما العلم بوقوعه من جهة الحس والوجدان
فإذن كل ما يمكن وقوعه ولا وقوعه لا يمكن القطع بأحد طرفيه إلا بالحس لكن
الحس لا يفي بإدراك جميع الجزئيات الداخلة في الوجود ولو وفى به أيضاً لم يكف
ذلك في كون القضية كلية لأنا إذا قلنا كل ج لا نعني به إن كل ما دخل
في الوجود من آحاد ج بل نعني به كل ما لو وجد لكان ج ومعلوم أن ذلك
مما لا يمكن الإحساس به فعلمنا أن العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية الكلية
إلا إذا كانت ضرورية وأما القضية الجزئية فإن العقل [illegible] الجزم
بها وإن لم تكن ضرورية لاستقلال الحس بإفادة الجزئي والحكماء أولى الناس
بهذه المقالة لاعتقادهم أن الشيء لا يعرف وجوده إلا من جهة العلم بسبب وجوده
والذي عندي في هذا الموضع أن الذين يقولون القضية الكلية لا
تكون إلا ضرورية إن عنوا به أن العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية إلا في
الضروريات فهو حق وإن عنوا به أن القضية في نفسها لا يمكن أن تكون
كلية إلا في الضروريات فهو خطأ لأن أفراد الطبيعة الواحدة يجب أن
يكون حكمها واحداً فإذا صح على كل واحد منها الاتصاف بذلك المحمول
وإن لم يكن ضرورياً صح على كلها أيضاً ذلك في نفس الأمر وأما الذي احتج
الشيخ به من حديث الشروق والغروب فمن لم يعتقد وجوب الشروق و
الغروب في الكواكب لا [illegible] القطع بأن كل كوكب موصوف بالشروق و
الغروب وأما إذا قلنا الجنس من كذا فله مفهوم حقيقي ومفهوم عرفي أما
الحقيقي فهو أنه أي من آحاد [illegible] الوجه المذكور إلا ويسلب عنه ك
من غير بيان أن ذلك السلب دائم أو غير دائم مشروط أو غير مشروط بل على ما في
جميع الأحوال كلها وعلى هذا التقدير يصدق [illegible] من الحيوان متنفس

٣١

لانه احيوان الا وسلب عنه التنفس في وقت ما
في وقت معين فقد صدق اصل السلب **واما العرفي** فهو انه لا شي
من آحاد ج الا وسلب عنه ب في جميع اوقات ثبوت وصف الموضوع و
هذا التقدير لا يصدق قولنا لا شي من الحيوان بمتنفس فقولنا لا شي من
كذا كنا انما يفهم في العرف هذا المعنى دون الاول فان اردنا لفظا يفيد المعنى
الاول في العرف قلنا لا شي من ج الا وينفى عنه ب او كل ج ينفى عنه ب او
ليس ب لكن هذه العبارات اشبه بالايجاب منها بالسلب وبالجملة لما عرفت
العرف فنحن نسمي المفهوم الحقيقي بالسالبة المطلقة ... مطلقة حقيقية
ونسمي المفهوم العرفي بالسالبة المطلقة السالبة المطلقة العرفية وهذا
ما نقوله في المطلقات **اما الموجهات** فاعلم ان الجهة
عبارة عن بيان كيفية القضية وهي قد تكون بسيطة وقد تكون مركبة
فالبسيطة من وجهين الدوام واللادوام والضرورة واللاضرورة والمركبة
ما يتركب عنها اما انواع الجهات بحسب الدوام واللادوام فاربعة أ
التي بين فيها ان المحمول دائم بدوام الذات التي هي الموضوع بالحقيقة
وهي الدائمة ثم ان كان وصف الموضوع دائما بدوام الذات اما لانه هي او
لانه لازم لها كان المحمول ايضا دائما بدوامه والا فان المحمول حاصل معه
وقبله وبعده ب التي بين فيها ان المحمول دائم الايجاب بدوام وصف الموضوع
او دائم السلب بدوام ثبوته وهي العرفية العامة وتندرج فيها اقسام ثلثة
لان المحمول الذي بدوام وصف الموضوع اما ان لا يدوم ... وصف الموضوع بدوام
ذات الموضوع كقولنا بعض الاخلاط محموم او يدوم ... سواء ان يكون اوليا
كقولنا ... عالم او لا ... كقولنا كل جسم فاعل للعرض ج التي بين فيها ان المحمول

المطلقة المنعكسة

الاصح قولنا كل ... فاعل للعرض لان الجسم ليس ... وصفا مشتقا

... عالم ... وصفا

لا يدوم بدوام ذات ...

فهنا ان المحمول دائم الثبوت بدوام المحمول الموضوع وهي الوجودية اللادائمة ثم
منه وصف الموضوع ام لا ام بدوام الذات اما لانه هي اولانه لازم لها فان
المحمول لا يدوم بدوامه وان لم يدم بدوامها فالانتقاء الى ان ذلك المحمول
هل يدوم بدوامه ام لا وعلى التقديرين فوقت ثبوته موقوف ثبوته وصف
الموضوع او قبله او بعده وعلى التقديرات فهل له زمان معين او غير معين
مثل ... الاقسام مندرجة تحت القضية المذكورة ح التي ... فيها ان
المحمول يدوم بدوام وصف الموضوع ولا يدوم بدوام ذاته وهي الوجودية
... بالعرفية اللادائمة وهي مركبة من قيدين احدهما
دوام ... وصف الموضوع وثانيهما الا دوامه بدوام ذاته فهذه
... بحسب الدوام واللادوام اما اعتبارها
... اللاضرورة فقبل الخوض فيه لا بد من الفرق بين ...
... ما اذا جعلتها جهة للحمل ...
الامكان ... وانما ذكرت الامكان ...
... وهذه القضية لا تصدق الا عند ثبوت ... الموضوع
حتى لو لم ... الموضوع
... ما كان معناها ... لا تصدق الا عند ...
الثبوت ... بكيفية ثبوت
المحمول للموضوع ...
لم يبق الا ان يكون ...
للمحمول ...
بالفعل ...

فان المحمول لا يدوم بدوام الوصف وان لم يدم ودون الموضوع بدوام الذات

المشروطة العامة فتنعكس كنفسها لانه لا يعني بها الا ان حكم فيها
استحالة اجتماع الوصفين فيكون البيان فيه بعينه ما في الضرورية المطلقة
واما المشروطة الخاصة فهي تنعكس مشروطة عامة لما مر تقريره
في انعكاس العرفية الخاصة عرفية عامة واما الثالثة الدائمة فاما
ان يوخذ موضوعها بحسب الحقيقة او بحسب الوجود الخارجي فان كان
الاول لم تنعكس للوجوه التي قدمناها والخلف والافتراض انما ذكر وهما
فهما انما يتقرران اذا اخذنا موضوع القضية بحسب الوجود الخارجي وذلك
عزمانحن فيه وان كان الثاني انعكس مثل نفسه بالافتراض [illegible] المذكورين
واذا عرفت الكلام في الدائمة فقس عليها الكلام في عكس [illegible]
واما الموجبات فنقول ان موضوع القضية اما [illegible]
ماخوذا بحسب الحقيقة او بحسب الوجود الخارجي فان كان الاول كان عكس
الموجبة الضرورية ممكنة عامة بالبيان الذي تقدم واذا كان كذلك
كان عكس المشروطة العامة والعرفية العامة والدائمة والمطلقة العامة
والممكنة العامة ممكنة عامة لما [illegible] على ان الاعم لا يجوز ان يكون
اخص من عكس الاخص واذا ثبت ذلك [illegible] هذه المطلقة فبان يكون
[illegible] وديتين والممكنة الخاصة [illegible] ممكنة عامة كان اولى
والبيان فيه ظاهر تماما واما ان كان موضوع القضية ماخوذا بحسب
الوجود الخارجي كان عكس [illegible] الضرورية مطلقة عامة والا لصدق
[illegible] الدائم حينئذ بعكس [illegible] ان الموضوع ماخوذ بحسب الوجود
[illegible] عرفت ان [illegible] ثبوتية واعلم ان هذا القول في جميع
القضايا [illegible] فيها حصول محمولاتها موضوعاتها بالفعل كالوجوديتين

الموقوفة

والوقتيتين واما الممكن الخاص والاخص والاستقبالي فسواء اخذت موضوعه
بحسب الحقيقة او بحسب الوجود الخارجي فان عكسه ممكن عام وهذا هو الذي
تلخص عندنا في مباحث العكوس **بحث في عكس النقيض** قال الشيخ هو
ان يؤخذ مناقض المحمول فيجعل موضوعا ومناقض الموضوع فيجعل محمولا
وهذا الرسم لا يتناول الشرطيات فالاولى ان يجعل بحيث يتناولها قلنا انه جعل
مقابل المحكوم عليه بالسلب والايجاب محكوما به ومقابل المحكوم به بالسلب و
الايجاب محكوما عليه واعلم انا شرطنا في العكس المستوي ان يكون مساويا
للاصل في الكيفية وهو غير معتبر ههنا والمشهور ان قولنا كل ج ب يلزمه
كل ما ليس ب ليس ج وهو غير صحيح لان قولنا بالاطلاق العام كل انسان
ضاحك بالفعل لا يلزمه بالاطلاق العام كل ما ليس بضاحك بالفعل ليس بانسان
واحتجوا عليه بانه لما صدق كل ج ب صدق كل ما ليس ب ليس ج و
الا فليصدق نقيضه وهو ليس بعض ما ليس ب ج اي بعض ما ليس ب ج ب فينعكس
بعض ج ليس ب وقلنا كل ج ب هذا خلف **وجوابه** ان هذا ليس بخلف
لان المطلقتين لا يتناقضان ولعل الشيخ انما تساهل في هذا الباب في هذه
الحجة لعلمه بان كل من عرف كلامه في العكس المستوي عرف الحق
ههنا والحق انه متى صدق كل ج ب صدق ان كل ما كان دائما ليس ب
فهو دائما ليس ج اما اعتبار الدوام في جانب الموضوع فلانا اذا قلنا كل
ج ب فقد اوجبنا ان يكون الجيم موصوفا بالباء ولو في وقت واحد فالذي لا
يكون ب البتة ولا في وقت من الاوقات يجب ان لا يكون ج وانما قلنا انه يجب
ان يكون دائما ليس ج لانه لو كان سلب ج عما كان دائما ليس ب غير دائم لصح
في بعض ما يدوم سلب ب عنه ان يكون ج ولو في وقت واحد فيكون ذلك الجيم

٣٣

مسلوبًا عنه الباء دائمًا وقد كان كل جيم موصوفًا بالبائية ولو في وقت واحد
هذا خلف واعلم ان قولنا كل ج ب يدل على ثبوت المحمول لكل ما ثبت
له الموضوع فيكون ذلك في قوة شرطية متصلة وذلك يقتضي انتفاء الملزوم
عند انتفاء اللازم ومتى احطت بالشرائط المعتبرة في انتاج القياس الاستثنائي
ازددت علمًا بذلك **واما** المطلقة العرفية فهي تنعكس كنفسها فاذا
قلنا كل ج ب ما دام ج كان عكس نقيضه ان كل ما ليس ب ليس ج ما دام ليس
ب ان المحمول اذا كان لازمًا لوصف الموضوع لزم دوام انتفاء الملزوم عند
انتفاء اللازم **واما** الضرورية المطلقة فانها تنعكس كنفسها لان كل
ما لزم الشيء بالضرورة لزم من انتفائه انتفاء الملزوم بالضرورة **واما** الممكنات
فاذا جعلنا الامكان محمولًا انعكس كنفسه لما عرفت ان هذه القضية في
الحقيقة ضرورية واذا جعلناه جهة لم ينعكس لانه لا يصدق كل ما
ليس كاتب ليس بانسان بل بعض ما ليس بكاتب بالضرورة انسان وقس عليه
حال سائر الجهات **واعلم** ان الموجبة الكلية لما يلزمها عكس نقيضها
فهي لازمة لعكس نقيضها لانه متى ثبت انه يلزم من انتفاء الشيء شيء اخر
ثبت ان ذلك الشيء لازم لذلك الاخر **السالبة الكلية** اذا قلنا
لا شيء من الانسان بحجر لا يلزمه كل ما ليس بحجر انسان بل بعض ما ليس بحجر
انسان والا فلا شيء مما ليس بحجر انسان فلا شيء من الناس ليس بحجر وكنا
قلنا لا شيء من الناس بحجر **الموجبة الجزئية** اذا قلنا بعض ج ب لزم
بعض ما ليس ب ليس ج **السالبة الجزئية** اذا قلنا ليس كل ج ب
يلزمه ليس كل ما ليس ب ليس ج والا فكل ما ليس ب ليس ج فكل ما هو
ج ب هكذا قاله الشيخ وفيه نظر لان المعتبر في عكس النقيض ان

فانه لو صدق اذ ان بعض ما ليس
خارج عن ج وتحقيقه
نقيض ما ليس

عند الا يوجد في السالبة
تحتمل لا يوجد في قوله
كل ما ليس بحجر انسان

بجعل نقيض الموضوع محمولاً وهذا الذي ذكره جعل نفس الموضوع فيه
محمولاً فلا يكون ذلك عكس النقيض واما ان يقال هذا لازم آخر سوى
عكس النقيض وان كان لكنه لا بد من تجديد عكس النقيض بغير ذكره
ولنختصر الكلام في هذا الموضع ولنترك الاستقصاء للمنطق الكبير الذي
نرجو من الله بمنّه ان يوفقنا لاتمامه

القسم الثاني في احكام الشرطيات

٥ في المتصلة هي التي توجب
او تسلب حصول قضية عند اخرى ثم ان صدقها ان اقتضى لذاته ان يتبعه
التالي كانت لزومية والا كانت اتفاقية والمقدم في اللزومية قد يكون
علة للازم او معلولا له مساويا او مضايفا او معلول علته وقد يكون اللزوم
في كل واحد من هذه الاقسام بديهيا وقد لا يكون ثم ههنا ثلثة ابحاث
(ا) ينبغي ان تكون لفظة ان شديدة القوة في الدلالة على اللزوم ومتى ضعيفة
واذا كالمتوسط واذا وكلما لا بد ان عليه البتة ولما صالح للامرين (ب) المقدم
يدل على الوضع فقط من غير بيان انه كائن او ليس و التالي على الارتباط
فان حرفي الشرط والجزاء اخرجاهما عن ان يكونا قضية واذا كان كذلك
لم يجب كون كل واحد منهما مشكوكا فيه او معلوما من حيث انه جزء المتصلة
نعم اذا نظر اليهما من الخارج كان المطلوب مشكوكا (ج) المتصلة اللزومية
لا تقتضي الا حصول التالي عند حصول المقدم او انتفاء المقدم عند انتفاء التالي
و القسمان الاخران فانما يلزمان فيما يكون المقدم فيه مساويا للتالي وذلك
شرطية اخرى على الاولى **في المنفصلة** انها اما ان تتركب من القضية
ونقيضها او مساوي نقيضها او الاخص من نقيضها او الاعم
او الاخص من وجه والاعم من وجه مثال الاول هذا العدد

اما ان يكون زوجا واما ان لا يكون مثال للثاني هذا العدد اما
مساوٍ او متفاوت فان المتفاوتة مساوية للّا مساواة وحكمها المنع من الجمع
والخلو وهي المنفصلة الحقيقية مثال الثالث هذا الشيء اما ان يكون حجرا او
شجرا فان الاصل ان هذا الشيء اما ان يكون حجرا او لا يكون واللاحجر اعم من
الشجر فقد وضعنا مقابله الحجر الشجر الذي هو اخص من اللاحجر وحكمها
استحالة صدق الجزئين وامكان كذبهما اما الاول فلانه متى صدق الحجر
صدق اللاشجر لانه اخص منه فلو صدق الحجر مع صدق الشجر لزم صدق اللا شجر
والشجر معا هذا خلف واما الثاني فلانه لو كان كلما كذب الحجر صدق الشجر
كان الشجر مساويا للحجر وكان اخص منه هذا خلف مثال الرابع هذا الشيء
اما ان لا يكون حجرا واما ان لا يكون شجرا وتقديره اما ان لا يكون حجرا و
اما ان يكون ومتى كان حجرا وجب ان لا يكون شجرا لكن اللاشجرية اعم من
الحجرية فاذا وضعنا مقام الحجر اللاشجر فقد كتبنا المنفصلة من الشيء ولازم
نقيضه الاعم وحكمها امتناع اجتماع جزئيها على الكذب وامكان اجتماعهما
على الصدق اما الاول فلانه حين كذب انه ليس بحجر لو كذب انه
ليس بشجر ومتى كذب ذلك كذب انه حجر فيلزم انه حين كذب انه ليس بحجر
ان يكذب ايضا انه حجر فيكذب النقيضان واما الثاني فلانه لو لزم من
صدق انه ليس بحجر كذب انه ليس بشجر كان قولنا ليس بشجر مساويا لقولنا
انه حجر وقد كان اعم منه هذا خلف واما الخامس فان الطرفين
يصح اجتماعهما على الصدق والكذب معا لان الطرفين لما كان كل واحد
منهما اعم من الآخر من وجه واخص من وجه آخر صح ان يوجدا معا وان يوجد
كل واحد منهما مع عدم الآخر فلا يكون الاجتماع متعذرا ولا الخلو ايضا

في احكام هذه الاقسام اما الحقيقية فقد تكون في الظاهر اكثر
من ذات جزئين كقولنا اما ان يكون زائدا او ناقصا او مساويا وقولنا اما
ان يكون هذا العدد فردا او زوجا او زوج الزوج او زوج الفرد او
زوج الزوج والفرد وقد تكون ذات اجزاء غير متناهية كقولنا هذا المضلع
اما ان يكون مثلثا او مربعا وهلم جرا لكن التحقيق ان هذه المنفصلة هي
التي حكم فيها بوقوع المعاندة بين قضيتين وهي بالذات لا تتحقق الا بين النقيضين
فالمنفصلة الحقيقية لا تكون الا ذات جزئين لكن من الجائز ان ينقسم احدهما
او كلاهما الى قسمين فيحصل هناك اجزاء ثلثة او اربعة فاذا ركبت المنفصلة منها
ظن في الظاهر انها ذات اجزاء اكثر من جزئين وليس الامر كذلك لان هناك
منفصلات بالقوة مترتبة ليس لكل واحد منها الا جزءان فقط واما
المنفصلة المانعة الجمع فانه يمكن تركيبها من اجزاء غير متناهية لان
حاصلها راجع الى ذكر الجزئيات المندرجة تحت نقيض الشيء في مقابلته و
ليس بعضها اولى من البعض واما المانعة الخلو فكذلك غير جائز فيها
لان حاصلها ان يذكر في مقابلة الشيء لازم نقيضه مما هو اعم منه ثم ان
تلك اللوازم لا يمكن ادخال حرف الانفصال عليها اصلا لا للمنع من الجمع ولا
للمنع من الخلو وهذه المنفصلة مختصة ببحث آخر وهو ان الجزئين الذي ذكرنا
في المنفصلة لازم نقيضه بدلا عنه اما الجزء السالب او الموجب او هما جميعا
وعلى التقديرات فذلك اللازم اما ان يكون سلبا او ايجابا فهذه اقسام ستة
ان يترك الجزء الموجب بحاله ويورد بدل الجزء السالب لازمه الاعم
كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يكون ونعني بالبحر كل ما يغرق
ومن لم يكن في البحر لم يغرق لكن لا يلزم انه لم يغرق انه ليس في البحر فاذا

قولنا زيد اما في البحر واما ان لا يغرق كان المراد ب ان يجعل بدل الجزء
السالب موجبا اعم كقولنا اما ان يكون في البحر واما ان يكون عن غرق
وهي منفصلة مانعة من الخلو دون الجمع من موجبتين ج ان يجعل بدل
الجزء الموجب سالبا اعم منه كقولنا اما ان لا يكون واما ان يكون وحتى كان
حيوانا داما ان لا يكون نباتا لكن الحيوان اخص من اللانبات فاذا قلنا
هذا اما ان لا يكون حيوانا واما ان لا يكون نباتا كان المراد د ان يجعل
بدل الجزء الموجب موجبا اعم منه كقولنا هذا الشيء اما ان لا يكون انسانا
او يكون وحتى كان انسانا كان حيوانا فاذا قلنا اما ان لا يكون انسانا او يكون
حيوانا كان المراد واما القسم الذي تكون القضية فيه مركبة عن
لا ذي جزئيها فاما ان يكون لازما ان لا تنتقض موجبين معا او سالبين معا
او لازم الموجب موجبا ولازم السالب سالبا او بالعكس ولما كانت هذه الانحا
وحشية لاجرم تركناها ومن الاحكام العامة لجميع المنفصلات
ان المقدم فيها لا يتميز عن التالي بالطبع كما في المتصلات بل بالوضع

في تركيب الشرطيات كل واحد من المتصل والمنفصل
اما ان يتألف من حمليتين او متصلتين او منفصلتين او حملي ومتصل او
حملي ومنفصل او متصل ومنفصل وقد عرفت ان المتصلة تتميز فيها
المقدم عن التالي فلاجرم كل واحد من الستة الاخيرة يمكن وقوعه
في المتصل على وجهين فالمتصلة اذن يمكن وقوعها على تسعة اوجه
والمنفصلة لا تقع الا على ستة اوجه ولنذكر امثلة المتصلات اولا فا
من حمليتين ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ب من متصلتين
فانه متى لزمت قضية لزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم فلاجرم صح

زيد
حيوانا
مر

قولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا
لم تكن الشمس طالعة ج من منفصلتين لانه متى انفصلت طبيعة الى قسمين
انفصل جنسها اليهما ايضا لان مقسم الاسفل مقسم للاعلى د من حملية
ومتصلة والمقدم الحملية ان كان هذا علة لذاك فكلما وجد هذا وجد
ذلك ه عكسها ان كان كلما وجد هذا وجد ذاك فهو لازم لذاك و من
حملية ومنفصلة والحملية المقدم ان كان هذا عددا فهو اما زوج و
اما فرد ز عكسها ان كان هذا اما سوادا واما بياضا فهو لون ح من
متصلة ومنفصلة والمتصلة المقدم ومعناه ان الذي يلزمه لازم مساو
لابد وان يكون بينه وبين نقيض لازمه معاندة فيصح ان كان كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا
يكون النهار موجودا ط عكسها متى ثبت التعاند بين الشيئين يلزم من
نفي احدهما ثبوت الآخر فيصح ان كان العدد اما زوجا او فردا فكلما
كان زوجا فليس بفرد ه اما المنفصلة فا من حمليتين هذا العدد
اما زوج واما فرد ب من متصلتين وكل متصلتين متنافيتين صح تركيب
المنفصلة منهما كقولك اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما ان يكون قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود ج
من منفصلتين وذكروا في مثاله اما ان تكون هذه الحمى اما صفراوية
واما دموية واما ان تكون هذه الحمى اما بلغمية او سوداوية قال
الشيخ وهذه قريبة القوة من متصلة واحدة معمولة من هذه
الاجزاء لكن التحقيق ان العفونية تنقسم الى الحارة والباردة و
كل واحد منهما الى قسمين د من حملية ومتصلة فكلما كان علة لغيره

اما

فانه

فانه متى وجد وجد المعلول فبين كونه علة وان لا يوجد المعلول منافاة
فصح انه اما ان لا يكون طلوع الشمس علة النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس
طالعة كان النهار موجودا من علية ومنفصلة لان كل طبيعة تلزمها
قسمة كان عدم تلك القسمة ووجود تلك الطبيعة معاندة لاستحالة وجود
الملزوم عند عدم اللازم كقولنا هذا الشيء اما ان يكون زوجا واما ان يكون
فردا واما ان لا يكون عددا و من متصلة ومنفصلة ومعناه انك ستعرف ان
المتصلة والمنفصلة كيف ينبغي ان تكونا حتى تتعاندا ومتى كانتا كذلك صح تركيب
المنفصلة عنهما كقولك اما ان يكون الشمس طالعة فالنهار موجود واما
ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا

في اجزاء التركيبات

قد عرفت ان المنفصلة كيف تكون ذات جزئين او اكثر واما المتصلة فهي
لا محالة ذات جزئين مقدم وتال فان كان كل واحد منهما قضية واحدة فلا
شك في وحدة المتصلة فاما ان كان المذكور قضايا كثيرة فان كان في المقدم
كانت المتصلة واحدة ويكون مجموعها قضية واحدة وان كان في التالي لم يكن
قضية واحدة بل قضايا كثيرة لانه لا فرق بين ان تقول ان وجد كذا وجد
كذا وكذا وبين ان تفرد لكل واحد منها شرطية على حدة فان قيل قد
يكون التالي قضايا كثيرة والمتصلة واحدة كقولنا ان كان يوجد هذا اما
مع عدم ذاك وذاك مع عدم هذا فلا هذا شرط ذاك ولا ذاك شرط هذا و
الجواب عنه هذا بالحقيقة قضيتان تخالف كل واحدة منهما الاخرى
بمقدمها وتاليها فان قولك ان كان يوجد هذا مع عدم ذاك يلزمه ان
هذا غير شرط لذاك وهذه قضية تامة واذا ذكرت الجانب الاخر كان
قضية اخرى غير الاولى ب كل واحد من جزئي الشرطية اما ان يكون

بين م

ان كان م

منها

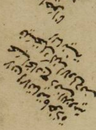
ه

مشاركا للآخر في جزئيه او في احدهما او لا يشاركه في شيء من جزئيه اصلا مثال
الاول من المتصلة ان كان كل ا ب فبعض ا ب ومن المنفصلة اما ان يكون
كل ا ب واما ان لا يكون كل ا ب ومثال الثاني اعني في الموضوع من المتصلة
ان كان كل انسان حيوانا فكل انسان جسم ومن المنفصلة اما ان يكون هذا
الشيء قديما او محدثا واعني في المحمول من المتصلة ان كان كل انسان حيوانا
فكل ناطق حيوان ومن المنفصلة اما ان يكون السواد في هذا المحل او البياض
فيه ومثال الثالث من المتصلة كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ومن المنفصلة اما ان يكون العالم قديما او الصانع موجودا ج المتصلات و
المنفصلات قد يكون حرف الاتصال و الانفصال فيها قبل الموضوع وقد يكون
بعده فهذه اقسام اربعة فا المتصل الذي حرف الاتصال فيه بعد الموضوع
كقولك الشمس كلما كانت طالعة كان النهار موجودا وهو قريب من الحملي
لانك اخبرت عن الشمس بانها كذا ب الذي حرف الاتصال فيه قبل الموضوع
كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وظاهر انها ليست بحملية
وان كانت الحملية لازمة لها وهاتان القضيتان متعاكستان ج الذي
حرف الانفصال فيه بعد الموضوع كقولك كل عدد اما ان يكون زوجا واما
ان يكون فردا ومعناه ان كل واحد مما يقال له عدد لا يخلو عن هذين
الوصفين وهو في قوة الحملية كانك قلت العدد شيء من شانه ان لا يخلو عن
هذين الامرين د الذي حرف الانفصال فيه قبل الموضوع كقولك اما ان
يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا والفرق بين
هذه وما قبلها ان هذه منفصلة مانعة من الجمع فان قولك اما ان يكون
كل ز واما ان يكون كل ف يستحيل اجتماع طرفيه على الصدق لكن لا يجوز

بان حكمها

اجتماعهما على الكذب اذا كان الحق هو البعض فقط اللهم الا لدلالة
منفصلة على فساد هذا القسم واما الاولى فهي منفصلة مانعة من الجمع
والخلو وملتبسة الفرق انك اذا قلت كل عدد فاما واما كان المورد
طبيعة العدد واذا قلت اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا كان المورد
العدد بل كلية العدد فلا يندرج فيه البعض د كل شرطية يمكن ردها
الى الحملية وخصوصا المتصل المشترك الجزء في جزء كقولك كلما كان الجسم
متحركا بالارادة فهو حساس فانه في قوة قولك كل جسم متحرك بالارادة
حساس **في سلب الشرطيات وايجابها** المتصلة معناها الحكم
بلزوم قضية لاخرى سوا كان اللازم والملزوم وجوديين كقولك كلما كان
هذا انسانا فهو حيوان او عدميين كقولك كلما لم يكن هذا حيوانا لم يكن
انسانا فانه متى لزم شي شيا كان عدم الملزوم لازما لعدم اللازم لا محالة او
يكون الملزوم وجوديا واللازم عدميا كقولك كلما كان هذا اسود فليس
بابيض او بالعكس كقولك كلما لم يكن هذا الخط مستقيما فهو منحن فاللزوم
في جميع هذه الاقسام حاصل واذا كان المراد من الايجاب في المتصل اثبات
هذا اللزوم كان سلب هذا الاتصال عبارة عن دفعه كيف كان الطرفان
والفرق بين سلب اللزوم وبين لزوم السلب ظاهر فنقيض المتصلة الموجبة
اللزومية هو ان يحكم بان ذلك التالي غير لازم لذلك المقدم لا ان يحكم
بان عدم ذلك التالي لازم لذلك المقدم فان ذلك موجبة وكذا القول
في المنفصلة فان الايجاب فيها عبارة عن الحكم بثبوت المعاندة بين الجزئين
فكان سلبها عبارة عن دفع تلك المعاندة **في صدق الشرطيات
وكذبها** كما ان سلبها وايجابها ليس لسلب اجزائها وايجابها فكذا

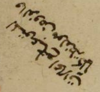
ليس صدقهما وكذبهما بصدق اجزائها وكذبها فالمتصلة الصادقة قد تتركب عن
صادقتين وعن كاذبتين لانه متى لزمت صادقة صادقة كان نقيض الملزوم
لازما لنقيض اللازم وهما كاذبان وعن مقدم كاذب وتال صادق لاحتمال
كون اللازم اعم من الملزوم واما عكسه فمحال لاستحالة ان يكون الكاذب لازما
للصادق وقد يكونان بحيث لا يتعين الصدق والكذب فيهما كقولك ان كان
عبد الله يكتب فانه يحرك يده واما الكاذبة فهي ايضا على الوجوه الخمسة
لكن الكاذبة عن صادقين محال في الاتفاقية وجائز في اللزومية واما
المنفصلة فالحقيقية ومانعة الخلو لا تكون كاذبة والا لزم كذب النقيضين
ومانعة الجمع قد تكون كاذبة واما اجزاؤها فالحقيقية يكون احدهما صادقا
والبواقي كاذبة ومانعة الجمع يجوز كذب الكل ولا يجوز صدقهما ومانعة
الخلو بالعكس **فصل حصر الشرطيات واهمالها وشخصيتها** كما
ان الاعتبار في السلب والايجاب في الشرطيات بالحكم لا بالمحكوم عليه كذا الاعتبار
في كليتها بكلية اللزوم والعناد لا بكلية الطرفين فاذا قلت كلما كان بعض
الحيوان انسانا فبعض الحيوان ناطق فالقضية كلية لكون اللزوم كليا
واذا عرفت ذلك سهل حينئذ معرفة الاهمال والحصر لانه ان كان هناك ما يدل
على كلية اللزوم او العناد او جزئيتهما فهناك الحصر والا فالاهمال واما
الشخصية فهي التي تقتضي اللزوم او العناد في الوقت المعين ولنتكلم الان في
المحصورات الاربع من المتصلات **الموجبة الكلية** فاذا قلنا
كلما كان كل ج ب فهـ ز فليس كونها كلية لان الموضوع في المقدم كلي
فانك تقول كلما كان زيد يكتب فزيد يحرك يده فهذه القضية كلية مع
ان موضوع مقدمها وتاليها شخصي ولا لتعميم المواد في المقدم حتى



كانه يقول كل مرة يكون فيها ج ب فه د فانه يجوز ان يكون المقدم امرا
ثابتا لا يكون له تكرار كقولنا كلما كان الله تع عالما فهو حي بل المراد تعميم الاحوال
فان الشئ الثابت قد يمكن ان يقترن به شروط كثيرة في احوال كثيرة فمعناه
انه لا تفرض فيه حال من الاحوال ولا زمان من الازمنة يقترن فيه كون ج ب
الا ويقترن معه ايضا كون ه د ثم لننظر ان هذه الكلية كيف تصدق في
الاتفاقية واللزومية **اما الاتفاقية** فهذه الكلية اما ان يكون
المراد منها اعتبار الحقيقة او الوجود الخارجي فان كان الاول كان معناه
انه لا حال تفرض فيه كون الانسان بحيث متى كان موجودا وجب ان يكون ناطقا
الا ويفرض معه كون الحمار بحيث متى وجد كان ناهقا وذلك حق وان كان الثاني
كان معناه انه لا زمان يكون الانسان فيه موجودا في الخارج وهو موصوف
بالنطق الا ويكون الحمار فيه موجودا في الخارج وموصوفا بالناهقية وذلك
غير معلوم فانه من الجائز ان يكون بعض الازمنة يوجد فيه احدهما دون
الآخر **واما اللزومية** فالكلية انما يتصور فيها اذا اخذ المقدم
على الوجه الذي لا يمتنع وقوعه عليه مثلا قولك كلما كان هذا انسانا
فهو حيوان معناه كلما كان هذا انسانا على النحو الذي يمكن وقوعه عليه
كان حيوانا فان لم نعتبر هذا الشرط لم تصدق الكلية فان من جملة الاحوال
التي يمكن فرضها للمقدم ان لا يلزمه التالي معه اخذ مع هذا الـ
يصدق لزوم التالي له وهذا الاعتبار وان كان كاذبا لكن كذبه لا يمنع
صدق المتصلة لما عرفت ان كذب المقدم لا يمنع صدق الشرطية **اما
الموجبة الجزئية** فان صدقت في مادة صدق الكلية فيها كان
حكمها ما مر والا ففي اللزومية منها اشكال لان **في** حكم الطبيعة قولا

حيث
م ص

واحد فان اقتضت طبيعة المقدم حصول التالي تحقق اللزوم في الكل والا
لم يحصل اللزوم اصلا ب اذا عقلنا اللزوم الجزئي لكن اذا كانت الجزئية مؤلفة
من كليتين لم يعقل ذلك لانا اذا قلنا قد يكون اذا كان كل ج ب فالكل يستوعب
الموضوعات فكيف يصدق ذلك مع عدم ان يصدق معه الكلي **والجواب**
عن الاول ان طبيعة المقدم لو كانت ملزومة للتالي لذاتها لوجب الشكل
المذكور لكن كون الشيء ملزوما قد يكون لذاته وقد يكون لطبيعة اللازم لحصة
النوع من الجنس فان لزوم الفصل له ليس لذاته بل لذات الفصل واذا كان
كذلك جاز في افراد الطبيعة الواحدة ان يكون بعضها ملزوما لشيء دون
البعض الآخر **وعن الثاني** ان هذا يصدق اذا كان امرا ممكنا للموضوعات
ومن شانه ان يعرض يقول مثلا لو فرضنا كل انسان كاتبا لبلغ الذهن حالا ان
حال يفرض فيه كل انسان قاصرا عن تعلم صناعة اخرى وحال لا يفرض فيه
ذلك وفي احدى الحالتين يلزمه شيء وفي الاخرى آخر فالجزئية حينئذ تكون على
تخصيص الحال والفرض **الكلية السالبة** وهي لرفع الموافقة او اللزوم
من غير تعرض لحال التالي وكما ان المتصلة المطلقة اعم من اللزومية
كذلك السالبة اللزومية اعم من السالبة المطلقة حتى يصدق قولنا ليس
البتة اذا كان الانسان ناطقا يلزمه ان يكون الحمار ناهقا مع صدق قولنا
كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق بمطلق الاتصال **واما الجزئية**
السالبة فالحال فيها كما في الجزئية الموجبة **اما المنفصلات** فقد
عرفت الموجبة الكلية منها **فالسالبة الكلية** وهي قولنا ليس البتة
اما واما انما تصدق اما لاجتماع الطرفين على الصدق او الكذب او ان كان
احدهما حقا والآخر باطلا لكنه لا معاندة بينهما كقولنا ليس البتة

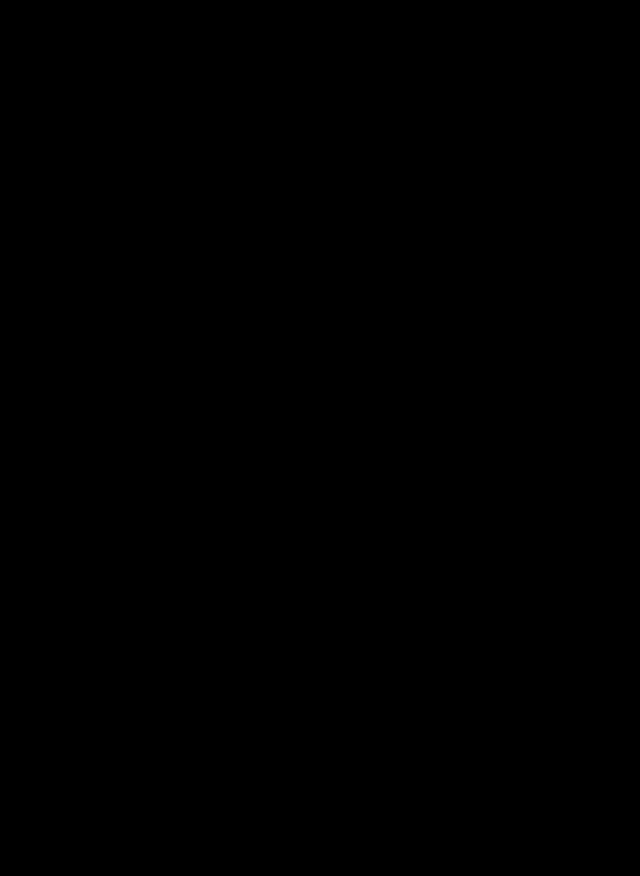


لانا لو صدقنا ايضا المنفصلة الان
لزم اجتماع الاخص
والنقيض وارتفاعهما

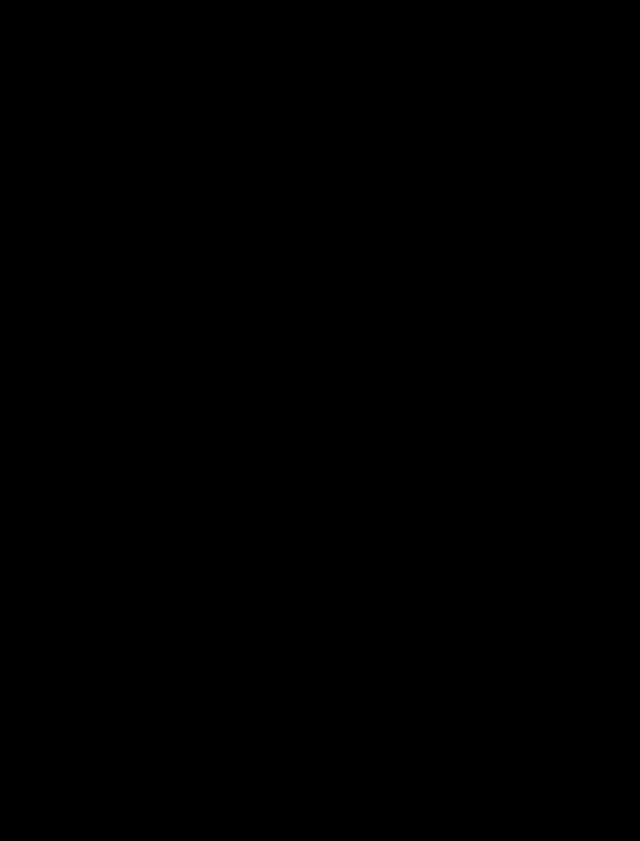
٣٩

اما ان يكون الاثنان زوجا واما ان يكون الاثنان كيفا هنا اذ اعنينا باما
عناد احد الجزئين للآخر اما ان عنينا به نظيرا لاتفاقية في المتصلات لم يصدق
هذه السالبة الا بالتقديرين الاولين **والجزئية الموجبة** فيها اشكالان
فا جزاء المنفصلة اتفقت طبيعتاها فان كان بينها عناد وجب ان يكون ذلك
كذلك دائما فكانت الصادقة الكلية والا لزم ان لا يوجد العناد البتة وحينئذ
يكون الصادق السالبة الكلية **ق** ان عقل ذلك لكن كيف يعقل تركيب المنفصلة
الجزئية من كليتين كقولك قد يكون اما كل ا ب واما كل ج د **والجواب عن
الاول** ان اجزاء المنفصلة الحقيقية اذا كانت ثلثة فعند ارتفاع احدها
يقع الانفصال الحقيقي بين الجزئين الباقيين فلا يحقق العناد التام عند بعض
الاعتبارات اعني عند فساد القسم الثالث لا جرم صح العناد الجزئية **وعن الثاني**
انه ربما كانت الاقسام اكثر مما عددت تلك الجزئية بحسب الامر وامتنع تلك الحال فلا
يكون اكثر من قسمين مثاله مناسبات المقادير ثلثة المساواة والزيادة
والنقصان لكن لم يبق في الوجود مقدار اعظم من محيط العالم فكل خط موجود
فهو بالقياس اليه اما مساو او ناقص فههنا اعتبار حينئذ لم يكن كل خط اما
مساويا او ناقصا فلا جرم صدقت هذه الجزئية المركبة من كليتين **في كيفية
اجزاء الشرطيات** لنعتبر الحال في الكلية الموجبة المتصلة فنقول
قد عرفت انه يمكن وقوعها على تسعة اوجه منها ان تتركب من حمليتين
فلنعتبر حالها فنقول الحملية اما ان تكون شخصية موجبة او سالبة او مهملة
موجبة او سالبة او كلية موجبة او سالبة او جزئية موجبة او سالبة فالمجموع
ثمانية ثم كل واحد من الستة الاخيرة اما ان يكون محصلا في طرفيه او معدولا
في طرفيه او محصل الموضوع معدول المحمول او بالعكس فنضرب هذه الاربعة في

تلك الستة يحصل كذا ثم اذا جعلنا كل واحد منها مقدما امكن جعل كل واحد
من هذا العدد تاليا له فيحصل مبلغ ثم المقدم والتالي اما ان يكونا
ثنائيين معا او ثلاثيين معا او المقدم يكون ثنائيا والتالي ثلاثيا او بالعكس
فاذا ضربنا المبلغ الاول في هذه الاربعة حصل مبلغ ثم كل واحد من
المقدم والتالي اما ان يشتركا في الجزئين او يتباينا فيهما او يشتركا في الموضوع
دون المحمول او بالعكس فاذا ضرب المبلغ المذكور في هذه الاربعة حصل
مبلغ ثم نضرب في الاقسام الاربعة الحاصلة بسبب كذب المقدم والتالي
وصدقهما وكذب احدهما وصدق الثاني فيحصل مبلغ ثم نضرب في
الانواع الخمسة عشر من القضايا فيحصل مبلغ ثم اعتبار حال الحمليات
المحصورة والمهملة التي تركب منها الكلية الموجبة المتصلة ثم تلك المتصلة اما
ان تكون مطلقة او وجودية لزومية وكيف ما كانت فهي اما لزومية او
اتفاقية اذا تركبت من شخصيتين فالعقل لا يحقق الحكم في موضوع جزئيها بل
[illegible] تحققه الا في المحمول فالمقدم يكن وقوعه على وجهين وكذا التالي فاذن
يمكن وقوعهما على اربعة اوجه ثم نعتبر فيه الحساب المذكور ونضم المبلغ
ومتى عرفت الحال في الموجبة الكلية المتصلة المركبة من حمليتين عرفت الحال في
البواقي وان الاشارة الى هذه القضايا معتقدة على سبيل التفصيل والذي
اعتبره الشيخ على سبيل التفصيل ان الكلية الموجبة المتصلة المتالفة من
حمليتين لا تخلو اما ان يكون الحمليتان موجبتين او سالبتين او المقدم موجب
والتالي سالب او بالعكس فهذه اربعة وفي كل واحدة منها فاما ان يكون
المقدم والتالي كليتين او جزئيتين او المقدم يكون كليا والتالي جزئيا او
بالعكس [illegible] يضرب اربعة في اربعة ستة عشر ولما عرفت الحال



زوال احدهما وجب حصول الآخر وهذه المنفصلة ايضا لزومية **وأمّا**
مانعة الجمع فبالعكس واعلم انّ كلّ منفصلة حقيقية موجبة فلزمها
متصلة موجبة لانّ المنفصلة لما منعت ان تقلع الجزئين في اجتماعهما وجب
من فرض ارتفاع ايهما كان ثبوت الآخر وبالعكس وهذه المتصلة الموجبة
تلزمها منفصلة سالبة فانه اذا كان نقيض ايهما كان يلزمه ثبوت الآخر
وبالعكس فحينئذ لا تكون بين نقيض ايهما كان وثبوت الآخر معاندة وحينئذ
يصدق انه ليس البتة اما احد جزئي المنفصلة او نقيض الجزء الآخر لكن لا يلزم
من صدق هذه المنفصلة صدق تلك المتصلة لانه لا يلزم من عدم تقلع المعاندة
بين الشيئين ثبوت الملازمة بينهما **في المترادفات** انها مثل قولك
لا تكون اب ويكون جـ د وهي من المنفصلات في قوة اما ان لا يكون اب واما
ان تكون جـ د وهي من المتصلات في قوة ان كان اب فلا يكون جـ د **ب** ومثل
لا تكون جـ د او يكون اب وهي من المنفصلات في قوة اما ان لا تكون جـ د
واما ان يكون اب وهي من المتصلات في قوة كلما كان جـ د فاب وهي بالمنفصلات
اولى لا لاتفاقها من غير تغيير **جـ** ومثل ليس يكون جـ د الا واب وهذا
للحصر الكلي **د** ومثل يكون اب وليس جـ د وهي من المتصلات في قوة قد يكون
اذا كان اب فليس جـ د بل هي هو بعينه **ه** ومثل انما يكون اب اذا كان جـ د
وهي متصلة ويدل لفظة انما على تخصيص التالي باتباعه للمقدم ولما لم يكن
البحث عن هذه القضايا بحثا معنويا كان التقليل اولى **في جهات الشرطيات** كما
ان العبرة في السالبة والايجاب والكلية والجزئية
ليست باجزاء الشرطية بل بكيفية الاتصال والعناد فكذا الامر في الجهات
قالوا واعتبار الجهات اولى من اعتبارها في المنفصلات واعلم
في المتصلات ؟



ذلك دونه كقولك الانسان هو الضاحك ولو حذف لا يشعر بالتركيب المقيدي
وقد لا يصرح بالربط مع تلك النسبة في لغة الفرس فيفيد الحصر ايضا واذا
دخل حرف السلب على هذه القضايا افاد رفع الحصر لا رفع المحمول كقولك
ليس الانسان هو الضاحك وان اريد رفع المحمول وقع رفع الحصر تبعا
ج وقد يوتى بحرف السلب داخلا على موضوع القضية وبحرف الاستثناء داخلا
على محمولها فيفيد توحد المحمول والموضوع تارة وتلازمهما اخرى كقولك ليس
الانسان الا البشر والناطق د قد تذكر الشرطية المتصلة بلما وهي تشعر
بلزوم المقدم للتالي وباستثناء عين المقدم لاستنتاج التالي فيكون
هناك ايضا ايجابان احدهما للزوم والثاني استثناء المقدم ويدخل هنا
حرف السلب فلا بد ان يدخل على مقدم المتصلة بل على عدم لزوم التالي من المقدم و
قد يدخل حرف السلب على مقدم المتصلة وحرف الاستثناء على تاليها وحرف العناد
فيفيد كلية المتصلة كقولك لا تكون الشمس طالعة الا والنهار موجود
وكذلك لا تكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا ه بعض المنفصلات
يوتى بحرف السلب في المقدم وبحرف الشرط في التالي فيفيد التعيين كقولك
العدد اما زوج واما فرد وهو من الجزئيات والاكثار من هذه المباحث
لا يليق بالكتب المنطقية والله اعلم

الباب الثاني في القياس

والنظر في المقدمات والمقاصد واللواحق اما المقدمات
ففيها ابحاث ا في الحجة الاستدلال اما ان يكون بالكلي على الجزئي او بالجزئي
على الجزئي والاول القياس لانا اذا قلنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فقد
نعرف ثبوت الحدوث للجسم من ثبوته للمؤلف الذي هو مندرج فيه والثاني
الاستقراء فانك اذا قلت كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ

او بالجزئي على الكلي

42 واستدللت عليه بتصفح الحيوانات الجزئية فقد استدللت بتلك الجزئيات
على الكلي والثالث التمثيل وانما يتم عند اندراج الجزئي في الكلي وهو بالحقيقة
مركب من القسمين الاولين لانك تستدل بثبوت الحكم في الاصل على ثبوته
في الكلي وهو يشبه الاستقراء ثم بثبوته في الكلي على ثبوته في الفرع وهو يشبه
القياس واما الاستدلال بالكلي على الكلي فهو داخل فيما ذكرناه لان احد
الكليين ان كان داخلا في الآخر كان جزئيا فهما بالقياس اليه وهو القياس
وان لم يكن داخلا فيه فاما ان يندرجا تحت كلي واحد وهو التمثيل او لا يكون
كذلك وحينئذ لا يمكن الاستدلال باحدهما على الآخر **بحث القياس** وهو
قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنه لذاته قول آخر فقولنا من قضايا
احتراز عن المقدمة الواحدة فانه يلزمها عكسها وعكس نقيضها وكذب
نقيضها واما القياس فلا يتألف الا عن قضيتين **لا يقال** هذا باطل
بقولك فلان يتحرك فهو حي ولما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **لانا نجيب
عن الاول** بانه ايضا قياس الا انه مقدمة اخرى محذوفة وهي قولنا
وكل متحرك حي وهو الجواب عن الثاني لان المطلوب لا يلزم منه الا اذا
اعتقد ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس ثم اعتقد طلوع الشمس وقولنا
متى سلمت لا نعني به كونها مسلمة في انفسها بل كونها بحيث لو سلمت لزم منها المطلوب
ليندرج فيه جميع انواع القياس وقولنا لزم عنه اعم من اللزوم البين
فلذلك يندرج فيه الكامل وغيره وقولنا لذاته احتراز عن شيئين
تلك القضايا لا تحتاج في كونها منتجة للمطلوب لمقدمة اخرى فانك اذا قلت
أ مساو لـ ب وب مساو لـ ج فيظن في الظاهر انه ينتج ان أ مساو لـ ج وليس
التحقيق لا يلزمها هذه النتيجة بل اللازم ان أ مساو لمساوي ج ثم اذا ل

قلت ومساوي المساوي مساوٍ فحينئذ يلزم المطلوب ت ان لا يكون ذلك
اللزوم بسبب مقدمة من لوازم المقدمات المذكورة مثل قولك الدليل على
ان جزء الجوهر جوهر ان جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر وما ليس بجوهر
لا يرتفع بارتفاعه الجوهر فاذن جزء الجوهر جوهر وهذا لازم عما قيل لكن لا
للكبرى المذكورة بل لما هي عكس نقيضها وهي ان ما يوجب رفعه رفع
الجوهر جوهر وقولنا ث قول آخر اي تكون النتيجة مغايرة للمقدمات لا محالة
فهذا هو الشرح المشعر لهذا الرسم واقول القول الذي يلزم
من تسليمه تسليم غيره ليس القول اللساني فان من تلفظ بالمقدمات لا يلزمه
التلفظ بالنتيجة بل الافكار النفسانية والفكر ليس الا مجموع علوم او ظنون
مرتبة ترتيبا خاصا يلزم من حصولها في الذهن حصول علم او ظن آخر ثم لقائل
ان يشكك فيقول ش المقتضي لحصول النتيجة في الذهن اما مجموع تلك
العلوم او كل واحد منها والاول باطل لثلثة اوجه فا حصول العلوم في
الذهن ممتنع الوجود فلا يكون علة لشيء اما الاول فلانا نجد من انفسنا
انا متى وجهنا الذهن نحو العلم بشيء استحال منا في تلك الحالة توجيهه نحو العلم
بمعلوم آخر والعلم به بعد الاختبار ضروري واما الثاني فلان ما لا
وجود له في نفسه استحال ان يكون سببا لوجود غيره ب الموجب للشيء يجب ان
يكون موجودا حال حصول الاثر فلو كان الفكر الذي هو عبارة عن هذه
العلوم المرتبة موجبا وجود النتيجة لزم حصول العلم بالمطلوب حال حصول
الفكر في طلبه وذلك محال لانا نجد من انفسنا وجدانا ضروريا انا حال كوننا
متحيرين لا نكون عالمين بالمطلوب ولان الفكر طلب العلم وطلب الحاصل
محال ج اذا كان كل واحد من تلك العلوم وحده لا يوجب النتيجة فعند

اجتماعهما اما ان يحصل تغير ما اما حدوث ما لم يكن او زوال ما كان او الحصل
فان كان الاول فالمقتضي لذلك التغير اما كل واحد وحده او المجموع فان
كان الاول كان كل واحد مستقلا باقتضاء ذلك التغير فان كان ذلك التغير
مستقلا باقتضاء النتيجة كان كل واحد من المقدمات مستقلا بالمستقل باقتضاء
النتيجة فيكون كل واحد منها منتجا وان لم يكن مستقلا كان الكلام فيه كالكلام
في الاول وان كان الثاني فلا بد من حدوث امر زائد ان كل واحد منهما
عند الاجتماع حتى يلزم عند اجتماعهما حدوث ذلك الزائد لكن الكلام فيه كالكلام في
الاول فيلزم التسلسل واما ان لم يحصل عند اجتماعهما تغير اصلا كان حال
تلك المقدمات عند الاجتماع كحالها عند الانفراد فكما لم يستقل واحد من تلك
المقدمات بالنتيجة عند انفرادها فكذا الحال عند الاجتماع فاما ان نقول
المقتضي لحصول تلك النتيجة كل واحد من تلك العلوم فهو باطل اما اولا
فلان العلم الضروري حاصل بان احدى المقدمتين لا يستقل باقتضاء النتيجة
واما ثانيا فلانه ان كان كل واحد منها مستقلا بالاقتضاء فحينئذ
يجتمع على المعلول الواحد اسباب مستقلة هذا خلف وان كان المستقل
ليس الا الواحد كان ذكر غيره حشوا ق العلم بالنتيجة اما ان يكون لازما
من العلم بالمقدمتين او لا يكون والثاني يقدح في الدعوى وحينئذ يفسد
كلامكم والاول لا يخلو اما ان يكون العلم بالمقدمتين ضروريا او لا يكون فان كان
الاول واللازم للضروري لا يكون الا ضروريا فوجب ان يحصل العلوم
النظرية للكل والثاني يقتضي ان يكون العلم بالمقدمتين نظريا ثم يكون
الكلام فيه كالكلام في الاول فيفضي اما الى التسلسل وهو محال او الى مقدمات
ضرورية فيعود الالزام او الى مقدمات غير معلومة وحينئذ لا يكون اللازم

الاولى

عنه معلومًا **والجواب عن الأول** إنّ الموجب للنتيجة
مجموع تلك العلوم **قوله** العلوم لا تجتمع **قلنا** لا نسلّم وسيأتي بيانه في الحكمة
قوله يلزم أن يكون الفكر مقارنًا للعلم بالمطلوب **قلنا** تلك العلوم إنما
كانت فكرًا لحصولها على الترتيب الذاتي وهي من حيث إنها كذلك لا توجب
العلم بالنتيجة وإمّا من حيث هي في ظلّ الى حقائقها فهي علوم بالمقدمات
والجمع بينها وبين العلم بالنتيجة غير ممتنع **قوله** تلك العلوم إما أن حصل لها
عند الاجتماع ما لم يكن حاصلًا عند الانفراد أم لا **قلنا** لا شكّ أنّ الهيئة الاجتماعية
حاصلة لها في الطريق الذي عقلتم حصولها فاعقلوا المنتجية **وأما الشك**
الثاني فجوابه أنّ النظر ليس إلا كسب العلوم الأوّلية المرتبة ترتيبًا ذاتيًا
فإن اقتضت الأسباب المفارقة حصولها في الذهن حصل العلم النظري لا
محالة وإلا فلا **في تقسيم القياس** القياس إما أن تكون النتيجة أو نقيضها
مذكورًا فيه بالفعل وهو الاستثنائي أو لا يكون وهو الاقتراني مثال الأول
إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان لكنه إنسان فهو حيوان فههنا النتيجة
مذكورة بالفعل لكنه ليس بحيوان فليس بإنسان فههنا نقيض النتيجة مذكور
بالفعل مثال الثاني كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج فكل
جسم محدث فلم تكن هذه النتيجة ولا نقيضها مذكورًا بالفعل في القياس
والاقتراني ينقسم إما بحسب ما يتركب عنه فإلى ما يتركب عن الحمليات
أو المتصلات أو المنفصلات أو الحمليات والمتصلات أو الحمليات والمنفصلات
أو المتصلات والمنفصلات وإما بحسب التركيب فإلى الأشكال الأربعة
لأن لكل قضية فلها جزآن محكوم به ومحكوم عليه فإذا كانت النسبة
بينهما مجهولة طلبنا ثالثًا نسبته إليهما تكون بحيث يفيد علمًا بتلك

ترتيب

النسبة المجهولة لا محالة فذلك الثالث لابد وان يكون له الى كلا الطرفين
نسبة معلومة وبسبب ذلك تحصل مقدمتان فهذا الثالث يسمى بالاوسط
لتوسطه بين محمول النتيجة وموضوعها فظهر ان القياس الاقتراني الواحد
لابد فيه من حدود ثلثة ولنتكلم اولا في الحمليات ولا شك ان حدين منها
موضوع النتيجة ومحمولها وموضوع المطلوب يسمى بالاصغر ومحموله بالاكبر
وانما سميناهما بهما لان القضية الكلية لا يمكن ان يكون موضوعها اعم من
محمولها ويمكن ان يكون محمولها اعم من موضوعها والمقدمة التي فيها
الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى واجتماع الاصغر والاكبر
هو النتيجة ثم الاوسط اما ان يكون محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى
او بالعكس او محمولا فيهما او موضوعا فيهما فالشكل الاول هو الذي يكون
الاوسط فيه محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى لان الترتيب الطبيعي
حاصل فيه لان الذهن ينتقل من الموضوع الى الاوسط ومنه الى المحمول
فلا جرم كان انتاجه بينا ثم ان عكست كبراه صار الاوسط محمولا في المقدمتين
وهو الشكل الثاني ولذلك يرتد الثاني الى الاول بعكس الكبرى وان
عكست صغراه صار الاوسط موضوعا في المقدمتين وهو الشكل الثالث و
لذلك يرتد الثالث الى الاول بعكس الصغرى وان عكست مقدمتيه معا
صار الاوسط موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى وهو الشكل الرابع
وهو في غاية البعد عن الطبع لتغير كلا مقدمتيه عن النظم الطبيعي
ووقوع الطرفين في الوسط والوسط في الطرفين وقد اشتركت الاشكال
الاربعة في انه لا قياس عن جزئيتين وعن سالبتين ولا عن صغرى سالبة
كبراها جزئية الا في الممكنات والنتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم والكيف

كلتا م

وإنهما متساويان لما ذكرناه

وفي الكيف إلا إذا كانت الصغرى سالبة ممكنة والكبرى موجبة ضرورية

وأما المقاصد فخمسة أقسام القسم الأول في الأقيسة

البسيطة من الحمليات ولنتكلم أولاً في المطلقات الشكل الأول وينتج

المحصورات الأربعة وشرطه في الإنتاج كون الصغرى موجبة وإلا لم يندرج

الأصغر تحت الأوسط فلا يتعدى ما حكم به على الأوسط إيجاباً كان أو سلباً

إليه لكنها لو كانت ممكنة سالبة يلزمها صدق موجبها جاز لكونها في

قوة الموجبة وكون الكبرى كلية وإلا جاز أن يكون ما حكم به على الأصغر غير

الذي حكم بالأكبر عليه فلا يتحد الوسط فلا يتعدى الحكم ثم نقول قد عرفت

أن القضية إما محصورة أو مهملة أو مخصوصة والمحصورات أربعة فلنفرض

الصغرى موجبة كلية فنضم إليها أربع كبريات وكذا البواقي فيحصل

ستة عشر ضرباً لكن الصغرى السالبة الكلية والجزئية لا تنتجان فسقطت

ثمانية والكبرى الجزئية لا تنتج فحصلت أربعة أخرى وبقي المنتجة أربعة

آ من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ب من

كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من

ج ا ج من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بعض ج ب وكل ب ا

فبعض ج ا د من موجبة جزئية وسالبة كلية كبرى ينتج جزئية سالبة بعض ج ب

ولا شيء من ب ا فليس كل ج ا فظهر أن هذا الشكل ينتج المحصورات الأربعة

وأما المهملات فهي في قوة الجزئيات والمخصوصات فالقياس المنعقد

منها كالكلية فليلك الفائدة ثم ههنا بحث وهو أن كل واحد من

هذه الأضرب الأربعة ينتج على وجوه مختلفة لوجوه آ اعتبار حال حدودها

في العموم والخصوص أما الضرب الأول فلأن الأكبر قد يكون أعم من

فسقطت

صغرى

فيندرج وإما الخصوص ...

٥

الاوسط

الاوسط وقد يكون مساويًا له والاوسط قد يكون اعم من الاصغر وقد يكون مساويًا له فلا جرم يقع على اربعة اوجه واما الثاني فهذا الاعتبار حاصل فيه بين الاوسط والاصغر لكون الصغرى موجبة لا بين الاكبر والاوسط لكون الكبرى سالبة فلا جرم لا يقع الا على وجهين واما الثالث فالصغرى الجزئية ان صدقت كلية كان الاول والا كان الاوسط اخص من الاصغر من وجه يحتمل ان يكون اعم منه من وجه آخر كالانسان والابيض وان لا يكون كاللون والابيض واما وقوع الكبرى على وجهين فظاهر فلا جرم يقع هذا الضرب على اربعة اوجه واما الرابع فالصغرى الجزئية محتملة للوجهين على ما مر والاكبر المسلوب عن كل الاوسط يحتمل ان يكون مسلوبًا عن كل الاصغر او ان يكون داخلا مع الاوسط فيه فلا جرم يمكن وقوع هذا الضرب ايضًا على اربعة اوجه ب اعتبار حال حدودها في العدول والتحصيل فان الصغرى اما ان تكون بسيطة او معدولة بحسب الطرفين معًا او معدولة بحسب الموضوع فقط او بحسب المحمول فقط فاذا ضممنا الى كل واحد منها هذه الاربعة حصلت ستة عشر ضربًا في الضرب الاول لكن ثمانية منها ساقطة لتعذر اتحاد الوسط فان الصغرى البسيطة لا ينضم اليها الكبرى المعدولة بحسب الموضوع فقط ولا المعدولة بحسب الطرفين لان موضوع الكبرى في هذين القسمين معدول ومحمول الصغرى محصل فلا يتحد الوسط لكن ينضم اليها الكبرى البسيطة والمعدولة بحسب المحمول فقط لان الموضوع فيهما محصل واذا اعتبر ذلك في سائر الاقسام عقلت التي يمكن اتحاد الوسط فيه ليس الا ثمانية ج المقدمتان اما ان تكونا ثابتتين او ثلاثيتين او الصغرى ثنائية والكبرى ثلاثية او بالعكس فهذه اربعة اخرى فاذا جمعت ما يرتفع من ضرب

ولو سها عند ... المادة التي صدق بها الكلية وهي التي لا تصدق

بعضها لبعض ثم ضربتها في اقسام الاقيسة البسيطة والمختلطة بلغ مبلغا
كثيرا واعلم ان على الضرب الاول من هذا الشكل الذي هو اجلى
هذه الاقيسة واجلاها شكوكا فالاول اذا قلنا كل ج ب فاما ان يراد به ان
الجيم هو الباء نفسه او موصوف به او معنى ثالث والاول باطل اما اولا
فلانا نعلم ان حقيقة الجسم ليست حقيقة المؤلف بمعنى لفساد المفهوم في قولنا كل
جسم مؤلف واما ثانيا فلان الغرض من هذه الاقيسة الاستدلال
على اتصاف الموضوع بالمحمول واتصاف الشيء بنفسه غير معقول فضلا عن ان
يكون مطلوبا بالحجة والثاني ايضا باطل لانه يكون معنى القياس حينئذ
ان الاصغر موصوف بالاوسط والاوسط موصوف بالاكبر وذلك لا يقتضي ان يكون
الاصغر موصوفا بالاكبر لان حقيقة الاوسط مخالفة لحقيقة الاصغر فلا يلزم
من اتصاف الاوسط بشيء اتصاف الاصغر بعينه نعم يلزم منه ان يكون الاصغر
موصوفا بالموصوف بالاكبر لكن لا يجب ان يكون الموصوف بالموصوف بالشيء
موصوفا بالشيء وان اردتم معنى ثالثا فلتصوروه لننظر فيه ولئن سلمنا صحة
ان الموصوف بالموصوف بالشيء موصوف بالشيء ولكن القياس الاول انما ينتج
هذه النتيجة مع هذه المقدمة وهذا على خلاف اجماع المنطقيين فانهم
يتفقون على ان قولنا كل ج ب وكل ب ا يوجب بالذات ان كل ج ا من
غير انضمام مقدمة اخرى ولئن سلمنا ذلك لكن قولنا الانسان حيوان
والحيوان جنس صادقتان والنتيجة وهي ان الانسان جنس كاذبة و
ايضا فقولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان مقدمتان حقتان
وينتجهما كل انسان ناطق وذلك باطل لانه يقتضي اتصاف الشيء بنفسه و
ذلك محال فالجواب عن الاول ان حاصل هذا القياس يرجع

٤٦

الى حرف واحد وهو ان الذات الواحدة اذا كانت لها صفتان وثبوت احداهما
لها معلوم وثبوت الاخرى لها مجهول لكن ثبوتها لكل ما ثبت له الصفة الاولى
معلوم فحينئذ نعرف من هذين الامرين المعلومين ذلك المعلوم المجهول
مثلا قولنا كل جسم مؤلف معناه ان كل جسم فان صفة التاليف حاصلة له
وقولنا في الكبرى وكل مؤلف محدث لانريد به ان الحدوث ثابت للمؤلفية
بل ان كل ما ثبت له المؤلفية ثبت له الحادثية فالحاصل ان الكبرى ليس المراد
منها اثبات الاكبر للاوسط بل اثباته لكل ما ثبت له الاوسط والاشكال الذي ذكره
لازم من التقدير الاول لا من الثاني وهو الجواب عن الشك الثاني **قوله**
الانسان حيوان والحيوان جنس **قلنا** لو جعلنا الكبرى كلية كذبت
لانه يكون معناها ان كل واحد مما يقال له حيوان فهو جنس وان لم نجعلها
كلية لم يكن شرط الانتاج حاصلا والمثال الثاني يلزمه ان كل ما له الناطقية
فله الناطقية وهذا وان كان هذا لكنه ليس كاذبا **الشكل**
الثاني وهو الذي الاوسط فيه محمول في المقدمتين وحقيقته راجعة
الى الاستدلال بتعاند اللوازم على تعاند الملزومات ولذلك لا ينتج الا السالبة
ولو في الانتاج شرطان احدهما اختلاف مقدمتيه بالكيف لان المشتركات
في لازم واحد سلبا كان او ايجابا قد تكون متعاندة وقد تكون متوافقة
لاشتراك المتعاندات والمتوافقات في السلب فان كل شيئين له
توافقا فلا بد وان يشترك في سلب ما عداهما عنهما واما في الايجاب
المتعاندات متشاركة في كون كل واحد منهما معاندا للاخر وقد يتشاركان
في الجنس والحلول في الزمان وغيرها وكون المتوافقات كذلك ظاهر واذا
كان الاشتراك في اللوازم مشتركا بين المتعاندات والمتوافقات لم يصح

والانسان ... ثبوت الاضافة ... حيوان ... الانسان ... ليس بحجر ... من الحجر ... الانتاج بالايجاب والسلب ... اختلف

الاسند الاكبر لا على التعاند ولا على التوافق فثبت انه لا بد في هذا الشكل
من المخالفة في الكيف وذلك الاختلاف اما ان يكون في العوارض او في اللوازم
والاول مشترك ايضا بين المتوافقات والمتعاندات لان الاشياء المتوافقة
قد تخالف في العوارض بل الشيء الواحد قد تخالف نفسه في العوارض واما ان
المتعاندات قد تكون كذلك فظاهر واذا كان الاختلاف في العوارض مشتركا
بين المتوافقات والمتعاندات لم يصح الاسند الاكبر على واحد منهما فيخرج مما
قررناه انه لا ينعقد القياس في هذا الشكل من الممكنات الخاصة والوجودي
اللاضروري والوجودي اللادائم والوقتي والمنتشر ولما كان الممكن العام
والمطلق العام يحتمل ان يكون كذلك لا جرم لم ينعقد القياس فاذن لا ينعقد
القياس في هذا الشكل من هذه القضايا السبع لا بسائط ولا مختلطا بعضها
مع بعض واما اذا كان الاختلاف في اللوازم فانه ينتج لان احد الطرفين
اذا لزمه ما لا يلزم الطرف الآخر وجبت المباينة لا محالة والقضايا فيما
توافقت المقدمتان ظاهرا في الكيف ومع ذلك يكون منتجا لاجل حصول الاختلاف
في نفس الامر على ما سيأتي تقريره **الشرط الثاني** ان تكون الكبرى
كلية لانها لو كانت جزئية كان الاكبر الذي حمل على بعضه الاوسط قد يكون
غير محمول على الاصغر كقولنا كل ثلج ابيض وليس كل انسان ابيض والحق
السلب وقد يكون محمولا عليه كقولنا كل انسان ناطق وليس كل حيوان
ناطق والحق الايجاب والاختلاف دليل العقم واما اذا جعلنا هذه
الجزئية صغرى كقولنا ليس كل حيوان بناطق وكل انسان ناطق لزم ليس
كل حيوان انسانا وهو صادق لان سلب الخاص عن بعض العام صادق
وعلى التقدير الاول يلزم سلب العام عن بعض الخاص وهو كاذب واذا عرفت

ذلك فنقول اشتراط كلية الكبرى اسقط من الستة عشر ثمانية واعتبار
الاختلاف في الكيف اسقط اربعة اخرى فبقيت الضروب المنتجة اربعة
آ من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء
من ج ا بيانه اما بعكس الكبرى ليصير ثاني الاول او بالخلف ان لم يصدق
لا شيء من ج ا لصدق بعض ج ا ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ب وكان كل ج ب
هذا خلف ب من كليتين والصغرى سالبة ينتج كلية سالبة لا شيء من ج ب
وكل ا ب فلا شيء من ج ا بيانه بعكس الصغرى ثم جعلها كبرى ثم عكس النتيجة
وبالخلف المذكور ولمية هذين الضربين ان الاوسط ثابت لاحدهما دون
الآخر وجبت المباينة ج بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا بيانه بعكس
الكبرى والخلف د ليس كل ج ب وكل ا ب فليس كل ج ا لا يمكن بيانه بالعكس
لان الصغرى سالبة جزئية فلا تنعكس والكبرى لو عكست صارت جزئية ولا
قياس عن جزئيتين بل بيانه اما بالخلف وهو ظاهر او بالافتراض بان نفرض الجيم
الذي ليس ب د فلا شيء من د ب وكل ا ب فلا شيء من د ا ثم نقول بعض ج د
لا شيء من د ا فبعض ج ليس ا واللمية ان الكبرى تدل على ان الاوسط لازم
للاكبر والصغرى تدل على خلو بعض الاصغر عن الاوسط فوجب خلو ذلك البعض
عن الاكبر استدلالا لخلو اللازم على انتفاء الملزوم قال رضي الله عنه اقول
هاهنا شك وان عكس الصغرى مما يرده الى الشكل الرابع وهذا الضرب في
الرابع يبين بجعل الكبرى صغرى ثم بعكس النتيجة كما عرفت فقد صار الرابع متوقفا
على الثاني اذ يبين به بعض ضروبه واذا تحقق هذا فاقول ان قول من
قال بانه يبين الثاني بعكس الصغرى فيه نظر فانه اذا عكست الصغرى صار
هذا الضرب وهذا الضرب مما يبين بالرابع فيلزم منه ان يحتاج الشيء بما لا

يعرف ذلك الا به فاعرف **الشكل الثالث** الذي الاوسط
فيه موضوع الطرفين وانه لا ينتج الا جزئيتين وشرط انتاجه ان تكون احدى
المقدمتين كلية والا احتمل ان يكون البعض الذي فيه الاصغر مغايرا للذي
فيه الاكبر فلا يحصل الالتقاء وان تكون الصغرى موجبة لان الاصغر المسلوب
عن الاوسط اذ يحتمل ان يكون خارجا عن الاكبر مباينا له كقولنا لا شيء
من البياض بسواد وكل بياض مفرق للبصر والحق هنا السلب ويحتمل
ان يكون داخلا فيه كما اذا قلنا في الكبرى وكل بياض لون والحق هنا
الايجاب لان سلب العام عن بعض الخاص غير ممكن اما اذا جعلنا السالبة
كبرى كان اللازم سلب الخاص عن بعض العام وهو غير منكر ولميته
هذا الشكل ان الاوسط فيه لما كان موضوع الطرفين المقضي فيه بالسلب
او الايجاب وذلك يقتضي الحكم الجزئي ولا يجب الكلي لاحتمال ان يكون احد الطرفين
اعم من الآخر فلا يتلاقيان خارج ذلك الوسط واعلم ان كون الصغرى موجبة
اسقط ثمانية واعتبار ان لا يكونا جزئيتين اسقط ضربين آخرين فبقيت المنتجة
ستة أ من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كل ج ب وكل ج ا فبعض ب ا
بيانه اما بعكس الصغرى حتى يصير ثالث الاول او بالخلف ب من كليتين
والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة كل ج ب ولا شيء من ج ا فليس كل ب ا بيانه
بعكس الصغرى حتى يصير رابع الاول او بالخلف ج من موجبتين والصغرى
جزئية ينتج جزئية موجبة بعض ج ب وكل ج ا فبعض ب ا بيانه بالطريقين المذكورين
د من موجبتين والكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة كل ج ب وبعض ج ا فبعض
ب ا بيانه بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة او بالخلف ه
من موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة بعض ج ب

ولا شيء من ج ا فليس كل ج ا بيانه بعكس الصغرى او الخلف و من كلية موجبة
صغرى وجزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة كل ج ب وليس بعض ج ا فليس
كل ب ا لا يمكن بيانه بالعكس لان الكبرى السالبة الجزئية لا تنعكس والصغرى
الموجبة الكلية تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين بل بالخلف وهو ظاهر و
بالافتراض نفرض الجسم الذي ليس ا د فكل د ج وكل ج ب فكل د ب ثم نقول
كل د ب ولا شيء من د ا فليس كل ب ا

الشكل الرابع

و هو الذي الاوسط فيه موضوع في الصغرى محمول في الكبرى ولا بد من
تقديم مقدمات خمس فا من شرائط انتاجه انه لا يجوز استعمال السالبة
الجزئية فيه اما اولا فلانا لو جعلنا احدى مقدمتيه سالبة جزئية فلا بد و
ان تكون الاخرى موجبة كلية لانه لا قياس عن سالبتين ولا عن جزئيتين
وحينئذ اما ان نجعل السالبة الجزئية صغرى او كبرى والاول لا ينتج لان
المحمول قد يكون اعم من موضوعه فاذا سلب عن بعض ذلك المحمول شيء
ثم اوجبنا على كل شيء آخر عن المحمول ان يكون ذلك المسلوب وذلك
الموضوع متوافقين كقولنا ليس كل حيوان بناطق وكل انسان حيوان
وان يكونا متباينين كقولنا ليس كل حيوان بناطق وكل فرس حيوان
والثاني لا ينتج ايضا لان الشيء اذا حمل عليه جنسه ثم سلب عن بعض
شيء آخر فقد يكون ذلك الجنس وذلك الآخر متوافقين كقولنا كل
انسان حيوان وليس كل حساس بانسان ومتباينين كقولنا كل
انسان حيوان وليس كل حجر بانسان واما ثانيا وهو اقناعي فلانا
لو جعلنا السالبة الجزئية صغرى لتعذر بيانه بالرد الى الاول لان ذلك
انما يكون بجعل الصغرى كبرى والسالبة الجزئية لا تصلح كبرى الاول ولا

الى الثاني لان الرابع انما يرتد الى الثاني بعكس الصغرى والسالبة
الجزئية لا تنعكس ولا الى الثالث لان الصغرى اذا كانت سالبة جزئية
كانت الكبرى موجبة كلية والرابع انما يرتد الى الثالث بعكس الكبرى
وعكس الموجبة الكلية جزئية ولا قياس عن جزئيتين فان جعلناها كبرى فلا
يمكن بيانه بالاول لان السالبة الجزئية لا تصلح صغرى الاول ولا بالثاني
لان الكبرى اذا كانت سالبة جزئية كانت الصغرى موجبة كلية وانما يرتد
الرابع الى الثاني بعكس الصغرى وعكس الموجبة الكلية جزئية ولا قياس
عن جزئيتين ولا بالثالث لان الرابع انما يرتد الى الثالث بعكس الكبرى و
اذا كانت الكبرى سالبة جزئية لم تنعكس فثبت ان السالبة الجزئية في هذا
الشكل واذا كان كذلك سقطت من الستة عشر ثمانية واما المحصورات
الثلث فنقول اذا كانت الصغرى موجبة كلية امكن جعل الكبرى موجبة
كلية وسالبة كلية وموجبة جزئية واما اذا كانت سالبة كلية امكن
جعل الكبرى موجبة كلية فاما السالبة الكلية فلا لانه لا قياس عن
سالبتين ولا الموجبة الجزئية لانه لا قياس عن صغرى سالبة كلية وكبرى
جزئية واما اذا كانت موجبة جزئية امكن جعل الكبرى سالبة كلية
اما الموجبة الجزئية فلا لانه لا قياس عن جزئيتين والموجبة الكلية
فلا اما لما فلانه اذا جعل بعض الاوسط موضوعا لشيء وحمل
كله على شيء آخر فذانك الشيئان قد يكونان متباينين كقولك بعض اللون
سواد وكل بياض لون والحق انه لا شيء من السواد ببياض وقد يكونان
متوافقين كقولك بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان و
الحق كل انسان ناطق واما انا فلان الكبرى اذا عكست

سبعة

حصلت جزئيتان ولا قياس منهما و الصغرى ان عكست حصلت موجبتان في
الثاني وهو غير منتج ولما تحققت شرائط الانتاج ظهرت القرائن المنتجة
خمس ج هذا الشكل ينتج الجزئية الموجبة والسالبة لكنه لا ينتج الكلية
الموجبة لانها لا تحصل الا من موجبتين كليتين وذلك لا ينتج موجبة كلية
ه اما اولا فلان الاصغر الذي حمل على كل الاوسط يجوز ان يكون اخص
منه فحينئذ يحمل الاصغر على الاعم من الاكبر فكيف يمكن ان يقال
كل الاصغر اكبر و اما ثانيا فلان بيانه ان كان بالاول فلا بد من عكس
النتيجة و الموجبة الكلية لا تحفظ الكمية وان كان بالثاني فهو لا ينتج الموجبة
وان كان بالثالث فهو لا ينتج الكلي ج هذا الشكل يخالف الاول في شرطيه
لجواز ان تكون صغراه سالبة وكبراه جزئية والثاني في شرطيه لجواز
اتفاق مقدمتيه في الكيف وكون كبراه جزئية و الثالث في شرط واحد
وهو جواز ان تكون صغراه سالبة واما الشرط الثاني فهو معتبر في الكل
د السالبة المستعملة فيه يجب ان تكون منعكسة والا لم ينتج كما في الثاني
ه هذا الشكل يرتد الى الاول بجعل صغراه كبرى وكبراه صغرى والى الثاني
بعكس الصغرى والى الثالث بعكس الكبرى ولميته ظاهرة مما مر واذ قد لخصنا هذه
المقدمات فلنشرع في تعديد القرائن الخمس فا كل ب ج وكل ا ب فبعض
ج ا اما بيانه الانى فاما بان يجعل صغراه كبرى وكبراه صغرى ليرتد
الى الاول وينتج موجبة كلية ثم نعكسها موجبة جزئية واما بعكس
كبراه ليرتد الى الثالث او بالخلف ان كذب بعض ج ا فلا شيء من ج ا
وكان كل ب ج فلا شيء من ا ب وكان كل ا ب هذا خلف واما
اللمي فلان الصغرى دلت على ان الاصغر محمول على كل الاوسط

والكبرى دلّت على انّ الأوسط محمول على كلّ الأكبر فيلزم ان يكون الأصغر
محمولاً على كلّ الاكبر والمحمول ههنا يحتمل ان يكون اعمّ من الموضوع فالمتيقّن
انّ بعض الاصغر اكبر ب كلّ ا ب ج وبعض ا ب فبعض ج آ بيانه
الآنيّ بالوجوه المذكورة واللمّيّ فلانّ الصغرى دلّت على انّ الاصغر محمول
على كلّ الاوسط والكبرى دلّت على انّ الاوسط محمول على بعض الأكبر
فيلزم ان يكون الاصغر حاصلاً لبعض الاكبر فبعض الاصغر اكبر ج لا شيء
من ب ج وكلّ ا ب فلا شيء من ج آ بيانه الآنيّ امّا من الأوّل فبجعل
الكبرى صغرى ثمّ عكس النتيجة ومن الثاني بعكس الصغرى ويظهر
منه انّ السالبة لا بدّ وان تكون منعكسة وبالخلف ان كذب لا شيء من
ج آ صدق بعض ج ا وكلّ ا ب فبعض ج ب وكان لا شيء من
ب ج هذا خلف وانت تعلم انّ الخلف انّما يلزم لو كانت السالبة عرفيّة و
امّا اللمّيّ فلانّ الصغرى دلّت على انّ الأصغر غير ثابت لشيء من الاوسط
والكبرى دلّت على حصول الاوسط لكلّ الاكبر فوجب حصول المنافاة
الكلّيّة بين الأصغر والاكبر فلا شيء من الاصغر بالاكبر د كلّ ب ج ولا
شيء من ا ب فليس كلّ ج ا والآنيّ لا يمكن بيانه بالاوّل لانّ السالبة لا
تصير صغرى الاوّل لكن امّا من الثاني بعكس الصغرى او الثالث
بعكس الكبرى او بالخلف ان كذب بالاطلاق ليس كلّ ج آ صدق دائماً
كلّ ج آ وكان بالاطلاق المنعكس لا شيء من ا ب فدائماً لا شيء من ج ب
فدائماً لا شيء من ب ج وكلّ ب ج هذا خلف وامّا اللمّيّ فقريب ممّا
مرّ في الثالث والفرق بينهما انّك اذا جعلت الموجبة الكلّيّة صغرى احتمل
كون الاصغر اعمّ من الاوسط وان يكون الأكبر ايضاً داخلاً فيه فلا جرم

٢ اي في الضرب
الثالث من
هذا الشكل

٥٠

وجب سلب الاكبر عن بعض الاصغر لا عن كله كما في قولك كل انسان
حيوان ولا شيء من الفرس بانسان اما اذا جعلتها كبرى كان الاوسط
مساويا للاكبر فاذا دلت الصغرى على كون الاوسط منافيا لكل الاصغر
كان الاكبر المساوي للاوسط وجب ان يكون بالكلية منافيا للاصغر ٥
بعض ج ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا بيانه بالوجوه المذكورة فهذا
تمام الكلام في الاقيسة البسيطة من المطلقات في الاشكال الاربعة و
قد عرفت ما قررناه من قبل ان العقل لا يتمكن من الجزم بالقضية الكلية
الا في الضروريات فيكون تكلف الكلام في هذه المطلقات غير منتفع به
في العلوم اصلا واما الكلام في سائر الموجهات البسيطة فيندرج في
القسم الذي يأتي بعد ذلك ان شاء الله تعالى

القسم الثاني في المختلطات

اما المختلطات في الاشكال الاربعة اما في الشكل
الاول فقد عرفت ان القضايا خمسة عشر نوعا لكنا لم نورد الممكن
الاخص والاستقبالي بالاعتبار لان من عرف احكام الممكن العام والخاص
في الاشكال الاربعة سهل عليه اعتبار احكامهما الا في امور نادرة لا
بد من تجديد الاعتبار فيها واعتبرنا حال البواقي على ان نجعل كل
واحدة من الثلثة عشر صغرى ونجعل كل واحدة منها كبرى وهي
قط نوعا واعلم ان من هذه القرائن ما لا ينعقد منها قياس صادق
المقدمات ومنها ما ينعقد وهنالك قد تكون النتيجة تابعة للكبرى
وقد تكون تابعة للصغرى وقد تكون مخالفة لهما جميعا وقبل الخوض في
التعديد لا بد من تقديم مقدمات ثلث فا اذا كانت الصغرى ممكنة
فالكبرى اما ان تكون ضرورية او دائمة او لا ضرورية ولا دائمة او

محتملة للكل اما القسم الاول فالنتيجة فيه ضرورية لان الكبرى دلت على
ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر بالضرورة في جميع اوقات وجوده
قبل حصول الاوسط وبعده والصغرى دلت على امكان ثبوت الاوسط
للاصغر فبتقدير وقوع ذلك الممكن يكون ثبوت الاكبر للاصغر ضروريا و
كل ما ثبت كونه ضروريا عند فرض وقوع شيء ممكن الوقوع كان ضروريا
سواء وقع ذلك الممكن او لم يقع لانه من المستحيل ان يصير ضروريا عند وقوع
ذلك الممكن مع انه قبله لما كان ضروريا وبالخلف ولنكن الفارض كل
ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة فنقول ان لم يكن بالضرورة كل ج ا
صدق بعض ج ا او بالامكان الخاص كذلك فان كان الاول وضممنا اليه
الكبرى هكذا بالضرورة ليس بعض ج ا وبالضرورة كل ب ا فبالضرورة
بعض ج ليس ب وكان كله بالامكان هذا خلف وان كان الثاني وضممنا
اليه الصغرى هكذا بالامكان كل ج ب وبالامكان بعض ج ا فبالامكان
بعض ب ا وكان كله بالضرورة هذا خلف لا يقال هذا باطل
بقولنا بالامكان كل نطفة انسان وبالضرورة كل انسان حيوان
ولا يلزم بالضرورة كل نطفة حيوان لانا نقول قد بينا ان الكبرى
ليست ضرورية مطلقة بل مشروطة واما القسم الثاني وهو ان يكون
الكبرى دائمة فالنتيجة لا محالة دائمة بعين هذه الحجة واما
القسم الثالث وهو ان لا يكون ضرورية ولا دائمة فالنتيجة ممكنة خاصة
سواء كانت الكبرى ممكنة خاصة او وجودية لا دائمة او وقتية
او منتشرة لان الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان
ثبت له الاكبر بالجهة المعتبرة في الكبرى والصغرى دلت على امكان

لا نسلم لاحتمال ان لا يبقى الاكبر صادقا فيه
على ذلك التقدير

ثبوت الاوسط للاصغر فان وقع ذلك الممكن كان الاكبر ثابتا للاصغر
على تلك الجهة وان لم يثبت احتمل ان لا يثبت الاكبر للاصغر لاجل ان ثبوته
له متوقف على ثبوت الاوسط له فلما لم يثبت الاوسط له لم يثبت الاكبر ايضا
له ويحتمل ان يثبت لعدم ذلك التوقف والقدر المشترك هو الامكان
الخاص وبالخلف ان كذب بالامكان الخاص كل ج ا صدق نقيضه
ويلزمه اما بالضرورة بعض ج ا او بالضرورة ليس بعض ج ا لكنهما
باطلان لوجهين فا لاذا فرضنا الصغرى الممكنة موجودة كان ذلك
فرضا لا يلزم منه محال وبهذا التقدير يكون النتيجة خالية عن الضرورة
واذا كان كذلك استحال كونها ضرورية لما بينا ان ما لا يكون ضروريا
في وقت استحال صيرورته ضروريا في شيء من الاوقات ب لو فرضنا الحق
ضرورة السلب في البعض فلنجعلها كبرى ونضمها الى الصغرى الممكنة
التي فرضناها وجودية هكذا بالوجود كل ج ب وبالضرورة ليس كل
ج ا ينتج من الثالث على ما ستعلم بالضرورة ليس كل ب ا وكان حقا ان كل
ب ا بالضرورة هذا خلف ان جعلناها صغرى وضممناها الى الكبرى
القياس هكذا بالضرورة ليس كل ج ا وبالوجود كل ب ا ينتج من الثاني
بالضرورة ليس كل ج ب على ما ستعلم وكان كل ج ب بالامكان هذا
خلف واما اذا فرضنا الحق ضرورة الايجاب فلنجعلها كبرى ونضم
اليها الصغرى الممكنة التي فرضناها موجودة كل ج ب وبالضرورة بعض
ج ا ينتج من الثالث بعض ب ا بالضرورة وكان كله بالوجود هذا خلف
ولنجعلها صغرى ونضم اليها الكبرى الوجودية هكذا بالضرورة
بعض ج ا وبالوجود كل ب ا ينتج بالضرورة ليس كل ج ب على

اى البعضية التي تناقض
هذه البعضية مستلزمة
لاحدى هاتين

ما ستعلم هذا خلف وعجب ان تعلم ان هذا البيان الخلفي لا تفيد ان النتيجة
لا تجب كونها تابعة للكبرى وأما القسم الرابع وهو ما اذا كانت
الكبرى محتملة للضرورة واللاضرورة وهي في اربع قضايا الممكنة
العامة والمطلقة العامة والعرفية العامة والمشروطة العامة
كانت النتيجة في الكل ممكنة عامة لان المحتمل للضرورة ان صدقت في
نفسها ضرورية كانت النتيجة ضرورية والا كانت ممكنة خاصة والمشترك
هو الامكان ت الكبرى العرفية الخاصة والمشروطة الخاصة اما ان
تكون صغرياتها لا دائمة او دائمة او محتملة لها القسم الاول القياس
منعقد منه لان الاكبر دائم بدوام وصف الاوسط لا بدوام وجوده والاوسط
لا بدوام ووصف الاصغر لا بدوام وجوده فوجب ان يكون الاكبر دائما
بدوام وصف الاصغر لا بدوام وجوده القسم الثاني فالقياس الصادق
المقدمات لا ينعقد منه لانا اذا شرطنا في الكبرى دوام الاكبر بدوام
وصف الاوسط كما في العرفية الخاصة او دوام ضرورة الاكبر بدوام
وصف الاوسط كما في المشروطة الخاصة ثم حكمنا في الصغرى بان الاصغر
موصوف بالاوسط دائما فلزم من دوام الاوسط للاصغر دوام الاكبر
له لكن ذلك باطل لانا حكمنا في الصغرى الكبرى لانه لا شيء من الموصوفات
بالاوسط بموصوف بالاكبر دائما فثبت ان بين المقدمتين معاندة
لا يقال هنا شكال فانا اذا اخذنا موضوع هذه الكبرى
لا مطلقا بل بشرط اللادوام لا تدفع المعاندة مثل ان نقول وكل
موصوف بالاوسط لا دائما فهو موصوف بالاكبر لا دائما لانه من
المحتمل ان يكون الموصوف بالاوسط على قسمين منه ما اتصافه به دائم

٥

وهو الاصغر ومنه ما ليس كذلك كالموصوفات بالاكبر ب انكم
حكمتم بان الصغرى اذا كانت دائمة والكبرى لادائمة لم ينعقد
القياس ولو كان بالعكس منه ينعقد فما الفرق لانا نجيب عن الاول
بانا اذا فعلنا ذلك لم يتحد الوسط فلا يحصل منهما قياس بل يكونان
قضيتين لا تعلق لاحديهما بالاخرى وعن الثاني ان الفرق انا لما
جعلنا هذه العرفية كبرى دخل الصغرى فيها فكان شرط لادوام
المحمول للموضوع منافيا لكون الصغرى دائمة وانا ما جعلنا الدائمة
كبرى لم يكن معناها الا ان كل ما ثبت له الاوسط باي طريق كان دائما
او غير دائم فالاكبر دائم له فلاجرم لم يكن بينها وبين العرفية الخاصة منافاة
والقسم الثالث وهو ما اذا كانت الصغرى محتملة للدوام واللادوام
وذلك في قضايا جانب الممكنة العامة والمطلقة العامة والممكنة
الخاصة والعرفية العامة والمشروطة العامة والوجودية اللاضرورية
والاغلب على الظن ان القياس لا ينعقد لان الصغرى في نفسها لا بد
وان تكون اما دائمة او غير دائمة وبتقدير الدوام لا ينعقد القياس
الصادق المقدمات بل انما ينعقد اذا كانت لادائمة واذا كان كذلك
لم يصح الجزم بالانعقاد مع هذه القضايا المحتملة للدوام المنافي لصدق
هذه الكبريات لكن لقائل ان يقول فهذا يقتضي ان لا ينعقد
من المطلقتين العامتين لاحتمال ان تكون الصغرى في نفسها دائمة و
الكبرى لادائمة فلو التزمنا ذلك لسقط اكثر قرائن هذا الباب
وان لم يمنع هذا الاحتمال من الانعقاد فكذلك فيما ذكرتموه فيحرر
هذا الموضع من المتوقفين ج الاصغر ان كان داخلا بالفعل تحت

الاوسط وذلك فيما عدا الممكنتين وهو في احد عشر نوعا وكانت الكبرى قضية
لا يعتبر فيها دوام المحمول بدوام وصف الموضوع وهو ما عدا العرفيتين والمشروطتين
وهو تسعة انواع كانت النتيجة تابعة للكبرى وذلك مائة ضرب للاواحدة
لان معنى الكبرى في جميعها ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر
اما من غير بيان جهة لذلك الثبوت ان كانت مطلقة او مع جهة خاصة
ان كانت موجهة لكن الصغريات الاحدى عشرة كلها دلت على ثبوت
الاوسط للاصغر اما مطلقا او مع جهة خاصة ومتى صدق الثبوت المكيف
صدق اصل الثبوت لا محالة فيلزم حينئذ ثبوت الاكبر للاصغر على الوجه المعتبر
في الكبرى فيكون النتيجة حينئذ تابعة للكبرى واذا عرفت هذه المقدمات
فلنرجع الى التعبير على الوجه المذكور فاما الصغرى المطلقة العامة
مع الكبرى الممكنة المطلقة العامة فلا شك في النتيجة مع الاشكال المذكور
ومع الضرورية فالنتيجة كالكبرى للاندراج المذكور وخالف ثامسطيوس
ارسطوفيه وزعم انها كالصغرى لانا نقول بالاطلاق زيد متحرك
وبالضرورة كل متحرك متغير ولا يلزم ان يقال بالضرورة زيد متغير
وجوابه ان هذه الكبرى ضرورية مشروطة لا مطلقة وكلامنا
في المطلقة واما مع الدائمة والوجودية اللاضرورية واللادائمة
والوقتية والمنتشرة والممكنة العامة والخاصة فالنتيجة كالكبرى
للاندراج المذكور واما مع العرفية العامة فالنتيجة كالصغرى
لان معنى الكبرى ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان ثبت له الاكبر
في كل زمان ثبوت الاوسط له لكن الاصغر ثبت له الاوسط من
غير بيان كيفية ذلك الثبوت فيثبت له الاكبر في كل زمان

إتمام

أي في الضرورية المطلقة

ثبوت

ثبوت الأوسط له ثم سعى احتمال ان يكون ثابتاً له دائماً وان يدوم بدوام
وصف الاصغر وان لا يكون كذلك والمشترك هو الاطلاق العام واما
مع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لان الاكبر ضروري للاوسط
والاوسط ثابت للاصغر فالاكبر ثابت للاصغر لكن من المحتمل ان لا يكون
الاوسط ضرورياً لذات الاصغر ولوصف كونه اصغر مع ان الاكبر لا
يثبت للاصغر الا عند ثبوت الاوسط له وحينئذ لا يكون الاكبر ضرورياً
لذات الاصغر ولا للوصف الذي به صار اصغر ويحتمل ان يكون كذلك
فالقدر المشترك هو الاطلاق العام واما مع الخاصتين ففيه التوقف
ب الصغرى الضرورية مع النتيجة فالنتيجة كالكبرى للاندراج ومع
العرفية العامة فالنتيجة دائمة مخالفة للمقدمتين لان الاكبر دائم
بدوام الاوسط الدائم بدوام ذات الاصغر فيكون دائماً بدوامها ولا يجب
ان يكون ضرورية لاحتمال ان يكون دوام الاكبر بدوام وصف الاوسط
خالياً عن الضرورة مع ان الاكبر لا يثبت للاصغر الا عند حصول الاوسط
له بالفعل ومع المشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لان الاكبر ضروري
لوصف الاوسط الضروري لذات الاصغر فيكون ايضاً ضرورياً لذات
الاصغر ولما مع الخاصتين ففيه التوقف ج الصغرى الدائمة مع النتيجة
النتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة كالصغرى لان الاكبر دائم بدوام
الاوسط الدائم بدوام الاصغر من غير بيان ان ذلك الدوام بالضرورة
ام لا فيلزم ان يكون الاكبر دائماً بدوام ذات الاصغر من غير بيان انه
بالضرورة ام لا ومع المشروطة العامة النتيجة كالصغرى لان الاكبر
وان كان ضرورياً للاوسط لكنه لا يبدي ان الاوسط ضروري للاصغر

ذات م

اي يحتمل ان يكون الاوسط
ضرورياً لذات الاصغر

لا مع هذا التوقف بل
النتيجة مع المشروطة
الخاصة وجودية
لا ضرورية ومع العرفية
الخاصة وجودية لا
دائمة

فغير منعقد
لا انه بل
منعقد منها
ولكن لا يذكر
نتائج فيها
ثابت للخلف

فبتقدير ان لا يكون ضروريا له مع ان الاكبر لا يثبت للاصغر الا عند حصول
الاوسط له لم يكن الاكبر ضروريا للاصغر ويحتمل ان لا يكون على الوجه
المذكور حتى يكون ضروريا له لكن على التقديرين فلا شك في دوام الاكبر
بدوام ذات الاصغر واما مع الخاصتين ففيه تعقيد لما مر د الصغرى الوجودية
اللاضرورية مع الست فالنتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة فالنتيجة
مطلقة عامة مخالفة للمقدمتين لان الاكبر دائم بدوام وصف الاوسط مع
احتمال ان يكون ضروريا وان لا يكون والاوسط ثابت للاصغر مع شرط اللاضرورة
ومع احتمال الدوام واللادوام فالمعلوم ان الاكبر ثابت للاصغر حال حصول
الاوسط له ثم يحتمل ان يكون ضروريا له ابتداء وان يكون دائما اما بدوام
الذات او بدوام الوصف الذي جعل معه اصغر وان لا يكون كذلك والمشترك
هو الاطلاق العام ه ومع المشروطة العامة فالنتيجة مطلقة عامة
ايضا مخالفة للمقدمتين لان الاكبر ضروري الثبوت في جميع زمان
الاوسط والاوسط ثابت للاصغر من غير بيان انه كيف ثبت الا اللاضرورة
فثبت الاكبر في ذلك الوقت ويبقى سائر الاحتمالات والمشترك هو الاطلاق
العام ومع العرفية والمشروطة الخاصتين ففيه التوقف ه الصغرى
الوجودية اللادائمة مع الست النتيجة كالكبرى ومع العرفية والمشروطة
العامتين النتيجة مطلقة عامة للعلة المذكورة في الوجودية اللاضرورية
ومع العرفية الخاصة كالصغرى لان معنى الكبرى ان كل ما ثبت
له الاوسط حصل له الاكبر في جميع زمان حصول الاوسط لا دائما لكن
الاصغر موصوف بالاوسط في بعض الازمنة فهو موصوف بالاكبر
في ذلك الزمان ويمتنع ان يكون موصوفا به دائما والا كان بعض

الموضوعات بالأوسط موصوفا بالأكبر دائما وقد اشترطنا في الكبرى
انه ليس كذلك هذا خلف ولا يجب ان يدوم بدوام وصف الاصغر لاحتمال
ان لا يدوم الاوسط بدوام وصف الاصغر مع ان الاكبر لا يحصل للاصغر
الا عند ثبوت الاوسط له وحينئذ لا يجب دوام الاكبر بدوام وصف الاصغر
فظهر ان المتيقن هنا ليس الا ثبوت الاكبر للاصغر بشرط اللادوام فقط و
اما مع المشروطة الخاصة فالنتيجة كالصغرى بعين هذه العلة ق الصغرى
الوقتية مع الست النتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة النتيجة مطلقة
عامة مخالفة للمقدمتين لان المعلوم ثبوت الاكبر للاصغر حال حصول الاوسط
له وفيما وراء ذلك فالاقسام باسرها محتملة وكذلك مع المشروطة العامة
واما مع العرفية الخاصة فالنتيجة وجودية لا دائمة مخالفة للمقدمتين
لان المعلوم ثبوت الاكبر للاصغر حال حصول الاوسط له مع شرط اللادوام
من غير بيان انه يدوم بدوام وصف الاصغر ام لا وان اعتبرنا ثبوت الاكبر
في جميع زمان الاوسط لكنا لم نشترط ثبوت الاوسط في جميع زمان وصف الاصغر
وكذا القول مع المشروطة الخاصة ن الصغرى المنتشرة الكلام فيها كالكلام
في الوقتية من غير تفاوت ج الصغرى الممكنة العامة هنا الاصغر غير
داخل بالفعل تحت الاوسط فلا تظهر كيفية النتيجة الا ببيان منفصل
فلنفصل ضروبها اما مع المطلقة العامة فالنتيجة كالصغرى لان الكبرى
ان صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية والا ممكنة خاصة والمشترك
هو الامكان العام اما مع الضرورية والدائمة فالنتيجة كالكبرى على ما مر واما
مع الوجودية اللاضرورية واللادائمة والوقتية والمنتشرة فالنتيجة
في الكل ممكنة خاصة مخالفة للمقدمتين واما مع الممكنة العامة

والخاصة فلاشك في كون النتيجة كالكبرى لكن فيه بحثا وهو ان الاصغر
غير مندرج بالفعل تحت الاوسط فالحكم الثابت كيف يتعدى اليه فقيل في
تقريره الاكبر لما كان ممكنا للاوسط الممكن للاصغر كان ممكنا للاصغر لان
امكان الامكان قريب عند الذهن الحكم بكونه امكانا ولقائل ان يقول
لانسلم ان الممكن للممكن للشيء يجب ان يكون ممكنا للشيء لان حقيقة الاوسط
مخالفة لحقيقة الاصغر فلا يلزم من كون الاكبر ممكنا للاوسط كونه ممكنا للاصغر
ولانا بيّنّا انه ليس المراد من الكبرى الحكم بثبوت الاكبر للاوسط بل ثبوت
الاكبر للموصوفات بالاوسط واذا كان كذلك لم يلزم اندراج الاصغر تحت
الكبرى لان الاصغر لم يثبت له الاوسط فالواجب ان يقال في بيان هذه القرينة
الامكان اما ان يجعل جهة الحمل او جزءا من المحمول فان كان الاول كان
الاصغر موصوفا بالفعل بالاوسط على ما عرفت وحينئذ تزول الشبهة و
ان كان الثاني فان عنينا بالكبرى ان كل ما يمكن ان يثبت له الاوسط
فله الاكبر على ما هو رأي الفارابي زالت الشبهة وان عنينا به ان
كل ما ثبت له الاوسط فله الاكبر بالفعل على ما هو رأي الشيخ فحينئذ
نقول الكبرى دلت على ان كل ما ثبت له الاوسط فله امكان الاكبر
لكن الصغرى دلت على ان الاصغر يمكن ثبوت الاوسط له فبتقدير وقوع
هذا الممكن يلزم ثبوت امكان الاكبر للاصغر فهذا الفرض الممكن كشف
عن كون الاصغر قابلا في ذاته للاكبر لان حقيقة الشيء لا تنقلب من اللاقبول
الذاتي الى القبول نعم لا يلزم منه ثبوت الامكان التام لاحتمال ان يكون
ثبوت الاكبر للاصغر مشروطا بثبوت الاوسط للاصغر فيكون ثبوته له
قبل ثبوت الاوسط له محالا فهذا ما نعتقده هنا واما في العرفية

الامكان التام هو ما يكون ممكنا في جميع الاحوال ولا يتوقف على شرط ... [illegible]

٥

العامة والمشروطة العامة فالنتيجة كالصغرى لان الكبرى ان صدقت
في نفسها ضرورية كانت النتيجة ضرورية والا كانت ممكنة خاصة
والمشترك الامكان العام ومع العرفية والمشروطة الخاصتين ففيه
التوقف ط الصغرى الممكنة الخاصة مع الممكنة المطلقة العامة النتيجة
ممكنة عامة مخالفة للمقدمتين كما عرفت ومع الضرورية والدائمة
كالكبرى ومع الوجودية اللاضرورية واللادائمة والوقتية والمنتشرة
كالصغرى لما مر ومع الممكنة العامة والخاصة فكالكبرى ومع العرفية
العامة النتيجة ممكنة عامة مخالفة للمقدمتين لان العرفية العامة ان
صدقت ضرورية كانت النتيجة ضرورية والا ممكنة خاصة والمشترك
الامكان العام وكذا القول مع المشروطة العامة ومع العرفية و
المشروطة الخاصتين ففيه التوقف يج الصغرى العرفية العامة مع
النسع النتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة فالامر ظاهر ومع المشروطة
العامة النتيجة كالصغرى لان للاكبر ضرورية للاوسط الدائم بدوام
وصف الاصغر فيكون دائما بدوام وصف الاصغر ولا يجب ان يكون ضروريا
له لاحتمال ان لا يكون الاوسط للاصغر ضروريا مع ان الاكبر لا يثبت
للاصغر الا عند حصول الاوسط له واذا كان كذلك لم يعلم من هذا القياس
الا دوام الاكبر بدوام وصف الاصغر واما مع العرفية والمشروطة
الخاصتين فالتوقف يا الصغرى المشروطة العامة مع النسع النتيجة كالكبرى
ومع العرفية العامة كالكبرى ايضا لان الاكبر حاصل للاوسط الفرضي
لوصف الاصغر فيكون حاصلا في جميع زمان وصف الاصغر لكن يحتمل ان لا
يكون ضروريا له لما انه غير ضروري للاوسط ويحتمل ان يكون والقدر

اي النتيجة عرفية عامة

المشترك هو العرفي العام ومع المشروطة العامة فلا شك في النتيجة لان
الاكبر ضروري للاوسط الضروري لوصف الاصغر ومع العرفية والمشروطة
الخاصتين فالتوقف يب الصغرى العرفية الخاصة مع النتيجة النتيجة
كالكبرى ومع العرفية العامة النتيجة كالكبرى ايضا لان الاكبر دائم بدوام
الاوسط الدائم بدوام وصف الاصغر فيلزم ان يكون الاكبر دائما بدوام
وصف الاصغر وهذا لا ينافي دوامه بدوام ذاته فالنتيجة اذن عرفية
عامة ومع المشروطة العامة النتيجة العرفية العامة لهذه العلة و
مع العرفية فالنتيجة ظاهرة ومع المشروطة الخاصة النتيجة وجودية
لاضرورية مخالفة للمتقدمين لان الاكبر ضروري للاوسط الدائم بدوام
وصف الاصغر فيكون دائما بدوام وصف الاصغر ثم يحتمل ان لا يكون ضروريا
له لاحتمال ان الاكبر وان كان ضروريا لوصف الاوسط لكن الاوسط
لا يكون ضروريا للاصغر مع ان الاكبر لا يثبت للاصغر الا حال ثبوت الاوسط
ويحتمل ان يكون ضروريا له ابتداء ولا يجوز ان يكون الاكبر ضروريا الذات
الاصغر والا كان بعض الموصوفات بالاوسط يثبت له الاكبر بالضرورة
لكنا شرطنا في الكبرى لا دوام الضرورة لجميع الموصوفات بالاوسط لكن يجوز
ان يكون الاصغر موصوفا بالاكبر اتصافا دائما من غير الضرورة لان
المعتبر في الكبرى شرط لا دوام الضرورة وهذا لا ينافي الدوام الخالي
عن الضرورة فاذن هذه النتيجة يحتمل ان تكون ثبوت محمولها لموضوعها
دائما وغير دائم وجب ان لا يكون ضروريا والقضية التي هذا شانها
ليست الا الوجودية اللاضرورية يج الصغرى المشروطة الخاصة
مع النتيجة النتيجة كالكبرى ومع العرفية العامة كالكبرى لا انا لا نكر

اي من غير توقفه على الاوسط

حاصل في جميع زمان حصول الاوسط اللازم لوصف الاصغر فيكون
حاصلاً في كل زمان حصول وصف الاصغر ثم يحتمل بعد ذلك ان يكون
ضروريا لذات الاصغر وان لا يكون والمشترك هو العرفي العام
ومع المشروطة العامة النتيجة كالكبرى لان الاكبر ضروري للاوسط
الضروري لوصف الاصغر فيجب ان يكون ضروريا لوصف الاصغر فيجب
ان يكون ضروريا للوصف الاصغر ثم يحتمل ان يكون ضروريا لذات الاصغر
وان لا يكون والمشترك هو المشروطة العامة واما في العرفية الخاصة
فالنتيجة كالكبرى ومع المشروطة الخاصة فالنتيجة ظاهرة وبالله التوفيق

المختلطات في الشكل الثاني

وقبل الخوض في المقصد
لا بد من مقدمة وهي ان هذا الشكل متى كانت احدى مقدمتيه ضرورية
ثم حصل الشرطان الآخران اعني الاختلاف في الكيف وكلية الكبرى كانت
النتيجة ضرورية لا محالة لان احدى المقدمتين اذا كانت ضرورية
فالاخرى اما ان تكون ضرورية او لا تكون او محتملة لهما فان كان الاول
كان المحمول ثابتا لاحد الطرفين بالضرورة ومسلوبا عن الآخر بالضرورة
فكان بين الطرفين مباينة ضرورية وان كان الثاني فثبوت الضرورة
للضروري ضروري وسلبها عن غير الضروري ضروري واذا كان كذلك
صح ان احد الطرفين بالضرورة له ضرورة هذا المحمول والطرف الآخر
بالضرورة ليس له ضرورة هذا المحمول فيرجع هذا النوع في التحقيق
الى الاول ويكون النتيجة ضرورية وان كان الثالث فمعلوم ان
الذي يحتمل الضرورة وعدمها لا يخلو في نفسه عن ان يكون ضروريا
او لا يكون واذا كانت النتيجة ضرورية على التقديرين معا كانت ايضا

ای مشروطة خاصة

الاول بعنوان يكون كلتا المقدمتين ضرورية

ضرورية في هذا القسم وعلى هذا التقدير يظهر ان الخلاف المقدمتين
في الكيف لابد منه في الاول والثالث وغير محتاج اليه في الثاني لانه حاصل
في الحقيقة سواء صرح به او لم يصرح واذا عرفت هذا التفصيل في الضروري
فاعرف مثله في الدائم من غير فرق ولقد كان من مذهب المتقدمين
ان السالبة اذا كانت وجودية خالية عن الضرورة كانت النتيجة وجودية
خالية عن الضرورة مثاله بالوجود لا شيء من ج ب وبالضرورة كل ا ب
فالنتيجة بالوجود لا شيء من ج ا واحتجوا عليه بثلثة اوجه ا بعكس
الصغرى السالبة ونجعلها كبرى كل ا ب وبالوجود لا شيء من ب ج فبالوجود
لا شيء من ا ج فبالوجود لا شيء من ج ا ب الخلف لو كانت النتيجة بالضرورة لا شيء
من ج ا لانعكس وهو بالضرورة لا شيء من ا ج حقا فنجعلها كبرى ونجعل
عكس كبرى القياس الاول صغرى هكذا بعض ب ا وبالضرورة لا شيء من ا ج
فبالضرورة ليس بعض ب ج هذا خلف لان الصغرى السالبة الوجودية
تنعكس وجودية وكون السلب وجوديا في الكل ينافي كونه ضروريا في البعض
ولم يلزم ذلك الا من فرضنا النتيجة ضرورية فهي اذن ليست بضرورية بل
وجودية ج تمسكوا بهذا المثال بالوجود لا شيء من الابيض بحيوان وبالضرورة
كل انسان حيوان فلو كانت النتيجة ضرورية لكان الحق بالضرورة لا شيء
من الابيض بانسان وهو باطل الجواب عن الاول ان السالبة
الوجودية لا تنعكس الا اذا كانت عرفية خاصة وحينئذ لا يكون عكسها
عرفيا خاصا بل عرفيا عاما محتملا للضرورة وهو مع الصغرى الضرورية ينتج
الدائمة على ما مر ولئن سلمنا كون عكسها عرفيا خاصا لكنا بينا ان
هذه العرفية لا تلتئم مع الصغرى الدائمة في الشكل الاول وعن الثاني

٥٧

ان الخلف انما يلزم لو كان على السالبة العرفية الخاصة كنفسها لكن
ذلك باطل ويمكن ان يجعل هذا دلالة على صحة قولنا هناك وعن الثالث
ان السالبة كاذبة لان بعض ما يفك له ابيض فهو بالضرورة حيوان اذا
عرفت هذه المقدمة فنقول القضايا الثلث عشرة تنقسم الى ما
سوالبها الكلية منعكسة والى ما لا يكون كذلك والقسم الثاني سبعة انواع
من القضايا الممكنة العامة والخاصة والمطلقة العامة والوجودية
اللاضرورية والوجودية اللادائمة والوقتية والمنتشرة وقد عرفت ان
القياس لا ينعقد منها في الشكل الثاني لا بسيطا ولا مخلوطا بعضها
مع بعض لان الاستدلال باختلاف العوارض الزائلة او بما يحتمل ان يكون
كذلك على تباين المعروضات او توافقها غير جائز والقسم الاول ستة
انواع من القضايا الضرورية والدائمة والعرفيتان والمشروطتان
والنظر فيها يقع على ثلثة اوجه احدها انعقاد القياس من بعضها
مع بعض بسيطا او مخلوطا وثانيها الاقيسة التي يجعل فيها احد
السبعة صغرى واحد الستة كبرى وثالثها الاقيسة التي تكون بالعكس
من ذلك لكنك لما عرفت ان هذا الشكل متى كانت احدى مقدمتيه ضرورية
او دائمة وكانت المقدمة الاخرى اية مقدمة كانت كانت النتيجة ضرورية
او دائمة لم يكن في تفصيل اقسامها فائدة فسقط من الستة اثنان وبقيت
اربع العرفيتان والمشروطتان النظر الاول في الاقيسة
التي يجعل فيها احدى السبعة صغرى واحدى الاربعة كبرى فنقول الصغرى
ان كانت ممكنة عامة او خاصة كانت النتيجة ممكنة عامة وان كانت احدى
الخمس الباقية اعني المطلقة العامة والوجوديتين اللاضرورية والوجودية

[Margin notes:]
لانه لو صدق لانعكس... السالبة العرفية الخاصة... [partly illegible]

قوله ويمكن ان يجعل هذا دلالة على ان النتيجة لو كانت السالبة العرفية الخاصة تنعكس كنفسها لان القياس المؤلف من الصغرى السالبة العرفية الخاصة والكبرى الضرورية في الشكل الثاني منتجا وجوديا بالخلف المذكور والثاني باطل فالمقدم

كالممكنة والمطلقة العامة

اللادائمة والوقتية والمنتشرة كانت مطلقة عامة بيان الاول ان
الكبريات الاربع ان كانت سالبة فهي مشتركة في الدلالة على ان الاوسط
والاكبر لا يجتمعان فاذا دلت الصغرى على جواز اتصاف الاصغر بالاوسط
وجب الحكم بجواز خلوه عن الاكبر في تلك الحالة استدلالا بامكان المنافي
على امكان الانتفاء ثم انه من المحتمل ان يكون ذلك الانتفاء ضروريا
وان لا يكون والقدر المشترك هو الامكان العام وان كانت موجبة فهي
مشتركة في الدلالة على ان الاكبر لا ينفك عن الاوسط فاذا حكمنا في الصغرى
الممكنة بجواز خلو الاصغر عن الاوسط وجب ان في تلك الحالة جواز خلوه
عن الاكبر استدلالا بجواز الخلو عن اللازم على جواز الخلو عن الملزوم ثم
احتمال كون ذلك الخلو واجبا او غير واجب حاصل والمشترك هو الامكان
العام **بيان الثاني** ان الكبريات الاربع ان كانت سالبة
فهي مشتركة في الدلالة على ان الاوسط والاكبر لا يجتمعان والصغريات
الخمس مشتركة في اقتضاء ثبوت الاوسط للاصغر فيلزم من الجزم باتصاف
الاصغر بالاوسط المنافي للاكبر خلوه عنه حينئذ استدلالا بحصول المنافي
على حصول الانتفاء ثم احتمال كون ذلك الانتفاء واجبا او غير واجب قائم
والمشترك هو الاطلاق العام وان كانت موجبة فهي دالة على ان
الاكبر لا ينفك عن الاوسط والصغريات دالة على خلو الاصغر عن الاوسط
في تلك الحالة وجب خلوه عن الاكبر استدلالا بالخلو عن اللازم على
الخلو عن الملزوم ثم احتمال كون الخلو واجبا قائم والمشترك هو الاطلاق
العام **النظر الثاني** في الاقيسة التي تجعل فيها احدى
الاربع صغرى واحدى السبع كبرى فنقول ان شيئا من كل

الممكنة

٥٨

غير منتج أما إذا جعلنا الكبرى إحدى الممكنتين فلأنها إن كانت سالبة
دلت على جواز خلو الأكبر عن الأوسط والصغريات الاربع دلت على أن
الأصغر لا ينفك عن الأوسط فيلزم من جواز خلو الأكبر عن الأوسط اللازم
للأصغر جواز خلوه عن الأصغر لكنك تعلم أنه لا يلزم منه صحة خلو الأصغر
عن الأكبر فلا جرم لا تحصل النتيجة وإن كانت موجبة فهي تدل على جواز اتصاف
الأكبر بالأوسط والصغريات دالة على أن الأصغر والأوسط لا يجتمعان
فيلزم من صحة اتصاف الأكبر بالأوسط المنافي للأصغر صحة خلوه عن الأصغر
لكن لا يلزم من هذا صحة خلو الأصغر عن الأكبر البتة فكان ذلك هو
المطلوب لا غير فلم يكن منتجا ولأنا إذا فرضنا ذاتا له صفتان متنافيتان
ولا يمكن عروض واحدة منهما إلا لتلك الذات ويكون كل واحد منهما ممكنة
الزوال عنها فإنه يصح أن يقال بالضرورة المشروطة إنه لا شيء مما يقال
له إحدى الصفتين موصوف بالأخرى وكل تلك الذات ممكن الاتصاف
بتلك الأخرى ثم لا يلزم أن يقال فيها بالضرورة لا شيء مما يقال له إحدى
الصفتين بتلك الذات بل كله هي بالضرورة وإذا ثبت ذلك في الضروريتين
ثبت أيضا في العرفيتين لاندراجهما فيهما ومتى لم ينتج الأخص في كل حال
لم ينتج الأعم أيضا وأما إذا جعلنا الكبرى إحدى الخمس الباقية
فإن كانت سالبة كان معناها خلو الأكبر عن الأوسط وهذا لا يقتضي
خلو الأوسط عن الأكبر لما عرفت أن هذه المطلقات لا تنعكس فإذن
لا يلزم من اتصاف الأصغر بالأوسط خلوه عن الأكبر البتة وإن كانت
موجبة كان معناها اتصاف الأكبر بالأوسط وهذا لا ينافي خلوه
عنه فإذا حكمنا في الصغريات على الأصغر عن الأوسط لم يكن الاستدلال
بخلوه

لأن حقيقة الأكبر مخالفة لحقيقة الأصغر

الذات التي شأنها ذلك الجسم المتصف بالحركة والسكون فإنه يمتنع عروضهما إلا له ويصح لا شيء من المتحرك بساكن ما دام متحركا والإمكان كل جسم ساكن ولا يلزم أن يقال بالإمكان بالضرورة لا شيء من المتحرك بجسم ما دام متحركا بل كل متحرك جسم بالضرورة

بذلك على خلوه عن الاكبر **النظر الثالث** في الاقيسة المنعقدة
من هذه الاربع ولنذكرها على سبيل التعديد **فا** الصغرى العرفية العامة
فا مع الكبرى العرفية العامة النتيجة عرفية عامة لان الاوسط دائم
الثبوت بدوام وصف احد الطرفين ودائم السلب بدوام وصف الطرف
الآخر من غير بيان ان ذلك الدوام في السلب والايجاب ضروري ام لا و
ذلك يقتضي دوام المباينة بين وصف الاصغر ووصف الاكبر من غير بيان
ان ذلك الدوام ضروري ام لا **ب** مع المشروطة العامة النتيجة
عرفية عامة اما ان كانت الكبرى سالبة فلانها بعد العكس تبقى كنفسها
وقد عرفت ان هذا الاختلاط في الاول ينتج العرفية العامة ولان الكبرى
تدل على استحالة اجتماع الاوسط والاكبر لكن الصغرى تدل على ان
وصف الاصغر لا ينفك عن الاوسط من غير بيان ان ذلك الانفكاك
محال ام لا وبتقدير حصول ذلك الانفكاك فلا يدرى ان اجتماع الاصغر
والاكبر هل هو ممكن ام لا فالمتيقن اذن ان الاصغر والاكبر لا يجتمعان
فاما استحالة اجتماعهما فغير معلوم فلا جرم كانت النتيجة عرفية عامة
واما ان كانت موجبة فلنجعل السالبة العرفية كبرى فتحصل النتيجة
سالبة عرفية عامة وتبقى بعد العكس كذلك ولان الكبرى دلت على
استحالة خلو الاكبر عن الاوسط والصغرى دلت على خلو الاصغر عن
الاوسط من غير بيان ان ذلك الخلو واجب ام لا فيلزم منه الجزم بخلو
الاصغر عن الاكبر من غير بيان ان ذلك واجب ام لا **ج** ومع العرفية
الخاصة النتيجة عرفية عامة والنتيجة تابعة لها ولانها تدل على ان
وصف الاكبر والاوسط لا يجتمعان فحين حصول الاوسط للاصغر وجب

اما ان كانت الكبرى سالبة فلانها تنعكس عرفية عامة

ان لا يحصل له الاكبر وهذا لا يمنع دوام هذا السلب لان لا دوام سلب
الاوسط عن الاكبر لا ينافي دوام سلب الاكبر عن الاصغر وان كانت
موجبة فكذلك بالبيان الذي قبله د مع المشروطة الخاصة النتيجة عرفية
عامة والبيان ما مر بعينه ب الصغرى المشروطة العامة فا مع الكبرى العرفية
العامة النتيجة عرفية عامة والعلة ظاهرة مما مر ب ومع المشروطة العامة
النتيجة مشروطة عامة لانه لما كان الاوسط ثابتا بالضرورة لوصف احد
الطرفين ومسلوبا بالضرورة عن وصف الطرف الآخر فبالضرورة لا يتصف
الاصغر بالاكبر ما دام الوصف الذي حصل معه اصغر ج مع العرفية الخاصة
النتيجة عرفية عامة اما ان كانت سالبة فلانها تنعكس عرفية والنتيجة
تابعة لها ولانها تدل على ان الاكبر والاوسط لا يجتمعان ثم انه وان كان
سلب الاوسط عن الاكبر بشرط اللادوام لكن لا يلزم منه ان يكون سلب
الاكبر عن الاوسط بهذا الشرط لكن الاصغر يستحيل خلوه عن الاوسط
فوجب ان لا يتصف بالاكبر البتة من غير بيان ان ذلك واجب لا دائم وان
كانت موجبة فالامر كذلك بالطريق المذكور د مع المشروطة الخاصة
النتيجة عرفية عامة بالبيان الذي مر ج الصغرى العرفية الخاصة
فا مع العرفية العامة النتيجة عرفية عامة والعلة ظاهرة ب مع المشروطة
العامة النتيجة عرفية عامة اما ان كانت سالبة فلان هذه الكبرى
تبقى بعد العكس كنفسها وقد ذكرنا في الشكل الاول لمية كون هذا
الاختلاط منتجا لهذه النتيجة وان كانت موجبة فكذلك ج ومع العرفية
الخاصة النتيجة عرفية عامة اما ان كانت سالبة فبالعكس ولان
سلب الاوسط عن الاكبر ان كان بشرط اللادوام لكن يحتمل ان يكون

فالضرورة بين الوصفين ثابتة ... منع السابق

ان يكون سلب الاكبر عن الاوسط اما لحال حصول الاوسط للاصغر
يجب ان لا يحصل له الاكبر ثم هذا لا ينافي دوام السلب لان لا دوام سلب
الاوسط عن الاصغر لا ينافي دوام سلب الاكبر عنه فالنتيجة عرفية عامة وان
كانت موجبة فلذلك بالطريق الذي مر د ومع المشروطة الخاصة النتيجة
عرفية عامة بالبيانين المذكورين ب الصغرى المشروطة الخاصة فا مع العرفية
العامة النتيجة عرفية عامة والعلة ظاهرة ب مع المشروطة العامة
النتيجة مشروطة عامة للعكس ولان الكبرى تدل على استحالة اجتماع الاكبر
والاوسط والصغرى تدل على استحالة خلو وصف الاصغر عن الاوسط
ففي تلك الحالة يستحيل اتصاف الاصغر بالاكبر ثم لا دوام ضرورة سلب
الاوسط عن الاصغر لا ينافي دوام ضرورة سلب الاكبر عنه يجب ان تكون
النتيجة محتملة للحالين وهي المشروطة العامة ج مع العرفية الخاصة
النتيجة عرفية عامة بالعكس ولان الكبرى ان كانت سالبة فهي تدل على
ان الاكبر والاوسط لا يجتمعان من غير بيان ان ذلك واجب ام لا لكن وصف
الاصغر يوجب اتصافه بالاوسط فوجب القطع بخلوه عن الاكبر من غير
بيان ان ذلك الخلو واجب ام لا ثم ليس هنا ما ينافي دوام هذا الخلو
فتكون النتيجة عرفية عامة وان كانت موجبة جعلنا الصغرى كبرى
فالنتيجة عرفية عامة فعكسها كنفسها ولان الاكبر لا ينفك عن الاوسط
لكن وصف الاصغر يستحيل اتصافه بالاوسط فيجب القطع بخلوه عن الاكبر
من غير بيان انه واجب ام لا وليس هنا ما ينافي دوام هذا السلب فتكون
النتيجة ما ذكرناه د مع المشروطة الخاصة النتيجة مشروطة عامة
بيانه ان الاوسط ضروري الثبوت لوصف احد الطرفين غير ضروري

٦٠

الشك عن وصف الطرف الآخر فبالضرورة بين الوصفين مباينة ثم
قد عرفت ان اشتراط اللادوام من احد الجانبين لا يوجب اشتراطه من الجانب
الآخر وذلك يوجب ما قلناه فالحاصل ان ثلثا من هذه النتائج مشروطة
عامة والبواقي عرفية عامة وبالله التوفيق

المختلطات في الشكل الثالث

جهة النتيجة هنا كهي في الاول من غير فرق وذلك يتبين في واحد
العكس بالعكس واما في ذي العكسين وما لا يقبل العكس فبالافتراض
لما كان الامر كذلك لم يكن في الاطناب فائدة والاختبار يبين صحة ما ذكرناه

المختلطات في الشكل الرابع

لما كان الكلام في هذا الشكل قليل
النفع جدا اقنعنا ببعض ما فيه من الاختلاطات وقبله فلنتكلم فيما ينعقد
فيه من الضروريات البسيطة والممكنات البسيطة الضروريتان
فالضرب الاول والثاني ينتجان ممكنة عامة لان الاصغر الضروري
للاوسط ربما لم يكن الاوسط ولا شيء من موضوعاته التي منها الاكبر ضروريا
له ويجوز ان يكون فلا جرم كان الواجب ما يعم الاحتمالين وهو الامكان العام
واما الثلثة الباقية فنتائجها ضرورية لانا نعكس الثالث ونجعل الكبرى
صغرى فينتج سالبة ضرورية وبعد العكس ينتج كذلك واما من الثاني
بعكس الصغرى فيكون القياس من صغرى ضرورية وكبرى ضرورية في
الثاني فتكون النتيجة ضرورية واما الرابع والخامس فلان النتيجة
فيهما اما من الثاني فبعكس الصغرى وذلك ينتج الضرورية ومن الثالث
بعكس الكبرى التي هي سالبة ضرورية حافظة للجهة بعد العكس و
النتيجة فيه تابعة لها الممكنات الثلثة الاخر عقيمة
لان السوالب الممكنة لا تنعكس والاولان ينتجان ممكنة عامة كيف

كان امكانهما فان بيانهما بالرد الى الاول ثم عكس النتيجة والموجبة للممكنة
كيف كانت تنعكس ممكنة عامة او بالرد الى الثالث بعكس الكبرى وهي تنعكس
ممكنة عامة **اختلاط المطلق والضروري** ولنجعل الكبرى ضرورية اما
القرينتان المنتجتان للموجبة الجزئية فالنتيجة فيهما ممكنة عامة لان الصغرى
دلت على ان الاوسط ضروري الثبوت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان
يكون للاصغر ثابتا لكل الاكبر او لبعضه وذلك يقتضي ان يكون الاكبر
ممكن الثبوت امكانا عاما لبعض الاصغر فبالامكان العام لبعض الاصغر
اكبر واما الثلثة المنتجة للسالبتين فالنتيجة فيها ضرورية لانا
نعكس الصغرى ترتد الى الثاني والكبرى ضرورية ومتى كانت احدى
المقدمتين في الثاني ضرورية كانت النتيجة ضرورية ولنجعل
المطلقة كبرى فالمنتجان للموجبة الجزئية منتجان ممكنة عامة
لان الصغرى دلت على كون الاصغر ورتا تحت الاوسط والكبرى دلت
على ان الاوسط ثابت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون الاصغر ضروري
الثبوت لكل الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون الاكبر ممكن الثبوت امكانا
عاما لبعض الاصغر واما الثلثة المنتجة للسالبتين ففيه تفصيل اما
الذي ينتج السالبة الكلية فالنتيجة فيه ضرورية لان الصغرى فيه سالبة
ضرورية فبعد العكس تبقى ضرورية فيكون ذلك اختلاطا من صغرى
ضرورية وكبرى مطلقة في الثاني فالنتيجة تكون ضرورية واما المنتجان
للسالبة الجزئية فالنتيجة فيهما ممكنة عامة لان الصغرى فيهما موجبة
ضرورية فاذا انعكست صارت ممكنة عامة فيكون ذلك قياسا من صغرى
ممكنة عامة وكبرى مطلقة في الثاني وقد عرفت انه لا ينتج الا اذا كانت

61

المطلقة عرفية عامة او خاصة وحينئذ تكون النتيجة ممكنة عامة في
اللمية ان الصغرى دلت على ان الاصغر ضروري الثبوت لكل الاوسط
او لبعضه وهذا يقتضي ان يكون الاوسط ممكن الثبوت لبعض الاصغر
امكانا عاميا والكبرى دلت على ان الاوسط والاكبر لا يجتمعان فذلك
البعض من الاصغر الذي يمكن ثبوت الاوسط له وجب صحة خلوه عن الاكبر
استند لا لا بامكان المنافي على امكان الانتفاء فبالامكان العام بعض الاصغر ليس
اكبر لكن ذلك انما يكون لو كانت المطلقة عرفية والا لم ينتج **اختلاط
الممكن والضروري** ولنجعل الضرورية كبرى فاما المنتجان للموجبة
الجزئية فالنتيجة فيهما ممكنة عامة لان الصغرى دلت على ان الاصغر ممكن
الثبوت لكل الاوسط والكبرى دلت على ان الاوسط ضروري الثبوت لكل
الاكبر او لبعضه فيلزم ان يكون الاصغر ممكن الثبوت لكل الاكبر
او لبعضه وعلى التقديرين يلزم ان يكون الاكبر ممكن الثبوت لبعض الاصغر
امكانا عاما واما المنتج للسالبة الكلية فنقول هنا ان الكبرى دلت على
اتصاف الاكبر بالاوسط والصغرى دلت على امكان خلو الاوسط عن
الاصغر وهذا يقتضي خلو الاكبر عن الاصغر ولا يلزم منه امكان خلو الاصغر عن
الاكبر واما المنتجان للسالبة الجزئية فالنتيجة فيهما ضرورية لانهما بعكس
الصغرى يرتدان الى الثاني وقد عرفت ان هذا الاختلاط ينتج الضرو
الضروري هناك ولنجعل الممكنة كبرى فالمنتجان للموجبة
الجزئية ينتجان ممكنة عامة لان الكبرى دلت على امكان اتصاف كل الاكبر
او بعضه بالاوسط والصغرى دلت على وجوب اتصاف كل الاوسط بالاصغر
اتصاف كل الاكبر او بعضه بالاصغر وعلى التقديرين يلزم امكان اتصاف

64

مركبا من المتصلة والمنفصلة **القسم الأول** اذا كانت الشرطية
متصلة وهي اما ان تكون لزومية او اتفاقية اما اللزومية فاستثناء عين
المقدم يوجب عين التالي واستثناء نقيض التالي يوجب نقيض المقدم
على تفصيل سنذكره والا بطل اللزوم لانه لو وجد الملزوم مع عدم اللازم
او عدم اللازم مع وجود الملزوم كان ذلك خلاف اللزوم واما استثناء
نقيض المقدم واستثناء عين التالي فلا ينتجان لاحتمال كون اللازم اعم
من الملزوم ولا يلزم من ثبوت العام ثبوت الخاص ولا من انتفاء الخاص
انتفاء العام والا بطل العموم ومن الناس من قال اللازم لو كان
مساويا حصلت النتائج الاربع وهو خطاء لان لزوم هذا لذاك غير لزوم
ذاك لهذا واللازم من مجرد لزوم هذا لذاك ليس الا ثبوت هذا عند ثبوت
ذاك وانتفاء ذلك عند انتفاء هذا واما الباقيان فلا يلزمان البتة
من لزوم هذا لذاك بل من لزوم ذاك لهذا وذلك في الحقيقة شرطية اخرى
ثم اعلم ان البين بذاته من هاتين النتيجتين استثناء عين المقدم
لانتاج عين التالي واما استثناء نقيض التالي لانتاج نقيض المقدم
فهو بواسطة الضرب الاول فانه لما لزم شيء شيئا كان عدم اللازم ملزوما
لعدم الملزوم فيكون الاستدلال بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم راجعا
عند التحقيق الى الاستدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم واما
الاتفاقية فغير منتجة فاذا قلت كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
فلو قلت لكن الانسان ناطق لم يلزم فالحمار ناهق لان العلم بصدق تلك
الشرطية موقوف على العلم بوجود جزئيها فلو استفيد العلم بواحد منهما
منها لزم الدور ولو قلت لكن الحمار ليس بناهق لم يلزم فالانسان ليس بناطق

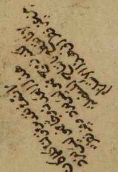
لان هذا الاتصال ليس بلزومي ولا باتفاقي لان الاتفاقي هو الذي يطابق
وجوده وجود غيره وما لا وجود له في نفسه امتنع ان يطابق وجوده وجود
غيره ولانه لو لزم من التوافق في الصدق التوافق في الكذب لبطل قياس الخلف
لا يقال اذا صدق كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق صدق اذا
لم يكن الحمار ناهقا فالانسان ليس بناطق والا لصدق نقيضه ويلزمه قد يكون
اذا لم يكن الحمار ناهقا فالانسان ناطق وكان حقا انه كلما كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق لزم قد يكون اذا لم يكن الحمار ناهقا فالحمار ناهق هذا
خلف لانا نقول هذا ليس بخلف لان معناه قد يكون اذا لم يكن الحمار
ناهقا في الفرض فالحمار ناهق في الوجود واما النقض في الموعود
فضوان الشرطية اللزومية اما ان تكون مهملة او محصورة فان كانت مهملة
فجزءاها اما ان يكونا كليتين او لا يكونا كذلك والاول غير منتج لان معنى قولك
القضية كذا احدى الكليتين ملازمة للاخرى من غير بيان كلية تلك
الملازمة اي من غير بيان انها حاصلة في كل الاوقات ومع كل الاعتبارات
او لا فيحتمل ان لا يتحقق تلك الملازمة الا على بعض الاعتبارات فيحتمل
ان يكون ... الاستثناء غير حال اللزوم فحينئذ لا يلزم عند الاستثناء حصول
اللازم فلم يكن القياس منتجا لا يقال متى ثبت اللزوم على بعض الاعتبارات
ثبت اللزوم دائما لان ما لا يكون لازما لا يصير لازما في شيء من الاوقات
لانا نقول لا نسلم ان ما لا يكون لازما في وقت لا يكون لازما
في شيء من الاوقات كالتنفس للانسان وان سلمنا لكن الانتاج انما يحصل
عند ثبوت كون القضية كلية بالدليل الذي ذكرتموه وذلك يحقق مقصودنا
من ان الشرطية متى لم تكن كلية لم تلزم النتيجة واما الثاني وهو ما

٦٥

اذا كانت الشرطية مهملة مركبة من قضيتين غير كليتين فما ذكرناه فيما
قبل متوجه هنا مع اشكال آخر وهو ان الجزئين اذا لم يكونا كليتين يكفي
في صدق كل واحد منهما ثبوته في شخص واحد مثلا قولنا ان كان اب
فجد فقولنا اب مهملة فيكفي في صدقها اتصاف شخص ما من اشخاص
الالف بالباء وكذا القول في التالي واذا كان كذلك كفى في صدق المهملة
الشرطية المركبة من قضيتين غير كليتين ان يتصف شخص واحد
من اشخاص موضوع التالي بمحموله عند اتصاف شخص واحد من اشخاص
موضوع المقدم بمحموله في زمان واحد ثم اذا استثنينا وقلنا لكن اب فمن
الجائز ان يكون الالف التي صارت في هذا الاستثناء غير الذي
لاجله صدقت تلك الشرطية وان لا يكون الحكم في جميع الالفات واحدا
واذا كان كذلك استحال ان تلزم النتيجة واما اذا كانت الشرطية
كلية فان لم يكن جزءاها كليتين عاد الاشكال وان كان فلا يخلو اما ان
يكون الدوام معتبرا في الجزئين او لا يكون فالاول كقولنا كلما كان دائما
كل اب فدائما كل ج د فههنا تحصل النتيجتان واما الثاني فان استثناء
عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي لا ينتج نقيض المقدم
بيانه انك اذا جعلت موضوع المطلقة العامة الحملية مقدما في
محمولها تاليا لها كما اذا قلنا كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالفعل فلو قلنا
لكنه انسان لزم انه ضاحك بالفعل بالاطلاق العام فلو قلنا لكنه ليس
بضاحك بالفعل بالاطلاق العام لم يلزم انه ليس بانسان بالاطلاق
العام فان بعض من ليس بضاحك بالفعل بالقوة انسان لا يقال
قولكم كلما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالفعل قضية كاذبة بل هذا

بل هذا إنما يصدق لو استحال انفكاك الانسانية عن الضحك بالفعل لأنا نقول
فهذا يقتضي أن لا تكون القضية كلية في الشرطيات إلا إذا كانت دائمة وذلك
باطل لأنها قد تكون مطلقة عامة على ما بيناه ولأن معنى تلك القضية الحملية
في الشرطيات أنه لا حال نفرض ولا اعتبار للانسان إلا ويصدق معه كونه
ضاحكا بالفعل وهذا أعم من قولنا إنه لا حال إلا ويصدق معه كونه ضاحكا
بالفعل مع تلك الحال أو قبله أو بعده وأما إذا كان الدوام معتبرا في التالي
فإن استثناء النقيض عنه منتج لأن السلب الدائم لا ينافي الإيجاب المطلق
فيكون منافيا لطبيعة المقدم **القسم الثاني** أن تكون الشرطية منفصلة
فإن كانت حقيقية وذات جزئين كان استثناء عين أيهما كان منتجا لنقيض الآخر
واستثناء نقيض أيهما كان منتجا عين الآخر لاستحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما
معا وإن كانت أكثر من ذات جزئين كان استثناء عين أيها كان منتجا نقيض
البواقي واستثناء نقيض أيها كان منتجا منفصلة من الأجزاء الباقية وإن كانت
غير حقيقية فإن كانت مانعة من الجمع كان استثناء عين أيها كان منتجا
نقيض البواقي لاستحالة اجتماع تلك الأجزاء واستثناء نقيض أيها كان لا ينتج
عين شيء منها لصحة ارتفاع كلها وإن كانت مانعة من الخلو كان استثناء
نقيض أيها كان منتجا حصول الآخر لاستحالة ارتفاعهما معا واستثناء عين
أيهما كان لا ينتج نقيض الآخر لصحة اجتماعهما فاعلم أن هذه الاستثنائيات
المنفصلة إنما تنتج لكونها في قوة الاستثنائيات المتصلة وهي أن رفع
أحد الجزئين أو وضعه يلزمه رفع الآخر أو وضعه وبالله التوفيق
وأما اللواحق ففي الإشارة إلى بعض توابع القياس وذلك
تسعة أمور الأول في أن كل قياس فلا بد فيه من مقدمتين لا أزيد ولا

ايضا



٦٦

انقص لان المجهول انما يكتسب من المعلوم وذلك المعلوم اما ان يكون
له نسبة الى كلية المطلوب او الى اجزائه فان كان الاول حصلت هناك
مقدمتان احدهما الدالة على انه يلزم من حصول ذلك الشيء حصول المطلوب
وهي الشرطية والثاني ان ذلك الشيء قد حصل وهي الاستثنائية وحينئذ
يلزم حصول المطلوب وان كان الثاني فاما ان يكون له الى جزئي المطلوب
نسبة يلزم من العلم بها العلم بالمطلوب وحينئذ يحصل بسبب انتسابه الى جزئي
المطلوب مقدمتان فيكون المنتج مقدمتين لا اقل ولا اكثر واما ان لا
يكون وحينئذ لا يكون منتجا لنفس المطلوب بل ربما يكون منتجا لشيء
من المقدمات المنتجة له ثم يكون الكلام فيه بعينه كالكلام في الاول فثبت
ان القياس المنتج بالذات للنتيجة الواحدة لا يزيد على مقدمتين ولا ينقص
عنهما واما المقدمات الكثيرة فهي بالحقيقة مقدمات المقدمات ان احتيج
في المطلوب اليها ويسمى ذلك قياسا مركبا والا كانت خارجة عن المطلوب
والقياسات المركبة قد تكون موصولة وهي التي تذكر فيها النتائج
تارة لبيان كونها نتيجة وتارة لجعلها مقدمة لما بعدها وقد تكون
مفصولة وهي التي لا تذكر فيها النتائج البتة ثم هذه المقدمات
انما تبتدأ من الاوليات فلها بداية فان امكن انتهاؤها الى نتائج لا
يمكن جعلها مقدمات لغيرها كانت ذوات نهاية والا فلا **قياس الخلف**
حاصله راجع الى الاستدلال بامتناع لازم احد النقيضين على امتناعه
وبه على ان الحق في الطرف الآخر وهو من القياسات المركبة لانه مركب
من قياسين احدهما اقتراني والآخر استثنائي كقولك لو كذب قولنا
ليس كل ج ب صدق نقيضه وهو كل ج ب وجعلنا مقدمة

الذي تحته وعكسه وعكس نقيضه وكذب نقيضه والثالثة الجزئية ان كان
لها عكس نقيض فصدق عكسهما والا فكذب النقيض حاصل على كل حال ت في
النتائج الصادقة عن مقدمات كاذبة هذا غير ممتنع لان حقية المقدمات والتاليف
ملزومة حقية التالي واستثناء عين التالي لا ينتج ولانا لو قلنا كل انسان
حجر وكل حجر حيوان يلزم منهما مع كذبهما ان كل انسان حيوان مع صدقه
يح في الاستقراء ان كان تاما فهو القياس المقسم الذي مر والا لم
يفد العلم لاحتمال ان يكون حال المذكور مخالفا لحال المذكور طح في التمثيل
لو ثبت ان المقتضي لثبوت الحكم في محل الوفاق هو القدر المشترك بينه وبين
محل الخلاف وثبت ان محل الخلاف يشارك محل الوفاق في قابلية ذلك الحكم
وحصول الشرائط وارتفاع الموانع لزم من ثبوت الحكم في محل الوفاق ثبوته
في محل الخلاف لا محالة ش ثم انهم احتجوا على علية الوصف المشترك بطريقين
ا الدوران وهو ضعيف لان التام منه انما يتحقق لو بينا انه اينما ثبت الوصف
ثبت الحكم لكن الوصف حاصل في الفرع فلابد وان يعرف ثبوت الحكم في الفرع
ليتم الدوران لكن ذلك لو ثبت لاستغنينا عن اصل التمثيل ولان بتقدير ثبوت
الدوران التام لا يلزم العلية لاحتمال كونه جزء العلة او شرط العلة او رافعا
للمانع او مهيئا للقابل ب التقسيم الذي لا يكون مترددا بين السلب والايجاب
مثل ان يقولوا الحكم في محل الوفاق اما ان يكون معللا بكذا او كذا والثاني
باطل فتعين الاول واعترض الشيخ عليه فقال لم لا يجوز
ان لا يكون هذا الحكم معللا بعلة لانه لو وجب في كل حكم ان يكون معللا
بعلة لوجب في علة تلك العلة ان تكون معللة بعلة اخرى ولزم التسلسل
وان سلمنا انه معلل فلم قلتم ان العلة ليست الا الاقسام التي ذكرتموها

غير
اي معدا للقابل

٦٥

ولم لا يجوز ان يكون هناك قسم آخر غير ما ذكرتموه وهو الحق وان سلمنا
الحصر لكن لم لا يجوز ان تكون العلة مجموع تلك الاقسام او مجموع بعضها
لا كل واحد منها وحده وان سلمنا انه ليس لسائر الاقسام دخل
في التاثير لكن لم لا يجوز ان يقال هذا القسم ينقسم الى قسمين والعلة هي احد
القسمين بخصوص وصفه وهو غير حاصل في الفرع فلا يلزم التعدية واعلم
ان المرجع بهذه الاسولة الى سؤال واحد وهو منع الحصر اما السؤال الاول
فظاهر انه كذلك لانه لما قال الحكم الفلاني اما ان يكون معللا بكذا او كذا
فان منعت هذا الحصر وابديت قسما آخر وهو كونه غير معلل حتى ان المعلل
لو امكنه اقامة الدلالة القاطعة على الحصر لسقط السؤال واما الثاني
فلا شك انه عبارة عن منع الحصر والثالث كذلك لانه لما ذكر ان ذلك
الحكم اما ان يكون معللا بكذا او كذا فان ابديت قسما ثالثا وهو ما تركب
عن القسمين اللذين ذكرهما ولا شك ان المتركب عن الشيئين مغاير لهما
فيكون حاصله راجعا الى منع الحصر واما الرابع فكذلك لان الشيء اذا انقسم
قسمين فلا شك ان خصوصية كل واحد من قسميه مغايرة له فان تلك الخصوصية
ابديت قسما وراء ما ذكره المستدل فظهر ان السؤال المتوجه على هذه الطريقة
ليس الا منع الحصر وان سلمنا كون الوصف المشترك علة لكن لا يلزم
من حصوله في الفرع حصول الحكم فيه ايضا لاحتمال ان تكون خصوصية الفرع
مانعة من قبول ذلك الحكم اما لنفسها او لاقتضائها صفة مانعة منها او لفوات
شرط آخر وبالجملة فلا شك ان محل الوفاق مفارق محل النزاع بخصوصيتهما
فيجوز ان يكون خصوصية محل الوفاق شرطا للعلة او خصوصية محل النزاع
مانعا من الحكم وبالله التوفيق ه

الباب الثالث في البرهان

الحسية مبادي اولية بل ما لم يستند الى العقل ولم يتصرف العقل فيها بالتمييز
والتفصيل لم يجز الاعتماد عليها ب ان الحس انما يفيد كون هذه النار الملموسة
حارة وكون هذه الشمس في هذه الساعة منيرة فاما ان كل نار حارة و
كل شمس مضيئة وكل جسم في جهة فذلك مما لا يثبته ولا الحس لانا وان
قدرنا الاحساس بجميع الجزئيات التي وجدت في الماضي والحاضر والمستقبل
وان كان ذلك ممتنعا لكن ذلك لا يعطي القضية الكلية واذا ثبت هذا لم
تكن القضايا الحسية وافية بتركيب القياس لان الاقيسة لا بد فيها من
القضية الكلية فيظهر ان مبدا المبادي في اعطاء القضايا الكلية
اليقينية هي القوة العقلية وان اول الاوائل في القضايا هي الاوليات
وان ما عداها متفرع عليها ثم هنا اشكالات ج نعم الحكماء ان كثيرا
من الوهميات والمشهورات في قوة هذه الاوليات اما الوهميات فقد
تكون كاذبة وانما يعرف كذبها لتطابق الوهم والعقل على التصديق بامور
يلزم من التصديق بامور يلزم من التصديق بها كذب تلك الوهميات فلما
اعترف الوهم بما اوجب نقيض حكمه عرف كذبه واما المشهورات
فانما تميزت عن الاوليات بانا نفرض انفسنا مجردة عن جميع الهيئات النظرية
والعملية وكانا خلقنا الان دفعة من غير ان شاهدنا احدا او زاولنا
عملا ثم عرضنا على انفسنا قضية فان وجدنا انفسنا في هذه الحالة جازمة
بها [illegible] اولية وان توقفت في هذه الحالة علمنا ان القضية مشهورة
والذي يذهب اليه [illegible] انه لا يجوز ان يكون غير الاوليات
في قوتها البتة اذ لو كان كذلك لكان التمييز بينها وبين غيرها لا بد وان
يكون بطريق آخر وبتقدير جزم الذهن بها فيكون التمييز بينها وبين غيرها



٧١

اليه مثله **الثالث** هب انا ساعدناكم على ان العلم بان الواحد نصف
الاثنين وما يجري مجراه علم ضروري غير قابل للاحتمال لكنكم في المباحث
الحكمية والمطالب الطبيعية والالهية لا تستعملون هذه المقدمات بل انما
تستعملون مقدمات اخر كقولكم الممكن المتساوي لا يترجح احد طرفيه على الآخر
الا لمرجح وان حكم الشيء حكم مثله واذا استقريتم كلامكم في هذه المقدمات واشباهها
ادعيتم الضرورة والجزم ومعلوم ان هذه القضايا ليست في قوة قولنا
الواحد نصف الاثنين ولذلك اذا عرضنا النوعين على العقل لم يكن الجزم باحدهما
كالجزم بالآخر والتفاوت في العلوم اليقينية غير جائز لانه ان حصل الاحتمال
ولو على ابعد الوجوه لم يحصل اليقين والا لم يحصل التفاوت اصلا فعلمنا ان
المقدمات المستعملة في هذه العلوم غير يقينية ولذلك نقل بعض المتأخرين
عن ارسطاطاليس انه قال الامور الالهية لا يمكن تحصيل الجزم فيها وانما
المقصد الاقصى فيها تحصيل الاعتقاد على سبيل الاخلق والاشبه **الرابع** هو
ان جمهور المنطقيين اعتبروا في اليقين مع الاعتقاد المطابق اعتقادا
ثانيا وهو اعتقاد انه لا يمكن ان يكون الامر الا كما اعتقد وادعوا ان البرهان
يقتضي اعتبار هذا الاعتقاد في اليقين والا وجب ان يكون اعتقاد المقلد
علما فاذا ثبت ذلك فنقول ذلك الاعتقاد الثاني ان كان يقينيا
وجب ان يحصل فيه اعتقاد ثالث متعلق بان الامر ليس الا كما تعلق الاعتقاد
الثاني وحينئذ يكون الكلام فيه كالكلام في الاول ولزم التسلسل وان لم يكن
يقينيا والاعتقاد الاول انما يصير يقينيا عند حصوله والمبني على ما لا يكون
يقينيا لا يكون يقينيا فوجب ان لا يكون يحصل اليقين في شيء من الاعتقادات
وذلك قادح في الاوليات **الخامس** ان كتابكم هذا يشتمل على كثير

[illegible] كتاب المنطق

التوقيفية ؟

هما

هما

الجازم

كذلك لكان اعم الذاتيات المشتركة فيكون جنسا فيكون مميز الانواع الداخلة
تحته بعضها عن البعض بفصول موجودة فيكون الجنس داخلا في طبيعة
الفصل فانفصاله عن النوع يستدعي فصلا آخر الى غير النهاية ولكان الفصل
المقسم له علة لوجوده فيكون للوجود وجود آخر وهذا على قول الشيخ ولكان
امتياز الواجب عن الممكن بفصل مقوم فيكون الواجب مركبا ب لوكان الوجود
مقوما للامور المندرجة فيه ممنوع لنفسه ان كان غنيا عن الموضوع كان
جوهرا وهو جزء من العرض فكان العرض جوهرا هذا خلف وان لم يكن
غنيا عنه وهو جزء من الجوهر كان الجوهر عرضا هذا خلف **د في ان واجب**
الوجود هل وجوده نفس حقيقته ام لا يدل عليه خمسة براهين
فا وجوده اما ان يكون مساويا لوجود الممكنات في كونه وجودا او لا يكون
والثاني يقتضي اشتراكه والاول لا يخلو اما ان يكون وجوده مقارنا للماهية
غيره او لا يكون والثاني باطل لان الوجود لما هو هو اما ان يقتضي ان يكون
مقارنا للماهية او يقتضي ان لا يكون مقارنا للماهية او لا يقتضي واحدا منهما
فان كان الاول فوجود واجب الوجود مقارن للماهية وقد فرض انه ليس
كذلك هذا خلف وان كان الثاني فوجود الممكنات غير مقارن لشيء من الماهيات
هذا خلف بالاتفاق ولان الممكنات موجودة فوجودها هو نفس ماهياتها
لكنها في ماهياتها متخالفة فهي في وجودها متخالفة هذا خلف وان كان
الثالث لم يتصف الوجود باحد هذين القيدين الا لعلة فيحتاج وجود واجب
الوجود عن الماهيات لعلة فواجب الوجود لذاته ممكن الوجود لذاته
هذا خلف **وبعبارة اخرى** فنقول واجب الوجود بنفسه اما ان يكون
بنفسه اما ان يكون لنفسه او لامر داخل فيه او لامر خارج عنه والاول لان

٧٥

والجواب لا نزاع في شيء مما ذكرتموه إلا في قولكم
إن العلة يجب تقدمها على المعلول بالوجود فإنه باطل لثلثة أمور **ا** الممكنات
ماهياتها قابلة لوجوداتها والقابل متقدم على المقبول وتقدم الماهية الممكنة
على وجودها ليس بالوجود للوجوه التي ذكرتموها فإذن تقدم العلة القابلة
على المقبول ليس بالوجود فجاز أيضا مثله في العلة الفاعلة **ب** أجزاء الماهية
علة لقوامها على معنى أنها متى وجدت كان وجود أجزائها سابقا على وجود الذات فكون
الجزء بهذه الصفة حكم حاصل له قبل الوجود وهو من عوارض ذلك الجزء فيكون
معلولا له فيكون اقتضاء ماهية الجزء لهذا الوصف لا بشرط الوجود لأن حصوله
سابق على حصول الوجود **ج** الماهية مقتضية للإمكان سواء جعلناه وصفا
عدميا أو ثبوتيا وذلك الاقتضاء يستحيل أن يكون بشرط الوجود وإلا لتأخر
الإمكان عن الوجود المتأخر عن الإمكان فيكون متأخرا عن نفسه هذا خلف
فإذن تقدم الماهية على الإمكان لا بالوجود فثبت بهذه الوجوه أن تقدم
الماهية المؤثرة في وجودها على ذلك الوجود لا يجب أن يكون بالوجود فبطلت
حجتهم **فإن قالوا** فإذا كنت لا تعتبر وجود الماهية في كونها مؤثرة
في الوجود يلزمكم تجويز كونها مؤثرة فيه عند عدمها وذلك محال **فالجواب**
أنه لا يلزم من إسقاط الوجود عن درجة اعتبار المؤثرية إدخال العدم
فيها كما أنه لا يلزم من إسقاطه عن قابلية الماهية الممكنة إدخال العدم
فيها **ه في أن المحكوم عليه بصفة وجودية لا بد**
وأن يكون موجودا هذه مقدمة نافعة في كثير من المباحث
واحتجوا عليها بأن وصف الشيء بالشيء إن لم يقتض ثبوت الصفة للموصوف
وجب فيما لا يثبت له الشيء أن يكون موصوفا به وذلك فاسد بالبديهة

منع إذ هو أمر عقلي يعتقد
باعتبار العقل لا غير وإن سلم
أنه وجودي خارجي يمنع قوله
فيكون اقتضاء ماهية الجزء إلى
آخره نظرا لأن حصول هذا
المعنى للجزء ليس بسابق على حصول
الوجود المخصوص بل هو
مع حصول الوجود للماهية
المركبة ٥ هذا ما سنح

ثم ان حصول الشيء لغيره فرع على حصوله في نفسه فاذن المحكوم عليه بالصفة
الثبوتية لا بد وان يكون ثابتا **لا يقال** للوجود صفة ثبوتية ولا تستدعي
حصولها للماهية كونها حاصلة قبل ذلك والا لزم التسلسل وان الامتناع محكوم
عليه بانه مقابل للثبوت وهو من حيث انه مقابل له يمتنع ان يكون ثبوتيا والا
لكان الشيء عين نقيضه ولانكم تحكمون على الممتنع بالامتناع مع انه ليس بثابت
ولانكم تحكمون على العدم بانه لا يصح الحكم عليه وهو منا قضة **لانا نجيب
عن الاول** بان البديهة حاكمة بان اتصاف الشيء بالثبوت لا يستدعي
تقدم ثبوت آخر عليه بل حاكمة باستحالة ذلك وهي حاكمة بان اتصاف الشيء
بصفة اخرى ثبوتية تستدعي تقدم ثبوت الموصوف واذا فرقت البديهة بينهما
امتنع الجمع بينهما **وعن الثاني** ان الذهن يستحضر الصورة ويحكم عليها بانه
ليس لها في الخارج ما يطابقها ثم يحكم على احدها بمقابلته الاخرى لا من حيث انها
حاضرة في العقل بل من حيث ان احدهما استند الى الخارج دون الاخرى
وفيه بحث **وعن الثالث** انا نستحضر صورة في الذهن ونحكم على ماهيتها بامتناع
الحصول في الخارج لا على شخصيتها فان ذلك حاصل في الممكن والواجب ايضا
وفيه البحث بعينه **وعن الرابع** يقرب مما مر جوابا عن الثاني والانصاف
ان دليل هذه المقدمة ضعيف والاشكالات عليها متوجهة
في الوجود الذهني حجة مكرية انه لا معنى لاتصاف الشيء بالشيء الا حصوله
فيه فعند ما نتصور الحرارة والبرودة والاستقامة والاستدارة لو حصلت
ماهية الحرارة والبرودة والاستقامة والاستدارة فينا لصارت ذواتنا
حارة باردة مستقيمة مستديرة معا وذلك محال **لا يقال** اذا تصورنا
الحرارة فالحاصل في الذهن شبح الحرارة فصورتها لو نقول الحاصل

الآخر فيلزم ان لا يتميز الشئ عن غيره **واحتج المجوزون** بان المعدوم
لما ان يصح الحكم عليه بحكم او لا يصح والثاني باطل لان قولنا لا يصح الحكم عليه
بعينه حكم فقولنا لا يصح الحكم عليه اصلا مع ان هذا الكلام بعينه حكم متناقض
واذا صح الحكم عليه فاما ان يكون عوده ممتنعا او واجبا او جائزا والاول باطل
لان ذلك الامتناع ان كان لما هو هو لزم ان يكون وجوده محالا مطلقا فكان
يجب ان لا يكون قد دخل في الوجود هذا خلف وان لم يكن لما هو هو بل لغيره كان
هو لما هو هو قابلا لهذا العود وهو المقصود والقسمان الباقيان فالمقصود
منهما ظاهر ثم تكلموا على الاوجه الثلثة بالوقوف على المباحث التي سلفت
لعرفته وربما احتج المنكرون الحدعوى الضرورة **بحث في ان المعدوم هل فيه**
تعدد وامتياز ام لا لمن اثبت ذلك ان يقول انا نعلم بالضرورة ان عدم العلة
والشرط موجب عدم المعلول والمشروط ولا ينعكس وعدم غيرهما لا يوجب ذلك
وايضا عدم الضد عن المحل يصح وجود الضد الآخر فيه لا في محل آخر و
العدم في نفسه متميز عن الوجود ولولاه لما صح ان يقال الشئ اما موجود او معدوم
وكل ذلك يقتضي وقوع التعدد والامتياز في العدم **لا يقال** هذه امور
فرضية **لانا نقول** هذا الفرض ان لم يطابق الخارج كان كذبا والامور
التي ذكرناها ليست كاذبة وان طابق الخارج فهو المطلوب **ولمن انكره**
ان يقول التعدد يستدعي تعين كل واحد من المتعددين في
نفسه ولا معنى للوجود الا ذلك فيلزم كون العدم نفس الوجود ولان كل تعين
يفرض فانه يمكن سلبه فلو كان للسلب في نفسه تعين لكان سلب ذلك التعين
متعينا مقابلا له فيكون السلب مقابلا للسلب ومناقضا له فيكون الشئ نقيضا
لنفسه وهو محال **بحث في ان العدم كيف يعلم ويخبر عنه** المشهور

تنقيحا لان عدم المعلول ايضا موجب لعدم العلة والايجاب العلة بدون المعلول وجوابه انا لا نسلم ان عدم المعلول علة لعدم العلة والا لتقدم على عدم العلة لان العلة لا ... المعلول اذ نتم قد تستدل بعدم المعلول على عدم العلة

المطلق

ممنوع فانه سلب السلب ايجاب لكن عبر عن ذلك الايجاب بلفظ السلب هذا

اذا كان السلب المتعين هو السلب المطلق اما اذا كان هو السلب الخاص فيكون النقيض محال ... الانواع لا السلب ... الارتفاع ... بعض ... اخر

٧٨

ان العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه بل العدم المضاف الى الموجودات
هو الذي يعلم ويخبر عنه وفيه نظر من وجهين فا قولنا العدم المطلق لا
يخبر عنه اصلا اخبار عنه فيكون ذلك شيئا فضا ب العدم جزء من مفهوم العدم
المضاف والشيء ما لم يعرف اولا لا تعرف اضافته الى غيره فالعدم المضاف
لا يعرف الا بعد معرفة العدم من حيث هو عدم فيكون العدم المطلق معلوما
لا محالة وفي قولنا العدم المطلق معلوم اشكال ايضا لان العدم المطلق
لا تعين له ولا ثبوت ولا امتياز فالعقل كيف يشير الى ما لا تميز له ولا تعين
اصلا والقول بالصورة الذهنية قد سمعت ما فيه وبتقدير تسليمه فالاشكال
باق لان الصورة الذهنية انما تكون تعقلا صحيحا لو كانت مطابقة لما في الخارج
وذلك لا يتم الا مع تقرر امر ما في الخارج وهذا مقام مشكل نسأل الله تعالى
ان يوفقنا للوقوف عليه

الباب الثاني في الماهية

وفيه مباحث
فا في تمييز الماهية عن لواحقها ان لكل شيء حقيقة هو بها هو وهو مغاير
لجميع ما عداه لازمة كانت او مفارقة فالفرسية من حيث هي فرسية لا واحدة ولا
لا واحدة على ان يكون الواحد احدهما داخلة في مفهومها بل الواحدية صفة تنضم
اليها فيكون الفرسية معها واحدة واللاواحدية ايضا امر ينضم اليها فيكون
الفرسية معها لا واحدة والفرسية من حيث هي فرسية ليست الا الفرسية فان سئلنا
هل الفرس الف او ليس قلنا ليس الفرس من حيث هو فرس الف ولا نقول الفرس
من حيث هو فرس ليس الفا وان قيل الانسانية التي في زيد لا تغاير التي في عمرو
من حيث هي انسانية فلا يلزم من ذلك ان نقول فاذن تلك هي واحدة بالعدد
لان قولنا من حيث انسانية اسقط عنها كل واحد من الاعتبارات والوحدة
اعتبار زائد عليها فوجب حذفها واعلم انه حق لان الحيوان لا بشرط شيء

موجود لانه جزء للموجود في الخارج فيكون موجوداً في الخارج وليس بحق ان
الحيوان بشرط لا شيء موجود اما في الاعيان فظاهر واما في الذهن فلانا لا نقول
به ولو قلنا به لم يكن هناك ايضا مجردا لان كونه في ذلك الذهن من اللواحق بل
كونه مجرداً من اللواحق في التجرد اذا كان معه قيد التجرد لم يكن مجرداً عن اللواحق
فالماهية لا توجد مجردة اصلاً وان كان اعتبارها من حيث هي هي مغايراً لاعتبار
قيودها وبهذا يظهر فساد المقدمة المشهورة من ان الماهيات تصير مجردة
في العقل ب في تقسيم الماهيات هذا من وجهين أ انها قد تكون مركبة و
قد تكون بسيطة والمركبة هي التي انما تلتئم حقيقتها من اجتماع عدة امور
والبسيط ما لا يكون كذلك ولابد من الاعتراف بالبسيط والا لتركبت كل ماهية
من اجزاء لا نهاية لها ومع ذلك فلابد من البسيطة لان كل كثرة متناهية
كانت او غير متناهية فان الواحد فيها موجود ب الماهية قد تكون قائمة
بنفسها وقد يكون حالة في محل والاول اما ان يكون بسيطا او يكون مركبا و
يكون لبعض اجزائه قائما بالنفس ويكون محلا للباقي كالجسم القائم بالنفس مع
انه مركب من الهيولى والصورة فيكون الهيولى التي هي احد جزئيه محلا للجزء
الثاني الذي هو الصورة والثاني ان كان بسيطا فلا كلام فيه وان كان مركبا
فلا بد وان يكون كل واحد من اجزائه محتاجا الى المحل اما الى ما حل فيه المركب
او البعض اليه والباقي الى ذلك البعض ج في ان البسائط هل تكون مجعولة
ام لا للمانعين ان يقولوا المحوج الى السبب هو الامكان وهو حالة
اضافية وهي لا تعرض للبسائط فالمحوج الى السبب لا يعرض للبسائط فهي
غير محتاجة الى السبب تاثير الشيء فيه انما يكون بعد احتياجه الى الشيء و
احتياجه الى الشيء نعت له والنعت متاخر عن المنعوت فاذن حقيقته

فلا تكون مجعولة

٧٩

متقدمة على تاثير الشيء فيه فيستحيل ان يكون للشيء تاثير فيه وللمعترفين
ان يقولوا المركب مركب عن امور كل واحد منها بسيط وعند اجتماع تلك
البسائط يجب حصول ذلك المركب لا محالة فان لم يكن البسيط مجعولا لم يكن
المركب الواجب الحصول عند اجتماع تلك البسائط الغير المجعولة مجعولا فيجب
نفي المجعولية اصلا هذا اخلف مسالة الماهية والوجود وانتساب احدهما الى
الآخر كل واحد منهما غير مجعول لبساطته فيلزم ان لا يكون الماهية الموجودة
مجعولة ″ **في الفرق بين الجزء وغيره** الحقيقة التي تلتئم من عدة امور يكون
تحققها بعد تحقق تلك الامور وارتفاعها بعد ارتفاع احدها او كل واحد منها
فيكون الجزء سابقا في وجوده وعدمه الخارجيين على الكل والذهن مطابق
للخارج فالجزء سابق على الكل في العدمين والوجودين ثم ان الجزء لتقدمه يقتضي
الاستغناء عن السبب الجديد فان اعتبر ذلك في الوجود الذهني فهو البين
وان اعتبر في الوجود الخارجي فهو الغني عن السبب لكن هذه الخاصية اعم من
الاولى لان الاولى هي الحصول على نعت التقدم والثانية هي مطلق الحصول
ومطلق الحصول اعم من الحصول المتقدم لان معلول الماهية حاصل معها وغير
متقدم عليها فاذن الخاصية الثانية اعم من الاولى وعلى ذلك قيل لا يلزم من كون
الوصف بين الثبوت للشيء وكونه غنيا عن السبب الجديد كونه جزءا له ″ **في كيفية
اجتماع بسائط الماهية المركبة** لعله لا يمكن ان لا يكون لشيء منها
حاجة الى شيء منها فان الحجر الموضوع بجنب الانسان لا يحصل منهما حقيقة متحدة و
اما تكون العشرة مما فيها من الوحدات والمعجون من اجتماع الادوية
والعسكر من الاشخاص والبلدة عن البيوت فلا ... اسمه الاجتماعية
التي هي احداها ذلك المركب وهي الجزء الصوري محتاجة الى المادي ولا يمكن

ان يكون كل واحد منهما محتاجا الى الآخر والا لاحتاج كل واحد الى نفسه فلم يبق
الا ان يكون بعض تلك الاجزاء محتاجا في وجوده الى الآخر من غير عكس **وقع الفرق**
بين التركيب الذهني والخارجي اجزاء الماهية قد تكون متميزة في الخارج مثل
النفس والبدن اللذين هما جزءا الانسان وقد لا تتميز الا في الذهن مثل السواد فان
جنسه لا يتميز عن فصله في الخارج البتة والا لان كل واحد منهما عند الانفراد ان لم
يكن محسوسا وعند اجتماعهما ان لم تحدث هيئة محسوسة لم يكن السواد محسوسا هذا
خلف او حدث فتلك الهيئة معلولة لاجتماعهما وهي خارجة عنهما ولا نعني بالسواد الا
نفس تلك الهيئة فيكون التركيب الخارجي في قابل السواد وفاعله لا فيه وان كان كل
واحد منهما او احدهما محسوسا فان كان مثلا للسواد امتنع تقومه به او مخالفا له فاذا
انضاف اليه فصل السواد فاما ان لا تحدث هيئة اخرى فيكون المحسوس هو اللونية
المطلقة فالسوادية المحسوسة هي اللونية المطلقة فطبيعة الجنس هي طبيعة النوع
هذا خلف او حدثت هيئة اخرى فلا يكون احساسنا بالسواد احساسا بمحسوس واحد
بل بمحسوسين هذا خلف فثبت ان جنس السواد لا ينفصل عن فصله في الوجود
الخارجي بل ينفصل عنه في الذهن وذلك يستدعي الاختلاف بين ماهيتيهما والا لكان
حكم الذهن بالتركيب فيما لا تركيب فيه جهلا فاذن هما متغايران في الماهية وفي
الوجود الذهني ومتحدان في الخارج فلا **يتم التركيب الخارجي** واما اذا كان
التركيب حاصلا في الخارج فقد يمكن ان يؤخذ كل واحد من تلك البسائط بحيث
يمكن ان تكون اجزاء [illegible] ولا تكون محمولة وقد يمكن اخذها بحيث تكون محمولة
ولنعين مثالا واحدا ليتضح الكلام فيه فالحيوان ان اخذ مع الناطق
لم يكن محمولا على الانسان [illegible] الانسان وان اخذ بشرط التجرد والخلو عن الناطق
لم يكن ايضا محمولا [illegible] كان جزءا [illegible] وان اخذ من حيث هو هو مع قطع النظر

حالا في ذلك المحل وان وجد فيه شيء فاما ان يكون الحال بتمامه حاصلا في
كل واحد من اجزاء المحل وهو خلف على ما مر او يحصل كل بعض منه في بعض
من محله وهو يوجب الانقسام فان قيل ط البرهان على ان الحال لما لم يوجد
شيء منه في شيء من اجزاء المحل استحال حلوله في مجموع المحل فان الوحدة لا توجد في
شيء من اجزاء محلها شيء منها مع انها موجودة في ذلك المحل وكذا النقطة والاضافات
فانه لا يمكن ان يقال انه يوجد في كل جزء من الاب جزء من الابوة **ولئن سلم**
ان هذه الاعراض غير سارية في محالها وكلامنا في الاعراض السارية **قلنا**
لكن المفهوم من العرض الساري هو العرض الذي يفترض في اجزاء محله
اجزاؤه فاذا خصصتم حجتكم به كنتم قد استدللتم على ان العرض الذي يفترض
في اجزاء محله اجزاؤه ينقسم بانقسام محله ومعلوم ان ذلك مما لا فائدة فيه ثم انه
لا عرض يدعى انقسامه بانقسام محله الا وللسائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون
حلوله في المحل لا على نعت السريان وحينئذ يقع الكلام في الخبط **واعلم** ان الحكم
في حل هذا الشك ادعاء البديهة في ان الحال الذي لا يوجد شيء منه في اجزاء
المحل استحال حلوله في ذلك المحل والمنع من وجود النقطة والوحدة والاضافات

بحث في ان الحال هل يكون سببا لقوام محله اتفق المتاخرون عليه و
سموا مثل هذا الحال صورة ومثل هذا المحل هيولى وهو عندنا محال لان
الحال محتاج في وجوده الى المحل فلو احتاج المحل في وجوده الى الحال لزم الدور
لا يقال هذا الحال لا يحتاج الى المحل بل يقتضي وجوده وجود محله ثم ان
محله علة لصيرورته حالا فيه او هو بشرط وجود ذلك الحال يقتضي الحلول في
ذلك المحل ثم لئن سلمنا حاجة الحال الى المحل لكن المحل يحتاج الى الحال بعد
حدوثه والحال يحتاج الى المحل قبل حدوثه والمحل قبل حدوث الحال متقوم

عرفت ان العرض الواحد في محلين محال

لعدم وجود المحل مع عدم وجود الحال

اي الحال　　اي الحال بعد حدوثه

بحالة أخرى فلا يلزم الدور ثم إن سلمنا أن الصورة محتاجة إلى المادة بعد
حدوثها لكنها محتاجة إلى تلك المادة بعينها وتلك المادة غير محتاجة إلى تلك
الصورة بعينها بل إلى مطلق الصورة فلما اختلف الجهة انقطع الدور **لأنا نجيب**
عن الأول أن الأمر لو كان كما قلتم للزم أن لا يكون حدوث الحالة عن العلة
المفارقة موقوفا على استعداد المادة **وعن الثاني** أن الصورة لو لم تحتج
إلى المادة إلا في حدوثها لما انطبعت بعد حدوثها فيها كالنفوس الناطقة
وعن الثالث أن تلك الصورة غير محتاجة إلى عين تلك المادة وإلا لامتنع
حلول مثلها في غير تلك المادة فإذن حاجة كل واحد منهما إلى الآخر من حيث الماهية
لا من حيث التشخص **بحث في أن الشيء الواحد جوهر أو عرض معا** أباه الشيخ
لأن الجوهر هو الذي لا يكون في موضوع أصلا فالشيء إن لم يكن في موضوع أصلا لم يكن
عرضا وإن كان في موضوع لم يصدق عليه رسم الجوهر البتة فنقول لأن كل حال
هو غير مقوم للمحل وكل ما كان كذلك فهو عرض فكل حال عرض ثم إما
أن لا يكون شيء من الأشياء الحالة في غيره جوهرا فيكون هذا مخالفة للإجماع
المنعقد بين الفلاسفة على إثبات الصورة الجوهرية وإما أن يكون فيكون ذلك
الحال عرضا وجوهرا وهو المطلوب وتحقيقه أنه يكون عرضا بالنسبة
إلى المحل وجوهرا بالنسبة إلى المركب كما أنه عرض بالنسبة إلى المحل وذاتي
بالنسبة إلى المجموع فهذا ما أردنا إيراده في هذه المقدمة **وأما**
الجملتان فإحداهما في الجواهر والأخرى في الأعراض ولما تقدم الجوهر
العرض طبعا استحق التقديم عليه وضعا ولكن الأبحاث المتعلقة بالجواهر
لما احتاجت إلى الأبحاث المتعلقة بالأعراض قدمنا أحكام الأعراض

الجملة الأولى في الأعراض وفيها مقدمة وخمسة فنون **أما**

هل يكون

81

المقدمة ففي المباحث المشتركة للمقولات التسع التي هي الكم والكيف
والمضاف والاين والمتى والوضع والملك وان يفعل وان ينفعل وهي
اربعة آ البحث عن كون كل واحد منها جنسا وذلك بان نبين في كل واحد
منها كونه مفهوما مشتركا بين ما يجعل انواعا له وثبوتيا ومقولا على ما تحته بالتواطؤ
وذاتيا وكمالا للذاتي المشترك واثبات هذه الخمسة لكل واحد من التسعة
كالمتعذر ب ان نبين ان هذه التسعة لا يوجد اثنان منها داخلين تحت
جنس واحد حتى يمكننا بعد ذلك ان ندعي كونها اجناسا عالية وهو مختلف فيه
فان من الناس من جعل المقولات اربعا الجوهر والكم والكيف والنسبة وجعلها
جنسا للسبعة الباقية ويمكن افساده بان النسبة لو كانت جنسا لما تحتها لكان
كل نسبة مركبة ماهيتها لان كل ما اندرج تحت الجنس فهو مركب لكن
التالي باطل لان كل مركب فلكل واحد من اجزائه الى الآخر نسبة فتلك النسبة
ان كانت مركبة كان بين اجزائها نسبة اخرى فاما ان لا ينتهي الى نسبة بسيطة
فيكون المركب مركبا من غير البسائط هذا خلف فاذن لا بد من نسبة بسيطة
فهي داخلة تحت مطلق النسبة وغير داخلة تحت الجنس لبساطتها فالنسبة
ليست جنسا لما تحتها وجعل بعضهم الاضافة جنسا للمقولات السبع
وهو باطل لان الكلام معنا في الاضافات وعن معنى في تلك المقولات ج
لا مقولة غير هذه العشرة وليس فيه حجة قاطعة لكنا لما لم نجد غيرها اقتصرنا
عليها وهنا شك وهو ان النقطة والوجود والوحدة والشيئية غير
داخلة تحت هذه المقولات وحله انا لو سلمنا ذلك لم يقدح في حصر
الاجناس ما لم يثبتوا كونها اجناسا د اذا قسمنا كل واحد من التسعة الى
انواعها فلا ندري هل تقسيمنا اياها الى اقسامها بالفصول او بالعوارض

وكون المقول عليه مختلف الحقائق ايضا

اي التي هي ما صدق النسبة دون النسبة المذكورة

واما بناء على دخلها تحت المقولات

وان كان بالعوارض فهل التقسيم لها مطابق للتقسيم بالفصول وبتقدير ان يكون
بالفصول فهل هو بالفصول القريبة او البعيدة وهذه الاشياء مما لا سبيل الى
تحقيقها **الفن الاول في الكم** وهو يحتاج فيه الى الفرق بين المقدار
والجسمية المعتمد ان الجسم قد تتوارد عليه المقادير المختلفة مع بقاء جسميته
المعينة فالمقادير المتزايلة غير الجسمية الباقية وهذه الحجة مبنية على نفي الجزء
الذي لا يتجزى والا لكان التغير بسبب اختلاف اوضاع الاجزاء المتالفة **ثم لقائل**
ان يقول بعد تسليم هذا الاصل لا نسلم ان المقادير اختلفت بل الاشكال هي
التي اختلفت واما المقدار فهو في احد الاحوال كلها لانه اذا ازداد في
الطول انتقص العرض او العمق وبالعكس فالمقدار باق في الاحوال والمتغير
هو الشكل ونحن لا ننازع في كون الشكل زائدا على الجسمية انما النزاع في
المقدار وما ذكرتموه لا يفيد ذلك **ومن نفى المقدار** ان يقول المقدار
لو كان عرضا لكان اما ان يكون لمحله في حد ذاته امتداد في الجهات او لا يكون
فان كان الاول كان محل المقدار مقدارا فيجتمع المقداران فيلزم من حلول المقدار فيه اجتماع
المثلين ولانه ليس حلول احدهما في الاخر اولى من العكس ولانه يلزم احتياج مقدارية محل
المقدار الى محل اخر لا الى نهاية وان لم يكن له امتداد في الجهات لم يكن حصول
المقدار في الحيز تبعا لحصول محله فيه بل يكون حصول ذلك المحل فيه تبعا لحصول
المقدار فيه فيكون المقدار محلا والذي فرض محلا له حالا فيه هذا
خلف **في الخواص التي منها يمكن الوقوف**
على ماهية الكمية وهي عندهم ثلث **فا**لمساواة واللامساواة
وذلك لاجل الكمية لا الجسمية لان الجسم الصغير لا يخالف الكبير في جسميته بل
لمقداره وللقائل ان يقول كما ان الجسم الكبير المخالف للصغير

لجسميته فكذلك المقدار الكبير المخالف المقدار الصغير لكونه مقدارا فان
المفهوم الاول الى اثبات مقدار زائد على الجسمية لفتقر الثاني الى اثبات مقدار
زائد على المقدار الاول وهلم جرا الى ما لا نهاية له فقبول الانقسام وهو ثاني
الخاصية الاولى وهذا القبول قد يراد به كونه بحيث يمكن ان يفرض فيه شي غير شي
وهذا المعنى يلحق المقدار لذاته وقد يراد به الافتراق والقطع بحيث يحدث للجسم
هويتان وهذا المعنى لا يلحق المقدار لان الملحوق يجب بقاؤه عند اللاحق في
المقدار الواحد اذا انفصل فقد حصل مقداران وهما قبل الانفصال ما كانا موجودين
بالفعل والا لكانا في المتصل الواحد متصلات غير متناهية بالفعل فالمقداران
لما حدثا فقد بطل المقدار الاول فاذن المقدار لا يبقى عند ورود الانفصال
وما لا يبقى عند ورود الشي لا يكون ملحوقا لذلك الوارد فاذن هذا الانقسام غير
عارض للمقدار بل للمادة بسبب المقدار ومن اجاز ان تعد صفة مادة لها لما
لا تبقى معها كالحركة التي تهيئ الجسم للسكون وهذه ابحاث شيء فصلها يليق
بالمادة ثم انك ستعلم ان المقدار قابل للتنصيف الوهمي الى غير النهاية
والتنصيف في المقدار تضعيف في العدد فالعدد غير متناه في طرف الزيادة ومتناه
في النقصان الى الواحد والمقدار بالعكس ولما كان المقدار قابلا للتجزية
وجب ان يكون قابلا للتعديد والعدد كما عرفت مبدؤه الواحد فاذن
المقدار لذاته قابل لان يفرض واحد فيه او في غيره ويصير هو معدودا به
واما كون العدد بهذه الصفة فلا شك فيه واذا عرفت هذه الخواص للكمية
فنقول لا يمكن تعريفها بالمساواة التي لا يمكن تعريفها الا بانها الاتحاد بالكم
ولا بقبول القسمة فانه مخصوص بالمتصل فيجب تعريفه بالثالثة هكذا
انه الذي يمكن ان يوجد فيه شيء واحد عاد سواء كان موجودا بالفعل او

في المنفصل او بالقوة كما في المتصل **ح في تقسيم الكم** الكم اما ان يكون بحيث يمكن ان
يفرض فيه اجزاء تتلاقى على حد مشترك وهو المتصل او لا يكون كذلك وهو المنفصل
والمتصل اما ان يكون قار الاجزاء وهو المقدار او لا يكون وهو الزمان والمقدار
اما ان يكون امتداد واحدا فقط وهو الخط او يمكن ان يفرض فيه امتدادان
متقاطعان على قائمة وهو السطح او يمكن ان يفرض فيه ثلثة امتدادات متقاطعة
على قوائم وهو الجسم التعليمي ويسمى ثخنا لانه حشو ما بين السطوح وعمقا اذا اعتبر
النزول وسمكا اذا اعتبر الصعود وانما قلت في الزمان انه متصل لان الآن
المتوهم فيه يكون نهاية للماضي وبداية للآتي ولانه مطابق للحركة المطابقة
للجسم المتصل ومطابق المتصل متصل هكذا قيل في هذا الموضع والذي عندنا
فيه فيأتي في باب الزمان واما الكم المنفصل فهو العدد اما انه كمية فلانه معروض
بالذات بواحد فيه او ليس فيه واما انه منفصل فلانه ليس بين اجزائه حد مشترك
واعلم ان الكم المنفصل ليس الا العدد لان قوام المنفصل من المفردات التي
هي مفردات التي هي آحاد فان اخذ الواحد من حيث هو واحد فقط لم يكن
الحاصل من اجتماع امثاله الا العدد وان اخذ من حيث انه انسان او حجر مثلا
لم يكن اعتبار كونها كميات منفصلة الا عند اعتبار كونها معدودة بالآحاد
التي فيها فهي انما تكون كميات منفصلة بالحقيقة لكونها معدودة بالوحدات
التي فيها فاذن الكم المنفصل ليس الا العدد **تقسيم آخر للكم** الكم اما ان
يكون ذا اجزاء قارة متصل بعضها ببعض مترتبة بحيث يمكن الاشارة الى كل
واحد منها انه اين هو عن صاحبه او لا يكون والاول هو الكم ذو الوضع وهو الخط
والسطح والجسم والثاني هو الزمان والعدد اما الزمان فلانه وان كان
متصلا لكنه غير قار واما العدد فلانه وان كان قارا لكنه غير متصل **ح في**

الطول والعرض والعمق آ فقد يراد بالطول الامتداد كيف كان ب والامتداد
الذي يفرض اولا ج والطول الامتداد د والامتداد الآخذ من راس الآدمي
الى قدمه ه والامتداد الآخذ من مركز العالم الى محيطه و العرض قد يراد
به المقدار الذي فيه بعدان ب والبعد المقاطع للبعد المفروض اولا ج و
اقصر البعدين المحيطين بالسطح د والآخذ من يمين الحيوان الى شماله و العمق
آ قد يراد به الثخن ب والبعد المقاطع للبعدين المفروضين اولا ج والثخن النازل
د والبعد الذي يحويه في الانسان قدامه وخلفه وفي سائر الحيوانات ما يحويه
فوقه واسفله ثم نقول ان اريد بالطول والعرض والعمق نفس الامتدادات
فهي كم بالذات وحينئذ يكون كل خط طويلا وكل سطح عريضا وكل جسم عميقا
وان اريد بها سائر المعاني فهي كميات ماخوذة مع اضافات وحينئذ لا يكون
الا كما ذكرنا ثم الكميات الماخوذة مع الاضافات قد تؤخذ بحيث لا يكون
شرط اضافتها الى شيء آخر اضافتها الى ثالث كالخط الذي يقال له انه طويل
بالقياس الى آخر قصير وقد يكون كذلك كالاطول فانه اطول بالقياس الى طويل
ذلك الطويل طويل بالقياس الى قصير ه في الكم بالعرض آ هو الذي
يكون موجودا في الكم كما عددناه او الكم موجودا فيه كالعدد الموجود للمعدود
سواء كانت متصلة بالذات كالمقادير او ليست كذلك كالمفارقات و
الزمان متصل بذاته كما عرفت وبالعرض ايضا لانطباقه على الحركة المنطبقة
على المسافة المتصلة بالذات ولذلك يتقدر بالمسافة فيقال زمان فرسخ ومنفصل
بالعرض عند انقسامه الى الساعات والايام ج او حالا في الكم كما يقال للبياض
انه طويل وعريض د او متعلقا بما يعرض له الكم كما يقال للقوة انها متناهية
او غير متناهية بسبب كون المقوى عليه متناهيا او غير متناه في العدة او في المدة

في ان الثقل والخفة ليسا من الكم بالذات لان الثقل هو الميل الى اسفل
او مبداؤه وليس كذلك قابلا للمساواة و لتعدد بالذات **في ان الكم لا ضد له**
اما المنفصل فلان كل عدد اما مقوم للعدد الاخر او متقوم به والشئ لا يكون
ضد المقوم له او المقوم به ولانه ليس لشئ من العددين موضوع قريب مشترك
وكل ضدين كذلك واما المتصل فالمقادير منه كل واحد منها اما قابل للاخر
او مقبوله فلا يتحقق التضاد واما الاستقامة والانحناء والمتصل والمنفصل والزوجية
والفردية ففي بعضها التقابل ليس الا بالعدم والملكة والذي يكون تقابلها
بالتضاد فهي ليست كميات بل عوارض لها **في ان الكم لا يقبل الاشتداد
والتنقص** من الظاهر انه لا يعقل ثلثة اقوى في الثلاثية من ثلثة اخرى و
لا خط اشد في الخطية من خط آخر بلى يمكن ان يكون اطول منه ولكن ذلك لا يكون
لاشتداد بل تزيد **في اللانهاية** قد يقال ذلك بالحقيقة اما على السلب
وهو ان يكون ذلك حاصلا للشئ لسلب عن الشئ الامر الذي لاجله يصح ان يقال
انه متناه كما يقال الله تعالى لا نهاية له او على العدول وهو ان يكون ذلك الامر
حاصلا للشئ لكن النهاية لا تكون حاصلة له اما لكونه بحيث انك اذا اخذت منه
اي مقدار شئت وجدت شيئا خارجا عنه من غير حاجة الى العود كما يقال
الاجسام غير متناهية في العظم او لانه لا طرف بالفعل لحدته المحيط به كما يقال
انه لا نهاية للدائرة وقد يقال بالمجاز وهو البعد الذي يكون سلوكه
متعذرا او متعسرا **في تناهي الابعاد** المعتمد انا اذا فرضنا كرة
خرج من مركزها خط متناه موازٍ لخط آخر غير متناه مفروض في الابعاد
غير المتناهية فاذا تحركت الكرة حتى زالت الموازاة الى
المسامتة فلا بد وان يفرض في الخط الغير المتناهي نقطة هي اول نقطة

87

٢٤

المسامتة لكن ذلك محال في الخط الغير المتناهي لانه لا نقطة الا وُمسامتة ما فوقها للطرف الخط المتناهي قبل مسامتتها له لان المسامتة مع الفوقانية تحصل بزاوية اصغر مما تحصل بها المسامتة مع التحتانية وكل زاوية منقسمة الخطين فهي منقسمة الى غير النهاية فاذن ليس في الخط نقطة هي اول نقطة المسامتة وقد كان ذلك واجبا هذا خلف فالابعاد متناهية وقد لاح ان هذه الحجة مبنية على نفي الجزء **فان قيل** لو وقف على طرف العالم ان لم يمكنه مد اليد الى الخارج فهناك جسم مانع وان امكنه ذلك كان الذي يتسع خارج العالم لطرف اصبعه غير متسع لكل يده فخارج العالم امر قابل للزيادة والنقصان فيكون ذلك موجودا مقدارا وايضا الجسم ماهية لا تمنع نفس تصورها من وقوع الشركة لا الى نهاية لان كل مقدار يحصل من الجسم فان الجسم لكونه جسما لا يمنع من ان يكون محمولا على ما سواه كثيرة منه فلو امتنع شيء من الاجسام لم يكن ذلك الامتناع لكونه جسما ولا لشيء من لوازمه لان تلك اللوازم ايضا ماهية لا تمنع نفس تصورها من وقوع الشركة لا الى نهاية فاذن لو امتنع كان ذلك الامتناع لشيء من العوارض التي يجوز زوالها وما كان كذلك كان ممكن التحقق في الوجود فاذن الاجسام الغير المتناهية ممكنة الوجود **والجواب عن الاول** ان تعذر مد اليد لا لوجود مانع بل لعدم الشرط وهو عدم الحيز والمكان **وعن الثاني** ان الامتناع حكم عدمي فلا يعلل **بحث** في انه كيف يصح تزايد الجسم لا الى نهاية انه يمكن ان ناخذ جسما فننصفه بنصفين ثم ننصف احد نصفيه بنصفين اخرين ونضم الى الاول احد نصفي النصف الثاني ثم نضم اليه نصف الربع الباقي ولا نزال ناخذ مما بقي نصفه ونضم الى المبلغ الاول واذا كان الجسم قابلا للتقسيمات لا الى نهاية لما كان ذلك التزايد ممكنا الى غير النهاية **بحث في كون الماضي والمستقبل**

لان العلم يحصل قبل الكشف

حاصل هذا الدليل انه لو كانت الابعاد غير متناهية لامتنعت الحركة على كرة حركة دورية والثاني باطل فالمقدم مثله

فهي اذن موجود بالفعل لا بالوجوب تعالى عالم الغيب ولا مع متبعا حقه من الوجود

غير متناهية امتناع الامور الماضية فاذا قلنا انها غير متناهية لم نعن
به كل واحد منها بل مجموعها تارة بحسب الوجود امتناع السلب وهو ان جملة
الاشخاص الماضية ليست امرا له عدد متناه وهو حق او العدول وهو ان
جملة الاشخاص الماضية امر له عدد غير متناه وهو باطل لان موضوع المحمول
الثبوتي يجب ان يكون ثبوتيا ومجموع الاشخاص الماضية غير موجود في شيء من الاحوال
قط ولا في الذهن ايضا لانه لا يقوى على استحضار عدة لا نهاية لها بالفعل نعم
يقوى على استحضار اللانهاية لا انها معنى واحد وتارة بحسب الوهم على معنى انه
لا يستحضر الوهم مما مضى عددا الا ويمكنه استحضار غيره من غير حاجة الى التكرير
وامتناع الامور المستقبلة فالنظر اما في وجودها او في تناهيها اما في
وجودها فلا شك انها ليست بالفعل بل بالقوة واما ان يقال ان كل واحد
منها بالقوة في وقت معين فهو حق او في كل الاوقات وهو باطل او يقال
الكل من حيث هو كل موصوف دائما بان بعضا منه موجود والبعض معدوم
وهذا باطل من حيث انه لا وجود لتلك الكلية حتى توصف بوصف ثبوتي وصحيح
من حيث ان تلك الماهية لا تستطيع تعاقب جزئياتها او ان ذلك الكل المعدوم
كل واحد منه بالقوة التامة بحسب وقت معين وان لم يكن شيء منه بالفعل
واما في تناهيها فهي ابدا متناهية بالفعل بالقياس الى النهاية الحاصلة
وبالقوة بالقياس الى التي لم تحصل وستحصل ولا بالقوة ولا بالفعل بالقياس
الى النهاية التي لا نهاية بعدها **بحث في ان اللانهاية ليست من المبادي**
ان مجرد مفهوم اللانهاية يمتنع ان يكون مبدأ لانه اعتبار ذهني لا وجود
له بالاستقلال فضلا عن ان يكون مبدأ للغير **بحث في ان اللانهاية طبيعة
عدمية** لان طبيعة القوة عنها لا تزول **بحث في ان الجسم الذي لا**

نهاية له يمتنع ان يتحرك المتحرك يمتنع ان يكون غير متناه من الجانب المتحرك
اليه لانه ليس هناك فراغ حتى ينتقل اليه ولا من الجانب المتحرك عنه والا
لظهر له طرف من ذلك الجانب بقي انه ليس كل ما يقبل الزيادة والنقصان
يجب ان يكون متناهيا قالت الحكماء كل ما له ترتيب في الوضع كالابعاد او في
الطبع كالعلل فدخول ما لا نهاية له فيه محال وكل ما ليس كذلك اما لان اجزاءه غير
مجتمعة كالحوادث الماضية اولانها وان اجتمعت لكن ليس لها ترتيب في الطبع
ولا في الوضع كالنفوس البشرية فدخول ما لا نهاية له فيه جائز والذي يقال ان
كل عدد فهو محتمل للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فهو متناه ضعيف
لان المتناهي الذي هو الحد الاكبر اما ان يكون المراد منه الانتهاء الى طرف
لا يبقى منه شيء وذلك انما يتحقق فيما له ترتيب في الطبع او في الوضع لانه اذا انطبق
على جزء من الزائد شيء في درجته استحال ان ينطبق على ذلك الجزء جزء آخر بل الجزء الآخر
ينطبق على غيره فلا جرم يظهر في الزائد فضل خال عن العوض اما الذي لا يكون
فيه ترتيب في الوضع ولا في الطبع لم يتحقق فيه ذلك الانطباق فلا يجب انتهاء الزائد
الى حيث يبقى بعد ذلك اجزاؤه خالية عن العوض فلا يتحقق النهاية بهذا
المعنى او انه حصل في الزائد ما لم يحصل في الناقص فحينئذ لا يبقى بين موضوع الكبرى
ومحمولها فرق او امر ثالث فلا بد من بيانه لنتكلم عليه ٥ ولما فرغنا وطرفا
عن احكام الكم من حيث هو كم وجب ان نذكر احكام اقسامه اما المنفصل فالكلام
في اثباته واحكامه واقسامه قد تقدم والمتصل فالكلام في الزمان اخرناه الى
الحركة فلنذكر ههنا الاحكام المشتركة بين الثلثة الباقية وهي اربعة ثم
ما يخص كلا منها في ان المقدار لا يوجد في الخارج مفارقا عن المادة
لان كونه كذلك ليس لذاته ولا للوازمها والا كان كل مقدار كذلك
او لعوارضها

م عطف على قوله اما ان يكون المراد منه الانتهاء الى طرف

م الانتهاء على ترتيب النقصان كم يقبل الزيادة والنقصان فهو يقبل الزيادة والنقصان ولا وانه نهاية فيه

م اي الخط والسطح والجسم ٥

ولا لعارض والا لكان الغنى بذاته عن المحل لصيرمحتاجا اليه بالعارض او
بالعكس **لا لقال** احتياج الحيوان الذى فى الانسان الى الناطق ان كان
لذاته او للوازمها لزم احتياج كل حيوان اليه هذا خلف وان كان لعارض
كان الغنى بذاته عن الشىء لصير محتاجا اليه لعارض **لانا نقول** الجنس محتاج
الى الفصل فلاجرم كانت هذه الحاجة حاصلة معه دائما فاما هذا الفصل بعينه
فلم يتعين لما يرجع الى الجنس بل لاستعدادات اخر فى المادة هذا اذا قلنا بقولهم
فى الجنس والفصل وان لم نقل به لم يلزمنا ذلك **فى المقادير التعليمية**
المقدار وان كان لا يفارق المادة فى الخارج لكنه يفارقها فى الذهن فانه
يمكننا ان نتخيل المقدار مع الذهول عن كل المواد فاذا تخيلنا الجسم من غير
ان نلتفت الى ما عداه كان ذلك جسما تعليميا ثم انه لا يمكننا ان نتخيل الجسم
الا متناهيا وهو سطحه فاذا تخيلنا ذلك السطح من غير ان نلتفت الى شىء مما قارنه
فى الاجسام الطبيعية من اللون والضوء كان ذلك سطحا تعليميا وكذا القول
فى الخط والنقطة **فى الفرق بين كون الجسم تعليميا وبين كون السطح والخط**
تعليميين الفرق بين اخذ الشىء لا بشرط ان يكون معه شىء وبين اخذه بشرط ان لا
يكون معه معلوم فالجسم التعليمى يمكنك ان تاخذه بالوجهين واما السطح و
الخط التعليميان فلا يمكن اخذهما بالاعتبار الثانى لانك اذا تخيلت السطح فلا
تتخيله الا بحيث يفترض له جهتان فيكون ذلك جسما لا سطحا فالسطح لا يمكن
ان يوخذ بشرط ان لا يوجد معه الجسم **فى عرضية هذه الامور** اما عرضية
الجسم التعليمى فقولنا فى اثباته فظاهر بتبدله مع ثبوته فهو حال فى المادة وكل
حال فهو عرض واما على قولهم فلانه يزيد وينقص بالتخلخل والتكاثف و
الجوهر باق على طبيعته نوعه **وللقائل** ان يمنع ذلك وان نصف الجسم البسيط

٨٦

مثلو لكلمة الماهية ويخالف لونه المقدار فالمقدار حال عنه متقوم و
لقائل ان يعارض ذلك بالمقدار فاما بيان عرضية الثلثة الباقية
فذلك فرع على وجودها ومن الناس من انكرها الثلثة لوجوه فا
السطح نهاية الجسم ونهاية الشئ هي ان يفنى الشئ فلا يبقى منه شئ وذلك امر عدمي
ب لو كان وجوديا لكان اما ان يكون قائما بنفسه فيكون منقسما في الجهات الثلث
فيكون جسما فيكون نهاية الجسم جسما هذا خلف او يكون حالا في الجسم المنقسم في الجهات
الثلث والحال فيما هذا شانه منقسم في الجهات الثلث فيكون السطح والنقطة
كذلك هذا خلف ج اذا لقي جسم جسما فلا بد وان يلقى سطح احدهما سطح الآخر فان
كان ملاقي السطحين بالكلية كان السطحان متداخلين فيلزم اجتماع المثلين وهو
محال او لا بالكلية فيكون لكل واحد من السطحين وجهان فيكون السطح جسما
هذا خلف لمن اثبتها وجهان فا نجد للاجسام مماسة ولبست مماستها بتمام
ذواتها فان ذلك هو المداخلة بل بسطوحها ومن المعلوم بالضرورة ان ما به
التماس لا بد وان يكون له وجود ب الجسم المتصل اذا قطع حدث له سطح
بعدما لم يكن فلا بد وان يكون امرا وجوديا اذا ثبت وجود هذه الامور ثبت
كونها اعراضا لوجهين فا انها صفات الجسم التعليمي الذي ثبت كونه عرضا
فهي بالعرضية اولى ب اذا صببت ماء على ماء آخر فقد بطل بالكلية واحد منهما
من السطح المعين وحدث للكل سطح آخر فاذا فرقته مرة اخرى بطل ذلك
السطح وحدث سطحان آخران غير اللذين عدما اولا لاستحالة اعادة
المعدوم مع ان حقيقة الجسم باقية بحالها في البسيط له اعتباران احدهما
كونه قابلا لفرض بعدين متقاطعين على قائمة وذلك لكونه نهاية الجسم فان
كون الشئ نهاية لقابل الابعاد الثلثة من حيث هو كذلك يقتضي ان يكون

م اي الخط والسطح والنقطة

م لا يبقى التناهي بمعنى الشئ

منع ذلك لجواز ان يعدم ما عدمت اخر مثل ان الجسم الاتصال واحدا

قابلا للبعدين وهو بهذا الاعتبار مضاف مشهوري وثانيهما كونه بحيث يمكن
ان يخالف غيره من السطوح في المقدار وهو بهذا الاعتبار كم في النقطة
والبحث عنها من اربعة أ نهاية الخط غير منقسمة والا لافترض لها جزءان
ويكون الجزء الآخر منهما هو النهاية لا هي هذا خلف وبهذا ثبت ان الخط لا
يتجزأ في العرض والسطح في العمق ب الذي يقال من ان النقطة تفعل الخط بحركتها
كلام غير محقق لانها نهاية الخط فيكون محتاجة اليه فلا يكون علة له لامتناع الدور
ج النقط اذا اجتمعت فان تلاقت لا بالكلية انقسمت هذا خلف او بالكلية فلا يزداد
الحجم وحينئذ لا يحصل الخط من تالف النقط اصلا ولا السطح من تالف الخطوط
ولا الجسم من تالف السطوح ولذلك انه لا مناسبة بين الاجسام والسطوح
والخطوط والنقط ولا لبعضها مع بعض د الذي ذكره اوقليدس في رسم
النقطة انه شيء لا جزء له انما ذكره لان غرضه تنبيه النقطة بهذا الوصف عن
سائر ما ينظر فيه المهندس وذلك حاصل وان اراد فالرسم التام فلنا شيء ذو وضع
لا جزء له لما كان المذهب المنصور في المشهور ان المكان هو السطح الباطن
من الجسم الحاوي لاجرم ذكرنا المكان ههنا في اثبات المكان من الناس من
انكره لانه لو كان موجودا لكان اما ان يكون جوهرا او عرضا فان كان جوهرا
فاما ان يكون متحيزا او لا يكون والاول باطل لوجهين اما اولا فلان المتمكن
حال في المكان فلو كان المكان متحيزا مع ان المتمكن ايضا كذلك لزم تداخل الجواهر
فيلزم اجتماع المثلين وهو محال ولانه لو جاز ذلك لجاز ان يجتمع العالم في مقدار
الخردلة وهو محال واما ثانيا فلان كل متحيز فانه يصح عليه الانتقال
من مكان الى مكان فاذن لكل متحيز مكان فلو كان المكان متحيزا لكان للمكان
مكان ومكانه ان كان هو الذي جعل متمكنا فيه لزم كون كل واحد منهما

مكانا للآخر ومتمكنا فيه لكن المتمكن محتاج الى المكان على قول من يثبت المكان
فيلزم حاجة كل واحد منهما الى الآخر وهو محال وان كان غيره لزم التسلسل
واما ان لم يكن متحيزا فهو محال لوجهين اما اولا فلان الجسم يشار الى مكانه
وجهته عند من يثبت المكان وذلك ينفي ان يكون مكانه شيئا غير مشار اليه
واما ثانيا فلان المكان ينتقل عنه واليه بالحركة ولا شيء من المجردات
كذلك واما ان كان عرضا فهو محال لانه اما ان يكون حالا في المتمكن او
غيره والاول باطل لوجهين اما اولا فلان الحال ينتقل بانتقال محله و
المكان لا ينتقل بانتقال المتمكن واما ثانيا فلان الحال محتاج الى المحل
والمحل الذي هو الجسم محتاج الى الحيز والمكان عندهم فلو كان المكان حالا
في المتمكن لزم الدور والثاني باطل لوجهين اما اولا فلان العرض القائم
بغير المتمكن اما ان يكون قائما بمتحيز او غير متحيز فان كان الاول افتقر
ذلك المتحيز الى مكان آخر لان المتحيز عند مثبتي المكان لا يعقل الا مختصا
بحيز وجهة وحينئذ يعود الدور او التسلسل وان لم يكن متحيزا لم يكن العرض
القائم به مشارا اليه ايضا وعاد المحالات واما ثانيا فلان العرض القائم
بجسم يستحيل ان يكون جسم آخر ساريا فيه وكل مكان فان المتمكن فيه سار
فيه فالعرض القائم بالجسم يستحيل ان يكون مكانا لجسم آخر فهذه عمدة نفاة المكان
والجواب عنها ان وجود المكان معلوم بالضرورة وانا نعلم بالضرورة
ان المتحرك ينتقل الى جهة ومن حيز الى حيز فلولا هذه الاحياز والاماكن لما صح
ذلك واذا كان ذلك معلوما بالضرورة كان الاستدلال على نفيه استدلالا
على نفي ما علم وجوده بالضرورة فلا يستحق الجواب في تفصيل القول في
ماهية المكان اعلم ان مكان الجسم ليس هو الجسم ولا جزءا منه

لأن جزء الشيء ينتقل مع انتقاله والمكان لا ينتقل مع المتمكن والمحكي عن
افلاطون ان مكان الجسم هو هيولاه يجب ان يكون محمولا على غير الهيولى التي تعتقد
كونها جزءا من ماهية الجسم لان ذلك مما لا يشتبه على عاقل فضلا عمن كان في درجة
افلاطون بل لعله سمى المكان بالهيولى لكونه مشاركا لها في توارد المتمكنات
عليها بل الوجه الذي يمكن وقوع الاشتباه فيه امران احدهما ان المكان هو
البعد الذي ينفذ فيه بعد الجسم وثانيهما انه السطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي والاول مذهب افلاطون والثاني مذهب
ارسطو ثم ان القائلين بالبعد منهم من جوز خلوه عن الاجسام ومنهم من منع ذلك

في الكلام على القائلين بالبعد

الذي يدل على فساد قولهم وجهان
فالبعد الذي يفرض مكانا للجسم اما ان تصح عليه الحركة او لا تصح فان كان الاول
فمن المعلوم ان الحركة انتقال من جهة الى جهة فاذا كان المكان قابلا للحركة
كان البعد الذي هو المكان مكانا آخر فان كان ذلك المكان الآخر بعدا افتقر
الى بعد آخر فيلزم ان يكون هناك ابعاد متداخلة الى غير النهاية وهو محال و
مع تسليمه فالمقصود حاصل لانها باسرها قابل للحركة فاذا تحركت باسرها
فقد انتقلت من جهة الى جهة فتلك الجهة التي انتقل منها كل الابعاد لا
محالة ليس ببعد فالمكان ليس ببعد وان كان الثاني فامتناع الحركة على
ذلك البعد اما ان يكون لماهيته او لما يكون محلا لها او لما لا يكون حالا فيها
ولا محلا لها والاول يقتضي امتناع الحركة على الاجسام لما فيها من الابعاد
والثاني ان كان لانها ابعاد فهذا المحال فيه وان لم يكن لانها ابعاد عاد القسم الاول
والثالث محال لوجهين اما اولا فانه يلزم كون هذه الابعاد مادية و
اصحاب هذه المقالة لا يقولون به واما ثانيا فلان طبيعة البعد

قابلة للانفصال من حيث هي هي وهو البعد المخصوص ليس لمتاح الانفصال
عليه على معنى ان للطبيعة التي لاجلها تصح المتحركة مسلوبة عنه بل على
معنى انه يجب استمراره ذاته في تلك الجهة وكل ذلك يقتضي ان يكون لذلك
البعد اختصاص بالجهة و الحيز وحينئذ يعود المحال والرابع باطل لانه لولم
يختص هذا البعد بما لاجله استعد لقبول هذا الاين الخاص عن المفارق
ولا لم يكن هو باستحالة الانفصال اولى من غيره وحينئذ يعود احد الاقسام المذكورة
ب لو كان المكان بعدا لزم اجتماع البعدين وذلك محال فالقول بكون
المكان بعدا محال بيان الشرطية ان المتمكن اذا حصل في المكان فلو لم يبق بعداها
لكان اما ان يعدما معا فيكون المعدوم متمكنا في المعدوم وهو محال او احدهما فيكون
المعدوم متمكنا في الموجود او بالعكس او بقيا متحدين وهو محال على ما مر في باب
الوحدة او متميزين وهو المطلوب ا بيان امتناع التالي المثبة لوجوه فا
لا معنى للبعد الشخصي الا البعد الذي بين طرفي هذا الاناء مثلا فلو امكن ان يشك
العقل في ان هذا البعد الموجود بين طرفي هذا الاناء بعدان مع ان المشار
اليه بالحس ليس الا الواحد فليتشكك في ان الشخص الذي هو في الاشارة الحسية
واحد هل هو في نفسه واحد ام لا وحينئذ يلزم تجويز ان لا يكون الانسان الواحد
في الحس واحدا في الحقيقة بل اشخاصا غير متناهية لا يقال انا انما حكمنا بان
الموجود بين طرفي هذا الاناء بعدان لانا لما قدرنا خروج الماء عنه وكل الاناء
وعدم دخول جسم اخر فيه قضى العقل هناك بوجود بعد بين طرفي الاناء فلما دخل
فيه الماء علمنا انه اجتمع ذلك البعد مع بعد الماء فحكمنا باجتماع البعدين ولم يتجه
مثل هذا الطريق في الانسان الواحد فلم يلزمنا ان نقول في هذا المشار
اليه انه اثنان لانا نقول ان بالطريق الذي ذكرتموه عرفنا انه الشيء

ولئن كان واحداً في الحس فقد لا يكون واحداً في الحقيقة فاما الانسان الواحد
فهب انه لم يوجد فيه ذلك الطريق لكن لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول
فحينئذ يبقى الاحتمال المذكور ب البعدان المتساويان في الماهية وجعلوا انهما
لو تداخلا لارتفعت الاثنينية وهو محال ج فثبت ان البعد لا يوجد الا حالاً
في الجسم فالبعد الذي جعل مكاناً لا بد وان يكون حالاً في الجسم فلو حل فيه جسم
اخر لزم تداخل الجسمين ولو جاز ذلك جاز تداخل العالم في حيز خردلة وهو محال
واحتج القائلون بالبعد انا لو قدرنا خروج الهواء من الاناء وعدم
دخول جسم اخر فيه لفرض بين اطراف الاناء ابعاد خالية وان المكان اما البعد
او السطح والثاني باطل على ما سيأتي فتعين الاول والجواب عن الاول لا
نسلم ان الفرض الذي ذكرتموه ممكن واذا كان كذلك لم يمكن القطع بصحة ما
بنيتموه عليه وعن الثاني ان اصحاب ارسطو يقولون لكن البعد باطل للوجوه
التي عرفت فتعين السطح في الكلام على القائلين بان المكان سطح اتفق
اصحاب ارسطو عليه وانه مشكل لوجوه اربعة فا لو كان المكان سطحاً محيطاً
بسطح الجسم لكانت الحركة عبارة عن مفارقة سطح متوجهاً الى سطح اخر ولو كان
كذلك لكان الطائر الواقف في الهواء والحجر الواقف في الماء عند جريان الهواء والماء
عليهما يجب ان يكونا متحركين لان الذي فرض محاذياً لهما قد تبدل عليهما ولما
كانا ساكنين فكل ساكن فسكونه في مكان علمنا ان مكانهما غير السطوح المحيطة
بهما لا يقال ان عنيت بكون الطير ساكناً انه مسامت مع الاجسام الثابتة
باقية فالامر كذلك لكن هذا السكون لا يتوقف على السكون في المكان وان عنيت
به انه بقي ملاقياً لسطح واحد فليس الامر كذلك وان عنيت به معنى اخر فبينه
لننظر انه هل هو ساكن بذلك الاعتبار ام لا لانا نقول نحن نعلم

المعتبر

ذلك

واحدة

السطح

[illegible] وقد تبدلت السطوح عليهما

٨٩

بالبديهة ان بقاء النسب معلوم كون الجسمين اللذين احدهما الى الآخر
نسبة ساكنين فكيف يمكن تفسير السكون ببقاء النسب واذا كان كذلك فكون
الجميع ساكنا في المكان مغاير لبقاء نسبته مع الاجسام الساكنة واذا ثبت انه ساكن
وكل ساكن فهو ساكن في المكان الواحد فله اذن مكان وليس له الا سطح
واحد محيط به فاذن مكانه بعينه السطح ج الجسم الموصوف بالسطح الذي جعل
مكانا له ايضا حين وذلك معلوم بالبديهة ونحن لا نعني بالمكان الا ذلك الحيز
ولا يمكن ان يجعل لذلك الجسم سطحا آخر محيطا به لامتناع التسلسل فاذن
الحيز مفسر بامر غير السطح لا يقال الفلك الاعلى له وضع ولا مكان له
لانا نقول الوضع هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب النسب الحاصلة بين
اجزائه بعضها الى بعض بالقياس الى الجهات الخارجة فاذن ما لم يتميز لكل
واحد من تلك الاجزاء اختصاص بجهة لم يحصل لبعضها الى البعض نسبة وما
لم يحصل تلك النسب لم يحصل تلك الهيئة المعنية والبحث انما وقع هنا عن ماهية اختصاص
الجسم بالجهة والحيز وذلك حاصل للفلك الاعلى بكليته وباجزائه كحصوله لسائر
الاجسام ج العقلاء يعلمون بالبديهة ان الجهة والحيز ليس له جهة اخرى وحيز
آخر وان السطح له جهة وحيز فانه قد ينتقل من حيز الى حيز وايضا فالناس
يصفون المكان بكونه فارغا تارة ومملوا اخرى ولا يصفون السطوح بذلك
ولولا انه تقرر في بداية عقولهم من الفرق بين المكان والسطح والا لما كان كذلك
د احتج ابن الهيثم على فساد القول بان المكان هو السطح فقال لو كان المكان
سطحا لكان المكان قد يتزايد مع تناقص المتمكن على ما في موضعين ا الجسم المتوازي
السطوح اذا فصل بسطوح متوازية موازية للسطحين الاولين فلا شك ان
السطوح المحيطة بذلك الجسم قبل تفريقه اقل من التي يحيط به بعد تفريقه الى اجزاء

الموازاة اتحاد الابعاد في الوضع

مع ان المتمكن باق كما كان **ب** الشمعة اذا جعلت كرة فان السطح المحيط بها
اصغر من السطح المحيط بها عند ما كعبتها لان الدائرة اوسع الاشكال فالمتمكن
باق مع ان المكان قد ازداد عند التكعيب وقد يبقى المكان بحاله مع انتقاص المتمكن
فان الماء الذي في القربة مكانه سطح داخل القربة فاذا عصرنا القربة حتى خرج بعض
الماء منها ثم استدنا بقي سطح القربة محيطا بما بقي من الماء فالمتمكن قد انتقص والمكان
بعينه كما كان وقد ينتقص المتمكن ويزداد المكان مثل المكعب اذا ثقبت في احد
جوانبه ثقبة عميقة فان السطح المقعر اعظم لا محالة من قاعدته المستوية وما بقي
من الجسم بعد الحفر اصغر مما كان اولا فههنا انتقص المتمكن وازداد المكان و
لما كانت اللوازم ظاهرة الفساد كان الملزوم مثلها **واحتج القائلون بالسطح**
بان المكان لا بد وان يكون شيئا يحصل المتمكن فيه وذلك اما ان يكون بعدا او فيه
فهو محال لما مر من الدلائل على اصحاب البعد او بان يكون مماسا له وما ذاك الا السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي **واعلم** ان من
المعلوم بالضرورة ان كل متحيز فله جهة وحيز وذلك الحيز ان جعلناه امرا
عدميا تقديريا فهو محال لانه كيف يمكن ان يكون الجسم حاصلا في شيء يفرضه الفارض
ويعتبره المعتبر بحيث لو لم يوجد ذلك الفرض لم يتحقق ذلك المفروض مع ان الجسم
يكون حاصلا في الحيز وان جعلناه امرا ثبوتيا فاما ان يكون مشارا اليه او
لا يكون والثاني مشكل ايضا لانا نشير الى هذا الحيز فكيف يمكن جعله شيئا
غير مشار اليه والاول لا يخلو اما ان يكون بعدا او سطحا او غيرهما وقد قررنا
كل ما يمكن ان يقال في الوجهين الاولين فعليك الاختيار بعقلك بعد ذلك
في الخلاء هو ان يوجد جسمان لا يتلاقيان ولا يكون بينهما ما يلاقيانه وقد اختلف
الناس في صحته ولنذكر الاقوى من الجانبين نفيا واثباتا **اما المثبتون**

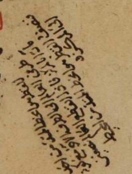
فاقول هاهنا طريقان فالاول ان سطحا اذا لقي سطحا آخر ثم ارتفع عنه دفعة واحدة
وجب وقوع الخلاء بينهما حال الارتفاع فلنبين امكان هذه الامور اما
انه يصح ان يلقى سطح سطحا فلانه لو امتنع لكان القول بالخلاء ظاهرا وايضا
فالبديهة حاكمة بصحته لانا اذا وضعنا باطن اصبعنا على جسم آخر علمنا بالبديهة
انه لا يمكن ان يقال انه لم يحصل الملاقاة الا بين نقط متفرقة في اصبعنا وبين
نقط متفرقة في ذلك الجسم واما انه يصح ان يرتفع احد السطحين عن الآخر
دفعة فلان الجزء الاول من السطح الاعلى اذا ارتفع عن السطح الاسفل فلو
بقي الجزء الثاني من السطح الاعلى مماسا للسطح الاسفل لزم وقوع التفكك في اجزاء
السطح الاعلى لان الجزء الاول اذا ارتفع فقد تحرك الى الفوق فلو بقي الجزء الثاني
مماسا لما كان مماسا قبل ذلك فهو حينئذ لم يتحرك اصلا والجسم اذا تحرك احد جانبيه
ولم يتحرك منه الجانب الآخر اصلا لزم ان ينفك كل واحد من هذين الجزءين عن
الآخر وهذا هو الذي احتج به الحكماء في ابطال الجزء الذي لا يتجزأ حتى قالوا
ان تحرك بعض اجزاء الرحى عند سكون البعض لزم التفكك لكن التفكك باطل
فالقول بان السطح الاعلى لا يرتفع عن الاسفل دفعة واحدة باطل وايضا
فلنفرض وقوع التفكك فنقول ح اللامماسة بين الامور التي تحصل في الآن في السطحين
المفروضين لا شك انهما كانا متماسين فاذا صارا لا متماسين فهذا الذي صار لا مماسا
دفعة اما ان يكون سطحا او نقطة فان كان الاول فهو المطلوب وان كان
الثاني لزم تتالي النقط وتتالي الآنات وهما محالان واما انه لما ارتفع
احدهما عن الآخر دفعة لزم خلو الوسط لانه لو حصل بينهما جسم فاما ان يقال
انه كان بينهما او انتقل اليه حين رفعنا الاعلى عن الاسفل والاول باطل لانه
من الممكن ان ينطبق سطح على سطح كما بيناه واذا كان ذلك ممكنا فلنفرض وقوعه

لان المبنى على ما ثبت امكانه ممكن والثانى باطل لان الانتقال اليه اما ان يكون من
مسام الاعلى والاسفل ومن الجوانب والاول باطل لان الاجسام وان كان فيها
منافذ الا ان بين كل منفذين سطحا متصلا والا لم يكن في السطح ذى المنافذ سطح
متصل فحينئذ يكون الجسم عبارة عن نقط متفرقة وذلك محال واذا كان في السطح ذى
المنافذ سطح متصل وبعد السطح ذا المنافذ يرتفع جماعته دفعة علمنا ان كل واحد
من تلك السطوح المتصلة قد ارتفع عن جماعته دفعة فاذا لم يكن في ذلك السطح شىء
من المنافذ استحال ان يقال الجسم يدخل من منافذه والثانى باطل لان انتقال تلك
الاجسام من الجوانب الى الوسط اما ان لا يحتاج الى المرور بالطرف وهو ظاهر
الفساد او يحتاج وحينئذ لا يخلو اما ان يقال انه حين ما يكون في الطرف يكون في
الوسط ايضا وهو ظاهر الاستحالة او لا يكون فيكون الوسط حين ما يكون ذلك الجسم المنتقل
حاصلا في الطرف خاليا وهو المطلوب ب لو كان العالم ملأ لكان الجسم اذا انتقل فاما
ان ينتقل الى مكان كان خاليا او كان فارغا والثانى هو المطلوب والاول لا يخلو
اما ان ينتقل الجسم الذى كان فيه منه او لا ينتقل فان لم ينتقل منه مع انتقال هذا
الجسم اليه اجتمع جسمان في مكان واحد وذلك يوجب تداخل الاجسام والثانى لا يخلو
اما ان ينتقل الى مكان الجسم الذى انتقل الى مكانه او الى مكان آخر والاول باطل لان
حركة الجسم عن مكانه موقوفة على فراغ المكان المنتقل اليه فلو انتقل كل واحد منهما
الى مكان صاحبه لزم احتياج حركة كل واحد منهما الى حركة الآخر فيكون دورا
والثانى باطل لان الكلام في كيفية انتقال ذلك الجسم كالكلام في انتقال الجسم الاول
فيلزم تدافع الاجسام باسرها حتى يلزم من حركة البقة حركة السموات وذلك
معلوم الفساد لا يقال لم لا يجوز ان ينتقل كل واحد منهما الى مكان الآخر
واما الزام الدور فهو منقوض بحركة السمكة في الماء فانا نعلم بانه ليس يحت

في خلل الماء خلاءً آخر لانه لو كان كذلك لما انحدر الماء لا محالة الى مكان الشمعة
لانه لما وجد فيما يلي مكان الشمعة اماكن كثيرة غير التي كانت الشمعة فيه فاي
حاجة به الى دخول ذلك المكان ولان الماء لطيف سيال فلماذا لم يدخل في تلك الفرج
الخالية ولا يمكن ان يقال اجزاء الماء تندفع الى الاحيان الخالية التي في الهواء
فوق سطح الماء لانه يلزم ان يقال مهما تحرك الحيوان الصغير في البحر المحيط
ان يتحرك ذلك البحر بالكلية حتى تتادى امواجه الى الساحل ولو جاز التزام ذلك
فلم لا يجوز التزام حركة السموات عند حركة البقة ثم ان سلمنا فساد
هذا القسم لم لا يجوز ان يقال لما ثبت ان المقدار زائد على ذات الجسم فلا استحالة
في ان يزول عن الجسم مقدار ويحصل عقيبه فيه مقدار آخر اما ازيد او انقص واذا
ثبت جواز ذلك فنقول المتحرك اذا تحرك الى جهة اندفع الهواء الذي
قدامه بمعنى انه يزول عنه ذلك المقدار العظيم الذي كان ويحصل فيه مقدار
صغير فحينئذ يحصل للمتحرك مكان واما الهواء الذي وراءه فيتخلخل بمعنى انه يزول عنه
المقدار الذي كان فيه ويحصل مقدار اعظم منه فحينئذ لا يحصل الخلاء **لانا نقول**
اما الاول فهو محتمل والدور الذي الزمناه قاطع والمحتمل لا يعارض القاطع
واما الثاني فهو بناء على ان المقدار زائد على ذات الجسم وقد مرّ القول فيه وان
سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الجسم الواحد يمكن توارد المقادير عليه على ما سياتي
واما نفاة الخلاء فقد تمسكوا بامور بعضها يدل على استحالة الخلاء بالمعنى
المذكور وبعضها على استحالة وجود ابعاد خالية وبعضها مشترك بين الامرين
اما الاول فقالوا لو قدرنا جسمين غير متماسين ولا ما بين الجسمين منهما فانه قد
يكون ما بينهما تارة بحيث يملى بالذراع الواحد وتارة بحيث لا يمتلئ به وتارة
بحيث لا يتسع له والذي بين الجسمين الآخرين قد يكون مخالفا لما بين الاولين في

لكن ما

لاحتمال الأجسام العظيمة والصغيرة وليست هذه الأوهام أحكاماً كاذبة بل محققة
وجودية فإذن ليس ما بينهما عدماً صرفاً بل هو أمر وجودي ثم إنه قابل للمساواة
والمفاوتة فإن الخلاء الذي بين السماء والأرض مثل أضعاف ما بين مدينتين وذلك
من خواص الكم فالخلاء كم فإما أن يكون منفصلاً أو متصلاً والأول باطل لوجهين أحدهما
أولاً فلأن المنفصل حصوله من اجتماع وحدات غير قابلة للانقسام فكان يجب أن
يمتنع أن يحصل فيه الجسم القابل للانقسام وأما ثانياً فلأن الكم المنفصل غير ذي وضع
والمكان ذو وضع فالخلاء إذن كم متصل فإما أن يكون متصلاً بالذات أو بالعرض
فإن كان الأول والإشكال أنه كم ذو وضع فالخلاء مقدار وكل مقدار ففي مادة فالخلاء
مقدار في مادة فكان الخلاء جسماً فكان الخلاء ملاءً هذا خلف وإن كان الثاني فإما
أن يكون الخلاء حالاً في الجسم المقدار أو بالعكس أو في محل المقدار فإن كان الأول
والمقدار حال في الجسم فالخلاء حال في الحال في الجسم فيكون محالاً فيه فيكون الخلاء
ملاءً وإن كان الثاني كان جسماً لأنه لا معنى للجسم إلا الذي فيه قابلية الأبعاد الثلثة
ومحل الثالث فوجب مثل الأول فثبت أن الذي فرضوه خلاء هو جسم وملاء **وأما**
الثاني فهو استحالة أبعاد خالية لأن هذه الأبعاد إما أن يكون غير متناهية
وهو باطل على ما مر أو متناهية فهي متشكلة وذلك الشكل إن كان له لذاته
كان جزؤه مساوياً في الشكل لكله لاشتراك الكل والجزء في تمام الماهية أو لا لذاته
فحينئذ يكون قابلاً للأشكال المختلفة والفصل والوصل ولا معنى للجسم إلا ذلك **و**
لقائل أن يقول على الأول لا نسلم أن الخلاء شيء له وجود وإنما وصفه بالزيادة
والنقصان فذلك لا يقتضي كونه أمراً وجودياً فإنه يمكننا أن نتوهم العالم على
وجه يكون نصف قطره أزيد من نصف قطر هذا العالم الموجود بمقدار ذراع
زيادة وبمقدار ذراعين أخرى مع أنه لا يلزم من ذلك إثبات أبعاد موجودة



خارج العالم **فان قلتم** الفرق بين الامرين هو ان ذلك مجرد وهم كاذب ٩٣
فان عندنا يستحيل ان يوجد خارج العالم جسم واما الابعاد المفترضة بين جسمين
داخل العالم فهي موصوفة بامكان ان يحصل فيها اجسام مختلفة وذلك الامكان
امر محقق **فنقول** فحينئذ يرجع حاصل الامر الى ان هذا الامكان حاصل
هنا وغير حاصل هناك والامكان يستدعي محلا ثابتا وذلك باطل لما بينا ان الامكان
لا ثبوت له في نفسه ولا حاجة الى محل فاذن بطل هذا الفرق وان **سلمنا**
انه امر ثبوتي قابل للتقدير فلم يلزم ان يكون ملاء **قوله** كل ما كان كذلك كان
جسما **قلنا** ان عنيت بالجسم الموجود الممتد في الابعاد الثلثة فكل من اثبت الخلا
وفسره بالبعد قال بكونه جسما بهذا التفسير فقولكم لو كان كذلك لكان جسما في النزاع
للشيء على نفسه وان عنيتم بالجسم امرا آخر وذكرتم ذلك فوجب ان نفيد وما نصوره
ثم التصديق به هذا الملخص اعتراض صاحب المعتبر **واما الوجه الثاني**
فالاعتراض عليه انه بنا على وجود الابعاد وفيه النزاع **واما الذي**
تمسكوا به في ابطال القولين فعلى مطلب **الاول** الوجوه العقلية وهي
ثلثة **فا** القول بالخلاء يقتضي ان لا يتحرك الجسم وان لا يسكن وذلك محال فالقول
بالخلا محال بيان الشرطية ان الخلا اما ان يكون بعدا متشابها او عدما
صرفا وعلى التقديرين فانه لا اختلاف فيه اصلا واذا كان كذلك فكل جسم مع حصوله
في خلاء صح حصوله في خلاء آخر ولا لزم وقوع الاختلاف في الخلا واذا كان كذلك استحال
ان يسكن الجسم في شيء منها لانه ليس حصوله فيه اولى من حصوله في غيره سواء نسب ذلك
الى قوة في الجسم او الى الفاعل المختار والا لزم ترجيح احد طرفي الممكن المساوي على
الآخر لا لمرجح وانه محال واستحال ايضا ان يتحرك لان الحركة ترك حيز وطلب
آخر وذلك لا يتم الا باختيار المتروك عن المطلوب **لا يقال** هذا انما يلزم لو لم

الظاهر ان هذا الاعتراض غير وارد
اذ الحكم مستدل بما ذكره على ان الخلا بمعنى
الابعاد المجردة لا يجوز ان يكون موجودا
لا انه مانع بنا على وجود الابعاد ولعله
تكلم الامام رضه سبق فكره ٥

يكون في الوجود الا جسم واحد فحينئذ يقال انه ليس حصوله في خلاء اولى من حصوله في
خلاء اخر لما اذا وجدت اجسام كثيرة كالسموات والارض فحينئذ يكون حصول
بعض الاجسام في بعض الاحياز اولى من حصوله في غيرها لما يحصل في الخلاء من الاختلاف
بسبب القرب والبعد من تلك الاجسام **لانا نقول** الكلام في اختصاص هذه
الاجسام الكبيرة ببعض جوانب الخلاء كالكلام في الاجسام الصغيرة **وللقائل ان يجيب
عن هذا الجواب فيقول** لم لا يجوز ان يكون الخلاء عبارة عن هذه الابعاد
الفارغة وهي متناهية فتحصل فيها هذه السموات والارضون ولم توجد ابعاد
فارغة سوى هذا القدر فلا جرم لم يلزم المحال الذي ذكرتموه وايضا فلم لا يجوز
ان يكون في لشاغ اختصاص كلية الاجسام باحيازها كاختصاص كل واحد من
اجزاء العنصريات بواحد من اجزاء حيزه على قولكم **ب** الحركة في الخلاء اما ان تقع في زمان
او لا في زمان والقسمان باطلان فالقول بالخلاء باطل وانما قلنا انه يستحيل ان تقع في زمان
لان الجسم اذا تحرك في مسافة فكلما كان الجسم الذي في المسافة ارق كانت الحركة
فيها اسرع وبالعكس للتجربة والقياس من حيث ان انخراق الرقيق اسهل من
انخراق الكثيف واذا ثبت ذلك فلنفرض ان المتحرك قطع عشرة اذرع من
الخلاء في ساعة واحدة وقطع مثل هذه المسافة المملوءة من الماء في عشر ساعات
ثم لنفرض ملاء اخر ارق من الماء بحيث يكون رقته ازيد من رقة الماء عشر مرات
فاذا كان نقص زمان الحركة بحسب زيادة رقة المتحرك فيه وجب ان يكون
زمان الحركة في هذا الملاء الرقيق عشر زمان الحركة في الماء وهو ساعة واحدة
فيكون زمان الحركة في هذا الملاء الرقيق مثل زمان الحركة في الخلاء فيكون
الحركة مع العائق كهي لا معه وان فرضنا ملاء اخر ارق من ذلك كان زمان الحركة
فيه اقل من زمان الحركة في الخلاء فيكون الحركة مع العائق اسرع منها مع عدمه

اجمع بلا رجح

باطل ح

العائق ح

العائق هذا الخلف و انما قلنا انه يستحيل وقوع الحركة لا في زمان لان كل
حركة فعلى مسافة منقسمة ويكون وقوع النصف الآخر منها وذلك لا يتفق الا
مع الزمان **ولقائل ان يقول** الحركة لما هي هي اما ان تكون مفتقرة
الى الزمان او لا تكون وافتقارها اليه انما يحصل في المسافة من العائق والثاني باطل
لوجهين اما اولا فلان الحركة من حيث هي هي لا تتقرر الا على مسافة منقسمة
فيكون وجود نصفها قبل وجود كلها وذلك لا يتفق الا مع الزمان واما ثانيا
فلان حركات الافلاك لا عائق لها فيكون وقوعها لا في زمان فثبت الاول و
اذا كان كذلك فنقول الحركة في مسافة عشرة اذرع تستدعي قدرا من الزمان
لما هي هي وقدرا آخر من الزمان بسبب ما في المسافة من العائق والزمان المنبعث
بسبب ما في المسافة من العائق هو الذي ينقص بسبب لطافة ما فيها من الجسم
ويعظم بسبب كثافة ما فيها واذا كان كذلك فنقول الحركة الخلائية واقعة
في ساعة واحدة وهي الزمان الذي يستحقها هذا القدر من الحركة لما هي هي
واما الملأ الذي رقته الذي بعد رقة الماء بعشر مرات فان الحركة فيه تقع في
ساعة وعشر ساعة اما الساعة فبسبب اصل الحركة واما عشر الساعة
فبسبب ما في المسافة من العائق وبالجملة فالمحال الذي الزمتموه انما يتم لو جعلنا
الزمان كله في مقابلة العائق اما اذا جعلنا بعضه في مقابلة الحركة وبعضه
في مقابلة العائق كانت الحركة الخلائية واقعة في الزمان الذي يستحقه الحركة
لما هي هي والحركة الملائية كيف كانت واقعة في ذلك الزمان مع مقدار آخر
من الزمان يستحقه بسبب ما في المسافة من المعاوقة فاندفع المحال ج انا سنبين
في باب الحركة ان الحجر اذا رمي قسرا الى فوق فهو انما يتحرك لان المحرك افاده
قوة تحركه الى فوق وتلك القوة انما تبطل بمصادمات الهواء الذي في المسافة

93

وقوع نصفها قبل ح

كذلك بل يكون ح

الصواب ان يقال فتقع في ساعة واحدة وعشر ساعة [illegible] واحدة لان الحركة لذاتها تستدعي ساعة واحدة والعائق يقتضي ساعات [illegible] من الزمان [illegible] العائق [illegible] عشر ذلك العائق [illegible] الساعة [illegible] الواحدة الى [illegible] وما في الكتاب فلعله سهو [illegible] والهذا اعدل عند [illegible] الصواب

فلو كانت المسافة خالية لما حصلت المصادمات فكان يجب ان لا تضعف تلك
القوة فكان يجب ان لا يرجع الحجر الا بعد وصوله الى سطح الفلك ولقائل
ان يقول هذا انما يلزم لو قلنا انه ليس بين السماء والارض الا الخلاء
فاذا لم نقل بذلك بل قلنا الغالب هو الهواء لكن في خلله خلاء لم يلزم ذلك وايضا
فالشيخ ذكر في الشفاء في الموضع الذي بين فيه ان بين الحركة الصاعدة
والهابطة سكونا ان المتحرك القاسر كما يفيد الحجر قوة تحركه الى فوق فانه يفيد
قوة تستحفظ ذلك الموضع واذا كان هذا قوله فكيف يمكنه مع ذلك ان يقول
لولا مصاكات الهواء لما رجع الحجر **النمط الثاني** العلامات فا قالوا الاناء
الضيق الراس اذا كان نوع اسفله ثقبة ضيقة لم اذا ملئ فان فتح راسه نزل الماء
وان ضم لم ينزل وليس ذلك الا لامتناع الخلاء ب وكذا الانبوبة اذا غمز احد طرفيها
في الماء ومص الطرف الاخر صعد الماء مع انه ليس من شان الماء الصعود وما ذلك
الا لان سطح الهواء ملازم لسطح الماء فاذا مص الهواء انجذب فتبعه الماء ج وكذا
المحجمة عند مص المحجمة د وكذلك اذا ادخلنا راس الانبوبة داخل قارورة و
احكمنا الخلل الذي بين عنق القارورة وعنق الانبوبة بشيء يسد الخلل فان جذبنا
الانبوبة والحالة هذه بحيث لا يدخل فيه الهواء انكسرت القارورة الى داخل وذلك
لاستحالة الخلاء وان ادخلنا الانبوبة الى باطن القارورة لكنها انكسرت الى
الخارج وذلك لان الانبوبة كانت مملوة فاذا ادخلنا فيها لم يحتملها فانشقت الى
خارج ولانه لو امكن الخلاء لجاز ان يكون بعض الفوارغ خالية فاذا اكنا ها
وغمسنا ها في الماء وكان عندنا اعليها وجب ان يصعد الماء اليها من غير ان يخرج
منها شيء من الهواء حتى لا تظهر البقابيق والنفاخات ولقائل ان يقول هذه
الامور فان كانت توهم حصول امتناع الخلاء الا انه لما لم يثبت بالبرهان القاطع

الجزء

وانما كيف يمكن لغيره ذلك التقول قبل ابطال ماذهب اليه الشيخ في الشفا جواز انه كذلك حقا

الانبوبة

٩٤

لانها لا تحتمل وجها آخر سوى ذلك كان التعويل عليها في المطالب اليقينية ممتنعا
فهذا ملخص ما في هذه المسألة والشبهة بعد غير زائلة والميل الى الاثبات
بسبب الحجة الاولى **في تفسير لفظ المكان** العلماء انما يطلقون لفظ المكان
اما على البعد او السطح او الفراغ المتوهم واما في المشهور فانهم انما يطلقونه على
ما يمنع الشيء من النزول فيجعلون الارض مكانا للحيوان ولا يجعلون الهواء المحيط
به مكانا له حتى انه لو وضعت الدقة على راس قبة بمقدار درهم لم يطلق لفظ
المكان الا على القدر الذي يمنعه من النزول **في تعقب ما يقال ان الجهات ستة**
لما ثبت امتناع ذهاب الابعاد الى غير النهاية وجب ان يكون لكل بعد مستقيم
نهايتان وافترضته له فيما بينهما جهتان اي طرفان والمشهورات للخط جهتين
وللسطح اربعا وللجسم ستا وقولهم في الخط صحيح اما السطح فان كان مربعا واعتبرت
نهاياته التي هي الخطوط كانت اربعا وان اعتبر جميعها مع النقط صارت ثمانية
فان كان مسدسا او مسبعا او غير ذلك من المضلعات فلم يحسب كل حد جهة
لانه لا معنى للجهة الا الطرف والدائرة لا جهة لها بالفعل واما بالقوة فجهاتها
غير متناهية اذ لا نقطة اولى بها من غيرها والحال في الجسم كالحال في السطح وسبب
اشتهار هذه المقدمة راي عامي وهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما
اليدان وظهر وبطن وراس وقدم فالجهة القوية التي منها ابتداء الحركة
سموها اليمين وما يقابلها اليسار والفوق في الانسان ما يلي راسه والاسفل
ما يلي رجله وفي الحيوانات الفوق ما يلي ظهورها والاسفل ما يلي بطونها والقدام
ما اليه حركاتها بالطبع وهناك حاسة الابصار والخلف ما يقابله ولما لم يكن عندهم
جهة سوى هذه لا جرم وقفت اوهامهم على هذا القدر وخاصي وهو
ان الجسم يمكن ان تعرض فيه ابعاد ثلثة لكل بعد طرفان فله اطراف ستة

ولكن ذلك انما يكون اذا فرض امتداد واحد وجعل ذلك اصلا فضلا عن ان يكون
ذلك بالطبع فحينئذ يعرض عليه الخطان الآخران بالقوايم ولو فرض بدله امتداد
آخر عرض له ما فرضت ستة اخرى غير الاولى **في** **كثرة** ماهية الجهات الست
بحسب الرأي العامي الذي يقال من ان الجانب الايمن في العرف هو الجانب
الاقوى فيه بحسب **بحث** وهو ان كل احد يعلم يمينه عن يساره مع ان هذه الزيادة
في القوة مما لا يطلع عليها الا الخواص من الناس فكيف يفسر المعلوم بالفروع
بما لا يعلم الا بالنظر الدقيق وان الانسان قد يكون يساره اقوى مع ان اليسار
لا ينقلب يمينا **وجوابه** من المحتمل ان يكون المعتبر في الوضع الاول هو ذلك
المعنى الدقيق ثم اشتهر الاسم في كل ما يساوي الجانب الذي عليه وضع الاسم
اولا عكس ذلك المفهوم الدقيق **في ان الجهات الحقيقية ليست الا الفوق**
او السفل هاتان الجهتان ان اعتبرتا من حيث ان احداهما تلي راس الانسان
والاخرى تلي قدمه فهما غير حقيقيتين لان الارض كروية فالجانب الذي يلي
راسي يلي اخمص الواقف على الجانب الآخر من الارض في مقابلتي وبالعكس
وان اعتبرتا من حيث ان الفوق غاية القرب من الفلك والسفل غاية البعد
عنه فهما حقيقيتان لا تتغيران باختلاف الاوضاع والامكنة واما اليمين واليسار
والقدام والخلف فظاهر انها مختلفة بحسب اختلاف الاوضاع **في ان الجهات**
متناهية الجهة موجودة لانها متعلق الاشارة ومقصد المتحرك لا بالتحصيل
بل بالحصول فيه وكل ما كان كذلك فهو موجود مشار اليه في جانب الاشارة وهي
غير منقسمة لانها لو انقسمت فاذا وصل المتحرك الى نصفه ثم بقي متحركا بعد ذلك
فان كانت تلك الحركة حركة عن الجهة فالجهة هي ذلك الحد وما وراءه
خارج عنها وان كانت اليها فالجهة هي الذي وراءه وهو ليس منها **في**

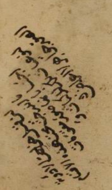
٩٥

ان تحدد الجهات لا يكون الا بالمحيط والمركز هذه الجهات
المتناهية لا بد لها من محدد وهو اما ان يكون واحدا او اكثر فان كان واحدا
فاما ان لا يكون مستديرا وهو باطل لان المحدد لا بد وان يكون بسيطا على
ما ستعرف فيكون شكله الطبيعي الكرة فان لم يكن مستديرا لم يكن على شكله الطبيعي
وكل ما كان كذلك امكن عوده الى شكله الطبيعي عند زوال القاسر وذلك انما
يكون بتغير الشكل الذي لا يخلو عن حركة مكانية وكل حركة مكانية ففي جهة
الجهة فالجهات متحددة قبل المحدد هذا خلف او مستديرا وهو اما ان يحدد
بمحيطه او بالمحيط به والثاني باطل لانه متى حصل محيطه تحدد به غاية القرب
اليه وغاية البعد منه وهو المركز واذا كان ذلك فبلغ التحديد لم يكن بنا حاجة
الى اسناد هذا التحديد الى غيره وان كان اكثر من واحد فاما ان لا يكون واحد
منها محيطا بالآخر وحينئذ تحدد غاية القرب من كل واحد لكن لا تحدد غاية
البعد عنه او يكون الواحد منها محيطا بالآخر وحينئذ يكون المحيط كافيا في التحديد على
ما بيناه فيقع المحاط به حشوا في ذلك الحكم فثبت ان تحدد الجهات لا يحصل الا بالمركز
والمحيط ويجب على طالب الحق ان يستقصي في تلخيص الحدود الثلثة التي هي
هذه المسئلة **الفن الثاني في الكيف** وفيه مقدمة واربعة
اقسام اما المقدمة ففيها فصلان **الفصل الاول في رسمه** هو العرض
الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله
اقتضاء اوليا فالعرض يتميز عن الجوهر وبالذي لا يتوقف تصوره على تصور
غيره عن المقولات النسبية فان تصورها متوقفة على تصور امر آخر وان كان
ربما اوجب تصورها تصور غيرها وبقولنا لا يقتضي القسمة واللاقسمة يتميز
عن الكم والوحدة والنقطة وبقولنا اقتضاء اوليا يندرج العلم بالمعلومات

التي لا تنقسم لانه ليس لذاته لا تقبل القسمة لكن بواسطة وحدة المعلوم واعلم ان
اصلا الاجناس العالية لا حدود لها ولا الرسوم التامة بل لا يمكن تعريفها الا بالرسوم
الناقصة ثم ان المذكورة ذلك الرسم الناقص فانه امور سلبية وتارة ثبوتية و
يجب ان تكون تلك الامور اعرف من المعرف ثم من المعلوم ان طبائع الاجناس العالية
امور خفية فاذا قيل الكيف ما لا يكون جوهرا ولا كما ولا اينا ولا متى كان المذكور
سلب امور ليست هي اعرف من المعرف فلم يكن التعريف صحيحا فاما اذا اعتبرنا
العرضية وعدم توقف تصوره على تصور الغير وان لا يكون علة اولية للانقسام
واللاانقسام كانت هذه القيود امورا جلية في التصور فلا جرم انه صح جعلها
رسما ناقصا

الفصل الثاني في تقسيم الكيف

الى انواعه الاربعة
لنقول اعلم ان الكيف جنس تحته اربعة انواع ا الكيفيات المحسوسة فان
كانت راسخة سميت انفعاليات والا انفعالات ب المختصة بذوات الانفس
فان كانت راسخة سميت ملكات والا سميت حالات ج الاستعداد الشديد
نحو الانفعال ويسمى لا قوة طبيعية وضعفا طبيعيا او نحو اللاانفعال ويسمى قوة
د الكيفيات المختصة بالكميات اما المتصلة كالتربيع والتثليث والاستقامة
والانحناء او المنفصلة كالزوجية والفردية واجود ما ذكروه في الحصر ان
الكيفية اما ان تكون مختصة بالكمية كالتربيع والزوجية او لا تكون وهو اما ان يكون
محسوسا وهو الانفعاليات والانفعالات او لا يكون وهو اما ان يكون استعدادا
نحو الكمال وهو القوة واللاقوة او كمالا وهو الحال والملكة واعلم انا لما
فسرنا الحال والملكة بالكيفيات النفسانية يرجع حاصل هذا التقسيم الى ان كل
كيفية غير مختصة بكمية ولا محسوسة اذا لم تكن استعدادا للقبول او دفع فهي
كيفية نفسانية وذلك مما لا دليل عليه لان من المحتمل وجود كيفية جسمانية



لا تكون مختصة بالكميات ولا تكون محسوسة ولا مختصة بذوات الأنفس ولا تكون
ماهيتها نفس الاستعداد وإذا كان كذلك فالجزم بأن كل كيفية غير مختصة بالكمية
ولا محسوسة ولا استعداد لكانت حالاً أو ملكة دعوى لا دليل عليها

القسم الأول في الكيفيات المحسوسة وفيه خمسة أبواب

الباب الأول في أمور كلية لهذا القسم وفيه مباحث

(ا) فيما لأجله سمي هذا النوع بالانفعاليات
والانفعالات لعلتين (ا) انفعال الحواس عنها لا لأنها أول لو لم تعتبر الأولية دخلت
الأشكال والأعداد والحركات والعدد وغيرها فيه لكن الثقل والخفة منها مع أن
في كونهما من المحسوسات الأول كلاما (ب) حدوثها إما بالشخص أو بالنوع تابع للمزاج
أما بالشخص فكحلاوة العسل وصفرة من به سوء مزاج الكبد وأما بالنوع فكحرارة النار
فإن من شأن نوعها أن يحدث بالمزاج وأما الرطوبة واليبوسة هل من شأنهما
ذلك ففيه كلام ولكن الشكل ليس كذلك بالاتفاق وأما الكيفيات المحسوسة الغير
المستقرة فهي وإن كانت انفعالية لهاتين العلتين لكنها لعروضها وسرعة زوالها
منعت اسم جنسها واقتصر في تسميتها على الانفعالات وإن لم يكن هي في أنفسها انفعالات

في الرد على من زعم أن هذه الكيفيات نفس الأشكال فمنهم من زعم أنه
ليس في النار حرارة ولا في الماء برودة ولا في الثلج بياض ولا في القار سواد بل ليس هنا
إلا انفعالات تعرض للحواس أما القدماء من الفلاسفة فزعموا أن الأجسام
تنتهي بتحليل تركيبها إلى أجزاء أصلية قابلة للانقسام الوهمي لا للانقسام الفعلي
وزعموا أنها تختلف في أشكالها فالتي تحيط بها أربع مثلثات تكون حريفة الاتصال
بالعضو فيحس منه بالحرارة والذي تحيط به ستة مربعات تكون غليظة غير
نافذة فيحس منه بالبرد وكذلك الطعوم فإن الذي يقطع العضو إلى أجزاء
صغار ويكون شديد النفوذ فهو الحريف والمتلافي لذلك التقطيع

هو الحلو وكذا القول في الألوان فان الذي ينفصل منه شعاع مفرق للبصر هو الابيض
والذي ينفصل منه شعاع جامع له هو السواد ويحصل من اختلاطهما على السطوح الالوان
المتوسطة واما المتأخرون من المتكلمين فزعموا انه ليس في النار حرارة لكن
الله تعالى اجرى عادته بخلق الحرارة في العضو عقيب ملاقاة النار وكذا القول في
الطعوم والروائح والالوان قالوا والالزم ان تحس من النار لكونها حارة ملاقية
تسخن من الشمس وان لم تكن هي حارة عند الفلاسفة واعلم ان العلم بثبوت هذه
الكيفيات من اجلى العلوم بالامور المحسوسة وقد عرفت ان الاستدلال على الضروريات
عبث فالمشاؤون ابطلوا قول القدماء بان الاشكال ملموسة وغيرهم فسادة
والالوان بالعكس فالحرارة والبرودة صفتان والاشكال ان ضاد فيها فهذه
الكيفيات غير الاشكال فالمتأخرون قالوا لهم انه الخبر عندنا من حال النار
الا ما يحصل في اعضائنا عند القرب منه من السخونة وهذا القدر لا يقتضي كونها
متسخنة في نفسها كالشمس والحركة **في الرد على من جعل هذه الكيفيات**
نفس الامزجة لا معنى للمزاج الا الكيفية الحاصلة من تفاعل الحار والبارد
مثلا الذي يسخن بالقياس الى البارد وبالعكس وهي بالحقيقة من جنس الحرارة
والبرودة فيكون من الكيفيات الملموسة فاللون والطعم وغيرهما مما ليس بملموس
لا يكون نفس هذا المزاج نعم ربما جعلناها تابعة له وتابع الشيء ليس هو هو

الباب الثاني في الكيفيات الملموسة

وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة واللطافة والكثافة واللزوجة
والهشاشة والجفاف والبلة والثقل والخفة وقد يدخلون فيها الخشونة
والملاسة والصلابة واللين كما مر بحثا **في الحرارة والبرودة** ان هاتين
الكيفيتين من اظهر المحسوسات وكل ما كان كذلك كان غنيا عن التعريف لكنا

٩٧

نذكر منها أمثلة ونعدها آ من شأن الحرارة إفادة الميل المصعد بواسطة
التخلخل ثم إن المركبات لما كانت مركبة من أجسام مختلفة في اللطافة والكثافة فكلما
وكلما كان ألطف كان أقبل للخفة من الحرارة فإن الهواء أسرع قبولا لذلك من الماء
الذي هو أسرع قبولا منه من الأرض لا جرم إذا عملت الحرارة في المركب بادر الأقبل منها
للتصعيد قبل مبادرة الأبطأ والأبطأ دون العاصي فيعرض من ذلك تفرق
الأجسام المختلفة الطبائع التي منها تركب المركب ثم يحصل منها عند تفرق تلك
المختلفات بهذا السبب اجتماع المتشاكلات بمقتضى طبائعها لكون الجنسية علة للضم
فلهذا السبب يقال الحرارة من شأنها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات وهذا
الجمع والتفريق إنما يعرضان في المركب الذي لا يكون بسائطه شديدة الالتحام
أما الذي يكون التحامها شديدا فلا يخلو إما أن يكون اللطيف والكثيف فيه قريبين
من الاعتدال أو لا يكونان فإن كان الأول فإذا قوي فعل الحرارة فيه حدثت
حركة دورية كما في الذهب لأن النار إنما لا تفرقه لأن التلازم بين بسائطه شديد
جدا فكلما أمال اللطيف إلى التصعد جذبه الكثيف المائل إلى الانحدار فحدثت حركة
دورية وإن كان الثاني فإن كان الغالب هو اللطيف تصعد بالكلية و
استصحب الكثيف كالنحاس المزنجر زنجرة محكمة بالنوشادر فإنه ربما
تصعد بالكلية بالنار القوية وإن كان الكثيف فإن لم يكن غالبا جدا أثرت النار في تليينه
أو في تسييله كالحديد والآلات تقوى أيضا على تليينه كما في الطلق والنورة إلا بالحيل
ب تسويد الرطب وتبييض اليابس وقد ظن أن بياض الجص منها ليس إلا من مداخلة
الهواء والأبلغ الحق والتسويد مجامع إلى ذلك البياض والبرودة بالعكس
منها ج إفادة القوام كما في بياض البيض د إنما تحدث بالحركة ولهذه التجربة
وأنكر صاحب المعتبر قال إن العناصر للشيء وسط لا يشبه الأفلاك كالقطرة

في البحر المحيط فلو كانت الحركة مسخنة لاثرت الحركات السريعة التي في الافلاك مع الاثير في تسخين هذه العناصر الثلثة حتى تصير الكل نارا وهذا ضعيف لان الاجرام الفلكية وان كانت متحركة لكنها غير قابلة للسخونة والشيء لما لم يؤثر في حصوله الفاعل فيعتبر فيه ايضا القابل فلا يلزم من حصول الحركة في الاجرام السماوية العلوية كونها مسخنة وايضا فان مقعر الفلك ومحدب النار سطحان املسان فلا يلزم من حركة احد السطحين حركة الاخر فاذن اجرام الافلاك غير مسخنة حتى يلزم من سخونتها سخونة العناصر ولا يلزم من حركاتها حركات هذه العناصر حتى يلزم من حركاتها سخونتها فاذن لا يلزم من حركات الافلاك مع عظمها وسرعتها سخونة هذه العناصر على صغرها ب

في إثبات البرودة من القدماء من جعل البرودة عدم الحرارة وهو باطل لانه لو كان كذلك لكان الذي ندركه من الجسم البارد اما الجسم او عدم الحرارة والاول باطل والا لكنا اذا ادركنا الجسم الحار وجب ان ندركه على حالة البرودة لان برودته هي نفس جسميته المدركة حال حرارته لكن ذلك محال والثاني باطل لان العدم لا يحس به ج

في أن الحرارة هل لها سوى البرودة ضد القول فيه مشكوك د

في تحديد كل ما يقال انه حار او بارد الحار قد يقال على ما يحس بسخونته كالنار وعلى ما يكون ظهور تلك الكيفية فيه موقوفا على ملاقاته لبدن الحيوان كالغذاء والدواء الحار ثم الحرارة والبرودة على هذا الوجه اما ان تعرف بالتجربة او بالقياس من وجوه اضعفها اللون ثم الطعم والرائحة وسرعة الانفعال وعسره والقانون فيه ان المتخلخل اسرع انفعالا مما يلاقيه من المتكاثف لضعف جرميته وقوة جرمية المتكاثف واذا كان كذلك فالمنفعلان ان كانا متساويين في القوام ثم تفاوتا في قبول الحرارة من فاعل واحد على نسبة واحدة فالاقبل احر لانه لما استوى الفاعل والقابل والنسبة فلولا اختصاص الاقبل بقوة مسخنة والا لما ازدادت سخونته وان اختلف

فالاقوى فهو اما ان انفعل اسرع ذلك على ان فيه ما يعين على حدوث تلك الكيفية
واما الاضعف فلا يدل سرعة انفعاله على شيء لاحتمال ان يكون ذلك لضعف
قوامه ومما يتبدل بحال الاشتعال والجمود وكانه نوع من الانفعال فيكون حاله
كالحال في الانفعال **ه في ماهية الحرارة الغريزية** وفيها وجهان **فا** ان يكون
المرجع بها الى الحارة وهو ان الجزء الناري الذي في المركب الذي يفيد الطبخ
اذا لم يبلغ في الكثرة الى حد الاحراق ولا في القلة الى حيث يبقى المركب معه
فجاصل الاعتدال بسبب ذلك الجزء الناري وهو الحرارة الغريزية وانها لما
تدفع البرودة المضادة فهي تدفع الحارة الغريبة ايضا لان الحارة الغريبة اذا
حاول التفريق فالجزء الناري يدفع اثره بما يفيد من الاتصال الحاصل بالطبخ
فعلى هذا الحرارة الغريزية انما تخالف الغريبة بكونها جزءا من المركب ولو فرضنا
كون الغريبة جزءا من المركب وكون الغريزية خارجة لكانت الغريبة غريزية
وبالعكس **ب** ان يجعل الحرارة التي هي الكيفية جنسا لانواع من انواعها
الحرارة التي في النار وهي غير ملايمة للحيوة ومنها التي في بدن الحيوان ومنها
الفائضة عن الاجرام السماوية وهذا الوجه هو الاشبه ومما يدل على ان
الحرارة النارية مخالفة بالنوع للحرارة الشمسية فان حر الشمس يعين العشي
دون حر النار **و في الرطوبة** المراد به وصفان احدهما الكيفية التي لها يكون
سهل الالتصاق بالغير سهل الانفصال عنه وثانيهما الكيفية التي بها يكون سهل
التشكل بشكل الحاوي الغريب سهل الترك له فان جعلنا الرطوبة اسما للاول
لم يكن الهواء رطبا وان جعلناها اسما للثاني كان رطبا وكانت النار ارطب
لكونها ارق والنزاع في ذلك لفظي لكن الشيخ ابطل الاول بان الالتصاق
بالغير لو كان لاجل الرطوبة لكان الارطب اشد التصاقا لكن التالي باطل

لان الماء ارطب من الدهن والعسل وليس اشد التصاقا بالاصبع منهما فليس
الالتصاق بالعين لاجل الرطوبة وهذا ضعيف لان من فسر الرطوبة بسهولة الالتصاق
والانفصال سلم ان الارطب اسهل التصاقا وانفصالا والماء لما كان ارطب كان اسهل
التصاقا وانفصالا من الدهن والعسل فان غمس الاصبع في الماء اسهل من غمسه
في العسل وبعد الاخراج كان انفصاله اسهل من انفصاله عن العسل **لا يقال** لو كان
الالتصاق معتبرا في الرطوبة لزم ان يكون الادوم التصاقا ارطب والعسل ادوم
التصاقا فيكون ارطب **لانا نقول** انا لا نقول الرطوبة نفس الالتصاق بل هي
الكيفية التي باعتبارها يستعد الجسم لسهولة الالتصاق ولا يلزم من ذلك ان يكون
الادوم التصاقا ارطب كما انه لما جعل الرطوبة هي الكيفية التي باعتبارها يستعد الجسم
لسهولة قبول الاشكال لا يلزم ان يكون الاثبت شكلا وهو اليابس ارطب فكذلك هنا
ومما يدل على ان تفسير الرطوبة بما ذكرناه اولى اتفاق الكل على ان الرطب
واليابس اذا امتزجا افاد الرطب اليابس استمساكا عن التشتت ومعلوم ان
الهواء اذا اختلط بالتراب لا يفيده الاستمساك ولانه يلزم كون النار ارطب العناصر
لكونها الطفها وذلك مما لم يقل به احد **مبحث في اليبوسة** فسرها الشيخ بالكيفية التي
بها يعسر قبول الاشكال الغريبة وتركها وهذا بالصلابة اولى والاولى ان
يقال نرى من الاجسام ما يتفرق بسهولة ومنها ما لا يكون كذلك والثاني هو الصلب
والاول على قسمين منها ما يكون صلبا عسر الانفراك ولكنها متصلة بالحاجات سهلة
الانفراك ومنها ما يكون كل الجسم غطيعة تلك الحاجات فالاول هو الهش والثاني
هو اليابس فاليبوسة هي الكيفية التي يكون الجسم بها عسر التفرق عسر الاجتماع **ح**
في اثبات الرطوبة واليبوسة على تفسير الشيخ قال اذا قلنا الرطوبة
كالا جلة لسهولة قبول الجسم للاشكال فهو مجاز لان السهل والصعب من

المتصلة ...
يأتي من اجزاء صغار لا تنقسم الحس ... ذا ... ولا
يعرض منها سهولة ... يكون ... واحد منها ...

اي ... في الطبع ومن ... الانفراك

باب المضاف والرطوبة واليبوسة ليستا منه بل التحقيق ان الرطب هو الذي
لا مانع فيه من الالتصاق والانفصال على ما قلناه او لا مانع فيه من قبول الاشكال
على ما قاله الشيخ واليابس هو الذي فيه مانع منه اما على تفسير الشيخ فيشبه ان يكون
التقابل بينهما بالعدم والملكة لان الرطوبة اما ان تفسر بتلك القابلية او بعلتها
فان كان الاول لم يكن امرا وجوديا لان قابلية الجسم لعرض لو كانت عرضا لكانت
قابليته لذلك العرض عرضا آخر ولزم التسلسل والثاني باطل لان الجسم لذاته
قابل للاشكال فان القبول حاصل لليابس واذا كانت القابلية لذات الجسم
استحال تعليلها بعرض زائد لان الحكم الواحد لا يكون بالذات وبالعرض معا
فثبت ان الرطوبة على تفسير الشيخ يجب ان لا يكون امرا وجوديا وايضا فبتقدير
كونها وجودية فهي غير محسوسة اصلا والا لكنا نحس بها في الهواء الخالي عن الحر
والبرد والحركة ولو كان كذلك لعلمنا بالضرورة ان مثل هذا الهواء انه ملاء وغير
خلاء ولما لم نعلم ذلك الا بالدليل علمنا ان هذه الكيفية غير محسوسة واما على
تفسيرنا فالاشبه كونها امرا وجوديا محسوسا **ط في ان الرطوبة جنس او**
نوع منهم من زعم ان رطوبة الماء مخالفة لرطوبة الدهن وهي مخالفة لرطوبة
الزيبق فتكون الرطوبة جنسا تحتها انواع ومنهم من جعلها نوعا واحدا
وزعم ان الاختلاف بسبب اختلاط اليابس بالرطب وكلا القولين محتمل **ي**
في تضاد الرطوبة واليبوسة اما امتناع اجتماعهما فمعلوم بالضرورة
واما انه هل في الامكان ثالث ينافيهما كالحمرة مع السواد والبياض فمشكوك
فيه وهل في الوجود ذلك فغير معلوم **لا يقال** لما ذا لا يجعل الخشونة ضد الرطوبة
والملاسة ضد اليبوسة **لانا نقول** سنبين بعد ذلك ان شاء الله تعالى
ان الخشونة والملاسة ليستا من الكيفيات الملموسة **باب في التبدلات** لانه

عبارة عن حركات توجد في اجسام متفاصلة في الحقيقة متواصلة في الحس لدفع
بعضها بعضاً حتى لو قدرنا ذلك في التراب او الرمل لقيل انه سيال فقلت ان
السيلان غير الرطوبة وغير مشروط بها بحث فيما يقال للحرارة والبرودة انهما
فاعلتان وللاخريين انهما منفعلتان لانه ثبت بالبرهان ان الحار والبارد
يؤثر كل واحد منهما في صاحبه وفي الرطب واليابس ولم يثبت بالبرهان ان الرطب
يجعل اليابس رطباً لا على سبيل البل واليابس يجعل الرطب يابساً لا على سبيل النشف
ولا تأثير لهما في الحرارة والبرودة والذي يقال من ان ذلك لان الحرارة والبرودة
تعرفان بالآثار الفعلية اعني الجمع والتفريق والرطوبة واليبوسة بالآثار
الانفعالية فقد عرفت ضعفه بحث في اللطافة والكثافة اللطافة تقال بالاشتراك
على رقة القوام وهي سهولة قبول الاشكال الغريبة وتركها وقبول الانقسام الى
اجزاء صغيرة وسرعة التأثر من الملاقي والشفافية ويقال الكثافة على مقابلات
هذه الاربعة بالاشتراك بحث في اللزوجة والهشاشة اللزج هو الذي يسهل
تشكيله باي شكل اريد ولكن يعسر تفريقه بل يمتد متصلاً والهش هو الذي يصعب
تشكيله ويسهل تفريقه بحث في البلة والجفاف الجسم اما ان يقتضي طبيعة
نوعه كيفية الرطوبة وهو الرطب او لا يقتضيها ولكن التصق به الجسم الرطب
فاما ان تكون مع ذلك غائصة فيه وهو المنتقع او لا تكون وهو المبتل مباحث
الثقل والخفة فا في اثباتهما مدافعة وهي مغايرة للحركة لان الزق
المنفوخ المسكن تحت الماء قسراً فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه والثقيل
المسكن في الجو قسراً فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وللطبيعة لان المدافعة
قد توجد بدون الطبيعة وهي المدافعة النفسانية والطبيعة قد توجد
بدون المدافعة حال كون الجسم في مكانه الطبيعي ب في ان العلة القريبة

الغرض من هذا البحث أن الميل أمر آخر وبال المدافعة وأنه علة قريبة

لهذه المدافعة ليست هي الطبيعة والقوة النفسانية المحركة لأن الحلقة
التي تجذبها جاذبان متساويان حتى وقفت في الوسط لا شك أن كل واحد منهما
فعل فعلاً معوقاً فالحركة الحلقة إلى جانب الآخر وليس في ذلك هو نفس المدافعة
لأنها غير موجودة أصلاً ولا قوة الجاذب الآخر لأنه إن لم يفعل في المجذوب فعلاً
لم يصر مجرد قوته عائقاً عن أن يفعل فيه غيره فعلاً فإذن قد فعل كل واحد منهما
فيه فعلاً غير الحركة بحيث لو خلي عن المعارض لاقتضى انجذاب الحلقة إلى جانبه
فثبت وجود شيء لو خلي عن المعاوق لاقتضى المدافعة إلى جهة مخصوصة وليس
ذلك نفس الطبيعة لأن طبيعة الحلقة تقتضي الحركة الهابطة والذي فعله
المجاذبان ليس كذلك فثبت أن لهذه المدافعة علة قريبة غير الطبيعة والقوة
النفسانية **بحث في الثقل والخفة** الثقل قوة طبيعية يتحرك بها الجسم إلى حيث ينطبق
مركز ثقله على مركز العالم لو لم يعقه عائق وقد يقال على الطبيعة المقتضية له
وعلى المدافعة الحاصلة منه بالاشتراك وكذا الخفة **د** في أصناف الثقال والخفاف
للثقيل منه مطلق وهو الراسب تحت الأجسام بأسرها وهو الأرض ومضاف
كالماء والخفيف منه مطلق وهو الطافي على سائر العناصر وهو النار ومضاف و
هو الهواء واعلم أن الثقل والخفة إنما يصيران إضافيتين إذا اعتبرنا فيهما حركة
الجسم إلى حقيقة المركز والمحيط فأما إذا اعتبرنا كون الماء شاملاً للأرض حشواً لا للهواء
أو كون الهواء فوق الماء وتحت النار فإنه لا يصير الثقل والخفة بهذا الاعتبار
إضافيتين **بحث في أقسام الميل** الميل قد يكون بالطبع إما طبيعياً كمدافعة الزق
المنفوخ المسكن تحت الماء والثقل المسكن في الهواء وإما نفسانياً كما يعتمد
الحيوان على غيره وقد يكون بالقسر كالحجر المرمي إلى فوق قسراً فالميل الطبيعي
نوعه طبيعي نحو جهة والجهات الحقيقية اثنان فالميل الطبيعي

ط المدافعة

اثنان الثاقل وهو الثقل والصاعد وهو الخفة والميل النفساني قد يكون مستقيما

ومستديرا ويختلف ذلك بحسب اختلاف الحركات **في ان الميل لا يوجد في الجسم عند كونه في حيزه الطبيعي** لان ذلك انما يكون اما في الثقيل فعندما ينطبق مركز

ثقله على مركز العالم وهناك يستحيل ان يوجد فيه مدافعة بالطبع والا كان الامر

الطبيعي مطلوب الترك بالطبع هذا خلف واما في الخفيف فعندما يلتصق سطحه

بسطح الفلك والامر فيه ايضا كما في الثقيل **في امتناع اجتماع الميل الطبيعي والقسري** ان اريد بالميل نفس المدافعة فذلك ممتنع لان المدافعة الى الشيء

مع المدافعة عنه لا يجتمعان وان اريد به علتهما لم يمتنع ذلك لانا نجد حال الحجرين

المرميين من يد واحدة في مسافة بقوة واحدة مختلفين في السرعة والبطؤ اذا اختلفا

في العظم والصغر وما ذلك الا لان الميل المعاوق في الكبير اكثر وان كان مغلوبا و

لقائل ان يقول المعاوق هو الطبيعة **في انه هل يجوز اجتماع ميلين في جسم واحد** الى جهة واحدة احدهما طبيعي والآخر غريب اما اذا

كانت الحركة الطبيعية معاضدة بالعائق فهو جائز بالاتفاق كحركة الحجر الهاوي

فان الهواء يقاومه وبقدر تلك المقاومة يحصل الفتور فلا يبعد ان يحصل مع الميل

الطبيعي ميل غريب ويكون الحركة عند ذلك اسرع مما اذا لم يوجد ذلك الغريب كما

اذا دفعنا الحجر الى اسفل بقوة شديدة فان الحركة حينئذ ربما كانت اسرع مما اذا

تحركت بطبعها وحدها واما اذا لم يكن فالمشهور انه غير جائز لان الطبيعة اذا لم تكن

معوقة بالعائق بلغت الغاية في سرعة الحركة وذلك باطل لانا سنبين في باب

الحركة ان التفاوت بالسرعة والبطؤ في الحقيقة نعم وقوع الماهية واذا كان كذلك

فلا يبعد ان تقوى قوة على افادة نوع منها دون نوع واذا ضم اليه ميل قسري

قوي المجموع على افادة نوع آخر **في بقاء الميل عند الوصول الى المطلوب**

كذلك اي معارضة بعائق

104

١٠١

الميل انما يدافع الى الحد المعين ليوصل الجسم اليه فهو علة للاتصال وعلة
الاتصال موجودة حال الوصول فالميل موجود حال الوصول **في انه مما يحدث دفعة**
لما ثبت انه موجود آن الوصول كان آنيا فيكون حدوثه وفناؤه دفعة لا بالتدريج **في قبوله**
للاشد والاضعف واختصاصه بكونه بين طرفين اما الاول فمعلوم بعد الاختبار
بالضرورة واما الثاني فلان كل تغير يحدث الى شيء بينهما لتعانده فان كان التعاند
في الغاية فهما الضدان والا فهما متوسطان ومتى وجد المتوسط وجد الطرفان
في سبب اشتداد الميل الطبيعي عند القرب من المطلوب وضعف
القسري عند الوصول الى المطلوب واشتداده في الوسط اما الاول فلان الطبيعة
اذا لم يكن ممنوة بالضد اوجدت الميل بعد الميل فهي لا تزال تتزايد فلا جرم كانت
لا تزال الحركة تقوى وتشتد واما الثاني فلتزايد ضعف الميل القسري عند
الانتهاء الى الغاية واما الثالث اما انيته فلان تاثير السهم المرمي الى الجسم
القريب يكون ضعيفا وكذا في الجسم البعيد واما المتوسط بين القرب والبعد فان
تاثيره فيه يكون قويا جدا فعلمنا ان الميل القسري يقوى في الوسط واما لميته
فقد قيل ان المحل اذا تحرك زعم المرمي اكثر تخلخل اكثر فلا تزال تتزايد التخلخل و
تضعف القوة لان التلطيف المستفاد بالتخلخل يكون موقوفا على ما يعرف بالضعف
فلا جرم يتزايد التاثير فاذا انتهى التحرك على القوة واستحكم ضعفت و
لم يبلغ المحل مبلغا يعين بتلك الضعف **في انه ليس بين الثقل والخفة انفعال**
لانهما يوجبان التباعد والانفعال انما يحصل بالتلاقي **فيما ظن انه من الكيفيات**
الملموسة وليس كذلك وهو امران في الخشونة والملاسة فالخشونة عبارة عن
اختلاف الاجزاء التي في ظاهر الجسم بان يكون بعضها ناتيا وبعضها غائرا وهو من
باب الوضع والملاسة استواء السطح وايضا فلا حس بها الا بواسطة المقادير

والحركات والأشكال وبشرط أن يكون تلك الأمور فيها صلابة أو حرارة أو
برودة أو يبوسة أو يكون مختلفة في ذلك ب الصلابة واللين ليسا من هذا الباب
لأن اللين هو الذي ينغمز وذلك إنما يتم بأمور ثلثة أ الحركة الحاصلة في سطحه ب
شكل التقعير المقارن لحدوث تلك الحركة ج كونه مستعداً لقبول ذينك الأمرين
والأولان ليسا من اللين لأنهما محسوسان بالبصر واللين كذلك وأما الثالث فهو من
باب القوة واللاقوة وكذلك الصلب فيه أمور أ عدم الانغماز ب الشكل الباقي و
هو نوع من الكيفيات المختصة بالكميات ج المقاومة المحسوسة وليست هي أيضاً بصلابة
لأن الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه مقاومة ولا صلابة فيه وكذا الرياح القوية
فيها مقاومة ولا صلابة فيها د الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال وذلك من باب
القوة واللاقوة فظهر خروجها عن هذا النوع وبالله التوفيق

الباب الثالث في المبصرات بالذات وهي اللون والضوء وهما قسمان

القسم الأول في اللون

وفيه مباحث أ هذا الجنس بأنواعه متصور لنا
تصوراً أولياً فلا يمكن تعريفه بحد ولا رسم والذي يقال من أن السواد هيئة قابضة
للبصر والبياض هيئة مفرقة له ركيك لأن العقلاء بأسرهم يدركون
التفرقة بين السواد والبياض وقلما يكون أحدهما قابضاً للبصر ولون الآخر مفرقاً
له فلو حصل معنى مجملاً يثبت ذلك إلا بدقيق النظر وبعد معرفة السواد والبياض و
استقراء أحوالهما وعلى التقدير الأول يكون تعريفاً للشيء بما هو أخفى منه وعلى الثاني تعريفاً
دورياً ب في إثباتها من القدماء من زعم أنه لا حقيقة للألوان أصلاً والبياض
هو الذي يتخيل عند مخالطة الهواء الأجسام الشفافة المتصغرة جداً واحتج
عليه بأن زبد الماء أبيض ولا سبب لبياضه إلا ذلك وكذا الثلج أبيض ولا سبب
لذلك إلا أن هناك أجزاء صغاراً جمدية شفافة خالطها الهواء ونفذ فيها

إثبات الألوان

الضوء وكذا البلور المسحوق والزجاج الصافي المسحوق يرى ابيض لذلك فانا
نعلم بان اجزاءها الصلبة عند الاجتماع لم تنفصل بعضها عن بعض والبلور الكبير
اذا انشق يرى ذلك الموضع منه ابيض واما السواد فانما يتخيل لعدم غور الجسم
الضوء ومنهم من سلم كون السواد لونا حقيقيا ومنع منع البياض وعرف بينهما
بان السواد لا ينسلخ واما الابيض فهو قابل لكل الالوان والقابل لكل الالوان يجب
ان يكون عاريا عن كلها **واعلم** ان وجود هذه الالوان معلوم بالضرورة و
الضروريات لا يناظر فيها وعليها بل بها والشيخ سلم في الشفاء ان البياض المحسوس
قد يكون على الوجه الذي قالوه لكنه ذكر في موضع انه لم يتبين له انه هل يحدث البياض
على غير ذلك الوجه ام لا وفي موضع آخر انه وان كان قد يكون على ذلك الوجه الا انه
قد يكون ايضا كيفية حقيقية قائمة بالجسم **واحتج عليه** بامور اربعة **ا** البيض
المسلوق يصير بياضه الشفاف ابيض وليس ذلك لان النار احدثت فيه هوائية
لانه يصير بعد الطبخ اثقل **ب** ابيضاض لبن العنزة ليس لان اجزاء هوائية خالطت
الاجزاء المائية لانه بعد الابيضاض يجف وقبله لا يجف وذلك يدل على ان الارضية
بعد الابيضاض اكثر مما قبله **ج** الاتجاه من البياض الى السواد قد يكون بان ياخذ
الى الغبرة ثم الى العودية ثم الى السواد وقد يكون بان ياخذ الى الحمرة ثم القتمة ثم السواد
وقد يكون بان ياخذ الى الخضرة ثم الى النيلية ثم السواد وهذه الطرق انما تختلف
لاختلاف ما يتركب عنها الالوان فان لم يكن السواد والبياض الا الحقيقة للبياض الا
مخالطة الضوء للاجزاء الشفافة لم يكن في تركيب السواد والبياض الا الاخذ في طريق
واحد فلم يقع الاختلاف فيه الا بالشدة والضعف **د** الضوء اذا انعكس من جسم
اسود الى غيره لم يصر المنعكس اليه اسود فلو كانت الالوان المختلفة لاجل اختلاط الشفاف
بالمظلم والانعكاس انما يكون من الشفاف فقط لا من الاسود فيجب ان لا ينعكس

من الاحمر والاخضر الاعاقيه من الاجزاء الشفافة فيجب ان لا يرى بعكس الا البياض
واعلم ان هذه الطرق غير وافية بهذا المطلوب اما الاول فلانا نقول لما جوزت
في اختلاط الهواء بالشفاف ان يكون سببا لان يحس منه بالبياض وان لم يكن البياض كيفية
قائمة بالجسم فلم لا يجوز في البيض المسلوق ان يحس منه بالبياض وان لم يكن البياض كيفية
قائمة به وقوله انه لم يوجد فيه اختلاط الهواء بالشفاف ليس بشيء لان هذا الاختلاط
سبب لان يحس بالبصر من الجسم كيفية البياض وان لم يكن تلك الكيفية موجودة حقيقة
ولا يلزم من عدم ذلك السبب عدم ذلك الحكم لاحتمال ان يثبت بسبب آخر نحن لا نعرفه
وبالجملة لما جوزنا ان نبصر شيئا لا وجود له لم يمكنا ان نستدل بالابصار على وجوده
ولا يمكننا ان نستدل بعدم السبب الواحد على عدم هذا الابصار الكاذب لان الحكم
لا يجب ان يدوم لدوام العلة الواحدة وهكذا الكلام على الحجة الثانية و
الثالثة لانه من المحتمل ان توجد امور مختلفة لاجلها يحس بالكيفيات المختلفة
وان لم يكن لها وجود في الحقيقة كما احتمل ذلك في اللون الواحد وكذا القول في
الرابعة فظهر ضعف هذه الوجوه والحق ان ثبوت هذه الالوان من اظهر
العلوم فالعجز جعلها من المباحث النظرية بحث في الالوان المتوسطة
من الناس من زعم ان اللون الحقيقي ليس الا السواد والبياض وما عداهما انما يحصل
من تركيبهما ومنهم من زعم ان الالوان الحقيقية خمسة السواد والبياض و
الحمرة والصفرة والخضرة وجعل البواقي مركبة منها واعلم انه لا شك ان الاجسام
الملونة بهذه الالوان الخمسة اذا سحقت جدا ثم خلطت فانه يظهر منها بحسب مقادير
المختلطات الوان مختلفة فمن المحتمل ان يكون سائر الالوان حاصلا على هذا الوجه
لكن البحث عن ان الممتزج منها الوان مختلفة ويحتمل ان يكون كل واحد منها
او بعضها الوانا موجودة حقيقية واما ان طبائع الالوان هل هي متناهية او غير

متناهية فذاك ايضا مشكوك فيه د في ان الغبرة هل هي لون ام لا او
بعد كونه لونا فهل هو خالص ام لا اما الاول فلانه لو لم يكن لونا لكان المرجع
به اما الى ذات الجسم او الى عدم اللون والاول يقتضي ان يكون اغبر وان كان
اسود وابيض لان ذاته باقية في هذه الحالة ولانه يقتضي ان ندركه [illegible]
والثاني محال لان العدم لا يبصر والغبرة هيئة مبصرة متميزة عن سائر الالوان
الملونة واما الثاني فلانا اذا سحقنا الجص والمداد حصلت الغبرة من
خلطهما وذلك يغلب على الظن انها ليست لونا بسيطا ه في ان السواد و
البياض هل يجتمعان ام لا من الناس من جوز ذلك وزعم انه حينئذ يترك
على هيئة الغبرة وهو باطل لان السواد والبياض بعد اجتماعهما اما ان يبقى كل
واحد منهما على صرافته فحينئذ يترك الجسم في غاية البياض وغاية السواد هذا خلف
او لا يبقى واحد منهما على صرافته فحينئذ لا يكون واحد منهما موجودا وانما الموجود لون
متوسط وذلك غير اجتماع السواد والبياض و في سبب اشتداد هذه الالوان
وضعفها فيه وجوه ثلثة اتفقوا على احتمال واحد منها وهو ان تختلط الاجزاء
السود بالاجزاء البيض اختلاطا لا يتميز في الحس بعضها عن البعض فيرى هذا
الابيض اقل بياضا من الابيض الذي لا يكون كذلك ولما كانت مراتب هذه
الاختلاطات كثيرة كانت مراتب قوة البياض وضعفه كثيرة و وجهان اخران
وقع الخلاف في كل واحد منهما فا اذا اجتمع في المحل الواحد بياضات كثيرة وذلك
مما اتفقت الفلاسفة على فساده لاستحالة اجتماع الامثال ب البياض الضعيف
نوع اخر مخالف للبياض القوي وان الالوان المختلفة بالشدة والضعف [illegible]
بالنوعية وذلك مما لم تقم الدلالة على ثبوته لقيام الاحتمال الاول [illegible] ايضا
د في ان وجود اللون لا يتوقف على وجود الضوء زعم الشيخ

ان الالوان غير موجودة بالفعل في الاجسام حال كونها مظلمة **واحتج عليه**
بانا لا نراها في الظلمة فاما ان يكون ذلك لعدمها وهو المطلوب او لان الهواء المظلم
عائق عن ابصارها وهو باطل لان الهواء المظلم ليس فيه كيفية عائقة عن الابصار
فانا اذا كنا في غار وفيه هواء كله على الصفة التي يظن كونها مظلمة فاذا صار
الجسم مستنيرا ادركناه انت ومن كان بقرب ذلك الضوء لا يراك ولو كان الهواء متكيفا
بكيفية مانعة لما كان كذلك **وجوابه** لم لا يجوز ان يقال الضوء ليس شرطا لوجود
اللون وان كان شرطا لصحة كونه مبصرا لان صحة كونه مبصرا حكم زائد على ذاته
ح في ان اللون هل يوجد في عمق الجسم المشهور ان ذلك غير موجود
لان عمق الجسم ليس بمضيء وكل ملون مضيء لكنا لما قد خلعنا الكبرى توقفنا في هذه
المسألة **ط في تعديد بعض الالوان** السواد والبياض هما الطرفان
اللذان في غاية التباعد واذا اختلطا وحدهما حصلت الغبرة وان خالط
السواد ضوء وكان مثل الغمامة التي تشرق عليها الشمس ومثل الدخان الاسود الذي
تخالطه النار فان غلب السواد حصلت الحمرة وان اشتدت الغلبة حصلت
القتمة وان غلب الضوء حصلت الصفرة ثم الصفرة ان خالطها سواد مشرق
حصلت الخضرة ثم الخضرة ان انضم اليها سواد حصلت الكراثية الشديدة وان
انضم اليها بياض حصلت الزنجارية ثم الكراثية ان خالطها سواد وقليل
حمرة حصلت النيلية ثم النيلية ان خالطها غبرة حصلت الارجوانية وعلى
هذا فقس **ى في تقسيم الالوان الى المشرقة والمظلمة**
الارجوانية والفرفيرية والخضرة الناصعة والحمرة القانية الوان مشرقة
قريبة من طبائع الضوء ولذلك تنعكس الى غيرها كالاصفر والغبرة والكهبة
والعودية والسواد وامثالها الوان مظلمة فلذلك لا تنعكس الى غيرها

القسم الثاني في الضوء والظل والظلمة

ب‌ بحث أ من الناس من حد الضوء بأنه كمال أول للشفاف من حيث هو شفاف ومنهم
من حده بأنه الكيفية التي لا يتوقف إبصارها على إبصار شيء آخر وقد عرفت فساد
أمثال هذه التعريفات والذي يحكى عن القدماء أنه من جنس الحرارة ليس بشيء
ربما قيل أنه سبب الحرارة فأما نفس الحرارة فلا لأن الشيء قد يكون حارا مظلما وباردا
مضيئا والحرارة ملموسة غير مبصرة والضوء بالعكس **ب في أنه هل هو أمر زائد
على اللون أم لا** منهم من زعم أنه عبارة عن اللون فالظهور المطلق هو الضوء و
الخفاء المطلق هو الظلمة وما يتوسط بينهما الظل ويختلف مراتبه بحسب مراتب القرب
والبعد من الطرفين فإذا ألف الحس مرتبة من الخفاء ثم شاهد بعدها ما هو
أكثر ظهورا منها ظن أن هناك بريقا وشعاعا وليس الأمر كذلك بل ذلك بحسب
ضعف الحس والدليل عليه أن ظهور الأشياء اللامعة بالليل أقل من ظهور
السراج الذي أقل من ظهور القمر الذي هو أقل من ظهور الشمس فالحس إذا ضعف
في الظلمة وكان لتلك الأشياء قدر من الظهور ليس لغيرها ظن ذلك الظهور كيفية
زائدة ثم إذا قوي بضوء السراج ونظر إلى تلك الأشياء لم ير لها لمعانا وكذلك
لمعان السراج يذهب عند ضوء القمر وهو يذهب عند النور الذي يكون في البيوت
المستنيرة نهارا ومع ذلك فالناس يرون لظهور القمر لمعانا ولا يرون للنور
الذي يكون في البيوت المستنيرة لمعانا **واعلم** أنا لا ننكر أن يكون لما ذكروه
تأثير في اختلاف أحوال الإدراك بحسب اختلاف الحس في القوة والضعف
لكن ندعي مع ذلك أن الضوء كيفية وجودية زائدة على اللون لأن البياض و
السواد قد يشتركان في الإضاءة ويختلفان في ماهيتهما وما به الاشتراك غير ما به
الامتياز وقد يوجد كل واحد منهما مع عدم الضوء وبالعكس كالبلور إذا كان

لذلك انه في ظلمة ثم وقع الضوء عليه وحده فانه يرى ضوءه دون لونه وكل ذلك
يدل على المغايرة بين الضوء واللون **حجة ان النور ليس بجسم** كون الجسم مضيئا
الذي قد يخالفه فيه جسم آخر غير جسميته التي لا يخالف جسم فيها والذي يقال انها
اجسام موصوفة بهذه الكيفية منفصلة عن المضيء متصلة بالمستضيء باطل لوجوه اربعة
اما اولا فلان تلك الاجسام ان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا هذا خلف او
كانت محسوسة فكانت ساترة لما تحتها ويلزم انها كلما ازدادت عظما ازدادت سترا
لكن الامر بالعكس فان الضوء كلما ازداد قوة ازداد اظهارا واما ثانيا
فلان النور اذا دخل في الكوة ثم سددناها دفعة فتلك الاجزاء النورانية ان
خرجت عن الكوة قبل ان سددناها فهو باطل او عدمت فكان مرورنا اصبعنا
فيما بين الشمس وبينها معدما لها وهو بعيد فاذن هي باقية في البيت ولا شك في
زوال استنارتها وذلك هو الذي نذهب اليه من ان النور كيفية تحدث في المقابل
عن المضيء واما ثالثا فلان الشمس اذا طلعت من الافق استنار وجه الارض
دفعة ومن البعيد ان تنتقل تلك الاجزاء من الفلك الرابع الى وجه الارض في
تلك اللحظة اللطيفة التي لا نحس بها لا سيما والخرق على الفلك محال في المشهور
شبهة المخالف ان الشعاع متحرك وكل متحرك جسم بيان الصغرى
اما اولا فلان الشعاع ينحدر من عند الشمس واما ثانيا فلانه يتحرك بحركة
المضيء واما ثالثا فلانه ينعكس عما يلقاه والانعكاس حركة **والجواب**
ان الصغرى كاذبة بل المضيء لما كان عاليا سبق الى الوهم ان الضوء ينحدر
فكذا القول في الانتقال والانعكاس **في الفرق بين الضوء والنور و**
الشعاع والبريق الضوء كيفية منبسطة على الاجسام من غير ان يقال
انها سواد او بياض او حمرة او صفرة واللمعان هو الذي يترقرق على الاجسام

فلان النور لو كان جسما لكانت حركته باطلة العلة واحدة لكن النور ينتشر على جسم في كل جهة وآنا

وليستر لونها وكأنه شيء يفيض عنها وكل واحد من القسمين إما أن يكون
له من ذاته أو من غيره فالضوء الذاتي هو المسمى بالضوء والعرضي هو النور والبرق
الذاتي كما للشمس هو الشعاع والعرضي هو البريق ه في أن المضيء لا يضيء
إلا المقابل إذا كان المتوسط متشابه الشفيف وإضاءة المضيء لا بالانعكاس
فإنه لا يضيء إلا المقابل لأنه إذا دخل ضوء الشمس من ثقب إلى بيت مظلم وكان هواء
البيت كدرًا بغبار أو دخان فإن الضوء يظهر مستقيمًا وإن كان هواء البيت صافيًا
أمكن أن يعتبر ذلك من وجوه أربعة فا إذا أخذنا جسمًا كثيفًا وقطعنا به المسافة
المستقيمة التي بين الثقب وبين الموضع المضيء من البيت وجدنا الضوء ظاهرًا على ذلك
الكثيف ونسقطنا عن موضعه من البيت ولو اعتبرنا ذلك في المسافات المنحرفة
التي بين الثقب وبين الموضع المضيء من البيت لا يظهر ذلك الضوء فيه ب لو مددنا
خطًا مستقيمًا من الثقب إلى موضع الضوء صار كله مضيئًا ج إذا أخذنا جسمًا كثيفًا
وثقبنا فيه ثقبًا دقيقة وقابلنا به جرم الشمس وجدنا الضوء ينفذ منها على سمت مستقيم
ووجدنا الأبعاد التي بين المواضع المضيئة من البيت مساوية للأبعاد التي بين
تلك الثقب ومناسبة لها وإذا اعتبرنا ذلك في الكواكب الدرية كالشعرى وغيرها
وجدنا ضوءه مستقلا بحسب استقامة الاستقامة د استقامة الأظلال يقتضي استقامة
الأضواء وفي الضوء الأول والثاني إنا نجد الأرض في أول النهار وآخره
قبل طلوع الشمس وبعد غروبها مضيئة والمواضع المستترة عن الشمس بالحيطان
والسقوف مضيئة مع أن الشمس غير مقابلة لها ولا علة لذلك الضوء سوى الشمس فـ
هذا في الظاهر كالمناقض لما مر من أن المضيء لا يضيء إلا المقابل لكن الجواب
أن المقابل للشمس يصير مضيئًا وأنه مقابل لوجه الأرض فيصير ذلك الهواء مضيئًا
لوجه الأرض فالضوء الحاصل من المضيء لذاته هو الضوء الأول والحاصل على

كما علمه آنفًا م

أي المائلة عن المسافة المذكورة

خفا

سائر

أن الهواء المقابل

وجه الارض من المضيء لغيره وهو الهواء هو الضوء الثاني وما دام الضوء الذي
في الجو ضعيفا كان الذي يظهر منه على وجه الارض خفيا جدا فاذا ازداد الجو
اضاءة ازداد وجه الارض اضاءة وكذا الضوء فيما بعد الغروب وفيما يكون في افنية
الجدران فنحتاج في تقرير هذه القاعدة الى بيان امرين آ ان الهواء يتكيف بالضوء
ويدل عليه انا نشاهد الجو الذي في افق المشرق وقت الصباح مضيئا والقياس
ايضا وهو انا نرى الكواكب في الليل لا في النهار فلو كان الهواء في النهار غير متكيف
بالضوء لبقي على ما كان عليه في الليل فيلزم ان الانسان اذا نظر الى الجانب الذي لا يرى
الشمس فيه من الفلك ان يرى ما فيه من الكواكب ولما لم يكن كذلك علمنا ان الهواء يتكيف
بالضوء في النهار ب المضيء لا لذاته يضيء وبيانه انا نجد ضوء الشمس اذا اشرق على
بعض الجدران وكان مقابل ذلك الجدار وحاله قريب منه مكان مظلم فان ذلك المكان
يضيء بعد ان كان مظلما واذا كان لذلك المكان المظلم باب وكان مقابل الباب
داخل ذلك البيت جدار فان ذلك الجدار اشد اضاءة من بقية البيت ثم اذا زالت
الشمس وزال ضوءها المشرق على ذلك الجدار عاد الموضع مظلما آ في ان
حصول الضوء الثاني من الهواء المضيء ليس على سبيل الانعكاس
لو كان على سبيل الانعكاس لما كان جميع اجزاء ذلك الجو مضيئا لما ان المرآة لما اضاءت
بالانعكاس لم يكن جميع سطحها مضيئا لكن الاعتبار دل على ان جميع الجو المضيء
مضيء في نفسه ومضيء لكل ما يقابله ثم ان هنا شكا وهو ان جرم الهواء
اما ان يتكيف بكيفية الضوء فوجب ان يحس الهواء مضيئا كما يحس الجدار حال تكيفه
بالضوء مضيئا وان لم يتكيف بكيفية الضوء لم يكن في ذاته مضيئا فامتنع ان يضيء غيره
لا يقال لم لا يجوز ان يكون للهواء لون ضعيف اضعف مما للماء والاحجار المشف
فبما له من اللون الضعيف يقبل الضوء ولضعف ذلك اللون يضعف ما فيه من الضوء

109

١٠٥

فلا نحس به كما نحس بالضوء الموجود في الكثيف ثم لِمَ لا يجوز أن يكون الهواء لا لون له لكن الهواء المحيط بالارض ليس بسيطا بل خالطه اجزاء كثيفة ارضية ومائية وهي تقبل الضوء من الشمس ثم تضيء وجه الارض **واجيب عن الاول** بان الضوء الذي في الهواء ان كان في الضعف بحيث لا يرى الضوء الحاصل منه في وجه الارض اولى بان لا يرى والتالي كاذب **وعن الثاني** انه لو صح ما ذكرتموه لكان الهواء كلما كان اصفى وجب ان يكون الضوء قبل الطلوع وبعد الغروب وفي افنية الجدران اضعف وكلما كان البخار والغبار فيه اكثر ان يكون الضوء في هذه الاوقات اصفى لكن التالي بالعكس في المقدم كاذب **وللمجيب** ان يقول الهواء له لون ضعيف ولاجله كيف بضوء ضعيف لا نحس به والذي قاله من ان الضوء الحاصل منه في الكثيف اولى بان لا يرى ممنوع لانا اذا نظرنا الى الجدار الذي لا يقابله الشمس فانا لا نرى فيه الا الالوان ولا نرى فيه شيئا من الكيفية الحاصلة فيه عند كونه في مقابلة الشمس **ح في نفوذ الضوء من المضيء الى الشفاف** ظاهر قول الرياضيين ان الضوء يسري في الهواء الشفاف واختيار الشيخ ان لفظة النفوذ مجاز والمراد منه حدوث كيفية الضوء في القابل المقابل دفعة من غير ان يمر بالهواء **ط في الظل** انه عبارة عن الضوء الثاني وانه قابل للاشد والاضعف وطرفاه اللذان في غاية التباعد الضوء والظلمة **ي في الظلمة** انها عبارة عن عدم الضوء عما من شانه ان يضيء لوجهين **ا** لانا اذا غمضنا العين كان حالنا كما اذا فتحناها في الظلمة فكما انا عند التغميض لا ندرك شيئا فكذلك عند الظلمة **ب** من جلس في غار في ليل مظلم وجلس خارج الغار جمع واوقدوا نارا فان الذي في الغار يرى الجالسين عند النار ويرى الهواء مستنيرا والجالسون عند النار لا يرون الذي في الغار ويرون الهواء مظلما

كان ح

البتة ح

لو كانت الظلمة كيفية وجودية لرايناها عند سلامة الحاسة لكن التالي باطل لانا الى الان والرطبة ممنوع لانه انما يلزم ذلك لو كانت الظلمة قابلة للرؤية وهو ممنوع فان القابل لها يجب ان يكون مضيئا بذاته او بغيره وليست الظلمة كذلك

ولو كانت الظلمة كيفية وجودية لما اختلف حالها باختلاف الأشخاص وا
في أن الظلمة ليست شرط الإبصار بعض الأشياء ظن بعضهم ذلك و
هو باطل بل السبب فيه أن الضوء الضعيف يظهر في الظلمة لضعف البصر ولا
يظهر في النهار لأن الحس إذا انفعل عن المحسوس القوي لا ينفعل حينئذ عن
الضعيف بحث أن النور جسم والظلمة شيء هذا مطلوب خطابي وللناس
فيه تطويلات ولا تعلق لمرتجل العلمي بها

الباب الرابع في الصوت والحرف

وهو على قسمين الأول في الصوت وفيه مباحث فا
أنه لجلائه ماهيته غني عن التعريف ويقال من الناس من جعله جسماً وهو باطل لأن
الأجسام مشتركة في الجسمية وملموسة ومبصرة أولاً وثانياً والصوت ليس
كذلك ويقال إنه اصطكاك الأجسام الصلبة أو القرع أو القلع أو تموج الهواء
وكل ذلك باطل لأن الاصطكاك والقرع مماسة والقلع تفريق والتموج حركة
وكل ذلك مبصر والصوت غير مبصر بحث في سببه قيل سببه القريب تموج الهواء
لا نعني بالتموج حركة انتقالية من هواء واحد بعينه بل حالة شبيهة بتموج الماء
فإنه أمر يحدث بالتداول لصدم بعد صدم مع سكون بعد سكون وسبب التموج إمساس
عنيف وهو القرع أو تفريق عنيف وهو القلع وإنما اعتبرنا العنف لأنك لو قرعت
جسماً كالصوف بقرع لين لم تجد صوتاً وكذلك في القلع وإنما جعلنا كل واحد منهما
موجباً للتموج أما في القرع فلأن القارع يموج الهواء إلى أن ينفلت من المسافة
التي يسلكها القارع إلى جنبيها بعنف شديد وكذا القالع ثم في الأمرين جميعاً
يلزم المتباعد من الهواء أن ينقاد للتشكل والتموج الواقع هناك وإن كان
في القلع وإنما جعلنا الصوت معلول التموج لأنا متى رأيناه حاصلاً حصل الصوت
فإن طنين الطست ينقطع عند تسكينه ونرى الصوت مستمراً باستمرار التموج

الهواء الخارج من الحلق والآلات الصناعية لكنك جنبت ان الدوران لا يفيد
الا الطنين فكيف وهذا الدوران باطل وانما لم يجعل القرع سببا قريبا لذلك
لانه مماسة فيكون آنية والصوت زماني والآني لا يكون سببا للزماني ج في انه
هل يتوقف الاحساس به على وصول الهواء الحامل له الى الصماخ المشهور
ذلك لان صوت المؤذن على المنارة يميل من جانب الى جانب عند هبوب الرياح
ومنها اتخذ انبوبة طويلة ووضع احد طرفيها على فمه وطرفها الثاني على صماخ انسان
وتكلم فيه بصوت عال سمعه ذلك الانسان دون سائر الحاضرين واذا رأينا
من البعيد انسانا يضرب الفاس على الخشبة رأينا الضربة قبل سماع الصوت و
اعلم ان الدوران لا يفيد الا الظن كيف وانه غير ثابت لثلثة اوجه
أ ان الحروف الصلبة لا وجود لها الا آن حدوثها ونحن نسمعها فاذن قد سمعناها
قبل وصول الهواء الحامل لها الى صماخنا ب حامل كل واحد من الحروف المسموعة
اما كل واحد من اجزاء الهواء فكان يجب فيمن تكلم بكلمة واحدة ان يسمعها
السامع مرارا كثيرة بان يتأدى الى صماخه اجزاء كثيرة من الهواء كل واحد منها
حامل لتلك الكلمة او مجموعه فكان يجب ان لا يسمع الكلام الواحد دفعة واحدة
الا سامع واحد لان ذلك المجموع لا يصل دفعة الا الى سامع واحد ولانه يلزم
ان لا يسمع ذلك الواحد الا فادرا لانه من النادر ان يبقى ذلك الهواء بالكلية
على ذلك الشكل الى ان يصل بكليته الى صماخ واحد ج قد يسمع السامع كلام
غيره وان حال بينهما الجدار ولا يمكن ان يقال الهواء الحامل لتلك الكيفية ينفذ
في مسام الجدار لان الهواء يحمل الكلمة المخصوصة ما لم يتشكل بشكل مخصوص في
المخارج فاذا تأدى الى الجدار وصدمه بكثافته لم يبق ذلك الشكل الذي
لاجله صار حاملا للصوت المخصوص فبعد خروجه عن المنافذ وجب ان لا يبقى

كيفية تلك الحروف **بحث في بقاء الصوت** منهم من انكره لان حروف زيد لو اجتمعت
لم يكن بان يسمع زيد اولى من ان يسمع على سائر تقاليبها الممكنة ولانا نعلم بالبديهة
ان الحروف الصلبة الآتية غير باقية **والجواب عن الاول** لم لا يجوز ان يقال
الحروف باقية لكنها متضادة فان كان الاول علم ما بالثاني فهي والا فهي **وعن الثاني**
لم قلتم انه يلزم من امتناع بقاء الحروف الآتية امتناع بقاء كلها ومنه امتناع بقاء الصوت
لان عند فناء الحرف عن الصوت **بحث في اثبات الصوت في الخارج** قال الشيخ
لمعتقد ان يعتقد ان الصوت لا وجود له في الخارج بل انما يحدث في الحس من ملامسة (له عند وصوله الى صماخنا)
الهواء المتموج **ثم احتج** على ابطاله بانا اذا سمعنا الصوت عرفنا جهته
ولو انا انما ادركناه حال وصوله الى صماخنا لما ادركنا الجهة التي منها وصل الينا
كما انا لما لم نحس بالملموس الا حال وصوله الينا لم ندرك باللمس ان الملموس من اي جانب
جاء **وللقائل ان يقول** هب انك تدرك الصوت الحاصل في تلك الجهة لكنك لا تدرك منه
كونه في تلك الجهة لان كونه في تلك الجهة معناه انه موجود في جسم حاصل في تلك الجهة
والسمع لا تعلق له بذلك واذا كان كذلك لم يكن لاثبات الصوت قبل وصوله الى
الصماخ منفعة في ادراك الجهة بل المعتمد في ابطال هذا الوهم ما ذكرنا حيث
بينا انا ندركه قبل وصوله الى الصماخ **وفي حقيقة القرع** لا بد منه من حركتين
احداهما قبله وهي تارة تكون من احد الجسمين وهو القارع الى الثاني وتارة منهما
ولا بد من قيام كل واحد منهما او احدهما في وجه الآخر قياما مخصوصا فانه ان لم
يوجد ذلك للمماسة الا آنا او زمانا قليلا جدا لم يكن صوت ثم ليس من شرط ذلك
القيام ان يكون القائم صلبا فقد يكون في غاية الرطوبة ومع ذلك فاذا اريد ان يحرك
حركة كثيرة في زمان قصير فربما قام في وجه الخارق وقاوم كما ان تحريك الماء
بالرفق سهل واما بالعجلة مرات كثيرة فصعب فالهواء ايضا كذلك بل قد يجوز

المواد

107

ان يصير الهواء اجزاءه ثلثة قارع ومقاوم ومنضغط بملع الرياح فظهر ان
العلة الاولية هي المقاومة لا الصلابة وثانيتهما بعده وهو انفلات الهواء من
المسافة التي يسلكها القارع ثم يلزم المتباعد من الهواء ان ينقاد للتشكل والتموج
الواقعين هناك. **ز في سبب اختلاف الاصوات** بالجهارة والخفاتة فيه الوجوه
الثلثة المذكورة مع اشتداد الالوان وضعفها **ح في سبب الثقل والحدة** سبب
الحدة صلابة المقروع وملاسته بعض الاجسام وقصر المنفذ وضيقه وشدة التزاق اجزائه
في بعضها فيحدث عن هذه الاسباب تلزز وقوة وملاسة سطح الهواء المتموج
وتواصل اجزائه فيتادى على تلك الصورة الى السمع وسبب الثقل مقابلاتها و
هذه الاسباب محتملة للزيادة والنقصان ولاجلها تختلف الاصوات في الحدة و
الثقل **ط في الصدى** الهواء اذا تموج وقاوم ذلك التموج جسم كجبل او جدار
املس بحيث يرد ذلك التموج ويصرفه الى خلف ويكون شكله شكل الاول و
على هيئته كملع الكرة المرمية الى الحائط المقاوم لها حتى يتموج حدث من ذلك صوت
هو الصدى والاشبه ان الفاعل لهذا الصدى ليس هو الهواء الذاهب
اولا ثم الراجع ثانيا لانه اذا صدمه ذلك الجسم الكثيف لم يبق على ذلك الشكل المخصوص
فبعد رجوعه لا يكون حاملا لذلك الصوت بل يحدث من تموج هواء آخر الى مكان
الهواء الاول حين ذهاب الهواء الاول الى خلف الجبل **ي في ان لكل صوت
صدى** الاشبه ذلك لانه متى تموج عنه هواء لابد وان يتموج اليه حينئذ
هواء آخر فيكون فاعلا للصدى لكنه قد لا يسمع اما لانتشاره كملع الصحراء او لغاية
قرب الزمانين فيختبرهما كالصوت الواحد ولذلك يكون صوت المغني تحت السقف
ادفع منه في الفضاء **القسم الثاني في الحرف** والنطق في ماهيته و
احكامه اما الاول فقد حده الشيخ بانه هيئة عارضة للصوت يتميز

هل هو صوت آخر مثله في الحدة والثقل ففيه اشكال وهو ان
الصوامت الآنية لا توجد الا في الآن الذي هو بداية زمان الصوت فلا يكون
عارضة له حقيقة ويمكن ان يقال انها عارضة له عروض الآن للزمان ه والحروف
اما مصوتة وهي التي تسمى في العربية حروف المد واللين ولا يمكن الابتداء بها و
اما صامتة وهي ما عداها ويمكن الابتداء بها اما المصوتة فلا شك انها من الهيآت
العارضة للصوت واما الصوامت فمنها ما لا يمكن تمديده كالباء والتاء والدال
والطاء وهي لا توجد الا في الآن الذي هو آخر زمان حبس النفس واول زمان
ارساله وهي بالنسبة الى الصوت كالنقطة بالنسبة الى الخط والآن مع الزمان
وهي ليست من الاصوات ولا من عوارضها الا على كونها اطرافها وتسميتها بالحرف
اولى من تسمية غيرها به لان الحرف هو الطرف وهذه بالحقيقة هي الاطراف ومنها
ما يمكن ذلك فيها ومنها ما الظن الغالب انها آنية وان كانت زمانية في الحس مثل
الحاء والخاء فان الظن ان هذه حالات متوالية كل واحد منها آني لكن الحس
لا يشعر بامتيازاتها فيظنها حرفا زمانيا ومنها ما الظن الغالب كونها زمانية
حقيقة كالسين والشين فانها هيآت عارضة للصوت يمتد باستمراره وهذا حاصل
الكلام في الحروف وكانه الحاجة بما هيته الى التعريف للمعرفة **واما النظر**
في احكامه فاما في المفردات او المركبات اما المفردات فاما عن الصوامت
او المصوتات اما الصوامت فمن وجوه خمسة **ا** الحروف المستعملة في لغة العرب
مشهورة وهنا حروف اخرى في لغات اخر فحصر الحروف في عدد معين متعذر و
اما انها بحسب ماهياتها النوعية متناهية او غير متناهية فكما قيل في الالوان
ب الصوامت اما ان تكون مختلفة او متماثلة والمختلفة اما ان يكون اختلافها
بالعرض او بالذات اما بالعرض فذلك بان يوجد حرفان متساويان في الماهية

واحدا م

يكون احدهما ساكنًا والآخر متحركا او يكون حركة احدهما مخالفة لحركة الآخر
او يخالف احدهما الآخر بالجهارة او الخفاتة وان كنت تعلم ان منهم من
جعل ذلك اختلافا بالذات واما اختلافهما بالذات كالباء والتاء وغيرهما
ثم انا نعلم بالضرورة انه لا يتاتى منا ان ننطق بحرفين من هذه الاحرف
دفعة واحدة من مخرج واحد وهل ذلك الامتناع لذاتهما او لفقدان شرط
وحضور مانع الاولى التوقف فيه ج لانا لا نريد بكون الحرف ساكنا او متحركا حلول
السكون والحركة فيه لانهما من صفات الاجسام بل المراد ان يوجد عقيب الصامت
مصوت مخصوص د الصامت انما يصعب عن التشابه عند الاسكان اما عند
الحركة فانه يمتزج بجزء من شيء مما بعده ذلك بشهادة التجربة لا بالنقل وانه
عند الاسكان لم يمتزج به شيء مما قبله لان جزء الحرف بعده لا قبله فلا يمتزج بذلك
الجزء الحرف الذي قبله بل الذي بعده ه الابتداء بالصامت الساكن محال ومنهم من
والا لزم توقف الصامت المتقدم على المصوت المتاخر المحتاج الى ذلك المتقدم
وهو محال **واما المصوتات** ففيها خمسة ابحاث أ اوسعها
الالف ثم الياء ثم الواو وهو معتبر بقدر انفتاح الفم ب انقلها الضمة
لانها لا تتم الا بعمل العضلتين الصلبيتين الواصلتين الى طرفي الشفة ثم الكسرة
التي يكفي فيها العضلة الجاذبة ثم الفتحة التي يكفي فيها عمل ضعيف لهذه العضلة
وقد يختلف ذلك ايضا بحسب اختلاف الامزجة ج نهاية تمديد المصوتات الى
الهمزة بالاستقراء ولميته ان الصوت لا يتولد من الانبساط بل من الانقباض
عند اخراج الهواء الدخاني ولذلك الانقباض حد معين لان كل ما يجتمع
في الرئة من الهواء لا يخرج والا لخرج الروح معه فاذا انتهى اخراج الهواء
الى حيث لا يمكن الازدياد عليه وقفت الطبيعة وانقطع النفس وهنا مخرج
الهمزة

د الحركات ابعاض المصوتات لوجهين اما اولاً فلان هذه المصوتات
قابلة للزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله طرفان ولا طرف في النقصان
الا هذه الحركات بالاستقراء واما ثانيا فلو لم تكن الحركة ابعاض المصوتات
لما حصلت المصوتات بتمديدها لان الحركة اذا كانت مخالفة لها فاذا ذكرت
الحركة لم يمكن ان تذكر المصوتة الا باستيناف صامت آخر يجعله تبعا
لكن التالي كاذب بشهادة الحس فالمقدم مثله ه الصامت سابق على الحركة
لوجهين اما اولاً فلان الصامت البسيط حقيقة وجد في الآن والحركة زمانية
وما حدث في الآن الذي هو اول الزمان وجود الشيء كان سابقا على ما حدث
فيه واما ثانيا فلو كانت الحركة سابقة على الحرف لكان المتكلم بالحركة غنيا
عن التكلم بالحرف لان السابق غني عن المسبوق لكن التالي كاذب فالمقدم
مثله واما في المركبات فالنظر اما في كميتها او كيفيتها اما الكمية
فالثلاثيات اعدلها لان الحرف المبتدأ به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه لا يكون
الا ساكنا وبينهما منافرة فلا بد من معتدل فالاعتدال لا يتم الا بهذه الثلثة لا يقال
فذلك المتوسط اما ان يكون متحركا او ساكنا وعلى التقديرين فالاشكال عائد
لانا نقول الحركة الابتدائية اقوى من المتوسطة وبين السكون الكلي ما بين الابتدائية
وبين السكون وايضا فاذا حصل النطق بحرفين متحركين حصل ضرب من الملال
فيستلذ السكون فوق ما يستلذ عند النطق بالحركة الواحدة واما الكيفية
فالنظر اما ان يكون في تركب الحروف او الحركات او السكنات او الجمع مع الحركات
او مع السكنات او الحركات مع السكنات اما الاول فقد يكون متنافرا كما
في قوله وليس قرب قبر حرب قبر وسببه ان الحروف الحلقية اما
ان تكون قوية او ضعيفة وعلى التقديرين فاما ان تكون متقاربة المخرج او

طرف في الزيادة وطرف في النقصان

كل مصوت هو مركب من حركتين من جنسه كالواو المتولد من ضمتين فلا بد من [illegible] زمان

فالملازمة بين الحركة المتوسطة

متباعدة فالاول وهو الصلبة المتقاربة المخرج اشد الاقسام تنافرا لان الحروف
لما تقاربت مخارجها كان الفاعل لها عضلة واحدة فاذا تكررت الحركة من امثالها
فعند التكلم بها تتوارد الافعال الشاقة على العضلة الواحدة فحصل فيها
ضرب من الكلال **لا يقال** فكان ينبغي ان يكون التكلم بالحرف الواحد مرارا
كثيرة في المشقة كالتكلم بهذه الكلمات المتنافرة **لانا نقول** الفرق هو ان التكلم
بالحرف الواحد مرارا كثيرة وان كان سببا للكلال الا انه سبب لحصول الحركة
الملكة لان كثرة الفعل سبب لحصول الملكات فقد صار هنا علة العسر معارضة
بعلة اليسر واما التكلم بالكلمات المتنافرة فقد وجد فيها سبب الكلال لتوارد
الافعال الشاقة على العضلة الواحدة ولم يوجد سبب حصول الملكة فلاجرم كانت
المشقة هناك اكثر **والقسم الثاني** وهو المقابل للاول الرخوة المتباعدة
وذلك يقتضي السهولة من الوجهين فاما حصول الملكة فلا **والثالث** السهلة
المتقاربة **والرابع** الصلبة المتباعدة ويشبه ان يكون هذا اصعب من
الاول **فاعلم** ان الذي اعتبرناه في التلاؤم والتنافر انما هو بحسب النظر
الى حال الحروف من حيث هي هي وقد يتغير عما قلناه بحسب الامزجة واما تركيب
الحركات فهي كلما كانت اثقل كان تركيبها اثقل وبالعكس واما تركيب
السكنات فالمشهور انه غير جائز لاداته الى الابتداء بالساكن **واحتج مجوزوه**
بان الحروف المدة مع المدغم يجتمع فيها ساكنان **وجوابه** ان الامر وان كان
كذلك لكن الاول حرف والثاني صامت ولا نزاع فيه لان الخط يبتدي من
نقطة فلا محالة ينتهي اليها انما الممتنع توالي الصامتين **لا يقال** انا نعقل ما ترك
لكن عنه من الثلاثي وحينئذ يجتمع الساكنان الصامتان **لانا نقول** ذكروا
ان الصامت الاخير تتوبه حركة مختلسة ثم اذا وجد فاجتماع الساكنين فلاشك

ان اجتماعها مع الحروف المصمتة اقرب من غيرها واما حال الحروف مع الحركة فانها
بالنسبة الى الكل على السواء وكذا حال الحروف مع الحركة والسكون واما حال الحركة
بالنسبة الى السكون فلا شك ان الحركة متى كانت اخف كانت اقرب الى السكون
وبالله التوفيق

الباب الخامس في الكيفيات المذوقة والمشمومة

وبيان عدة هذه الانواع

مباحث في الطعوم

الجسم اما ان يكون عديم الطعم وهو التفه المسيخ اما حقيقة او في الحس وهو الذي له
طعم لكنه لشدة تكاثفه لا يتحلل منه شي يخالط اللسان حتى يحسه ثم اذا احتيل
في تلطيف اجزائه احس منه بطعم كملاغ النحاس والحديد واما ان يكون له طعم و
بسائط الطعوم ثمانية لان الجسم الحامل للطعم اما ان يكون لطيفا او كثيفا او معتدلا
والفاعل فيه اما الحرارة او البرودة او القوة المعتدلة بينهما فالحار ان فعل
في الكثيف حدثت المرارة او في اللطيف حدثت الحرافة او في المعتدل حدثت الملوحة
والبارد ان فعل في الكثيف حدثت العفوصة او في اللطيف حدثت الحموضة او في
المعتدل حدث القبض والمعتدل ان فعل في اللطيف حدثت الدسومة او في الكثيف
حدثت الحلاوة او في المعتدل حدثت التفاهة الغير البسيطة والحرافة اسخن
الطعوم ثم المرارة ثم الملوحة ولنا اخرنا الملوحة عن المرارة لانها الاشبه فان
فلان الملح المر والبورق اكثر تسخينا من الملح الماكول و ايضا فالملوحة فلانها
انما تتولد من مخالطة اجزاء ارضية محترقة اجزاء مائية وهذه الاجزاء المائية تقتضي
تعديل الحرارة والعفوصة ابردها ثم القبض ثم الحموضة ولذلك تنضج الفواكه
بالعفوصة فاذا اعتدلت قليلا بسخونة الشمس مالت اولا الى القبض ثم الى الحموضة
لكن الحامض وان كان اقل بردا لكنه اكثر نفوذا لشدة لطافته بسبب لطافته
والعفص والقابض يتقاربان لكن القابض يقبض ظاهر اللسان والعفص

الطعم

١١١

للقبض الظاهر والباطن **ب في اجتماع الطعوم** قد يجتمع طعمان في الجسم
الواحد مثل المرارة والقبض في الحضض ويسمى البشاعة واجتماع المرارة والملوحة
في السبخة ويسمى الزعوقة واجتماع الحلاوة والحرافة في العسل المطبوخ واجتماع
المرارة والحرافة والقبض في الباذنجان **ج في ان هذه الطعوم كيفيات
حقيقية او تخيلية** يشبه ان يكون هذه الطعوم انما تكثرت لا لانواع
كما يحدث ذوقا يحدث بعضها لمسا فيتركب من الكيفية الطعمية والتاثير اللمسي
امر واحد لا يتميز في الحس فاذا حصل مع الطعم تفريق واسخان سمي جملة ذلك حرافة
واذا صحبه تفريق من غير اسخان سمي حموضة واخر يصحبه تكثيف وهو العفوصة
وعليه فقس **د في الروائح** لانه ليس لها عندنا اسم الا ما كان من جهة الموافقة
والمخالفة بان يقال رائحة طيبة ومنتنة واما بان يشتق لها من الطعوم
المقارنة لها اسم فيقال رائحة حلوة وحامضة **ه في عرضية هذه الانواع**
كون الجسم اسود اما ان يكون نفس كونه جسما او جزءا منه وهما محالان والا لكان
كل جسم كذلك او خارجا عنه وهو اما ان يكون واجب الحصول في المحل فيتحقق
عرضيته او لا يكون فحينئذ يمكن وجوده لا في محل وذلك محال لانه حينئذ اما ان يكون
اليه اشارة او لا يكون فان كان الاول كان في جهة فيكون له امتداد فيها ومفهوم
كونه سوادا غير مفهوم الامتداد في الجهة فهو حينئذ مقارن للمقدار وقد فرض
مجردا عنه هذا خلف وان كان الثاني لم يمكن الاحساس به فلم يكن ماهيته باقية
لانا لا نعني بالسواد الا هذه الهيئة المحسوسة هذا اقوى ما عندي وفيه نظر

القسم الثاني في القوة واللاقوة بحثان **ا** في انواع هذا القسم
انواع المشهورة ثلثة **ا** الاستعداد الشديد على الانفعال كالمراضة واللين
وهو المسمى باللاقوة **ب** الاستعداد الشديد على ان لا ينفعل كالصلابة

بشرط مشاركة الجسم والالا

لان لنا ان نقول ان كون السواد قائما بنفسه مع فوائد الاشارة اليه ولا يلزم منه [illegible] نعم لا يكون هذه الهيئة المحسوسة [illegible] حينئذ سوادا [illegible] عندي [illegible]

والصلابة ج الاستعداد الشديد على ان ينفعل وهذا القسم بالحقيقة خارج
عن هذا النوع لان القوة على المقاومة متعلق باحوال ثلثة فا العلم بتلك الصناعة
ب القوة القوية عليها وهو من باب الحال والملكة ج كون الاعضاء بحيث يعسر
عطفها وثنيها وهو في الحقيقة عبارة عن القوة على المقاومة واللاانفعال
فاذا لابد لنا ان نعرف القدر المشترك بين القسمين الاولين قلنا انه الذي يترجح
به القابل احد جانبي قبوله ولا قبوله **ب في التقابل بين الصلابة واللين**
يشبه ان يكون ذلك تقابل العدم والملكة لان قبول الانغماز ليس لا قبول
حركة وشكل وتلك القابلية حاصلة للجسم لكونه جسما والجوهر لعلة بصفة اخرى
لان الحكم الذي بالذات لا يكون بالعرض ايضا واما الامتناع من قبول الانغماز
فليس لذات الجسم ولا العدم شيء والا كان ضد الصلابة وهو قبول الانغماز معللا
بمعنى وجودي فلا بد وان يكون معللا بعلة وجودية فظهر ان التقابل بين الصلابة
واللين تقابل العدم والملكة وبالله التوفيق ه **القسم الثالث في الحال و**
الملكة الكيفية النفسانية ان كانت غير راسخة سميت حالا وان كانت راسخة
سميت ملكة وهما يفترقان بالعوارض المفارقة لا بالفصول بل الصفة النفسانية
اول حدوثها تكون حالا ثم هي بعينها تصير ملكة ونحن نذكر بعض انواع
هذا الجنس هنا ونوخر الباقي الى علم النفس في جملة ابواب ه **الباب الاول**
في العلم والنظر فيه في ثلثة اطراف العلم والعالم والمعلوم **الطرف الاول**
في العلم كر بحثا فا في ان العلم هل يعتبر فيه حصول صورة المعلوم في العالم
المشهور عند الحكماء ان الادراك لا يتم الا بعد حصول صورة المدرك في المدرك
واستقصاء القول فيه قد مر في باب الوجود ب في انه لو ثبت القول بالانطباع
فالادراك ليس نفس هذه الصورة ه يدل عليه وجهان فا وهو شامل

لكن الادراك كاف انه لو كان الادراك نفس حصول ماهية المدرك في المدرك
لكان الجماد الموصوف بالسواد مدركا له والتالي ظاهر الفساد فالمقدم مثله
لا يقال الادراك عندنا عبارة عن حصول الماهية المدركة للذات المدركة
والجماد ليس بمدرك وايضا ماهية النفس مخالفة لماهية الجسم فلا يلزم من كون حصول
السواد في النفس ادراكا للسواد ان يكون حصوله للجسم ادراكا له وايضا حصول
السواد للشيء انما يكون ادراكا له اذا وقع ذلك الحصول على وجه مخصوص وهو التجرد
عن المادة ولا كذلك الحصول في الجسم وايضا الصورة المعقولة اذا حلت في الجوهر
العاقل اتحدت به ولا كذلك الشيء الحال في الجماد لانا نجيب عن الاول
بان الادراك لو كان نفس الحصول لكان المدرك من له الحصول لكن لما صدق على
الجماد ان السواد حاصل له وكذب عليه انه مدرك له علمنا ان الادراك ليس هو الحصول
وعن الثاني ان النفس محل الادراك والجسم مباين الحال فلو كانت حقيقة
الادراك هي الحصول فانما يتحقق الحصول كان ادراكا الا ان يجعل قول الوجود
على الامرين بالاشتراك انا ان جعلنا وجود الشيء نفس ماهيته استحال ان يختلف
وجود الماهية الواحدة بحسب اختلاف القوابل وان جعلناه زايدا استحال ان
يكون بالاشتراك اللفظي بالاتفاق والبراهين السالفة وعن الثالث
ان التجرد عن المادة ان كان هو الحقيقة الموجودة عاد المحال اي الحال او المحل
لكن لا يختلف الشيء بالنسبة الى المحل وان كان زايدا سلبيا كان او ايجابيا
حصل المطلوب وعن الرابع ان الاتحاد محال على ما مر وهو خاص بالتعقل
ان علمنا بذاتنا اما ان يكون نفس ذاتنا او لا يكون والاول باطل لان علمنا اما
اما او لا فلانه يلزم ان كل من علم ذاتنا ان يعلم كوننا عالمين بذاتنا والتالي
ظاهر الفساد واما ثانيا فلانه يلزم ان يعم علمنا بذاتنا والتالي ظاهر الفساد

ويحويا بطلم

لانا اذا تجردنا للالتفات الحد وانا نجد تفرقة بين هذه الحالة وما قبلها واما ثالثا
فلان علمنا بذاتنا نسبة مخصوصة لذاتنا الى ذاتنا والنسبة مغايرة للذات التي هي
عارضة لها واما رابعا فلان علمنا بعلمنا بذاتنا ان كان نفس علمنا بذاتنا الذي
هو نفس ذاتنا وكذا القول في المرتبة التي قبله بعده الى غير النهاية لزم ان تكون كلها
حاصلة بالفعل ابدا لكن التالي كاذب فانا ندرك التفرقة بين ما اذا استحضرنا هذه
المراتب بالفعل وبينما اذا لم نستحضرها وان كان غيره فانا نبطله بما ذكرناه ايضا على
امتناع ان يكون علمنا بذاتنا صورة مغايرة لذاتنا وهو ان تلك الصورة ان كانت
مساوية لذاتنا لزم اجتماع المثلين وان لا يكون احدهما بالحالية والآخر بالمحلية
اولى من العكس وان كانت مخالفة لم يكن تعقل الشيء عبارة عن حصول ماهية المعقول
للعاقل وان هذين القسمين لم يذهب الى واحد منهما احد من الحكماء واما الوجوه
التي تخص الادراكات الخيالية والحسية فستاتي في علم النفس ان شاء الله تعالى ج

في تلخيص القول في ماهية العلم انا نعلم بالضرورة علمنا بالسماء والارض
ووجودنا ولذتنا والمنا ونميز بينه وبين سائر احوالنا النفسانية وذلك
متوقف على تصور ماهية العلم والذي يتوقف عليه البديهي اولى ان يكون بديهيا
فتصور العلم بديهي ثم ان هذه الحالة الوجدانية المسماة بالعلم اما ان تكون عدمية
او وجودية والاول باطل لوجهين اما اولا فلانا نعلم بالضرورة امتيازها
عن غيرها والعدم لا يكون كذلك واما ثانيا فلانها لو كانت عدما لما كانت الا
عدم ما يقابلها وهو الجهل اما البسيط الذي هو عدم العلم فيكون العلم عدما
للعدم فيكون ثبوتيا او المركب الذي هو الاعتقاد غير المطابق وهو باطل لخلو
المحل عن الامرين كما في ابتداء لا يقال لم لا يجوز ان يكون عبارة عن التجرد
عن المادة لانا نقول ان عنيتم بالتجرد عن المادة ان لا يكون جسما

113

ولا حالا فيه ولا حالا في محل فليس ذلك هو التعقل لانا قد نعقل الشيء كذلك مع
انا نشك بعد ذلك في كونه عالما وان عنيتم به امرا آخر فاذكروه لنتكلم عليه فان
الكلام بعد الرد والقبول بعد التصور وايضا فانه يصح ان يقال في الشيء انه عالم بهذا
لا بذاك ولا يصح ان يقال انه مجرد عن المادة بالنسبة الى هذا دون ذاك فالعالمية
ليست نفس هذا التجرد واما الثاني فاما ان يكون حقيقية او اضافية او ما تركب عن
الثلثة اما الحقيقية فاما ان تكون نفس الصورة المساوية لماهية المدرك وقد ابطلنا
واما ان لا تكون كذلك وذلك مما لم تقم الدلالة على ثبوته وان كان قد ذهب اليه قوم
وبالجملة فنحن نعلم بالضرورة ان الشعور لا يتحقق الا عند اضافة مخصوصة بين الشاعر
والمشعور به وان الاضافة لا تتحقق الا مع المضافين ثم ان الشيء اما ان يعلم نفسه
او غيره فان علم نفسه استحال ان يتحقق هذا العلم مع عدم المعلوم في الاعيان فلا
جرم كفى وجوده في تحقق هذا العلم ولما ان علم غيره فانه يصح ان يعلم ذلك الغير حال
عدمه في الحضور فلابد وان يكون له شيء اخر والمثبتون للصور الذهنية اثبتوها خطبة
في الذهن ونحن اثبتناها مثلا قائمة بانفسها على ما كان يقول به الامام افلاطون
وقد عرفت ما في كل واحد من القولين واما انه هل يعتبر في تحقق هذه الاضافة
المسماة بالشعور امر آخر حقيقي او اضافي او عدمي فذلك مما لا حاجة اليه في البحث عن
ماهية العلم فهذا ما عندي في هذا المقام بعد البحث التام مع الانصاف

كذ في الرد على من قال النفس لا تعقل المعقول الا عند اتحادها بالعقل الفعال او المعقول قد ذهب الى كل واحد من القولين ذاهب
وهما باطلان لوجه مشترك وهو فساد القول بالاتحاد والذي يخص الاول
هو ان النفس اذا عقلنا معقولا واحدا حتى اتحدنا بالعقل الفعال فاما
ان يكون الذي اتحدت احدى النفسين به هو الذي اتحدت الاخرى به

فيلزم اتحاد النفسين فيلزم انى اذا عقلت ما عقله زيد ان يصير نفسي نفس زيد
حتى اعقل كل ما عقله زيد هذا خلف او غيره فيكون له بحسب انواع التعقلات
غير المتناهية اجزاء غير متناهية مختلفة في الماهية فيكون للعقل الفعال اجزاء
غير متناهية لا مرة واحدة بل مرارا غير متناهية وذلك محال اما اولا فلانه
واما ثانيا فلان الاشياء من الامور التي لا تخالف بعضها بعضا بالماهية و
اللوازم والعوارض محال واذا لم تثبت الاشياء لم يثبت التعدد والذي يخص
الثاني ان النفس اذا اتحدت بمعقول فاما ان يكون المتحد به كله فيلزم ان لا
تعقل بعد ذلك شيئا آخر والا لزم ان يتحد بشيئين فيكون الشيء الواحد شيئين
وهو محال او بعضه فيعود المحالات المذكورة **د في الفرق** بين حلول الصور
العقلية في النفس وبين حلول سائر الصور في الجسم تفريعا على اثبات الصور العقلية ه
الصور الجسمانية متمانعة والعظيم منها لا يحل المادة الصغيرة والضعيفة تنمحي
عند حدوث القوية وتكون محسوسة بالحواس والصور العقلية بالخلاف في
الكل **و في كون الصور العقلية كلية** افراد النوع الواحد مشتركة في
طبيعة ذلك النوع ومتباينة بمشخصاتها وما به الاشتراك غير ما به الامتياز
فتلك الطبيعة محذوفا عنها جميع القيود العقلية والوجود يمكن ان تكون
مشتركا فيها بين تلك الافراد فالعلم المتعلق بها علم كلي لا على انه في نفسه كلي
لانه علم جزئي في نفس جزئية اما لان المعلوم به كلي فيسمى كليا مجازا ولانه
لا يختلف نسبتها الى كل واحد من افراد ذلك النوع اي انها سبق الى النفس كان
الاثر الحاصل منها ذاك بعد حذف المشخصات وهذا الوجه وان كان هو المذكور
لكنه عند التحقيق لا تخلص عن شوائب الشبه الا عند العود الى الاول ثم ان
النفس كما يمكنها ان تاخذ صورة كلية من الافراد المشخصة على الوجه المذكور

117

114

امكنها ان تاخذ صورة كلية ثالثة من الصورة الاولى وهي ايضا تكون
جزئية في نفسها الا ان كلية الصورة الثانية بالنسبة الى افراد نوع الصورة
الاولى وهي ايضا تكون التي كليتها بالنسبة الى افراد نوع المعلوم ثم الكلام في
الصورة الثالثة كالكلام في الصورة الاولى لا الى نهاية لكن بالقوة في النفوس البشرية
اما في المفارقات فبالفعل وذلك يوهم وجود علل ومعلولات لا نهاية لها وهي
غير ممتنعة انما الممتنع ان لا يكون لها بداية والامر ليس هنا كذلك **مرتبة في مراتب**
التعقل التعقل قد يكون بالقوة وهو عدم التعقل عما من شانه ذلك وقد
يكون بالفعل التام واثبت الشيخ مرتبة ثالثة وهي لمن علم مسئلة ثم غفل عنها
ثم سئل عنها فانتقض الجواب عنها في ذهنه فليس ذلك بالقوة لوجهين اما
اولا فلانه عالم في ذلك الوقت باقتداره على الجواب وذلك يتضمن علمه بذلك الجواب
اما ثانيا فلانه يدرك التفرقة البديهية بين حاله قبل سماع ذلك السؤال وبين حاله
بعده وقد كانت القوة حاصلة قبل فقد حدث في ذلك الوقت علم بالفعل وهذه
المرتبة عندي باطلة لان تلك التفاصيل ان كانت معلومة له وجب ان يتميز كل
واحد منها عنده عن غيره فيكون العلم التفصيلي حاصلا والا لم يكن العلم بها حاصلا
اصلا بل ربما كان المعلوم حالة من احوالها لكن تلك الحالة معلومة له على التفصيل
فما هو معلوم له متفصل عنده والذي ليس بمتفصل عنده لم يكن معلوما له والجواب
عن قوله انه عالم باقتداره على شيء يدفع ذلك الاشكال فاما ذلك الشيء فغير معلوم
فماهية الجواب غير معلومة والاقتدار على تلك الماهية المفصلة معلوم ولما
كون تلك الماهية جوابا فهو عارض من عوارضه وهو معلوم على التفصيل
وهذا كما انا قد نعلم من النفس انها شيء محرك للبدن وان كنا لا نعلم ماهيتها
فانه حينئذ يكون العارض معلوما والمعروض غير معلوم **وعن الثاني**

لان اخذ الصورة الثانية موقوف على الصورة الاولى واخذ الثالثة موقوف على الثانية واخذ الرابعة على الثالثة والخامسة على الرابعة وهلم جرا فالموقوف عليه والموقوف معدوم

لان التفرقة انما حصلت بحصول العلم التفصيلي بهذا العارض في احدى الحالتين
دون الاخرى ح في ان العلم عرض اما على قولنا فلانه حالة اضافية فيكون
موجودا في شي لا كجزء منه ولا يصح قوامه دون ما هو فيه واما على اصولهم فالصورة الذهنية
ليست من الاضافات حتى يعلم بالضرورة امتناع بقائها مفارقا عن الموضوع وقد عرفت
ضعف ما يقال ان الغنى عن الحد المحلة بل الاشكال وارد عليهم لان الجوهر جنس للمتحيز
فالمعقول الذي يكون جوهرا فجوهريته صفة ذاتية له والتعقل عبارة عن كون صورة
مساوية للمعقول في تمام الماهية والمساواة في تمام الماهية لا تتحقق الا مع الاشتراك
في كل الذاتيات فالصورة العقلية حينئذ تكون عقلية جوهرا والشي من الجوهر بعرض
فالصورة العقلية ليست بعرض فاجابوا عنه بان الجوهر هو الذي اذا وجد
في الاعيان كان لا في موضوع فكونه لا في موضوع مع هذا الشرط لا ينافي كونه في
موضوع بدون هذا الشرط فالصورة العقلية عرض في العقل لانها موجودة في
المحال في الموضوع وجوهر لانها لو وجدت في الاعيان لكانت لا في موضوع فلا منافاة
بين كونها جوهرا وعرضا معا ثم سالوا انفسهم على هذا الجواب بان النفس
من الموجودات العينية فوجب في هذه الصورة ان تكون جوهرا عند كونها عقلية
فاجابوا بانا نعني بكون هذه الماهية موجودة في العين ان تكون قائمة بذاتها
وبكونها ذهنية ان تكون حالة في النفس ومن المحتمل ان تختلف احوال الماهية
الواحدة بحسب اختلاف قوابلها هذا نهاية بحثهم عن هذا الموضع وهو ضعيف
لان النفس اذا عقلت الجسم والحركة مثلا فان كان التعقل عبارة عن حصول
صورة مساوية للمعقول في العاقل او يعتبر فيه ذلك وجب ان يكون الحاصل في
الذهن جسما متحيزا حاصلا في المكان موصوفا بالاعراض وذلك جهالة عظيمة
وان لم يكن كذلك لم يكن الحاصل في العقل ماهية مساوية لتمام ماهية الجسم

فلئن قال لیست ماهیة الجسم بل کما اذا وجد لا فی النفس قلنا هذه الامور عادت
الاشکالات فی کیفیة تعقل هذه اللوازم وبالجملة فالعلم الضروری حاصل
بان الکیفیة الحاصلة فی النفس التی لا تحس ولا تحس لیست مساویة للانسان
الموجود فی الخارج فی تمام الماهیة ولو جاز ارتکاب ذلک فلان التزام کون السواد
مثلا للبیاض اولی لان المباینة بین الکیفیة الفانیة وبین الموجود القائم بنفسه
فی الخارج اشد من المباینة بین العرضین وذلک دخل فی الجهالات قال فی ان
الشیء کیف یعقل ذاته هذا مشکل اما علی قولنا حیث جعلنا العلم حالة اضافیة
فالاشکال ظاهر لان اضافة الشیء الی نفسه من الوجه الواحد محال والذی یقال
الذات من حیث انها عاقلة مغایرة لها من حیث انها معقولة فصحت الاضافة
ضعیف لان الاضافة المسماة بالتعقل لما توقفت علی تغایر الجهتین اللتین
هما العاقلیة والمعقولیة کما سنبین علیها لکن کون الشیء عاقلا ومعقولا
متوقف علی تحقق التعقل فیلزم الدور واما علی مذهب من جعله عبارة
عن حصول ماهیة المعلوم للعالم فلان الذی حصل للعاقل ان کان غیر
ذاته فهو باطل لوجهین اما اولا فلان ذلک الغیر لا بد وان یکون مساویا
للمعلوم فی تمام ماهیته فیلزم اجتماع المثلین ولانه لا یکون احدهما اولی بان یکون
عقلا والآخر بان یکون عاقلا اولی من العکس واما ثانیا فلانه اما ان
یعلم العالم کون تلک الصورة مساویة لذاته فیکون علمه بذاته حاصلا قبل
حصول هذه الصورة او لا یعلم ذلک فلا یکون عالما بذاته وان کان عین ذاته
لزم اضافة الشیء الی نفسه فاختار الشیخ هذا القسم واجاب
عن هذا الاشکال بان العاقل هو الذی حضر عنده ماهیة مجردة وهذا
لغیر من الذی حضر عنده ماهیة مجردة مغایرة ولا یلزم من کذب الخاص

ای اللازم من هذا القسم
بعد ان العاقل لنفسه
لا یدرک ماهیة مجردة
وهی عین ذاته علم ملزمه
بلزوم اضافة الشیء الی نفسه
فان تعقل الشیء عبارة عما ذکرنا
ولا یلزم من الخاص کذب العام

كذب العام ولئن سلمنا انه لا بد من المغايرة لكن كل تخص فانه زائد على
ماهيته النوعية التي لا تمنع نفس تصورها من الشركة بقيد ذاتي فيكون هناك
قيدان ويجتمع منهما مجموع ذات واحدة فاذا جعلنا العاقل هو المجموع والمعقول
كل واحد من القيدين حصلت المغايرة وبهذا الاعتبار صح منا ان نقول
ذاتي وذاتك **والجواب عن الاول** انه لا يلزم من كون احد القيدين
اعم من الآخر في اللفظ والعقل صحة وجود العام بدون ذلك الخاص في نفس
الامر كما ان قولنا في شيء انه علة لشيء اعم من قولنا انه علة لشيء آخر غيره ومع ذلك
فلا يلزم صحة كون الشيء علة لنفسه **وعن الثاني** ان ذلك لا يقتضي حينئذ
في كون ذلك المجموع عالما بكل واحد من جزئيه لكنه حينئذ لا يكون عالما بنفسه بل
بكل واحد من جزئيه فامتناع كونه عالما بنفسه فالاشكال بعينه قائم فهذا منتهى
القول في هذا الموضع ولا يصفو الكلام الا بالتزام اضافة الشيء الى نفسه من الوجه
الواحد وفيه ما فيه **بحث في كون الشيء عقلا وعاقلا ومعقولا** اما اذا
عقل الشيء غيره فالعاقل ليس هو المعقول بالبداهة واما اذا عقل ذاته فالمعقول
هو العاقل بمعنى ان الذي عرض له ان كان معقولا هو الذي عرض له ان
كان عاقلا واما نفس كونه عاقلا فهو مغاير لكونه معقولا لانه قد يفهم من
الشيء كونه معقولا مع الشك في كونه عاقلا وبالعكس وذلك يقتضي تغاير
المفهومين وهل هما وصفان ثبوتيان في الخارج ام لا فيه نظر فاما كون
الشيء عقلا فيستحيل ان يكون هو نفس كونه العاقل لان المعقول من العقل
اضافة حاصلة بين ذات العاقل والمعقول والاضافات عوارض فيكون
مغايرة للذات المعروض بل متاخرة عنها وعلى هذا المعنى ظهر ان كون
الشيء عقلا وعاقلا ومعقولا يستحيل ان يكون امرا واحدا **بحث في اقسام**

اعلم ان الحكم لا اعتقاد ان العقل ... الحضور ... انه لا يمكن ان ... عقد هذا الذات صورة اخرى زعم ان وجود ... ملكا الذات هو الجهل

التصديقات حكم الذهن بمتصوّر على متصوّر اما ان يكون جازما او لا
يكون والاول فاما ان يكون مطابقا للمحكوم عليه او لا يكون والاول اما ان
يكون لموجب او لا يكون والاول فاما ان يكون الموجب حسيا وهو العلوم الحاصلة
بواسطة الحواس او عقليا وهو اما ان يكفي في ذلك الحكم مجرد تصور الموضوع
والمحمول وهو الاوليات او لا يكفي وهو النظريات او مركبا من الحس و
العقل فاما ان يكون من السمع والعقل وهو المتواترات او من البصر و
العقل وهو المجربات والحدسيات والذي لا لموجب وهو اعتقاد المقلد
والجازم الغير المطابق وهو الجهل المركب وغير الجازم ان كان على السواء
فهو الشك والا فالراجح الظن والمرجوح وهم **بحث في كيفية حصول
العلوم الاولية** ان كل ما بالقوة فمبدأ لا يخرجه من القوة الى الفعل
متى حصلت الشرائط وارتفعت الموانع كما سيظهر ان شاء الله تع
ولا شك ان النفوس الانسانية في مبدا الخلقة قابلة للصور العقلية والا لما
صارت قابلة لان ما بالذات لا يزول فنقول لو كانت الشرائط حاصلة باسرها
والموانع مرتفعة باسرها في تعقلات النفس لكانت حاصلة في مبدا الخلقة و
فساد التالي يقتضي فساد المقدم والشرط الذي يمكن ان يشار اليه هو
ان حصول التصورات في النفس مشروط بكثرة الاحساس بجزئياتها فاذا
حصل هذا الشرط حصلت التصورات ثم اتفاقا تكون بحيث يقتضي نفس تصوراتها
منها حكم الذهن بنسبة احدهما الى الآخر نفيا او اثباتا والا كان ثبوت كل
شيء لكل شيء بواسطة شيء ويلزم التسلسل ومع التزامه فالمقصود حاصل
لان تلك الاشياء المتلاصقة الغير المتناهية لا بد وان يكون ثبوت كل
واحد منها لما يلاصقه لذاته لا بواسطة وبالجملة فاعتبار الواسطة

ان مبدأ يخرج كل ما بالقوة نخ

في كل لزوم يدفع الشكوك باللزوم وبالواسطة وإذا كان اللزوم من غير واسطة
في نفس الامر وجب أن يكون في الذهن كذلك وإلا لم يكن الحكم الذهني مطابقاً فكان
جهلاً ومثاله امتناع النقيض فكما إذا عقلنا ماهيتين فمجرد تصورهما يقتضي حكم
الذهن بأن أحدهما ليست هي الأخرى وامتناع الاثنان فكما إذا عقلنا الكل
والجزء والاعظم فمجرد تصورات هذه الامور يقتضي جزم الذهن بأن الكل
اعظم من الجزء وهذه القضايا انما تسمى أولية لان ثبوت محمولاتها لموضوعاتها
أولي واما الذي يكون بالواسطة فانه يكون ثانياً لانه يثبت أولاً للواسطة
للموضوع وثانياً للمحمول واما التصورات التي لا تحقق منها الحكم على هذا الوجه فلابد
وان يستفاد من الخارج اما من البصر كعلمنا بأن الشمس مضيئة أو من اللمس
كعلمنا بأن النار حارة أو السمع كالمتواترات أو النظر كالنظريات وذلك بأن
تمزج تلك الاوليات أو الحسيات مزجاً يعلم صحته بالبديهة وعنده علم
آخر بديهي ان اللازم من البديهي بديهي فيعلم ان الحاصل عند ذلك المزج
ايضاً علم وبهذا الطريق ينتهي تحليل النظريات الى الضروريات من غير
دور ولا تسلسل **بحث في ان القوة العاقلة كيف تقوى** على توحيد الكثير
وتكثير الواحد اما الاول فلقوتها على ان تحذف عن الاشخاص ما به امتياز
بعضها عن البعض حتى يبقى الطبيعة النوعية واحدة وعلى ان تضم الفصل
الى الجنس فحينئذ يحصل النوع وتضم العوارض الى النوع حتى يحصل الشخص
الواحد واما الثاني فلانه تأخذ الشخص فتميز الموصوف عن الصفات
وكل واحدة من الصفات عن الاخرى الى آخر التقسيمات الممكنة بحسب
الممكنات الخارجية والذهنية ولذلك كان العقل اتم من الاحساس وان
كان ربما ظن ان الاحساس اتم حيث لتناوله الشخص من حيث هو هو وفيه كلام
سيأتي

ظ اي ولا يتأنيا للمحمول

اي لا يكون بحيث تقتضي تصوراتها مما يحكم الذهن بنسبة احدهما الى الاخر

بحث اول الاوائل في التصديقات هو العلم بان الشئ لا يخلو عن النفي و
الاثبات ولا يتصف بهما وهذه القضية لا يمكن اقامة الحجة عليها لان الذي
جعل دليلا على شئ هو الذي يستلزم ثبوته او انتفاؤه على ثبوت شئ آخر او انتفائه
فلو جوزنا الخلو عن الثبوت والانتفاء لم نامن في ذلك الدليل ان يخلو عن الثبوت
والانتفاء وبهذا التقدير لا يبقى له دلالة على المدلول وايضا فالذي يدل على
امتناع الاجتماع لا بد وان يعرف منه اولا انه لا يجتمع فيه كونه دليلا ولا دليلا اذ
لو احتمل ذلك لم يمكن اقامة الحجة على استحالة الاجتماع مانعة من الاجتماع ومع
هذا الاحتمال لا يحصل المقصود فاذن ما يدل على طرفي هذه القضية لا يمكن ان
يدل عليهما الا بعد صحتهما فلو استفدنا صحتهما من ذلك الدليل لزم الدور
بحث ان باقي القضايا الاولية متفرعة عليها العلم بان الموجود لا
يخلو عن القدم والحدوث علم بان الاولية واللااولية لا تثبتان ولا ترتفعان والعلم
بانه لا يخلو عن الوجوب والامكان علم بان صحة العدم ولا صحته لا تثبتان ولا ترتفعان
والعلم بان الكل اعظم من الجزء انما حصل لانه لو لم يكن كذلك لم يكن بين وجود ما به زاد
الكل على الجزء وبين عدمه فرق فيلزم ان يجتمع فيه الوجود والعدم والعلم بان
الاشياء المساوية لشئ واحد متساوية انما حصل لانها لما كانت مساوية لشئ واحد كانت
طبائعها واحدة فلو لم تكن متساوية لما كانت طبائعها واحدة فيلزم ان يصدق
على طبائعها انها واحدة ولا واحدة معا والعلم بان الجسم الواحد في الآن الواحد
لا يكون في مكانين انما يحصل لانه لو جاز ذلك لم يتميز الجسمان الحاصلان في الجانبين
دفعة عن الجسم الواحد الحاصل في الجانبين دفعة واذا كان كذلك لم يتميز وجود
ما به زاد الاثنان على الواحد من عدمه فيصدق عليه الوجود والعدم
وليس لطاعن ان يطعن فيما قلناه بان هذه الوجوه

خفية وهذه العلوم جلية والجلي لا يستفاد من الخفي لان هذه الوجوه
وان خفيت عند التدرج لكنها مفترقة في العقول ولذلك لو نازعت احدا
في هذه القضايا لم ينكرها لا هذه الوجوه **بو في ان النفس مع بساطتها**
كيف تقوى على التعقلات اما من جوز ان البسيط يصدر عنه
اكثر من الواحد فلا يشكل ذلك عليه واما من منع فانه يجوز ذلك عند اختلاف
الالات والاحساسات المختلفة الات النفس في اكتساب العلوم الضرورية
وهي الات لها في اكتسابها العلوم النظرية **بحث في اثبات القوة القدسية** لها
وتعني بها النفس التي تمتاز عن سائر النفوس بكثرة الضروريات وسرعة استعمالها
منها الى النظريات مع السلامة من الغلط لا شك ان الانسان يمكنه ان يتعلم
من نفسه فان كل من تاول علما مدة مديدة لا بد وان يستخرج بفكره ما لم
يسمعه عن غيره وان قل والتجربة تصدق ذلك واذا ثبت ذلك فنقول نرى
الناس مختلفين في هذه الحالة فكما ان الاستمرار في النقصان الى حيث لا يتيسر له
شيء منها كان الاستمرار في الزيادة الى الحد الذي ذكرناه ومن خواص هذه
النفس ان المقدمات تحضر فيها وتترتب ترتيبا صحيحا ثم تنساق الى النتيجة
من غير شوق منها الى ذلك الشوق وعندها تعين المطلوب ثم تطلب المقدمات
الملائمة له ثم ترتيبها ترتيبا ملائما واذا كان كذلك كان النوع الاول من الاستعداد
كالطبيعي فلا يعرض له الغلط والثاني كالتكلفي فلا جرم يعرض له الغلط فيه كثيرا
بحث في ان قبول النفس للصور لا يتوقف على الفكر لانه لو توقف عليه لوجد
مع وجوده لامتناع المشروط عند عدم الشرط لكنه يستحيل ان يحصل معه لان
الفكر طلب وذلك لا يتاتى مع وجود المطلوب ولان العلم يحصل حال تذكر
النظر من غير تحقق النظر فعلمنا انه لا حاجة به اليه والتحقيق انه ان اريد

١١٨

بالفكر العلوم المترتبة الضرورية الموجبة للعلم النظري فالعلم النظري
يستحيل حصوله بدونه لان المحمول اذا كان ثبوته للموضوع بواسطة فلو اثبته
الذهن له لا بواسطة كان ذلك حكما غير مطابق للموجود فيكون جهلا وان اريد
به الحركات التخيلية فهي غير معتبرة لما بينا ان النظر فانه لا بد من استنادها
الى علوم ضرورية متى حصلت اوجبت العلم النظري واذا كانت تلك العلوم
الضرورية موجبة لذواتها العلم النظري وكانت غنية في ذواتها عن الفكر
لم يكن العلم النظري موقوفا على الفكر وقد ظهر من تحقيق هذه القاعدة فساد
قول من زعم ان النفس بعد المفارقة لا تعقل شيئا **مسئلة في امكان اجتماع**
التعقلات الكثيرة دفعة واحدة اما في التصورات
فلانا نعلم بصحة ذلك لما صح التصديق اصلا لانه نسبة امر الى امر وهي لا تتاتى
الا مع تعقلها وفساد التالي يدل على فساد المقدم وايضا فقد نتصور المركب
بحده وذلك لا يتاتى الا بتصور جميع اجزائه دفعة واما في التصديقات
فلانه لو امتنع اجتماعها لما حصل في الذهن الا مقدمة واحدة ابدا ولو كان
كذلك لما حصلت النتيجة اصلا لانا نعلم بالضرورة ان المقدمة الواحدة غير
منتجة وفساد التالي يدل على فساد المقدم والذي يقال انا متى وجهنا ذهننا
الى معلوم امتنع منا توجيهه الى معلوم آخر وجب ان يكون المرجع به الى الخيال
لا العقل الذي صححنا ذلك فيه **مسئلة في ان العلم بالعلة يوجب العلم**
العلم بالمعلول ولا ينعكس اما الاول فلثلثة اوجه **ا** متى عقلنا
العلة فقد حصل في الذهن ماهية موجبة لماهية المعلول ومتى كان كذلك
كان العلم بالمعلول حاصلا والمقدمتان ظاهرتان بناء على ان التعقل يستدعي
حصول ماهية مساوية للمعقول في العاقل **ب** اذا كانت العلة لذاتها موجبة

للمعلول من عرف ذات العلة لا بد وان يعرف منها انها لذاتها توجب المعلول
وذلك يقتضي العلم بالمعلول لا يقال ماهية العلة غير وكونها علة اي
مقتضية لذات المعلول غير فان اريد ثم بالعلة الاول فلم قلتم انه يلزم من العلم
به العلم بالمعلول فان ماهية العلة مغايرة لماهية المعلول ونحن نعلم صحة تعقل
كل واحدة من الماهيتين مع الذهول عن الاخرى وان اريد به الثاني فهو باطل
لان العلية اضافة والاضافات لا تعقل الا بعد تعقل المضافات فالعلية
لا تعقل الا بعد تعقل المعلول فلو استفدنا تعقل المعلول من تعقلها لزم الدور
وهو محال ثم ان نزلنا عن هذا المقام لكنه منقوض بصورتين احداهما ان
علمنا بنفسنا نفس نفسنا على قولهم فيلزم ان يكون علمنا بنفسنا دائما لكن كل لوازم
نفسنا معلولات نفسنا فيجب ان يكون علمنا بجميع لوازم نفسنا من كونها مجردة باقية
حادثة متعددة لكذا وكذا حاصلا دائما وثانيتهما انه لو لزم من تعقل الماهية
تعقل لازمها لزم من تعقل ذلك اللازم تعقل لازم ذلك اللازم وهكذا القول
في جميع اللوازم القريبة والبعيدة بالغة ما بلغت وهذه شكوك صعبة
وربما امكن تكلف الجواب عنها ج انا نستدل بالاسباب على مسبباتها كالاستدلال
بمماسة النار القطنة على احتراقها ق لقائل ان يقول ذلك
انما عرف بالاستقراء والحس لا من طبيعة العلة بل هذه الدلالة بالعكس اولى
فانا لم نشاهد الري من شرب الماء والشبع من تناول الطعام لا نعرف ترتب
هذين الامرين عليهما ولو كفت معرفة ذات العلة في معرفة وجود المعلول
لما احتاج في هذه المواضع الى التجربة وهذا اقناعي وأما الثاني فلان
استناد المعلول الى علته لا لذاته بل لامكانه والامكان ليس علة لاحتياجه الى هذه
العلة والا لكان كل ممكن معلول هذه العلة بل الى مطلق المؤثر واما

لعينه فليس من قبل المعلول المعين بل من قبل العلة فالاجرم لزم من العلم بالمعلول
العلم بالعلة المطلقة لا العلم بالعلة المعينة **في ان العلم بذوات**
المبادي لا يحصل الا من العلم بالمبادي لان ذا المبدا ممكن لذاته والممكن
لذاته لا يكون راجحا من حيث هو هو ويكون راجحا نظرا الى سببه فاذا نظر اليه
من حيث هو وجد لا محالة غير راجح واذا نظر اليه مع سببه وجد لا محالة راجحا
وهو المطلوب **ولقائل ان يقول** الممكن يصدق عليه انه لذاته لا يقتضي الرجحان
لا انه يقتضي اللارجحان ومقتضى ذلك ان لا يلزم من النظر اليه من حيث هو هو
حصول الرجحان لا ان يلزم منه النظر اليه من حيث هو هو لا حصول الرجحان واذا
كان كذلك فنحن نقول النظر الى الممكن من حيث هو هو لا يقتضي العلم برجحان
وجوده على عدمه ولكنه لا يمنع من حصول العلم بذلك الرجحان فلم قلتم
اذا كان العلم بتلك الماهية لا يقتضي العلم بذلك الرجحان يمنع ان حصل الرجحان
قلنا انتم المستدلون فعليكم الدلالة على النفي **في ان ما يعلم بعلته يعلم**
كليا هذا هو المشهور واحتجوا عليه بان من علم ان الالف مثلا يوجب الباء
فالباء كلي لان نفس تصور معناه لا يمنع من الشركة وكونه صادرا عن الالف
لا يمنع منها والكلي المقيد بالكلي كلي ايضا فالمعلول المعلوم بعلته كلي و
لقائل ان يقول هذا انما يصح لو استدللنا بالالف على الباء اما لم لا
يجوز ان نتدرك بعد الالف على هذا الباء فان ذلك هو المطلوب وكلامكم
غير متعرض له بل الصحيح جوازه لان الاشخاص من حيث انها اشخاص معلولة
ومنتهية في سلسلة الحاجة الى واجب الوجود والعلم بالعلة موجب للعلم
بالمعلول عندكم فيلزم من علم واجب الوجود بذاته علمه بالاشخاص الزمانية
من حيث هي اشخاص زمانية لا من حيث هي كلية وذلك يقتضي كونه

العلم
بسببه

[illegible]

كونه تعالى عالما بالجزئيات **في ان العلم يجب تغيره عند تغير المعلوم**
لان العلم مطابق للمعلوم وكما يطابق الشيء على وجه لا يطابق ما يخالف ذلك الشيء
والا كان مخالفا لنفسه ثم ان الطبائع الكلية لما امتنع تغيرها عما هي عليه لا جرم
استحال تغير العلم بها واما الشخصيات لما صح تطرق التغير اليها لا جرم وجب
تغير العلم عند تغيرها **في انه ليس العلم بان الشيء سيوجد** نفس العلم
بوجوده عند وجوده الذي هو كاف فيه والذي يدل انه لو كان كذلك لكان
من علم انه اذا جاء الغد دخل زيد الدار علم لا محالة دخوله الدار عند مجيء الغد
سواء علم مجيء الغد او لم يعلم لكن الثاني باطل فالمقدم مثله ولان العلم بان الشيء
سيوجد لا يتوقف كونه كذلك على وجود الشيء ويتوقف كونه علما بوجوده على حصوله
والحاصل قبل حصول الشرط غير الموقوف على حصوله فالعلم بان الشيء سيوجد
مغاير للعلم بوجوده **في العقل الفعلي والانفعالي** العقل الفعلي هو
كما اذا علمت ان لك في الفعل الفلاني مصلحة فيصير ذلك العلم سببا لان يوجد
ذلك الشيء والانفعالي كما اذا شاهدت بناء فتعقلت كيفيته **في تفسير**
العقل للانسان عقل عملي وهو مقول بالاشتراك على القوة التي بها يكون
التمييز بين الامور الحسنة والقبيحة وعلى المقدمات التي منها يستنبط الامور
الحسنة والقبيحة وعلى فعل الامور الحسنة والقبيحة وعقل نظري وهو مقول
بالاشتراك على الجوهر المستعد لقبول المعقولات وعلى مراتب احوالها مع هذه
المعقولات واول تلك المراتب ان لا يحصل فيها شيء من المعقولات بالفعل و
حينئذ يسمى عقلا هيولانيا وثانيها ان يحصل لها الاوليات وحينئذ يسمى عقلا
بالملكة اي حصل لها بسبب تلك الاوليات ملكة الانتقال الى الكسبيات
ثم ان النفس ان تبرز عن غيرها بكثرة هذه الاوليات وسرعة انتقالها

تعالى عالم لا يكون علمه
[illegible] بذاته فعلية
ولا انفعالية [illegible]
اخر وهو ظاهر

كالنفس الناطقة

منها الى النظريات سميت قوة قدسية وثالثها ان يحصل لها جميع تلك
الاوليات والنظريات لا على انها حاصلة بالفعل بل على انها بحيث متى شاء
استحضرها بالفعل وحينئذ يسمى عقلا بالفعل ورابعها ان تكون المعقولات
حاضرة بالفعل وحينئذ يسمى عقلا مستفادا واسم العقل النظري واقع على هذه
المراتب بالاشتراك وقد يطلق ايضا بالاشتراك على الموجود الذي لا يكون
جسما ولا جسمانيا لا بالحلول ولا بالتدبير **في شرح الفاظ مستعملة
في هذا الباب** وهي الشعور والادراك والفهم والمعرفة والعلم والاحاطة
والفكر اما الادراك فهو اللقاء والوصول في اللغة وهو قريب من المعنى
المقصود منه في الحكمة لان المدرك يصل بادراكه الى ماهية المدرك واما
الشعور فهو ادراك بغير استثبات وهو اول مراتب وصول النفس الى المعنى
فاذا حصل الوقوف على تمام المعنى قيل له التصور واذا بقي بحيث لو اراد استرجاعه
بعد ذهابه قيل له الحفظ ولذلك الطلب التذكر ولذلك الوجدان الذكر
فاذا ادرك المدرك شيئا وانحفظ اثره في نفسه ثم ادركه ثانيا وادرك معه
انه هو الذي ادركه اولا قيل انه عرفه والفهم والفقه تصور المعنى من لفظ
المخاطب والافهام ايصال المعنى باللفظ الى فهم السامع ويقرب منه البيان
والعلم تصور محكوم عليه بغيره نفيا او اثباتا والصدق هو ان يكون حكمك
بتلك النسبة مطابقا لما في الوجود والتصديق هو الاعتراف بهذه المطابقة
واما سائر الالفاظ مثل الحدس والذكاء والفطنة فيأتي في علم النفس
ان شاء الله تعالى **الطرف الثاني في العاقل** ومباحث فالاول
ان كل عاقل فهو مجرد عن المادة فيأتي في علم النفس واما عكسه
فاقتضى ما فيه ثلثة مسالك الاول كل مجرد فانه يعقل غيره وكل من يعقل
غيره

م اشتباه

استرجاعه ظ

رجع

المعرفة عند الشيخ ادراك الجزئيات والعلم ادراك [illegible] الكليات

عنه فانه يعقل ذاته فكل مجرد يعقل ذاته اما الصغرى فلان
كل مجرد صح ان يكون معقولا بالضرورة وكل ما كان كذلك صح ان يكون معقولا
مع كل ما عداه من المعقولات وكل ما كان كذلك صح على ماهيته سائر الماهيات
بناء على ان التعقل يستدعي حضور ماهية المعقول في العاقل فاذن كل مجرد فانه
صح ان يقارن ماهيته سائر الماهيات فتلك الصحة ان اعتبر فيها كون تلك
الماهية العقل مع ان كونها في العقل عبارة عن كونها مقارنة للعقل لزم ان
يكون صحة وجود الشيء متاخرة عن وجوده وقد كان الوجود متاخرا عن الصحة
هذا خلف او لا اعتبر فيها ذلك وحينئذ تلك الماهية المعقولة اذا وجدت فانه
يحصل في الخارج امكن ان يقارن ماهيتها ماهيات الاشياء المعقولة ولا معنى
للتعقل الا هذه المقارنة فاذن كل ماهية مجردة فانه يصح عليها ان تعقل
سائر الماهيات المجردة وكل ما صح في حق المفارقات وجب فاذن كل
ماهية مجردة فانها تعقل جميع الماهيات وكل من عقل شيئا امكنه ان يعقل
كونه عاقلا لذلك المعقول وذلك يتضمن كونه عاقلا لذاته فاذن المجرد
يجب ان يكون عاقلا ذاته وجميع ما عداه من المجردات **والاعتراض** لا نسلم
ان كل مجرد فانه يصح ان يعقل ماهيته البشر من قولكم ان حقيقة الله غير
معقولة للبشر **لا يقال** لا حقيقة له سبحانه وتعالى سوى الوجود المقيد
بالقيود السلبية وذلك معلوم **لانا نقول** ابطلنا هذه القاعدة
فيما مر ثم ان سلمنا ذلك في حق الله سبحانه وتعالى وتقدس فلا شك ان ماهية
سائر المفارقات غير وجودها بالاتفاق مع انها غير معقولة ولئن سلمنا
ان كل مجرد يصح ان يكون معقولا لكن لا نسلم انه يصح ان يكون معقولا
مع كل ما عداه والاستقراء فيه لا يفيد العلم ثم لئن سلمنا ذلك لكن لا

نسلم انه لما صح ان تكون معقولا مع غيره صح ان تقارن ماهيته سائر الماهيات
قوله كل معقول فان ماهيته حاصلة في العاقل قلنا قد ابطلنا هذه
القاعدة بما فيه مقنع ثم لئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان صحة تلك المقارنة لا
تتوقف على حصولها في العقل قوله لو كان كذلك لزم توقف صحة وجود الشيء
على وجوده قلنا هذه مغالطة لان المقارنة جنس تحتها ثلثة انواع آ مقارنة
الحالين في المحل الواحد كاجتماع السواد والحركة في المحل الواحد ب مقارنة
الحال للمحل الواحد كحلول السواد في المحل ج مقارنة المحل للحال ككون الجسم
محلا للسواد وهذه الانواع مختلفة بالماهية لان كل واحد منها يصح عليه
ما لا يصح على الآخر واذا ثبت ذلك فنقول مقارنة الصورتين المعقولتين
في العقل مقارنة الحالين في المحل الواحد ومقارنة الصورة العقلية مع النفس
مقارنة الحال للمحل فلا يلزم من عدم توقف صحة النوع الثاني من المقارنة
على الحصول في النفس عدم توقف النوع الاول عليه ثم بعد ذلك لا يلزم ايضا
منه ان الماهية المعقولة اذا وجدت في الخارج صح ان يقارنها سائر الماهيات
المعقولة لان ذلك مقارنة المحل للحال وهو نوع مخالف للنوعين الاولين
ومما يؤكد القول بانه ليس حكم كل واحد من هذه الانواع حكم الآخر وهو
ان الانسان الخارجي قائم بذاته وحساس ومحسوس وفعال ودراك وكل
ذلك على الانسان الذهني محال وبالعكس ولئن سلمنا ان صحة ان تقارنها
شيء آخر لا تتوقف على كونها عقلية فلم قلتم ان مثلها اذا وجدت في الخارج وجب
ان يصح ذلك عليه بيانه ان تلك الماهية حين كانت ذهنية لا بد وان تمتاز
عن ماهية بعينها خارجية فلم لا يجوز ان يقال ان ما لاجله صارت ذهنية شرط
لتلك الصحة او ما لاجله صارت خارجية مانع منه ثم ولئن سلمنا انه ليس

صحة

كذلك لكن لا نسلم ان حكم الشيء حكم مثله فان حصة كل نوع من جنس مساوية في الماهية
لحصة النوع الآخر منه في تمام الماهية ثم مع ذلك الفصل المقارن لكل واحدة منها
ممتنع على الاخرى فلم يكن حكم الشيء حكم مثله لا يقال ان ذلك الامتناع ما جاء
من جانب الجنس بل من جانب الفصل لانا نقول هب ان الامر كما ذكرتموه لكن
بينا بذلك انه قد يصح على احد المثلين ما يمتنع على الآخر وذلك مما يحقق نقضنا
ثم ولئن سلمنا ان المجرد اذا وجد في الخارج صح ان يقارنه سائر الماهيات
فلا نسلم انه يلزم من صحة تلك المقارنة كونه عاقلا فانا الى الآن ما بينا احدا
منهم اشعر بإقامة الدلالة على ان العاقلية نفس ذلك الحصول وانها ليست عبارة
عن اضافة زائدة عليه ثم ولئن سلمنا انكم ذكرتم دلالة على ذلك لكنها معارضة
بالوجوه التي ذكرناها في ابطال ذلكم ولئن سلمنا ذلك لكن هذه الدلالة
ان دلت على مطلوبكم وهو ان كل مجرد يصح ان يكون عاقلا من الوجه الذي
ذكرتموه لكنها تبطله من وجه آخر وهو ان الصورة حين كانت عقلية استحال ان
تكون عاقلة فحين صارت خارجية وجب بقاء تلك الاستحالة ضرورة ان حكم الشيء
حكم مثله ثم لئن سلمنا ان كل مجرد يصح ان يعقل كل ما عداه فلم يجب ان
يعقل ذاته قوله لان كل من عقل شيئا امكنه ان يعقل انه يعقل ذلك الشيء قلنا
دعوى البديهة ممنوعة فاين البرهان ثم لئن سلمنا ذلك فلم قلتم انه
يلزم منه كونه عالما بذاته لا يقال ان من علم كونه عالما بشيء فقد حكم
على ذاته بالعالمية والحاكم بامر على امر لا بد وان يحصل عنده تصور الامرين لانا
نقول هذه القاعدة منقوضة على اصلكم لانا نحكم على الجزئي باندراجه تحت
الكلي مع انه ليس عندكم شيء واحد هو بعينه يعلم الكلي والجزئي لان العالم
بالكلي يجب ان لا يكون جسمانيا والعالم بالجزئي يجب ان يكون كذلك والشيء الواحد

لا يكون موصوفا بالوصفين ح كل مجرد فان ذاته المجردة حاصلة له لا لغيره
وكل من حصل له مجرد فانه لابد وان يعقل ذلك المجرد فاذن كل مجرد فانه
يعقل ذاته ثم ان كان ذلك المجرد علة لذاته لغيره فانه يلزم ان يعقل ذلك
الغير لانه متى عقل نفسه علم من نفسه كونه مبدا الغير وذلك يتضمن علمه بغيره ق
الاعتراض لا نسلم ان كل مجرد فان ذاته المجردة حاصلة له فان ذلك اضافة
والاضافة لا تعقل الا عند التغاير على ما مر تقريره لا يقال المستقلة
ذاته فقد اضيف ذاته الى نفسه لانا نقول ذلك لضيق العبارة ثم لئن سلمنا
ذلك لكن لا نسلم ان كل ما حصلت له ماهية فانه يعقلها فما الدليل عليه ان العقل
نفس هذا الحصول فلم لا يجوز ان يكون عبارة عن اضافة مخصوصة وانها تارة
تحصل عند حصول ماهية مجردة لماهية مجردة وتارة لا تحصل فان الماهيات
المختلفة لا يستبعد ان تختلف في لوازمها واحكامها ولئن سلمنا ذلك لكنا
قد ذكرنا وجوها تبطل ذلك ثم ولئن سلمنا ان كل مجرد يعقل ذاته
فلا نسلم انه لابد وان يعقل معلولاته وبيانه ما مر ان العلم بالعلة لا يقتضي العلم
بالمعلول ح الصورة المجردة اذا حلت الجوهر العاقل بالقوة صيرته عاقلا عقلا
بالفعل واذا كان كذلك وجب ان تكون الصورة المجردة ايضا عقلا بالفعل اما
الصغرى فلان العاقل بالقوة اذا حصلت له الصورة العقلية بالفعل فاما
ان تتحد الصورة العقلية بالفعل بالعاقل وهو المطلوب او تبقى متميزة عنه حالة
فيه حلول السواد في الجسم وذلك باطل لان العاقل بالفعل اما ان يكون هو المحل
او الحال او مجموعهما والثلثة باطلة فالقول بعدم الاتحاد باطل وانما قلنا انه لا
يجوز ان يكون العاقل هو المحل لانه لا يخلو اما ان لا يكون الصورة الحالة فيه
معقولة له فهو حينئذ لم يخرج في العاقلية الى الفعل لان كل من عقل شيئا

امكنه ان يعقل كونه عاقلا له وقد فرض انه صار عاقلا بالفعل هذا خلف او
تكون معقولة له فاما ان يعقلها لاجل صورة اخرى هنا فيلزم التسلسل او لوجودها
له لا على الاطلاق فيلزم ان يكون كل ما حصلت له تلك الصورة ان يكون عقلا
بالفعل فيكون الجماد ان عاقلة بالفعل هذا خلف او انها موجود لشيء من شانه
ان يعقل فحينئذ اما ان يكون معنى ان يعقل نفس وجود الصورة التي له فيكون
كانه قال انما كانت تلك الصورة حاصلة للنفس لان من شانها ان يكون حاصلة
لها او معنى آخر لكنا قد فرضنا ان التعقل نفس هذه الصورة هذا خلف وانما قلنا
انه لا يجوز ان يكون العاقل بالفعل هو تلك الصورة لان على هذا التقدير الذي
كان عقلا بالقوة لم يخرج قط الى الفعل بل حدث شيء آخر هو العقل بالفعل وكل ما
امتنع خروجه الى الفعل لم يكن بالقوة فالعقل بالقوة لم يكن عقلا بالقوة هذا خلف
وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون العاقل بالفعل مجموعهما لانه اما ان يعقل غيره او
جزء من اجزائه او نفسه فان كان الاول لم يكن يعقله لذلك الخارج جزءا من ذلك
المجموع بل خارجا عنه وكلامنا في الصورة التي هي جزء المجموع وان كان الثاني
فاما ان يعقل كل واحد من الجزئين نفسه او الجزء الآخر فان كان الاول كان
العاقل والمعقول في كل شيء هو نفسه فلم يكن هناك شيء هو عقل بالقوة ثم يخرج
الى الفعل وان كان الثاني فحينئذ يكون كل واحد من الجزئين عاقلا لشيء خارج
عنه وليس ذلك هو القسم الذي نحن فيه الآن بل بعض ما مر وتعود المحالات المذكورة
ثبت فساد الاقسام الثلثة وظهر ان الصورة المجردة اذا حصلت للعقل بالقوة
لم تتحد به اما الكبرى فلان الصورة المجردة لما كانت بحيث اذا حلت
في غيرها صيرته عقلا بالفعل فاذا كانت قائمة بذاتها كانت اولى بالعقلية فان
الحرارة اذا صيرت الجسم الذي هي فيه متسخنا فلو انها قامت بذاتها كانت اولى

كون ح

١٢٣

بالتسخين وكذلك الجسم اذا كان قابضًا للبصر عند حلول السواد فيه فلو كان السواد قابضًا بذاته كان اولى بذلك **والاعتراض** ان نقول لا نسلم ان الاتحاد ممكن على تقدير ما مر ثم ان سلمنا ذلك لكن ما الدليل عليه ونختار من الاقسام الثلثة المذكورة الاول لان العاقل بالقوة يعقل الصورة الحالة فيه وان تعقله لها زائد على نفس وجودها له وانه حالة اضافية على ما مر تقريره وهذا القدح كاف في القدح في الصغرى وان كانت في الاعتراضات عليها كثرة ثم لئن سلمنا الصغرى لكن الكبرى ممنوعة وما ذكروه من الاولوية فهو كلام اقناعي غير برهاني لا ان حكم المختلفين لا يجب ان يكون واحدًا فهذا المعتمد في هذه المسالك وبالجملة فيها تعسف او تمسك بشعر في غاية الدقة مع انه لا طائل لشيء منها البتة وبالله التوفيق

في انا هل نعقل ذاتنا ابدًا الحكماء لما اعتقدوا ان تعقل الشيء لذاته نفس حضوره عند ذاته جزموا القول بان الانسان يعقل ذاته ابدًا وان التجربة دالة عليه لان النائم اذا هرب من البرد لم يكن هربه من البرد المطلق ولا الهرب من برد غيره بل من برده الذي لا يعلم الا بعد علمه بذاته وبالجملة فمن حاول الحيوان ادراكا وتحريكا لم يكن قصده الى الادراك والتحريك المطلقين بل الى ادراك وتحريك يصدران منه وذلك لا محالة مسبوق بعلمه بذاته **في ان علم الانسان بذاته غير مكتسب** لو فرضنا الامر على ما مر ظهر وانا لا نجد زيادة عليه قلنا اما ان يشعر الانسان بالاثر المطلق على نفسه وهو باطل لان الاثر يستدعي موثرا مطلقًا لا هو او بالاثر الصادر عنه على نفسه وهو محال لانه لا يعلم كون ذلك الاثر صادرًا منه الا بعد علمه بذاته فلو استفاد علمه بذاته من ذلك لزم الدور **في ان الصورة العقلية غير مادية لجوهر النفس** من جعل التعقل عبارة بالفعل نفس هذه الصورة ظهر فساد هذا القول على اصله وان الانسان يعقل بالفعل حاضرا

فالكلام حر

لا حصول صورة اخرى عند ذاته والا فان كانت الصورة مساوية لذاته في الحقيقة فاذا حلت فيها لم يتميز احدهما عن الاخرى لا بالماهية ولا بلوازمها ولا بعوارضها وان لم تكن مساوية لها لم يكن تعقلها موجبا لتعقل تلك الذات وهو ظا

المطلق حر

عند عدم حضوره هذا خلف ومن جعله حالة اضافية لم يحتاج الى الاستدلال
على فساد ذلك لاحتمال ان تكون هذه الصور حاضرة ابدا لكن لعدم تلك الحالة المسماة
بالعلم لم يحصل الشعور بها كما في الصور الخيالية فانها حاضرة وغير مشعور بها لكنه
لم يدل دليل على اثباتها فلم يجز اثباتها في افساد قول من قال التعلم تذكر
القائلون بقدم النفوس زعموا انها كانت قبل هذه الابدان عالمة باجمعها كثيرة الا
انها نسيتها بعد التعلق بهذه الابدان لاستغراقها في تدبيرها فالافكار تذكرات
لتلك العلوم وقد احتجوا عليه بان التفكر طلب ويستحيل ان يكون المطلوب معلوما
لان طلب الحاصل محال وان يكون غير معلوم لانه اذا وجد كيف يعلم انه هو الذي
كان مطلوبا له فاما اذا قلنا هذه العلوم كانت حاصلة بالفعل والتفكر تذكر لاجرم
اذا وجد عرفنا الجواب اما حدوث النفوس فسياتي واما هذه الشبهة
فحلها ان تصور طرفي القضية حاصل والمجهول التصديق فلذا وجده ميزه عن غيره بالعلامة
المعلومة وهو تصور الطرفين الطرف الثالث في المعلوم ومباحث
فالاول ان البسيط كيف يمكن ان يكون معقولا لو لم يصح تعقل البسيط لم يصح تعقل شيء اصلا
وفساد الثاني يدل على فساد المقدم بيان الشرطية ان كل ما يعقل فان كان بسيطا
فهو المطلوب وان كان مركبا فان لم يعقل شيء من بسائطه استحال تعقله وان
عقل فهو المطلوب وكذا القول في التعريفات الرسمية في ان المعدوم
كيف يعقل المعدوم ان كان بسيطا مثل العلم بعدم ضد الله سبحانه وتعالى وتقدس
فانما يعقل بالنسبة كما يقال ليس لله تعالى شيء نسبته اليه نسبة السواد الى البياض
وان كان مركبا مثل العلم بعدم اجتماع الضدين فالعلم به انما يكون بسبب العلم باجزائه
الوجودية مثل ان نعقل السواد والبياض والاجتماع حيث نعقل ثم يقال ذلك
الاجتماع غير حاصل بين السواد والبياض في درجات المعلومات

عندهم

يتوجه

الى
الصديق

منها ما هو موجود في غاية القوة واولها واجب الوجود ثم سائر المفارقات
ومنها ما في غاية الضعف كالمعدوم والزمان والحركة لقربها من العدم و
منها ما يكون متوسطاً بين الامرين مثل الاجسام والكيفيات والكميات فالعقول
البشرية قاصرة عن الاحاطة بالقسم الاول لكماله كما يتحير الشمس ابصار الخفافيش
وعن الثاني لنقصانها كما يعجز البصر عن ادراك الالوان الضعيفة واما القسم
الثالث فهو الذي يحصل الاحاطة به وهذا البحث خطابي لا برهاني وبالله التوفيق

الباب الثالث في القوى والاخلاق وفيه مباحث

في لفظ القوة انما هو موضوع اولاً للمعنى الذي به يتمكن الحيوان من اولة الافعال
الشاقة وهذا المعنى مبدأ وهو القدرة اي كون الحيوان بحيث اذا شاء ان يفعل
فعل واذا شاء ان يترك ترك ولازمه هو ان لا ينفعل وضعف فنقلت اليهما
ثم ان للقدرة جنسا فهو الصفة المؤثرة ولازما فهو امكان الفعل فنقلت اليهما
حتى يقال في الابيض انه اسود بالقوة ثم انه سمى الحصول المقابل له بالفعل لكون ما
المنقول عنه هذا الاسم مسمى بذلك ثم ان المهندسين سموا الخط الذي مربعه
يساوي مربعي خطين آخرين في قوتها وان لم يكن المساواة بالفعل حاصلة اي المربع
الذي يمكن حصوله منه ما ولم يتعين الذين يمكن حصولهما منهما واذا عرفت القوة
عرفت القوي وان غير القوي اما الضعيف او العاجز او السهل الانفعال او
الضروري او غير المؤثر او ان لا يكون الخط بالوصف المذكور فاما القوة بمعنى الامكان
فقد سلف وبمعنى غير الانفعال فهو احد نوعي النوع الثاني من الكيف وبمعنى
الشدة او القدرة فكله انواع الصفة المؤثرة فلنتكلم في القوة بهذا المعنى ثم في اقسامها
ب في تحديد هذه القوة وتقسيمها هي الصفة المؤثرة وهي اما ان تكون
مصدراً لفعل او افعال كثيرة وعلى التقديرين فاما ان يكون لها به شعور

Margin notes:

اي مبدأ القوة الى المبدأ او الدائم

اي سمو الوجود بالفعل وان لم يكن منه المقصد فعلا بل انفعالا لانه لما كان المعنى الذي هو منهم اسم القوة [illegible] ويسمى الامكان متعلقا بالفعل بالقوة سمو الاسم الذي يتعلق به الامكان وهو الوجود بالفعل

[illegible]

او لا يكون فالاقسام اربعة فآ القوة الفعلية النفس التي يصدر عنها فعل واحد

اما على مذهب الشيخ خاصة فتنقسم الى ما يكون مقومة لمحلها وهي الصورة كالنارية

وغيرها او لا يكون كذلك وهي العرض كالحرارة وغيرها واما على قوله وقولنا فالى

ما يكون في جسم بسيط كالنارية والى ما يكون في مركب كطبائع الاغذية والادوية

الاول هو الطبيعة ثم انهم حددوها بانها المبدا بالذات لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات

وهذا اعم من الطبيعة على الوجه الذي ذكرناه بل القول المساوي لها انها التي

تصدر عنها افعال مختلفة وهي النفس النباتية ج القوة الشاعرة التي تكون مبدا

لفعل واحد وهي النفس الفلكية د القوة الشاعرة التي تكون مبدا للافعال

المختلفة كما في الحيوانات وهي المسماة بالقدرة في احكام القدرة وهي ج

فآ انها ليست نفس المزاج لان المزاج كيفية متوسطة بين الحرارة والبرودة

تنحرف بالقياس الى البارد وبالعكس فيكون من جنسهما فيكون تاثيرها من

جنس تاثيرهما وتاثير القدرة مضاد لتاثيرهما فالقدرة ليست بمزاج ب زعم

قوم ان القدرة مع الفعل واستبعده الشيخ والمحقق انه ان اريد بالقوة التي

المؤثرة حال اجتماعها جميع الامور المعتبرة في المؤثرية استحال تاخر الفعل عنها

وان اريد بها مجرد القوة العضلية التي تصير مؤثرة عند انضمام الارادة

الجازمة اليها فلا شك انها قبل الفعل ج نعم قوم ان القدرة ليست على الضدين

والتحقيق هنا ايضا انه ان اريد بالقدرة مجموع الامور التي يترتب الاثر عليها

فليست القدرة على الضدين لان الاثر لا يصدر عنه ما لم يجب ذلك الصدور فلو

كان بالنسبة الى الضدين كذلك لزم حصولهما وان اريد بها القوة العضلية

وحدها فانها بحيث لو انضم اليها القصد الى احد الضدين حصل ذلك الضد

وان انضم اليها القصد الى الضد الثاني حصل الضد الثاني فلا شك ان القدرة قد

في عدمها التعقل ... بسيط في الذاتها علة

الحركة والسكون بالذات ج القوة الفعلية النفس

١٣٥ وأما العرض

على الضدين في أنّ كل جسم يصدر عنه أثر لا بالعرض
فقوة موجودة فيه ذلك الأثر ممكن حادث فلا بد له من مؤثر وهو إما
الجسم لجسميته أو لما يحله أو لما لا يكون محلاً له ولا حالاً فيه والأول باطل لوجهين
أما أولاً فلأن تلك الأجسام بأسرها متساوية في الجسمية ومختلفة في الآثار و
أما ثانياً فلأن الأثر قد ينتفي مع بقاء الجسمية وبهذا الوجه خاصة يبطل
القسم الثاني والثالث هو المطلوب والرابع باطل لأنه إن كان جسماً أو جسمانياً
عاد التقسيم وإلا كان حصول أثره في بعض الأجسام دون البعض إن كان
لأمر اختص به ذلك الجسم لأجله استحق قبول ذلك الأثر من ذلك المفارق فهو
المطلوب وإلا فيلزم ترجيح أحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح وأنه محال
فإن قيل لم لا يجوز أن يرجح القادر أحد مقدوريه على الآخر لا لمرجح على
ما سيأتي تقريره والذي يبينه أنه كما أن الجسم مختص بالأثر الخاص فهو أيضاً
مختص بالقوة المؤثرة فإن افتقر الاختصاص الأول إلى قوة فليفتقر الاختصاص
الثاني إليها لا إلى نهاية وهو محال فإن أجيب بأن الاستعداد السابق
يكفي في ذلك فلم لا يكفي في الاختصاص الأول أجابوا بأن الفرق هو أن
الماء إذا سخن بقاسر فبعد زوال القاسر يعود بارداً فلولا أن فيه قوة
تقتضي البرودة وإلا لما عادت البرودة إلا بسبب جديد مبتدئ بخلاف الماء
إذا صار هواء لقاسر فإنه عند زوال القاسر لا يصير ذلك الهواء ماء بل يبقى
على طبيعة الهوائية فعلمنا أن تلك القوة غير مستندة إلى قوة أخرى وأما الخلق
حده أنه ملكة يصدر بها عن النفس أفعال بسهولة من غير تقدم روية
والفرق بينه وبين أصل القدرة أن نسبة القدرة إلى الضدين على السواء
بالوجه الذي عرفته وهو ليس كذلك وليس عبارة عن نفس الفعل أيضاً

لان الفعل قد يكون تكلفيًا **في الفضائل الخلقية** اصولها ثلثة الشجاعة
والعفة والحكمة ومجموعها العدالة ولكل واحد من هذه الثلثة طرفان هما رذيلتان
فالشجاعة محفوفة بالجبن والتهور والعفة بالجمود والفجور والحكمة بالجربزة
والغباوة والاطراف رذائل لما فيها من الاطراف والاوساط فضائل **في الحكمة
الخلقية** ظن بعضهم ان الحكمة العملية المذكورة هنا التي تجعل قسيمة النظرية
حيث يقال الحكمة اما نظرية او عملية وذلك باطل لان المراد من هذه الحكمة الملكة
التي يصدر عنها الافعال المتوسطة بين الجربزة والغباوة والمراد بتلك الحكمة
العملية العلم بالامور التي وجودها من افعالنا والفرق بين العلم والملكة معلوم

الباب الثالث في الالم واللذة

تمباحث في ان كل عاقل بل
كل حساس يدرك هذين الامرين من نفسه ويميز كل واحد منهما عن صاحبه
ويميزهما عما عداهما بالضرورة وما هذا شانه امتنع تعريفه فيظهر فساد قول من
قال اللذة ادراك الملائم والالم ادراك المنافي لان تصور الالم واللذة اجلى من تصور
الملائم والمنافي والتصديقات المرجح بها الى هذين الادراكين مما لا تثبت الا
ببرهان دقيق **في ان اللذة هل هي ادراك الملائم** والالم هل
هو نفس ادراك المنافي ام لا انا نجد من انفسنا عند الاكل والشرب والوقاع
حالة مخصوصة ونعلم ايضا انا ندرك هذه الاشياء الملائمة فيريد ان نعلم ان
تلك الحالة هل هي نفس هذا الادراك او نتيجة له او لازمة له او لا لازمة ولا
ملزومة والكلام في بيان انها نفس هذا الادراك ان يقال انا نجد به
فيكون هو هو وان هذه حجة لفظية فان للسائل ان يقول ان كنت جعلت
اسم اللذة اسما لهذا الادراك فلا منازعة فيه لكن لم قلت ان الحالة المخصوصة
التي نجدها من النفس هي نفس هذا الادراك ومعلوم ان هذا المقصود لا

يحصل بهذا الطريق فنقول اما الاستقراء فقد دل على ان هذه الحالة لا تحصل
لنا الا اذا ادركنا الملائم لمزاجنا وان كان للنزاع فيه مجال لانا نلتذ بالرائحة
وان لم تكن الرائحة من حيث هي ملائمة لمزاجنا واما انه هل يمكن حصول تلك
الحالة من دون هذا الادراك وان كان اقلنا فالاولى فيه التوقف ثم بتقدير
المساعدة على ان الحالة المسماة باللذة لا تحصل الا عند ادراك الملائم فلم يمكن
حصولنا ادراك الملائم من غير حصول هذه الحالة هذا ايضا مما لم يظهر احد
طرفيه بالبرهان بل فيه شك وهو ان الرطوبة محسوسة فنوع المزاج الرطب
محسوس وهو غير مولم ثم بتقدير المساعدة على ذلك فانه لا يلزم من تلازمهما كون كل
واحد منهما صاحبا ان يكون المرجع بهما الى امر واحد فليبحث طالب الحق في
طلب البرهان على هذه المطالب **في الرد على من زعم** ان اللذة عود
الى الحالة الطبيعية بعد الخروج عنها سبب هذا الظن اخذ ما بالعرض مكان
ما بالذات لان اللذة لا تتم الا بالادراك والادراك الحسي بالشيء وخصوصا
اللمسي انما يحصل بالانفعال عن الضد فاذا استقرت الكيفية لم يحصل الانفعال
فلم يحصل الشعور فلم تحصل اللذة فلما لم تحصل اللذة اللمسية الا عند تبدل الحال
عن الطبيعي ظن ان اللذة نفسها هي ذلك الانفعال وهذا باطل لان الانسان
قد يلتذ بالنظر الى الوجه الحسن وبالوقوف على مسئلة علمية وبوصول مال اليه
من غير ان يكون قد خطر بباله تلك الاشياء قبل وصولها اليه حتى لا يقال انه
بالوجدان دفع ضرر الشوق **في ان تعرف الانسان ليس بمعلوم بالذات**
نحن نخالف الاتفاق فيه لوجوه اربعة **ا** التفرق عدمي لانه عدم الاتصال عما
من شانه ان يتصل والالم وجودي بالضرورة والعدم لا يكون بالذات للوجود
ب السكين اذا حد جدا فربما قطع الاصبع ولم يحس بالالم الا بعد زمان

الحسي

لا يقال انه كان مشتاقا الى مطالعة الوجه الحسن والحلي والمال الكلي
فاذا وجد هذه الجهات المعينة اندفع عنه ضرر الشوق
الى الجهات باشتماله على الجهات عليها

ولو كان التفرق علة بالذات للالم لما تخلف عنه في الكيفيات الحادثة في الاجسام
التي تحت كرة القمر انما تحدث عن مبدا عام الفيض وانما تختلف الاعراض والقوى
في اجسام هذا العالم لاختلافها في الاستعداد وهذه المقدمة متفق عليها بين الفلاسفة
وان كنا لا نقول بها فنقول الجسم المركب انما اختص بكيفية المخصوصة لان ذلك
المزاج افاده استعدادا لقبول تلك الكيفية عن واهب الصور دون سائر الكيفيات
فما دام ذلك المزاج يبقى استحقاقه لتلك الكيفية فيكون السبب القريب للذة
ثبوتا وانتفاء هو المزاج لا التفرق ح البرهان والشيخ منطابقان على ان
الغذاء انما يصير جزءا من المغتذي بالفعل بان يفرق اتصال جوهر المغتذي ويتوسط
فيما بينهما ويشبه بهما واذا كان كذلك فالاغتذاء لا يتم الا بعد التفرق والاغتذاء
حاصل بجميع الاعضاء فالتفرق حاصل في اكثر الاوقات لاكثر الاعضاء مع انا
لا نجد الالم فالتفرق ليس علة بالذات لا يقال ان تلك التفرقات صغيرة
جدا فلذلك لا نحس بالالم المتولد عنها وايضا فهي لما كانت حاصلة في اكثر
الاوقات الفتها الطبيعة فلا تشعر بها لانا نجيب عن الاول بان
كل واحد منها وان كان صغيرا جدا الا انها حاصلة في كل الاعضاء صغيرة كانت
او كبيرة وهي كثيرة جدا لان الاغتذاء غير مختص بموضع دون موضع وعن
الثاني ان الالم كيفية محسوسة فاذا لم نحس بها مع البلادة وحصول الشرائط
دل ذلك على عدمها واذا كان الالم معدوما والتفرق حاصلا علمنا ان التفرق ليس
سببا مولما بالذات فان قيل انا نعلم بالضرورة ان تفرق الاتصال مولم
فيكون ما ذكرتموه من الوجوه استدلالا على ابطال ما علمت صحته بالضرورة فيكون
مردودا قلنا المعلوم بالضرورة حصول الالم عند التفرق في بعض الاوقات
لا به ونحن لا ننازع في الاول بل في الثاني فلا يكون ذلك نزاعا في الضروريات

١٢٧

وغاية ما عندكم في الاستدلال على كونه علة الدوران وقد بينا انه غير حاصل وبتقدير حصوله فانه لا يفيد الا الظن ثم التفصيل ان الحيوان مركب من العناصر التي تقتضي طبيعة كل واحد منها كيفية مخالفة لما تقتضيه طبيعة العنصر الآخر الا انها ما دامت متصلة انكسر البعض بالبعض وحصل الاعتدال فاذا انفرقت بقيت طبيعة كل واحد منها خالية عما يعوقها عن افاضة الكيفية الخارجة عن الاعتدال فحينئذ تفيض عنها تلك الكيفيات غير المعتدلة فتفتح الاحساس بالمنافي فيحصل الالم

في تعيين سبب الألم ذهب جالينوس الى انه ليس الا للتفرق وعن الشيخ انه التفرق وسوء المزاج ولما تقرر عندنا ان التفرق ليس سببا بالذات ذلك الدوران على انه لا سبب الا سوء المزاج على الوجه الذي قررناه

في ان المؤلم سوء المزاج المختلف لا المتفق اما الاولى فبمثالين فان حارة الدق اشد كثيرا من حرارة الغب مع ان المدقوق لا يجد من الالتهاب ما يجده المغبوب

ق المغافص بالاستحمام شتاء اذا استحم بالماء الحار تأذى منه لان كيفية بدنه بعيدة عنه ثم بعد المكث يستلذ ثم بعد ساعة ربما استبرده واما الثانية فلان المنافاة لا تتحقق الا بين شيئين فاذا كان للعضو كيفية فورد عليه ما يضاده في الكيفية فاما ان يبطل الوارد كيفية العضو فحينئذ لا تبقى هناك كيفيتان متنافيتان فلم يكن المنافاة حاصلة فلم يكن الاحساس بالمنافاة حاصلا فلم يكن الالم حاصلا او لا يبطلها فحينئذ تتحقق المنافاة والالم فلاجل ذلك يكون سوء المزاج المختلف مؤلما وسوء المزاج المتفق لا يكون مؤلما

في كيفية الالتذاذ قال جالينوس اللذة والالم يحدثان في الحواس كلها الا انه كلما كان الحس اكثف كانت مقاومته مع المحسوس الوارد اقوى فكانت اللذة اتم والطفها البصر لانه يتم بالنور الذي يشبه النار التي هي الطف

اي تفصيل علة الالم

المتفق هو المزاج الغير الطبيعي الذي تمكن في البدن حتى صار كانه الطبيعي وهو لا يولم البتة لعدم الانفعال عن الطبيعي والمختلف هو المزاج الغير الطبيعي الذي لا يكون كذلك بل يرد على المزاج الطبيعي ويخرجه عن الاعتدال

العناصر فكانت اللذة الحاصلة فيها اضعف ويليه السمع لان آلته الهواء
ثم الشم لان آلته الهواء البخاري ثم الذوق لان آلته الماء الذي هو الرطوبة
العذبة واللمس لغلظها لا تنزع في باب الارض فلا جرم صارت اللذة والاذى
فيه اقوى من الكل وللناس فيه تفاصيل اخر وليس في شيء منها الا الاقناعيات

الباب الرابع في الصحة والمرض

والبحث عنهما
من وجوه اربعة فالاول في حد الصحة هي الكيفية التي بها يكون بدن الحي بحيث
يصدر عنه الافعال اللائقة به سليمة **بيان جنسها** الشيخ جعلها من باب
الحال والملكة ولقائل ان يمنع ذلك لوجهين فالمرض ليس من الكيفيات
النفسانية فالصحة لا تكون منها ايضا بيان الاول ان الاطباء اتفقوا
على انه جنس لثلثة انواع سوء المزاج وسوء التركيب وتفرق الاتصال اما
سوء المزاج فهو غير داخل تحت الكيفيات النفسانية لانه انما يحصل عند صيرورة
هذه الكيفيات الاربع ازيد او انقص مما ينبغي بحيث لا يبقى الافعال مع تلك
الزيادة والنقصان سليمة وهنالك امور ثلثة احدها ذات تلك الكيفية و
ثانيها كونها غير ملائمة للبدن وثالثها اتصاف البدن بها فان جعلنا المرض
هو الاول مثل ان نقول الحمى تلك الحرارة التي هي غريبة لم يكن ذلك من الكيفيات
النفسانية بل من الكيفيات المحسوسة وان جعلناه الثاني لم يكن ايضا من الكيفيات
النفسانية لان كونها غريبة او ملائمة او منافية او صالحة من باب المضاف و
ان جعلناه الثالث كان ذلك من مقولة ان ينفعل فثبت ان سوء المزاج ليس
من الكيفيات النفسانية واما سوء التركيب فهو عبارة عن مقدار او عدد
او شكل او وضع او انسداد مجرى يخل بالافعال وليس شيء منها من الكيفيات
النفسانية واما كونها منافرة فمن المضاف واما اتصاف البدن بها فعلى

وجعلها اي كون المقدار والعدد

من مقولة ان ينفعل واما تفرق الاتصال فهو امر عدمي فلا يمكن جعله من
الكيفيات النفسانية واذا ثبت ذلك فنقول لما كان المرض عبارة عن هذه الامور
كانت الصحة عبارة عن امور وجودية مقابلة لهذه الامور التي سميناها بالمرض
وهي مزاج ملائم وهيئة ملائمة واتصال ملائم واما عن امور عدمية وهي عدم
تلك الاشياء المسماة بالمرض وعلى التقديرين لم يكن الصحة كيفية نفسانية اللهم الا
اذا اثبتنا كيفيات اخرى تابعة للمزاج والهيئة والاتصال الملائم وراء عدم هذه
الاشياء المنافية ونجعل الصحة عبارة عنها لكن ذلك مما لم تدل عليه شبهة فضلا
عن حجة فثبت ان الصحة ليست من الكيفيات النفسانية **في التقابل بين الصحة
والمرض** ان جعلنا المرض اسما للمزاج والهيئة المنافيين والصحة اسما للمزاج
والهيئة الملائمين كان التقابل بينهما تقابل الضدين وان جعلنا احدهما اسما للعدم
للجانب الآخر كان التقابل بينهما تقابل العدم والملكة وحينئذ يصير هذا البحث لفظيا
في انه هل بينهما واسطة ان عنينا بالمرض كون الحي بحيث تختل جميع
افعاله وبالصحة كونه بحيث تختل جميع افعاله فبينهما وسط وهو الذي يسلم بعض
افعاله دون البعض او في بعض الاوقات دون البعض وان عنينا به كون الموضوع
الواحد بالنسبة الى الفعل الواحد في الوقت الواحد بحيث يكون سليما او لا يكون
فلا واسطة بينهما فحينئذ يصير هذا البحث لفظيا

الباب الخامس

في بقية الكيفيات النفسانية التي نذكرها هاهنا مباحث فالاول الفرح واسبابه
اما ماهيته فغنية عن التعريف لما مر واما سببه فاما ان يبحث عن سبب اصل
الفرح او عن سبب اشتداده اما الاول فله سبب جسماني وهو السبب المعد
وهو كون حامله الذي هو الروح على افضل احواله في الكم والكيف اما في الكم
فلان زيادة جوهره في الكم توجب زيادة القوة على ما سيأتي ولانه اذا كان

يسلم

وافر

كثيرا ايضا فيسطع المبدا وقسط واف للانبساط الذي يكون عند الفرح لان
القليل يتحلل بتحلل الطبيعة وتمسكه عند المبدا اولى والمكنه من الانبساط واما الكيف
فان يكون معتدلا في اللطافة والغلظ وان يكون شديد الصفاء واذا عرفت
ذلك ظهر ان المعد للغم اما قلة الروح كما للناقهين والمنهوكين بالامراض والمشايخ
واما غلظه كما للسوداويين واما رقته كما للنساء واما كدرته كما للسوداويين
واما الاسباب النفسانية وهي الاسباب الفاعلة والاصل فيها تخيل الكمال والكمال
راجع الى العلم والقدرة فيندرج فيها الاحساس بالمحسوسات الملائمة والتمكن
من تحصيل المراد والاستيلاء على الغير ولو في شيء ما واظهار ذلك والخروج عن المولم
وتذكر الملذات ومقابلاتها لاسباب الغم واما الثاني فالسبب فيه بعد
اشتداد الاسباب المذكورة تكرر الفرح والغم لان الجسم الواحد اذا اتصف بكيفية
مرات كثيرة حصل فيه استعداد تام لقبولها فيعد لسعة امران فا الاستقراء لانا نجد
لذا نجد من اذا اعتاد اليه استعد لسرعة الغضب وكثرة الانفعال بسبب حدوث الحالات ب
ب الفرح يتبعه امران احدهما تقوى الطبيعة ويتبعه احد فا لاعتدال المزاج
الروح وحفظه عن التحلل وكثرة توليد بدل المتحلل ب تخلخل الروح
ويتبعه امران الاول الاستعداد للانبساط للطف القوام والثاني انجذاب
المادة الغاذية اليه بحركته بالانبساط الى خارج جهة الغذاء ومن شان كل جوهر
بهذه الصفة ان يتسع ما وراها اما لقوة جاذبة او لضرورة الخلاء على اختلاف
المذاهب وكل ذلك مما يعد روح القلب لشدة الفرح واما الغم فلانه يتبعه
وصفان مقابلان للوصفين التابعين للمفرح احدهما ضعف القوة الطبيعية
والآخر تكاثف الروح للبرد الحادث عند انطفاء الحرارة الغريزية لشدة
الاحتقان من الروح ويتبع ذلك اضداد ما ذكرناه بحث الفرق

حركة

ويدخل فيه ما يكون لكليته كذلك كالاستقامة والانحناء او لبعض اجزائه كالخلقة
فانها مركبة من الشكل واللون وكونه كذلك لما فيه من الشكل واعلم ان هذا
التعريف مشكل بالضوء فانه لا يعرض للجسم الا بواسطة السطح ب عن اقسامه
وهو اما ان يكون مختصا بالكم المنفصل كالزوجية والفردية وغيرهما او بالمتصل و
هو اما الشكل او ما ليس بشكل كالاستقامة والانحناء او ما تركب منهما كالخلقة

الباب الاول في الاستقامة والاستدارة

ومباحث فا ع ماهيتهما الخط المستقيم له رسوم فا ما ذكره ارشميدس انه اقصر
خط يصل بين نقطتين وفيه شك وهو ان الخط المستدير يمتنع ان يصير مستقيما
وبالعكس على ما سيظهر ان شاء الله تع واذا كان كذلك استحال انطباق احدهما على
الآخر فامتنع ان يوصف احدهما بانه ازيد منه او انقص او مساو فظهر على هذا
التقريب ان الذي يقال ان كل قوس فهي اعظم من وترها كلام مجازي على سبيل
التخييل الكاذب ب ما ذكره اوقليدس انه الموضوع على مقابلة اي نقطة كانت عليه
بعضها لبعض معناه ان النقطة المفترضة عليه تكون في سمت واحد ولا يكون
بعضها ارفع وبعضها اخفض ج هو الذي ينطبق اجزاؤه بعضها على بعض
على جميع الاوضاع بخلاف المنحني فانه ربما انطبق قوسان اذا جعل مقعر
احدهما في محدب الاخرى اما على غير هذا الوضع فلا ينطبق د هو الذي اذا
اثبت نهايتاه وفتل لا يتغير وضعه ه انه الذي يستر وسطه طرفيه في

اثبات الدائرة الشكل الطبيعي للجسم البسيط الكرة على ما سيظهر ويحصل من
قطعها الاستدارة ولانا اذا اثبتنا احد طرفي الخط المتناهي من الطرفين وحركناه
مع ذلك مكانه الى ان يعود الى وضعه الاول ارتسمت الدائرة من طرفه المتحرك
ولا بد من اقامة الدلالة على امكان بقاء ثبات احد طرفيه مع حركة طرفه الآخر

النقط

١٣٠

في ان المستقيم لا يصير مستديرا وبالعكس لانه لا معنى للخط المستقيم
الا ملك النهاية المخصوصة فاذا وجد المستدير فلم يبق النهاية الاولى فلم يبق
الخط الذي كان مستقيما وتبين من ذلك ان الخط المستقيم مخالف للخط
المستدير في النوع وكذا المستديرات المختلفة بالعظم والصغر في ان المستقيم
لا يضاد المستدير لان المستقيم الواحد يمكن ان يكون وترا لقسي غير متناهية
مختلفة بالصغر والكبر والواحد لا يضاده اكثر من الواحد ولان من شرط
الضدين امكان توارد هما على موضوع واحد والاستقامة والاستدارة ليستا
كذلك فهما ليسا ضدين وبهذا يظهر ان الاشكال لا مضادة فيها في اثبات
الكرة والاسطوانة والمخروط اذا اخذنا نصف دائرة واثبتناها وحركناها
الى ان عاد الى الوضع الاول حصلت الكرة وان اخذنا اقل من نصف الدائرة
وعملنا به العمل المذكور حدث الشكل البيضي وان كان اكبر حدث العدسي و
اذا اثبتنا سطحا متوازي الاضلاع على احد اضلاعه وحركناه الى ان عاد الى
وضعه الاول حدثت الاسطوانة واذا اثبتنا مثلثا قائم الزاوية على واحد
من الضلعين المحيطين بها وحركناه الى ان عاد الى وضعه الاول حدث المخروط

الباب الثاني في الشكل والزاوية

وفيه مباحث في ماهيته قال اوقليدس الشكل ما يحيط به حد او حدود والتحقيق
ان المربع حقيقته ملتئمة من سطح وحدود اربعة وهيئة احاطتها به وتلك
الهيئة مغايرة للسطح وللاضلاع فالاشكال انما ليست من الكيف فبقيت هذه الهيئة
والمشهور انها من الكيف وجعلها ثابت من الوضع قال لان الوضع
هو الهيئة الحاصلة للشيء بسبب نسب اجزائه بعضها الى بعض في الترتيب كذلك
لانها هيئة حاصلة بسبب تلك الاطراف بعضها الى بعض والشيخ انكر ذلك

نسبة

فاما السطح او الاضلاع

لاجزاء الوضع يعتبر فيه مع النسب المذكورة قيد آخر وهو نسب اجزاء
الجسم الى الامور الخارجة عنه فان القائم على رجليه اذا انقلب حتى صار
راسه على الارض ورجلاه في الهواء لم يختلف نسب بعض اجزائه الى بعض
البتة ومع ذلك فقد اختلف وضعه لانه اختلف نسب اجزائه الى الامور
الخارجة والشكل لا يعتبر في تحققه هذا القيد لان المربع لا يختلف مربعيته
عند اختلاف نسب اطرافه الى الامور الخارجة عنه ولقائل ان يقول
الشكل قلتم ان الكيف هو الذي لا يتوقف تصوره على تصور غيره وهذه الهيئة
يتوقف تصورها على تصور السطح والاضلاع فكيف يمكن جعلها كيفا وما
ذكره الشيخ ضعيف لانا لا نعتبر في ماهية الوضع القيد الذي اعتبره الشيخ
بل نقول الوضع هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب نسب بعض اجزائه الى بعض
ثم ذلك ينقسم الى ما يعتبر فيه ايضا النسبة الى الامور الخارجية كما ضربه من
المثال والى ما لا يعتبر فيه ذلك كما في الاشكال في الزاوية قيل انها من الكم
وهو باطل لانه لا شيء من الكم يبطل بالتضعيف وكل زاوية فانها تبطل بالتضعيف
ولا يبقى الزاوية حينئذ اصلا ولا يلزم من قبولها المساواة والمفاوتة كونها
كما لاحتمال ان يكون ذلك بالعرض لكون محلها كما ومنهم من جعلها كيفا
لقبولها المشابهة واللامشابهة وليس ذلك بسبب محلها لان محلها كم وهو
غير قابل بالذات للمشابهة فذلك القبول ليس بالعرض بل بالذات فهو كيف و
هو ضعيف لاحتمال ان يكون ذلك بالعرض لا من محلها بل مما يحل فيها ومنهم
من جعلها مضافا استدلالا بقول اقليدس انها تماس خطين واعلم ان هذا
الحد باطل لان كل زاوية فانما توصف بكونها كبرى وصغرى ولا شيء من
التماس كذلك ويوصف كل واحد من الخطين بانه مماس لصاحبه ولا يوصف

١٣١

بكونه زاوية لصاحبه والتحقيق أنه لا يمكن تصور الزاوية في الأكثر إلا
إذا اعتبر المقدار مجردا أين حيث يلتقيان بحد أما المسطحة فهي السطح
المحدد بخطين يلتقيان بنقطة والمجسمة فهي الجسم المحدد بسطحين
يلتقيان بخط فلنتكلم الآن في المسطحة فنقول الذي أحاط به الخطان الملا
إما أن يكون قد أحاط به معهما غيرهما أو لم يكن كذلك والثاني لا يخلو إما أن
يكون ذانك الخطان يلتقيان عند حد آخر أو لا يلتقيان فاللذان لا يلتقيان
فإما أن يكونا بحيث إذا مد كل واحد منهما يلتقيان أو لا يلتقيان بل يذهبان
إلى غير النهاية فإن التقيا كان كحال الخطين المحيطين بقطعة دائرة أو
بشكل هلالي أو آسي ثم إن هذا القسم سواء لم يوجد له الحد الثالث أو
إن وجد لكن لم يلتفت إليه بل اعتبر تحدده بحدين فقط فاعتباره من حيث
هو كذلك هو اعتبار الزاوية وأما المحدد بالحد الثالث فاعتباره من حيث
هو كذلك هو الشكل ثم كما أن الشكل حقيقته كمية من السطح والحدود
وهيئة إحاطة الحدود فكذلك الزاوية المسطحة حقيقتها كمية من السطح و
الخطين الملاقيين على حد واحد وهيئة إحاطة ذينك الخطين فأما السطح
والخطان فمن الكم وأما تلك الهيئة فالقول فيها كما مر في الشكل

في تقسيم الزوايا

إنها تنقسم بالقسمة الأولى إلى مسطحة ومجسمة والمسطحة
فإما أن تحدث من خطين مستقيمين أو مستديرين أو أحدهما مستقيم والآخر
مستدير والأول لا يخلو إما أن يكون ميل الخط المتصل بالثاني على الاستقامة
إلى الجانبين على السواء فتكون الزاويتان قائمتين وإلا فالأصغر من القائمة
حادة والأكبر منفرجة والثاني فإما أن يكون المحيط بها حدبتا القوسين
أو تقعيراهما أو حدبة إحداهما وتقعير الأخرى والثالث فإما أن يكون

لعظم

قيان

لان كل واحد من المضافين المشهورين اما ان يكون ذا آلة على ماله من
الاضافة بالتضمن كالاب والابن او اسم احدهما كذلك فقط اما المضاف كالجناح
او المضاف اليه كالسفينة ثم للمضاف خاصيتان فان التكافؤ في الوجود
بالقوة وبالفعل ونقضوه بان المتقدم التاني لا وجود له بالاعتبار الذي
كان يتقدم مع المتاخر الزماني وبان العلم بان القيمة ستكون حاصل مع انها
غير حاصلة فاجيب عن الاول بان اضافة التقدم والتاخر
لا وجود لها الا في الاذهان وهما حاصلان حسب العقل لهما وعن
الثاني ان كون القيمة ستكون معنى حاصل في الذهن فلا جرم تحقق الاضافة
معها ب وجوب الانعكاس وهو ان يحكم باضافة كل واحد منهما الى الآخر
صاحبه من حيث كان مضافا اليه فكما يقال الاب ابو الابن يقال الابن ابن
الاب فاما اذا لم يراع ذلك بل قيل الاب ابو الانسان لم يتحقق الانعكاس و
المعتبر في تعرف تلك الحيثية طريقة التعديل في العقل ثم هذا الانعكاس
منه ما يحتاج الى حرف النسبة وذلك اذا كان المضاف بما هو مضاف اسما
كالعظيم والصغير ومنه ما يحتاج اليه وهو اما ان تتساوى فيهما كقولنا العبد
عبد للمولى والمولى مولى للعبد او لا يتساوى كقولنا العالم عالم بالمعلوم و
المعلوم معلوم للعالم **ج ان الاضافة هل لها وجود في الاعيان**
المنكرون لذلك احتجوا بحجة احدها انه لو كانت الاضافة صفة موجودة لكان
حصولها في المحل اضافة لها الى المحل فحصولها في المحل غير نفسها فيكون للاضافة
اضافة اخرى ثم لتلك الاضافة اضافة حاصلة في المحل ويكون حصولها في المحل
مغايرا لذاتها ثم الكلام فيها كالكلام في الاول ويلزم التسلسل لا يقال
المفهوم من الابوة مثلا لما كان مغايرا للمفهوم من حصولها في ذلك المحل

فانه مضاف الى الآخر كالجناح ويعط الجناح دال بالتضمن على الاضافة والاخر والجناح وبالجملة في الجناح ويدل على ماله من الاضافة لفظ آخر

اثبتنا حصول الابوة فيه صفة زائدة عليها واما الحصول في ذلك المحل فليس
له مفهوم الا انه من كونه حصولا في ذلك المحل فلا جرم كان حصول ذلك الحصول
في المحل نفس ذاته فانقطع التسلسل لانا نقول د ان حصول الشيء في المحل
يستحيل ان يكون هو نفس ذلك الشيء لان تحقق الشيء في نفسه متقدم على حصوله في
غيره وتقدم الشيء على نفسه محال ب لو كانت الاضافة امرا وجوديا لكانت مشاركة
لسائر الموجودات في الوجود وممتازة عنها بخصوصيتها وما لم تتصف تلك الخصوصية
بالوجود لم تكن الاضافة موجودة لكن اتصافها به نفس الاضافة فالشيء لا يوجد
الا وان يوجد قبل ذلك هذا خلف ج لو كانت الاضافة صفة وجودية لكان
الباري تعالى محلا للحوادث لان له مع كل حادث اضافة المعية حين وجوده
والقبلية والبعدية حين وجوده وبعده د لو كانت الابوة صفة وجودية
في ذات الاب لكانت اما ان تنقسم بانقسام ذلك الجسم حتى يكون للابوة نصف
وربع وثلث وهلم جرا وذلك محال او لا تنقسم فتكون الصفة الاحدية الماهية
حالة في المنقسم وذلك محال ه الاضافيات لا توجد الا معا فلو كان
المتقدم والمتأخر امرين موجودين لما وجدا الا معا فالمتقدم من حيث هو متقدم
اعني في الثاني لا يوجد الا مع المتأخر من حيث هو متأخر هذا خلف
والمثبتون احتجوا بان كون السماء فوق الارض ليس مجرد
فرض غير مطابق للخارج كفرضنا الخمسة زوجا ولا امرا سلبيا لانه نقيض
اللافوقية التي هي امر عدمي ولا ايضا نفس كونه سماء فان كونه سماء غير
معقول بالقياس الى غيرها وكونها فوقا معقول بالقياس الى غيرها فهي اذن
عرض زائد على الذات وجوابه ان ذلك يقتضي كون الامسية والغدية
صفة ثبوتية وذلك محال لان اليوم لا يصير امسا الا بعد عدمه والمعدوم

قبل

المحض لا تتصف بالصفة الثبوتية **في كيفية تنوع الاضافة** الاضافات
مضافة الى معروضاتها لا لانفسها فلاجرم انها تختلف اختلافا جنسيا او نوعيا
او شخصيا بحسب اختلاف المعروضات في هذه المراتب ثم انه لا يمكن الاشارة
الى اجناس الاضافة وانواعها الا بذكر اجناس معروضاتها وانواعها
واشخاصها لا على اتحاد الحد في ماهيات تلك الاضافة بل لانه لما لم يوجد
لتلك الاضافات اسماء لاجرم تعذرت الاشارة الى الاضافة الخاصة الا
بذكر معروضها فالمعروضات تذكر لتكون معرفة لخصوصيات تلك
الاضافات وكذلك اذا قلنا زيد في الدار فالمحمول في الحقيقة معنى الفيئية
لكنها لما كانت معنى جنسيا وليس لمعنى النوع اسم لاجرم لم يمكن ذكرها الا بذكر
معروضاتها **في تحصيل الاضافة** انها ان كانت في احد الطرفين محصلة
او مطلقة كانت في الجانب الآخر كذلك فالضعف المطلق بازاء النصف المطلق
كما ان الضعف المعين بازاء النصف المعين واما تحصيل موضوعها فانه
لا يقتضي تحصيلها فان الرأسية اضافة عارضة لعضو ما بالقياس الى ذي
الرأس فاذا حصلنا ذلك العضو من حيث هو جوهر حتى صار هذا الرأس لم يلزم
من العلم به العلم بالشخص المعين الذي له ذلك الرأس **في التحصيل
النوعي** والصنفي والشخصي للاضافة اما النوعي ففي المساواة فانك
ان ابدلت الكمية بغيرها لم يتحقق المساواة واما الصنفي فكما اذا قرن بالموضوع
عارض غريب لو لم يكن لم يبعد بقاء تلك الاضافة كابوة الرجل العادل و
الجائر واما الشخصي ففي ابوة هذا وذاك **في تقسيم الاضافات** وذلك
من وجوه فا منها ما هو متفق في الطرفين كالمساوي والمساوي ومنها
ما هو مختلف فيهما اما اختلافا محدودا كالضعف والنصف او غير محدود

كالزائد والناقص ب المضافان إما أن لا يحتاجا في اتصافهما بالإضافتين
إلى الاتصاف بصفة حقيقية كالمتيامن والمتياسر فإنه ليس في واحد منهما
صفة لأجلها يصير كذلك أو يحتاجان إليه كالعاشق والمعشوق فإن في
العاشق هيئة إدراكية هي مبدأ الإضافة وفي المعشوق هيئة مّا
لأجلها صار معشوقا أو يحتاج أحدهما إليه دون الآخر كالعالم مع المعلوم
فإن العالم لا يضاف إلى المعلوم إلا لحصول صفة حقيقية فيه ولا كذلك
المعلوم ج الإضافة عارضة للمقولات كلها أما في الجوهر فكالأب والابن
وفي الكم المتصل كالأعظم والأصغر وفي المنفصل كالكثير والقليل وفي الكيف
كالأحر والأبرد وفي المضاف كالأبعد وفي الأين كالأعلى والأسفل وفي
متى كالأقدم والأحدث وفي الوضع كالأشد انتصابا وانحناء وفي الملك
كالأكسى والأعرى وفي الفعل كالأقطع والأصرم وفي الانفعال كالأشد
تسخنا وتقطعا د في عروض التضاد للإضافة الإضافة تابعة فإن تضاد
المعروضان فهما كذلك كالأحر والأبرد وإلا فلم تتضادا كالأعظم والأصغر
وللقائل أن يطالب على المقدمة الأولى بالدلالة ثم ينقضها بالمساواة
والمفاوتة فإنهما من لواحق الكم القابل للزيادة والنقصان وهما لا يقبلان
ذلك فبطلت التبعية من هذه الجهة وإذ قد علمنا كليات أحكام الإضافة
فلنتكلم في أحكام أقسامها في تفسير التالي والتشافع والتماس
والتداخل والالتصاق والاتصال ه المتتاليان هما اللذان ليس بين أولهما
وثانيهما شيء من جنسهما سواء كانت متفقة في تمام النوع كبيت وبيت أو مختلفة
كصنف من نخل وشجر فإن تتاليهما إنما يكون لاشتراكهما فيما يعمهما وسواء جهة
أو ما يجري مجراها والتشافع قريب من التالي والمتماسان هما اللذان

للاستحقاق موصوفا به والقوة القائمة بجا طرذلك للاستحقاق
كذلك فاما ان يكون تاثير تلك القوة في ذلك الجسم تاثيرا متشابها
والجسم الذي يكون متشابه الشكل هو الكرة فينبغي ان يكون اعضاء
الحيوانات على شكل كرات مضموم بعضها الى بعض حتى اختلف او لا
يكون تاثيرها فيها متشابها مع ان نسبتها الى جميع اجزاء حاملها
على السوية فقد جوزتم في الموجب ان يترجح بعض آثاره على البعض مع
استواء نسبته الى الكل واذا جوزتموه في الموجب فبان تجوزوه
في القادر كان ذلك اولى وان كان الثاني كان واهب الصور وقد
خصص كل واحد من مواد الاعضاء بصورة مخصوصة مع ان نسبة
جميع تلك المواد الى جميع تلك الصور على السوية وذلك تقدح في اصل
كلامكم ان العالم هب انه قديم الذات لكنه محدث الصفات ويلزمكم
في الصفات المحدثة ما الزمتموه علينا في حدوث اصل اجرام العالم على
ما مر تقريره في مسئلة التسلسل **اجابت الفلاسفة عن الاول**
بان المفروض في اوائل العقول ان الشيء الذي يكون نسبة الوجود
اليه كنسبة العدم من غير رجحان اصلا لاحد الجانبين على الآخر فانه
يستحيل رجحان احدهما على الآخر الا لامر منفصل واذا كانت القضية بينة
على كليتها اندرج فيها القادر والموجب غيره ولو جاز تكذيبها في
بعض جزئياتها جاز ذلك في الكل فحينئذ ينسد باب اثبات الصانع
وعن الثاني بان وجوب تعلق ارادة الله تعالى بايقاع العالم في
الوقت المعين اما ان يعتبر فيه ذلك الوقت المعين فيكون المرجح الاول
هو الوقت وسياتي ابطاله او لا يعتبر فيه ذلك فحينئذ تكون ارادة الله تعالى

متعلقة بايقاع العالم من غير ان يكون لحضور ذلك الوقت اثر فيه
فيلزم منه وقوع العالم سواء حضر ذلك الوقت او لم يحضر وحينئذ يعود
الزام الدوام **وعن الثالث** ان العلم بالوقوع وقت كذا اتبع للوقوع
في ذلك الوقت الذي هو تبع الايقاع فلو جعلنا الايقاع تبع العلم
بالوقوع فيه لزم الدور **وعن الرابع** فلعلية البارى تعالى و
تقدس لو اعتبر فيها رعاية المصلحة وجب فيما لا يكون مصلحة
الا يوجد لكن خلق الكافر وتكليفه مع العلم بانه لا يستوجب الا
العقاب ليس بمصلحة فوجب ان لا يوجد هذا خلف وان لم يعتبر فيها
رعاية تلك المصالح فقد بطل اصل الجواب **سلمنا** تعليل فاعليته
برعاية المصالح لكن كون الوقت المعين منشأ للمصلحة مع كونه مساويا
لسائر الاوقات في مجرد كونه وقتا يستدعي مخصصا وحينئذ يعود
الاشكال ولانا نعلم بالضرورة بان الله تع لو قدم خلق العالم على
الوقت الذي خلقه فيه بجزء من الف الف جزء من لحظة واحدة او
زاد فيه جزءا لا يتجزى في قعر البحر على ما هو الآن عليه فانه لا يخل
بذلك شيء من مصالح المكلفين **وعن الخامس** ان تاثير الشيء في
الشيء لا يستدعي كون الاثر مسبوقا بالعدم على ما سياتي تقريره فلا
يلزم من حدوث العالم في الازل عن البارى تعالى كونه مسبوقا
بالعدم حتى يلزم المحال الذي ذكرتموه ولئن **سلمنا** ذلك لكنه
لو وقع العالم قبل الوقت الذي وقع فيه بمقدار سنة فقط لم يصر
بسبب ذلك ازليا فحينئذ يتحقق الاشكال **لا يقال** هذا
السؤال باطل لانه عائد على كل تقدير **لانا نقول** بل هو سؤال

حتى انه عائد على كل تقدير **وعن المفوض** اما القطب والمنطقة
والمحور فكل ذلك تابع لتعين الحركة المخصوصة وسبب تعينها
في الجهة والسرعة اما لان كل مادة لا تقبل غير ذلك النوع من الحركة
او لانها ان كانت قابلة لساير الانواع لكن العناية بالسافلات لا
تحصل الا من هذه الحركات او لان تشبه كل فلك بالجوهر المفارق
الذي هو معشوقه لا يحصل الا بهذه الحركة واما اختصاص
كل فلك بحد معين من المقدار فلان مادته غير قابلة لما هو ازيد
او انقص منه ولما كان الزايد والناقص محالا لا جرم استمر ذلك
الامتناع ابدا واما حدوث العالم قبل ان حدث فلو كان ممتنعا
لاستمر ذلك الامتناع ولما حدث اصلا فلما حدث في وقت دون وقت
علمنا انه كان ممكنا في كل وقت **واما** اختصاص التداوير والاوجات
بمواضع معينة من الفلك فالعذر عنه انا لا نقول الفلك حصل
اولا ثم حصل الكواكب واحدث فيه نقرة حتى يقال بانه لم احدث النقرة
من ذلك الجانب دون ساير الجوانب بل نقول حدث الفلك والكواكب
معا ولزم من حدوث الكواكب حصول تلك النقرة ثم استحال بعد ذلك
انتقال الكواكب منه لاستحالة الخرق على الفلك ويقرب منه العذر عن
المتممات **واما** اختصاص كل مادة كل عضو بصورته والكلام
في حدوث الاعراض والصور فذلك لان تلك المادة كانت مستعدة
لتلك الصورة بسبب امور حادثة سابقة عليها والسبب في حصول
تلك الامور السابقة حال حصولها امور اخر سابقة عليها لا الى اول
قال المليون في جواب الاول اما قولكم بانه قد تقرر

على فلك م

الكواكب في م

في البداية ان الممكن كيف كان لابد له من سبب سوا كان نادرا
او لم يكن فضعيف بل لو ادعينا الضرورة في نقيضه كان اولى فان
الجائع اذا اشتد به الجوع ثم وضع عنده قرص فانه يبتدئ بجانب
معين دون سائر الجوانب لا لامر اقتضى ترجيح ذلك الجانب على غيره و
ان خطر بباله احد شيء يمكن ان يكون مرجحا مثل ان يكون احد الجوانب
اقرب اليه او احسن لونا و اكثر نضجا فليفرض الاشتراك في كل هذه
الامور وحينئذ اما ان لا ياكل او يبتدئ بجانب منها الى ان يموت جوعا
وذلك قريب ان يدعي العلم الضروري بفساده واما ان يبتدئ ببعض
جوانبها دون بعض من غير مرجح وذلك يدل على المقصود **واما
قدحكم في جوابنا الثاني** لانه اما ان يعتبر في تعلق الارادة
بايقاع العالم في وقت معين ذلك الوقت او لا يعتبر فضعيف
لانكم ان عنيتم بكون ذلك الوقت معتبرا ان للوقت اثرا في كون الارادة
متعلقة بايقاع العالم في ذلك الوقت فذلك مما لا نقول به وان عنيتم
به ان ارادة الله تعالى اقتضت لذاتها من حيث هي هي ايقاع العالم
في ذلك الوقت على ان يكون الوقت ظرفا للوقوع لا مقتضيا للايقاع
فممنوع و انتم ما ذكرتم في ابطال هذا الاحتمال شيئا فلا يلزم منه
حدوث العالم **واما النقوض** فهي وان كانت باسرها قوية لكن
اقواها ثلثة **احدها** اختصاص الكواكب و التداوير والاوجات
بمواضع معينة من الفلك واختصاص كل جانب من المتممات
بمقدار خاص وعند هم عنه ذلك لان حصول الكوكب على وجه
يكون حاصلا في ذلك الجانب كحصوله على وجه يكون حاصلا في جانب

آخر فترجح احدهما على الآخر ترجح للممكن لا عن سبب فنقول اختصاص
مواد الاعضاء بصورها وعندهم عنه ان ذلك الاستعدادات
الحاصلة بسبب الامور السابقة ضعيف لان تلك الامور السابقة
كانت حاصلة في كل تلك المادة الحاملة لذلك الاستحقاق فيلزم
تشكل حامل كل قوة بشكل الكرة على ما مر تقريره واما عذرهم عن
الحوادث المحسوسة فقد مر ابطاله في مسئلة افساد التسلسل ثم ولئن
سلمنا صحة ذلك العذر لكنه لا يمكنهم مع القول بذلك العذر
اثبات قدم الاجسام لاحتمال ان يقال ان واجب الوجود مريد بارادة
حادثة لا اول لها وكل سابق منها علة لحصول اللاحق على الوجه
الذي ذكرتموه في الحركات ثم ان تلك الارادات اشتملت الى ارادة حادثة
متعلقة بايجاد الاجسام فمع هذه الحوادث وان لم يكن لها بداية
الا ان الاجسام مع ذلك تكون حادثة لا يقال هذا انما يصح
لو صح كون الباري تعالى عالما بالجزئيات قاصدا الى ايجادها لكن ذلك
محال اما اولا فلانه غير عالم بالجزئيات واما ثانيا فلانه تعالى يستحيل
ان يكون قاصدا الى ايجاد هذه الاشياء لانا نقول الاصلان
ممنوعان وسيأتي فساد مذهبكم فيهما ان شاء الله تعالى ثم ولئن سلمنا
ذلك فلم لا يجوز ان يقال ذات واجب الوجود علة لذاته لوجود موجود
غير جسماني كعقل او نفس وذلك الموجود له ادراكات جزئية و
ارادات جزئية لا بداية لها ثم انه اشتملت تلك الارادات الى ارادة
متعلقة بخلق الاجسام وعلى هذا الغرض تكون الاجسام محدثة
فان قالوا المقصود الجزئية لا تحصل الا مع الادراكات الجزئية

ومتى لا تحصل الا مع الالات الجسمانية فيلزم من لا اولية فلك الادراكات لا اولية الجسم **قلنا** لا نسلم ان الادراكات الجزئية لا تتاتى الا بالالات الجسمانية على ما سياتي تقريره في علم النفس واذا كان كذلك ثبت ان الاحتمال الذي ذكرناه قائم ومع قيامه لا يمكن الجزم بقدم الاجسام واعلم ان هذا الاحتمال مما ذهب اليه قوم من قدماء الحكماء القائلين بحدوث السماء وكان محمد بن زكريا من المتاخرين ناصرا له و[illegible] ان اصحاب ارسطو لم يشتغل احد منهم بابطاله وبالله التوفيق

في انه لا يشترط في تاثير الشي في الشي تقدم العدم بالزمان على الاثر

الذي يحكى في الكتب ان ذلك مسئلة خلاف بين المليين والفلاسفه وليس الامر كذلك لان المليين يسلمون انه لا يلزم من تاثير الشي في غيره تقدمه عليه بالزمان اذا كان المؤثر موجبا بل الاكثرون منهم يحيلون ذلك والفلاسفة يسلمون ان المختار اذا قصد الى ايجاد شي وتكوينه فانه لا بد وان يكون ذلك الشي مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا فظهر انه لا خلاف في المعنى نعم هاهنا خلاف لفظي وهو ان بتقدير كون العالم صادرا عن الباري تعالى ان لا هل يسمى فعلا ومحدثا ومخلوقا وهل يسمى ذلك التاثير ايجادا وخلقا وفعلا وامثال هذه المباحث مما ليس فيها فائدة عقلية فالاولى متابعة اهل اللغة فيها ثم انا مع ذلك نذكر وجوها تلتئم في هذه المسئلة **ق** الاثر المتمم حال استمراره ممكن والممكن محتاج الى السبب فالاثر حال استمراره محتاج الى السبب فالمحتاج الى السبب لا يجب ان يكون حادثا **لا يقال** الممكن محتاج في وجوده الى السبب حال ما لا يكون الوجود اولى به من

وسوهال العارض

العدم اما حال البقا فالوجود اولى به من العدم فلا جرم يستغنى
عن المؤثر **لانا نقول** هذه الاولوية اما ان يقال انما كانت
حاصلة قبل زمان البقا او ما كانت حاصلة فان كان الاول فان كانت
مغنية عن المؤثر لزم استغناء الشيء حال حدوثه عن السبب هذا خلف
وان لم يكن مغنية لزم ان لا يستغني الاثر حال بقائه عن السبب و
ان كان الثاني فتلك الاولوية حادثة فلا بد لها من سبب فالمعلول
مفتقر الى تلك الاولوية حال البقاء فيكون الباقي حال بقائه مفتقرا
الى الاولوية المفتقرة الى السبب الجديد فيكون الممكن حال بقائه
مفتقرا الى السبب **ب** العالم وصدوره عن الله تع وتاثير الله تعالى
فيه وجميع ما يتوقف عليه هذه الامور ان لم يكن ممكنا لذاته في كل وقت
لم يكن ممكنا في وقت والا لزم انقلاب الممكن لذاته ممتنعا لذاته هذا خلف
وان كان ممكنا في كل وقت فقد صح صدوره الاثر الازلي **وللسائل**
ان يعارض ذلك بالحادث الزماني من حيث هو كذلك فان
صحة وجوده حاصلة في وقت فيجب حصولها في كل وقت ثم لم يلزم منه
صحة حصولها في الازل لما بينه وبين الازلية من المنافاة **ج** الحاجة
الى الشيء امر اضافي والاضافات لا تتحقق الا عند تحقق المضافين فلو كان
وجود الفعل او تاثير الفاعل فيه مفتقرا الى العدم المتقدم لزم ان يكون
العدم المتقدم مقارنا هذا خلف **في ان الوجود وحده لا يصلح**
للعلية والمعلولية فمنهم من ذهب الى انه لا تاثير للعلة الا في الوجود
الذي للمعلولات اما في ماهياتها فلا ومنهم من جعل وجود الشيء الذي
يسمونه بالعقل الاول علة لما بعده من العقول وذلك باطل لان

اي مشروط بسبق العدم

حدوثه م

وجود كل علة وكل معلول تساوي وجود غيره والمتساويان في
الحقيقة متساوية في الاحكام فوجب ان يكون كل علة تفيد ما تفيده كل
علة لو كان المعلول وحده هو الوجود لو كان وحده علة **في انه لا يجوز**
ان يكون الامكان علة منهم من جعل امكان عقلهم الاول علة لوجود الفلك
الاقصى وهو باطل لوجهين اما اولا فلانه يلزم ان يكون كل امكان كذلك
لتساوي الامكانات للوجوه المذكورة في تساوي الوجودات ويلزم ان يكون امكان
الفلك نفسه علة لوجود نفسه فحينئذ يكون وجوده له من ذاته فيكون
الممكن لذاته واجبا لذاته واما ثانيا فلان الامكان حالة عدمية
والاحوال العدمية لا تكون علة للموجود ولا اجزاء منها **في ان القوة**
الجسمانية لا تكون مؤثرة اصلا لان تاثيرها ان كان بمشاركة
فاعلها فذلك الفاعل مع ماله من القابلية يكون جزءا من المؤثر وهو محال
على ما سياتي او لا بمشاركته فيكون غنية في موجديتها عنه والغني في
الموجدية عن الغير غني في الموجودية عنه لان الموجودية جزء من
الموجدية ومتى كان المركب غنيا عن شيء كانت بسائطه غنية عنه لا
محالة **ولقائل ان يقول** الكذب في قولكم الموجودية جزء من الموجدية
لان الموجدية حالة اضافية بين العلة والمعلول والاضافات
لواحق خارجية عن معروضاتها ثم ان هذه الحجة معارضة بحلول
العرض في المحل فانه يقال حلوله في المحل اما ان يكون بمشاركة من
ذلك المحل وهو محال والا لكان المحل ايضا حالا او لا بمشاركته فيكون
غنيا في الحلول عنه فيكون ذاته غنية عنه ايضا لان الموجود جزء
من الموجود الحال فيكون الحال غير حال وكما ان هذا الكلام ركيك

فلنذكر ما ذكروه **في ان القوة الجسمانية لا تؤثر الا بمشاركة الوضع**
معنى هذا الكلام ان القوة الجسمانية لا يظهر منها اثر الا في محلها
او فيما يجاور محلها او فيما يجاور ذلك المجاور وتأثيرها فيما كان اقرب
الى محلها اسبق من تأثيرها فيما كان ابعد واذا حصلت المطلوب
فالاعتماد في اثباته على التجربة والذي يقال تأثيرها في القريب
من محلها لو كان كتأثيرها في البعيد عنه لم يكن كونها حالة في ذلك
المحل اولى من كونها حالة في غيره ضعيف لما مر في المنطق **في ان القوة
الجسمانية لا تقوى على ما لا نهاية له بحسب الشدة** لو صح ذلك لوقعت
الحركة اما لا في زمان وهو محال لان كل حركة فعلى مسافة منقسمة
يقع نصفها في نصفها قبل كلها في كلها او في زمان وهو ايضا محال
لان كل زمان منقسم فيكون قطع تلك المسافة في نصف ذلك الزمان
اسرع من قطعها في كله فلا يكون قطعها في كله لاسرع الحركات و
لقائل ان يقول لم قلتم ان الاحتمال الذي ذكرتموه
ممكن في نفس الامر **في ان القوة الجسمانية** لا تقوى على ما لا نهاية له
بحسب العدة والمدة ولنقدم مقدمة وهي ان تلك القوة
اما ان تكون طبيعية او قسرية اما القوة الطبيعية فانه يجب
ان يكون قبول الجسم الاعظم للتحريك عنها مثل قبول الاصغر والا
لكان المانع اما الجسمية او لوازمها وهو ظاهر الفساد او ما وراء
ذلك وهو اما ان يكون طبيعيا وهو محال والا لكان العائق عن
الحركة الطبيعية طبيعيا او قسريا وقد فرضنا عدمه فتبين ان
الجسم العظيم والصغير لا يمكن ان يختلفا في قبول الحركة عن تلك

القوة فاذن الجسمان لو اختلفا في ذلك القبول لم يكن ذلك الاختلاف
بسبب المتحرك بل بسبب المحرك فان القوة في الجسم الاكبر اعظم مما في الاصغر
لان الموجود في الاصغر موجود في الاكبر مع زيادة واما القوة القسرية
فانه يختلف تحريكها للجسم العظيم والصغير لا لاختلاف المحرك بل لان القابل
كلما كان اعظم كان العائق فيه اكبر واذا عرفت هذه المقدمة
فنقول اما القوة الطبيعية فانه يمتنع فيها ان تحرك تحريكا
غير متناه لان كل قوة جسمانية فهي منقسمة بانقسام محلها فقوة
الكل اقوى من قوة البعض لو انفرد فاذا حركتا جميعهما من مبدإ
مفروض فان حركت القوة الصغرى حركات غير متناهية فالكبرى
ان لم تزد عليها كان حال الشيء لا مع غيره كحاله مع غيره واذا زادت
عليها وقعت الزيادة على غير المتناهي من الجهة التي هو بها غير متناه
وان حركت الصغرى حركات متناهية وقد ثبت ان نسبة الاثرين
كنسبة المؤثرين ونسبة بعض القوة الى كلها نسبة متناه الى متناه
كانت نسبة الحركتين ايضا نسبة متناه الى متناه فيفعل كل القوة
متناه وهو المطلوب واما القوة القسرية فيستحيل ان يكون
فعلها غير متناه لان تحريكها الكل الجسم من مبدإ معين اقل
من تحريكها جزءا منه فيقع الزيادة حركة الجزء على حركة الكل من
الجانب الذي فرض الكل غير متناه فيه وذلك ايضا محال
ولقائل ان يقول هذا ينتقض على اصلكم بان دورات القمر
اكثر من دورات زحل مع ان ذلك لم ينتقض على قولكم اولا لها
فلئن اجبتم عنه بان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان

يجب ان يكون لامرّ اثبوتيا ومجموع الدورات الماضية عنه ثابت
كان ذلك بعينه جوابًا عما ذكرتموه في هذه الحجة **فاحتج**
على نفيه بوجهين اما اوّلاً فلان ذات القوة وقابلية العلة الموجدة
لها وتاثيرها في اثرها اما ان ينتهي الى حيث ينقلب من الامكان
الذاتي الى الامتناع الذاتي وهو ظاهر الفساد او لا يكون كذلك
فيكون القوة الجسمانية مؤثرة في اثرها ممكنا ابدًا وهذا يناقض القول
بان القوة الجسمانية لا تقوى على الفعل دائما واما ثانيًا فلان
الارض لو بقيت دائما في حيزها خالية عن العوارض الغريبة لوجد
عن قوتها الطبيعية سكون دائم والذي يقال السكون عدم
فليس بشيء لان حصوله في حيزه الطبيعي الخاص به امر ثابت بالاتفاق
وهو المسمى بالاين ومن الجانبين كلمات اخر مستقصاة في المباحث المشرقية
في ان التصورات قد تكون مبادي لحدوث الحوادث لوجهين اما
اوّلاً فالقوة الحيوانية صالحة للضدين والترجيح لا يحصل في جانب
الفعل الا عند اعتقاد كونه نافعًا ولذيذًا او في جانب الترك الا
عند اعتقاد كونه ضارًا او موذيًا واما ثانيًا فلانا نجد الانسان
متمكنا من العدو على جذع ملقي في قارعة الطريق ثم ان جعل جسرًا على
هاوية عميقة لم يجسر ان يمشي عليه وما ذاك الا لانه يتخيل السقوط
تخيلا قويا فيجذب قوته المحركة اليه **في ان التصور الكلي** لا يكون
سببًا لفعل جزئي قيل لان نسبة كل كلي الى جميع ما يندرج تحته
من الجزئيات واحدة فاما ان يقع كلها وهو محال او لا يقع شيء منها
وهو المطلوب **ولقائل ان يقول** لم لا يكفي فيه تعين القابل **وله**

ف يجب

ان يجيب بان لذلك القابل ايضا ماهية تندرج تحتها جزئيات
غير متناهية مترتب بعضها على البعض ان كان لقابل آخر لزم التسلسل
والا بطل التساوي واجيب المنكر بان المؤثر في الفعل الجزئي
لو كان هو التصور الجزئي لزم الدور لان تصور ذلك المعين من
حيث منع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه متوقف على تحقق
ذلك المعين لا انا قبل حدوث ذلك السواد المعين لا نتصور الا سوادا
واقعا في هذا المحل في هذا الوقت على هذا الشرط والسواد المقيد
بامثال هذه القيود لو كانت الفا كلي فاما تصور هذا السواد من
حيث هو هو فلا يحصل الا بعد حصوله فلو توقف حصوله على مثل هذا
التصور لزم الدور ه في ان جامع البعد وما بعد المع بعد بالذات
كلام الشيخ مشعر بالمنع من الاول والاعتراف بالثاني والاقرب
التسوية والحكم بالبعدية وان كان لمنازع ان ينازع فيه من حيث
انه ليس كل شيئين لا ينفك احدهما عن الآخر وجب ان يكون باحدهما
حاجة الى الآخر كالحال في معلولي العلة الواحدة في حال المغايرة مع
المعلول المعلول ان احتاج الى العلة لماهيته وجب ان تكون
ماهيته مخالفة لماهيتها والا لزم احتياجه الى نفسه وان احتاج
اليها لتخصيته فقط مثل كون هذه النار علة لتلك النار فحينئذ
يستحيل ان يكون المعلول اقوى من العلة والا لم يكن لتلك الزيادة
سبب ويستحيل ان يكون اضعف عند حصول الشرائط وارتفاع
الموانع في جانب المعلول ويستحيل المساواة عند تخلف شرط او حضور
مانع ولا ينتقض ذلك بان سخونة الفلزات التي اشد

من سخونة النار لانا نجيب عنه بان الامر كذلك لا في الحقيقة
بل في الحس لان المسبوك جرم لزج غليظ لم يخالطه جرم غريب فلذلك وجيته
منع اتصاله باليد زمانا ما ولغلظه تكون حركة اليد فيه ابطأ ولانه
لم يخالطه جرم غريب يكون تاثير سطحه الملاقي لسطح اليد تاثيرا واحدا
وهذه الامور غير حاصلة في النار فلاجرم السخونة المحسوسة منها
اقل من السخونة المحسوسة من الذائبات **في ان البسيط هل يمكن
ان يكون فاعلا وقابلا** المشهور امتناعه لوجهين **ا** لو صح ذلك
لصدر عن البسيط اثران القبول والتاثير وهو محال **وجوابه**
ما بينا ان القابلية والموثرية ليستا امرين ثبوتيين في الخارج ولئن
سلمنا ذلك فلا نسلم ان صدور الاثرين عن البسيط محال **ب**
نسبة القابل الى المقبول بالامكان ونسبة الفاعل الى الاثر بالوجوب
فلو انتسب شيء الى شيء من هذين الوجهين لكانت تلك النسبة الواحدة
بالوجوب والامكان معا وهو محال **وجوابه** لم لا يجوز ان تقع بينهما
نسبتان احداهما تكون موصوفة بالامكان والاخرى بالوجوب
سلمنا وحدة النسبة لكن لا نسلم ان نسبة القابل الى المقبول في
هذه الصورة بالامكان الخاص بل بالامكان العام وانه لا ينافي
الوجوب ويدل على جوازه ان علم الله تعالى بالاشياء زائد على ذاته
فيكون القابل له والموثر فيه هو ذاته الاحدية من كل الوجوه
والماهيات البسيطة يلزمها لوازمها لذواتها فيكون الموثر فيها والقابل
لها تلك الماهيات وتعين واجب الوجود معلول حقيقته وصفتها
وهو المطلوب **القسم الثاني في العلة المادية في** المادة
كل شيء يمكن ان يحل فيه شيء فانه يكون قابلا لذلك الحال ومحلا له

وبمادة لذلك المجموع وقد عرفت فساده بقي أن اسم المادة
مخصوص بالقابل الذي هو معلول للمقبول ثم إن حامل الصورة
إما أن يكون جسما واحدا لحامل الصورة النارية أو أجساما كثيرة
وشيء لا بد وأن يكون مجتمعة فإما أن يحصل مع ذلك الاجتماع ضرب
من الاستحالة أو لا يحصل فإن كان الأول فإما أن يتحقق الوصول
إلى الغاية باستحالة واحدة كاستحالة الخبز كيلوسا أو باستحالات
كثيرة كاستحالته لحما ودما وإن كان الثاني فليتحقق القياس من
اجتماع المقدمات والهيئة العددية من اجتماع الوحدات ثم تلك
الآحاد قد يكون مقصودة لمثل هذه الصورة وقد لا يكون كما في العسكر
والحجر وأما البرهان على تناهي العلل المادية فهو المذكور في العلل
الفاعلية **في المادة الأولى** إنما الجسم لأنا نرى الأجسام تتوارد عليها
الصفات مع بقاء جسميتها فعلمنا أن الجسم مادة لها وأما أنه ليس
للجسم مادة أخرى فبيانه في باب الجسم **في أن الأجسام متماثلة في الجسمية**
كما أنا نعلم بالضرورة استواء السوادات في مفهوم السوادية فكذلك نعلم
بالضرورة استواء المتحيزات في مفهوم المتحيزية والذي يقال
فيه الأجسام مشتركة في الحيز وفي كونها حاصلة في الحيز وكونها مانعة
لمثلها عن أن يكون بحيث هي وكونها قابلة للأعراض ولا معنى لها إلا
ذلك ليس بقوي لأنه إن كان المراد منه أن كونه جسما نفس
الحصول في الحيز فهو باطل لأن الحصول في الحيز إضافة عارضة لها
بالنسبة إلى الحيز والإضافات متأخرة عن معروضاتها فضلا عن
أن يكون متغيرة لها وإن كان المراد هو أنه يلزم من اشتراكها
في هذه الحالة اشتراكها في تمام الحقيقة فهو باطل لما بينا أن الاشتراك

في اللوازم لا يقتضي الاشتراك في الملزومات **القسم الثالث في العلة الصورية** بحثان فأ في عليتها كل حال فاما ان تعتبر بالنسبة الى المحل وقد عرفت انه من هذا الاعتبار لا يكون متقوما وبعد برد لكه على ما هو المشهور لكنه يكون علة فاعلية بهذا الاعتبار واما ان تعتبر بالنسبة الى المجموع وهو بهذا الاعتبار علة صورية واما تناهي الصور فالامر فيه كما في غيرها **ب** في امتناع تقوم المادة الواحدة بصورتين او اكثر اما على المذهب المشهور في الصور فلان الواحدة منهما ان كانت مستقلة بالتقويم كانت المادة مستغنية بها عن غيرها وان لم تستقل واحدة منهما بذلك المجموع كان المجموع هو الصورة فتكون الصورة واحدة وان كل واحدة منهما اذا لم تكن مستقلة بالتقويم وكانت حالة في المحل كانت متقومة بالمحل و المجموع متقوم باجزائه فلو كان المجموع مقوما للمحل لزم الدور واما على قولنا فالامر فيه ظاهر

القسم الرابع في العلة الغائية ومباحث فأ في تعيين الغاية الذاتية والاتفاقية تادي السبب الى المسبب اما ان يكون دائما او اكثريا او متساويا او اقليا فالمسبب الذي يتادى السبب اليه على احد الوجهين الاولين هو الغاية الذاتية والذي يكون على الوجهين الاخيرين هو الغاية الاتفاقية واما ما لا يتادى اليه الشي اصلا كالكسوف عند قعود فلان فانه لا يقال اتفق ان صار قعوده الكسوف نعم لما كان قعوده سببا للكون مع الكسوف صح ان يقال قعدت فاتفق ان كان قعودي مع الكسوف **ب في اثبات الاسباب الاتفاقية** احتج المنكرون بان

علة صح

[illegible]

للسبب اما ان يكون مستجمعا لجميع الجهات المعتبرة في المؤثرية فتأدى
الى الاثر لا محالة فلا يكون اتفاقيا وان لم يكن كذلك فمع فقدان ذلك
الشرط الغائب استحال تأديه الى المسبب فلا يكون اتفاقيا فاذن القول
بالاتفاق باطل على التقديرين **وجوابه** انه ليس كلما كان معتبرا
في تحقق العلية بالفعل كان جزءا من المؤثر فان استمرار الموانع واستعدادات
القوابل معتبرة في ذلك مع ان شيئا منها ليس جزءا من المؤثر فالمؤثر
الذي يمكن ان ينفك عن بعض هذه الامور انفكاكا مساويا او راجحا
هو المسمى بالسبب الاتفاقي وان كنا اعتبرنا ذلك السبب مع جميع الشرائط
صار سببا ذاتيا وهذا كمن حفر موضعا فوصل الى كنز فان تأدي الحفر
من حيث هو حفر الى الكنز ليس دائما ولا اكثريا فلا جرم كان ذلك سببا
اتفاقيا واما اذا اعتبرنا الشرائط وهو ان يتفق الحفر في موضع فيه كنز
وانتهى الحفر الى ذلك الموضع وكانت الحاسة سليمة كان الحفر مع هذه
الشرائط سببا ذاتيا لوجدان الكنز وهذا الجواب يصلح الاستدلال به ابتداء

في اثبات الغاية للحركات الاسطقسية الطبيعية

برهانه ان الحبة من البر اذا وقعت في الارض الحرة وصادفها السقي والشمس
وسائر الشرائط فانها تنبت سنبلة وكذا القول في سائر المتولدات
النباتية والحيوانية واذا كان تأدي هذه القوى الى مسبباتها
تأديا اكثريا كانت تلك المسببات غايات ذاتية **واحتج انبذقلس**
على فساد ذلك بان من في الطبيعة لا روية لها فلا غاية لها ولا غرض
ب لو كان التأدي على الدوام او الاكثر يقتضي كون المتأدى اليه
غاية الطبيعة لكان التأدي الى الموت والهرم والفساد يقتضي

كون

كون هذه الامور غايات الطبيعة وذلك باطل لاستحالة كون الاصلاح
والافساد مقصودين عند الطبيعة والجواب عن الاول ان
الروية لا تعتبر لتحصيل القوة المحركة غاية بل التعيين لها بسببها
غاية فان القوة الحيوانية لما كانت قوة على الضدين لم يكن احدهما
بالوقوع اولى من الآخر الا عند الروية فتلك الروية سبب لصيرورة
احد ذينك الضدين غاية للقوة المحركة على التعيين لا لما ذكرتموه
وعن الثاني انا لم نقل ان كل ما يحصل مع الشيء دائما او اكثريا كان غاية
ذاتية له فان لوازم الغايات الذاتية ليست غايات ذاتية مع انها
كذلك بل قلنا انه لا بد وان يوجد فيها غايات ذاتية ولما استحال
ان يكون الفساد غاية ذاتية وجب جعل التركيب غاية ذاتية ثم
ولئن سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز كون الموت غاية ذاتية من وجه
آخر وهو ان المادة لو بقيت مشغولة بصورة معينة لتعطل سائر
الجزئيات وان تخليص النفس السعيدة عن علائق البدن غاية
ذاتية

في اثبات الغاية للحركات الحيوانية

اقرب مباديها
اليها القوة المحركة ثم القوة الشوقية ثم اما التخيل واما الفكر
فاما غاية القوة المحركة فهي التي انتهت الحركة اليها لا غير وهي
حاصلة لا محالة واما غاية القوة الشوقية فقد يكون هي نفس غاية
القوة المحركة مثل ما اذا ضجر انسان عن المقام في موضع فتذكر موضعا
آخر واشتاق الى المقام فيه وقد تتغايران كما اذا تحرك الى موضع
للقاء الحبيب وهنا اذا لم تحصل غاية القوة الشوقية سميت تلك
الحركة باطلة بالقياس الى القوة الشوقية فاما اذا حصلت الغايتان

فيشتاق متحرك الى ذلك المكان الذي يقصد مصادفة فيه فغاية القوة المحركة هي الوصول الى ذلك المكان وغاية القوة الشوقية مصادفة ذلك الحبيب

اي اذا لم يظفر بلقاء الحبيب كانت حركة باطلة

فكان المبدأ التخيل لا التفكر فاما ان يكون المبدا سوء التخيل وحده فهو الجزاف والعبث او مع طبيعة كالتنفس او هو القصد الضروري او مع خلق وملكة نفسانية وهو العادة ثم ذلك التخيل قد لا يكون مشعورا به لسرعة زمانه فان التخيل غير تخيل التخيل وعدم الشعور بالتخيل وسبب حدوثه اما الملال عن الحاصل او الشوق الى المستحصل واما اذا كان المبدا الفكر فالغاية هي الخير المظنون او المعلوم في اثبات الغاية للحركات الفلكية جعلها ذيمقراطيس كغايات اتفاقية وذلك لانه كان يثبت الخلا ويجعل الجسم مركبا من اجزا كرية قابلة للانقسام وهما لا فعلا ولما كان الخلاء متشابها لم يكن استقرار كل واحد من تلك الكرات في جانب منه اولى من الجانب الآخر فهي اذن كانت متحركة ابدا في ذلك الخلاء الغير المتناهي ثم اتفق فيها ان تصادمت على شكل خاص فلزم من تصادمها حصول ذلك هذا الفلك ولم يدخل الخلل على هذا الشكل وافساد هذه الشبهة بافساد اصولها في ان فاعلية الله تعالى ليست لغرض قيل ان كل من فعل فعلا لغرض وجب ان يكون حصول ذلك الغرض اولى له من لا حصوله ولو كان كذلك لكان الله تعالى مستكملا بغيره فيكون محتاجا في ذاته والقائل ان يقول لن لتبنى بهذه الحجة ان تلك الاولوية لا تحصل له تعالى الا عند ذلك الفعل فهذا مذهبي فلم قلت انه محال وهل النزاع وقع الا في هذا وان عنيت به انه يلزم من ذلك افتقار ذاته في تحققه ووجوده الى موثر فبينه ثم انه عادل عن هذا الاقناعي باقناعي آخر اقوى منه وهو ان من فعل فعلا لا لغرض الاحسان فانه لا يستحق المدح والحمد عليه فلو كان

الباري تعالى وإلا لا الغرض الاحسان لكان الله تعالى ناقصا
تعالى الله عنه **في تناهي العلة الغائية** اما عند المفارقة
فالنهاية واجبة للدلالة المذكورة في العلة الفاعلية واما على التلاحق
فهي غير واجبة كما في الحركات التي لا آخر لها والاقيسة التي لا تزال تنتصر
نتيجة كل واحد منها مقدمة قياس آخر لا الى نهاية **اما الخاتمة**
فهي في الامور المشتركة بحثان **ا** في علة عدم الشيء المشهور انما عدم علة
الوجود لان عدم الشيء بعد وجوده ليس لذات الشيء والا لم يوجد اصلا
بل لا بد له من سبب وهو اما ان يكون وجوديا او عدميا والاول باطل

منفصل

لان ذلك الشيء الوجودي اذا وجد فاما ان يختل لاجله امر من الامور المعتبرة
في علية علة وجود المعلول او لا يختل فان كان الاول كان عدم المعلول
لعدم العلة بالحقيقة وان كان الثاني لزم تقارن العلة من الوجه الذي
باعتباره صدر عنه المعلول مع ان المعلول لا يحصل منه وذلك محال
وبتقدير صحته فالمقصود حاصل لانه اذا جاز حصول العلة مستجمعة

فالمطلوب

لجميع الجهات المعتبرة في كونها علة منفكة عن المعلول جاز ايضا حصول
الشيء المؤثر في عدم المعلول مستجمعا لجميع جهات المؤثرية مع انه لا يحصل
منه ذلك العدم واذا كان كذلك لم يكن الامر الوجودي الذي جعل علة
للعدم علة له هذا خلف واما ان كان عدم المعلول لعدم شيء فاما
ان يكون لعدم ما عدا العلة وهو محال لان ما لا يحتاج اليه الشيء
في وجوده لا يلزم من عدمه عدم الشيء او العلة وهو المطلوب **ب** وللمنازع
ان يحتج بثلاثة امور **ا** ان ذلك يستدعي امتياز

لعدم

احد العدمين عن الآخر في نفسه **ب** العلية والمعلولية وصفان ثبوتيان

فيستحيل اتصاف العدم بها ج عدم علته اما ان يكون لذاته فيصير الموجود
في وقت ممتنعاً لذاته في وقت آخر وهو محال وبتقدير صحته فان جاز ذلك
فليجز مثله في المعلول حتى يكون عدمه لذاته لا لغيره او لا لذاته فيكون السبب
فيه اما عدم علته وهو محال لان الكلام فيه كالكلام في الاول ولا يمكن التسلسل
لان اسناد الممكنات بالاخرة الى واجب الوجود الذي يستحيل عليه العدم
فينتهي لا محالة الى معلول يكون عدمه لا لعدم علته فيكون السبب الاول
لعدم المعلول لا عدم علته بل شيئاً آخر ثم نقول د ان ثبت ان عدم
المعلول قد يحصل لعدم علته لكنه قد يحصل ايضاً لحصول ضده كالبياض
المنفي عن المحل لطريان السواد والذي يقال ه من ان انتفاء
ذلك الضد كان جزءاً من الامر الذي لا يحصل هو الا مع حصوله فكان انتفاؤه
عند طريان الضد يكون بالحقيقة لانتفاء المعلول لا لانتفاء العلة ضعيف
لان الضد العدمي لا يكون جزءاً من المؤثر في الوجود بل الاشكال
القوي فيه ان حدوث الضد الطاري مشروط بزوال الباقي فلو
عللناه بطريان الحادث لزم الدور وهو محال ب في انه هل كل ما
لا بد منه في تحقق المعلول كان جزءاً من العلة فيه اشكال لان آ
العدم قد يكون معتبراً في ذلك مع انه يستحيل جعله جزءاً من المؤثر
في الوجود ب يلزم وقوع التركيب في العلة المؤثرة وهو محال لان كل
واحد من تلك الاجزاء اذا اجتمعت فاما ان يحصل لها عند الاجتماع
امر ما لم يكن حاصلاً قبل ذلك او لا يحصل فان كان الاول فالمقتضي لذلك
الامر ان كان كل واحد منها او الواحد منها لزم استقلال المستقل
فيلغو الزايد وان كان مجموعها كان الكلام في كيفية حصول ذلك

١٤٤

ذلك التي لابد كلها في حصول المعلول الاول فان كان لزايد
آخر لزم التسلسل وان كان الثاني وجب ان لا يحصل المعلول من
تلك الامور حال الاجتماع كما لم يحصل منها حال الانفراد ويمكن القدح
في هذا الاخير بالهيآت العددية والاجتماعية

الفن الخامس في الحركة والزمان

وهو على اربعة اقسام **القسم الاول** في الامور
الكلية للحركة وهو في البحث عن ماهيتها ووجودها وما لا تستغني
حقيقتها بدونه **بحث في تعريفها** الموجود يستحيل ان يكون بالقوة
من كل وجه والا كان وجوده وكونه بالقوة فيكون بالقوة ما هو حاصلة
وغير حاصلة هذا خلف بل لابد وان يكون اما بالفعل من كل
وجه او من بعض الوجوه فكل ما بالقوة فاما ان يكون خروجه
الى الفعل دفعة وهو المسمى بالكون او لا دفعة وهو الحركة فالحركة
هي الحصول والحدوث او الخروج الى الفعل يسيرا يسيرا او على
التدريج او لا دفعة وقد طعن ارسطو في هذا التعريف
فقال لا يمكن تعريف قولنا يسيرا يسيرا وعلى التدريج الا بالزمان
المعرف بالحركة فيلزم الدور وقولنا لا دفعة لا يمكن تعريفه
الا بالدفعة المعرفة بالآن المعرف بالزمان المعرف بالحركة فيلزم
الدور والجواب ان تصور ماهية الدفع والتدريج
اولي ولذلك فانه حاصل لمن لم يخطر باله شيء من مباحث الحكماء
عن الآن والزمان فاندفع الدور بل الاشكال الواقع ان
يقال الحدوث على سبيل التدريج غير معقول لان الشيء اذا تغير
فذلك التغير لابد وان يكون لحصول شيء ما كان اولا او الشيء كان

فانه ان لم يكن كذلك كان حاله عند التغير كحاله قبل التغير كحاله
قبل التغير كحاله قبل التغير فلا يكون حال التغير متغيرا هذا خلف
فلنفرض انه حدث فيه شي فذلك الذي يحدث قد كان معدوما
ثم صار موجودا وكل ما كان كذلك فلوجوده ابتدا وذلك الابتدا
غير منقسم والا لكان احد جزئيه هو الابتدا لا هو واذا كان كذلك
فذلك الذي يحدث في ذلك الابتدا اما ان يكون موجودا فيه او
لا يكون فان لم يكن فهو بعد في عدمه لا في ابتدا وجوده وان حصل
له وجود فلا يخلو اما ان بقي منه شي بالقوة او لم يبق فان لم يبق
فالشي قد حصل بتمامه في اول حدوثه فهو حادث حصل دفعة لا يسيرا
يسيرا وان بقي شي منه بالقوة فذلك الذي بقي اما ان يكون
هو عين ما وجد وهو محال لاستحالة كون الشي الواحد موجودا
معدوما دفعة او غيره فيكون الذي قد حصل اولا حاصلا بتمامه
والذي لم يحصل فهو معدوم بتمامه وليس هناك على هذا التقدير
شي واحد له حصول على التدريج بل ليس هناك الا امور متتالية
كل واحد منها في الحقيقة حصل دفعة واما ارسطو
فانه قال الحركة امر ممكن الحصول للجسم فيكون حصولها كمالا
للجسم لكنها تفارق سائر الكمالات من حيث انه لا حقيقة لها الا
التادي الى الغير وما كان كذلك فله خاصيتان احداهما انه
لا بد هناك من مطلوب ممكن الوجود ليكون التادي تاديا
اليه وثانيتهما ان ذلك التوجه ما دام كذلك فانه بقي شي منه
بالقوة فان المتحرك انما يكون متحركا بالفعل اذا لم يصل الى المقصود

148

١٤٥

لا يبقى شيء منها بالقوة

وما دام كذلك بقي شيء منه بالقوة فهو اذن هوية الحركة متعلقة و
بان لا يكون المتادّى اليه حاصلا بالفعل واما سائر الكمالات فلا يوجد
فيها واحدة من هاتين الخاصيتين فان الشيء اذا كان مربعا بالقوة
ثم صار مربعا بالفعل فحصول المربعية من حيث هو هو لا يوجب لنفس
ماهيته ان يستعقب شيئا آخر وايضا فعند حصولها لا يبقى شيء منها
بالقوة اذا عرفت ذلك فنقول الجسم اذا كان في مكان وهو ممكن الحصول
في مكان آخر ففيه امكانان احدهما امكان الحصول في ذلك المكان
والثاني امكان التوجه اليه وهما كمالان والتوجه متقدم على
الوصول والا لم يكن الوصول على التدريج بل دفعة وليس كلامنا
فيه فاذن التوجه كمال اول للشيء الذي هو بالقوة لكن لا من كل وجه
فان الحركة لا تكون كمالا للجسم في جسميته وانما هي كمال له من الجهة التي
هو باعتبارها كان بالقوة فالحركة له كمال اول لما بالقوة من جهة
ما هو بالقوة فلطاعن ان يطعن في هذا التعريف من وجوه
ا تعريف الشيء بما هو اخفى منه غير جائز وتصور الحركة اسهل من تصور
ما ذكرتموه فان كل عاقل يدرك التفرقة بالضرورة بين كون الجسم
متحركا وبين كونه ساكنا والامور التي ذكرتموها لا يتصورها
الا الاذكياء من الناس ب الكمال الاول لا يفترض الا فيما يكون حدوثه
يسيرا يسيرا وقد بينا فساد ذلك ج هب ان الحدوث يسيرا يسيرا
غير ممتنع لكن الكمال الاول لما لا يمكن تصور ثبوته الا للشيء الذي يعرض
حدوثه على سبيل التدريج فان كان تصور الحدوث على سبيل التدريج
متوقفا على تصور الحركة على ما يعتقده اصحاب ارسطو فقد فسد هذا

التعريف وان لم يكن متوقفا عليه كان تعريف الحركة ابتداء بانها
الحدوث على التدريج اولى مما ذكروه من التطويلات واجود ما
قيل في تعريفها ما ذكره افلاطون وهو انها عبارة عن كون الجسم
بحيث لا يفرض آن من الآنات الا ويكون حاله فيه بخلاف حاله
في الآن الذي يكون قبله او بعده والذي يقال من ان تصور
الآن وقبليته وبعديته متوقف على تصور الزمان المتوقف على تصور
الحركة فليس بشيء لانا بينا ان تصورات هذه الامور اولية جلية
غير محتاجة الى شيء من التعريفات **حجج في وجودها** المنقول عن زينون
وبرمانيدس وغيرهما انه لا حركة لانه لو كانت الحركة موجودة
لكانت اما ان يكون قابلة للقسمة ابدا او لا يكون والاول باطل لان
الحركة اما ان يكون لها وجود في الحال او لا يكون والثاني باطل لان
ما لا وجود له في الحال لا وجود له في الماضي والمستقبل لان الماضي هو الذي
كان موجودا في وقت كان حاضرا فيه والمستقبل هو الذي سيحضر في وقت
فاذا استحال ان يكون له وجود في الحال استحال ان يكون ماضيا ومستقبلا
وذلك نفي الحركة اصلا وهو المطلوب وان كان لها وجود في الحال
فذلك القدر الحاضر منها في الحال اما ان يكون منقسما او لا يكون والاول
محال لان احد نصفيه لا محالة يكون سابقا على النصف الآخر لان الاجزاء
المفترضة في الحركة منقضية غير مستقرة فحينئذ لا يكون الحاضر حاضرا
هذا خلف وايضا فاما ان لا يحضر منه شيء اصلا وهو القسم الاول او
يحضر منه بعضه فيعود الكلام في ذلك البعض انه غير منقسم فثبت ان
الحاضر من الحركة غير منقسم والذي يحصل عقيبه ايضا غير منقسم

فيكون الحركة مركبة من امور متتالية غير قابلة للقسمة وذلك
ايضا محال من وجهين اما اولا فلان ذلك الجزء من الحركة
يقع على مسافة منقسمة عليها بشرطها وذلك في مسئلة الجزء
فيكون الحركة الى نصفها نصف تلك الحركة فذلك الجزء من الحركة
منقسم واما ثانيا فلانا لو قدرنا تركب المسافة من الاجزاء التي لا
تتجزى وقد تحرك جزء من جزء الى اخر فالحركة ان حصلت حال كونه ملاقيا
لتمام الجزء المتحرك عنه فهو محال لانه حينئذ قد انقطعت الحركة
او فيما بينهما فيكون المسافة منقسمة فالحركة عليها منقسمة **لا يقال**
الحركة عبارة عن كون الشيء مماسا للشيء بعد كونه مماسا لشيء اخر
وعلى عبارة المتكلمين انها الحصول في الجزء الثاني عقيب الحصول
في الجزء الاول **لانا نقول** اما اولا فكل ذلك من تفاريع اثبات الجزء
وهو باطل ومع تسليمه فالحركة ايضا غير معقولة لان الحركة
اما المماسة الاولى او الثانية او مجموعهما او انتقال الجسم من
احديهما الى الاخرى والاولان باطلان والالكانت متى حصلت
تلك المماسة فقد حصلت الحركة والثالث ايضا باطل لوجهين اما
اولا فلانهما لا يوجدان معا فاذا كانت الحركة عبارة عنهما
معا وجب ان لا يكون للحركة وجود اصلا واما ثانيا فلان
المماسة الاولى هي التي عنها الحركة والمماسة الثانية هي التي
اليها الحركة والعلم الضروري حاصل بان الحركة ليست نفس
ما عنه الحركة او اليها ولانه لو كان كذلك لزمنا الى الاثبات
وسائر النقط والرابع ايضا باطل لان انتقال الجسم من

لم يتحرك او عند كونه ملاقيا
لتمام الجزء المتحرك اليه و
هو محال لانه حينئذ م

احدى الماستين الى الاخرى بعد اتصاله بالاخرى وقد ثبت ان
اتصاف الجسم بما على فيه ليس امرا ثبوتيا بل هو امر وهمي اعتباري
وبتقدير كونه امرا ثبوتيا الا انه لا يكون ذلك الامر الثبوتي الذي
حصل حركة لانه نهاية الحركة ونهاية الحركة ليست نفس الحركة ثم قال ثانيهما
اما ثبوتها بعد عولوا على طريقين قالوا الجسم لم يكن متحركا فصار متحركا
فلا بد من تجدد امر وقال الحركة حالة محسوسة وقال الجسم وذلك لا بد
وان يكون امرا وجوديا والاول ضعيف لان الحادث شرط كونه
مسبوقا بالعدم مع ان يكون صحة حصوله على هذا الشرط ازلية والامتع
الى والاستمرار فهو قد كان ممتنعا ثم صار ممكنا وقد ثبت بالدلالة ان
الامتناع والامكان يستحيل كون واحد منهما امرا ثبوتيا وان الشي
اوان حدوثه حادث وغير باق ثم يصير بعد ذلك باقيا ويزول عنه كونه
حادثا مع ان الحدوث يستحيل ان يكون صفة ثبوتية والا لزم التسلسل
والعالم الى ليس صفة ثبوتية والا لزم الدور ولذا العول في جميع الاحوال
الاعتبارية التي لا ثبوت لها في الخارج والثاني ايضا ضعيف لانا
نعم الدلالة في باب الحس والمحسوس على ان الحركة يستحيل ان يكون
مدركة بالبصر هذا جملة ما ذكره زينون قال والسن نقول
الحركة اسم لمعنيين الاول الامر المتصل المعقول للمتحرك من المبدا الى
المنتهى وهو الحركة بمعنى القطع وذلك مما لا حصول له في الاعيان لان
المتحرك ما دام لم يصل الى المنتهى فالحركة لم توجد بتمامها واذا وصل
فقد انقطع فاذن لا وجود لهذا المعنى في الاعيان بل في الذهن لان
المتحرك له نسبة الى المكان الذي تركه والى المكان الذي ادركه فاذا ارتسمت

147

الصورتان في الخيال معا حصل الشعور بامر ممتد من اول المسافة
الى اخرها ب وهو الامر الوجودي في الخارج هو كون الجسم متوسطا بين
المبدا والمنتهى اللذين للمسافة وذلك انما يتحقق اذا لم يكن للجسم حصول
في شي من حدود المسافة الا انا واحدا اذ لو استقر في حد واحد اكثر
من ذلك لكان ذلك الحد منتهى حركته فحينئذ يكون حاصلا في المنتهى
لا في الوسط بين المبدا والمنتهى ثم قد عرفت ان الماهية انما
تتشخص بامور خارجية وتلك الامور ههنا وحدة الموضوع والزمان
وما فيه الحركة فاتحاد هذه الثلثة علة لتشخص ماهية الحصول في الوسط
الذي هو الحركة فتكون الحركة الواحدة بالعدد هي التوسط بين مبدا
ومنتهى لموضوع واحد بالشخص في زمان واحد في نوع واحد
وهذا المعنى امر واحد موجود في الآن مستمر باستمرار الزمان لسائر الاعراض
ثم اذا فرضت للمسافة حدود معينة يعتد وصول المتحرك اليها يعرض
لذلك الحصول في الوسط ان صار حصولا في ذلك الوسط لكن صيرورته
حصولا في ذلك الوسط امر زائد على ذاته التشخصية فاذا خرج الجسم
عن ذلك الحد فقد زال كونه حاصلا في ذلك الوسط وما زال كونه
حاصلا في الوسط بين ذلك المبدا وذلك المنتهى فلا جرم تلك الحركة
باقية بالشخص لكن زال عنها عارض من عوارضها ثم لا يمكن تعاقب آحاد
هذه العوارض لان تعاقبها انما يكون بتتالي النقط في المسافة والآنات
في الزمان ولما امتنع ذلك امتنع تتالي هذه العوارض قال في شرح ~~نقول~~
اما الحركة بمعنى القطع فقد سلمنا انها لا وجود لها في الخارج وهو لم
انها لا بينة فالكلام عليه مار على الوجود الذهني واما الحركة

بالشخص

ع

بمعنى الحصول في الوسط فهي اما ان يكون من الموجودات القارة او المنقضية
فان كان الاول لم يكن بحقيقته محاذياً الحصول لتغير اصلا كما ان حصول
حصول سائر المماسات القارة لا يحتاج الى شي من التغيرات وان كان
الثاني فنقول المنقضي اما ان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية او لا يكون
وبعد القسمة فهذا منتهى البحث في هذا الموضع والاولى عندي ان
نقابل ما ذكره بنوع تشكك في الفرد وبائه فلا يستحق الجواب عنها

في الامور التي لا بد للحركة منها

وهي ستة ما منه الحركة وما اليه الحركة وما فيه وما له وما به والزمان فا

في ان لكل متحرك محركاً غيره

احتجوا فيه بسبعة اوجه فا
لو تحرك لذاته لامتنع سكونه لان ما بالذات يبقى ببقائها وفساد التالي
يدل على فساد المقدم ب ولدام كل جزء من الاجزاء المفروضة في الحركة
ولو دام لما حصل الجزء الاخر ولا يكون حركة فاذن الجسم لو اوجب
لذاته الحركة لما اوجب الحركة ج لو تحرك لذاته فاما ان يكون له
مكان مطلوب بعد وصوله اليه وجب ان يسكن فلا يكون متحركاً
لذاته او لا يكون فحينئذ ليس بان يتحرك الى جانب اولى بان يتحرك
الى غيره فاما ان يتحرك الى الكل وهو محال او لا الى شيء وهو المطلوب
د لو تحرك لانه جسم لوجب كل جسم كذلك او لانه جسم ما فالجزء
تلك الخصوصية ه الجسم قابل للحركة فلا يكون فاعلا لها لاستحالة كون
الشي الواحد قابلا فاعلا على ما مر و المتحرك اذا اخذ متحركا ان
جزؤه ان يتحرك فسكون الحركة [illegible] على نفسها او لا ان يتحرك
فالمتحرك من حيث انه متحرك غير محرك ز حركة الجسم تتوقف على حركته

151

١٤٨

جزء وجزء غيره فحركة الجسم تتوقف على حركة غيره وما يتوقف
على حركة الغير لا يكون بالذات ولقائل ان يعترض على الثلثة
الاول بالطبيعة فانها محركة لذاتها مع انه لا يلزم من دوامها
دوام الحركة ودوام اجزائها وحصولها عند الوصول الى المطلوب
فلئن قلتم اقتضاء الطبيعة الحركة مشروط بعدم الحالة الملائمة
فتجدد الحركة لاجل تجدد القرب والبعد من تلك الحالة والسكون
انما يحصل عند الوصول الى الملائم فنقول اذا عقلتم هذا العذر
في الطبيعة فاعقلوا مثله في الجسم وحينئذ امكن دفع هذا الاشكال
الاول ان الجسمية لو اقتضت ذلك لكان كل جسم كذلك وهو الحجة الرابعة
التي لو صحت لاستقلت فيقع الثلثة الاول حشوا ثم الاعتراض عليها
لا نسلم استواء الاجسام في الجسمية لا سيما على مذهب الحكماء على ما سياتي
تقريره ان شاء الله تع سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه يلزم من الاستواء
في الجسمية الاستواء في جميع الصفات اللازمة فان الافلاك متساوية
في جميع الصفات اللازمة ومساوية للعناصر في الجسمية مع انه يستحيل
على كل واحد منها ما وجب للآخر لاستحالة الخرق عليها عندكم فكل
ما جعلتموه عذرا هناك فاقبلوه منا وعندكم هناك ان ذلك لاختلاف المواد
فلم لا يجوز في مسئلتنا مثله واما السادسة فركيكة لان من قال المحرك
هو المتحرك لا يعني به انه من حيث هو متحرك علة الحركة نفسه بل يعني به
ان الشيء الذي عرض له المتحركية هو الذي عرضت له المحركية بعينه
واما السابعة فضعيفة لان حركة الجسم انما تتوقف على حركة جزئه لو كان
له جزء والجسم البسيط لا جزء له فبطل هذا التوقف سلمنا انه له جزء و

لكن لا نسلم ان حركة الجسم تتوقف على حركة جزؤه بل لو قيل انه يتوقف على
سكونه لكان اولى لان الجزء لو كان يتحرك بالذات لكان هو متحركا بالاستقلال
فلا يكون الكل متحركا بالذات بل حركة الجزء عند حركة الكل حركة
بالعرض لا بالذات سلمنا انه لا بد من حركة الجزء لكن ذلك لا يقتضي
الا انه لا بد في حركة الجسم من امر آخر فاما انه لا بد فيها من امر آخر وذاك
حركة الاجزاء فذلك غير ثابت ولا يكون مطلوبكم حاصلا واعلم انا انما
زيفنا هذه الطرق بامور هي مذهب الفلاسفة وان كنا بينا ضعفها
واذا كان كذلك لكانت صحيحة على اصولنا وان كانت واهية على اصولهم
في ماهية الحركة وما اليها واحكامها فيه ثلثة مباحث ا قد يكونان
متضادين بالذات اما في الكيف فكالحركة من السواد الى البياض واما
في الكم فكالانتقال من غاية الذبول الى غاية النمو وقد يكونان بين المتضادين
بالذات كالانتقال من الصفرة الى النيلية ومن الذبول الذي في الغاية
الى النمو الذي ليس في الغاية وقد يكونان متضادين بالعرض اما لاجل
عرضين لازمين كما في المركز والمحيط فانهما متضادان لا لماهيتهما فان كل
واحد منهما نقطة بل لعارضين عرضا لهما وهو كون احدهما غاية القرب
من الفلك والآخر غاية البعد عنه او غير لازمين كما اذا انتقل من
جانب المسافة الى جانب آخر فان احد طرفيها مبدأ والآخر منتهى وكونهما
كذلك ليس بالطبع بل بالاتفاق ح كل نقطة تفرض في المسافة فان
للحركة منها حركة اليها فيكون كل نقطة منها مبدأ ومنتهى لكن لا في آن
واحد بل في آنين فتلك النقطة وان كانت واحدة بالعدد لكنها اثنان
بالاعتبار المذكور يكفي في كونها بداية للحركة ونهاية لها وهذه النقطة
وذلك

ايضاً لا يجب ان تكون موجودة بالفعل والا امتنع تحرك الفلك الا عند
قيام على الافق بل يكفي ان تكون موجودة بالقوة ج مبدأ الحركة ومنتهاها
له فاق ولو انه مبدأ او منتهى وهذان العارضان اما ان تكونا
معتبرين بالقياس الى الحركة او يعتبر كل واحد منهما بالقياس الى الآخر
والاول قياس التضايف لان المبدأ مبدأ للذي المنتهى وبالعكس
والثاني لا على سبيل التضايف لانه ليس من عقل مبدأ عقل منتهى ولا
بالعكس وظاهر انه ليس تقابل السلب والايجاب والعدم والملكة فلم يبق
الا ان يكون تقابل التضاد والله التوفيق

في نسبة الحركات الى المقولات

معناها ان الجسم يتغير من صنف تلك المقولة الى صنف آخر منها وقد يعتقد
انها عبارة عن تغير حال العرض الواحد المعين مع بقائه بعينه وذلك
باطل على ما مر

في المقولات التي تقع فيها الحركة

المشهور وقوعها
في اربع الكم والكيف والاين والوضع اما الكم فالمشهورات وقوعها فيه
على وجهين فا التخلخل والتكاثف ب الذبول والنمو و احتجوا على
الاول بانتين وملتبين اما الانبثات فا القارورة تمص فتكب على الماء
فيدخلها الماء فاما ان يكون لحصول الخلاء فيها وهو محال او لان الجسم
الكائن فيها ازداد فيها حتى ازداد عن الواحد المقص ثم تكاثف بطبعه
عند صعود الماء وهو المطلوب ب تصدع الاواني عند غليان ما فيها
اما ان يكون لشئ خارج عنها او داخل فيها والاول هو ان تفاك
النار تنفذ في الماء فتعظم حجمه وذلك باطل لانها اما ان تنفذ في ثقب
كالشغالية وهو محال لاستحالة الخلاء ولانها اذا احلات وجب ان لا يزداد
الحجم او في ثقب مستحدثة وهو ايضاً باطل لان ازدياد الحجم اما ان يكون.

قبل النفوذ وهو محال لان المماس قبل نفوذه في الممسوس لا يزيد في حجمه
او معه وذلك محال لان النفوذ حركة وليس في الحركات في غير منقسم
حتى يقال انه اول الحركة او بعده وهو محال لان النفوذ موجب لازدياد
الحجم الموجب للانصداع فيلزم وقوع الانصداع قبل وقوعه هذا خلف
واما ان كان لشي في داخل الانية فذلك اما الحركة كانية وهو محال
لان تلك الحركة ان كانت الى جهة واحدة وجب ان تنتقل الانا
اليها لان نقله اسهل من صدعه او الى جهات مختلفة فتكون الطبيعة
المتشابهة تفعل افعالا مختلفة مختلفة واما لازدياد مقدار ما فيها
وهو المطلوب **اما الثاني ف** الجسم مركب من الهيولى والصورة
والهيولى ليس لها في ذاتها مقدار وما لا مقدار له في ذاته كانت
نسبته الى جميع المقادير واحدة فمادة الجسم الكبير قابلة المقدار صغيره
وبالعكس **ب** الجسم سوا كان مركبا من الهيولى والصورة او لم يكن
كذلك لكن مقداره زائدا على ذاته ونصف الجسم البسيط مساو في تمام
الطبيعة لكله والمتساويان في تمام الماهية متساويان في جميع الاحكام
فاذن كل جسم امكن اتصافه بحجم نصفه وبالعكس **واعلم** ان
التقسيمين في الوجهين الاولين غير محيطين بطرفي النقيض والثالث و
الرابع يقتضيان جواز التخلخل والتكاثف في الافلاك وهم لا يقولون
به وان يصير البحر في مقدار القطرة وبالعكس وان لا يكون لشي من المواد
استحقاق لقدر معين من المقدار فوجب ان لا يكون استمرار الاشيا على
مقاديرها المعينة دائما او اكثريا هذه البعد المساعدة على ما هو الاصل
لهذا الباب وهو كون المقدار عرضا **حجج القائلين بامتناع** الازدياد

الجسم

الجسم بسبب اتصال جسم آخر به فكانت الزيادة متداخلة في الأصل دافعة
لاجزائه الى جميع الاقطار متشبهة بطبيعته فذلك هو النمو وضده
الذبول والمشهور ان ذلك نوع ثان للحركة في الكم وهو بعيد عندي
لان الاجزاء الاصلية والزائدة باقية وكل واحد منها على مقداره الذي
كان نعم ربما تحرك كل واحد منهما في أينه او وضعه او كيفيته لكن ذلك
في الحقيقة ليس حركة في الكم **ط في الحركة في الكيف** ولنتكلم في انواعه
الاربعة اما الانفعالات والانفعاليات فوقوع الحركة فيها يستدعي
بيان مقامين **ا** ان حواملها قد تتغير فيها مع بقاء طبائعها النوعية
ب ذلك التغير لا يقع دفعة بل على التدريج اما المقام الاول
فمن الناس من انكر الاستحالة فزعم ان الماء لا يصير باردا ولا بالعكس و
زعموا التسخن للماء اما بنفوذ اجزاء نارية خارجة فيه او ببروز اجزاء كامنة
فيه او بانقلاب بعض اجزاء الماء نارا او اختلاطها بالباقي فاما ان يتسخن
جميع الماء مع بقائه ماء فلا فلنبطل هذه الوجوه الثلثة اما الكمون فباطل
لوجهين **ا** الاجزاء النارية الكامنة في الماء اما ان يقال ان سطح الشيء
ما كان يصل اليها حال كونها كامنة او كان يصل اليها والاول باطل
لان الماء لطيف يسهل تفريق اتصاله لا سيما عما يكون اتصاله به غير طبيعي
والثاني يقتضي ان يحس به ابدا لما يحس به حال تسخنه **ب** البروز
لا بد له من سبب خارجي والا كان حاصلا ابدا ولو سلم ان النار
الخارجية لو اقتضت بروز النيران الكامنة لاقتضى كل واحد من النيران
الكامنة بروز المتمكن في الجزء الآخر وانجذابه اليه وذلك يقتضي انجذاب
كل واحدة من تلك النيران الى موضع واحد وانفصالها عن الخليط

اى النفوذ

وأما الورود فهو باطل لأنه لوجه فإن جبلا من كبريت تمسه نار
صغيرة قدر شعلة مصباح ثم تبعد عنه بالعجلة فيشتعل كله نارا فإن كان
بالورود عليه من الخارج وجب أن لا يكون أكثر من تلك الشعلة ح أيضا إذا
وضع على شيء بردة فإن كان ذلك لتخلل أجزاء حارة نافذة فيه فذلك باطل
لأن البارد ينفر بالطبع عن الحار ولا يتحرك إليه بالطبع اللهم إلا أن يقال
إن مجاورته سبب لحصول الاستعداد لذلك النفوذ وذلك قول بالاستحالة
ح الجسم قد يسخن بالحركة وقد يغضب الإنسان فيسخن بشرته من غير
ورود حارية عليه وأما انقلاب بعض أجزاء الماء نارا فباطل لأن
الأجزاء المائية متشابهة فلا يكون بعضها بالانقلاب نارا أولى من الباقي
إلا أن القريب أولى بقبول الأثر من البعيد فكان يجب إذا ظهرت
السخونة أن يظهر كل السخونة في بعض الماء حتى يصير بعضه كالنار و
يبقى الباقي على كمال برودته لكن ليس الأمر كذلك بل يظهر بعض السخونة
في كل الجسم ولما بطلت الاحتمالات ثبت القول بالاستحالة واعلم
أن الجمهور يتعللون في إثبات الاستحالة في هذا النوع من الكيف مطلقا
بما ذكرناه وأنه غير كاف لأن ذلك إنما يدل على وقوع الاستحالة في
حرارة بعض الأجسام وبرودتها فأما في الحار فلا حجة يقال النارية مع بقاء
مادتيهما تبرد فلا وأما أن الأرض مع بقاء أرضيته تصير رطبة
لا على سبيل البل والماء يصير يابسا مع بقاء مائيته كيبوسة الأرض لا
على سبيل التشنج وأن الأسود يصير أبيض وأن الحلو مرا إلى غير ذلك
من الكيفيات المحسوسة فذلك مما لم يشتغلوا به أصلا نعم ربما قالوا لولا
أن الأرض تنقلب ماء أو بالعكس ولكن ليس في ذلك مما ذكرناه في شيء لأنه

الثاني

فرق بين انتفاء ان الارض هل يمكن زوال الصورة الارضية عنه
ويتصف بالصورة المائية وبين ان يقال الارض مع بقاء صورتها الارضية
هل يمكن اتصافها بالرطوبة فثبت ان هذه المطالب لابد من تصحيحها
بامور وراء ما ذكروه **المقام الاول** في ان تبدل هذه الكيفيات لا يوجد
دفعة بل يسيرا يسيرا فما رايت احدا منهم اشتغل بالبرهان عليه بل كانهم
قنعوا فيه بما يحس من انتقال الماء من البرودة الى السخونة وانتقال الحصرم
من الحموضة الى الحلاوة ومن الخضرة الى الحمرة على سبيل التدريج واعلم
انه ليس كل ما يحدث في الحس دفعة كان في الحقيقة كذلك وبالعكس
اما الاول فلان الشيخ حكى حجة في افساد الشعاع البصري في الخارج
وهي انه كان يجب ان يكون نسبة زمان حركة الشعاع الحسي على بعد
ذراع عن الى زمان حركته الى الثوابت نسبة المسافتين فيجب ان يظهر
بين الزمانين تفاوت عظيم فكان يجب اذا فتحنا العين ان لا نرى الثوابت
الا بعد زمان ثم انه تيقنا فقال من الممكن ان نفرض زمانا غير محسوس
قصيرا ويحصل فيه حركة الشعاع الى الثوابت ثم انه يمكن ان ينقسم ذلك
الزمان الى غير النهاية وحينئذ يحصل فيه جزء ونسبته اليه نسبة المسافة
القصيرة الى المسافة البعيدة فمثل النسبة تكون حاصلة مع ان الزمان
العظيم لا يكون محسوسا **فاقول** هذا تصريح بانه ليس كل ما كان
في الحس دفعة كان في الحقيقة دفعة واما العكس فلان حدوث
الصورة الحيوانية يحدث دفعة مع انا نرى المني يتكون حيوانا يسيرا يسيرا
وما ذاك الا لانه وان كان متدرجا في الحس لكنه حاصل دفعة في الحقيقة
واذا ثبت ذلك ظهر انه لا يمكن التعويل في وقوع الحركات في هذه الكيفيات

على سبيل التدرج المحسوس ثم الذي يدل على فساده ان الكيفية
اذا تغيرت فهي اما ان تبقى مع التغير او لا تبقى فان لم تبق فاما ان يكون عدمها
على التدرج وهو محال على ما مر او دفعة فيكون آنيا وحينئذ ان استمر بعد
ذلك لم يكن الحركة في الكيف مستمرة لان استمر الكيف مستمر لا الحركة في الكيف   عدم
او لا يستمر فيحدث لا محالة كيفية اخرى حدوثا آنيا فاما ان لا يكون بين الآنين
زمان فيلزم تتالي الآنات وهو محال او يكون فلا يكون التغير مستمرا في الحقيقة
واما ان بقيت تلك الكيفية فاما ان يكون قد حصل حال تغيرها شيء لو زال
شيء او لم يحدث شيء وكان الشيء والاول والثاني يعود التقسيم المذكور فيهما
بعينه والثالث يمنع من وقوع التغير اصلا **واعلم** ان المحققين يقولون
لاجل هذه الدلالة على استحالة بقاء الكيفية الواحدة بالشخص مع الاشتداد
والنقصان بل ادعوا ان المغير منها تتوالى انواع متباينة بالماهية كل
واحد منها آني الوجود واذا كان كذلك فلا بد من تخلل الازمنة بين تلك
الآنات لئلا يلزم تتاليها وذلك ينقض ما قلناه من ان هذا الحدوث وان
كان متدرجا في الحس لكنه في الحقيقة ليس كذلك واجاب الفارابي
عنه بان هذه الانواع موجودة بالقوة فيكون تلك الآنات المتتالية
بالقوة لا بالفعل وهذا ليس بشيء لما ذكرنا على انه لا معنى للتغير   آنا
الا تلك الانواع المتتالية لزم من كون ذلك التغير بالفعل كون تلك الانواع
بالفعل **فان قيل** لما اقيم الدلالة على امتناع الحدوث التدريجي حقيقة   ٢
فما قولكم في هذه التدرجات المحسوسة **قلنا** لنحقق قولنا فيه في مثال
واحد حتى يقاس عليه الباقي فلنفرض بين السواد والبياض عشر مراتب
فاذا جعلنا المرتبة الاولى السواد مع تلك الالوان المتوسطة مما يكون بالحقيقة

مخالفا للسواد الذي هو الطرف لكن الحس لا يفرق بينهما ثم تلو ذلك
التنوع نوع آخر لا يظهر التفاوت بينه وبين ما قبله وكذا القول في الثالث
والرابع الى آخر المراتب وكل نوعين متتاليين من تلك الانواع المختلفة في الماهية
ما لا يقوى الحس على ادراك ما بينهما من المخالفة الا ان المرتبة الاخيرة اذا نسبت
الى المرتبة الاولى ظهر التفاوت العظيم المحسوس فاذا وجدت كل واحدة
من هذه المراتب في آن واستمرت كل واحدة منها زمانا فما كان التدرج الحق
حاصلا وان لم يكن التدرج الحقيقي حاصلا واذا تلخص ذلك فاعلم انا متى
قلنا في عرض من الاعراض انه مما تقع فيه الحركة عنينا به هذا التأويل
المعبر **في الحركة في الحال والملكة** اما وقوعها في العلم فلمانع ان يمانع
فيه من حيث ان الذي فرض علما ان حصل معه احتمال نقيضه ولو على ابعد
الوجوه لم يكن علما وان لم يحصل ذلك الاحتمال اصلا استحال ان يوجد ما هو
اقوى منه واما الظنون والارادات والكراهات والآلام واللذات
والشهوة والغضب والصحة والمرض والاحساسات فكل ذلك مما تقع
فيه الحركة على الوجه الذي لخصناه والعلم به ضروري **في الحركة في النوعين
الاخيرين** واما وقوع الحركة في القوة واللاقوة وامتناع وقوعها في
الكيفيات المختصة بالكميات فظاهر بنفسه ويمكن الاستمداد مما مر ايضا
في وقوع الحركة في الاين والوضع اما الحركة في الاين فمعلومة بالضرورة
واما الوضع فكلام الشيخ يوهم انه هو الذي وقف عليها دون
من قبله وليس الامر كذلك فان الفارابي ذكره في مختصر له يسمى بعيون
المسائل في موضعين ثم الدلالة عليه ان الجسم اما ان لا مكان له كالفلك
الاعظم واما له مكان لكنه لا يخرج عن مكانه كسائر الافلاك اذا تحرك

لا عن مكانه بل فيه لم يكن حركة مكانية بل انما تتغير نسبة اجزائه
الى امور خارجة عنه اما حاوية او محوية واذا تغيرت تلك النسب
تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي الوضع فان قيل كل واحد
من اجزاء الفلك يتحرك حركة مكانية قلنا اكثر الناس ينازعون
في ذلك وبتقدير ثبوته فالمقصود حاصل لان الاجزاء وان تحركت
عن امكنتها لكن المجموع ليس كذلك ولا اشكال ان الهيئة الحاصلة
له بسبب ما يعرض لاجزائه من النسب متغيرة عند تغيرها في بيان الفاظ
لا تنفع في سائر المقولات اما الجوهر فالامر فيه على قولنا ظاهر لان
الجوهر هو القائم بالنفس والحركة لا تتاتى الا في الصفة على ما لخصناه
واما على قول ارسطو حيث اثبت الصورة الجوهرية فانه لابد
له من الدلالة على ذلك ولابد من بيان مقامين الاول ان الصورة
الجوهرية ممكنة الزوال عن مواد هذه العناصر والخلاف مع منكري
الكون والفساد والحكماء اتما حجته وذلك في العناصر لا في الافلاك
والكواكب واعلم ان العناصر لما كانت اربعة كان وجوه الكون
اثني عشر الا انا نبين ثلثة اوجه منها وهي صيرورة الارض ماء
والماء هواء والهواء فاذا حصل المقصود في الكل لانه تبين بهذا
القدر بان المادة مشتركة بين الكل واحتجوا على انقلاب الارض
ماء بان اهل الحيل يتخذون مياها حادة ويحلون فيها اجساما صلبة
حجرية حتى تصير مياها جارية كما تنعقد المياه الجارية احجارا صلبة
وعلى انقلاب الماء هواء بتنشف الماء عند التسخين وعلى عكسه بان القدح
اذا وضع في الجمد بحيث يبقى طرفه خارجا عنه وسد راسه فانه يجمع

بتبخير

فيه آثار كثيرة وعلى انقلاب الهواء نارا فانّ امالته عند الالحاح بالنفخ
يحصل ذلك وعلى عكسه بما يحصل عند الانطفاء واعلم انّ هذه
امور جزئية غير بعيدة من جهات الاحتمالات فلا تفيد هذا المطلوب
العلمي وقد ذكرنا ذلك اجمالا في المباحث المشرقية بل المعتمد انّ الاجسام
متساوية في الجسمية ومختلفة في هذه الصفات فلو وجب اتصاف شيء
منها بشيء لكان ذلك اما للجسمية وهو محال لامتناع الاختلاف في المعلول
عند الاتحاد في العلة او لامر حالّ في الجسمية وهو محال لامتناع الاختلاف
لانه ان كان لازما عاد المحال وان لم يكن لازما لها لم تكن هذه الكيفيات
الحاصلة بسببها لازمة او لما يكون محلا لها وهو محال لما ذكرنا في باب
انّ المقدار عرض انه يستحيل ان تكون الجسمية محلا او لما لا يكون محلا
ولا حالا وهو محال لانّ ذلك ان كان جسما او جسمانيا عاد التقسيم وان
كانت نسبته الى كل الاجسام نسبة واحدة فاما ان يجب افادته لكل
كل الصفات وهو محال او لا يجب وهو المطلوب وهذه الطريقة متينة
وفيها ابحاث دقيقة ذكرناها في نهاية العقول ولكنا لا نمشي على اصول
الفلاسفة فانهم يحيلون الكون والفساد على الافلاك **المقام الثاني**
في انّ حدوث هذه الصور لا يمكن ان يكون على سبيل التدريج هذه
الوظيفة متوجهة عليهم لا علينا واحتجوا عليها بامور ثلثة **فا**
الصورة عند اشتدادها او تنقصها اما ان يبقى نوعها فيكون قد
حدث معها شيء لم يكن او زال شيء كان فتكون تلك الصورة كما كانت وان
لم يبق فذاك عدم الصورة لا اشتدادها ثم لا بدّ وان يحصل عقيبها صورة
اخرى ثم انّ تلك الصور المتعاقبة اما ان يوجد فيها ما يبقى اكثر من آن واحد

فيكون حال الحركة لا حركة او لا يوجد ذلك فهناك صور آنية متتالية وذلك
محال لامتناع تتالي الآنات في الصورة انما يكون بتعاقب صور لا توجد واحدة
منها اكثر من آن واحد وعدم الصورة المقومة يوجب عدم الذات
فاذن لا يبقى شيء من تلك الذوات زمانا فكل متحرك فانه موجود زمان
الحركة فاذن من المواد يتحرك في صورها ج الصورة جوهر والجوهر لا ضد
له وما لا ضد له فلا تحرك عنها واليها فالصورة لا تتحرك عنها واليها واعلم
ان الوجه الاول لا حجة لكنها مانعة من الحدوث على التدريج مطلقا
سواء كان الحادث جوهرا او عرضا وذلك يقتضي المنع من الحركة في الكيف
الكم والثاني ضعيف لان قوله الصورة المقومة توجب عدم الذات
ان عنى به انه يوجب عدم المجموع الحاصل منها ومن حاملها فذلك حق لكنا لا
نجعل المتحرك ذلك المجموع وان عنى به ان ذلك يوجب عدم المادة الحاملة
فذلك باطل والا لزم عدم المادة عند عدم الصورة المعينة وحدوثها
بحدوث الصورة المعينة وكل كائن وفاسد فله مادة عند الشيخ فللمادة
مادة لا الى نهاية هذا خلف والثالث ضعيف لما بينا ان قولهم
الصورة لا ضد لها بحث لفظي هذا ملخص ما في هذا البحث فان قيل
فكيف الحال عندكم فيه قلنا قد بينا ان المعنى بالاشتداد والتنقص
توالي امور مختلفة في الماهية متماثلة في الجنس وليس في الوجود شيء يخالف
قوة الحيوانية في الحقيقة وتشابهها عند التحليل ولما لم يكن الامر كذلك
لا جرم لم تكن القوة الحيوانية والانسانية قابلة للتفاوت واما سائر
القوى فلم يثبت عندنا انه لا تعرض لها الحركة بالمعنى الذي ذكرناه
واما المقولات النسبية فانها تابعة لمعروضاتها ان كانت متحركة

فما حركة في الصورة

لا

عدم

فهي كذلك والافلا وفيه ايضًا كلام وقد تقدم في السكون الجسم
لذ المستقر في المكان الواحد فله كونه مستقرًا فيه وهو امر ثبوتي من
مقولة الاين بالاتفاق وله ايضًا انه ليس بمتحرك وهو امر عدمي بالاتفاق
وانت بالخيار في اطلاق اسم السكون على ايهما شئت وظهر ان الخلاف المشهور
في ان السكون عدمي لفظي لكن المشهود عند الحكماء انه عدم الحركة
عما من شانه ان يتحرك وهذا القيد الاخير احتراز عن المفارقات
في ان المقابل للحركة اي سكون زعم بعضهم ان مقابلها السكون
فيما عنه الحركة والاخرون انه السكون فيما اليه الحركة والحق ان السكون
في المكان مقابل للحركة منه واليه لان السكون ليس عدم حركة خاصة
والا لكان كل متحرك ساكنا لان كل متحرك فقد عدم عنه ما عدا الحركة
الحركة من الحركات بل عدم كل حركة نعم ان جعل المقابل للسكون الحركة
التي تطرا عليه فهي الحركة عن المكان وان جعل المقابل الحركة التي تطرا
عليها السكون فهي الحركة الى المكان وان جعل المقابل الحركة التي يمكن
طروها على السكون وطرو السكون عليها على البدل فذلك غير موجود
في ان الجسم كيف يخلو عن الحركة والسكون اذ يمتنع الآن خال عنهما وايضًا
كليات العناصر والافلاك مستقرة في احيازها وهي غير متحركة عنها
ولا ساكنة لذا جعلنا السكون عدم الحركة عما من شانه الحركة بنوعه فقط
فاما ان جعلناه عبارة عن عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك اما بنوعه
او بجنسه القريب او البعيد كانت هذه الاشياء ساكنة وبالله التوفيق
القسم الثاني في الاحكام العامة للحركة وفيه مباحث في انقسام
الحركة هذا على ثلثة اوجه في انقسامها لانقسام الزمان وذلك حاصل

او وجودي

في جميع الحركات لأن كل حركة ففي زمان وكل زمان منقسم دائما
فكل حركة فهي منقسمة دائما ب انقسامها لانقسام المسافة وذلك
في الحركة في الاين لان كل حركة فعلى مسافة وكل مسافة منقسمة
فيكون الحركة الى نصفها نصف الحركة الى كلها فكل حركة اينية منقسمة
ج انقسامها لانقسام المتحرك لان كل حركة عرض حال في الجسم المنقسم
ابدا او الحال في المنقسم منقسم فكل حركة منقسمة والاشبه ان ذلك
مختص بالحركة التي لا تكون مكانية لان المتحرك المكاني ان لم يكن له
جزء بالفعل استحال ان يكون جزؤه متحركا بالفعل وان كان حاصلة
بالفعل لم يكن متحركا على الاستقلال بل ابدا وان يكون اجزاؤه متصلة
او متماسة فلا يكون متحركا بالذات بل بالعرض في كون الحركة لاولا
هذا على ثلثة اوجه ا بمعنى الطرف وهو الذي يطابق طرف المسافة
وطرف الزمان واول الحركة بهذا المعنى ليس بحركة لان كل حركة
فهي على مسافة منقسمة في زمان منقسم فيستحيل حصولها في الان ب الجزء من
الحركة الذي لا يمكن ان يتخلل الحركة في الوجود اصغر منه هو اول الحركة
سواء كان ذلك الجزء معتبرا متميزا عما عداه بالفرض او بالفعل ولعله يكون
بالفعل ابدا لان اختصاص ذلك القدر بهذه الخاصية يقتضي الامتياز
بالفعل ج ان ما لا ينقسم لا يتحرك لان ما لا ينقسم لا يكون له اطراف ولا
يكون جانب منه يلي المقصد وجانب آخر يلي المهرب واذا لم يكن كذلك
لم يصح عليه الحركة في التناسب بين المتحرك والزمان والمسافة
ان كان المتحرك واحدا فان تعددت المسافة تعدد الزمان لامتناع
حصول الجسم الواحد دفعة في مكانين وان تعدد الزمان فان

كانت الحركة في الاين لم يجب تعدد المسافة لان المتحرك الواحد قد يسلك
مسافة واحدة في زمانين وان كانت في الكم والكيف وجب التعدد لان
الكيفيات التي وقع فيها التبدل بعينها في الزمان الاول غير باقية في الزمان
الثاني حتى يقع التبدل في اعيانها واما ان تعدد المتحرك فان كانت
الحركة في الكم والكيف فالمتحرك فيه لا محالة متعدد لان الكيفية التي
لاحدهما غير التي للاخر وكذا المقدار وان كانت في الاين فان اتحدت
المسافة تعدد الزمان وان اتحد الزمان تعددت المسافة والعلة فيهما
امتناع حصول جسمين في زمان واحد في مكان واحد

القسم الثالث في تقسيماتها

وهي ستة **التقسيم الاول** فالحركة اما ان تكون واحدة
بالشخص او بالنوع او بالجنس اما وحدتها الشخصية فانما تتحقق عند وحدة
موضوعها وزمانها وما هي فيه واما وحدة الموضوع والزمان فلابد منه
في وحدة كل عرض لاستحالة قيام الواحد بمحلين واعادة المعدوم واما
انه لابد مع وحدتهما من وحدة ما فيه الحركة فلانه يمكن ان يكون متحرك
يقطع مسافة ومع ذلك يستحيل وينمو بحيث يكون ابتدا هذه الحركات وانتهاوها
واحدا فيكون هناك الزمان والموضوع واحدا والحركة لا تكون واحدة واما
وحدة المحرك فغير معتبرة لانا لو فرضنا محركا حرك جسما وقبل انقطاع تحريكه او
معه يوجد محرك آخر كانت الحركة واحدة اللهم الا من جهة انه يحدث فيها
بسبب نسبتها الى المحركات انقسام لكن مثل هذا الانقسام لا يبطل الوحدة
الاتصالية للحركة كما ان الحركة الفلكية مع اتصالها يعرض لها انقسامات بسبب
المسامتات ولقائل ان يقول المحرك الثاني اما ان يكون له
اثر او لا يكون فان لم يكن لم يكن محركا وان كان فتمام الحركة التي وجدت وهو محال

او حركة اخرى فيقتضي تغاير المحرك تغاير الحركة. واما وحدة المبدا فغير
كافية لان الجسمين قد يتحركان من البياض احدهما الى السواد والثاني
الى الاشفاف وكذا الوحدة المنتهى لان الوصول اليه قد يكون دفعةً وقد
يكون على التدريج والمتدرج يمكن وقوعه على انواع ووحدتهما معاً غير
كافية لاحتمال السلوك من احدهما الى الآخر بطرق كثيرة نعم وحدتها لازمة
لوحدة الامور الثلثة المذكورة والاشكال الاصعب في هذا الموضع
ان يقال الماضي فني والمستقبل لم يوجد والمعدوم الذي لم يتركيف يكون متصلا
بالمعدوم الذي سيوجد واما الحاضر فهو الآن وليس بحركة ولا الحركة
مركبة عنها والا لزم تتالي الآنات والذي يقال ان الحركة هي الحصول في
الوسط وهو امر ثابت باق في جميع الزمان ضعيف لانه يقتضي كون الحركة
امرا ثابتا مستقرا وذلك مكابرة واما وحدتها النوعية فاعلم
ان اختلاف الموضوع لا يقتضي اختلاف ماهية الحركة لان اضافة الحركة الى الموضوع
امر خارج عن ماهيتها واختلاف العوارض لا يوجب اختلاف المعروضات في
الماهية واما الازمنة فغير مختلفة بالماهية ولو كانت مختلفة لكن ذلك
لا يكون علة الاختلاف النوعي في الحركات لان الزمان من عوارض الحركة
واختلاف العارض لا يوجب اختلاف المعروض واما المحرك فغير معتبر ايضا
لان المحرك الواحد قد يفعل حركات مختلفة وبالعكس وان تنتهي المتماثلات
الى المختلفات جائز واذا اخرجت هذه الامور عن الاعتبار لم يبق سبب لاختلاف
الحركات بالنوع الا الاختلاف فيما عنه وما اليه وما فيه فاذا اتحدت هذه الثلثة
بالنوع كانت الحركة واحدة بالنوع واذا اختلف واحد منها اختلفت فاذا
اتحد ما منه وما اليه واختلف ما فيه اختلفت الماهية اما في الكيف

خ الاتفاق

فني

فكما اذا اخذ الابيض الى الصفرة من الى الحمرة الى التسود وتارة الى الفستقية
الى الخضرة الى النيلية الى السواد وامتداد الاين فان تكون حركتان من
مبدا الى منتهى احديهما بالاستقامة والاخرى بالاستدارة وامتداد الاين
اذا اتحد ما فيه واختلف ما منه وما اليه اختلف امتداد الكيف فالانتقال من
البياض الى السواد يخالف الانتقال على العكس وان كان الطريق واحدا
وفي الاين كالصاعد والهابط واعلم ان الحركات مختلفة تارة في انواعها
وتارة في اجناسها بحسب اختلاف ما هي فيه **القسم الثاني** الحركة
قد تكون بطيئة وقد تكون سريعة والسريعة هي التي تقطع مسافة اطول
في الزمان المساوي او المثل في الاقل او الاطول في الاقل والبطيء بالعكس
ثم فيه ج مباحث **ا** ان البطوء ليس لتخلل السكنات لوجوه ثلثة **ا** لو كان
كذلك لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات الفرس من اول اليوم
الى الظهر خمسين ضعفا الى حركاته كنسبة فضل حركة الفلك الاعظم الى حركاته
لكن الفلك الاعظم قطع في نسا من ربع مقدله ومعلوم انه ازيد من المسافة
المذكورة الف الف مرة فيجب ان تكون سكنات هذا الفرس ازيد من حركاته
الف الف مرة ولو كان كذلك لما ظهرت الحركات القليلة خلل تلك السكنات لكن
الامر بالعكس فانا لا نشاهد في حركاته سكنات اصلا فيجب ان لا يكون البطوء
لتخلل السكنات **ب** اذا غرزنا خشبة في الارض فاذا ارتفعت الشمس
من افقها الشرقي وقع لها ظل في الجانب الغربي ثم لا يزال يتناقص الى ان
تبلغ الشمس الى غاية الارتفاع فاما ان تكون حركة الظل في الانتقاص مساوية
في السرعة لحركة الشمس في الارتفاع وهو محال والا لاستوى المداران في المقدار
او يقال حركة الظل مشوبة بالسكنات وحركة الشمس خالصة عنها وهو

ايضا محال اذ لو جاز ان ترتفع الشمس جزءا ولا ينقص من الظل شيء
جاز ذلك في الثاني والثالث حتى تبلغ الشمس غاية الارتفاع وان لم
ينقص من الظل شيء واما ان يقال ان حركة الظل ابطأ من حركة
الشمس من غير تخلل السكنات وهو المطلوب وهكذا القول في الرحى
والعرادة ذي الشعب الثلث وحركة الدلو من اسفل البير الى اعلاها
حال وصول الفلك من منتصفه الى اعلاه على ما ياتي تفصيله في مسئلة
الجزء ح التي كلما كان الثقل كانت حركته اسرع فاذا بلغ في الثقل الى حيث
الى حيث تخلص من حركة تمنعن شوب السكنات فاذا ازداد الثقل وجب
ازدياد السرعة فهذه التفاوت ليس لتخلل السكنات ولقائل
ان يقول التي لا تكفي في حصوله العلة الفاعلية بل لا بد من امكانه
في نفسه فلم قلتم ان تلك السرعة ممكنة في اسباب البطؤ اشياء الحركات
الزيادة على ح
الطبيعية ممانعة للجزء معق وفي القسرية ممانعة الطبيعة وفي الارادية
فهما جميعا في التقابل بين السرعة والبطؤ ليس بينهما تقابل المضافين
لانهما وجدا في الخارج ولا في الذهن الا معا ولا ايضا الوجود والعدم
لان احدهما نقصان المسافة وللاخر نقصان الزمان وليس جعل احدهما
عدميا للاخر اولى من العكس ولان الامر العدمي لا يقبل التفاوت وهما قابلان
له فلم يبق الا ان يكون ذلك التقابل بالتضاد في ان الاختلاف بالسرعة
والبطؤ لا يقتضي الاختلاف في الماهية قيل لان السرعة والبطؤ
يقبلان للاشتداد والتنقص ولا شيء من الفصول كذلك التقسيم
الثالث الحركات قد تكون متطابقة وقد لا تكون ونعني بالحركات
المتطابقة التي مسافاتها متطابقة وذلك التطابق اما في الحركات المكانية

فقد يكون بالفعل كخط خط وارتفاع لارتفاع وقد يكون بالقوة كالمثلث
والمربع فانهما لا ينطبقان الا بان تقطع واحد منهما قطعا ثم يرد الى
نظام يحصل منه الاخر وقد يكون في التوهم وان كان كاذبا كالتطابق
بين المستقيم والمستدير واما في الكيف فقد تكون هذه المقايسة قريبة
وهي ان يتشابه مبداهما ونهايتهما متلازمات يأخذ كل واحد منهما من
السواد الحالك الى البياض اليقق واما البعيدة فكما اذا اخذ واحد
منهما من السواد الحالك ويتوجه الى البياض اليقق والاخر بالعكس او
ان اخذ الاول من شيء قريب من السواد اخذ الثاني من شيء نسبته الى
البياض كالنسبة الاولى ثم ان تساويا في جميع الاجزاء كانا متطابقين والا
فلا واما في الكم فنعرف ان لكل واحد من انواع الناميات حدا معينا
بالطبع في الصغر والكبر لا يتعداهما والامر فيه كما ذكرناه في الكيف

التقسيم الرابع الحركات قد يكون متضادة وقد لا يكون ثم ههنا مباحث ا
في تضادها اما المختلفة الاجناس كالنقلة والاستحالة والنمو فقد يجتمع
معا فان تعاندت في بعض الاوقات فليس ذلك لماهياتها بل لامور
خارجية واما الداخل تحت جنس واحد فمنها متضادان كالتسود والتبيض
ب في علة تضادها ليست هي تضاد المحرك لان حركة الحجر قسرا وحركة
النار طبعا الى فوق غير متضادتين مع تضاد هاتين القوتين ولا الازمنة
لانها غير متضادة وبتقدير ذلك لكنها عارضة للحركة وتضاد العارض
لا يوجب تضاد المعروض ولا ما فيه الحركة لان الصاعدة ضد الهابطة
مع وحدة الطريق فبقي ان تكون العلة تضاد ما عنه وما اليه لا يقال
مبدا الحركة ومنتهاها نقطتان غير مختلفتين بالماهية فكيف تقتضيان

تضادّ الحركة لأنّا نقول تعلّق الحركة بهما لا من حيث كونهما نقطتين
بل من حيث انّ احدهما مبتدا والآخر منتهى وهما من هذا الاعتبار متضادّان
ج في انّ تضادّها ليس للحصول في نفس الاطراف بل للتوجّه اليها
لو كان التضادّ للحصول في نفس الاطراف لما كان بين الحركات الموجودة
تضادّ لكنّ التالي كاذب فالمقدّم مثله د في انّ الحركتين الطبيعيّتين
المختلفتين المآخذ هل تتضادّان مثاله نزول المدر من حيّز الهواء وصعوده
من حيّز الارض ولا اشكال في اختلافهما وامتناع اجتماعهما لذاتهما في المحلّ الواحد
ولا باس بان تفعل القوّة الواحدة فعلين متضادّين عند شرطين متنافيين
ه في انّ الحركة المستقيمة لا تضادّ المستديرة الخطّ المستقيم يمكن ان يكون
وترا لقسيّ غير متناهية فلو كانت الحركة المستقيمة ضدّا للحركة المستديرة
لكان للشيء الواحد اضداد غير متناهية وهذا محال لانّ ضدّ الواحد واحد
وايضا قوس تفرض ضدّا لذلك الخطّ فهناك قوس اخرى اعظم تحدّبا
منه هي اولى بالضدّيّة فاذن لا قوس الا وهناك قوس اخرى بعدها
عن الخطّ المستقيم اشدّ من بعد القوس الاولى فاذن لا شيء من القسيّ
باضداد لذلك الخطّ المستقيم فيلزم ان لا يكون ذلك الخطّ المستقيم ضدّا لشيء
من تلك القسيّ لانّ المضادّة لا تتحقّق الا من الجانبين و في انّ الحركات
المستديرة لا تتضادّ الذي يظنّ انّ الحركة على التوالي تضادّها
لا يكون كذلك باطل لانّ كلّ واحد منهما يفعل مثل فعل الاخرى في النصف
الآخر والذي عندي انّ امثال هذه الابحاث لفظيّة لانّه ان اريد
بالضدّ من كلّ متغايرين يمتنع اجتماعهما في المحلّ الواحد دفعة واحدة
فالحركة المستقيمة والمستديرة متضادّة والمستديرتان ايضا متضادّتان

بل ذكر للمتوجه الى الاطراف

لامتناع

لامتناع اجتماعهما وان اريد بالضدين مع ذلك ان يكون ما منه وما اليه
امور موجودة بالفعل متضادة في الحقيقة فالمستقيم على هذا التفسير
لا يضاد المستدير وكذا المستديرات وامثال هذه الابحاث مما لا يحتمل
الاطناب فيها في تضاد السكنات انما الاتضاد لتضاد الساكن
و المسكن والزمان على ما مر في الحركة وليس له تعلق بما منه وما اليه
فتعين ان يكون ذلك لتضاد ما فيه ثم ان السكون في المكان الاعلى
ضد السكون في المكان الاسفل التقسيم الخامس للحركة قد يكون
مستقيمة ومستديرة ومركبة منهما كحركة العجلة والكرة المدحرجة
وهي اللولبية فيه ة مباحث الاول في انه لا يجب انتهاء كل حركة مستقيمة
الى سكون هذا هو مذهب افلاطون خلافا لارسطو لنا الحجر حيث
وقوفه بين حركتيه لما كان رجوعه دائما ولا اكثريا وفساد التالي
بين لنا على فساد المقدم بيان الشرطية ان القوة المحركة للحجر الى
اسفل باقية فيه فلا يقف في الهواء الا لوجود ما يعوق الطبيعة عن التحريك الى الاسفل
وذلك المعوق يستحيل ان يعدم لذاته والا لما وجد ولا للقوة الطبيعية
او للجسم الحامل لها او لشي كما وجد فيه والا لما وجد شي منها بل انما يعدم بسبب
خارجي ثم لا يخلو اما ان يكون وصول السبب الخارجي المعدم لذلك العائق
الى الحجر واجبا او لا يكون فان كان واجبا او يكون فان كان واجبا لزم
امتناع حصول هذا العائق ويلزم من امتناع حصوله امتناع حصول السكون
وان لم يجب لم يكن حصوله معه دائما ولا اكثريا فلا يكون زوال ذلك العائق
دائما ولا اكثريا فلا يكون عود الحجر دائما ولا اكثريا لا يقال لم لا يجوز
ان يقال السكون المتخلل واجب واستغنى عن السبب لانا نقول انه لا بد

من سبب ولكن لم لا يجوز ان يقال القوة القسرية كانت في اول الامر غالبة
على القوة الطبيعية فلا جرم كان حصول مقتضى القوة القسرية ارجح من
حصول مقتضى القوة الطبيعية ثم ان القوة القسرية لا تزال تضعف
بسبب مصاكات الهواء المخروق الى ان تصير معادلة للقوة الطبيعية
وهناك يحصل الوقوف ثم ان القوة القسرية تضعف بعد ذلك فتستولي
القوة الطبيعية حينئذ ويتحرك الحجر او نقول لم لا يجوز ان يقال القاسر
لما افاد قوة تحرك الحجر الى فوق فقد افاد مع ذلك قوة تسكنه في ذلك
الموضع المخصوص فلاجلها سكن هناك **لانا نجيب عن الاول**
بان ذلك السكون ان كان واجبا لذاته لزم كونه دائما وان كان ممكنا
لذاته فلابد له من سبب وايضا فكل سكون ممنوع في آن وكل زمان
منقسم والذي يقع في نصف ذلك الزمان ايضا سكون وهو كاف في كونه
فاصلا بين الحركتين فاذن كل سكون يعرض في اقل منه بلا غ فلا يكون
وقوع ذلك القدر واجبا **وعن الثاني** ان القدر الذي بقي من القوة
القسرية حال الاعتدال لا يعدم لذاته بل لابد له من سبب وليس هناك
سبب ضروري يوجب عدمه مثل ان يكون هناك دافع او جاذب الى
اسفل والقوة القسرية انما تضعف لمصاكات الهواء وهي انما تحصل حال
الحركة فاما حال السكون فلا واذا لم يوجد سبب يبطل تلك القوة القسرية
المعادلة للقوة الطبيعية وجب ان يكون بقاؤها اكثريا فيكون وقوف
الحجر في الجو اكثريا لكن رجوعه هو الدائم او الاكثري هذا خلف
وعن الثالث اما اولا ان القوة المسكنة التي افادها القاسر محال لوجهين
فلان تلك الافادة اختيارية فلابد وان تكون معلومة

للصعود ومن رمى حجرا الى فوق فانه لا يخطر بباله السكون والقوة
المسكنة ولا يقصد الا تحريك الحجر الى العلو واما ثانيا فلان
تلك القوة حين ما تصير مسكنة بالفعل وجب استمرارها الا اذا وجد
ما يعدمها وذلك المعدم ليس الطبيعة ولا الحجر ولا شيئا مما كان فيه
ولا لما وجدت هذه القوة فلابد وان يكون امرا خارجيا اتفاقيا وحينئذ
يعود الالزام المذكور **دليل آخر** اذا فرضنا نزول جبل عظيم من
الهواء وفي تلك الحالة رمينا خردلة الى فوق معين ما وصل الجبل اليها فلا بد
وان ترجع تلك الخردلة فلو وجب وقوفها بين حركتيها لوجب حينئذ وقوف
الجبل في الهواء وذلك مستبعد جدا **واحتج الشيخ** على وجوب
هذا السكون بان الميل هو العلة القريبة لحركة الجسم من حد الى آخر من المسافة
والشيء اذا حرك جسما الى حد فلابد وان يكون هو الموصل له اليه وعلة الوصول
حاصلة معه فالوصول الى الحد في الآن فذلك الميل موجود في ذلك الآن
ثم اذا رجع الجسم عن ذلك الحد فلابد وان يكون ميل آخر وهو ايضا آني فاما
ان يجتمع الميلان في آن واحد وهو محال لاستحالة ان يجتمع الميل الى الشيء مع الميل
عنه او في آنين فان لم يكن بينهما زمان لزم تتالي الآنات وان كان فقد حصل
السكون **والجواب عنه** من وجهين اما اولا فهذه الحجة
لا تمشي في الحركة في الكم والكيف لانه لا حاجة بها الى الميل واما ثانيا فلا
نسلم امتناع اجتماع الميلين دفعة واحدة وقد مر تقرير ذلك في مباحث الثقل
والخفة **بحث** ان الحركة المستديرة بالذات لا تكون الا ارادية لان الحركة
الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة وذلك لا يتاتى في المستديرة
اما انها لا يمكن ان يكون هربا فلان كل نقطة تحرك عنها الجسم بحركة مستديرة

محركة عنها عين حركته اليها والمهروب لا يكون مقصودا فلذلك الحركة
ليست هربا بالطبع عن شيء لا يقال البيان ان الجسم المستقيم الحركة
يطلب بحركته نقطة وعند وصوله اليها يفارقها بالطبع مع انها كانت
مطلوبة بالطبع لانا نقول هربه عنها ليس بعينه توجها اليها
بخلاف المستديرة فاما انها ليست طلبا لحالة ملائمة فلوجهين ا الطبيعة
اذا اوصلت الجسم الى الحالة المطلوبة سكنته والمستديرة ليست كذلك ب
الطلب الطبيعي لكمال ما ثابت لا بد وان يكون على اقرب الطرق والا لكانت
الطبيعة صارفة عنه فتكون الطبيعة محركة اليه وصارفة عنه و
ذلك محال واقرب الطرق هو المستقيم فكل حركة طبيعية مستقيمة وينعكس
بانعكاس النقيض ان ما لا يكون مستقيما لا يكون طبيعيا فالحركة المستديرة
غير طبيعية ولا قسرية لان القسر على خلاف الطبيعة ولما لم يكن هناك طبيعة
تقتضي امرا استحال ان يوجد ما يعاندها فامتنع كونها قسرية فهي اذن ارادية
فان قيل الحركة الارادية لا تبقى على نهج واحد قلنا هذا باطل لان
الاختيار الواحد يمكن ان يبقى زمانا ومع بقاء الاختيار وبقاء الفاعل لذلك المختار
فلعلا لا محالة على ما مر واذا امكن استمرار الفعل الحيواني زمانا قصيرا امكن
ذلك دائما وعنه قال بطلميوس المختار ان طلب الافضل لم يكن بينه وبين
الطبيعي فرق ج في ان الحركة المستديرة هي العلة لحدوث
الحوادث بالذات ان الحوادث العنصرية مباديها اما ان تكون
عنصرية او لا تكون فان كانت عنصرية فاما ان تكون نفس اجسامها او
قوى مركوزة فيها والاول باطل على ما مر غير مرة والثاني فاما ان تكون
القوى لها شعور بما يصدر عنها او لا تكون والاول هو الاختيار والثاني

فاعلا ح

163

١٦٠

لايخلو اما ان كانت تلك القوة ملائمة لذلك الجسم او لا تكون والاول هو
القوة الطبيعية والثاني هو القوة القسرية والقوة الطبيعية اما ان
كانت حاصلة للبسائط كالنارية والمائية او لا تكون وهي كقوة المغناطيس
على جذب الحديد فظهر ان القوى العنصرية مع هذه الاربع الارادية
والقسرية والطبيعية البسيطة والطبيعية المركبة وان شيئا منها ليس
مبدا اول لحدوث هذه الحوادث اما الاختيارية فلانها موقوفة على
الطرفين ولابد لها من مرجح فان كان ايضا اختيارا لزم اما التسلسل او الانتهاء
الى غيره فلا تكون هو مبدا اول واما الطبيعية التي للبسائط فهي ايضا
ليست مبدا اول لوجهين اما اولا فلان كل عنصر يصح عليه الكون و
الفساد فاختصاص حامل تلك القوة بها ان كان للجسمية ولوازمها على
المحال في انها لا تكون مخالفة الطبيعة واذ لم تكن مخالفة لم تكن متماثلة
فلا تكون القوة الطبيعية مبدا فضلا عن ان تكون مبدا اول وان كان لامر
مفارق لم تكن القوة الطبيعية مبدا اول واما ثانيا فلان الاختيار
ذلك على ان شيئا من القوى الطبيعية لا تفعل افاعيلها الا عند تلاقي حواملها
والاجسام المتفاعلة متخالفة بالطبع لان الشيء لا ينفعل عن مثله والاجسام
المتخالفة بالطبع متنافرة بالطبع الى التباعد وما كان كذلك لا تكون
متلاقية بالطبع فاذن تلاقيها لامر اخر وذلك الامر ان كان جسما عنصريا
عاد البحث والا حينئذ يتوقف حدوث الحوادث من القوى الطبيعية
على تفاعلها المتوقف على تلاقيها المتوقف على الجامع القاسر لها على الاتفاق
مع ان ذلك الجامع ليس من العناصر فالقوى الطبيعية ليست مبادي
اول والقوى المركبة اولى ان لا تكون كذلك واما القسرية فظاهر

انه لا يستند كل شيء الى شيء آخر بغير نهاية بل لا بد من الانتهاء
بالاخرة اما الى طبيعة او ارادة فاذا لم تصلح لذلك كانت القريبة بان
لا تصلح لها اولى واذن الحوادث العنصرية لا بد من استنادها الى امور
غير عنصرية فهي اما ان تكون حادثة او قديمة فان كانت حادثة احتاج
كل واحد منها الى آخر لا الى نهاية فتلك الامور ان كانت معا لزم علل ومعلول لا
لا نهاية لها دفعة وهو محال وان كان بعضها قبل البعض لم يكن السابق
علة للاحق وان كان قديما فاما ان يكون صدور الحوادث منه موقوفا
على تغير او لا يكون فان كان الثاني لزم من قدمه قدم الحوادث هذا خلف
وان كان الاول فتلك الامور المتغيرة اما ان تكون آنية وهو محال
لاستحالة تتالي الآنات وبتقدير صحته فكل واحد منها لا يكون متعلقا
بما بعده فلا يكون واجب الانتهاء اليه فلا يكون علة لما بعده بالعرض او
زمانية وهي الحركة وهي اما مستقيمة وهو محال لان كل حركة مستقيمة
منتهية الى السكون او مستديرة وهو المطلوب ومثال ذلك ان
الثقيل في هويه لا ينتهي الى حد من حدود المسافة الا ويصير ذلك الانتهاء
سببا لان يتحرك منه الى الحد الذي يليه والمؤثر في تلك الحركة بالحقيقة
هو الثقل ولكن لولا انتهاء الجسم بالحركة السابقة الى ذلك الحد لاستحال
وجود تلك الحركة لان قبل الانتهاء الى ذلك الحد استحال ان يوجب الثقل
تحريكه من هناك ولما تحرك الى ذلك الحد صار الثقل بحيث يمكنه تحريكه
منه فالحركة السابقة قربت الثقل من تلك الحركة بعد بعده عنها ومن
الحركات الارادية الذهاب الى الحج ارادة كلية وهي سبب لحصول
ارادات جزئية مترتبة تكون كل واحدة منها مقربة للارادة الكلية

اليه الاشتداد والتنقص فانه لا معنى لذلك الا انها انواع مختلفة فاما
وحينئذ يكون الكلام في علة تلك القوة الحادثة كالكلام في علة الحركة الحادثة
فان استند فاحدوثها الى القوة السابقة عليها فلنجر مثله في الحركة
حتى تكون السابقة منها علة للاحقة وحينئذ نستغني عن اثبات هذه
القوة وان استندنا الى قوة اخرى فهي ان كانت بحيث يتطرق اليها
الاشتداد والتنقص عاد الاشكال الاول وان لم يتطرق اليها فهذا هو
القسم الثاني من القسمين المذكورين في اول الدلالة وهو باطل ايضا
اذ لو كانت باقية بحالها من غير تطرق ضعف ولا قوة اليها استحال
عدمها ولو كان كذلك لوجب ان يصعد الحجر الى سطح الفلك وآخر وهو
ان القوة ما دامت غالبة اقتضت الصعود ومتى لم تصر مغلوبة بعد
لابد للحجر وبين الغالبية والمغلوبية لابد من حالة متوسطة وهي المعادلة
وذلك يقتضي وقوف الحجر ثم حال الوقوف لا يكون مصاكا للمخروق حاصلا
فلا يكون سبب الضعف حاصلا فيجب ان لا تضعف تلك القوة عن تلك
الدرجة فيجب بقاء تلك المعادلة فيجب ان لا يرجع الحجر ولكن
الجواب عن الاول بان ذات القوة وان بقيت
كما كانت لكن الهواء عند التموج ربما تلطف وصار بحيث لا يعوق عن
بالسهولة كالماء اذا حاولنا تحريك شيء فيه سريعا فانه ربما تعذر ذلك
وحينئذ يرجع الحجر وعن الثاني انا لا نسلم وجوب حصول المعادلة

ت في الحركة التي بالعرض لشيء اذا لم توجد فيه الحركة بل فيما تقارنه
قيل له انه متحرك بالعرض وهو قد يكون قابلا للحركة وهو كحركة الدرة
التي في الحقة عند حركتها وقد لا يكون كالصور والاعراض الحالة في الاجسام

المستقلة واما الذي لا يكون الجسم ولا حالا فيه كالنفس مع البدن فانه لا انفكاك
لها انها متحركة بالعرض بحركة البدن بحث في ان الجسم الواحد هل يجتمع
فيه حركتان الى جهتين الاكثرون جوزوه مثل الاكر المكوكبة
فان لها حركة عرضية الى المغرب وحركة ذاتية عنه وكما اذا تحرك
الرحا الى جهة وتحركت النملة الى خلاف حركته وفيه اشكال
وهو ان التوجه الى جهة يقتضي الحصول فيها فلو توجه الجسم الواحد
دفعة الى جهتين سواء كان التوجهان طبيعيين او قسريين او احدهما
طبيعيا والاخر قسريا لزم حصول الجسم الواحد دفعة في جهتين
وانه محال ولقوة هذا الكلام اسند بعضهم الحركة اليومية لكرة الارض
لا لكرة السما وان كان ذلك باطلا على ما سياتي وبالله التوفيق

القسم الرابع في الزمان فيه مباحث فا

في وجود الزمان انا نعلم بالضرورة ان ههنا ماضيا ومستقبلا وان
كنا لا نعرف اول الامر وجوده كما نعرف ان امكانا ووجوبا وان كنا لا نعرف
لهما امورا وجودية ثم من الناس من انكر وجوده في الاعيان لانه
لو كان موجودا لكان اما ان يكون غير منقسم او منقسما والاول محال
والا لكان هذا اليوم بعينه هو يوم الطوفان فيكون الحادث في هذا
اليوم حادثا في يوم الطوفان بل مثله بل ابدا هذا خلف والثاني
محال ايضا اما اولا فلانه يقتضي ان يكون الاجزاء المفروضة فيه متعاقبة
وحينئذ يصح ان يقال في كل واحد منها انه حدث الان كان قبل وبعد

لكن الآن والقبل والبعد بسبب الزمان فيكون للزمان زمان
آخر الى ما لا نهاية له وذلك محال **لا يقال** معية
المتغير هي الزمان ومعية المتغير مع الثابت هي الدهر
ومعية الثابت هي السرمد لانا نقول لا نزاع في هذه الاسامي
القابلة لكنا نقول المعية حالة معقولة فان لم يتحقق هذه
الحالة الا لاجل موجود آخر سواء سميتموه بالزمان او الدهر
او السرمد لزم التسلسل والا فقد بطل القول بوجود الزمان
واما ثانيا فلان تلك الاجزاء اما ان يكون لها حصول او لم يكن
فان كان الاول كان كل واحد من تلك الاجزاء حال حضوره
غير منقسم والا لكانت الاجزاء المفروضة فيه بعضها قبل البعض
فلا يكون الحاضر حاضرا هذا خلف وان كان كذلك كان الزمان
مركبا من تلك الامور المتتالية فيلزم تتالي الآنات وان لم
يكن له حضور اصلا لزم القول بنفي الزمان اصلا لان الماضي هو
الذي كان موجودا في وقت كان حاضرا فيه والمستقبل هو
هو الذي يتوقع حضوره في وقت فلما استحال ان يكون لشيء من اجزائه
حضور استحال ان يصير شيء منه ماضيا ومستقبلا واذا كان كذلك
لزم الجزم بعدمه لان بديهة العقل حاكمة بان ما لا يتصور له وجود
في الماضي ولا في المستقبل ولا في الحاضر فانه لا يكون موجودا
اصلا واقوى ما على هذا الوجه المعارضة بالحركة على ما قررنا
نحن عن سوق مع ان ادراك الحركة باطل بالضرورة **واحتج المثبتون**
بامرين **آ** كل حركة تفرض في مسافة على مقدار من السرعة

مع الثابت؟

حضه

واخرى معها على مقدارها من السرعة وابتدأتا معاً فانهما ينقطعان
المسافة معاً وان ابتدأت احداهما ثم ابتدأت الاخرى ولكن تركتا معاً فان
احداهما تقطع من المسافة اقل مما تقطعه الاخرى وان ابتدأتا معاً
مطيء وانقطاع الاخذ والترك وجد البطيء قد قطع اقل والسريع
اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ السريع الثاني وتركه امكان
اقل من ذلك بتلك السرعة المعينة بحيث يكون هذا الامكان جزءاً من
الامكان الاول ولو كان كذلك لكان هذا الامكان قابلاً للزيادة و
النقصان فيكون امراً موجوداً مقداريا **الاعتراض**
المقصود من هذه الحجة اما اثبات وجود الزمان او اثبات حال من
احواله والاول باطل لانكم تنبتم هذه الحجة على امور ثلثة آ ان هنا
حركة سريعة وبطيئة ب هنا حركتان تبتدئان معاً وتنقطعان معاً
ج هنا حركتان تبتدئ احداهما بعد الاخرى وكل ذلك مما لا يتصور الجزم
بوجوده الا بعد الجزم بوجود الزمان لان السريع هو الذي يقطع مثل
ما قطعه البطيء في اقل من زمانه او لعظم في مثل زمانه او اقل والبطيء بالعكس
وقولنا في الحركتين انهما تبتدئان معاً وتنتهيان معاً معناه ان ابتداء
وجودها وانتهاءهما آن واحد والآن لا يعقل الا بعد تعقل الزمان
وكذا القول في القبلية والبعدية فاذن دعوى ثبوت هذه الامور لا
تصح الا بعد ثبوت الزمان فلو اثبتنا وجود الزمان بهذه الامور لزم الدور
واما الثاني فهو باطل لان من المعلوم ان القدر المذكور لا يفيد الا
ان الزمان موجود اما انه شيء هو وكيف وجوده فغير حاصل منه **لا يقال**
انا ندعي العلم الضروري باصل وجوده ونثبت بهذه الحجة كونه مقداراً

السريع الاول وتركه امكان قطع مسافة معينة واقل منها بطيء بعض من اخذ م

١٦٣

منقضيا **لانا نقول** دعوى الضرورة باطلة لما بينا من الدلا لة
القاطعة على نفي امر زايد على الحركة ثم ان تنزلنا عن هذا المقام ولكن
مذهبكم ان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان لا بد وان يكون موجودا وبه
احتججتم حالة من استدل على ان للحوادث بداية بقبولها الزيادة والنقصان
ثم من المعلوم ان الزمان ليس من الامور القارة بل من الامور المنقضية
واذا كان كذلك لم يصح الحكم عليه بالزيادة والنقصان فاذن ما تريدون
اثباته وهو الزمان في الاعيان لا يمكن ان يكون محكوما عليه بالزيادة والنقصان
وما كان محكوما عليه بذلك وهو الفرض الذهني لم يكن هو الزمان في الاعيان
ثم لئن **سلمنا** انه محكوم عليه بالزيادة والنقصان لكن لم لا يجوز ان يكون
ذلك من الامور الفرضية الاعتبارية على ما قررنا مثله في مسئلة الخلا ثم **سلمنا**
ذلك لكنه معارض بنفس الزمان فان بين ابتدا آخر كل زمان وانتهائه
امكانا يتسع لمثل ذلك المقدار ولا يتسع لما هو اعظم منه ولا يملى بما هو اصغر منه
وامكانا آخر اقل منه لا يتسع لذلك الزمان ولا لما هو اعظم منه ويملى ببعضه
واذا كان كذلك لزم ان يكون للزمان زمان فلم جعلتم ذلك من الامور
الاعتبارية فقولوا مثله في الحركة **ب** قالوا كون الاب قبل الابن معلوم
بالضرورة فتلك القبلية اما ان تكون نفس وجود الاب وعدم الابن وهو
محال لان الوجود والعدم قبل كهما بعد والقبل ليس بعدا او زايدا عليهما و
هو اما ان يكون عدما محضا وهو محال لانه نقيض اللاقبلية التي هي عدم
محض و نقيض العدم ثبوت او امرا ثبوتيا اما في الذهن فقط كفرضنا الخمسة
زوجا وهو باطل بالضرورة او في الخارج وهو اما ان يكون قائما بنفسه وهو
محال لان القبلية من النسب والاضافات التي لا يعقل وجودها مستقلا او موجودا
بغيره ثم ان من المعلوم ان كل شي فانه لا يقبل هذه النسبة فان الاب من حيث

هو جوهر جسماني ليس قبل الآن من حيث هو كذلك فاذن لا بد هنا من شيء
تلحقه القبلية و البعدية لذاته و هو ان كان ثابتا كان محالا و ان كان
منقضيا فهو اما الحركة و ذلك باطل لان الحركة المفروضة قبل يعقل حصولها
بعد و بالعكس فلا بد من موجود آخر و هو الزمان ه والاعتراض
لا نسلم ان القبلية و البعدية امر ثبوتي و ما ذكروه من التناقض فقد
مر الاعتراض عليه في مواضع كثيرة من هذا الكتاب و الذي نزيد الآن
وجهان آ ان القبلية و البعدية اضافتان فلو كانتا موجودتين لوجدتا
معا و لو وجدتا معا لوجد معروضاهما معا فيلزم ان يكون القبل و البعد
موجودين معا من حيث هما قبل و بعد فالشيء من حيث هو قبل مع هذا خلف
ب القبلية لو كانت امرا وجوديا لكان اما ان يكون قبلا او بعدا او معا
بالنسبة الى كل ما حداه فيلزم التسلسل سلمنا ان ما ذكرتموه يقتضي
اثبات الزمان لكنه يقتضي اثبات زمان آخر للزمان من حيث ان بعض اجزاء
الزمان سابق على البعض و ذلك السبق ليس لذاته و الا لزم في كل جزء بعض
منه سابقا على جزء آخر ان يكون مخالفا لذلك الآخر بماهيته و الامور المختلفة
بالماهية متباينة بالفعل لكن الانقسامات التي يمكن فرضها في الزمان غير متناهية
فيلزم تركب الزمان من آنات متتالية غير متناهية بالفعل و ذلك محال و
ايضا فليس تقدم بعضها على البعض بحسب التقدم الذاتي الذي بين العلة
و المعلول لان هناك المتقدم حاصل مع المتأخر و ليس الامر ههنا كذلك بل
التقدم الذي هناك كتقدم الحركة السابقة على اللاحقة فان كان هذا
النوع لا يتقرر الا مع الزمان وجب ان يكون للزمان زمان و الا جوزوا
في سائر الاشياء مثله ه قد في ماهية الزمان فيه اقوال اربعة لانه
ان كان جوهرا فاما ان يكون مجردا او جسما و ان كان عرضا فهو غير قار

الخط المفروض بحاله لكن عند ما تحرك الخط الى جانب تحرك الجزء الذى فوق
طرفه الى خلاف ذلك الجانب فاذا انتقل عن آ فان صار ملاقيا ب فهو محال لان ب
قد حصل في مكان آ فلو قلنا الجزء الذى كان فوق آ وتحرك عنه انما تحرك الى ب مع
ان ج حصل في مكان آ فذلك الجزء الفوقاني لم يتحرك عن آ مع انا قد فرضنا تحركا عنه
هذا خلف فبقى ان يقال انه تحرك عن الحيز الذى كان فيه الى الحيز الذى يليه
وهو الذى فوق ج بعد حركة الخط على الوجه المفروض فاذن الجزء الفوقاني بلغ
الثالث في الزمان الذى قطع ما تحته جزءا واحدا فينقسم الزمان ويوجد المذكور
ح البير التى عمقها مائة ذراع اذا كان في منتصفها خشبة وعلق عليها حبل مقداره
خمسون ذراعا وعلى الطرف الآخر من الحبل دلو فاذا ارسل حبل بقدر خمسين ذراعا
وشد على طرفه كلاب فاذا جعل الكلاب في طرف الحبل الذى علق الدلو على الطرف
الآخر منه ثم جر الى اعلى البير فان الدلو ينتهى من اسفل البير الى اعلاها في الزمان
الذى ينتهى الكلاب من وسط البير الى اعلاه وذلك يقتضى انقسام الزمان و
الحركة ح السفينة تتحرك الى جانب والرجل الذى فيها الى خلاف تلك الجهة
في الزمان الذى تتحرك السفينة جزءا ان تحرك الرجل جزءا اذهب الى آخذا بالناقص
ووقف في مكانه وهذا هو التشبيه وعوف المتحيرة وان تحرك اكثر من جزء يلزم
انقسام الزمان ويلزم من انقسامه انقسام الحركة والمسافة وهذه الوجوه لها
تعلق شديد بالحركة وان كان لها ايضا تعلق بالمسافات ومنها
ما يتعلق بالاشكال وهو من اثنى عشر وجها ا الجزء متناه فهو متشكل
فيحيط به حد او حدود فان احاط به حد واحد كان كرة والكرات اذا انضم بعضها
الى بعض حصلت الفرج فيما بينها فهى ان اتسعت للاجزاء ملاءها بها وعلى كل
حال تبقى الفرج التى هى اصغر من تلك الاجزاء فينقسم الجزء وان احاط به حدود

وعلى كل ابها حبل

لانه لم يحو لم يكونه بيضيا او مضلعا

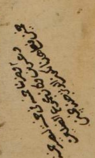
مثل ان يكون مثلثا او مربعا كان جانب الزاوية منه اقل من جانب الضلع
فينقسم الجزء ج لو صح الجزء لامتنعت الدائرة لان الخط المركب من اجزاء لا تتجزى
ان لم يمكن جعلها دائرة وجب امتناع جعل الجسم ذى العرض دائرة لان الجسم ذا
العرض ليس الا خطوطا منضما بعضها الى بعض على مذهبهم فلو امتنع على كل واحد
منها ذلك وجب ايضا ان يمتنع على الكل وان لم يمتنع فاذا جعلنا ذلك الخط
دائرة فاما ان تتلاقى ظواهرها كما تلاقت بواطنها فيكون مساحة ظواهرها
كمساحة بواطنها فاذا احاطت بها دائرة اخرى كان حكمها ايضا كذلك فيكون
ظاهر الدائرة المحيطة المساوى لباطنها المساوى لباطن لظاهر المحاط به المساوى
لباطنه مساويا لباطن المحاط به ثم لا نزال نجعل الدوائر محيطا بعضها ببعض
الى ان يبلغ الى دائرة طوقها مثل طوق الفلك الاعظم ولا يكون فيها فرجة اصلا
ومع ذلك فلا يزيد اجزاؤها على اجزاء الدائرة الصغيرة المفروضة اولا هذا
خلف واما ان لا تتلاقى ظواهرها مع تلاقى بواطنها فيلزم التجزئة من وجهين
اما اولا فلان الجوانب الملاقية غير الجوانب الغير المتلاقية واما ثانيا
فلان كل واحد من تلك الفرج ان اتسع لتمام جزء فلنملأه به فاما ان يرتفع
بعض الجزء عن تلك الفرجة فيلزم الانقسام او لا يرتفع فيكون ذلك الجزء المالي
اصغر من تلك الاجزاء التي وقعت ظواهرها تلك الفرج فيلزم القسمة ايضا لكن
التالي باطل فالمقدم مثله ج القائمة التي كل واحد من الضلعين المحيطين
بها عشرة اجزاء كان وترها لا محالة جذر مائتين بشكل العروس لكن ليس للمائتين
جذر صحيح فلا بد من انكسار الجزء د كل خط متناهي الجانبين فانه يمكننا
ان نعمل عليه مثلثا متساوي الاضلاع فالخط المركب من جزئين اذا عملنا عليه
مثلثا متساوي الاضلاع وقع كل واحد من الاجزاء على متصل الجزئين الآخرين
هكذا

ه اخذنا خطا من جزئين ووضعنا على احد الجزئين جزءا آخر فحصل هناك
زاوية قائمة فوترها ان كان من جزئين كان وتر القائمة مساويا لكل واحد
من الضلعين المحيطين بها وان كان من ثلثة كان الوتر مساويا لمجموع الضلعين
هذا خلف فاذن هذا اكثر من الاثنين واقل من الثلثة و اوقليدس برهن
على ان كل خط يصح تنصيفه فالخط المركب من الاجزاء الفردة يصح تنصيفه فينتصف
الجزء وبين ابن الهيثم في شرحه شكوك اوقليدس ان كل خط امكن تقسيمه ثلثة
اقسام متساوية فالخط المركب من جزئين او اربعة او خمسة اذا قسم كذلك لزمت التجزية
ز مثلث متساوي الاضلاع على خط من ثلثة اجزاء خرج من احدى زواياه خط
الى الجزء الثاني من الضلع الذي يوترها فيجب ان ينقسم ذلك المثلث الى مثلثين
متساويين ببرهان الشكل الرابع من المقالة الاولى من اوقليدس ويكون الخط
المخرج من تلك الزاوية الى ذلك الضلع قائما فكل واحد من هذين المثلثين فيه
قائمة والزاوية الاخرى منه ثلثا قائمة وهي احدى زوايا المثلث الاول و
الباقية ثلث قائمة لكونها نصف احدى زوايا المثلث الاول فيقول وتر القائمة
هنا ثلثة اجزاء ووتر الزاوية التي هي ثلث القائمة جزءان فوتر الزاوية التي
هي ثلثا القائمة اكثر من جزئين فان كانت ثلثة كان ضلع القائمة مثلا لوترها
هذا خلف وان كانت اقل من ثلثة فقد انقسم الجزء وفي هذا المثلث وجوه اخر
كثيرة مبطلة للجزء ح برهن اوقليدس في المقالة الاولى ان السطوح المتوازية
الاضلاع التي على قاعدة واحدة وفي جهة واحدة وفيما بين خطوط باعيانها
متوازية متساو بعضها لبعض وذلك يبطل الجزء لانا اذا قدرنا احد السطحين
اربعة في اربعة حتى كان مجموعه ستة عشر والسطح الآخر طوله من المشرق الى
المغرب فيلزم ان يكون مجموع تلك الاجزاء الكثيرة مساوية لستة عشر او انه محال

في الشكل العاشر من المقالة الاولى

في الشكل الخامس والثلثين من المقالة الاولى

لا يقال وهذا المحال لازم ايضا على اوقليدس لان احد السطحين
اذا كان ذراعا في ذراع والآخر طوله من المشرق الى المغرب فكيف يكون احدهما
مساويا للآخر لانا نقول السطحان المتوازيان اذا كان احدهما قائما على قاعدة
والآخر كان مائلا وكانا جميعا على قاعدة واحدة وفيما بين خطين متوازيين فانه
بمقدار ما يزيد في طول السطح المائل ينقص من عرضه والمحال انما يلزم لو كان عرض
السطح المائل هو القاعدة المشتركة وليس الامر كذلك بل كلما ازداد الطول
انتقص العرض كا بين اوقليدس انه يمكن قسمة كل خط بحيث يكون ضرب
كله في احد قسميه مساويا لمربع القسم الآخر وذلك يوجب التجزية لان الخط المركب
من ثلثة اجزاء اذا قسم بقسمين متفاوتين كان احدهما اثنين والآخر واحدا وضرب
الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين اربعة وذلك لا يصح وكانت هذه الدلالة
لا تتم الا ببعض ما مر كب وضعنا اربعة خطوط كل واحد منها من اربعة اجزاء
وضممنا البعض الى البعض على الوضع الذي تقدم عليه فلا شك ان القطر انما يحصل من الجزء
الاول من الخط الاول والثاني من الثاني والثالث من الثالث والرابع من الرابع
فهذه الاجزاء في جانب القطر ان كانت متلاقية كان القطر مساويا للضلع هذا
خلف او غير متلاقية فهناك فرج وكل واحد منها ان اتسعت لجزء فليفرض امتلاؤها
به فيصير القطر سبعة اجزاء فيكون القطر مساويا للضلعين هذا خلف او لا
يتسع له فينقسم الجزء كج اذا وضعنا خطا مستقيما كالوتر على قائمة حتى يحصل
الوتر جذر مجموع مربعي الضلعين وفرضنا كل واحد من الضلعين خمسة كان
هذا الوتر جذر خمسين فان حركنا طرف هذا الوتر من احد الجانبين جزءا
يتحرك الطرف الآخر اقل من جزء فانه ان تحرك جزءا صار احد الضلعين ستة
والآخر اربعة فيكون الوتر جذر اثنين وخمسين وقد كان هو بعينه جذر خمسين





هذا خلف فاذن قد تحرك اقل من جزء ب ليفصل من اب من جانب ب ج جزء
من الف جزء وهو بج ولنخرج خطا جدّاه من نقطتي ج ه لكل واحد منهما مركب
من اجزاء متساوية كم كانت وليكن ثلثة على انا متميز ولنخرج من ب ه الى د
خطا والى ه اخر ولا شك ان به يقطع جد على نقطة ولتكن ز فنقول مثلثا بجز
بها متشابهان فنسبة بج الى با كنسبة جز الى اه فجز جزء من الف جزء من ثلثة
اجزاء لا تتجزى هذا خلف ولو زدنا في طول اب وعملت العمل المذكور ازداد
الفساد ولما كان ذلك محالا كان القول بالجزء باطلا فهذه المجموع ما للتقاة
والحجج المثبتة بامور خمسة فا وهو الاقوى لو كانت الحركة
منتهية في القسمة الى حيث لا تقبل القسمة لكان الجسم ايضا كذلك لان القدر الذي
ينقطع بالحركة التي لا تنقسم ان كان منقسما كانت الحركة الى نصفه نصف الحركة
الكلية فينقسم الحركة التي فرضناها غير منقسمة لكن المقدم ولتحب للوجوه
التي ذكرناها في باب الحركة تقرير الكلام زينون فلا نطول بالاعادة فالتالي
مثله ب لو وضعنا كرة على سطح فموضع الملاقاة اما ان يكون منقسما او لا يكون
والاول باطل لثلثة اوجه اما اولا فلانه لو كان كذلك لكان منطبقا
على السطح المستقيم والمنطبق على المستقيم مستقيم ففي الكرة سطح مستقيم هذا خلف
واما ثانيا فلان اوقليدس برهن على ان كل خط مستقيم وصل بين نقطتين
من الدائرة فانه يقع داخلها فلو كان موضع الملاقاة منقسما لارتسم خط مستقيم
على ظاهر الدائرة منطبق على السطح فيكون ذلك الخط داخل الدائرة وخارجها
واما ثالثا فلان موضع الملاقاة لو كان منقسما امكن ان نخرج من المركز
خطان ينتهيان الى طرفي موضع الملاقاة فيصيران مع الخط المرسوم من
موضع الملاقاة ثلثة خطوط محيطة بسطح فيحصل هناك مثلث قاعدته

موضع الملاقاة فاذا اخرجنا من مركز الدائرة الى قاعدة المثلث الواقع في الدائرة
عمودا قائما عليه كانت الزاويتان الحاصلتان عن جنبي العمود القائم قائمتين
وينتصف ذلك المثلث بمثلثين قائمي الزاوية فيكون الخطان الطرفيان وترين
للزاويتين القائمتين ويكون العمود وترا للزاويتين الحادتين ووتر القائمة
اعظم من وتر الحادة فالخط العمودي اقصر من الخطين الطرفيين مع ان
الخطوط الثلثة خرجت من المركز الى المحيط هذا خلف فثبت ان موضع الملاقاة
غير منقسم فاذا ادرنا الكرة على السطح حتى تتم الدائرة فلا شك انه اذا زالت الملاقاة
الحاصلة بنقطة حصلت الملاقاة بنقطة اخرى وليس بين النقطتين شيء
يغايرهما فان الكلام في الملاقاة الحاصلة في اول زمان حصول الملاقاة بالنقطة
الاولى كالكلام في الملاقاة بالنقطة الاولى فاذن قد التئم الخط عن تركيب
النقط فاذا حصل الخط عن تركب النقط حصل ايضا السطح عن تركب
الخطوط والجسم عن السطوح فاذن موضع الملاقاة من الكرة شيء غير منقسم
حصل من انضمامه الى امثاله العظم والمقادير وهو الجزء الذي لا يتجزى
لانا نقول لا نسلم امكان كرة وسطح على الوجه الذي ذكرتموه سلمنا ذلك
لكن لا نسلم صحة تدحرجها عليه سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الكرة حال حركتها
تماس السطح بالنقطة سلمنا ذلك لكن النقطة انما توجد في الكرة بالمماسة
فعند زوالها تعدم تلك النقطة وتحدث اخرى فلا توجد ابدا الا نقطة واحدة
سلمنا ان المماسة تحصل بالنقطة لكن لم لا يجوز ان يقال بين كل نقطتين خط
لانا نجيب عن الاول بان المنع من وجود الكرة غير مستقيم لان
هذا الشكل هو الذي يقتضيه عندكم جميع الطبائع البسيطة والتركيب ايضا
والسطح المستوي ايضا ممكن لان سبب الخشونة الزاوية وهي لابد وان تكون

من سطوح صغار ظلبن والا لذهبت الرؤايا الى غير النهاية واذا جاز سطح
صغير مستو جاز في الكبير ذلك نعم ربما لا يمكننا الحكم بوجوده لكن الكلام غير مبني
على الوجود بل على الامكان لان ما يلزم من الممكن ممكن لا محالة واما المنع من امكان
التدحرج فغير مضر اذ لا شك في امكان ان لا نما عليه ويلزم منه النقط المتالية
في السطح قوله انها تماسه بالخط قلنا هذا باطل لان الخط اما يماس خطا
او يمكن ان ينطبق عليه فلو ماست الكرة السطح حال حركتها بالخط لوجد في الكرة
خط منطبق على السطح المستقيم والمنطبق على المستقيم مستقيم ففي الكرة خط مستقيم
هذا خلف قوله الموجود ابدا نقطة واحدة قلنا لا نسلم لاحتمال ان يكون
في الكرة خطوط ونهاية بالفعل ثم انها تلقى السطح ثم عند زوال الملاقاة عنها
تحصل الملاقاة بنقطة اخرى فيكون النقطة الثانية بالفعل بسبب المماسة والاولى
بالفعل لكونها نهاية حاصلة بالفعل لذلك الخط سلمنا ذلك لكن المماستين اتفقتا
فلزم من تتالي تلك المماسات تتالي الآنات وحصل المقصود قوله لم قلتم بانه
ليس بين نقطتين خط قلنا لانه اذا زالت الملاقاة عن النقطة الاولى
فقد حصل هناك امران احدهما زوال الملاقاة والآخر حصول اللاملاقاة فاما
زوال الملاقاة فهو حركة وهي لا تقع الا في الزمان واما اللاملاقاة فهي من
جملة ما يحصل في الآن ويستمر في جميع الزمان الذي بعده فثبت ان اللاملاقاة
لها بداية حاصلة فيها فقوله الآن الذي هو اول زمان اللاملاقاة اما ان
يكون هو الآن الذي حصلت فيه الملاقاة او غيره ذلك والاول باطل والا
لكانت تلك الكرة في الآن الواحد بالنقطة الواحدة ملاقية للسطح وغير ملاقية
له هذا خلف وان كان غيره فاما ان يكون بين هذين الآنين زمان او لا يكون
فان كان كانت الكرة في ذلك الزمان ملاقية للنقطة الاولى فيكون ساكنة

في ذلك الزمان وان لم يتوسط بينهما زمان فقد تتالت الآنات وايضا فالآن
الذي هو اول زمان اللاملاقاة بتلك النقطة اما ان يكون الكرة فيه ملاقية بنقطة
اخرى او لا يكون فان كان الثاني لم تكن الكرة ملاقية للسطح هذا خلف وان كانت
ملاقية فاما ان يكون بينهما واسطة فحينئذ يكون ملاقاة الكرة بتلك الواسطة
للسطح قبل ملاقاتها السطح بالنقطة الثانية فلا يكون ملاقاتها السطح بالنقطة
الثانية في اول آن حصول اللاملاقاة بالنقطة الاولى وقد فرض كذلك هذا
خلف او لا يكون بينهما واسطة فقد تتالت النقط وهذا غاية الكلام في هذه
الحجة وليس فيها عندي شيء جيد الآن يقال انها مبنية على اثبات الدائرة
والحركة وقد بينا ان القول بهما لا يستمر مع اثبات الجزء ج الخط القائم
على الخط اذا تحرك عليه حتى انتهى الى آخره لا بد وان يكون قد ماس بكل في كلية
الخط المتحرك عليه لان الحركة على الشيء بدون مماسته غير معقولة فالخط المتحرك
عليه مركب من امور ما سها طرف الخط المتحرك وطرف الخط المتحرك نقطة والذي
تماسه النقطة نقطة والخط المتحرك عليه مركب من النقط وهو المطلوب وهذه
الحجة قريبة من التي مرت واجود منها من حيث انه لا حاجة فيها الى اثبات
الكرة والسطح لا يقال لا نزاع ان الخط المتحرك انما يلاقي المتحرك عليه
بنقطة وانه ملاقاة بعد ذلك بنقطة اخرى لكن لم لا يجوز ان يقال بين تينك النقطتين
خط وبين ذينك الآنين زمان فان انكرتم ذلك فقد صادرتم على المطلوب الاول
لانا نقول حصول الملاقاة بين النقطتين لا شك انه آني وحصوله
ايضا آني لست اقول زوال الملاقاة معه آني واذا كان اللاحصول آنيا
فالآن الذي هو اول زمان حصول اللاملاقاة بتلك النقطة اما ان يكون
ملاقيا لشيء او لا يكون ويعود التقرير المذكور في الحجة الثانية د النقطة

ملاقية بالنقطة الاولى فيكون اللاملاقاة بها حاصلة حال حصول
اللاملاقاة بها هذا خلف او بنقطة اخرى فاما ان يكون صح

١٦٨ شيء ذو وضع لا ينقسم فهي اما ان تكون مستقلة بذاتها او حالة في محل فان كان الاول
فهو الجزء الذي لا يتجزى وان كان الثاني كان محلها اما ان يكون منقسما فيلزم
انقسامها لانقسام محلها وهو محال او لا يكون منقسما فان كان مستقلا بذاتها
فهو المطلوب والا عاد التقسيم ولا ينقطع الا عند الانتهاء الى شيء غير منقسم
هو المطلوب لا يقال النقطة شيء لا وجود لها في الخارج بل في الذهن فقط
سلمنا ذلك لكن ما المعنى بقولك انها اما ان تكون في المحل او لا تكون فان عنيتم
بهذه الفيئية كونها سارية في المحل سريان اللون في محله فليس كذلك وان عنيتم
به حاجتها في الوجود الى ما تكون صفة له فهي في المحل بهذا الاعتبار لكن لا نسلم
ان هذا القدر يقتضي انقسامها لانقسام محلها لانا نجيب عن الاول
من وجهين آ النقطة طرف الخط ونهايته فاذا كان الخط متناهيا بالفعل كانت
نهايته موجودة بالفعل فكانت النقطة موجودة بالفعل ب للحركات المحسوسة
بداية ونهاية فالامر الذي يقع فيه ابتداؤها وانتهاؤها لا بد وان يكون موجودا
بالفعل فهو اما ان يكون منقسما او لا يكون والاول باطل لانه لو كان كذلك
لكان اما ان يكون كل واحد من نصفيه مبدا الحركة فحينئذ يكون الشيء الواحد
ملاقيا دفعة واحدة لشيئين وهو محال ويكون احد نصفيه هو المبدا فيكون المبدا
هو ذلك النصف لا الكل وقد فرض الكل كذلك هذا خلف ثم ان انتقل الكلام
الى ذلك النصف فان كان منقسما عاد المحال وان لم ينقسم وهو موجود بالفعل
فان كان مستقلا بنفسه فهو الجزء وان افتقر الى محل عاد التقسيم وعن الثاني
ان كون الشيء نعتا لغيره وصفة له امر متصور تصورا اوليا لا حاجة فيه
الى التفسير واذا كان كذلك فنقول الموصوف بهذه النقطة ان كان شيئا
غير منقسم فهو المطلوب وان كان منقسما لزم انقسامها لانقسام ذلك الموصوف

لانا نعلم بالضرورة ان كل ما كان صفة للشيء فهو مغاير لما كان صفة لغيره
ج لو كان في الجسم اجزاء غير متناهية لزم المحال من اربعة اوجه أ انه
يستحيل من المتحرك قطع المسافة لانه لا بعد قطع نصفها ولا قطع نصفها الا بعد
قطع نصف نصفها فاذا كان فيه اجزاء غير متناهية وجب امتناع قطعه الا في
زمان غير متناه ب يلزم ان لا يلحق السريع البطيء ابدا لان السريع اذا ابتدأ
بالحركة بعد البطيء فانه اذا وصل الى موضع البطيء يكون البطيء قد تحرك عن ذلك
الموضع ثم اذا تحرك السريع الى ذلك الموضع يكون البطيء قد انتقل منه الى موضع
آخر فلو كان للجسم اجزاء غير متناهية بالفعل لزم ان لا يلحق السريع البطيء ج كل كثرة
فالواحد فيها موجود فالجزء الواحد من تلك الاجزاء الغير المتناهية اذا انضم
الى غيره فاما ان لم يزد المقدار لم يكن تأليفهما مفيدا للعظم وان ازداد
كان تأليفهما سببا للمقدار فيكون نسبة المقادير بعضها الى بعض كنسبة الاعداد
التي تركبت عنها تلك المقادير فاذا كانت نسبة المقادير نسبة متناه الى متناه
وجب ايضا ان يكون في اعدادها ايضا كذلك د حصول التأليف في تلك الاجزاء
محتاج اليها فيستحيل ان تكون بها حاجة الى التأليف لاستحالة الدور واذا
كان كذلك صح وجود تلك الاجزاء منفكة عن التأليف فيكون كل واحد منها جزءا
لا يتجزى لا يقال هذه المحالات انما تلزم اذا قلنا الجسم مركب من اجزاء
غير متناهية بالفعل ونحن لا نقول بذلك بل نقول الجسم في نفسه شيء واحد
لكنه قابل للتقسيمات الغير المتناهية لانا نقول الكلام عليه من وجهين
أ ان نبين امتناع كون الجسم واحدا مع كونه قابلا للانقسام من اربعة اوجه
ب الوحدة ان كانت ذاتية او من لوازمها لزم ان يكون القسم اعداما
او متضمنا له وان لم يكن من لوازمها كانت صفة فالموصوف بها ان كان منقسما

لزم انقسامها لانقسام محلها فالوحدة منقسمة هذا خلف وان لم يكن منقسما
عاد الاشكال الاول من ان كونه غير منقسم اما ان يكون لذاته او من لوازمها
او لا يكون من لوازمها **لانا نقول** الجسم من حيث هو جسم ليس الا الجسم وكونه
منقسما او غير منقسم وصفان قائمان به فاذا اخذت الجسم من حيث هو جسم استحال
ان يقال فيه انه منقسم او غير منقسم **لانا نقول** لا نزاع في ان الشيء من
حيث هو هو مغاير لجميع ما يعرض له لكن الماهية من حيث هي هي لا توجد في
الاعيان الا مع المشخصات التي متى بطلت بطل ذلك الشخص فان هذا
الانسان اذا بطل فلا نقول بان الانسان من حيث هو انسان شيء قائم في الاعيان
وتوارد عليه المتعاقبات بل اذا فني هذا الانسان فقد فني هذا الشخص وحدث
شخص آخر بعده فكذلك هذا الجسم وان كان من حيث هو جسم مغايرا لكونه منقسما
او غير منقسم الا ان الشخص منه لا يدخل في الاعيان الا مع احد هذين القيدين
الوصفين
واذا بطل منه ذلك الوصف فلا بد وان يفنى ذلك الشخص وحينئذ يلزم ما ذكرنا
من كون التقسيم اعداما **ج** اذا اوردنا القسمة على جسم واحد حتى صار جسمين
فلا يخلو اما ان تكون هوية كل واحد من هذين الجسمين كانت حاصلة قبل تلك
القسمة او ما كانت حاصلة فان كان الاول فالهويتان ان كانتا حاصلتين فقد
كانتا موجودتين وتتوجه الاشكالات وان كان الثاني فقد حدثت هاتان
الهويتان عند القسمة وبطل ذلك الجسم الواحد الذي كان موجودا قبل فيكون
التفريق اعداما للمقسم وايجادا للقسمين فاذا طارت البعوضة ووقعت على
البحر المحيط وشقت براس ابرتها جزءا من سطح الماء لزم ان يقال انها اعدمت
البحر الذي كان واوجدت بحرا آخر لانه متى تفرق الاتصال في ذلك الموضع فقد
فني ذلك المقدار وحين فني ذلك المقدار فقد فني ما كان متصلا به وهلم جرا الى آخر
البحر

لا يقال المقادير والجسمانيات وان عدمت لكن هناك هيولى مشتركة
لانا نقول تلك الهيولى ان كانت عند وحدة الجسم واحدة فعند القسمة
قد انقسمت فيعود المحال وان كانت متعددة بحسب الانقسامات الممكنة فالمقدار
والجسمية الحالة في كل واحد منها غير الحالة في الآخر فتكون الاجزاء متميزة لكل واحد
منها عن الآخر بمادته وصورته ويعود المحال ج اذا نظرت الى الجسم البسيط
اعلم بالضرورة ان احد نصفيه مغاير للنصف الآخر وممتاز عنه فكيف يمكن
مع ذلك الحكم بكون ذلك الجسم واحدا في الحقيقة ولا يقال لم لا يجوز ان
يقال الكثرة بالفعل انما حصلت بسبب التوهم او اختلاف الاعراض لانا نقول
التميز في الاشارة متوقف على التميز في المشار اليه لاستحالة ان يتميز في الاشارة
ما ليس بمتميز في ذاته فلو جعلنا التميز في المشار اليه معللا بالامتياز في الاشارة
لزم الدور وكذا القول فيما يقولونه من وقوع الامتياز بسبب اختلاف الاعراض
وايضا فانا نعلم بالضرورة ان احد جانبي هذا الجسم قد كان ممتازا عن جانبه الآخر
سواء كان يتوهم متوهم شيئا او لم يتوهم فالقول بان هذا الامتياز انما حصل حال
التوهم مكابرة د اذا حكمنا على الجسم البسيط بانه موجود فالمحكوم عليه ليس الا الجملة
المتحصلة من الابعاض المفروضة فيه فلو قلنا ان تلك الابعاض امور تحدث
عند القسمة وان الموجود قبل القسمة امور وراء تلك الابعاض كان ذلك خروجا
عن المعقول لانا لا نعقل من جملة هذا الجسم الا المجموع الحاصل من اجزائه وجوانبه
فثبت بهذه الوجوه ان اجزاء الجسم حاصلة بالفعل نعم انما حالة الاتصال غير متفاصلة
بالفعل فليست اجزاء بالفعل اي ليس انفصال بعضها عن البعض حاصلا بالفعل ومعلوم
ان الدلالة التي ذكرناها لا تختلف حالها بان كانت الاجزاء متفاصلة او متواصلة
الثاني سلمنا ان الجسم في نفسه شيء واحد بالفعل لكن الحجة المذكورة

على هذا التقدير ح

١٧٥

غير منقسمة الصادق وجهين **احدهما** الجسم اذا تحرك على جسم بان
طرف المتحرك ابدا لا يلقى من المتحرك عليه شيئا غير ما لقيه قبل ذلك واختلاف الاعراض
المضافة عندكم سبب لحدوث القسمة فالقاسم ابدا قائم والمنقسم ابدا قابل فوجب
ان يحدث فيه انقسامات بالفعل غير متناهية لانه متى صار ملاقيا لحد من حدود
المسافة فقد حدث ذلك الحد وقبل ذلك الحد كان ملاقيا لحد آخر بالفعل وقبل ذلك
الحد لحد آخر غير متناه فلا نفرض حدا الا وقد حدث قبله حدود اخر غير متناهية
بالفعل بسبب الملاقاة المتعاقبة وحينئذ يعود المحال **ب** اختلاف الاعراض
الاضافية عندكم موجب لحدوث الانقسام بالفعل وكل جسم موجود فانه لابد
وان يلاقي باحد طرفيه شيئا غير ما يلاقيه الطرف الآخر فيلزم ان يحدث في ذلك
الجسم انقسام بالفعل ثم ان احد نصفيه يلاقي باحد وجهيه شيئا غير ما يلاقيه بوجهه
الآخر فيلزم ان ينتصف ذلك النصف ايضا فاذا كان قبول المنقسم التقسيم حاصلا
ابدا وكان المقسم بالفعل وهو اختلاف المماسات حاصلا بالفعل ابدا لزم حصول
الانقسامات بالفعل ابدا وظهر ان الجسم لو كان قابلا لانقسامات غير متناهية لكانت
تلك الانقسامات باسرها حاصلة بالفعل **لا يقال** هذا الوجه الاخير مبني
على ان الجسم اذا لقي باحد طرفيه شيئا غير الذي لقيه بطرفه الآخر فانه ينتصف ذلك
الجسم وذلك باطل بل يتبان احد جانبيه عن الآخر بالفعل وجانبه سطحه وهو عرض
لانا نقول لا شك انه اذا لقي باحد جانبيه غير ما لقيه بجانبه الآخر فقد امتاز
احد جانبيه عن الآخر بالفعل فالجانبان اما ان يكون المرجع بهما الى العرضين القائمين
به او الى جزئي ذاته فان كان الاول وجب امتياز محلي ذينك العرضين فان
كان ذلك المحل عرضا لزم التسلسل وان انتهى ذلك الى جزئي ذاته وهو
القسم الثاني فقد توجه الاشكال فهذا تمام هذه الحجة وهو آخر الكلام

فاذا كان قبول القسمة ح

هذه المسألة ولما فرغت الكلمات من الجانبين لا جرم توقفنا في المسألة
في تقرير نفي الجزء الذي لا يتجزى وهي ثلثة فالقائلون
بان القسمة الوهمية غير متناهية اختلفوا في القسمة الانفكاكية فزعم كثير
من القدماء ان الاجسام تنتهي في انحلالها الى اجزاء صلبة غير قابلة للتفكيك و
اتفق المشاؤون على ان القسمة الانفكاكية حاصلة الى غير النهاية لوجهين
اما اولاً فلان كل منقسم في ذاته فانه يفترض فيه طرفان يتميز كل واحد منهما
عن الآخر في الوهم فالتحام المتصف اعني الاتصال الذي يمتنع زواله ان كان
لنفس الماهية اولوازمها وجب ان يحصل ذلك بين الجزئين وان يحصل بين نصفي
الجزء الواحد من الانفصال ما حصل بين الجزئين لاتحاد ماهيات تلك الاجزاء و
وجوب الاشتراك في اللوازم وان لم يكن كذلك صح تبدل الاتصال بالانفصال و
بالعكس وهو المطلوب ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون كل واحد
من الاجزاء مخالفاً في الماهية للجزء الآخر وهذا وان كان مستبعداً لكن لا بد
في ابطاله من الدلالة وبالجملة فالحال عنده في اختلاف تلك الاجزاء كالحال عندهم
في اختلاف الاجرام الفلكية التي يستحيل عليها الانفصال والاتصال سلمنا
ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون شخصية كل واحد منها مانعة عن ذلك لا سيما
وعندهم تعريق الجسم المعين اعدام لتلك الجسمية المعينة في كل واحد من تلك
الاجزاء لا بد وان يكون كرة لان الكرة ابعد المجسمات عن قبول الآفات و
لان الطبيعة الواحدة لا تفعل افعالاً مختلفة ولان جانب الزاوية من المضلع
اصغر من جانب الضلع منه وحينئذ يحصل عند انضمامها الفرج الخالية فيما بينها
وقد سبق الكلام في الخلاء في القائلون بان القسمة الانفكاكية
غير متناهية اختلفوا في ان الجسم مع بقاء صورته النوعية هل يقبل

الانقسام الى غير النهاية والمشاؤون منعوا منه فزعموا ان للماء مثلا
حدا معينا في الصغر فاذا وصل اليه فلو انقسم بعده لزالت الصورة المائية
عنه وصار هواء او الاشبه ذلك لان الجسم اذا افرط في الصغر استولى
عليه ما يحيط به ونقله الى طبيعته يدل عليه الاستقراء ج زعم الشيخ
ان الجسم مركب من الهيولى والصورة اى الجسمية حالة في محل
ومجموع ذلك الحال والمحل هو الجسم واحتج عليه بامرين فا ثبت ان
الجسم البسيط في نفسه شئ واحد فاذا انفصل فالقابل للانفصال اما ان يكون
هو الاتصال وهو محال لان القابل يبقى مع المقبول ولا اتصال لا يبقى مع الانفصال
او شئ آخر غير الاتصال كان قابلا للاتصال حال وجوده ثم صار قابلا للانفصال
بعد ذلك وهو الهيولى لا يقال الافلاك غير قابلة للانفصال فكيف
يثبتون كونها مركبة من الجسمية والهيولى لانا نقول لما ثبت في الاجسام
القابلة للانفصال حاجة جسميتها الى الهيولى وجب في جميع الجسميات ذلك
لان الطبيعة الواحدة لا تختلف مقتضاها ب كل جسم فهو من حيث انه جسم
موجود بالفعل ومن حيث انه مستعد اى استعداد شئت فهو بالقوة و
الشئ الواحد من الجهة الواحدة لا يقتضي قوة وفعلا لما ثبت ان الواحد لا يصدر
عنه الا الواحد فاذن الجسم مركب مما عنه له القوة وهو الهيولى ومما عنه
الفعل وهو الجسمية ج انه سيثبت ان التغير على الفلك المحدد محال في مقداره
وشكله وموضعه فنقول اختصاصه بذلك ليس للجسمية العامة و
الا لكان كل جسم كذلك ولا لما يحل فيها لان ذلك الحال ان كان لازما
فان كان لزومه لنفس الجسمية عاد المحال وان كان لامر آخر عاد السؤال
وان لم يكن لازما لم يكن اللازم بسببه لازما ولا لما لا يكون حالا ولا محلا

لان ذلك الشيء ان كان جسما او جسمانيا عاد المحال وان لم يكن كذلك كانت
نسبته الى كل الاجسام واحدة فلم يكن بان يقتضي ذلك الوصف بعض
الاجسام اولى من ان يقتضيه للباقي فلم يبق في القسمة ما يمكن جعله سببا
لوجوب هذه الصفات الا المحل وهو ان يقال تلك الجسمية حالة في محل
وذلك المحل بماهيته مخالف لمحل سائر الجسمانية فانه لذاته المخصوصة
يقتضي الجسمية ويقتضي تلك الاعراض المخصوصة فلاجل ذلك وجب لتلك
الجسمية تلك الصفات ثم اذا ثبت افتقار جسمية الفلك الى الهيولى فكذلك
في جميع الاجسام لما قررنا في الطريقة الاولى وهذه الحجة قد تكلفناها
لهم والكل ضعيف **اما الحجة الاولى فنقول** لم لا يجوز ان يقال
الزائل هو الوحدة والطارئ هو التعدد وهما عرضان والمورد هو الجسم
لا يقال الجسم قبل القسمة كان واحدا وله هوية مخصوصة باعتبارها
امتاز عن سائر الافراد المشاركة له في الماهية فاذا وردت القسمة عليه
امتنع بقاء تلك الهوية واذا عدمت تلك الهوية فقد عدمت تلك الجسمية
لان الشخص المعين انما يصير هو هو لا بماهيته والا لكان هو غيره بل بتعيناته
وظاهر ان ورود القسمة عليه سبب لزوال تلك الجسمية وحدوث جسمين
آخرين وكل حادث وزائل فلا بد له من مادة على ما مر فاذن الجسمية لها مادة
لانا نقول هذا الاشكال وارد في تلك المادة لانها كانت واحدة
عند كون الجسم واحدا ثم انقسمت عند انقسام الجسم فيلزم افتقارها الى مادة
اخرى لا الى نهاية وذلك محال وبتقدير تسليمه فالمقصود حاصل لانه ان
بقيت هناك مادة واحدة حالتي الوحدة والكثرة للجسم لم يكن تواردها على
الشيء سببا لعدم الشيء وبطلت الحجة وان لم يبق منه شيء اصلا لم يكن للكائن الفاسد

١٧٣

مادة باقية وهو يبطل اصل الحجة ولانه يلزم كون المنقسم اعداماً وهو محال و
اما البحث الثانية فلا نسلم ان الشيء الواحد لا يكون مبدأ لاثنين سلمنا
ذلك لكن لا نسلم ان القابلية اثر ثم ما ذكرتموه منقوض بالنفس الناطقة فانها موجودة
بالفعل ومستعدة للمعقولات وليست مركبة من الهيولى والصورة واما الثالثة
فهي بعد تسليم ان الفلك يستحيل عليه التغير في المقدار والشكل مبنية على ان
الاجسام متحدة في الماهية الطبيعية الجسمية لكن ذلك مما لم يثبت بدلالة قاطعة
واعلم ان الاظهر ان المتحيز موجود قائم بنفسه لا حاجة به الى محل اصلا وان
منشأ هذا الخيال ان القدماء كانوا يقولون ان الجسم لما كان موصوفا بالاعراض
فهو من حيث انه هو لابد وان يكون مغايراً لكل تلك الاعراض فالجسم من حيث
هو لا ملون ولا مكيف ولا طويل ولا قصير ولا في مكان ولا في زمان بمعنى ان ماهيته
مغايرة لهذه الاحوال فظن بعض المغفلين ان المراد منه اثبات موجود آخر
وراء الجسم المحسوس ثم انه لحسن ظنه بالمتقدمين يشيد هذا الخيال الفاسد
بهذه الوجوه المتكلفة والاظهر ان غرض المتقدمين من هذا الكلام ليس الا
التنبيه على الفرق بين ماهية الجسم وبين عوارضها في توابع الهيولى
وهي اربعة فا في امتناع خلو الهيولى عن الصورة واحتجوا عليه بوجوه
اربعة فا لو كانت الهيولى خالية لكانت اما ان كانت مشاراً اليها او لا يكون
فان كان الاول فاما ان يكون قابلة للقسمة او لا يكون فان لم تقبل القسمة
كانت نقطة لكن وجود النقطة على الاستقلال محال لانه اذا انتهى اليها خطان
بطل فيها فهي اما ان يحجب بين النقطتين اللتين هما طرفا الخطين فحينئذ تصير
منقسمة على ما مر في مسألة الجزء او لا يحجب فالنقطتان داخلتان فيها وهي مباينة
عن الخطين فالنقطتان اللتان هما طرفا الخطين مباينتان عنهما هذا خلف

وكذا القول في ابطال كونها خطا او سطحا ومحال كونها جسما لما مر ان
الجسم لابد له من الهيولى وان لم تكن مشارا اليها فاذا خلقت الجسمية فيها
فاما ان تحصل في حيز معين وهو محال لان المقتضي لذلك الحيز اما الجسمية العامة
او لوازمها وهو محال لانه يجب حصول كل جسم فيه او امر غير لازم فحينئذ لا يجب عند
حصول الجسمية حصول ذلك الامر فلنفرض عدم حصوله وحينئذ يستحيل ان تختص بحيز
معين دون سائر الاحياز فاما ان تحصل في جميع الاحياز وهو محال او لا في شيء من
الاحياز مع انها قد تجسمت وذلك ايضا محال فقد ثبت ان القول بخلو الهيولى عن
الجسمية يفضي الى هذه الاقسام الباطلة **ولقائل ان يقول** لم لا يجوز ان يكون
الهيولى الخالية كالنقطة وعند وصول طرفي الخطين اليها وتداخلها باسرها
لا يصير طرفا الخطين متباينين عن خطيهما بل يصير تلك الهيولى حالة في الخطين حتى
لا يلزم المحال الذي الزمتموه **لا يقال** لما جاز على تلك النقطة ان تستقل بذاتها
جاز ايضا على سائر النقط ذلك فجاز على كل واحد من طرفي الخطين ان يصير مباينا
عن ذلك الخط **لانا نقول** هذا انما يلزم لو اتحدت النقط في تمام ماهيتها وذلك
ممنوع ولئن **سلمنا** افساد هذا القسم فلم لا يجوز ان يقال انه شيء غير مشار اليه
فاذا خلق الله تعالى الجسمية فيها خصصها بحيز معين **لا يقال** هذا ابتناء
على اثبات الفاعل المختار وهو باطل **لانا نقول** نعم ما قلتم انه بناء على ذلك
وبيس ما قلتم ان ذلك باطل فانا قد بينا فيما مر ان ذلك هو الحق المبين سلمنا
ذلك لكن لم لا يجوز ان يقال انه يحصل مع حدوث الصورة الجسمية صفة اخرى
تقتضي حصوله في حيز معين **قوله** ذلك المخصص اما ان يكون لازما للجسمية
او لا يكون **قلنا** لم لا يجوز ان يقال ان الهيولى وان كانت خالية عن الصورة
الجسمية الا انها كانت موصوفة بصور لا بداية لها وكان لكل واحد منها بعد
سابق

الهيولى لقبول الصورة اللاحقة ثم كانت قبل حدوث الجسمية موصوفة
بصورة اعدتها لقبول الصورة الجسمية والصورة التي تخصصها بحيز معين
واذا احتمل ما ذكرناه بطل ما ذكرتموه فالحاصل انا لا نقول كانت الهيولى خالية
عن جميع الصور بل كانت خالية عن الصورة الجسمية الا انها كانت عند ذلك
موصوفة بما لاجله صارت مستعدة لقبول الجسمية والاختصاص بالحيز المعين
سلمنا ذلك لكنه وارد عليكم في اختصاص كل واحد من جزئيات العناصر بالجزء ا
حيزه وقولهم السبب في ذلك اتصافه قبل الحصول في ذلك الحيز بما لاجله كان
اختصاصه بذلك الحيز اولى من غيره ثم كل واحد من هذه الحوادث مسبوق بآخر
لا الى بداية قلنا فلم لا يجوز ان تكون الهيولى حال خلوها عن الجسمية موصوفة
بما لاجله استعدت لقبول الجسمية والحصول في الحيز المعين وعند ذلك
يرجع الكلام الى السؤال المذكور قبل **ب** تجرد الهيولى عن الصورة ان كان
لذاتها وجب استحالة اتصافها بالصورة وان كان لذاتها لزايد فهي لما كانت
خالية عن الصورة **ولقائل ان يقول** التجرد عن الصورة قيد عدمي
فيكفي فيه ان لا توجد الصورة سلمنا انه لا بد فيها من امر لكن النزاع ما
وقع فيه بل في قولكم انه لا يجوز خلوها عن الجسمية **ج** لو تجردت الهيولى لكانت
مستعدة للصورة وذلك يقتضي ان تكون لها هيولى **ولقائل ان يقول**
قد مر تزييف هذه الطريقة **د** هيولى الجسم وهيولى جزء من اجزائه لو
قدرناهما مجردين لا بد وان يختلفا والا لكان الشيء مع غيره كهو لا مع غيره و
ذلك الاختلاف ليس بالماهية ولا باللوازم فتعين ان يكون لكون احدهما كلا والآخر
بعضا وذلك هو المقدار فالهيولى حال خلوها عن المقدار موصوفة بالمقدار
هذا خلف **ولقائل ان يقول** هذا لازم عليكم ايضا لان الهيولى التي

موجودة بالفعل ولكانت

يحصل كل المقدار في الثاني

... بعض في تلك المقدار وليس في تلك الاختلاف لما حل فيها من المقدار لانا
في هذه الحجة نعتبر حال المحل مجردا عن الحال ولا يجوز ان يدخل في هذا الاعتبار
المقدار الحال فيه فاما ان يقال اختلفا بمقدار آخر فيكون الكلام فيه كالكلام في
الاول فيلزم التسلسل او يقال الاختلاف بالحال على انه لا يقتضي المقدار فيبطل
اصل كلامهم **في امتناع خلو الصورة عن الهيولى** ذكروا وجوها اربعة
ا ان الصورة تخالف كلها المقدار على ما قررناه في الهيولى والمقدار من توابع
المادة فالصورة الغير المادية مادية هذا خلف وقد عرفت ضعفه **ب** الصورة
المفارقة ان كانت اليها اشارة فهي لا محالة في جهة ومختصة بمادة وان لم يكن اليها
اشارة فهي غير الصورة التي تشير اليها حال كونها مادية **ولقائل ان يقول**
لم لا يجوز ان يقال الصورة المادية غير مشار اليها بالذات كما ان الهيولى غير
مشار اليها بالذات فاذن ذاتها غير مختصة بالجهات بل المشار اليه بالذات هو
المقدار **لا يقال** المقدار عندكم فاعلة لصيرورة الهيولى مشارا اليها بالذات
لانا نقول الهيولى لها ذات غير مختصة بالوضع والحيز عندكم فالمقدار ان
ابطل عنه ذلك فالهيولى غير باقية في هذه الحالة وان لم يبطل عنها ذلك استحالت الاشارة
اليها **ج** كل جسم متناه وكل متناه متشكل فالجسم يلزمها التشكل فالمقتضي لذلك الشكل
اما الجسمية فيلزم الاشتراك او الفاعل فيلزم استقلال الجسمية لقبول الفصل والوصل او
الحاصل بما فيه من الصفات المختلفة التي تفيد استعدادات مختلفة وهو الحق واذا
كان الشكل اللازم للجسمية مستفادا من المادة كانت الجسمية مادية لا محالة وهذا
بناء على ان الجسمية غير مستقلة بالقبول وقد ابطلناه **د** الجسمية قابلة للقسمة
الوهمية وكل ما قبل القسمة الوهمية قبل القسمة الانفكاكية وكل ما قبل القسمة الانفكاكية
فله مادة على ما مر تقرير هذه المقدمات الثلث فكل جسمية لابد لها من مادة

وَالكلام على هذه المقدمات قد مرّ **في كيفية تعلق الهيولى بالصورة**

قالوا لما ثبت تلازم الهيولى والصورة وثبت ان كل ما كان كذلك فلا بد وان
يكون احدهما علة للآخر فاما ان يكون الهيولى علة لوجودها لاستحالة كون الشيء
الواحد فاعلاً وقابلاً واما ثانيا فلان للمادة قابلة لصور لا نهاية لها فيكون
نسبتها الى الكل واحدة فيمتنع ان يكون سببا لشيء منها فبقي كون الصورة علة ولا
تخلو اما ان كانت علة مستقلة وذلك باطل اما اولاً في الصور الزائلة فلان المادة
تبقى بعد زوالها والمعلول لا يبقى بعد علته المطلقة واما في الصورة المطلقة فلكون
فا الصورة محتاجة في ذاتها الى الهيولى وما كان كذلك كان محتاجاً في فاعليته
الى الهيولى لان الموجدية جزء من الموجدية فلو كانت الهيولى سابقة لزم ان
يكون تاثيرها في وجود الهيولى بمشاركة من الهيولى فيكون الهيولى سابقة على
نفسها **ب** الجسمية والشكل موجودان معاً والمادة متقدمة على الشكل والمتقدم
على المع متقدم فالمادة متقدمة على الصورة فيستحيل كون الصورة علة مطلقة
لها فلم يبق الا ان يكون الصورة شريكة لشيء آخر وذلك الشيء ان كان جسماً او جسمانياً
عاد المحال وان لم يكن كذلك فهو موجود مجرد وتحقيقه ان ذلك المجرد يكون علة
لوجود الهيولى الا انه لما استحال انفكاك الهيولى عن الصورة افتقر المجرد في استبقاء
ذات الهيولى الى استحفاظ الصورة اما بشخصها او بنوعها هذا خلاصة كلامهم **و**
الاعتراض لا نسلم ان كل متلازمين فانه لا بد وان يكون احدهما علة للآخر
وما الدلالة عليه وبعد فراغكم عن الدلالة فهي منقوضة بالمضافين وبالجواهر
والاعراض سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز كون الهيولى علة قوله لان الواحد لا
يكون قابلا وفاعلا معاً قلنا قد سبق تزييفه قوله نسبة المادة الى جميع
الصور واحدة قلنا هذا لا يستمر على قولكم في مواد الافلاك واما في العناصر

الصورة علة م

وذلك غلط

فانما يتم لو ثبت الفلك بالكون والفساد وقد مر الاعتراض عليه فكم فيه
سلمنا ذلك فلم لا يجوز كون الصورة علة مطلقة قوله هذا لا يجري في الصور
المتبادلة قلنا هذا مسلم لكن لم لا يجوز ان تكون الجسمية هي المؤثرة قوله ما افتقر
الى الهيولى في ذاته وجب افتقاره اليها في فاعليته قلنا هذا ممنوع ولا نسلم
ان الموجدية جزء من الموجدية فان الموجدية نسبة لاحقة لوجود المؤثر ومن
المحتمل ان يكون في اصل الوجود محتاجا ولكن في ذلك التاثير غنيا قوله الجسمية
مع الشكل قلنا لا نسلم فان الشكل عبارة عن الهيئة الحاصلة بسبب احاطة الحد
الواحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متاخرة عن وجود ذلك الحد او الحدود
وهي متاخرة عن وجود المقدار الذي هو المحدود وهو متاخر عن الجسم المتاخر
عن الجسمية لوجوب تاخر الحال عن المحل فكيف يعتقد كون الشكل مع الجسمية
نعم الذي يتوهم ان الجسمية ليست علة للشكل وهذا يقتضي ان لا يكون لها
عليه تقدم العلية وهذا اخص من مطلق التقدم ولا يلزم من نفي الخاص نفي
العام فلعلها متقدمة عليه بالطبع سلمنا كون الشكل مع الجسمية لكن
لا نسلم ان المتقدم على المع متقدم على ما معه سلمنا فساد هذه الاقسام الا ان القسم
الذي اخترتموه باطل ايضا من وجهين ا الصورة حالة في الهيولى فيستحيل
ان يكون جزءا من علة وجودها ب انها تعدم مع بقاء الهيولى ويستحيل بقاء
المعلول مع فساد جزء من علته سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون ذلك
المجرد هو الله تعالى قوله الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا لا نسلم
سلمنا ذلك لكن على تقدير كونه موجبا فاما على المذهب الحق من كونه تعالى مختارا فلا

في الصور الطبيعية انها بعد اشتراك الهاء الجسمية بعضها قابل للاشكال
المختلفة بسهولة وهي الرطبة وبعضها قابلة لها بعسر وهي اليابسة

الاجسام

وبعضها لا يقبل الا شكلا واحدا وهو الفلك وقد دل للناظر ما بالقوى
على ان اختلاف الاعراض لابد وان يكون لاختلاف صور مركوزة في تلك الاجسام
والاعتراض لا نسلم اشتراك الاجسام باسرها في الجسمية سلمنا ذلك لكن
للاجسام كما اختلفت في الصفات التي ذكرتموها فقد اختلفت ايضا في الصور
التي جعلتموها مبادي تلك الصفات فلو كان اختصاصها بتلك الصفات يجب
ان يكون بصور نوعية لكان اختصاصها بتلك الصور يجب ان يكون لصور
اخرى ثم الكلام فيها كالكلام في الاول فيلزم التسلسل لا يقال اختصاص
الجسم العنصري المعين بالصورة المعينة انما كان لان المادة قبل حدوث تلك
الصورة فيها كانت موصوفة بصورة اخرى لاجلها استعدت المادة لقبول الصورة
اللاحقة واما اختصاص الاجسام الفلكية بصورها النوعية فلان لكل مادة فلك
مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخر وكل مادة لا تقبل الا صورة الصورة التي حصلت
فيها لانا نقول اذا جوزتم ذلك فجوزوا مثله في الكيفيات حتى نقول
الاجسام العنصرية انما اختص كل واحد منها بالكيفية المعينة لانه كان قبل الاتصاف
بتلك الكيفية موصوفا بكيفية اخرى لاجلها استعدت المادة لقبول الكيفية
اللاحقة واما الاجسام الفلكية فانما اختص كل واحد منها بكيفيته المعينة
لان مادته لا تقبل الا تلك الكيفية وعلى هذا التقدير تسقط الحاجة الى اثبات
هذه الصورة سلمنا انه لابد من امر زائد في الجسم ليكون مبدا لهذه الكيفيات
المختلفة لكن لم قلتم انه لابد من اثبات ذلك في كل جسم فانا نعلم عدم قبول
الفلك لكيفيات مختلفة لا يمكن القطع بانه لابد وان يكون لاجل صورة ذاتية
لان تلك الصورة ان لم يكن لازمة لجسمية ذلك الفلك لم يكن الحكم المعلل وهو
عدم قبول الكيفيات المختلفة لازما وان كانت لازمة فذلك اللازم ليس

لنفس الجسمية ولا الشيء من لوازمها ولا لما لا يكون حالاً فيها ولا محلاً لها لان كل
ذلك باطل وبتقدير صحته فالمقصود حاصل لانه لو جاز ان يكون لزوم تلك
الصور لاجل هذه الاقسام فلنجوز مثله في لزوم الشكل والمقدار فتعين ان يكون
ذلك اللزوم للمادة واذا كانت المادة كافية في لزوم تلك الصورة فلم لا يكفي في لزوم
هذه الاعراض من غير حاجة الى اثبات هذه الصور واما العناصر فهي قسمين
لان منها ما يقبل الاشكال بسهولة وهو الرطب ومنها ما يقبلها بعسر وهو اليابس
واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يقال ان سهولة قبول الاشكال معللة بعلة وجوديه
واما صعوبة قبولها فانها معللة بعلة عدمية وهي عدم تلك العلة او بالعكس
وعلى هذا التقدير لا يظهر امتناع خلو الاجسام عن الصورة النوعية سلمنا
انه لا بد في الصفات الثلث من اسنادها الى علل وجودية فلم قلتم ان تلك
العلل صور بيانه ان الصورة عبارة عن الحال المقوم لمحله اي الحال الذي
يكون سببًا لوجود محله واذا عرفت ذلك فنقول ان الحجة التي ذكرتموها دالة
على تعليل هذه الاعراض بامور موجودة في الاجسام لكن لا بد من الدلالة على
ان تلك الامور اسباب لوجود تلك الاجسام حتى تثبت كون تلك الامور صورًا
والا فلا تكون صورًا بل اعراضا وانا الى الآن ما رايت احدًا منهم حاول اثبات
هذا المطلوب سلمنا ان الحجة التي ذكروها تدل على اثبات الصور النوعية
لكن ههنا ما يدل على نفيها من وجهين ا هذه الصور اما ان تكون حالة في
الجسم او في الهيولى لكن بشرط حلول الجسمية فيها وعلى التقديرين فانها في وجودها
محتاجة الى الجسمية فلو كانت الجسمية معللة بها لزم الدور ب انهم اما ان يثبتوا
في الجسم صورة واحدة هي مبدا ما فيه من الكيف والمقدار والشكل فحينئذ قد
حكموا بانه قد يصدر عن الصورة الواحدة اكثر من اثر واحد وهو عندهم

تعالى حصول اعيم في الابن لخصوص الحل اتصافه بالتقدار لخصوص اولى من العكس وكذا التشكل والتشكل واعداده فالارادة بل لس بان م ع.

منكر او شبتوا في الجسم بحسب كل عرض مخصوص صورة مخصوصة بحيث قد
حكموا باثبات الصور الكثيرة للمادة الواحدة وذلك عندهم ممتنع لا يقال
هذه الصور مترتبة لانا نقول هذه الاعراض مترتبة فانه ليس بان
يقال اتصاف النار باليبوسة لاجل اتصافها بالحرارة اولى من العكس فانا نجد
كل واحد منها منفكة عن الاخرى واذا لم يكن بين هذه الاثار ترتب وجب ان
لا يكون بين عللها ترتب ايضا فلا يكون تلك الصور مترتبة وحينئذ يعود الاشكال

الباب الثاني في الاحكام العامة للاجسام

وهي ٥ مباحث **فيه** ان لكل جسم حيزا طبيعيا هذا هو المشهور عند المتاخرين
لوجهين **اما** اولا فلجسم لو قدرناه خاليا عن جميع العوارض المفارقة فاما
ان يحصل في كل الامكنة او لا في شيء منها وهما محالان واما في مكان معين فيكون
ذلك المكان هو المكان الطبيعي **ولقائل ان يقول** لو استدعى الجسم
مكانا معينا لكان استدعاؤه له اما ان يكون لجسميته او لوازمها فيكون كل
جسم فيه وان كان لامر غير لازم فيه فاتصاف ذلك الجسم بذلك الامر ان كان لا لامر
فهو محال وبتقدير جوازه فليجز ايضا ان لا يكون شيء من الامكنة مستحقا له ثم
انه يحصل على سبيل الاتفاق في واحد منها او لامر وهو ان كان مقارنا كان الكلام
فيه كالكلام في الاول فيلزم التسلسل او سابقا عليه على معنى ان السابق اعد الجسم
للاتصاف بالوصف الحاصل واذا جاز ذلك فليجز ان يقال ايضا ان حصول
الجسم في المكان المعين انما كان لانه قبل حصوله في ذلك المكان كان حاصلا في مكان آخر
او موصوفا بصفة اخرى لاجلها حصل في هذا المكان وان لم يكن لاستحقاق
الطبيعي حاصلا **ث** اذا رمينا الحجر الى فوق عاد ولولا انه بطبعه طالب للمركز
والا لما كان كذلك **ولقائل ان يقول** لم لا يجوز ان يقال انما عاد لكونه طالبا

لكلية الارض على ما هو مذهب ثابت بن قرة فانه قال الذي يظن ان الارض
طالبة للمكان الذي هو فيه باطل لانه ليس يتوهم في شيء من الامكنة حال يخص ذلك
المكان بل لو توهمت الاماكن خالية ثم جعلت الارض باسرها في اي جانب منها اتفق
وجب ان تقف فيه ولا ينتقل الى غيره وعود المدرة انما كان لطلبها كلية عنصرها
فانك لو توهمتنا الاماكن على ما ذكرنا من الخلاء ثم جعل بعض اجزاء الارض في موضع
منه ذلك الخلاء وجب ان يجذب الكبير الصغير ولو صادف للارض نصفين ووقع
كل واحد من النصفين في جانب آخر كان يطلب كل واحد من القسمين للاخر ساويا
لطلب صاحبه له حتى يلتقيا في الوسط بل لو توهم ان الارض كلها قد ارتفعت الى
فلك الشمس ثم اطلق من الموضع الذي هي الآن فيه حجر كان يرتفع ذلك الحجر
اليها لطلب كلية الارض **لا يقال** هذا باطل من اربعة اوجه **ا** الحجر
المرسل من راس البير وجب ان يلتصق بشفير البير ولا يذهب عمودا فان اتصاله
بكلية الارض حاصل هناك **ب** الكل لا يمكن ان يجذب الجزءات التي لا ينفعل عن
مثله **ج** يلزم ان يحصل هذا الاعتبار في اجزاء كل واحد من العناصر حتى يكون
كل واحد منها كرة مصمتة وهو خلاف الوجود ولانه يلزم منه الخلاء **د** هب
ان عود المدرة انما كان لجذب كلية الارض اياها لكن البحث في ان كلية
الارض لم اختصت بهذا الحيز فان ذلك امر ممكن ولا بد له من سبب والجذب
هناك غير معقول فلم يبق الا ان يكون ذلك لطلب الطبيعة **لانا نجيب**
عن الاول بان كل واحد من الاجزاء يطلب الاتصال بجميع الاجزاء لكنه
لما تعذر ذلك قنع بالممكن وهو ان يكون قريبا من الكل قربا واحدا وذلك انما
يحصل عند حصوله في الوسط فلو بقي الحجر ملتصقا بشفير البير لما كان طالبا للقرب
من الكل بل للقرب من ذلك الجزء وهو محال اذ ليس للجزء المعين خاصية ليست

حصل
وما فيهما في موضع آخر

لسائر الاجزاء بل طلب القرب من جميع الاجزاء لا يحصل الا بالتوسط وعن
الثاني ان الحس يشهد بتلازم صفائح الاجسام ووقوع الامور العجيبة
بسبب ذلك وذلك التلازم ليس لاختلاف طبائعهما فان التلازم لا يليق بالمنافرة
بل بالمشاكلة واذا عقل ذلك في موضع فليعقل مثله في سائر المواضع وعن
الثالث ان الطبيعة كانت تفعل ذلك لولا وجود مانع منع منه بيان ذلك
المانع ان الاجسام المختلفة متساوية في الجسمية فحكمها في طلب بعضها بعضا
لاجل ذلك التشابه كحكم اجزاء العنصر الواحد في طلب بعض اجزائه بعضا فاذن
قد وجد هناك سببان متنازعان احدهما جذب كل جزء من العنصر الواحد
سائر الاجزاء من ذلك العنصر نفسه حتى يصير كل عنصر كرة مصمتة وهذا
يقتضي وقوع الخلاء وان يصير الجذب الحاصل بسبب الاشتراك في مطلق الجسمية
ملغى فلا جرم عدلت الطبيعة الى ما يكون اقرب الى الجامع بين مقتضيات هذه الاسباب
فجمعت بين اجزاء كل عنصر على حدة لما بينهما من المشابهة ثم جعل البعض محيطا
بالبعض لما بينهما من المشابهة في الجسمية ثم عرض للاكثف ان رسب وللالطف
ان طفا فلهذا المعنى ترتبت الاجسام على هذا الترتيب وبالجملة فهذا الاحتمال
قائم فيبطل المدعى لكون كل جسم ذا حيز طبيعي ابطاله وعن الرابع انا لا
نقول النار بعد تكونها نارا طلبت القرب من الفلك والارض بعد تكونها ارضا
طلبت البعد عنه بل نقول الجسم الملاصق للفلك صار نارا بسبب تلك الملاصقة
والجسم البعيد عنه صار ارضا بسبب ذلك البعد حتى لو توهمنا انتقال النار الى المركز
والارض الى المحيط واستمرارهما في هذين الموضعين لانعكست طبائعهما على مرور
الايام لا يقال هب ان الامر كذلك ولكن لم حصل بعض الاجسام في المركز
حتى صار ارضا وبعضها في المحيط حتى صار نارا لانا نقول هذا عود

الى الطريقة الاولى وهي ان اختصاص الجسم المعين بالحيز المعين يستدعي سببا
وهو معارض باختصاصه بسبب ذلك الاختصاص وقد بينا ان ذلك يوجب
اما التسلسل واما سقوط الحاجة الى العلة التي ذكروها **واعلم**
ان الوقوع في ظلمات هذه الشبهات للعدول عما هو الحق المبين والدين
المتين وهو ان هذه الاجسام انما اختصت بما لها من الصفات بتخصيص الفاعل
المختار الذي له الخلق والامر تبارك الله رب العالمين وتعالى عما يقول الظالمون
علوا كبيرا **احتج الفريق** على ان لكل جسم مكانا طبيعيا الجسم الواحد
ليس له مكانان طبيعيان لثلثة اوجه **ا** اذا حصل في احدهما فاما ان يطلب
الثاني فحينئذ يكون الذي حصل فيه طبيعيا له او لا يطلبه فلا يكون ذلك الثاني
طبيعيا له **ب** اذا كان خارجا عنهما لم يكن توجهه الى احدهما اولى من توجهه
الى الآخر فاما ان توجه اليهما معا وهو محال او لا توجه الى واحد منهما فلا يكون
واحد منهما طبيعيا **ج** البسيط له طبيعة واحدة فلا يقتضي امرين متنافيين
والحصول في احد الحيزين ينافي الحصول في الحيز الآخر وهذه الوجوه الثلثة
منقوضة بكل واحد من اجزاء البسيط الواحد **في المكان الطبيعي للمركب**
للمركب اما ان يكون تركيبه عن بسيطين او اكثر فان كان الاول فاما ان يكونا
متساويين او احدهما اغلب فان تساويا فاما ان يكون كل واحد منهما مانعا
للآخر عن حركته او لا يكون فان لم يتمانعا افترقا الا لقاسر فان تمانعا فمثل
ان تكون النار اسفل والارض فوق فالنار تقصد الصعود والارض تقصد
النزول والهبوط وحينئذ اما ان يكون بعد كل واحد منهما عن حيزه بعدا
واحدا او لا يكون فان كان الاول فلا بد من المقاومة وحينئذ يحتبس المركب
هنالك اما ان كان في الحيز المشترك بين حيزيهما جميعا وان كان الثاني انجذب

١٧٨

للحيز الاقرب لان الحركات الطبيعية تشتد عند القرب من احيازها وبالعكس
واما ان كان كل واحد منهما احدهما غالبا في القوة والمقدار فهناك قاسر
يحفظ ذلك الامتزاج ولا شك في انجذاب المركب الى مكانه واما ان تركب من
ثلثة فان غلب احدها بالكيفية والكمية حصل المركب في مكانه وان تساوت
فان كانت من ثلثة متجاورة حصل المركب في حيز الوسط وكذا ان كانت متباينة
مثل الارض والماء والنار لتساوي انجذابه من الجانبين ولاشتراك الارض
والماء في الميل الى اسفل واما ان تركب من اربعة فان كانت متساوية حصل المركب
في الوسط والا ففي حيز الغالب والاشبه ان لا يتم المركب المعتدل الا قليلا
لسرعة حصول الغلبة ولو في القليل **في ان الجسم كيف يقف بالطبع في
المكان الغريب** لذا توهمنا النار في المركز بحيث لا يكون لجزء منها ميل الى
جهة فيستحيل ان تتحرك الى جهة دون جهة لعدم المخصص ويستحيل ان تنفرج
عن وجهتين وسطها الى ان يبلغ كل جزء من ذلك المنبسط ما هو اقرب اليه من
المكان الطبيعي لان الهواء حينئذ لا يمكنه ان يداخلها في الوجهين اما اولا فلان
ذلك النفوذ لا يمكن الا بالخرق وهو انما يكون في جهة مخصوصة مع انه لا مخصص
واما ثانيا فلانه يلزم وقوع الخلاء في الوسط وهو عندهم محال فاذن النار
تبقى ساكنة في الوسط **في ان لكل جسم بسيط شكلا طبيعيا وهو الكرة**
البسيط له طبيعة واحدة وهي لا تفعل في المادة الواحدة الا فعلا واحدا وكل شكل
سوى الكرة ففيه افعال مختلفة فانه يكون جانب منه خطا وآخر زاوية وآخر نقطة.
فاذن شكل البسيط الكرة فلقائل ان ينقض ذلك بالمتممات فانها مع
بساطتها مختلفة الثخن وبالافلاك المكوكبة فانها مع بساطتها متسقة في موضع
دون موضع ولان الكرات المحيطة لها سطحان محدب ومقعر وهما بعد اخلافهما

بالتحدب والتقعر مختلفان بالمساحة فهما امران صدرا عن تلك الطبيعة
وهو ايضا منتقض بالقوة المصورة التي هي مبدأ خلقة اعضاء الحيوان فانه على
ما مر تقريره في باب العلة ثم فرع عول على هذه الاصول ان الماء الذي
يملى به الكوز عند كونه في اعلى الجبل اقل مما يمتلئ به الكوز حين كونه في اسفل الجبل
لان الدائرة التي تمر حول الارض بطرفي الكوز عند كونه اسفل الجبل اصغر من
التي تمر بطرفيه عند كونه في اعلاه والقوس الواصلة بين طرفي الكوز من الدائرة
الصغيرة اكثر تحدبا من التي تصل بينهما من الدائرة العظيمة ومتى كان التحدب
اكثر كان احتماله الماء اكثر لان السطح الظاهر من الماء الذي هو في الكوز محدب
وبالله التوفيق ه الباب الثالث في الاجسام البسيطة
وهو مبني على مقدمة وقسمين وخاتمة اما المقدمة ففي حقيقة البسيط
والمركب الجسم البسيط قد يفسر مع نفي الهيولى بانه الذي يكون جزؤه مساويا
لكله في الاسم والحد وبانه الذي لم يتركب حقيقته من اجسام مختلفة الطبائع فاذا
اعتبرنا الاول بحسب الحقيقة فلم يكن العظم واللحم وما يشبههما بسيطا لانها مركبة
من العناصر الاربعة واذا اعتبرناه بحسب الحس كانا بسيطين لكن الفلك لا يكون
بسيطا لان الجزء المحسوس منه ليس بفلك واما الثاني فاعتباره بحسب الحقيقة
يمنع من بساطة اللحم والعظم ولا يمنع من بساطة الفلك وبحسب الحس يدخل فيه
العظم واللحم والفلك وهي اعم الاعتبارات ومتى عرفت البسيط عرفت المركب الذي
يقابله ونحن مرادنا بالبسيط ههنا الجسم الذي لا يكون حقيقته مركبة من اجسام مختلفة
الطبائع فهي اما فلكية او عنصرية القسم الاول في الفلكيات
وهي تح مسئلة قال في ان محدد الجهات لا يصح عليه الحركة المستقيمة لانه جسم و
كل جسم فله حيز طبيعي فللمحدد حيز طبيعي فلو خرج عنه وجب ان يرجع اليه

بطبعه فيكون الحيز متحددا له لا به هذا خلف ب في انه بسيط لو كان
مركبا لصح عليه الانحلال والتالي محال فالمقدم مثله بيان الشرطية ان كل
مركب ففيه بسيط وكل ما يلاقيه البسيط باحد طرفيه فانه يصح ان يلاقيه بطرفه الآخر
لاستواء طرفيه في تمام الطبيعة ووجوب اشتراكهما في كل الاحكام ومتى
لقي باحد طرفيه الشيء الذي كان يلقاه بطرفه الآخر فقد وقع فيه الانحلال وبيان
امتناع التالي ان الانحلال لا يتحقق الا بالحركة المستقيمة وهي عليه محال ولقائل
ان يقول بل يتكلم على الشرطية صحة ان يماس فلك عطارد بمقعره محدب فلك
الزهرة وذلك يقتضي وقوع الخرق في الافلاك سلمنا ان هذه الدلالة تقتضي
البساطة لكن في الفلك المحدد خاصة لا في سائر الافلاك وانتم تدعون بساطتها باسرها
فالدلالة على ذلك ج في امتناع الخرق على الافلاك احتجوا بوجوه اربعة
ا ان الافلاك لو انخرقت لتحركت الاجزاء المنخرقة عند نفوذ الخارق عن مواضعها
وعند خروجه اليها بالاستقامة لكن الحركة المستقيمة ممتنعة فالخرق ممتنع ب
ثبت لنا بناء على امتناع الخرق على الفلك ان حركة الكوكب ليست بنفسه بل بحركة
الفلك فيكون الفلك متحركا على الاستدارة ففيه ميل مستدير فلو انخرق لخرج ذلك
الجزء عن موضعه الطبيعي فاذا زال الخارق فاما ان لا يعود فحينئذ يكون المكان
الغريب مطلوبا بالطبع والطبيعي متروكا بالطبع هذا خلف او يعود فيكون ذلك
لحركة مستقيمة فيكون فيه ميل مستقيم ففي الجسم الواحد مبدا ميل مستقيم ومستدير
وقد بينا ان ذلك محال ج انخراق الفلك اما ان يكون لذاته وهو محال والا لزم
ان يخرج الانقسامات التي لا نهاية لها الى الفعل او لسبب منفصل وهو اما ان يكون
جسما او جسمانيا او لا جسما ولا جسمانيا والاول باطل لانه اما ان يكون بسيطا او
مركبا والبسيط ليس الا الافلاك والكواكب والعناصر اما الافلاك فلو اقتضى
جانب من فلك انخراق جانب من فلك آخر لاقتضى كل جانب ذلك لبساطة الفلك

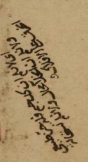
الفاعل والقابل اما الكواكب فاما ان يخرق الفلك بحركاتها فيه وهو باطل
بالادلة على ان حركة الكوكب ليست لذاته بل بحركة الفلك او لوجه اخر وهو غير
معقول واما العناصر فالاجسام لا تؤثر الا بالمماسة والمماس للفلك هو النار
من جميع الجوانب فلو اقتضت الخرق بعض جوانب الفلك لاقتضت الخرق كل الجوانب
واما المركبات فانها لا تصل الى الفلك لان النار تحرقها قبل وصولها الى الفلك
واما القوة الجسمانية فهي ان كانت في الجسم المخرق فان كانت طبيعية لزم الانخراق
في كل الجوانب لبساطة الفلك وان كانت قسرية عاد الطلب في سبب حصولها
وان كانت في جسم اخر عاد الكلام في ان ذلك الجسم اما ان يكون فلكيا او عنصريا واما
ان لم يكن جسما ولا جسمانيا استحال ان يختص ببعض جوانب الفلك بالانخراق دون
البعض لان الامر المختص بذلك الجانب فيعود الكلام الى القسم الاول وقد ابطلناه
وهذا الوجه قد ذكره الشيخ في رسالة الى ابي الريحان وقد اصلحنا وحده الحجة
صار هكذا وفي الالات الرصدية شاهدة ببقاء الاجرام السماوية على مقاديرها
واشكالها وحركاتها وانه لم يتطرق التغير اليها في شيء من ذلك اصلا ولو كان التغير
ممكنا لوقع ولقائل ان يعترض على الاول بانا بعد صحة ما قدمناها مخصصة
بالفلك المحدد لا بغيره وعلى الثاني لا نسلم ان الفلك متحرك على الاستدارة والوجوه
المذكورة في ان حركات الكواكب ليست لانفسها بل بحركة الفلك سياتي الاعتراض
عليها سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه لا يجتمع في الجسم الواحد مبدا ميل مستقيم وميل
مستدير على ما مر تقريره في باب الحركة وعلى الثالث ان تقسيم غير منحصر
سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان الكواكب لا تخرق الفلك بحركاتها على ما سياتي ان شاء الله
تعالى سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يقال الله تعالى لكونه فاعلا مختارا قد يختار
فتقه مرة ورتقه اخرى سلمنا كونه موجبا لكن لم لا يجوز ان يختلف حاله
في الاستعداد للرتق تارة وللفتق اخرى بواسطة الفلك او الحركة الاولى او حركته

[illegible]

١٨٠

وبالجملة فكما جوزوا اختلاف حال البسائط العنصرية بواسطة الحركات السماوية
فليجوزوا اختلاف اكثر احوال السماويات بواسطة حركة الفلك المحدد سلمنا
ذلك لكن الكواكب والافلاك عندهم احياء ناطقة فلم لا يجوز ان يختار بعض
الافلاك او بعض الكواكب خرق فلك آخر سلمنا ذلك لكن انها انما تدل على انها
لا تنخرق لعدم الخارق ولا تدل على انها غير قابلة للانخراق وعن الرابع
ان عدم احساسنا بعدم التغير لا يدل على عدمه حقيقة فان الذي يتحلل من
الياقوت في مدة عمر الواحد منا شيء قليل لا نحس به مع صغر جرم الياقوت وقربه
منا فكيف لو قدر تحلل شيء قليل من هذه الاجرام العظيمة البعيدة عنا سلمنا
عدم التغير ولكن عدم الوقوع لا يدل على امتناع الوقوع واعلم ان المتقدمين
لما لم يحسوا بوقوع التغير في شيء من هذه الاجرام ولم ينقل اليهم وقوع ذلك في شيء من
التواريخ غلب على ظنهم بسبب هذا الاستقراء انها غير قابلة للتغير لان من المستبعد
ان يكون الشيء قابلا للتغير ثم لا يتغير اصلا في هذه المدد المتطاولة فحكموا بهذا
الحكم الظني بهذا السبب ثم حاول المتأخرون اثبات ذلك بطرق برهانية فوقعوا
في هذه الوجوه المتكلفة ومن الناس من اثبت كونها قابلة للخرق لوجهين فا
الاجسام باسرها متساوية في الجسمية فلو وجب اتصاف جسم الفلك بصفة لكان
ذلك الوجوب اما لكونه جسما فيلزم عموم تلك الاحكام او لما يكون حالا فيه وهو ان كان
لازما عاد طلب لمية ذلك الوجوب ويلزم اما الاشتراك المذكور او التسلسل ومع
ذلك فيلزم الاشتراك او غير لازم فلا يكون الصفات الحاصلة بسببه لازمة او لما
يكون محلا له وهو محال لما بيناه في اول باب الكم ان التحيز والحجم يستحيل ان يكون
حالا في محل او لما لا يكون حالا فيه ولا محلا له وهو ان كان جسما او جسمانيا عاد
السؤال وان لم يكن كذلك فاما ان تكون الاجسام باسرها متساوية في قبول ذلك

الاثر عنه فحينئذ يصح على كل واحد منها ما يصح على الباقي او لا يكون متساوية
فيعود السؤال عن لمية ذلك التفاوت وفي هذه الطريقة ابحاث عميقة
اصولها مر في هذا الكتاب وتفاصيلها مذكورة في كتاب النهاية ب الرقة
لازمة للطافة والصلابة للكثافة والاجسام الفلكية لطيفة فهي اذن
رقيقة ولقائل ان يقول ان عنيت بلطافتها شفافيتها فلا نسلم ان كل
لطيف رقيق بدليل البلور والزجاج وان عنيت به غيره فبينه سلمنا كونها
لطيفة على الاطلاق ولكن لم يلزم كونها رقيقة بيانه ان الاشتراك في اللوازم لا
يقتضي الاشتراك في الملزومات ج في ان الافلاك لا ثقيلة ولا خفيفة
الفلك جسم وكل جسم فله حيز طبيعي فالفلك له حيز طبيعي فحيزه الطبيعي اما ان
يكون هو الذي هو فيه او ما هو داخل فيه او ما هو خارج عنه والاول هو المطلوب
والثاني يقتضي تداخل الاجسام والثالث يقتضي الخلاء خارج العالم واذا كان كذلك
استحال خروج الفلك بكليته عن موضعه فاذن يستحيل عليه الحركة الى الوسط وعنه
وكل ما استحال عليه ذلك لم يكن ثقيلا ولا خفيفا فالفلك لا ثقيل ولا خفيف واما
ان كل واحد من اجزائه كذلك فلانا بينا ان الخرق عليه محال فيستحيل على شيء من اجزائه
ان يخرج عن موضعه فيستحيل على جزء من اجزائه ان يتحرك الى الوسط او عنه ا و
الكلام فيه ما مر من الكلام على اصوله د في ان الفلك ليس بحار
احتجوا بالموجود ثلثة ا الفلك لا ثقيل ولا خفيف وكل ما كان كذلك لم يكن حارا
ولا باردا لان الحرارة توجب الخفة والبرودة توجب الثقل بالاستقراء ولقائل
ان يقول الحركة توجب السخونة وهي حاصلة في الفلك فان لزم من وجود الشيء
الذي علم من شأنه في بعض المواضع وجود الاثر لا محالة في كل المواضع لزم
من وجود الحركة في الفلك وجود السخونة وهو يبطل قولكم وان لم يجب ذلك لان



الا انّ كما تعتبر في تحقيقه الفاعل تعتبر ايضا القابل ومن المحتمل ان لا يكون جوهر الفلك
قابلا للتسخن فلم لا يجوز مثله في الحرارة مع الخفة ح لو كانت الافلاك حارة لكانت
في غاية الحرارة والتالي باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية انّ طباعها لو اقتضت
السخونة مع انها في اجرام بسيطة خالية عن العائق وجب ان يحصل كمال السخونة لانّ
الفاعل اذا لقي القابل خاليا عن العائق وجب حصول كمال الاثر ثم انّ السخونة معينة
ايضا معاضدة للطبيعة في افادة اثار السخونة فوجب ازديادها بيان فساد التالي
انه يلزم ان يكون اعلى الهواء اسخن من الهواء الملاصق للارض بل كان من الواجب
ان يحترق كل هذه العناصر لا سيما في وسط الارض كالقطعة في البحر وكان يلزم ان
لا يظهر تاثير الشمس في الاسخان عند الطلوع لانّ المؤثر الضعيف لا يظهر اثره عند
المؤثر القوي **ولقائل ان ينقض** دليل الشرطية بسخونة الهواء وبيوسة
النار على مذهبهم فانّ كل واحد منها بسيط مع انّ طبيعة الهواء لم تقتض السخونة
الكاملة وطبيعة النار لم تقتض اليبوسة الكاملة اعتذروا عن الهواء بانّ
طبيعته مقتضية للرطوبة والحرارة والرطوبة عائقة عن كمال الحرارة والجواب
عنه من خمسة اوجه **ا** اذا جوزتم ذلك فلم لا يجوز ان تكون الطبيعة البسيطة
الفلكية مع اقتضائها الحرارة تقتضي كيفية اخرى مانعة عن كمال الحرارة لا نعرفها
بما ذكروه انّ بساطة الجسم لا يمنع من ذلك **ب** الشيئان اذا عاق احدهما عن الآخر
كان الآخر عائقا عنه فالرطوبة لو عاقت عن الحرارة عاقت الحرارة ايضا عنها فيلزم
ان لا تكون رطوبة الهواء في الغاية وذلك باطل عندهم لانّ الهواء ارطب
الاجسام عندهم **ج** الرطوبة التي في الهواء عبارة عن الرقة واللطافة واي عاقل
يجوّز ان يجعل الرقة واللطافة مانعة عن كمال الحرارة نعم الرطوبة المانعة
للحرارة هي التي بمعنى البلة وهي غير موجودة في الهواء **د** جعلتم الرطوبة مانعة

في التفسير

٨

عن الحرارة البالغة ولم يجعلوها مانعة عن اصل الحرارة فالحرارة البالغة وجب ان
تكون مخالفة بالماهية لاصل الحرارة واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان تكون الطبيعة
الفلكية مقتضية لاحد النوعين وهو الاصل دون الثاني وهو الكمال ح
لما كان بين الرطوبة والحرارة منافرة كانت الطبيعة الواحدة قد فعلت فعلين
متضادين وهو محال فان قيل لا نقول الرطوبة مضادة لكمال الحرارة بل نقول
الرطوبة تجعل المادة محدودة الاستعداد قلنا الطبيعة المسخنة التي للهواء
اما ان تكون في نفسها اقتضاء السخونة البالغة او ليس فان كان الاول كان امتناعها
للرطوبة وقد تحقق الالزام وان كان الثاني لم يلزم من وجود الطبيعة المسخنة حصول
السخونة البالغة وهو المطلوب واعلم ان قولوا ايضا عن حيز النار
بان غاية حرارتها منعت عن كمال اليبس وهو ضعيف للوجوه التي مرت
والذي نزيده هنا انهم جعلوا غاية رطوبة الهواء مانعة من كمال حرارتها
واذا كان كذلك وجب ان تكون غاية الحرارة منافرة للرطوبة لان المعاندة تحصل
من الجانبين وذلك يقتضي ان تكون غاية الحرارة ملائمة لغاية اليبوسة اللهم الا
ان يقال ان غاية الحرارة منافرة لغاية الرطوبة واليبوسة وملائمة للاعتدال ولكن اذا
جاز ذلك فلم لا يجوز ايضا ان تكون الطبيعة الفلكية منافرة لغاية الحرارة والبرودة
وملائمة للحرارة المعتدلة ومقتضية لها وهو المطلوب سلمنا السلامة عن
النقوض لكن ما الدليل على الشرطية فانا قد بينا ان الحرارة الشديدة مخالفة بالماهية
للحرارة الضعيفة ولا يلزم من كون الشيء بحيث يكون في ذاته اقتضاء ماهية ان يكون
فيها اقتضاء ماهية اخرى مخالفة لها بالنوع فلا يلزم من كون الطبيعة مفيدة للسخونة
المعتدلة ان تكون مفيدة للسخونة التي هي في الغاية لا يقال هب ان الطبيعة
الفلكية ليس في نفسها الا افادة السخونة المعتدلة لكن الحركة ايضا مسخنة وتلك

١٨٢ للسخونة ايضا مسخنة لكل مادة يلاقيها فاذا وجب تسخين المادة الخارجة
عنها فالمادة الملاقية لها اولى واذا كان كذلك وجب ان يحرف عن الحركة
وعن تلك السخونة سخونة زائدة لا من حيث هي زائدة بل من حيث هي سخونة فان
تلك الزيادة سخونة لانه اخر كما ان سخونة اخر لو انضاف اليه لكان يفيد سخونة اخرى
لانا نقول المعلول كما يعتبر في تحققه حصول العلة الفاعلة يعتبر
فيه ايضا حصول العلة القابلة فلم لا يجوز ان يقال المادة الفلكية لم يكن في قوتها
الا قبول ذلك النوع من السخونة كما انه ليس في قوة عناصر مذهبكم الا قبول القدر
الخاص من المقدار واذا كان ذلك محتملا سقط قولكم **لا يقال** القول بانه
ليس في طبايع تلك المادة الا قبول ذلك النوع المعتدل من الحرارة يفضي الى المحال
لان الطبيعة الفلكية مستقلة باقتضاء ذلك القدر من السخونة والحركة السريعة
التي للفلك مستقلة باقتضائه فقد اجتمع على الاثر الواحد علتان مستقلتان فليست احدهما
بالاقتضاء اولى من الاخرى فاما ان يكونا مؤثرتين فيه معا وهو محال لاستحالة استناد
المعلول الشخصي الى علتين مستقلتين او لا الى واحدة منهما فاما ان يحصل من غير سبب
وهو محال او لا يحصل اصلا وهو محال ايضا لانه يلزم تخلف المعلول عند قوة علته
ولانه يحصل مطلوبنا من كون الفلك غير حار وثبت ان ما ذكرتموه يفضي الى هذه
الاقسام الباطلة فيكون باطلا وثبت ان المادة الفلكية قابلة لجميع انواع السخونة
لانا نقول لم لا يجوز ان يقال الحركة الفلكية غير مؤثرة في السخونة ولا
يبطل ذلك بما شاهدنا من كون الحركة مسخنة لان الحركة الفلكية مخالفة بالنوع
للحركات التي عندنا ولا يلزم من كون نوع من جنس موجبا شيئا ان يكون جميع انواع
ذلك الجنس كذلك سلمنا ان الحركة مسخنة وانها مساوية للطبيعة الفلكية
في الاستقلال بافادة ذلك القدر من السخونة لكن لم لا يجوز ان يقال الطبيعة

اولى بافادته من الحركة لكون الطبيعة متقدمة على الحركة تقدما بالطبع و
العلية سلمنا ان الحركة اولى لكن لم لا يجوز ان يقال ان الطبيعة الفلكية لا
تقتضي السخونة اصلا لكن الحركة السريعة التي له تقتضي تلك السخونة وعلى هذا
لا يلزم العلتين على المعلول الواحد قوله السخونة الصادرة عن تلك القوة
يجب ان تفعل سخونة اخرى قلنا هذا بعيد جدا والا لزم ان تصدر عن كل سخونة
سخونة اخرى لا الى غاية فيكون في المحل سخونات غير متناهية قوله تلك السخونة
اذا بحثت ما يلاقي محلها فلان تسخن محلها اولى ضعيف لاحتمال ان يكون شرط
افادتها ان يكون الاثر في محل آخر ومما يؤكد هذا الاحتمال انها لو افادت سخونة
اخرى في محلها لزم اجتماع السخونتين سلمنا الشرطية ولكن مقصودكم انما يتحقق
لو كانت سخونة الفلك من طبيعته فاما اذا حصلت من الفاعل المختار فلا كذلك غير
لازم سلمنا ان ما ذكرتم من الفلك لكنه لا يمنع من كون الشمس في ذاتها حارة
لكنها لغاية بعد جرمها عنا لا يصل الينا التاثير العظيم من حرارتها وكذا القول في
سائر الكواكب ج النار شفافة والكواكب ليست شفافة فالكواكب ليست نيرانا
ولقائل ان يقول الاشتراك في اللزوم لا يقتضي الاشتراك في تمام الماهية
فلم لا يجوز ان تكون الكواكب والنار مشتركين في غاية السخونة لكن الكواكب مخالفة
في ماهيتها لماهية النار فلاجل ذلك كانت النار التي عندنا شفافة وتلك الكواكب
غير شفافة قوله ان الفلك ليس ببارد لو كان باردا لكان في غاية
البرودة فكان تستولي البرودة والجمود على العناصر فما كان تتكون الحيوانات
لا يقال لم لا يجوز ان تنكسر البرودة لمجاورة النار لانا نقول لو كان
كذلك لكانت المادة الفلكية قابلة للحرارة ولو كان كذلك لوجب ان تصير في غاية
السخونة بسبب الحركة التي لها والكلام هاهنا كالكلام على ما مر قوله في ان الفلك

يتحرك

اجتماع

منع سخونة

١٨٣

الا على حسن الظن بجعل كل الثوابت في فلك واحد **لا يقال** لو كان شيء منها
في اكر السيارات لاختلف وضعها مع الثوابت التي عرف بالكسف كونها [illegible] كونه
في الفلك الثامن **لانا نقول** لم لا يجوز وجود كرة اخرى تحت كرة القمر تساوي
حركتها حركة الكرة الثامنة وهي مكوكبة بكواكب القطبين او لم لا يجوز وجود مثل
هذه الكرة فيما بين اكر السيارات ولا يمكن ابطاله بان ابعد بعد كل كوكب سافل
مساو لاقرب قرب الكوكب الذي فوقه وذلك يمنع من وجود كرة اخرى
في خلال اكر السيارات لان تلك المقدمة كاذبة لان بين ابعد بعد القمر و
اقرب قرب عطارد ثخن فلك جوزهر القمر واما سائر الكواكب فالمحققون
فيه من اصحاب الهيئة ذكروا ان عرض [illegible] في العلوية الثلثة
لا يتيسر الا بان يكون فلك التدوير الذي لكل واحد منها ثلث اكر محيط بعضها
بالبعض ويكون جرم الكوكب في [illegible] الكرة الداخلة واذا كان كذلك كان مقدار
ثخن اربع كرات من تلك التداوير من كل واحد منها ثخن كرتين حائلا بين اقرب
قرب السافل وابعد بعد العالي واما في السفلية فقد اثبتوا لها خمسة تداوير
فيكون بين اقرب قرب الزهرة وابعد بعد عطارد ثخن ثمان كرات فظهر بهذا كذب
هذه المقدمة على قواعدهم **سلمنا** سلامته عن النقض لكنهم انما اعتقدوا ان اقرب
قرب العالي مساو لابعد بعد السافل لاعتقادهم انه ليس بين هذه الافلاك
ما يتخللها ولا يمكن بناء ذلك عليه فانا لا نلتزم الخلاء بل لا بد فيه من دلالة **[illegible] في حركات
الكواكب** المشهود انما انما تتحرك بحركة الفلك الحامل لها لوجهين عقليين واخرين
خاصين لهما العقليان **ا** لو تحركت بانفسها لاغنت الافلاك **ب** [illegible] لكل
واحد حركة قطبية شرقية وحركة [illegible] غربية فاتان الحركتان ليستا
بالذات منهما او احداهما بالعرض وذلك لا ينافي ان الخلاف حركتها بحركة الفلك الذي هي فيه

وأما الخاصتان فالذي يخص الثوابت انه لو لم يكن حركتها بحركة الفلك لتقدم
او تأخر بعضها عن بعض لانه من المستبعد ان تكون مقدرة السرعة والبطوء
مع اختلاف دوائرها تقديرًا يحفظ الاوضاع التي لبعضها الى البعض حتى تشبه
حركة جملتها حركة فلك واحد ذي قطبين ومنطقة ويقوي ذلك اتفاقها
في حركاتها الطولية اعني ان لكل واحد منها في مقدار من السنين قدرًا خاصًا
من الحركة بالنسبة الى نقطة الاعتدال والذي يخص السيارة ان الجسم
الواحد لا يتحرك من ذاته الى جهتين مختلفتين فلو كانت حركات السيارات بانفسها
لاستحال وجود البعد الابعد في القمر وعطارد ولقائل ان يقول على الاول
بانا بينا انه ليس لكم دلالة على استحالة الخرق على الافلاك المكوكبة سلمنا ذلك لكن
لم لا يجوز ان يقال انه ينفصل عن ثخن الفلك جسم شبيه بحلقة ويكون قطر ثخنها مساويًا
لقطر الكواكب ثم ان الكواكب اذا تحرك اعتمد على تلك الحلقة فيتحرك الحلقة والكوكب
معًا ويكون الفلك واقفًا من غير ان يعرض له انخراق اصلا ثم انا لا نشاهد حركة
تلك الحلقة لكونها شفافة مشاكلة لجرم السماء وعلى هذا التقدير لا يلزم من استقلال
الكوكب بالحركة انخراق الفلك وعلى الثاني انه مبني على صحة ان يتحرك
الجسم الواحد دفعة واحدة حركتين الى جهتين احداهما بالذات والاخرى بالعرض
وقد مر في باب الحركة ما فيه من الاشكال وعلى الثالث انه حجة استبعادية
وعلى الرابع انه لا يجري في كل السيارات ثم ما به اعتراضًا على الثاني وفي عدد
الكرات الناس لما اعتقدوا ان الكوكب لا يتحرك الا بحركة الفلك استدلوا
باصناف الحركات على عدد الكرات والمشهور ان الكرات الكلية تسع والحق
ان الرصد لما دل على هذه التسع اثبتناها والزائد لما لم يعلم ثبوته لم يعلم انتفاؤه
ولذلك لم يظهر للشيخ ان كرة الثوابت كرة واحدة او كرات منطو بعضها على بعض

وهذا الاحتمال واقع لان الذي يمكن ان يستدل به على وحدة كرة الثوابت ليس
الا ان حركاتها متشابهة ومتى كان كذلك كانت مركوزة في كرة واحدة والمقدمتان
غير يقينيتين اما الصغرى فلان حركاتها وان كانت في الحس متشابهة لكن لعلها
لا تكون في الحقيقة واحدة لانا لو قدرنا ان الواحدة منها تتم الدورة في ست
وثلثين الف سنة والاخرى تتم في هذا الزمان لكن بنقصان ساعة واحدة
او اقل فالذي يخص الدرجة الواحدة من هذا القدر من التفاوت يقل جدا
بحيث لا تفي اعمارنا بضبطه واذا احتمل ذلك سقط القطع بالتشابه واما الكبرى
فلاحتمال اشتراك الاشياء المختلفة في لازم واحد واعلم ان هذه الاحتمالات
غير مختصة بكرة الثوابت بل هو حاصل في كل الكرات والذي يقال في ابطاله من
ان اقرب قرب كل كوكب يساوي ابعد بعد كل الكواكب التي تحته فقد
عرفت ضعفه في هذا الباب بل يجوز ان يكون فوق الفلك التاسع المتحرك بالحركة
اليومية من الافلاك ما لا يعلم عددها الا الله تعالى بل يحتمل ان يكون هذا الفلك
التاسع بما فيه من الكرات مركوزا في ثخن كرة اخرى عظيمة ويكون في ثخن تلك الفلك
الكرة الف الف كرة مثل هذه الكرات وليس ذلك مستبعدا فان تدوير المريخ
اعظم من ممثل الشمس فاذا عقل ذلك فاي باس بان يفرض مثله مما هو اعظم منه

في ان الحركات السماوية لا يعرض لها الاختلاف

اعلم ان القدماء
لما تاملوا الحركات السماوية وجدوا الاختلافات العارضة لها عائدة على نظام
واحد فقوي في ظنونهم انها في انفسها غير مختلفة اصلا اذ لو صح عليها هذا الاختلاف
لوجدوا ولما اختص نظامها بوجه واحد ولما استمرت مشاهدتهم لذلك النظام
حكموا بانها لا تختلف اصلا ما دامت باقية فبنوا على هذا الاصل مباحثهم النجومية و
المتاخرون ظنوا كون هذه المقدمة برهانية والذي يمكن نصرتها به من اصولهم

وجمان فا السماوات بسائط فلا يكون لها الا قوة واحدة فلا يصدر عنها الا
اثر واحد فالآثار الصادرة عنها لا تقع الا على نهج واحد ب الحركات السماوية
مستندة الى واجب الوجود اما بواسطة او بغير واسطة وعلى التقديرين يلزم من
امتناع عروض التغير له امتناع تغيرها ولا يعارض ذلك بالحوادث الارضية
لان تغيرها بواسطة الحركات السماوية فلا جرم صح تطرق التغير اليها اما الحركات
السماوية فليست بواسطة حركات اخرى ه ولقائل ان يعترض على الاول
بانا بينا ضعف دليلكم على بساطة الفلك المحدد وبينا انه لا دليل لكم على بساطة
سائر الافلاك اصلا سلمنا ذلك لكن البساطة لا تمنع من التغير كالعناصر وعلى
الثاني بانه مبني على كون الصانع تعالى موجبا بالذات وقد ابطلناه سلمنا
ذلك لكنا نمنع في جانب الحركة ان صدور الحوادث عنه لا يتوقف على توسط الحركات
الجسمانية سلمنا ذلك لكن الحركة الواحدة كافية فيه فلتكن هي الحركة الاولى
واما حركات الافلاك المكوكبة فلا حاجة اليها وايضا فالحركة الاولى يكفي
في كونها متوسطة دوام ذاتها فاما دوام احوالها في السرعة والبطوء فذلك
ايضا غير واجب سلمنا صحة دليلكم لكنه باطل بوجه آخر وهو ان حركات الافلاك
اختيارية والحركة الاختيارية لا يمتنع عروض الاختلاف لها ولذلك فان
الشيخ قال في آخر مجسطي الشفاء ان حركات الافلاك نفسانية فلا يمتنع عليها
ان لا تتمم العودة بشيء في التفريع على هذه المقدمة لما ثبت ان الاختلاف
لا يعرض لشيء من السماويات ثم انا رأينا في حركات الكواكب واجرامها اختلافا منتظما
عائدا عن منتهاه الى اوله اما في الحركات ففي السرعة والبطوء واما في المقادير ففي الصغر
والكبر فعلمنا ان ذلك بسبب اختلاف قربها وبعدها عن الارض وذلك انما يكون
بسبب الافلاك لا محالة فنقول الفلك الحامل للكوكب اما ان يكون محيطا

بالارض او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون مركزه مركز العالم واما
ان يكون خارجا عن مركز العالم فان كان الاول فاما ان يكون الكوكب مركوزا
فيه او مركوزا في المركوز فيه فان كان الاول استحال ان يختلف بسبب ذلك
قربه وبعده من الارض وان يقطع قسيا مختلفة في ازمنة متساوية والا
عرض الخلاف المذكور ففي القسمان الاخران وما يتركب منهما وهو ان يكون
الفلك موافق المركز والكوكب لا يكون مركوزا فيه بل في جرم مركوز فيه يتحرك
وهو فلك التدوير كما هو احد الاحتمالين في الشمس او ان يكون محيطا بالارض
ولكن يكون مركزه غير مركز العالم كما هو الاحتمال الثاني في الشمس وهو الاحتمال
الظاهر او ما يتركب منهما وهو في الستة الباقية **في ان النمو على الافلاك محال**
اما السطح الاعلى من الفلك فذلك عليه محال والا لزم وقوع الخلاء واذا استحال
ذلك على احد سطحيه استحال على الثاني لكون الفلك الاول بسيطا فيكون جميع
جوانبه على طبيعة واحدة واذا استحال ذلك على مقعره استحال على محدب فلك الثوابت
والا لزم تداخل الابعاد واذا استحال ذلك على محدبه استحال ايضا على مقعره اما
ان كان بسيطا فلما مر وان كان مركبا فلانه ينتهي تحليل المركب الى البسائط
ويتقرر ما ذكرناه في كل واحد من سطحي كل واحد من تلك البسائط **ولقائل**
ان يقول امتناع النمو على محدب الفلك الاعلى يحتمل ان يكون لا لذاته بل لعدم شرط
وهو الحيز وهذا المعنى غير حاصل بالنسبة الى مقعره لاحتمال ان يقال انه عند
ما يتخلخل ينبسط ويتكاثف محدب الثوابت وينقبض وعلى هذا التقدير يبطل ما ذكرتموه
وايضا فما ذكرتموه يمنع من جواز النمو على كل الاجسام **في المجرة** ذهب ارسطو
الى انها الابخرة الدخانية واقفة في الهواء والصحيح انها اجرام كوكبية صغيرة
قليلة الضوء متقاربة الوضع فرويت على هذا الوجه لوجهين **ا** لو كانت

المجرة لبخار في الهواء لكان له اختلاف منظر لان القمر الذي فوقه اذا ظهر
له اختلاف المنظر فان يظهر له اولى وفساد التالي يدل على فساد المقدم
بقايا المجرة الدخانية على هذا الشكل من غير ان يلحق اليها شيء من
المتغيرات فشيء من التواريخ مستبعد جداً **في محو القمر** لتشابه بعض
المواضع في وجه القمر عن قبول النور اما ان يكون بسبب خارج عن جرم
القمر او غير خارج عنه اما الاول فاما ان يكون كمثل ما يعرض للمرايا من وقوع
الاشباح فيها فلان تلك المواضع مضيئة فكذلك القمر لما تصور فيه اشباح الجبال
والبحار فيه لم ير تلك المواضع فيه براقة والا لكان باطلا لان الاشباح المشاهدة
في المرايا تختلف باختلاف مقامات الناظرين والآثار التي في وجه القمر ليست كذلك
ولان القمر مضيء والمرآة لا تكون مضيئة او لان ساترا استتر تلك المواضع عنا وهو
ان كان عنصريا وجب ان تختلف المواضع المستترة باختلاف مقامات الناظرين
ولانه ان كان هواء صرفا او نارا صرفة لم يكن ساترا لكونه شفافا وان كان مركبا
مثل دخان او بخار لم يدم او سماويا وهو ان لم يكن مركوزا في وجه القمر لزم ان يكون
له اختلاف منظر او كانت مركوزة فيه وهو الحق وذلك بان ترتكز في وجه القمر
اجسام كوكبية مظلمة او قليلة الضوء فتمنع حال اضاءة القمر ظلمة واما الثاني
وهو ان يكون ذلك بسبب عائد الى ذات القمر فاما ان يكون جوهر الموضع المستنير
مساويا لجوهر الموضع المظلم فحينئذ يمتنع ان يختلفا في الكيفية الا بسبب خارجي وذلك
السبب اما ان يكون عنصريا كما يعتقد ان ذلك المحو بسبب انمحاق بعض القمر
وهو محال لوجهين **اما اولا** فلان الارصاد تكذب بوقوع النقصان في اجرام
الكواكب **واما ثانيا** فلانه لا يماس النار الا على نقطة واحدة في دهر طويل
مرة واحدة وذلك عندما يكون في حضيض تدويره ويكون تدويره في حضيض

حامله

حاجبة او سماويا وقد مر الكلام فيه ولو ان انزا من ظلمة جانبه المظلم فادى الى جانبه
المضيء وذلك باطل والا لاختص ذلك الاثر باطرافه فقط ولكان كلما ازداد البعد
عن الطرف ازداد الضوء وقلت الظلمة **في ان الافلاك متحركة** الرياضيون
لما راوا الكواكب تتحرك [illegible] واعتقدوا ان حركتها لابد وان تكون لحركة الفلك اعتقدوا
حركة الفلك وكان ذلك طريقا انيا والطبيعيون ارادوا ان يذكروا طريقا
لميا فذكروا وجهين **الاول** الفلك بسيط فاختصاص كل جزء منه بوضع خاص اما
ان يكون واجبا او جائزا والاول باطل لان الاجزاء المفترضة في البسيط متساوية
في تمام الماهية والامور المتساوية في تمام الماهية يستحيل ان يجب لبعضها دون
البعض لما والثاني يقتضي صحة انتقال كل واحد من تلك الاجزاء الى حيز الآخر
وذلك بالحركة المستديرة فالحركة المستديرة على الافلاك جائزة وكل ما صحت
الحركة المستديرة عليه ففيه ميل مستدير على ما صح في باب الحركة وكل
ما فيه ميل مستدير فهو متحرك على الاستدارة لوجوب حصول الاثر عند حصول
المؤثر فالفلك اذن متحرك بالاستدارة **ولقائل ان يقول** انتم انما بينتم
صحة وجود الحركة المستديرة بالنظر الى القابل وهو جسم الفلك من حيث هو
هو قابل لها والصحة الحاصلة للقابل لا يعتبر في تحققها المؤثر والشرط
اما الصحة المطلقة للشيء فهي انما تثبت بعد ثبوت القابل والفاعل وحصول
الشرائط واندفاع الموانع فان ادعيتم صحة الحركة المستديرة على الفلك بالوجه
الاول فهي ثابتة بالوجه الذي ذكرتموه ولكن لا يلزم من تحققها تحقق العلة
الفاعلة للحركة وان عنيتم به الثاني لم يمكنكم اثبات هذه الصحة الا بعد
اثبات ان العلة الفاعلة لتلك الحركة حاصلة وانتم انما تثبتون العلة
الفاعلة وهي مبدأ الميل المستدير بواسطة هذه الصحة فيلزم الدور لما

كان الفلك بسيطا لم يكن بان يحصل بعض اجزائه في بعض اجزاء احيزته اولى
بان يحصل في سائر اجزاء احيزته فاما ان يبقى كل جزء منه في جزء من اجزاء احيزته
فيكون ذلك ترجيحا للحصول في الممكن على الآخر بلا مرجح وانه محال واما ان لا يبقى بل
يتحرك وذلك يقتضي كون الفلك متحركا ولقائل ان يقول هذا يقتضي ان يكون
البسائط العنصرية متحركة بالطبع على الاستدارة وذلك باطل في كيفية حركة
الافلاك الفلك متحرك وكل متحرك فلابد وان يعرض له اختلاف وضع بالنسبة
الى جسم آخر فالفلك كذلك وذلك الجسم لا يجوز ان يكون خارجا عنه لما عرفت انه
ليس خارج الفلك الاقصى جسم آخر فلابد وان يكون داخلا فيه ولا يجوز ان يكون
متحركا لان تبدل النسبة عند المتحرك قد يكون للساكن وللمتحرك فلابد وان يكون
ساكنا وهو الارض في ان المحيط كيف يحرك المحاطيه قالوا هذا على وجهين
آ ان يكون احدهما جزءا من الآخر كالخارج المركز الذي هو جزء من الممثل فلا محالة
ينتقل بانتقاله ب مقعر المحيط مماس لمحدب المحاطيه فيتشبث به ويلزم قطباه
جزوين من الحاوي طبعا لكونه مكانه فينتقل ايضا بانتقاله ولقائل ان يعترض
على الثاني من وجهين آ النقط المفروضة في مقعر المحيط متساوية باسرها لكونه
بسيطا فيستحيل ان يكون قطب المحوي طالبا لنقطة معينة من الحاوي دون سائر
النقط المساوية لها ب زعموا ان الممثلات باسرها انما تتحرك حركاتها البطيئة بحركة
فلك الثوابت ولم توجد هناك احدى هاتين العلتين بل الصحيح ان المحرك للكل
هو الله تعالى باختياره فان ثبت على قانونهم كون الحاوي محركا للمحوي فانه
يكون محركا له بالقوة لا بالمماسة في ان حركات الافلاك نفسانية الافلاك
متحركة بالاستدارة طبعا وكلما كان كذلك كانت حركته نفسانية وانت قد
عرفت ما في كل واحدة من المقدمتين شيء قالوا من المعلوم ان نسبة كلية

اي ان بعضها اقوى
من بعض سائر
الافلاك

العناصر الى كلية الافلاك اقل من نسبة البرة التي يبلعها الانسان الى بدنه
فاذا لم يمنع تلك البرة بل كثير من الاخلاط والاعضاء الغير الحية التي فيه من اطلاق
اسم الحيوان عليه فكذلك العناصر لا تمنع من اطلاق اسم الحيوان على كل العالم **في انه**
هل للافلاك شيء من الحواس الخمسة الظاهرة او الباطنة او الشهوة او الغضب
لو كان لها شيء من الحواس الظاهرة لكان معطلا وفساد التالي يدل على فساد
المقدم بيان الشرطية ان الغرض من خلقة الحواس الظاهرة في الحيوان ان تجلب
المنافع او تدفع المضار ولما كان نافع الفلك محالا لم يكن في الحواس التي لها فائدة
بيان فساد التالي انه لا معطل في الطبيعة **وللقائل ان يقول** هذا القياس
انما تم بمقدمات ثلث ممنوعات الاولى مما يعني **ا** انه لا فائدة في خلقة الحواس الا جلب
المنافع او دفع المضار وذلك غير يقيني فلم لا يجوز ان تكون نفس هذه الحواس منفعة
لا ان يكون الغرض منها منفعة اخرى **ب** المنفعة والمضرة على الفلك محال وقد بينا
انه ليس لكم على ذلك دلالة جيدة **ج** لا معطل في الطبيعة وهذه مقدمة مقبولة
عند الاكثرين لكونها منقولة عن الاقدمين ولكن لا يبتهج ذلك من الدلالة
واما الشهوة والغضب فقد نفوهما عنها بهذا الطريق بعينه واما الحواس
الباطنة فقد اضطرب كلام الشيخ فيها وحيث نفاها استدل عليه بانها متعلقة
بالحواس الظاهرة فان الخيال يحفظ صور المحسوسات والوهم يدرك احوالها
الجزئية والمفكرة تتصرف فيها فاذا لم يوجد الاصل وجب ان لا يوجد التبع **وللقائل**
ان يقول لا نسلم انه لا فائدة فيها الا حفظ صور المحسوسات واحوالها الجزئية
فلم لا يجوز ان يكون فيها فوائد غير ما ذكرتم سلمنا ذلك فلم قلتم انه لا معطل **في المتعلق**
الاول لقوة الحيوة فيها قيل الكوكب في الفلك كالقلب في البدن
فكما ان القلب اول عضو يتعلق به النفس فكذلك الكوكب وهذه المباحث و

امثالها مما لا يرجى فيه الا للظنون الضعيفة في ان الافلاك كرات فنقول لم
على البرهان اللمي وهو انها بسائط والبسيط شكله الكرة وقد عرفت ما في كل
واحدة من المقدمتين وبعد تسليمهما فنقول انه لا يلزم من هذا القدر وجوب
كونها كرة لجواز زوال الاحوال الطبيعية عند عروض القواسر وهذا الاحتمال
لا يندفع الا باثبات ان السماوات لا يعرض لها الاختلاف عن مجاريها الطبيعية لكنا قد
تكلمنا على هذه المقدمة واما الرياضيون فقد ذكروا طرقا اقناعية ا لو كان
الفلك مضلعا او بيضيا او عدسيا لزم وقوع الخلاء عند حركته وفساد التالي
يدل على فساد المقدم ولقائل ان يقول الخلاء انما يلزم من حركة البيضي
على قطره الاقصر والعدسي على قطره الاطول واما بالعكس فلا وقولك ثانيا بطليموس
في تقريره لحجة ان الامر وان كان كذلك لكن كان يلزم الخلاء بتقدير وقوع الحركة
على ذلك الوجه ضعيف لانا نقول ب فلم لا يجوز ان يقال المحال انما لزم من فرض
وقوع الحركة على الوجه الذي ذكرتموه لا من كذب المقدمة المستعملة في قياس
الخلف لا يظهر الا عند صحة سائر المقدمات ج ان يبين ان الفلك مستدير
في طوله ثم في عرضه اما الطول فلان اجزاء الفلك في طوله اما ان تكون متساوية في
القرب من الارض او لا يكون فان كان الاول ثبت كونها كرة وان كان الثاني فنقول
انا سنقيم الدلالة على ان السماء محيطة بالارض وان الارض كرة فحينئذ افق كل موضع
نصف نهار موضع آخر فيلزم ان يكون نرى الكوكب في البلد الذي افقها بعد من
نصف نهاره عند كونه على ذلك الافق في غاية الصغر وحين يكون على نصف نهاره
في غاية الكبر وفي البلد الذي يكون الامر فيه بالعكس ان يرى على العكس مما ذكرناه
وفي بعض البلاد يكون الكوكب اعظم منه في الآخر وان يكون في غاية ارتفاعه
في احد الافقين اعظم منه في الآخر والتوالي كاذبة فان احوال الطلوع و

في احد الافقين

الغروب في جميع البلاد الموضوعة على طول العمارة على نسق واحد واما العرض
فلان السائر من الجنوب على خط واحد من خطوط نصف النهار يظهر له من
الجانب الشمالي بمقدار ما يخفى منه من الجانب الجنوبي وذلك لا يتم الا بان يكون على
شكل الكرة ج الاصطرلاب وذات الحلق والرخامات وسائر الالات انما عملت
وسطحت على ان شكل السماء كرة وحركتها دورية وسطح الاصطرلاب وسائر
الالات الافق ودوائر المقنطرات والسموت دائرة وما شاكلها على ان الارض
كرة ثم انا شاهدنا الالات متوافقة وموافقة لما يظهر في الحس وهاتان الطريقتان
من الاقناعيات في ان السموات لا يصح عليها الكون والفساد منع ارسطو
منه وليس مراده منه هنا كونه ازليا ابديا بل ان الاجسام التي منها تكونت
الافلاك لا تقبل الا تلك الصور فهي ما دامت موجودة كانت متصورة بتلك
الصور والا عدمت واحتج عليه بوجهين الاول لو كان الفلك كائنا
لصحت عليه الحركة المستقيمة وفساد التالي يدل على فساد المقدم بيان
الشرطية ان كل متكون متحيز وكل جسم فله حيز طبيعي فللمتكون حيز طبيعي
فاما ان يتكون في حيزه او في حيز آخر فان كان الثاني فاما ان يتحرك بالطبع
الى حيزه فيكون متحركا بالاستقامة او لا يتحرك فلا يكون المكان الطبيعي مطلوبا
بالطبع والاول محال لا يخلو اما ان يقال ان ذلك الحيز قبل تكون هذا الجسم
فيه كان خاليا وهو محال لاستحالة الخلاء او كان فيه جسم فعند حصول الجسم
الذي تكون ان بقي الجسم الاول لزم التداخل وان لم يبق فالجسم الذي خرج
عنه ان لم يكن من نوع هذا المتكون مغير حصل فيه لا شك انه قد اخرج الجسم
الذي هنا المكان الطبيعي مكان طبيعي له ولا شك ان ذلك الجسم يطلب العود
اليه بميل مستقيم فهذا المتكون ايضا قابل للميل المستقيم لانه من جنسه والا لكان

لامكان ان يوجد جسمان مختلفان بالطبع وانه محال وان كان من نوعه فكذلك
فثبت ان كل كان ففيه ميل مستقيم واما فساد الثاني فلان الفلكية لا تستند
والمثلان لا يجتمعان في الفلك قبل ان حصلت الصورة الفلكية في مادته
ان كان في حيزه الذي هو الآن فيه وعلى هذا الشكل فقد كان فلكا قبل صيرورته
فلكا هذا خلف وان لم يكن كذلك فانتقاله اليه لا بد وان يكون بحركة مستقيمة
وذلك على التجرد محال واعلم انا قد ذكرنا في هذا الكتاب ولا سيما في هذا
الباب جملة ما لو وقفت عليه لم يخف عليك وجه الكلام على هذين الوجهين وبالله التوفيق

القسم الثاني في البسائط العنصرية وفيه فصلان

الفصل الاول في الاركان وهو لو بحثنا ان في ترتيبها اقربها الى
الفلك النار لوجهين اما اولا وهو لمي طول محاكة الفلك للجسم الذي يتحرك
عليه بجعله نارا واما اني وهو ان الشهب اجسام محترقة فلولا النار في الجو العالي
والا لما كان كذلك واما الجسم الذي هو في غاية البعد عن الفلك وهو في غاية
البعد عن وصول اثر حركته اليه فكان ساكنا جامدا وهو الارض واما الجو الذي
لا يكون شديد القرب من الفلك فانه لا يسخن الى الغاية وهو الهواء وعلى الاشك
فيه ان الماء طاف على الارض كما سبق في الهواء فعلمنا ان مكان الماء ان يكون تحت
الهواء ولقائل ان يعترض على ما ذكروه اولا في النار بانا لا نسلم ان الفلك متحرك
بل المتحرك هو الكوكب فقط وعلى ما سلمنا ذلك لكنا نقول ان مقعر الفلك الخشونة
فيها اصلا حتى تتشبث بسببها اجزاء الجسم المجاور له واذا كان كذلك لم يلزم من حركة
الفلك حركة ما يجاوره ولا يلزم سخونتها واما الفلك ممنوع في نفسه ليس حارا حتى
يسخن ما يجاوره وعلى ما ذكروه ثانيا انه لا ينتهي الا بالقدح في الفاعل المختار
وهذا القدح باطل وعلى قولهم في كثافة الارض انكم لما عللتموها بعدم وصول

189

تأثير الفلك فيها فقد علمت لأن الموجود بالعدمي وأنه محال **مباحث**
الأرض وهي سبعة **فا** في شكل الارض وهو الكرة ذكروا فيه وجوها ثلثة
فا الارض في طولها إما أن تكون مستقيما أو مقعرا أو محدبا والأول باطل والا لكان
طلوع الشمس على جميع البلاد الموضوعة على ذلك السطح وغروبها عنها دفعة
والثاني باطل لأنا لما اعتبرنا من القمر خسوفا واحدا بعينه واعتبرنا احدى احواله
المضبوطة كالربع لم نجد لكل البلاد المختلفة الطول في وقت واحد من النهار
والليل والثالث ايضا باطل والا لكان طلوعهما على اهل المغرب قبل طلوعهما على
اهل المشرق ولما بطل القسمان تبين كونها في الطول محدبة وفي العرض ايضا
كذلك لأنها لو كانت مسطحة لكان السالك الى خط من خطوط نصف النهار الى الجانب
الشمالي وجب ان لا يزداد عليه ارتفاع القطب الشمالي وانحطاط القطب الجنوبي
ولا يظهر له في الشمال من الكواكب ما كان خفيا عنه وفي الجنوب بالعكس ولو كانت
مقعرة لكان كلما كان التوغل في الجانب الشمالي اكثر كان خفاء القطب الشمالي والكواكب
القريبة عنها اكثر وكل ذلك باطل فالارض في طولها وعرضها محدبة وذلك
المحدب على شكل الكرة لانا نجد التفاوت في اوقات الخسوفات وفي عروض البلاد
على حسب تفاوت اجزاء الدائرة فالأرض كرة **ولقائل ان يقول** المعمور من
دورنا الارض في الطول ليس الا النصف اما النصف الثاني فمغمور في الماء
ونحن لا نعرف حال ذلك النصف فلعل ذلك النصف مسطح مستو بحيث يقع
الضوء على كله دفعة او يكون مقعرا بحيث يكون الضوء على جانبه الغربي قبل
وقوعه على جانبه الشرقي وقد ذهب الى كل واحد من هذين الاحتمالين قوم
فهذه الدلالة لا تبطل احتمال ان الارض على صورة نصف كرة بل لا تبطل كونها على
صورة ربع كرة بل لا تثبت ايضا كونها على شكل تمام ربع الكرة لان ذلك انما تثبت

وقوع

لو امكننا ان ننتقل من خط الاستواء الى الموضع الذي يكون القطب على سمت الراس
ومعلوم ان ذلك متعذر لا يقال لما ثبت بهذه الحجة ان القطعة المعمورة
من الارض على شكل قطعة كرة وجب ان يكون شكل تمامه شكل الكرة لان مقتضى
طبيعة البسيط لا يختلف لانا نقول هذا انما يجب لو كان شكل هذه القطعة
شكلا طبيعيا فلم لا يجوز ان يكون قسريا كما انكم تعتقدون ان خروجها عن الماء
قسري فان قلتم الاستدارة هي الشكل الطبيعي للاجسام فنقول فاذن
دليلكم انما يتم لو بينتم ان شكل الجسم البسيط هو الكرة وهذا لو ثبت لكان كافيا فيكون
الاشتغال بما ذكروه لغوا سلمنا ان شكل الارض محدب فلم قلتم انها محدبة تحدبا
كريا قوله يحصل التفاوت في الطول والعرض بحسب التفاوت في اجزاء الدائرة
قلنا هذا انما يثبت لو اتفق في وقت ان يجلس في جميع البلاد المتفاوتة الاطوال
بدرجة درجة اناس يرصدون خسوفا واحدا ثم وجدوا تفاوت التفاوت بين
الساعات بحسب تفاوت التفاوت في الدرجات او بالعكس ومعلوم ان ذلك مما لم يوجد
قطعا والذي عرف بالرصد وقوع التفاوت اما وقوع التفاوت على ذلك الوجه
المذكور فلا فكذا انما قيل بناء على كروية الارض فلو اثبتنا كروية الارض به لزم الدور
ج ظل الارض مستدير وكل ما ظله مستدير فهو مستدير بيان الصغرى ان انخساف
القمر مستدير وانخساف القمر نفس ظل الارض فاذن ظل الارض مستدير واما
قلنا ان انخساف القمر نفس ظل الارض لانه لا معنى للظل الا العدم النور عن الشيء
القابل للنور بسبب توسط الكثيف بين المضيء والمستضيء وانخساف القمر ليس الا
كذلك وقلنا ان انخساف القمر مستدير فبالحس وبيان الكبرى انه متى اذا الظل
يكون على شكل الفصل المشترك بين القطعة المضيئة باشراق الشمس عليها وبين
القطعة المظلمة منها فاذا كان الظل مستديرا وجب ان يكون ذلك الفصل

190

شكل الظل مثل م

للمشترك الذي شكله مستديرًا فالارض اذن مستديرة ثم ان هذا الدليل
غير مختص بجانب واحد من جوانب الارض لان المقاطرة الموجبة للخسوف تتفق
في جميع اجزاء فلك البروج مع ان شكل الخسوف ابدًا مستدير على الاستدارة
لا يقال الجسم الشئ ذو الاضلاع يرى من البعيد مستديرًا فلم لا يجوز ان يكون الامر
هيهنا كذلك لانا نقول هذا انما يضر لو ادعينا ان الارض كرة حقيقية وكيف
نذهب الى ذلك مع ما نشاهد فيها من الاغوار والانجاد بل المدعى انه قريب الشكل
من الكرة ج الارض بطبعها متحركة الى الوسط ومتى كان حال كل اجزائها كذلك
وجب ان يكون شكلها قريبًا من الكرة فان قيل كرية الارض باطلة لوجهين
ا مركز ثقل الارض ان كان هو مركز حجمه او قريبًا منه وجب ان يكون غوصها
في الماء من جميع الجوانب على السواء فكان يجب ان لا يكون شيء منها بارزًا وان لم يكن كذلك
وجب ان يكون بعض جوانبها اثقل من بعض لكن الارض جسم بسيط واذا كان كذلك
كان جانبه الازيد ثقلًا ازيد مقدارًا فالارض لا بد وان يكون بعض جوانبها ازيد
طولًا من بعض على الجانب الآخر بعرضًا من الاول حتى يعتدل الجوانب في الثقل وذلك
يقدح في الكرية ب كيف يكون الارض كرية مع ما نشاهد فيها من الاغوار
والانجاد والجواب عن الاول لا نسلم كون الارباع الثلثة مغمورة في الماء سلمنا
ذلك فلم لا يجوز ان يكون التفاوت بين جوانب الارض لا بسبب التفاوت بالشكل بل
للتفاوت في الخاصية فيكون بعضها اكثف اكتنازًا او تحجرًا فكان اثقل وكان جانب
الآخر اكثر تخاوة وسخية فكان اخف وعن الثاني ان ذلك انما يقدح في كونها
كرة حقيقية وذلك لا ندعيه بل المدعى انها بالكرة اشبه وهذه الاغوار والانجاد
اذا قيست الى كلية الارض وجدت اقل من الخشونات التي تكون على ظاهر الكرة الصغيرة
في سكون الارض من الناس من جعل الارض متحركة ومنهم من جعلها ساكنة

والاولون منهم من جعلها هاوية ومنهم من جعلها صاعدة ومنهم من جعلها
متحركة بالاستدارة وهولاء انما ذهبوا الى هذا لانهم راوا للكواكب حركات بطيئة
الى المشرق وحركة سريعة الى المغرب واستحال عندهم كون الجسم الواحد متحركا دفعة
الى جهتين سواء كانت الحركتان بالذات او بالعرض او احداهما بالذات والاخرى بالعرض
وزعموا ان الافلاك متحركة الى المشرق حركة بطيئة واما الارض فانها متحركة
من المشرق الى المغرب بهذه الحركة اليومية فبسبب ذلك نرى الكواكب طالعة
وغاربة كما ان السفينة في الماء متحركة والشط ساكن فان كنا نتخيل حركة الشط
الى الجانب المضاد للجانب الذي اليه تحرك السفينة ونبين على بطلان الحركة
المستقيمة انا اذا رمينا المدرة الى فوق عادت ولو كانت الارض صاعدة لما احتاجت
المدرة الى العود ولو كانت هاوية لما وصلت اليها الا الاثقل اسرع فالسريع
لا يدرك الاسرع ب لو كانت صاعدة لكنا كل يوم اقرب الى الفلك وكان يجب
ان يزداد عظم الكواكب كل يوم في حسنا ولكان المرئي لنا من الفلك كل يوم اقل
ولو كانت هابطة لكان الامر بالعكس ونبين على فساد حركتها بالاستدارة
وجهان ا دور الارض عشرون الف ميل وماية وستون ميلا على ما ذكره
اصحاب الارصاد وهو مقدار سيرها في اربع وعشرين ساعة وحصة الساعة
الواحدة ثمان ماية واربعون ميلا ولكل دقيقة من الساعة اربعة عشر ميلا
وهو اربعة فراسخ وثلثا فرسخ وهو ستة وخمسون الف ذراع وليتحرك الواحد
منا بسيره العنيف في تمام يوم وليلة اثني عشر فرسخا فيكون حصة الدقيقة الواحدة
من الساعة من هذا السير جزءا من عشرين جزءا من ميل وذلك مائتا ذراع فيكون
اعني السير من الآخر جزءا من الفي جزء واذا ثبت ذلك فلو كانت الارض متحركة
على الوجه المذكور لكان الطير اذا طار ساعة واحدة يبعد عن موضعه الى نحو المغرب

ثمانين وثمانين في المغارب زيادة ما طار واما في المشرق ثمانين وثمانين في المغارب نقصا
منها ما طار ولما كان باطلا ثبت ان استدارة الارض باطلة ح ثم نرى حجر الرحى
اذا اسرعت حركتها اداره ما جاوره من الاجسام الدقيقة مع نفسها فلو كانت
الارض متحركة على هذا الوجه لادارت الهواء مع نفسها فوجب ان لا نرى السحاب
ولا الرياح متحركة نحو المغرب واما القائلون بسكون الارض فمنهم من جعلها
غير متناهية من جانب السفل ويدل على فساده الدلالة المذكورة في تناهي الاجسام
والرصد فانه دل على ان اول الليل في نهاية العمارة بالمشرق هو آخر الليل في نهاية
العمارة بالمغرب وهو اقناعي ومنهم من سلم كونها متناهية ثم منهم من منع ان يكون
شكلها الكرة ومنهم من سلم ذلك والاولون فريقان منهم من جعل حدبة الارض فوق
وسطحها اسفل على الماء والهواء ومن شان الثقيل اذا انبسط ان ينضغط على الماء
ومنهم من عكس الامر فيه وهذان القولان باطلان لان الكلام في وقوف الجسم الذي
تحت الارض كالكلام في وقوفها واما الذين سلموا كونها كرة فمنهم من جعل سبب
السكون جذب الفلك لها من جميع الجوانب فيلزم وقوفها في الوسط ومنهم من جعل
السبب دفع الفلك لها من جميع الجوانب والاول باطل لان الاصغر اقرب اسرع
انجذابا فما بال المدرة المرمية الى فوق لم تنجذب الى الفلك والثاني ايضا باطل
والا لكنا نحس بتلك المدافعة كما نحس بمدافعة الرياح القوية ولانه كان
يجب ان يكون انسفالنا الى ناحية المغرب اسهل ولانه يلزم ان تكون حركة الثقيل فانلا
من الابتداء اسرع منها عند الانتهاء لانها عند الابتداء اقرب الى الفلك ومنهم من
زعم ان النصف الاسفل من الارض صاعد والنصف الاعلى هابط فيتمانعا فيقف
في الوسط وهذا باطل لانها بسيطة ولان اقدام الواقفين على طرف العمارة بالمشرق
محاذية لاقدام الواقفين على طرف العمارة بالمغرب مع ان طبيعة الارض في هذين

المودعة فيها بطبعها وانما الذي اتفق الحكماء عليه ان الارض بطبعها طالبة للمركز اي
طالبة لان ينطبق مركز ثقلها على مركز العالم ومذهب جمهور المسلمين ان الله
سبحانه وتعالى فاعل مختار يسكنها بالاختيار وهذه الطريقة امثل وعن الشبهات
ابعد **في حركات الاركان** منهم من جعلها باسرها ثقيلة طالبة للمركز لكنها
متفاوتة في الثقل والاثقل اسبق فيعرض منه ضغط الاقل ثقلا عليه وهو باطل
لان حركة النار على هذا الفرض قسرية والجسم كلما كان اعظم كانت حركته القسرية
ابطأ فكان يجب ان تكون حركة النار العظيمة ابطأ من حركة النار الصغيرة ومنهم
من جعلها طبيعية وقد عرفت ما فيها **في سبب** رسوب بعض الاجسام
وطفو بعضها كل جسم فاما ان يكون المساوي حجمه للماء في الحجم مساويا له في الثقل
او اثقل او اخف فان كان الاول فاذا القي شيء منه في الماء اخذ من المكان بقدر ما
ياخذ ما يساويه في الحجم من الماء فيعرض له ان لا يرسب لانه ليس اثقل من الماء وان لا
يطفو لانه ليس اخف بل يصير بحيث ينطبق سطحه الاعلى على السطح الاعلى من الماء وان
كان الثاني نزل وان كان الثالث رسب في الماء بقدر ما لو امتلأ كان مساويا
له في الثقل وبقي الباقي خارجا مثل الخشب الطافي **في الرد على من زعم**
ان احد هذه الاربعة هو الاصل هذه الاربعة مشتركة في الجسمية ثم ليس لبعض
هذه الكيفيات تقدم على البعض فليس جعل البعض اصلا والباقي تبعا اولى من العكس
لاسيما والحكماء اثبتوا ان كل واحد منها ينقلب الى الآخر **وفي الاجزاء الاصلية
للتراب** الاجزاء الترابية ليست في التلاصق كالاجزاء المائية والهوائية بل هي
متفاصلة بالفعل وكل واحد من تلك الاجزاء يغاير الآخر ويمتاز عنه ولا شك
انه جسم قابل للقسمة الوهمية الى غير النهاية لكنه قيل انه لا يقبل القسمة الانفكاكية
البتة لا لمانع طبيعية ولا لحصول الانفكاك بالفعل الى غير النهاية ولا قسمة لا لمانع

الصغر بحيث لا يحمل فيها شيء من الآثار فهي اذن غير قابلة للقسمة في ان الارض
البسيطة غير ملونة وان كانت ملونة فالونها اما الاول فمنهم من قال الارض البسيطة
لخالصة شفافة لان البسيط لا لون له وهو باطل لان الارض التي نراها ان لم تكن
بسيطة لكن الغالب عليها الارضية فكان يجب ان يكون الغالب عليها الشفافية كالماء
الذي نراه والهواء الذي نشاهده وهذه حجة اقناعية والذي يقال ان البسيط
لا لون له فهو منقوض بالقمر وتحقيقه ان كون المزاج علة للون لا ينافي حصوله من
غير المزاج لاحتمال حصول الاحكام المتساوية بالعلل المختلفة واما الثاني فالمشهور
ان لونها الغبرة اذا جعلنا الغبرة لونا بسيطا فاما اذا كانت مركبة فلونها السواد و
انما لم يكن لون التراب في غاية السواد لاختلاط الاجزاء الهوائية به وذلك يوجب البياض
كما في الزبد وموضع السحق من الزجاج والمسحوق منه ويدل على ان لونه السواد
ان الحرارة تسود الرطب وتبيض اليابس والبرودة بالعكس منه مباحث الماء
وهي سبعة الاول ان شكله الكرة ذكروا انما بحجة وجوها ثلثة الاول راكب البحر اذا قرب من
جبل ظهر له قلته اولا ثم اسفله ثانيا مع ان البعد بينه وبين القلة اكثر مما بينه وبين
الاسفل فما ذاك الا لان حدبة الماء حاجبة ولقائل ان يقول لم قلتم انه لا مانع
الا ما قلتم فان الجبل الذي نرى اسفله واعلاه لم يكن رؤيتنا للشيء الموضوع
اسفله كما الجدار كرؤيتنا للشيء الموضوع في اعلاه فعرفنا بذلك ان هنا مانعا او ما
ذكرتموه ثم نقول لم لا يجوز ان يكون ذلك المانع هو ان الابخرة المتصاعدة
من الارض القريبة من وجهها متكاثفة كثيرة للهواء فلا جرم لا ينفذ البصر فيه
فلا يرى حضيض الجبل فاما قلته فان الابخرة الواصلة اليها قليلة فلا جرم انا
نراها وايضا فان القوس الصغيرة من الدائرة العظيمة تكون في الحس
كالخط المستقيم واذا كان كذلك فمن المستبعد ان يكون تحدب القوس التي

بين الناظر وحضيض الجبل من جملة دور البحر المحيط بالارض مانعا من رؤية
اسفل الجبل ووسطه ب اذا رمينا الماء الى فوق نرى قطراته متشكلة بشكل
الكرة واذا اصبنا قطرات الماء على تراب لطيف جدا نرى تلك القطرات متشكلة
بشكل الكرة ج الماء جسم بسيط وجميع اجزائه مشتركة في طلب المركز والهرب
عن المحيط يح ان الماء محيط بالارباع الثلثة من الارض وذلك لانه يقال
لاعتقادهم ان كليات العناصر لابد وان تكون متعادلة في الحجمية فلو لم يكن الماء محيطا
بالارباع الثلثة الباقية لكان اقل بكثير من كلية الارض لكنا ما بيناه في تقرير هذه
المقدمة شبهة فضلا عن حجة فمع هذا من المحتمل ان يكون في هذه الارباع الثلثة
عمارات كثيرة لكن ما وصلت الينا لما بيننا وبينهم من البحار المغرقة والجبال الشاهقة
يح في ان البحر هو الماء الكلي لو لم يكن كذلك لكان ذلك الماء الكلي اما ان
يكون في بطن الارض فيلزم ان يكون كلية عنصر الماء اصغر من كلية الارض وان لا
يكون حاصلا في مكانه الطبيعي وذلك بعيد وان ماء البحر انفصل عن ذلك الماء
فلم لا يجعل ماء البحر هو الركن وعلى ظاهرها وهو البحر يد في احوال البحر وهي
خمسة آ اما ملوحة ماء البحر فلتسلطنه والادخان كلما رطبا ولانه اذا قطر
عذب ولا المخالطة الهوائية لانها توجب رقة وعذوبة بل المخالطة اجزاء
ارضية مرة الطعم محترقة والعلة الغائية فيها ان لا يجن ولا يحدث الوباء
بسبب اجزائه ب ثقل ماء البحر لملوحته وكثرة ارضيته ج اختصاص البحر بجانب دون
جانب امر عجيب بل الحق ان تفرغ مدة لا تفي بضبط تواريخها الاعمار من جانب
الى جانب لان استمداد البحر من العيون والانهار ومياه السماء ثم العيون ولا
مياه السماء تجدان تتشابه احوالها في بقاع واحدة فان كثيرا من العيون تغور
وكثيرا ما تنحط السماء ولا بد حينئذ من نضوب الاودية والانهار ويعرض بسبب

انتشار البحر

١٩٣

ذلك نضوب البحر **د** سبب حركة البحر رياح تنبعث اما من قعره او تعصف
في وجهه او لمضيق ينضغط الماء فيه من الجوانب الى الوسط او لاندفاع اودية
فيه متموجة **ه** سبب المد والجزر في المشهور طلوع القمر وغروبه اليومي
والشهري **في برودة الماء** لا شك ان الماء اذا نالت الحواس عنه برد لكن
المشهور ان برده اكثر من برد الارض لان اللمس يستبرده فوق ما يستبردها
وللقائل ان يقول ليس كلما كان في الحس اقوى كان في الحقيقة اقوى
لان سخونة الفلزات الذائبة اقوى من سخونة النار الصرف في الحس وليست
اقوى منها في الحقيقة لان المكسور بالضد يستحيل ان يكون اقوى من البسيط ثم
التفصيل ان الماء للطافته ينبسط على العضو ويصل الى عمق كل جزء منه ويلتصق
به اما التراب فلكثافته لا يصل الى عمق العضو ولا يلتصق به بل يتناثر عنه
سريعا فلاجرم كان تبريد الماء فوق تبريد الارض ومن المتاخرين من جعل
برودة الارض اقوى من برودة الماء لوجهين **ا** ان الارض اكثف من
الماء والاكثف ابرد لان الكثافة من آثار البرد **ب** الارض ابعد عن وصول
الحركة الفلكية من الماء فكانت ابرد **وللقائل ان يقول** على الاول بانه
هب ان البرودة علة الكثافة ولكن لا يلزم منه ان لا يحصل الكثافة الا للبارد
لجواز تعليل الحكمين المتساويين بعلتين مختلفتين فيجوز ان يكون زيادة كثافة
الارض لا لزيادة برودتها بل لعلة اخرى **وعلى الثاني** انه بناء على ان
سبب كثافة الارض وبردها بعدها عن الحركة الفلكية وقد ابطلناه **في جمود
الماء** طبيعة الماء مقتضية للبرودة والبرد مقتض للجمود فطبيعة الماء مقتضية
للجمود لكن الشمس اذا قربت من سمت الراس سخنت تلك الاراضي وتسخن الهواء
الملاصق لها فمنعت طبيعة الماء من اقتضاء الجمود واذا بعدت من سمت الراس

عادت الارض الى مقتضى طبعها من البرد وبرد الهواء الملاصق للارض
فاعان بردهما على تجميد الماء وتحقيقه ان طبيعة الماء وحدها مقتضية للبرد
المقتضى للجمود اما السيلان فالاشبه انه غير طبيعي بل قسري بسبب سخونة
الارض والهواء والا لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية فعلين متضادين وهو
باطل **في ان الماء** هل له لون وطعم ام لا لو لم يكن له لون لما كان مرئيا ولما انعكس
الشعاع عن القارورة المملوة ماء كما لا ينعكس الشعاع عن القارورة المملوة
هواء ولو لم ينعكس لما قام مقام البلورة المدعوة في الاحراق واما الطعم ففي محل
التوقف لانا لا ندري ان احساسنا عند شرب الماء بالقوة اللامسة او القوة
الذائقة **مباحث الهواء والنار** وهي ثمانية **فا** في شكلهما المشهور انه
الكرة للطريقة العلمية من ان شكل البسيط الكرة والذين جعلوا تكون النار تابعا
لحركة الفلك يلزمهم ان لا يجعلوها كرة لان الموضع القريب من القطب حركته بطيئة
والحركة البطيئة غير مسخنة فيكون هناك هواء هو غير قوي في السخونة بل يكون شكل
النار والهواء هليلجيا **ب** في ان الهواء حار فيه وجهان **فا** الماء اذا اريد جعله
هواء سخن فضل تسخين فاذا استحكم التسخين فيه صار هواء **ب** الهواء رطب على
ما سيأتي فهو اما ان يكون باردا او حارا فكان حرارته حر الماء لكن الثاني كاذب لانه
لا يستقر حيز الماء بدليل الزق المنفوخ فانه لا يسكن تحت الماء الا قسرا فهو انه كان
حارا وهو المطلوب **وللقائل ان يقول** على الاول لا نسلم ان الماء ينقلب هواء على
ما مر في باب الحركة سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان تسخين الماء لما كان سببا لانقلابه
هواء وجب ان يكون الهواء حارا في نفسه فان الشيء قد يتأدى الى مقابله كالحركة
المستقيمة فانها لا محالة منتهية الى السكون **وعلى الثاني** لا نسلم ان الهواء رطب
سلمناه لكن ما الدليل على ان كل رطب اما حار واما بارد سلمناه لكن لا نسلم

لانه ليس ببارد فوله لو كان باردا لكان ماء قلت لا نسلم لان البرودة
والبرودة والرطوبة وصفان عرضيان والاشتراك في الصفات العرضية لا
تقتضي الاشتراك في الماهيات **واحتج** من منع كون الهواء حارا بثلثة اوجه
ا انه اذا بعدت الشمس عن مسامتة الراس وبرد ذلك الموضع من الارض برد الهواء
الملاصق له ولولا ذلك لكان حرارة الهواء عرضية والا لما كان كذلك **ب** كلما كان الهواء
ابعد من الارض كان ابرد فان الهواء الذي على قلل الجبال ابرد مما يقرب من الارض
فعلمنا ان سخونة الهواء مكتسبة من السخونة الحاصلة للارض بسبب انوار الشمس
والكواكب **ج** لو كانت طبيعته مقتضية للسخونة لكانت مقتضية لها في الغاية لان
المادة الحاصلة لتلك الطبيعة قابلة لغاية السخونة وليس فيها ما يعاوق عن
غاية السخونة لثلثة اوجه اما اولا فلاستحالة ان يصدر عن الطبيعة الواحدة
اثران متنافيان واما ثانيا فلان الكيفية التي للهواء هي الرقة وهي غير
مانعة من كمال السخونة بل معينة عليها واذا بقي الفاعل القابل خاليا عن العوائق
وجب ان يكمل الاثر واما ثالثا فلان المجاور هو النار التي هي الغاية في
السخونة فكان يجب ان يسخن الهواء الى الغاية ولو كان كذلك لكان نارا فالتالي
محال فالمقدم مثله **ولقائل ان يعترض** على الاول بانه لم لا يجوز ان يقال الهواء
يسخن بطبعه لكنه مجاور للارض والماء الباردين وللطافته يصير باردا لمجاورته
اياهما **وعلى الثاني** بان ذلك البرد لتصعد الاجزاء المائية الى قلل الجبال
وعلى الثالث بما مر في ان الفلك ليس بحار والحق ان الهواء جوهر لطيف
لذاته وانه لا يصير باردا الا بسبب منفصل **في ان الهواء رطب** لا شك انه
ليس برطب بمعنى البلة وانه رطب بمعنى سهولة قبوله الاشكال وقد مر كلام في
حقيقة الرطوبة واليبوسة **في ان النار حارة** اما كون النار التي هي عندنا

محرقة فلا شك فيه واما كرة النار هل هي كذلك اختلفوا فيه والمتاخرون اتفقوا
على انها محرقة لوجوه اربعة آ الطبيعة المحضة اذا وجدت في الجسم البسيط
كانت خالية عن العوائق فوجب ان يقوى الاثر في الغاية ب النار التي عندنا
مركبة لانها مخلوطة بالهواء والارض ولولاهما لكانت شفافة والبسيط اقوى من
المركب فاذا كانت النار التي عندنا محرقة فالتي عند الفلك مع بساطتها اولى ان تكون
كذلك ج الحركة الشديدة الفلكية اذا قارنت فلا بد من السخونة فالحركة التي
بعدها لابد وان تفيد الزيادة عليه والمادة قابلة للزيادة ولا مانع فوجب ان
توجد الزيادة الى ان تحصل اقصى الغاية د لو لا كون تلك النار محرقة والا لما
حصلت الشهب **وللقائل** ان يعترض على الاول بجائز **وعلى الثاني** بانه
لم لا يجوز ان تكون الطبيعة النارية التي عندنا مخالفة في الماهية التي هناك
بمعنى ان تلك الطبيعة لا تقتضي الا سخونة معتدلة والتي عندنا ماهية لا تقتضي
الا سخونة قوية فان ابطلتم ذلك بان الطبيعة لا يمكن ان تكون مقتضية
للسخونة المعتدلة فان الفاعل اذا لقي القابل خاليا عن العوائق فلابد وان تقوى
الاثر كان ذلك عودا الى الوجه الاول **وعلى الثالث** بانا بينا ان الحركة
الشديدة التي للفلك لا تفيد السخونة اصلا فضلا عن كمالها **وعلى الرابع** لا
نسلم ان علة الشهب ما ذكرتموه وسياتي ان شاء الله تعالى واحتج
من منع ذلك بانها لو كانت محرقة لصارت مجاورها على مرور الدهر مجاورة
لا يتخللها بارد كذلك وكان يجب ان ينقلب الهواء كله نارا والكلام عليه معلوم
مما مر **في ان النار يابسة** ان اريد باليابس ما لا يلتصق بغيره فلا شك ان النار كذلك
لكن الرطب لكونه مقابلا لليابس وجب ان يكون مفسرا بما يسهل التصاقه بغيره
فلا يكون الهواء حينئذ رطبا اصلا وان فسر اليابس بما يعسر تشكله بالاشكال

للعربية فالنار عندها يابسة بهذا المعنى ويدل عليه الاستقرآء من ثلثة اوجه
أ الهوآء كلما كان اشدّ سخونة كان ارقّ والطف ب الشيء كلما كان ابرد كان اكثف
وكلما كان اسخن كان الطف ج النار المحسوسة وان لم تكن نارًا محضة صرفة
لكن الغالب عليها النار ثم انا نجد فيها شيًا من الكثافة والصلابة وكل ذلك يغلب
على الظن ان النار الصرفة [illegible] صلبة بل يكون في غاية الرقة واللطافة والحجة
الثانية بكونها يابسة انه لا شك في كونها حارة فهي اما ان تكون رطبة او يابسة
فان كانت رطبة كانت هوآء فكان يجب ان لا تتحرك بالطبع عن حيز الهوآء وان كانت
يابسة فهو المطلوب ولقائل ان يقول الاشتراك في العوارض لا يوجب الاشتراك
في الماهية ولا يلزم من اشتراك الهوآء والنار في الحرارة والرقة اشتراكهما في تمام الماهية
في ان النار غير ملونة لثلثة اوجه أ لو كانت النار البسيطة ملونة لكانت النار
التي تحت الفلك ملونة ولو كان كذلك لحجبت عن ابصارنا الكواكب وفساد التالي
يدل على فساد المقدم ب النار كلما كان اقوى كان لونه اقل فان كير الحدادين
اذا قويت النار منها ذهب لونها ج النار المتعلقة باصل الفتيلة لا ترى مع انها
اقوى من الصنوبرية المرئية لا يقال انما لم تر النار المتعلقة باصل الفتيلة لانتشارها
اي الصنوبرية [illegible]
وانها انما لم تبعد عنها لا يستحصانها فان الاصل اولى بالقوة والكثرة ولقائل
ان يعترض على الاول بانا لا نسلم ان النار التي عندنا لما كانت ملونة كانت النار التي
تحت الفلك كذلك لما بينا احتمال اختلاف النارين في الطبيعة سلمنا ذلك لكن
لا نسلم ان النار التي تحت الفلك لو كانت ملونة لحجبت بدليل البلور والزجاج و
على الثاني لا نسلم ان الجو الذي في كير الحدادين نار وكيف والنار صاعدة
بالطبع عن حيز الهوآء اذا بقي هاهنا فكيف يقال جاز ذلك الجو الواقف بالطبع
نار بل هي هوآء حار جدا وعلى الثالث ان الصنوبرة المرئية لو انها انما كانت

مرئية لما فيها من الاجزاء الارضية الدخانية معلوم ان تلك الاجزاء انما تصاعدت
من اصل الفتيلة فكان يجب ان يكون لاصل الفتيلة شعل صنوبرية اللون لان اصل
الفتيلة كما انها اصل للاجزاء النارية فكذلك هي اصل لتلك الادخنة في ان كرة النار
متحركة دورا بالحركة الفلكية فيه وجهان لمي وهو ان كل جزء من
النار فقد تعين له جزء من الفلك كالمكان الطبيعي والشي يتحرك بحركة مكانه الطبيعي
فلاجرم وجب حركة النار بحركة الفلك واني وهو الاستدلال بالشهب وللقايل
ان يعترض على الاول بان النار جسم متشابه الاجزاء والفلك ايضا كذلك فنسبة
كل واحد من اجزاء النار الى كل واحد من اجزاء الفلك على السوية فيستحيل ان يلتصق
شي من اجزاء النار بشي من الاجزاء الفلكية التصاقا بالطبع فلا يلزم من حركة الفلك
حركة النار وايضا يلزم من حركة النار حركة كرة الهواء ومن حركتها حركة الماء وحركة
كرة الارض وعلى الثاني ان حركة الشهب قد يكون الى الشمال او الى الجنوب فعلمنا ان
حركتها ليست بسبب حركة كرة النار في سبب اشتعال النار وانطفائها النار
المشتعلة ليست نارا واحدة باقية بل كل نار تشتعل فانها تبطل وتتجدد اخرى على
الاتصال لان كل نار يشتعل فهي يتحرك بطبعها الى فوق فيلحقها من البرد ما يبطلها
واما الانطفاء فعلى وجهين احدهما ما يكون لقوة النار على احالة المادة الى النارية
احالة تامة فاذا صادف نارا خالصة صادف شفافة لما عرفت ان النار البسيطة
لا ضوء لها وثانيهما ما يكون لضعف النار وذلك عندما يعرض لها شي بارد يطفيها
واذا عرفت ذلك فنقول انطفاء النار في الجو العالي من القسم الاول والذي
عندنا من القسم الثاني ويظهر من هذا ان انطفاء الكواكب المنقضة من القسم الاول
لا محالة المباحث المشتركة من هذه الاربعة وهي اربعة في طبقات
العناصر يشبه ان يكون للارض ثلث طبقات هي ارضية محضة وهي قريبة

كرة

١٩٦

من المركب وطبقة طينية وطبقة بعضها منكشف وبعضها احاط به البحر ثم
طبقة البحر ثم الطبقة الاولى من الهواء وهو الملاصق للارض ثم الطبقة الباردة
بسبب ما خالطه من الابخرة ان قلنا انه حار بالطبع او بسبب بعده عن الارض المؤثرة
في تسخنه ان قلنا ان حرارته عرضية ويليه الطبقة الصرفة من الهواء والرابعة
الهواء الذي اختلط شيء من النار به ثم الطبيعة النارية **في انطباع هذه الاربعة**
هي هذه الكيفيات المحسوسة او غيرها المشهور ان نارية النار
مثلا ليست نفس حرارتها ويبوستها بل صورة مقومة هي المبدا لهذه الكيفيات
لثلثة اوجه **ا** ان هذه الاعراض قابلة للاشتداد والتنقص والطبيعة النارية غير
قابلة لهما **ب** ليست الحرارة بان تكون صورة دون اليبوسة اولى من العكس فاما ان
تكونا صورتين معا فتقوم المادة باكثر من الصورة الواحدة هذا خلف او لا تكون
واحدة منهما صورة فلابد من شيء آخر لتكون صورة **ج** هذه الاربعة اذا اختلطت
انكسرت كيفية كل واحد منها بالآخر فتلك الانكسارات اما ان تكون بعضها سابقا على
البعض وهو محال لاستحالة ان يعود المكسور بعد انكساره كاسرا او معا فيكون
انكسار كل واحد منهما معللا بصرافة كيفية الآخر لان العلة حاصلة مع المعلول
وصرافة شيء منها غير حاصلة عند انكسار شيء منها فلابد من طبيعة اخرى هي المكاسرة
ولا هذه الكيفيات وهو المطلوب وعلى هذه الوجوه الثلثة كلمات يمكنك تعرف
الحال فيها من نفسك بعد وقوفك على ما سلف **في صحة** الكون والفساد والاستحالة
على اجزاء كل واحد من هذه الاربعة قد مر هذان البحثان في باب الحركة فلا
نعيدهما **في انه** هل يصح الكون والفساد والاستحالة عليها باسرها اما الفساد
على جميعها فمحال لانه لو فسدت صور كليات هذه العناصر لكان قد حدثت لها صور اخرى
سوى هذه الاربعة فيكون الاركان شيئا سوى هذه الاربعة وهو مستبعد جدا و

اما فساد كلية عنصر واحد مثل ان تستولي الطبيعة النارية على كرة الهواء حتى تقلب
الهواء كله نارا فلم يقم دلالة على استحالة ذلك ولكنه مستبعد لان الاظهر ان كليات هذه
العناصر متعادلة في الحجم والقوة وذلك يمنع من الغرض المذكور والقول في استحالة كلية عنصر
واحد على هذا الوجه وكذا القول في خروج كلية عنصر واحد عن كلية حيزه

الفصل الثاني في ان الاسطقسات هي الاركان بالذات لانها ليست الا الاربعة المذكورة
وغيرها بالاعتبار لانها من حيث هي اجزاء العالم اركان ومن حيث انه يتركب منها المركبات
من المعادن والحيوان اسطقسات وهو مباحث **فا** في ان طبائع المركبات حادثة ذهب
والنبات
انكساغورس الى القول بالخليط ومعناه ان هنا اجزاء هي عظام واجزاء هي لحوم و
اجزاء هي على طبيعة التفاح واجزاء على طبيعة الحنطة لكنها في غاية الصغر وهي مختلطة
جدا فاذا اجتمع منها اجزاء كثيرة لانجذاب المتشابهات بعضها الى البعض احس بها
على تلك الطبيعة وظن انه قد حدثت تلك الطبيعة وليس الامر كذلك فان تلك الطبائع
كانت موجودة انما الحادث هو التركيب وهذا باطل لما نشاهد من ان الغذاء
يستحيل الى كونه خلطا ولو كانت تلك الاخلاط موجودة بكيفياتها فيه لشاهدناه و
كذلك نرى الالوان والطعوم والروائح يتبدل لكل نوع منها بالآخر وذلك يقتضي
وجود الاستحالة والقول بالكمون والبروز باطل على ما مر في باب الحركة **ب** في
ان المركبات ممتزجة من هذه الاربعة فيه وجهان استقرائيان
فا التحليل والتركيب بيان ان في المركبات ارضا وماء اما التركيب فلان
البدن مركب من الاعضاء المتشابهة وهي متكونة لوجهين اما اولا فعن المني واما
ثانيا فمن الدم والمني متكون عن الدم فالحيوان متكون من الدم والدم من الغذاء
والغذاء اما حيوان او نبات والحيوان حاله كالاول فاذن ينتهي امر الغذاء بالآخرة
الى النبات وظاهر ان قوامه بالارض والماء واما التحليل فهو انا اذا اخذنا
عضوا من الاعضاء المتشابهة وقطرناه في القرع والانبيق حصل ارض وماء

وذلك يدل على انهما كانا موجودين فيه واما حصول الهواء فيه فظاهر
واما النار فلان الارض والماء اذا اختلطا فلا بد من حرارة طابخة لذلك المركب
وكذلك اذا القينا البذر في الماء والتراب بحيث لا يصل اليه الهواء وحر الشمس
فسد فلا يخلو اما ان يكون في المركب جسم طابخ بالطبع او لا يكون فان كان فهو
النار وان لم يكن كذلك لم يكن المركب منضجا بطبعه بل كان نضجه عرضيا فاذا زال
ذلك الشيء العرضي لم يكن الشيء حارا في طبيعته ولا في كيفيته فكان باردا مطلقا
لكن من الادوية والاغذية ما يكون حارا بالطبع مع انها باردة اللمس فعلمنا ان
حرارتها انما كانت لان فيها جوهرا حارا بالطبع الاسطقس اما ان يكون
واحدا او كثيرا والاول باطل لان المركب انما يحصل عند انفعال بعض اجزائه عن
بعض والفعل والانفعال لا يكون الا بقوى متضادة ولا بد من اجسام حاملة
لها فالاسطقس ليس بواحد ثم لما كان المطلوب اسطقسات هذه الاجسام المحسوسة
وجب ان يكون كيفياتها محسوسة ايضا ثم الاستقراء دل على ان ما عدا الكيفيات الملموسة
لا تصلح للتفاعل واما الملموسة فاما ان تكون ملموسة اولا او ثانيا والثاني ليس الا
الشكل والثقل والخفة اما الشكل فالطبيعي للبسائط الكرة فهي مشتركة وما
به التفاعل غير مشترك ولانه غير قابل للاشد والانقص فلا يصلح للتفاعل واما الثقل
والخفة فهما يوجبان التباعد وما به التفاعل لا يكون كذلك واما الملموسة اولا فهي
الاربع المذكورة واللطافة والغلظ والجفاف والبلة واللزوجة والهشاشة والصلابة
واللين والخشونة والملاسة فاما اللطافة والغلظ والبلة والجفاف فالمرجع بها
الى الرطوبة واليبوسة على بعض الاعتبارات واما اللزوجة والهشاشة فهما كيفيتان
مزاجيتان على ما مر وكذا الصلابة واللين واما الخشونة والملاسة فهما من الوضع
فلم يبق بعد الاستقراء كيفية صالحة للامر المطلوب الا الاربع المذكورة ويتركب

محوية

اي الكيفيات الاربع

منها اربع مزاوجات دل الحس على وجودها حار يابس وهو النار وحار رطب
وهو الهواء وبارد رطب وهو الماء وبارد يابس وهو الارض ولقائل
ان يقول لا نسلم ان المزاوجات التي خرجت من تقسيمكم مطابقة لما في الوجود لان اليابس
عندكم هو الذي يعسر قبوله للاشكال الغريبة وهو الصلب وقريب منه ثم انا لم نشاهد
شيا يكون طبيعته مقتضية لليبس بهذا المعنى والحرارة لان النار التي عندنا هي حارة
بالطبع وليست هي يابسة بالمعنى الذي ذكرتموه والاجسام الصلبة كالحجر وغيرها وهي
يابسة بهذا المعنى لكنها غير حارة بالطبع واعلم انا نحتاج في اثبات المطلوب
الذي حاولناه الى اثبات امور ثلثة فا ان ما وراء هذه الاربع غير نافع في تولد
المركبات والاعتماد فيه على الاستقراء ليس الا ب هذه الكيفيات نافعة وقيل الفائدة
من الرطوبة واليبوسة ان تخمر الرطب باليابس فيحصل لذلك المركب من اليابس حفظ
الشكل ومن الرطب قبوله والفائدة من الحرارة حصول النضج ومن البرودة ان
يحفظ المركب على ما هو عليه من التركيب والشكل ولقائل ان يقول الفائدة
المذكورة من الرطوبة واليبوسة لا تحصل الا من الرطوبة بمعنى سهولة الالتصاق فاما
بمعنى سهولة قبول الاشكال فلا فان التراب اذا اختلط به الهواء لا يفيد اجتماعا
بل تشتتا والفائدة المذكورة من البرودة انما تحصل لو كانت قوية صرفة فاما البرودة
المكسورة التي في الحيوانات فانها لا تفيد الجمود ج الاركان الاربعة هل يحتاج اليها
في تولد المركبات ولقائل ان يقول الحاجة الى الهواء اما لحرارته او لرطوبته
او لكيفية اخرى والاول باطل لان في النار غنية عنه والثاني باطل لان الرطوبة
بمعنى سهولة قبول الاشكال لانفعة للرطوبة بمعنى سهولة الالتصاق وهذا المعنى
موجود في الماء فيكون الاول حاصلا فيه فيكون بالماء غنية عن الهواء ولانا بينا
ان الرطوبة التي في الهواء لا تفيد اجتماعا عن التفرق والثالث يقتضي ان يكون

اليابس

بالمركب حاجة الى كيفية اخرى وراء هذه الاربع واما عنصر النار فلا حاجة
بالمركب الحيواني والنباتي اليه لما بينا ان الحرارة الغريزية مخالفة بالنوع للحرارة
النارية سلمنا ان الحرارة الغريزية من جنس الحرارة النارية لكنا نعلم بالضرورة
انه لا فائدة للمركبات من كرة النار لانه من المستحيل ان تنزل النار من هناك الى عمق
الارض بالطبع وليس هناك قاسر يوصل الى ههناك فيقسر النار على النزول ولان
الشعل النارية على فوقها وعظمها اذا انفصلت انطفات وصارت هواء واذا
كان كذلك فمن المستحيل ان تبقى الاجزاء النارية الصغيرة جدا على طبيعتها النارية
مع اختلاطها باضدادها من الماء والارض مدة مديدة وعهدا طويلا **واجيب عنه**
بانه وان كان مستبعدا لكنه موجود فان الاجزاء النارية موجودة بالفعل في النورة
الغير المطفاة بدليل انك لو رششت الماء عليها انفصلت الاجزاء النارية مع انها
لو سحقت جدا لان الاجزاء النارية لا تنفصل عنها **ولقائل ان يقول** لم لا يجوز
ان يقال الاجزاء النارية غير موجودة فيها لكن لها طبيعة تقتضي تولد النار بشرط
وصول الماء اليها فان الاجزاء النارية لو كانت موجودة فيها فلم لا تحرك صاعدا عند
عدم العائق **واعلم** ان الحق في هذا الباب ان الاستقراء العرفي دل على ان
شيا من المتولدات التامة لا يتكون الا عند حصول هذه الاربعة فاما انها هل هي
باسرها اجزاء تلك المركبات او بعضها كذلك دون البعض وانه هل يمكن عقلا ان
تتولد المركبات من غيرها فذلك لم يثبت شيء من الادلة عليه **اما الخاتمة**
ففي بيان ان العالم واحد اعترف الفلاسفة على وجه عامين وثالث خاص اما
العامان **فـ**لو وجد عالم آخر لكان شكله الطبيعي الكرة والكرتان اذا لم تختلط
احداهما بالاخرى حصل الخلاء بينهما وهو محال **ولقائل ان يقول** لا نسلم ان الشكل
الطبيعي للعالم الكرة سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان الخلاء محال سلمنا ذلك فلم لا يجوز

ان يكون الفلك الاقصى بما فيه من الافلاك والعناصر مركوزاً في ثخن فلك آخر و
ان يكون في ثخن ذلك الفلك فلك آخر كرة مثل الفلك الاقصى بما فيه من الافلاك و
العناصر والشموس والاقمار بل لم لا يجوز ان يكون ذلك الفلك الكبير مركوزاً في ثخن فلك
آخر الى ما شاء الله تعالى وتقدس عما يقول الظالمون علواً كبيراً او ان كانت الاجسام
باسرها متناهية ب لو كان في الوجود عالم آخر لاستند الى الباري تعالى فيكون قد
صدر عنه اكثر من الواحد ولقائل ان يقول لا نسلم ان صدور المعلولات
عن العلة الواحدة محال سلمنا ذلك لكن مطلقا او على الترتيب فلا نسلم فلم لا يجوز
ان يستند العالمان اليه بواسطة كما استندت الافلاك الكثيرة اليه بواسطة
سلمنا ذلك لكن ذلك انما يمتنع في العلة اما في الفاعل المختار فلا والله سبحانه و
تعالى فاعل مختار تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً واما الخامس
فهو انا لو فرضنا عالمين في كل واحد منهما ارض وماء وهواء ونار لزم ان تكون
للاجسام المتفقة بالطبع امكنة مختلفة بالطبع او يكون هناك قسر دائم وهو محال
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان تكون نار احد العالمين وان شاركت نار
العالم الآخر في الحرارة واليبوسة والبعد عن المركز والقرب من المحيط لكنهما
تختلفان في الصورة المقومة فان الاشتراك في اللوازم لا يوجب الاشتراك
في الملزومات سلمنا وجوب اشتراكهما في الصورة المقومة لكن لم لا يجوز اختلافهما
في الهيولى كما تقولون الافلاك مع اشتراكها في الاستدارة والشفافية و
الحركة المستديرة وغيرها من الصفات تخالف هيولى كل واحد منها هيولى
الآخر حتى اختص كل واحد منها بموضع خاص اختصاصاً يستحيل عليه الانتقال
ولم يكن ذلك قسراً دائماً فلم لا يجوز مثله هاهنا ٥ وقد عرفت من مباحث هذا الباب
ان العقول البشرية غير واقفة الا على القليل من احوال المخلوقات

وذلك محال

من حاول تقدير ملك الله تعالى وملكوته بمكيال العقول فقد ضل ضلالاً
مبيناً ✱ **الباب الرابع في الافعال والانفعالات** وهو
ع بحثا **فالاول** حقيقة المزاج ان العناصر المتضادة الكيفيات اذا اجتمعت انكسرت
صرافة كل واحد منها بالآخر وهو المسمى بالفاعل وحصلت كيفية متشابهة في
الكل متوسطة بين الاضداد وهي المزاج واما ان هذا الفاعل لا يتحقق الا
مع الملاقاة فهي مقدمة استقرائية لا برهانية والذي ظنوه برهانا عليه و
ان كان في غاية الضعف فهو منقوض بان الشمس تسخن لا بالملاقاة ولا
بتسخين المتوسط فان الافلاك عندهم لا تسخن وكذلك المرئي يلقي الشبح في
العين من غير ملاقاة ولا يتكيف المتوسط بذلك الشبح واما كيفية ذلك الانكسار
فهي ان كل واحد من العناصر يفعل بصورته وينفعل بمادته وقد ذكرنا انه
لو كان الكاسر نفس الكيفية لحصلت صرافة كل واحد منهما عند انكسار كل واحد
منهما وهو محال **لا يقال** هذا منقوض بالماء الحار والبارد فانهما اذا
امتزجا عند ما المركب مع انه ليس في الماء الحار قوة تكسر من قوة الماء البارد **لانا**
نقول القول بوجود قوة مسخنة في الماء الحار لم يبطل بدلالة قاطعة وما ذكرناها
من الدلالة يوجب القول بها فوجب الاعتراف بها وهنا بحث آخر وهو
ان تلك العناصر هل تبقى على طبائعها حال كونها اجزاء المركب ام لا فمذهب المشائين
انها تبقى على تلك الطبائع والفاعل انما يحصل في الكيفيات ومن المتأخرين من زعم
ان تلك الطبائع تبطل ويحصل للمركب طبيعة واحدة وهذا البحث متفرع على
ان طبائع هذه العناصر ليست نفس هذه الكيفيات والحق مذهب المشائين
لوجهين **فا** اذا وضعنا المركب في القرع والانبيق حصل لنا منه جوهر مائي وجوهر
هوائي وكلس ولولا انحلال اجزاء المركب والا لما كان كذلك لان الاجزاء

كيفية

المتشابه في الطبيعة لا يفعل الفاعل الواحد منها الا فعلا واحدا ب بينا
ان الكاسر لا يبقى بقائه حال حصول الانكسار فكذلك الطبائع باقية حال انكسار
تلك الكيفيات ن واحتج الخصم بان الجزء الناري مع بقاء طبيعته النارية لو
اتصف بالصورة اللحمية لما امتنع ان يعرض للنار الصرفة عارض حتى ينتهي حرارته
الى ذلك الحد الذي حصل له عند كونه جزءا من المركب وحينئذ تصير النار الصرفة
لحما ب النار لا تبقى على طبيعته النارية عند اختلاطها بالاضداد كما في الشعل
والجواب عن الاول انه يلزم عليكم ايضا لان عندكم ذلك الجزء الناري حين
اختلط بغيره من العناصر عرض له ما ازاله عن الصورة النارية وكساه الصورة
اللحمية فلم لا يجوز ان يعرض ذلك العارض للنار البسيطة فلما اجبتم عنه
بان من المحتمل ان لا يعرض ذلك العارض للنار الا عند التركيب فهو جوابنا وعن
هذا يظهر انه كما يعتبر في تكون المركبات النسبة التي بين بسائطها فكذلك يعتبر فكذلك
بسائطها
ايضا لكل واحد منها قدر خاص وعن الثاني ما مر ج في تقسيم المزاج
فيه وجهان ا المزاج اما ان يكون اولا وهو الذي يحصل عن تفاعل هذه الاربعة
ابتداء او لا يكون وهو الذي يحصل عن تفاعل الكيفيات المزاجية اولية كانت او ثانية
كالذهب المتولد عن الزيبق والكبريت والكزبرة وغيرها ب المزاج اما ان يكون
معتدلا بمعنى ان ما فيه من اجزاء العناصر متساوية وقد بينا ان ذلك وان كان ممكن
الوجود لكنه افلى الوقوع والاستمرار معا واما ان لا يكون وحينئذ خروجه عن
الاعتدال اما ان يكون في كيفية واحدة او في كيفيتين اما الاول فهو ان
المعتدل في الحرارة والبرودة اما ان يكون زائدا في الرطوبة او في اليبوسة او
بالعكس وهو اربعة واما الثاني فهو ان الزائد في الحرارة اما ان يكون زائدا
في اليبوسة او في الرطوبة وكذلك الزائد في البرودة وهو اربع اخرى فالمجموع ثمان

ومع المعتدل تسع **في اقسام الانفعالات** الحارّ والبارد والرّطب واليابس
اما التي بالفاعلين فالمنسوب الى الحرارة كالنضج والطبخ والشيّ والتدخين
والاشتعال والاذابة والحل والعقد ومقابلاتها منسوبة الى البرودة والمشترك
بينهما كالتعفين وتجميد بعض الاجسام كالحديد والقرون والتبخير والمنسوب الى
المنفعلين فمنها قبول الآثار الصادرة عن الفاعلين ومنها غيره فمنه ما يقياس
احدهما الى الآخر اما اليابس فكالابتلال والنشف والانتقاع والميعان وللرطب
كالجفاف والاجابة الى النشف ومنه ما ليس كذلك فمنه ما هو للرطب وحده كالانحصار
وسرعة الانفصال والانخراق ومنها ما هو لليابس وحده كالانكسار والانرضاض
والتفتت والانشقاق ومنه ما للمختلط كالانشداخ والانطراق والانعجان
والانعصار والتلبد والتكرّج والامتداد ولنتكلم في هذه الامور **في النضج**
حدّه انه احالة من الحرارة للجسم ذي الرطوبة الى موافقة الغاية المقصودة و
هو طبيعي وصناعي فالطبيعي ثلاثة اقسام نضج الضروري باق للشيء وهو اما نضج
ما يحتاج الى جذبه كنضج الغذاء او ما يحتاج الى دفعه وهو نضج الفضل ونضج
نوعه وهو كنضج الثمرة وهو ان يصير بحيث يولّد المثل ان كان من شانه ذلك
والمقابل للنضج امران احدهما كالعدم وهو ان تبقى الرطوبة غير مبلوغ بها الغاية
المقصودة مع انها لا تكون قد استحالت الى كيفية منافية للغاية المقصودة
مثل بقاء الثمرة نيّة وبقاء الغذاء غير مستحيل عن حاله وثانيهما ان تصير لتلك
الرطوبة حرارة غريبة وهي ان قويت على تحليل الرطوبات كان ذلك احراقا وان
لم تقو على ذلك بل على احالتها لا الى ما يوافق الغاية المقصودة كان تعفينا وتسمى
العفونة اما اليبس او صبر وتصلح حرارة التي كانت عفونية بالنسبة الى الاول غريزية
بالنسبة الى ما هي فيه واعلم ان سبب النضج الثاني والثالث حرارة غريبة عن النضج

والتعفين

علاج

غريزية لما اليه النضج فاسباب النضج اما المادية فالجسم الرطب والفاعلية
فالحرارة والصورية فتكيف الرطوبة بكيفية تعرض للطبيعة والغائية فتتمة
نشو الاشخاص والنهوة مادتها الجسم الرطب وفاعلها عدم الحرارة او البرودة
وصورتها بقاء الرطوبة غير مسلوك بها الى الغاية الطبيعية وهو امر عدمي
وغايتها الفساد **في التكرج** انه يبتدي من عفونة تفعل في الشي
تخيرا فيه لا يبلغ الى حيث ينفصل عنه بالتمام فيحبسه البرد على وجه الشي ويحدث
منه لون ابيض من اختلاط الهوائية بتلك الرطوبة كما يعرض للزبد ويبقى على وجهه
فان لم يكن هناك حر فلم يكن تكرج وان وجد الا انها ضعيفة فهي متكرجة و
ان قويت كانت معفنة وان كانت في النهاية كانت محرقة **في الطبخ** فاعله
الغريب جسم فيه حرارة ورطوبة يسخن المطبوخ بحرارته ويرطبه برطوبته واذا
اطلق الطبخ على ما ذكرناه على الذهب فبالاشتراك **في الشي** الحار الملاقي
للجسم الرطب اذا اخذ من رطوبته ظاهره فوق ما ياخذه من رطوبته باطنه ان كان
هوائيا فهو الشي وان كان ارضيا فان كان بين الفاعل والمنفعل واسطة فهو
القلي والا فهو التكبيب **في كيفية تاثير الحرارة في المركبات** الرطب مطيع
للتصعيد اليابس عاص فالمركب من الرطب واليابس اما ان تكون رطوبته منجمدة
او لا تكون فان كان الاول فاما ان لا تقوى النار على تخليص الرطب من اليابس او
تقوى فان كان الاول فاما ان تقوى على ازالة ذلك الجمود او لا تقوى فان لم
تقو فذلك الجسم غير منطرق وسببه ان رطوبته غير لزجة ولا دهنية وهو
اما ان يكون الغالب عليه المائية كالياقوت او الارضية كالطلق واما اذا قويت
الحرارة على ازالة الجمود فهو كما في الحديد والزجاج او على سبيل التسييل كما
في سائر الاجسام ثم ان الاقسام الثلثة اعني ما يذوب ويلين ولا يذوب ولا يلين

٣٠١

فالنار وان لم تقو على افسادها لكنها تفيدها رداءة ونقلا واما اذا
قويت الحرارة على تلخيص الرطب عن اليابس فاما ان يكون قد حصل بين الرطب و
اليابس تفاعل وهو كالشمع او ما حصل وهو كالطين المعجون بالماء والذي لا
تكون رطوبته متجمدة فهو كالادهان واعلم ان اليابس لا يتصعد الا عند التحليل
المفرط او احكام المزاج بينه وبين الرطب الغالب في الكمية والكيفية فحينئذ يتصعد
لتصعد الملاصق اللازم **في المشتعل والمتحجر** المشتعل هو الذي من شانه
ان ينفصل عنه دخان قابل للضوء الناري والمتحجر هو الذي تتكيف اجزاؤه بالضوء
والحرارة لكن لا ينفصل عنه شيء اما لشدة يبوسته او لشدة رطوبته **في الحل والعقد**
اصل هذا الباب ان يعرف ان الحل والعقد طرفان والخثورة واسطة فلننظر في قابلها
وفاعلها اما القابل فالهواء والنار لا يقبلان الجمود لغاية لطافتهما واما الارض
والماء فيقبلان الاحوال الثلثة واما الفاعل فنقول الانحلال في الارضية اما بالبرد
او بالرطوبة واما في المائية فبالحرارة واما الانعقاد في الارضية فبالحر واليبس واما
الخثورة فقد تكون للمخالطة الارضية للماء وللمخالطة الهوائية للمائية كما في الزبد
لان الهواء اذا احاط به سطح مائي واحتقن فيه عرض لذلك الهواء في ذلك السطح ما
يعرض لزق المنفوخ اذا دفع باليد من خارج وذلك هو الخثورة التي لا معنى لها
الا عدم النفوذ لما فيه من المقاومة ومتى وقفت على هذه القاعدة امكنك ان تخرج
اكثر احوال الجزويات الطبيعية في الامتزاج **في سبب تعاقب الحر والبرد** اذا
استولى المبرد على الظاهر فلا موضع تاثير المسخن فيقوى فعله فان فعل الفاعل الواحد
في المحل الصغير اقوى من فعله في المحل العظيم **في النشف** الجسم الارضي ذو المسام
اذا احتبس الهواء فيه لضرورة الخلاء فاذا حصل فيها من الاجزاء المائية ما يقوم مقام
تلك الاجزاء الهوائية قدرت الاجزاء الهوائية على مفارقة تلك المنافذ وايضا

بجمد

والبارد

فكثيرا ما ينشف بعرض له الجفاف في الحال لان الرطوبة اذا كانت قليلة انجذبت
بالقوة الى الباطن ثم ان المسام الظاهرة تجذب هواء اخر الى نفسها لا يقال
لو بقيت الاجزاء المائية في المسام الظاهرة لبقيت الاجزاء الهوائية في المسام الباطنة
وهو قسر ولو انجذبت الاجزاء المائية الى المسام الباطنة احتاجت المسام الظاهرة
الى جذب هواء اخر وهو ايضا قسر فلم كان احد القسرين اولى من الاخر لانا نقول
الجسم اذا كان في موضعه الطبيعي كان عديم الميل بالفعل واذا كان خارجا عنه كان
ذا ميل بالفعل فحصل الترجيح وهذا السبب متفرع على نفي الخلاء وعلى اثباته فسببه
مجهول في ان الجسم كلما كان اعظم كان اقوى ان الحديدة اذا جعلت في
النار الصغيرة فالسطح الذي يحيط بها منها مساو لما يحيط بها من النار العظيمة مع انها
تلين في النار العظيمة واقل في الصغيرة والسبب فيه ان الفاعل الجسماني لما يؤثر يتأثر
فاذا كان صغيرا ظهر الضعف لعدم المتدارك وان كان عظيما لم يظهر لوجوده
لا يقال فكان يلزم ان يكون نسبة ما نجده من البرد عند الشروع في الماء القليل
الى ما نجده عند الشروع في ماء البحر كنسبة المائين لانا نقول هذا انما
يلزم لو ثبت ان النسبة الحاصلة في الاصل محفوظة في الزيادة وذلك ممنوع وبالله التوفيق

الباب الخامس في الآثار التي تحدث ونفعل بغير تركيب

وهي اما ان تحدث فوق الارض او على وجهها او تحتها

القسم الاول

فيما يكون فوقها وهو ثمانية في السحاب والمطر والثلج والبرد
والطل والصقيع السبب الاكثري لها تكاثف البخار الصاعد ثم اذا كان قليلا و
كان في الهواء حار يحلله لم يحدث منه السحاب وان كان كثيرا او ان قل ولم يوجد المحلل
فاما ان يبلغ في صعوده الى الطبقة الباردة من الهواء او لا يبلغ فان بلغ فاما ان
يكون البرد هناك قويا او لا يكون فان لم يقو البرد تكاثف ذلك البخار بذلك القدر

من البرد واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر واما
ان كان البرد شديدا فاما ان يصل البرد الى اجزاء البخار قبل اجتماعها وانحلالها
حبابا او بعد صيرورتها كذلك فان كان الاول نزل ثلجا وان كان الثاني نزل
بردا واما اذا لم تبلغ الابخرة الى الطبقة الباردة فهي اما ان تكون كثيرة او قليلة
فان كانت كثيرة فهي اما ان تكون كثيرة قد تنعقد سحابا ماطرا او قد لا تنعقد اما
الاول فلامور خمسة آ اذا منع هبوب الرياح عن تصاعدها ب ان تكون
الريح ضاغطة اياها الى الاجتماع بسبب وقوف جبال قدام الريح ج ان تكون
هناك رياح متقابلة تمنع صعود الابخرة د ان تعرض للجزء المتقدم وقوف لثقله
ثم يلتصق به سائر الاجزاء ه شدة برد الهواء القريب من الارض واما الذي
لا تنعقد سحابا ماطرا فهو الضباب واما اذا كانت الابخرة القليلة الارتفاع
قليلة لطيفة فاذا ضربها برد الليل وكثفها وعقدها ماء محسوسا فتنزل اجزاء
صغار لا تحس نزولها الا عند اجتماع شيء يعتد به فان لم يجمد كان طلا وان جمد
كان صقيعا ونسبة الصقيع الى الطل كنسبة الثلج الى المطر بحث المقدمات
التي يحتاج اليها في معرفة الآثار الظاهرة على السحاب وهي سبع آ اذا وقع الضوء
من مضيء على صقيل انعكس منه الى جسم آخر وضعه من ذلك الصقيل كوضع المضيء من
ذلك الصقيل بشرط ان يكون جهته مخالفة لجهة المضيء وتكون زاوية الانعكاس
مساوية لزاوية الشعاع ب الحال في انعكاس البصر كالحال في انعكاس الضوء
فاذا فرضنا خروج خطوط شعاعية من وسط الحدقة الى المرآة فان كان قائما عليها
انعكس على الرائي وان لم يكن قائما انعكس الى ما وضعه من المرآة وضع الحدقة
منها ورأى كل ما بين الخطين ج المرآة ان صغرت لم تظهر فيها اشكال المرئيات لان
الجسم لا يرى مشكلا الا وهو بحيث يقسمه الحس فكيف يرى مشكلا ما لا ينقسم في الحس

وإما ان كانت متفردة فربما لا يرى ما يوجد فيه من اللون أيضًا فأما إذا كثرت
وتلاقت أدّى كل واحد منها لونًا ولم يؤد واحد منها الشكل واتصل من جملتها
من تأدية اللون ما لو كانت متصلة متحدة لاتّصف الشكل مع ذلك ه المرآة
الملونة لا تؤدي لون المرئيات كما هو بل لونًا متوسطًا بين اللونين مثل ان الكافور
يرى في الزجاج الاخضر على بياضه و صورة المرئيات غير منطبعة في المرآة و
الصقيل إذا كان مشفًا وروى مشفًا بالفعل لم يمكن ان يرى عليه هذه الخيال
وإذا بنى عليه ذلك لم يبق مشفًا وإن كان وراء الشفاف جسم آخر ذو لون أدّى
اللون والا فلا ز إذا كانت النسبة التي بين الرائي وواجهة المرآة وبين المرئي
واحدة كانت الزوايا التي تحدث من خطوط تتوهم خارجة من البصر إلى المرآة و
منعكسة إلى ذي الشبح زوايا متساوية ويكون تمثّل الشكل المتوهم من زوايا الشبح
مستديرًا فهذه الجملة مما يحتاج اليه من المقدمات وبراهينها في علم المناظر

في الهالة إذا توسط بين الرائي والقمر غيم رطب لا يستره ما الذي يقابل
القمر منه لا يستره ولا يرى أيضًا خيالات القمر فيه فإن الشيء إنما يرى على الاستقامة
نفسه لا شبحه وأما الأجزاء التي لا تقابل القمر وكانت لطيفة رقيقة لدى كل واحد
منها خيال القمر ولما كان كل واحد منها صغير الأجرام ما أدّى شكله بل ضوءه فلاح
ظهر الضوء لكل واحد منها ثم إن الغيم إما أن يكون على سمت الرأس أو الكوكب فإن كان
الأول كان نسبة الحدقة إلى المرايا والمرئي واحدة فوجب أن ترى الهالة مستديرة
وإن كان الثاني وجب أن يكون البعد [illegible] لأنه حينئذ يكون الجانب الذي يلي
سمت الرأس من ذلك السحاب أقرب إليه من الجانب الآخر فلو لم يكن السحاب مختلفًا
ووقعت الخطوط على ظاهر السحاب كان الخط المتصل بالجانب الأقرب أقصر من
المتصل بالجانب الأبعد وذلك يخل باستدارة هذه الخيال أما إذا كان السحاب

وعن ابي رجاء العطاردي عن ابن عباس ان رسول الله صلعم قال لا تقولوا قوس قزح فان قزح شيطان ولكن قولوا قوس الله هو امان لاهل الارض

ثخينًا نفذ الخط المتصل بالجانب الاقرب من السحاب في عمقه حتى يصير طوله
مساويًا لطول الخط المتصل بالجانب الآخر ثم له احكام ثلثة أ اذا وجد سحابتان
بالصفة المذكورة احداهما تحت الاخرى امكن تولد هالة تحت هالة والتحتانية تكون
اعظم وذكر بعضهم انه رأى سبع هالات ب هالة الشمس نادرة جدا لان الشمس
في الاكثر تحلل السحب الرقيقة ومع ذلك فقد يوجد حكى الشيخ انه رأى حول الشمس
هالة تامة في الوان قوس قزح واما قوس قزح الهالة الشمسية لكثافة ذلك السحاب
وظلمته وحكى ايضا انه رأى حول القمر هالة قوسية اللون وكان ذلك لغلظ السحاب
ج الهالة قلما ترى مكسورة بالافق والشمسية في الاكثر انما ترى قريبة من وسط
السماء

في قوس قزح

اذا وجد في خلاف جهة الشمس اجزاء مائية شفافة صافية
وكان وراءها جسم كثيف اما جبل او سحاب مظلم ثم كانت الشمس في الافق او قريبة
منه فاذا ادبر الانسان عن الشمس ونظر الى ذلك الهواء الرشي فاجزاء الماء كل واحد
منها صقيل ووضعها بحيث ينعكس شعاع البصر عنها الى الشمس وكل واحد من تلك الاجزاء
صغير فلا يؤدي الشكل بل يؤدي الضوء ويكون ذلك اللون مركبا من لون المرآة وضوء
الشمس والسبب في استدارة هذه القوس ان الاجزاء التي ينعكس عنها شعاع البصر
وقعت بحيث لو انا جعلنا الشمس مركز دائرة كان القدر الذي يقع من تلك الدائرة
فوق الارض يمر على تلك الاجزاء فان كانت الشمس على الافق كان الخط المار بالناظر
والنير على بسيط الافق وهو المحور فيكون حينئذ سطح الافق يقسم المنطقة بنصفين
فيرى القوس نصف دائرة فكلما كان الارتفاع اكثر كان القوس اصغر

في الشميسات

لها من الاسباب الفاعلية ثلثة أ ان يحصل بقرب الشمس غيم كثيف صقيل فيقبل
في ذاته ضوء الشمس كالقمر ب ان لا يقبل الضوء في ذاته لكن يؤدي خيال الشمس لان المرآة
الكبيرة الشكل كما تؤدي للون تؤدي البخار الرطب اذا تصاعد فتشكل

تشكل الاستدارة على ما هو طبيعة الرطب من الاجسام في الهواء وبلغ في صعوده
الى كرة النار اشتعلت النار فيه وهو مستدير الشكل فان شكله شكل الشمس
وربما كانت المادة كثيفة فبقيت اياما وليالي بل شهورا وربما وصل الى الموضع
الذي يتحرك بتبعية الفلك فهو ايضا يتحرك بالاستدارة وهذا الجسم لابد وان يكون العنصران
الخفيفان غالبين فيه على الثقيلين والا لم يبق في الهواء مدة مديدة ولابد وان يكون العنصر
الامتزاج الذي بين اجزائهما محكما والا لم يبق مدة مديدة ومن الاسباب الفاعلية
اما اتصالات فلكية او قوى روحانية او ان الله تع يخلقها ابتداءً وهو الاصح
لكون الله تعالى وتقدس فاعلا مختارا

في النيازك

هي خيالات شبيهة
بقوس قزح في لونها الا انها تكون في جهة الشمس يمنة ويسرة فقط وسبب استقامتها
الخيال اما ان تكون قطعا صغارا لامعة وتركبت في قوس مستقيمة واما لان مقام الناظر
بحيث يرى المحدب مستقيما وقلما يوجد هو عند كون الشمس في نصف النهار بل عند
الطلوع والغروب لان الشمس في ذلك الوقت تحلل السحاب الرقيق في الاكثر

في الرعد والبرق

الاكثر انه اذا ارتفع دخان وبخار خالصين او معا فاذا
ارتفع ذلك المختلط ووصل الى الطبقة الباردة في الهواء وانعقد سحابا احتبس الدخان
في جوف البخار المنعقد فان بقي حارا فالحالة هذه فقصد العلو ومزق السحاب تمزيقا
عنيفا فيحصل من ذلك التمزيق الرعد وان صار باردا تثاقل وقصد السفل ومزق
السحاب فيحصل الرعد وانما سمي رعدا لارتعاد السحاب عند تمزقهما وان هذا الدخان
جسم لطيف وفيه مائية وارضية تعمل فيها الحرارة والحركة الممازجة عمل [illegible] لذلك
مزاجه من الدهنية فهو لا محالة يشتعل بادنى سبب يشعل فكيف بالحركة الشديدة
فاذا اشتعلت تلك المواد من شدة الحاكة عند تمزق السحاب كان ذلك برقا وربما
كان البرق سببا للرعد فان الدخان المشتعل ينطفئ في السحاب فيسمع لانطفائه

في النيازك

في الرعد والبرق

اجزاء

٢٠٤

صوت هو الرعد **في الصاعقة** الدخان الذي يخرج من السحاب الى اسفل
اما لثقله او لمانع منع من صعوده اذا وصل الى الارض فربما كان في غاية السخونة
وكان لطيفا جدا فينفذ في المتخلخل ولا يحرقه بل يبقى منه اثر سواد ويذيب ما يصادمه
من الاجسام الصلبة كما يذيب الضبات المضببة على الترس من الفضة والنحاس
ولا يحرق الترس وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه دكا وعلى البحر فيغوص فيه ويحرق
ما فيه من الحيوانات وربما كان جرم الصاعقة دقيقا جدا مثل السيف فاذا وصل
الى شيء قطعه بنصفين فلا يكون مقيدا بالانفراج الا قليلا والاولى في ذلك ايضا
ان يضاف الى الاسباب الفلكية والقوى الروحانية او الفاعل المختار وهو
الله سبحانه وتعالى لان المادة اللطيفة تكون بالانفعال اولى منه بالفعل فيمتنع في
هذه المواد اللطيفة هذه الافعال القوية **في الانوار المشاهدة في الليالي**
المواضع التي فيها طبيعة كبريتية ترتفع منها في الليالي ابخرة على تلك الطبيعة ويخالط
هواءها الذي صار رطبا بسبب برد الليل فيصير ذلك الهواء على طبيعة الادهان
السريعة الاشتعال وتشتعل من انوار الكواكب **في الكواكب المنقضة** المادة الدخانية
اللزجة الدهنية اذا وصلت الى كرة النار وانقطع اتصالها الى الارض اشتعلت فربما
يبقى فيها الاشتعال فيرى كانه كوكب ينقض وربما لم تشتعل بل احترقت وثبت فيه
الاحتراق ويبقى على صورة حية او ذوابة او ذنب او حيوان له قرون وربما يبقى ذلك
اشهرا وقد يكون الادخنة الصاعدة غليظة فترى العلامات الهائلة حمرا او سودا
وقد تقف تحت كوكب وتدور بدوران النار فكانت ذنبا لذلك الكوكب وربما كان
عريضا فيرى كانه لحية كوكب وربما كانت المادة غليظة فاذا اشتعلت النار فيها
فظهرت لها حمرة فيرى كالجمر وربما كانت المادة اغلظ فيرى سودا على شكل الفحم
وربما حبست الادخنة في برد الهواء المتعاقب المذكور او لشدة المحاكة فاشتعلت

عن

وهذا هو السبب عند من ينكر كرة الاثير **في الحريق** اذا ارتفع عن الارض
بخار دخاني لزج دهني وتصاعد من غير ان ينقطع اتصاله عن الارض فاذا وصل
الى حيز النار اشتعلت النار فيه ثم ابتدأت النار تسرى الى الاسفل فيرى في هذه الحالة
كان تنينا مشتعلا ينزل من السماء الى الارض فاذا وصلت النار الى الارض احرقت
تلك المادة بالكلية وكل ما كان بالقرب منها وسبيل ذلك كالسراج المطفى اذا وضع تحت
السراج المشتعل فاذا اتصل الدخان من المطفى بالمشتعل انجذب اللهيب الى فتيلة
المطفى فاشعلها بسرعة **في الريح** السبب الاكثرى ان الادخنة اذا تصاعدت
فعند وصولها الى الطبقة الباردة اما ان ينكسر حرها ببرد ذلك الهواء فيثقل و
تنزل فيحصل من نزولها تموج الهواء فيحدث الريح واما ان تبقى على حرارتها فلابد وان
تتصاعد الى ان تصل الى كرة النار المتحركة بحركة الفلك وحينئذ لا تتمكن من الصعود لان الحركة
الدورية القوية التي للنار تعوقها عن ذلك فترجع تلك الادخنة وتحدث الريح وهذا
السبب وحده غير مستقل بافادة هذا الحكم لان الحركة الطبيعية تنتهي الى الحيز والقسرية
تقف وحركة الدخان الذي هو بالحقيقة اجزاء ارضية لطيفة ويسير حركة قسرية ونزول
الغبار حركة طبيعية ثم ان الريح الشديدة عند حركتها العنيفة وسرعتها ربما قلعت الاشجار
وخربت البلدان بل قلعت الجبال فكان يلزم ان يهدم الغبار النازل من السماء
السقوف ولما لم يكن كذلك بطل ما قالوه بل الاولى ان يكون ذلك سببا ماديا والسبب
الفاعلي فهو الله تعالى وتقدس ابتداء او بعض القوى الروحانية او الاتصالات
الفلكية **في الاعصار** هو الريح التي تستدير على نفسها وقد تكون صاعدة وقد
تكون هابطة اما الهابطة فسببها انه اذا انفصلت ريح من سحابة وقصدت
النزول وعارضها في الطريق قطعة من السحاب مع انه يدفعها من الفوق سائر
اجزاء الريح وقع ذلك الجزء بين دفع ما فوقه اياه الى اسفل ودفع السحابة التي

قلل

تحته اياه الى فوق فيعرض من الدوامة ما نعني ان نستدير واما الصاعقة
فهواء المادة الرطبة اذا وصلت الى الارض فترعنها وعلا عنيفا ثم رجعت
فلقيتها ريح شديدة من جهتها فلوتها حدثت الحالة المذكورة وقد تحدث ايضا
من تلاقي ريحين شديدتين من جهتين مختلفتين وربما بلغت قوة الاعصار الى حيث
تقلع الاشجار وتختطف المراكب من البحر والاشبه ان يكون سببه الفاعلي هو
الله جل جلاله او القوى الروحانية او الاتصالات الفلكية **في اقسام مهاب الرياح**
قسموا دائرة الافق باثني عشر قسما ثلاثة مشرقية وهي مشرق الاعتدال
وهو مطلع راس الحمل ومشرق الصيف وهو مطلع راس السرطان ومشرق الشتاء
وهو مطلع راس الجدي وثلاثة اخرى مغربية تقابلها وثلاثة اخرى شمالية فاحدها
نقطة تقاطع نصف النهار والافق والاخريان نقطتا تقاطع الافق ودائرتين موازيتين
لدائرة نصف النهار من جنبتيه مماستين للدائرتين الدائمتي الظهور والخفاء من
غير قطع هكذا قاله الشيخ وهو باطل لان هاتين الدائرتين تختلف عظمهما
وصغرهما باختلاف عروض البلدان فلا يكون هذه المهاب نقطا معينة بل البلدة
الشمالية التي عرضها مثل تمام الميل يكون الدائرة الابدية الظهور بعينها هي المرتسمة بمدار
راس السرطان وهناك نقطتا التقاطع بين هاتين الدائرتين وبين الافق راس السرطان
الذي جعلناه احد المهاب المشرقية فاذا كان عرض البلدة اكثر من تمام الميل وجب
ان يكون المهب الشمالي اقرب الى مهب مشرق الاعتدال من مهب مشرق الصيف
اليه وان كان عرض البلدة تسعين درجة كانت الحركة الفلكية رحوية ولم
يفرض فيه التحديد المذكور بل الحق ان الرياح تهب من كل جانب لكنهم
قسموا دائرة الافق باثني عشر قسما متساوية ووضعوا لكل واحد منها اسما وبالله التوفيق

القسم الثاني فيما يحدث على وجه الارض وتحتها

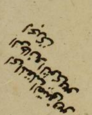
وهي مباحث في سبب ارتفاع القدر المعمور من الارض عن الماء لما حصل

في بعض جوانب الارض جبال وتلال وفي غيره اوهاد واغوار لسيلان الماء الى المواضع
العميقة وانكشف الجوانب المشرفة والموثر في تلك الاغوار والانجاد اما الاتصالات
الفلكية او القوى الروحانية عند الفلاسفة المعتبرين وعندنا الله سبحنه وتعالى
في المقدار المنكشف اصحاب الرصد وجدوا اطول البر نصف الدور ولما انهم
وجدوا نهاية مقدار الكسوف الواحد نصف الدور وعرضه من خط الاستوا في
ناحية الشمال الى ستة وستين درجة وقد وجد بطلميوس في الجانب الجنوبي الى يو درجة
شيا من العمارات وقد ذكرنا انه لم يقم على عدم العمارة في الباقي دليل في امزجة البلدان
اكثر المتاخرين على ان الارض مقسومة بخمسة اقسام تفصلها دوائر موازية لمعدل النهار
من خلك حارتان تفصلان اطراف من العالم بسبب القرب من القطبين وشدة البرد
يحيط بكل واحدة منها قطعة الكرة وسطح مستقيم والباقي مقسوم بثلثة قطوع دفية
يحيط بكل واحد منها من الجانبين سطحان مستويان ويصل بينهما سطح دفي والدفي المتوسط
وهو الذي على خط الاستوا خراب من جهة الحر وزعم الشيخ ان خط الاستوا
اشد المواضع اعتدالا في الحر والبرد وهمنا مقدمة يتفرع عليها هذه المسئلة و
هي ان شدة السخونة قد تكون لقوة المسخن وقد تكون لدوام اسخانه وان كان ضعيفا
وقد يزداد تاثير الضعيف على تاثير القوي اذا كان تاثير الضعيف ادوم وتدل عليه
امور اربعة ولى في الابنية جمة أ تسخين الشمس الجانب الشمالي عند كونها في
السرطان اضعف من تسخينها عند كونها في الاسد والسنبلة مع ان قربها من سمت
الراس في السرطان اقرب منها في الاسد ب الحر عند كونها في الاسد والسنبلة اقوى
منه عند كونها في الجوزا او الثور ج تسخين النار الاتية في المدة الطويلة
اقوى من تسخين النار الضعيفة القوية في المدة القصيرة د الحر بعد الزوال
اشد منه قبل الزوال ه البرد في الاسحار وقد يعقب طلوع الشمس اشد منه في نصف

الليل فيه انما والحالة هذه بالبعد عن وبعد السمت قال الشيخ فيما ان التسخن
في الوقت الاول يفيد اثرا فاذا بقي الوقت الثاني اشتد الاستعداد فكان الاثر
اقوى واذا ثبت ذلك فنقول الذي يدل على ان خط الاستواء في غاية
السخونة ان البلدة التي عرضها ضعف الميل اذا وصلت الشمس الى غاية القرب من
سمت رؤوس اهلها كان بعدها عن سمت رؤوسهم كبعدها عن سمت رؤوس سكان
خط الاستواء مع ان الشمس كانت في جميع السنة في البعد عن سمت رؤوس اهل البلدة المفروضة
[illegible] في قوة البرد في القرب من سكان خط الاستواء وذلك يقتضي قوة الحر
بخط الاستواء لم يحل قبل ذلك في جميع السنة من مثل هذا التسخين وبما هو اقوى منه
بكثير اما مثل هذا التسخين فذلك عند كونها في غاية الميل من الجانب الآخر واما من الاقوى
فذلك عند كونها لا في غاية البعد واما سكان ضعف الميل فاسباب البرد الشديد
كانت موجودة لهم في كل السنة السالفة فالشمس حين كونها في غاية الميل كالمسخن المتوسط
بين جسمين احدهما كان المسخن العظيم ملاقيا له طول السنة السالفة والآخر كان
المبرد العظيم ملاقيا له طول السنة السالفة ومن المعلوم ان تسخين البارد اضعف
بكثير من تسخين ذلك المتسخن بل لا نسبة لاحدهما الى الآخر لانا بينا ان دوام التاثير
يفيد المادة استعدادا تاما لقبول الاثر فيخرج مما قلناه انه لا نسبة لحر سكان خط
الاستواء في صميم شتائهم الى حر البلدة المفروضة في صميم صيفهم ثم ان الحرارة الشديدة
في البلدة المفروضة حاصلة بحيث لا يطيقها اهلها فحر خط الاستواء في غاية شتائهم
في غاية القوة فاذا كان كذلك فما ظنك بحرهم في غاية صيفهم فثبت بما ذكرناه ان الحر هناك
عظيم جدا لما احتج الشيخ بامرين ف الشمس لا تسامت خط الاستواء الا
عند وصولها الى نقطتي الاعتدال ثم انها تنتقل في غاية السرعة لان الميول هناك
تزداد كثيرا فلا تقوى السخونة ح الليالي والنهر في خط الاستواء في خط الاستواء

الى ٤

معتدلة فيعتدل حر النهار برد الليل والجواب عن الاول ان المسامتة
وان كانت لا تبقى زمانا يعتد به ولكن بعد الشمس عن مسامتة رؤوسهم ليس بعظيم
نعم حاما ما في المسامتة او فيما يقرب منها فيكون الشمس دائرة فوق رؤوسهم ابدا فيكون
الحر عظيما وعن الثاني ان ذلك التفاوت اقل من التفاوت الحاصل بين البرد في
اول الليل الصيفي الحار جدا والبرد في وسطه ومعلوم ان ذلك غير جلي فان
هناك ابعد من المواضع خط الاستواء وذلك لان الليل اقل هناك فيكون الشمس
كالموافقة على سمت رؤوسهم فيكون التاثير اقوى لذلك الدوام وان يوم الصيفية
طويلة فيقوى السخونة ولكن الاول معارض بحصول اسباب البرد فيها قبل لكن
البتة والثاني معارض بان طول ليالهم الشتوية يوجب زيادة البرد فالمقابلة
حاصلة بينهما ومن الناس من نعم ان اشد المواضع سخونة ما يقرب من مدار المنقلب
الشتوي لان الشمس هناك اقرب وهو ايضا ضعيف لان التفاوت بين مركز العالم وبين
مركز الفلك الحامل للشمس قليل وايضا فاوج الشمس تحرك فهو الان في اول الجوزاء فاذا
وصل الى الميزان كان الحضيض في الحمل فيكون حينئذ خط الاستواء في غاية السخونة
فاذا وصل الى الجدي كان مدار المنقلب الصيفي في غاية السخونة فالاعتبار الذي ذكره
لا يقتضي تعيين موضع لان يكون في غاية الحرارة في ان احوال خط الاستواء
في تعيين الفصول الثمانية لما لم يكن بعد الشمس عن سمت رؤوسهم كثيرا لم يعظم التفاوت
بين شتائهم وصيفهم وقدر من ان يكون هناك في كل سنة تامة للشمس صيفان وخريفان
وشتاءان وربيعان لان الشمس حين مسامتتها رؤوسهم في افق صيفا لهم فسامت
مرتين فهناك صيفان وعلى هذا القياس سائر الفصول وهذا الخريف من حين تعبر
حبل الشمس نصف الليل الاعظم وذلك في اول الثور ومبدا الربيع في اواخر الاسد
فيكون زمان الربيعين والصيفين قريبا من نصف زمان الخريفين والشتائين



في منابع المياه الابخرة التي تحت الارض ان كانت كثيرة قوية على ٢٠٧
تفجير الارض بحيث يستتبع كل جزء منها جزءا آخر حدثت العيون السيالة فان
فات القيد الثالث فقط حدثت العيون الراكدة فان فات الثاني ايضا
اي الاستتباع
فهي مياه القناة لانها متولدة من ابخرة ناقصة عن تفجير الارض فاذا ازيل
عن وجهها ثقل التراب صادفت تلك الابخرة منفذا فاندفعت اليه بادنى
حركة فان اضيف اليه ما يمده [illegible] ثم
خلاف في ان هذه المياه متولدة عن الاجزاء المائية المتفرقة في عمق الارض
او هواء منقلب ماء والاول اولى بالاكثرية **في الزلزلة** اذا تولد تحت
الارض بخار دخاني حار كثير المادة وكان وجه الارض متكاثفا عديم المسام
فاذا حاول ذلك البخار الخروج ولم يتمكن منه لكثافة وجه الارض فحينئذ تحرك
في ذاته وحرك الارض وربما كان من القوة الى ان يشق الارض وربما انفصل
نار محرقة وحدثت اصوات هائلة وهذا هو السبب الاكثري وههنا اسباب
اخر قليلة مثل ان يكون في باطن الارض اغوار فيسيل اليها مياه عظيمة
او ينهدم قطعة عظيمة منها فيتقلقل الهواء الذي تحت الارض وقد يكون لسقوط
قلل الجبال عند كثرة الامطار لترطبها وسهولة انفصال بعضها عن بعض
وعند قلتها لجفافها وسهولة تفتتها وبالله العصمة والتوفيق

الباب السادس في الجبال والمعادن وهو يا مبحثا

ا في سبب تحجر الطين اللزج اذا عملت الحرارة فيه حتى استحكمت الممازجة
بين رطبه ويابسه صار حجرا لكون الفعل ب في تكون الجبال الحجر العظيم
اذا صادف طينا كثير المرجا اما دفعة او على مرور الايام عقده حجرا عظيما
والسبب الاكثري لارتفاع الجبال ان الطين بعد تحجره يختلف اجزاؤه

في الصلابة والرخاوة فاذا وجدت مياها قوية الجري او رياح عاصفة
انحفرت الرخوة وبقيت الصلبة ثم لا تزال الرياح والسيول تعرض في تلك الحفر
الى ان تغور غورا شديدا وتبقى الاجزاء الصلبة شاهقة ج في عروق
الطين الموجود في حضيض الجبل فيه وجهان أ انه يتفتت بعض اجزاء الجبال
وتنتثر ويسيل عليها الماء وتخلطها الطين الجيد ب يعرض للحجر ان يتفتت
قليلا قليلا عن تفجل وجل فيعرض للسهل ان يصير طينا لزجا ضعيف سحيق القوى
وللجبل ان يتفتت كالآجرة المنقوعة في الماء والطينة الحرة المنقوعة في الماء اذا
عرضتا على النار تتفتت الآجرة وتتحجر الطين د في الرمال سببها في بعض
في عروق الطين ه في منافع الجبال اكثر العيون والسحب والمعادن انما
تكون في الجبال او فيما تقرب منها اما العيون فلان الارض اذا كانت رخوة انفصلت
الابخرة عنها واذا كانت صلبة اختنقت فيها فصارت مستعدة للعيون والجبال
اصلب الاراضي فكانت اقواها على حبس الابخرة ويشبه ان يكون مستقر الجبال مياهها
وقد شبهوا الجبال بالاباريق والاراضي التي تحتها بالقرع والعيون بالاذناب وما البحار
والاودية بالقوابل اما السحب فلستة اوجه أ لا تزال باطن الجبال من النداوات
ما لا يكون في سائر الاراضي ب الجبال بسبب ارتفاعها ابرد فيبقى على ظواهرها من الانداء
والثلوج ما لا يبقى على غيرها ج الابخرة المتصاعدة تحتبس في الجبال فلا تتفرق و
لا تتحلل اما المعادن فلان ما تحتها الابخرة الباقية مدة مديدة في موضع واحد
وهي لا توجد الا في الجبال و في تقسيم المعادن المعادن اما ان يكون قوية
التركيب او ضعيفة التركيب فان كان الاول فاما ان يكون منطرقا وهو الاجساد
السبعة او لا يكون اما لغاية لينه كالزيبق او لغاية صلابته كالياقوت والثاني
فاما ان ينحل بالرطوبات وهو الاجسام الملحية كالزاج والنوشادر والشب والقلقند
واما ان لا ينحل وهو الاجسام الدهنية كالزرنيخ والكباريت ز في حد المنطرقات

السبعة انها اجسام ذائبة صابرة على النار فالذائب يميزها عن الاكلاس
والاحجار التي لا تذوب والصابرة يميزها عما يتبخر بالنار كالشمع والقير والمنطرق
عما لا يكون كذلك كالزجاج والمينا لا يقال الحديد لا يذوب لانا نقول انه
يتعرض وبه بالحيلة ولما كان الذهب نوعا من انواعه وهو انما يتميز عن غيره بوصفين
احدهما الرزانة والاخر الصفرة كان ذكرها مع الاوصاف المذكورة كالحد له
في كيفية تولد الاجساد السبعة جعلوا اصل هذا الباب ان عنصر المنطرقات
الزيبق فيحتاج الى بيان كيفية تولد الزيبق ثم الى بيان انه عنصر المنطرقات
اما الاول فقالوا انه ماء خالطته ارضية لطيفة جدا كبريتية مخالطة
شديدة حتى انه لا ينفرد سطح منه عن ان يغشاه من تلك اليبوسة شيء فلذلك لا يعلق
باليد ولا ينحصر انحصارا شديدا بشكل ما يحويه ومثاله قطرات الماء المرشوشة
على التراب الذي في غاية اللطافة فانه يحيط بكل واحد منها غشاء ترابي حافظ
لذلك الماء على وجه ذلك التراب واذا تلاقت قطرتان فلا يبعد ان يخرق الغلافان
الترابيان ويصار الماءان واحدا ويصار الغلافان غلافا واحدا واما الثاني
وهو كونه عنصر المنطرقات ففيه وجوه ثلثة ا هذه السبعة عند الذوب تشاكل
الزيبق اما الرصاص فلا شك فيه واما غيره فعند الذوب يكون كالزيبق المحمر ب
تعلق الزيبق بها ج اذا عقد الزيبق برائحة الكبريت كان كالرصاص واذا عرفت
هذه الاصول فنقول هذه الاجساد انما تتكون من اختلاط الزيبق بالكبريت فلا يخلو فاما
لا يخلو اما ان يكون الاختلاف لحال الزيبق او الاختلاف لحال الكبريت او لاختلاف تأثر
احدهما من الاخر فان كان الزيبق والكبريت صافيين وكان انطباخ الزيبق بالكبريت
انطباخا تاما فان كان الكبريت مع ذلك ابيض تولدت الفضة وان كان احمر وفيه
قوة صباغة لطيفة غير محرقة تولد الذهب واما ان كانا نقيين وكان في الكبريت
قوة صباغة لكن قبل استكمال النضج وصل اليه برد عاقد تولد الخارصيني وان كان

يحتر الذهب والفضة

الزيبق نقيا والكبريت رديا محرقا تولد الحديد وان كانا رديين ضعيفي
التركيب تولد الاسرب واصحاب الكيمياء انما يصححون هذه الدعاوى لانهم
يعقدون الزوابيق بالكباريت انعقادات محسوسة فيحصل لهم ظن غالب بان
الاحوال الطبيعية مقارنة للاحوال الصناعية **ط في تولد سائر الاجسام**
اما الذي يكون قوي التركيب والكون منطرقا كالاجسام الصلبة الشفافة فمادتها
مائية وليس جمودها بالبرد وحده بل باليبس المحيل للمائية الى الارضية وليس فيها
رطوبة دهنية فلذلك لا تنطرق واما الذي يكون ضعيف التركيب سهل الانحلال
فكله من جنس الاملاح لان النوشادر مائيته اكثر من ارضيته ولذلك تتصعد
بكليته وهو ماء خالطه دخان حار لطيف جدا كثير النارية انعقد باليبس
اما الكباريت فقد عرض لمائيتها ان تخمرت بالارضية والارض ان تخمرت
بالمائية تخمرا شديدا بتخمير الحرارة حتى صارت دهنية ثم انعقدت بالبرد واما
الزاجات فانها مركبة من ملحية وكبريتية وحجارة فيها قوة بعض المذابات
كالقلقند والقلقطار واعلم ان هذه الاحكام مجرد ظنون واوهام غير
متأكدة بحجة اقناعية فضلا عن حجة برهانية والله سبحانه وتعالى اعلم بحقائقها
تنبيه امكان الكيميا الامكان العقلي ثابت لان الاجسام مشتركة في الجسمية
فوجب ان يصح على كل واحد منها ما صح على الآخر واما الوقوع فلان
انفصال الذهب عن غيره باللون والرزانة وكل واحد منهما يمكن الاكتساب والمنافاة
بينهما نعم الطريق اليه عسير **يد في صحة** حدوث الانواع النباتية والحيوانية
بالتولد دون التوالد ذلك مشاهد في كثير من الحيوانات مثل النحل المتولد من
اجساد البقر والعقارب المتولدة من التبن والباذروج والحيات المتولدة
من الشعر اذا القي في الماء والفار المتولد من المدر والضفادع المتولدة من
المطر والمعتمد الكلي ان بدن الانسان وغيره انما حدث لان اجزاء من العناصر

الاربعة تعينت في المقدار والنسبة تفاعلت تفاعلا مخصوصا ومن المعلوم
ان حصول كل واحد من تلك الاجزاء لا الازيد ولا انقص غير مستحيل واجتماعها
ايضا غير مستحيل وعند اجتماعها واختلاطها فالتفاعل واجب وعند حصوله فان
حدوث ذلك النوع واجب واذن حدوث هذه الانواع على سبيل التولد معلق
بامور ممكنة والمعلق بالممكن ممكن فحدوث هذه الانواع على سبيل التولد ممكن
وايضا فالاستعداد في حدوث الامور الصناعية اما بالاتفاق او بالقوة بعيدها
ان جوزنا ذلك في الجملة ولكن هذا اخر كلامنا في البحث عن هذه الاجسام وبالله التوفيق

الفن الثاني في النفس وفيه مقدمة وثمانية ابواب

اما المقدمة ففي حقيقة النفس الانسانية وسائر الحيوانات والنبات
تشارك العناصر والمعادن وغيرها في الجسمية وتخالفها في الانسانية والحيوانية
والنباتية وما به الاختلاف مغاير لما به الاشتراك فهو النفس ثم قالوا هذه النفس
بالقياس الى ما تقوى على الفعل الذي هو التحريك او على الانفعال كحس المحسوسات
والمعقولات الذي هو الادراك قوة وبالقياس الى المادة التي تقوم اليها فيحصل
من اجتماعهما نبات او حيوان او انسان صورة وبالقياس الى طبيعة الجنس التي كانت
ناقصة قبل الفصل فكملت به كمال وتعريف النفس بالكمال اولى من تعريفها بالصورة
لان النفس الانسانية غير حالة في البدن فلا تكون صورة فيه وان كانت كمالا له
ومن القوة لانه ليس القوة الفعلية بان تكون جزء هذا التعريف اولى من الانفعالية
ولوقوع لفظ القوة عليهما بالاشتراك وهو مجتنب عنه في التعريفات ولان القوة
اسم لها من حيث انها مبدا الافعال والكمال اسم لها من هذه الجهة ومن حيث انها مكملة
للنوع وما يعرف الشي من جميع جهاته اولى مما يعرفه من بعض جهاته فظهر ان الكمال
اولى لكن الكمال منه اول وهو الذي يصير به النوع نوعا بالفعل ومنه ثان

وهو الذي يتبع نوعية الشيء فالنفس كمال اول لجسم غير صناعي كالسرير وغيره
بل طبيعي ولا لكل جسم طبيعي فليست النفس كمالا للبسائط العنصرية والمركبات التي ليست
المعدنية بل هي في عالمنا كمال لجسم طبيعي تصدر عنه كمالاته الثانية بواسطة الآلات
فالنفس كمال اول لجسم طبيعي آلي وقد جعل بعض المتاخرين الطبيعي صفة للكمال
الاول فهكذا النفس كمال اول طبيعي لجسم طبيعي آلي فزعم ان الكمال الاول قد يكون
طبيعيا كالقوى التي هي مبادي للافعال والانفعالات الحيوانية والنباتية وقد
لا يكون كالتشكيلات الصناعية فالنفس كمال اول طبيعي لا انها كمال اول صناعي
لا يقال علمنا بنفسنا اولى لانه عند الحكماء نفس نفسنا فيكون علمنا بالنفس
التي هي جزء من نفسنا اولى بان يكون ضروريا والمعلوم بالضرورة غني عن التعريف
ب وان تعريف الواضح بالخفي لا يجوز وعلم كل احد بذاته التي هي نفسه اظهر
من علمه بهذه التعريفات **ج** وان النفس احد انواع الجوهر فيكون مركبة من
الجنس والفصل فيكون لها حد والحد كان تعريفه به اولى من تعريفه بالرسم هذا
اذا جعلتم هذا التعريف تعريفا لماهية النفس اما اذا جعلتموه تعريفا لها من حيث
انه شيء يدبر البدن من غير ان ذلك الشيء ما هو كان ذلك ايضا خطأ لان كل احد يعلم
بالبديهة ان له شيئا ما يدبر بدنه **لانا نقول** هذه الاشكالات
انما يلزمنا لو جعلنا هذا التعريف لماهية النفس او لشيء ما يدبر البدن فاما لو جعلناه
تفسيرا للفظة النفس اندفعت ثم اعلم ان تعريف المصنف ما ذكرناه لا يدخل فيه النفوس
الفلكية لانها لا تفعل بالآلات بل المحققون زعموا انه لا يمكن ذكر تعريف يندرج فيه
النفوس الثلثة فانا ان فسرنا النفس بالامر الذي يصدر عنه اثر ما لزم جعل العقل
والطبيعة نفسا وان فسرناها بالقوة الفاعلة بالقصد خرجت القوى النباتية
كالقوة الحيوانية الفاعلة للنبض ودخلت النفوس الفلكية فالاولى جعل النفس
مقولة على الارضية والسماوية بالاشتراك ثم اعلم ان الغرض الاهم من هذا الباب

بيان ج

تعريفها

معرفة النفس الانسانية وهو الامر الذي يشير اليه كل واحد منا بقوله انا
وثبوته ضروري انما المطلوب بالدلالة البحث عن ماهيته ثم عن صفاته الخاصة
والمشتركة ثانيا ولما كان الاول مبنيا على الثاني لا جرم قدمنا البحث عن صفاته
ولما كان الاعم اعرف والاعرف اقدم في التعليم لا جرم ابتدانا بالاعم ولما كان
الانسان مشاركا للنبات والحيوان في القوى النباتية وللحيوان خاصة في
الحواس الظاهرة والباطنة وجب الابتداء بالقوى النباتية ثم بالحواس الظاهرة
ثم الباطنة ثم بعد الفراغ من ذلك ننتقل الى البحث عن ماهية الانسان ثم الى احوالها
ثم الى احوالها التي تعرض لها عندما تكون بدنية ثم الى ما يعرض لها بعد مفارقتها
البدن ثم نتكلم في نفوس سائر الحيوانات ثم في الارواح الارضية المسماة بالجن ثم
في الارواح السماوية المسماة بالنفوس الفلكية وحينئذ نقطع الكلام في هذا الفن

الباب الاول في القوى النباتية

وفيه مقدمة وثلثة اقسام اما المقدمة ففي تعريف القوى النباتية وتعديدها
القوى التي يشترك فيها النبات والحيوان والبشر كلها فيها غيرها اما ان
تكون فعلها لاجل الشخص او لاجل النوع الاول فاما في ا الغاذية وهي
التي تحيل الغذاء الى مشابهة المغتذي لتخلف بدل ما يتحلل واعلم ان تلك
القوة فهي لا محالة تبدل الغير وذلك الغير له ماهية ولها محل وللفاعل في
فعلها غاية فالغاذية لها اثر وماهيته الاستحالة الى مشابهة المغتذي
ومحلها الغذاء والغاية حصول بدل المتحلل فكانا قلنا الغاذية هي التي تفعل
الفعل الفلاني اي الفعل في المحل الفلاني للغاية الفلانية وهو النهاية في الرسم
ب النامية وهي التي تزيد في اقطار الجسم على التناسب الطبيعي ليبلغ الى تمام
النشو فقولنا تزيد في الاقطار للجسم احترازا عن الزيادات الصناعية فان الصانع

اذا اخذ قدرًا من مادة فانه زاد في طوله وعرضه نقص من عمقه وان كان
بالعكس فبالعكس واما هذه القوة فانها تنقضي في العقد الثلث وقولنا على التناسب
الطبيعي احتراز من الزيادة الخارجة عن المجرى الطبيعي كالورم وقولنا ليبلغ الى
تمام النشو احتراز عن السمن وقد يذكر في التعريف فيقال بما يدخل فيه من الغذاء
وهو التنبيه على الفرق بين السمن والنمو على ما سياتي بيانه والثاني تسمى
آ المولدة وهي التي تفصل جزءا من فضل الهضم الاخير للمغتذي وتودعه قوة
من سنخه ب المصورة وهي التي تفيد المني بعد استحالته في الرحم الصور والقوى
والاعراض الحاصلة للنوع الذي انفصل عنه المني

الفصل الاول

في القوة الغاذية والكلام فيها يتعلق بثلثة اطراف

الطرف الاول

في البحث عن احوال هذه القوة وذلك عشرة امور فنقول اعلم انه لا بد من
قوى اربعة ليتم الاغتذاء وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة والدافعة
فنتكلم فيها **في القوة الجاذبة** لنحتج اولا على ثبوتها في المعدة وما في الرحم
واقوى على ثبوتها في كل الاعضاء والاول من وجهين آ حركة الغذاء من الفم
الى المعدة مشاهدة وليست هذه الحركة ارادية لان الغذاء ليس له ارادة
ان يتحرك الى المعدة ولا طبيعية وهو ان يقال الغذاء جسم ثقيل يتحرك الى اسفل
المعدة لثقله لان الانسان لو قلب حتى جعل راسه على الارض ورجلاه في الهواء
امكنه ان يزدرد ازدرادا فاما ان صح انها قسرية ولا بد من قاسر وهو اما
دفع من فوق كما يقال الحيوان يدفع الطعام باختياره الى المعدة وهو باطل
لوجهين آ يجذب المري والمعدة في وقت الحاجة الشديدة الى الغذاء يجذبان
الطعام من الفم عند المضغ من غير ارادة الحيوان ب تجد المعدة والكبد يجذبان
الطعام اللذيذ الموافق لهما بسرعة فان الانسان حين يغتذي ويتناول بعده

الاقطار

حلوًا او استعمل القيء وجد ما يخرج بالقيء من الحلواء في اخر القيء وذلك لجذب
المعدة له الى قعرها ومتى تناول الانسان غذاء ودواء كريهًا وجد المعدة
والمريء لا يندفع اليه الا بتكلف او بجذب من تحت وهو الذي يقال المعدة تجد
بقوة جاذبة فيها وهو المطلوب ت ونرى التمساح يقصر حركته وتصعد معدته
حتى يلاقي فمه عند الاغتذاء وكذا اكل الاشرة شوق معدته الى جذب الغذاء
والثاني فقد سمى قوم من الفلاسفة الرحم حيوانا مشتاقا الى المني لشدة جذبه
اياه فان الرحم اذا كانت قريبة العهد بانقطاع الطمث عنها وكانت خالية
[illegible] شوقها الى المني حتى ان الانسان يحس وقت الجماع كان الرحم
[illegible] ل جذب الحشفة للتمص والثالث وهو الذي يدل عليها
في سائر الاعضاء ان الدم اذا كان في الكبد كان مخلوطا بالاخلاط الثلثة ثم ان
كل واحد من هذه الاخلاط الاربعة تتميز عن الاخر وينصب الى عضو معين
فلولا ان في كل عضو من تلك الاعضاء قوة جاذبة لذلك النوع من الخلط
لاستحال اختصاص كل عضو بخلط خاص **في الماسكة** فعل الماسكة في
المعدة هو ان تحتوي المعدة على الغذاء احتواء تاما بماسة من جميع الجوانب حتى
لا يكون بينها وبينه فرجة وليس ذلك لشدة امتلاء المعدة فان الغذاء اذا
كان قليلا او كانت الماسكة قوية ولاقته المعدة جاد هضمه ومتى كانت الماسكة
ضعيفة والمعدة لا تلزم الغذاء حدث في البطن قراقر ونفخ وبطوء الاستمراء
وعلى هذا المثال تحتوي الرحم على الزرع والدليل على وجود هذه القوة في المعدة
ان الحيوان اذا تناول غذاء رطبا كالاشربة والاحساء الرقيقة ثم شق في ذلك
الوقت بطنه وجدنا المعدة محتوية عليه لازمة له من كل جانب ووجدنا
البواب منطبقا حتى لا يمكن ان يسيل في ذلك الغذاء الرطب بوجه من الوجوه

وان فعلنا هذا التشريح بعد خروج الغذاء عن المعدة وجدنا الامعاء غاصة
على ما فيها من الاثقال ولو ان الحيوان تناول غذاء اعظم من سعة البواب فانه
يندفع فلما راينا الرقيق الذي من شانه النزول غير نازل والكثيف الذي ليس
من شانه النزول نازلا علمنا ان هناك قوة تمسك شيئا دون شيء واما اثباتها
في الرحم فبوجهين آ نجد الرحم بعد اجتذاب المني اليه منضما انضماما شديدا
من جميع الجوانب منطبق الفم بحيث لا يمكن ان يدخل فيه طرف الميل ولو انك شققت
بطن الحيوان الحامل من اسفل السرة الى نحو الفرج وكشفت عن الرحم برفق وجدت
الرحم كما ذكرنا ب جرم المني طبيعته تقتضي النزول لثقله فلولا ان في الرحم قوة ماسكة
والا لما وقف وبهذا الطريق اثبتنا هذه القوة في سائر الاعضاء

في الهاضمة

ولنتكلم الآن في القوة الهاضمة ولكن ذلك انما يكون بعد الكلام في الهضم فنقول
الهضم هو تغيير الغذاء الى حيث يصلح لان يكون جزءا بالفعل من المغتذي
وله اربع مراتب فآ عند المضغ فان سطح الفم متصل بالمعدة ويدل عليه ان
ب الحنطة الممضوغة تفعل في انضاج الدماميل ما لا يفعله المطبوخ في الماء
ب الممضوغ لو لم يتغير عن حاله لما تغير طعمه ورائحته ثم ان تمام هذا النضج
عند نفوذ المعدة ويصير اشد بيانه كما في جوارح الصيد او مخالطة المشروب كما
في اكثر الحيوانات شبيها بماء الكشك الثخين وهو المسمى بالكيلوس ج ثم يجذب الى
الكبد فينطبخ فيها ويتميز الاخلاط الاربعة بعضها عن بعض ج ان ينفذ الدم
في العروق د ان يتوزع على الاعضاء فهذه مراتب الهضم ثم اعلم ان الغذاء مركب
من جوهرين احدهما صالح لان يتشبه بالمغتذي والثاني غير صالح له هكذا قيل (وهو الفضلة)
وان كان لمنازع ان ينازع فيه من حيث ان في الغذاء ما هو قريب من ان يكون
كل جزء محسوس منه مساويا للكل في الطبع كالحنطة ثم قال لو اقع ها هنا لكل

مرتبة من مراتب الهضم فضلة ففضلة الهضم الاول المعدي تندفع
من الامعاء وفضلة الهضم الثاني تندفع اكثرها بالبول وباقيه من الطحال
والمرارة وفضلة الهضمين الباقيين تندفع بالتحلل الذي لا يحس وبالعرق
والوسخ الخارج بعضه من منافذ محسوسة كالانف والآذان او غير محسوسة كالمسام
او خارجة عن الطبع كالاورام المنفجرة او بما ينبت من زوائد البدن كالشعر
والظفر واذا عرفت حقيقة الهضم عرفت القوة الهاضمة **في افعال القوة الهاضمة**
لها فعلان احدهما في الجزء الذي يصير من الغذاء
جزءا من بالفعل للمغتذي وثانيهما في الجزء الذي يصير فضلة اما الاول
فهو ان الهاضمة تحيل ما جذبته الجاذبة وامسكته الماسكة الى قوام يتهيا
لان تجعله الغاذية جزءا بالفعل من المغتذي وهذا مبني على ان الهاضمة
غير الغاذية على ما هو مذهب الشيخ وحينئذ يجب علينا تمييز فعل الهاضمة عن فعل
الغاذية فنقول اذا جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكته
فللدم صورة دموية فاذا صار شبيها بالعضو فقد بطلت عنه تلك الصورة
وحدثت صورة اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا للصورة
الدموية وهذا الكون والفساد انما يحصلان بان يحصل هناك من الطبخ ما لاجله
ياخذ استعداد المادة للصورة الدموية في النقصان وان ياخذ استعدادها
للصورة العضوية في الاشتداد ثم لا يزال الاول ينقص والثاني يشتد
الى ان ينتهي المادة الى حيث تبطل عنها الصورة الاولى وهي الدموية
وتحدث الاخرى وهي العضوية فهناك حالتان احدهما سابقة على الاخرى
فالسابقة تزيد احد الاستعدادين وانتقاص الآخر واللاحقة فساد احدى
الصورتين وكون الاخرى فالحالة السابقة هي فعل القوة الهاضمة والاخرى فعل القوة الغاذية

وهذا هو الفرق بين هاضمة كل عضو وغاذيته ومذهب جالينوس و
سائر الأطباء أن الغاذية هي الهاضمة وهو أقرب لأنهم ما قالوا ذلك إلا لأنه
على أن الهاضمة التي هي المبدأ لبعض هذه التغيرات لا يجوز أن يكون
هي المبدأ لتمام تلك التغيرات لا سيما على قولنا في نفي القوى النوعية وأما فعل
الهاضمة في الفضلات فالفضلة إن كانت غليظة ففعل الهاضمة فيها الترقيق
ليسهل اندفاعها وإن كانت رقيقة ففعلها التغليظ لأن الرقيق قد يتشربه
جرم الوعاء فيفني الأجزاء المتشربة فيه ولا يندفع وإذا غلظت لم يتشربها العضو
فاندفع بالجملة وإن كانت لزجة ففعلها فيها التقطيع حتى يسهل اندفاعها
في الدافعة يدل عليها أمران أ نرى المعدة عند القيء كأنما تندفع من
موضعها إلى فوق حتى تتحرك معها عامة الأحشاء ونرى عند التبرز إذا كان
البراز معتقلاً أو كان في الأمعاء فضل لذاع كأن الأمعاء تنتزع من موضعها
لدفع ما فيها إلى أسفل ونرى عامة الأحشاء تتحرك إلى أسفل بحركة عضل البطن
حتى أنه ربما انخلع المعا المستقيم لقوة الحركة الدافعة ب الدم يرد على الأعضاء
مخلوطاً بالأخلاط الثلثة فيأخذ كل عضو ما يلائمه فلو لم يكن فيه قوة دافعة للمنافي
لبقي عنده ولم ينق شيء من الأعضاء عن الأخلاط الفاسدة في تغاير هذه الأربع
لقائل أن يقول لم لا يجوز أن تكون هذه القوى واحدة بالذات وأربعاً بالاعتبار
فتكون القوة جاذبة عند الانجذاب وماسكة بعده ومغيرة عند الإمساك
ودافعة للفضل المستغنى عنه والحجة المشهورة في إبطال هذا الاحتمال
أن القوة الواحدة لا تكون مبدأ للأفعال المختلفة وهي ضعيفة على ما سيأتي
والأجود أن يقال قد نرى العضو الواحد ضعيفاً في أحد هذه الأفعال
قوياً في الأفعال الباقية ولولا تغايرها لاستحال ذلك ولمنكر أن يقول لم لا يجوز

المغتذي

المتحلل فنقول لا نزاع في ان القوة الغاذية سارية في ظاهر القوى وعمقه ٢١٣
فالاغتذاء حاصل لظاهر الجسم ولعمقه والاجزاء الغذائية نافذة في عمق المغتذي
فاما ان يقال تلك المواضع كانت موجودة في عمق المغتذي قبل نفوذ الغذاء فيها
او ما كانت فان كان الاول لزم ان يكون المغتذي مجموع اجزاء صغيرة بالغ كل
واحد منها في الصغر الى حيث لا يحس به وحدانه شيئا الا في صاحبه فلا يكون هناك
عضو واحد متصل بل اجزاء متناثرة سواء قيل ان تلك المواضع كانت خالية او
قيل انها كانت مشغولة باجسام اخر مخالفة في الماهية لماهية المغتذي وان
كان الثاني لزم ان يكون الاجزاء الغذائية مفرقة لاتصال العضو لكن ذلك
بالفعل سار في جملة الاعضاء لان الاغتذاء سار فيها ولا شك ان تفريق الاتصال
موجب للالم فوجب ان يكون الالم ساريا في كل الاعضاء في اكثر الاوقات والجواب
انه انما يجب علينا الاعتذار عن هذه الاشكالات لو لم نقل بالفاعل المختار فاما
اذا قلنا به وهو الحق المبين لم يتوجه علينا شيء منها وحينئذ لا يمكننا القطع باثبات
القوى المذكورة باسرها. في سبب وقوف الغاذية وضرورة الموت
المشهور في السبب الفاعلي انها قوة جسمانية وكل قوة جسمانية متناهية فهي
متناهية ثم ان النفوس الفلكية عندهم جسمانية وهي باقية ابدا واعتذروا (اي القوة الغاذية)
بانها وان كانت جسمانية لكن لما يفيض عليها من نور العقل الفعال (هذا اعتذار عليهم) فاعترف الشيخ
عند ذلك بان السبب في ضرورة الموت كون البدن مركبا من طبائع متضادة و
هذه اشارة الى السبب المادي ولا اعتراف بسقوط الموت ولتقرير السبب المادي
وهو ان الرطوبة الغريزية بعد سن الوقوف تاخذ في الانتقاص المتادي الى
الاضمحلال ومتى اضمحلت الرطوبة انطفت الحرارة الغريزية وسبب الاول الحرارة الخارجية
والداخلية والحركات النفسانية والبدنية لا يقال فلم تمكن القوة الغاذية

لما يفيض عليها من نعم العقل الفعال لانها تبقى ابدا اختيار لهم
النقال وذلك علم الاكثر ان ليحافظ التي في الابدان
الحركة

سن الوقوف هو بعد الحجة
والشيخوخة عند الفارابي
ومعتدع بعد الاربعين

اي بسبب رطوبة الغريزية في الانتقاص

من ايراد ذلك بدل ما يتحلل من تلك الرطوبات لانا نقول هب انا نقوى
على ذلك الا ان التحلل وقت الكهولة اكثر منه وقت الشباب فلا يكون ما تورده القوة
الغاذية وقت الكهولة مساوية للمتحلل وقت الكهولة فلاجرم ينتهي الى الفناء **فان**
قال القائل فقال التحلل في زمان الشباب كان مساويا للوارد فلو ازداد
في زمان الكهولة لم يكن ذلك الا لازدياد المحلل وهو باطل لان المحلل ليس الا الحرارة
الداخلة والخارجة والحركات النفسانية والبدنية وقد يكون وجود هذه الاشياء
في زمان الكهولة اقل منه في زمان الشباب فضلا عن المساواة او لان الغاذية صارت
اضعف فصار الغذاء الوارد اقل وهو ايضا باطل لان الغاذية لا تضعف الا لنقصان
الحرارة ولا تنقص الحرارة الا لنقصان الرطوبة فلو عللنا نقصان الرطوبة بنقصان الغاذية
لزم الدور **فنقول** نختار القسم الاول وهو ان ازدياد التحلل لازدياد
المحلل قوله الاسباب المحللة زمان الكهولة هي التي كانت زمان الشباب فنقول
نعم لكن مدة تاثيرها زمان الكهولة اطول من مدة تاثيرها زمان الشباب وقد عرفت
فيما مر ان الضعيف قد يكون اقوى فعلا من القوي اذا كان اطول زمانا منه فكيف
عند التساوي ثم ثبت ان الرطوبات الغريزية تاخذ في الانتقاص من زمان الكهولة
وهي غذاء للحرارة الغريزية فيكون نقصانها سببا لنقصان الحرارة الغريزية وذلك
لكثرة الرطوبات الغريبة لضعف الحرارة الغريزية الضعيفة عن اصلاحها وهضمها
وكثرة الرطوبات الغريبة سبب لنقصان الحرارة الغريزية ولا تزال تتاكد هذه الاسباب
بعضها بالبعض الى ان ينتهي الامر الى فناء الرطوبات الغريزية التي هي للحرارة الغريزية
كالدهن للسراج وكثرة الرطوبات الغريبة التي هي لها كالماء للسراج فيلزم حينئذ انطفاء
الحرارة الغريزية اما على الاول فلعدم الشرط واما الثاني فلحصول المانع وهو الموت
واما السبب الغائي فلان في تنقيص [illegible] البعيدة من الابدان الى السعادة

العظمى فان لم يكن فليس الاختيار الذي هو ايضا بقدر ب ان يوجد القوم الاخرون
لان المادة لا تفضل البتة الا بوقف الحاضرين وليس هم بعالم العدم اولى منا بدوام الوجود
بل العدل ان يكون للكل حظ في الوجود **القسم الثاني في القوة**
النامية ح مباحث فا حقيقة النمو الجسم اذا ازداد لا اتصال جسم آخر به من
جنسه فاما ان تكون الزيادة داخلة في اجزاء المزيد عليه او لا تكون فالاول النمو
وضده الذبول والفرق بينهما وبين السمن والهزال ان الواقف في النمو قد يسمن
كان النامي قد يهزل ولميته ان الزيادة اذا احدثت المنافذ في الاصل ودخلت
فيه واشتبهت بطبيعته واندفعت اجزاء الاصل الى جميع الاقطار على نسبة واحدة
في نوعه فذلك هو النمو واما الشيخ اذا صار سمينا فان اجزاءه الاصلية قد جفت
وصلبت فلا يقوى الغذاء على تفريقها والنفوذ فيها فلا جرم لا يتحقق النمو ثم ههنا
ابحاث **فا** النامي اما ان يكون فيه شيء ثابت او لا يكون فان كان فالثابت اما
الصورة وهو محال لاستحالة بقاء الصورة بعينها عند تبدل المادة او المادة وهو
ايضا محال لانه اما ان يكون كل المادة باقيا على حالة واحدة او الذي كالاصل
يبقى واما الزائد عليه فيكون في التبدل والاول باطل لما ثبت ان البدن دائما في التحلل
والاختلاف والثاني ايضا باطل لان البدن ينتهي تحليل تركيبه الى العناصر البسيطة
وكل واحد من الاجزاء المفترضة في كل واحد منها على طبيعة واحدة فلم يكن البعض
بالبقاء التام والبعض بالتحلل اولى من البعض العكس واما ان لم تبق المادة ولا الصورة
اصلا لم يكن ذلك نموا بل الحادث في كل وقت شخص آخر وعلى انه ايضا باطل لانا نعلم بالضرورة
ان الشخص الذي رأيناه بكرة هو الذي رأيناه صحوة والجواب عنه ايضا
بالبناء على الفاعل المختار **في وقوف النامية** لما كانت الابدان مخلوقة من
الدم والمني لا محالة تكون في اول الامر رطبة ثم لا تزال تجف يسيرا يسيرا وقد عرفت

ان النمو لا يحصل الا عند تمدد الاعضاء وذلك لا يكون الا عند نفوذ الغذاء في
المسام المتخلخلة ولا يمكن استحصافها الا اذا كانت الاعضاء لينة فلاجرم يبقى النمو
من اول الكون الى وقت تصلب الاعضاء فحينئذ تقف النامية **في الفرق**
بين الغاذية والنامية لقائل ان يقول الغاذية فعلها تحصيل الغذاء والالصاق
والتشبيه والنامية فعلها ايضا هذه الثلثة الا ان هذه الافعال ان كانت على قدر
ما يتحلل فهو الاغتذاء وان كان ازيد منه فهو النمو واجزاء الزائد لابد وان يكون
مساويا للمزيد عليه والا لم يكن نموا والقوة القوية على الشيء قوية على مثله فالقوة القوية
على التغذية هي القوة على التنمية الا انها في الابتداء تكون قوية جدا والمادة مطيعة
فتكون وافية بايراد المثل والازيد وبعد ذلك تضعف ولا تقوى الا على ايراد المثل
تحقيقه ان الغاذية في سن الانحطاط والذبول تورد اقل مما يتحلل وقد كان
تورد في سن الوقوف المثل فتكون ايرادها وقت الوقوف اكثر من ايرادها وقت
الذبول فاذن القوة الواحدة يجوز ان يختلف ايرادها بالزيادة والنقصان فاذا جاز
ذلك فلم لا يجوز ان تكون القوة الواحدة تورد في اول الامر ازيد من المثل ثم امتنع الى ان
تورد المساوي **القسم الثالث في المصورة** ومباحث[ها] الذي اقطع

وصورها

به انه لا يجوز ان يقال المبدأ لحدوث خلقة الاعضاء قوة مركوزة في المني لانه جسم
متشابه في الحس فاما ان يكون متشابه الاجزاء في الحقيقة او لا يكون فان كان الاول
وجب ان يكون الشكل الحادث من تلك القوة في تلك المادة الكرة لان القوة التي
تفعل بلا شعور اذا كانت سارية في المادة وكانت المادة متشابهة لم يكن الا شكلا
واحدا متشابها وان كان الثاني كان المني مركبا من اجسام كل واحد منها بسيط فيلزم
ان يكون شكل كل واحد منها الكرة بالتقرير المذكور فيكون المتولد من المني مجموع كرات
مضموم بعضها الى بعض **واعلم** ان بداية العقول شاهدة بان التركيب

٢١٥

العجيب الذي في ابدان الحيوانات وخاصة في الانسان لا يجوز صدوره الا من
مدبر حكيم وهذا هو الذي اختاره جالينوس في المنافع ونقله عن افلاطون و
بقراط فيما صنفه من اراء بقراط وافلاطون ومن استخدم لك الحقوة حالة في جرم
المني غير الادراك والشعور فقد قال ما يعلم فساده بالضرورة **في ماهية المني**
انه فضل الهضم الاخير وذلك انما يكون عند نضج الدم في العروق وصيرورته
مستعدا لا استعدادا تاما لان يصير جزءا من جوهر الاعضاء الاصلية ولذلك فان الضعف
الذي يحصل من استفراغ المني اقوى مما يحصل من استفراغ امثاله من الدم لان ذلك
يورث الضعف في جواهر الاعضاء الاصلية **في انه** هل للمراة مني ظاهر كلام
ارسطو مشعر بانكاره واثبته جالينوس فنقول ان مني الذكر ممتاز عن ساير الرطوبات
بصفات اربع **ا** انه ابيض لزج **ب** سيلانه على العضو المخصوص سبب اللذة
المخصوصة **ج** خروجه مندفقا **د** فيه قوة عاقدة فلننظر ان المراة هل لها رطوبة
موصوفة بهذه الصفات الاربع اما الصفة الاولى فحاصلة لان جالينوس حكى
انه وجد وعاء المني في الاناث مملوا رطوبة بيضاء لزجة ولانه لولاه لكان خلق البيضتين
واوعية المني لهن عبثا [illegible] الثانية ايضا حاصلة لان جالينوس حكى انه كان بعضهن
شبيه باختناق الرحم لطول عزوبتها ثم استفرغت منيا كثيرا ووجدت لذة كلذة الجماع
ولانهن قد يحتلمن فيرين منيا وسبب اللذة سيلان المادة الحادة اللذاعة على عضو
تفعل فيه كاللذع اللطيف ويتبعه تعرفية وتدسيم كالتلافي لذلك فتكون اللذة خروج
عن حال الى المجرى الطبيعي عند عروض حالة خارجة عن المجرى الطبيعي غير مفرطة
وهي كلذة الحكة والدغدغة واللذة الحاصلة من سيلان دهن فاتر على سطح
قرحة قريبة العهد بالاندمال الا ان التي في الجماع اشد لشدة الاسباب الفاعلة والمنفعلة
والمعينة عليها واما الثالثة وهي الاندفاق فغير حاصلة بالاتفاق والرابعة

وهي القوة العاقدة فغير موجودة في الرطوبة التي للمرأة والا ظهر فعلها اذا لاقت
القوة الانفعالية لانه لا معنى للقوة الفعلية الا القوة التي متى لاقت المادة القابلة من
غير مانع ظهر الفعل المخصوص لكن التالي باطل فان المرأة اذا قضت شهوتها وسال
منيها الى رحمها قبل انزال الرجل فهنا حصل مني المرأة في رحمها فلو كان في تلك
الرطوبة قوة عاقدة لكانت ملاقية للقوة المنعقدة فكان يجب ان يحصل الولد فلما
لم يكن كذلك علمنا عدم القوة العاقدة لا يقال لم لا يجوز ان يكون القوة العاقدة
التي في المرأة غير مستقلة بذلك الفعل وانما يحصل الاستقلال عند انضمام الرجل اليه
لانا نقول القوة العاقدة هي التي تقوى على العقد فاذا كانت القوة التي في
رطوبة المرأة غير قوية عليه لم يكن فيها قوة عاقدة واما الرطوبة التي للرجل ففيها هذه
القوة لانها لو حصلت في رحم المرأة منفكة عن الرطوبة التي لها لاستقلت بالعقد فظهر
ما ذهبنا اليه فثبت ان الوصفين الاولين حاصلان لمني الرجل والمرأة والاخيران غير
حاصلين لمني المرأة فان وضع اسم المني للرطوبة الموصوفة بالوصفين الاولين كان للمرأة
مني وان وضع للرطوبة الموصوفة بالصفات الاربع لم يكن لها مني **والقوى**
ما احتج به جالينوس ان الاولاد قد يشبهون الامهات فلم يحصل هو المشبه
لهما وليس ذلك دم الطمث لانه غير حاصل للاب وليس هناك شيء اخر الا المني فوجب
حصول المني للمرأة وان تكون فيه قوة عاقدة حتى يحصل التشبيه **والجواب**
المشابهة لو كانت لما ذكرتموه لكانت المشابهة بالابوين حاصلة ابدا لكن التالي باطل
ولما كانت المشابهة بالاجداد وسائر الاقارب البعيدة حاصلة وفساد التالي
يدل على فساد المقدم ثم ان التقسيم الذي ذكروه غير منحصر بل قد اهملوا القسمة الصحيحة
وهي الفاعل المختار عز شانه **في ان مني الذكر** هل فيه قوة منعقدة
حتى يصير جزءا من الجنين ظاهر كلام ارسطوطاليس بالمنع واثبته جالينوس واحتج

والقوى

الجواب

في ان مني الذكر

219

٢١٦

فباطل ايضا لان انعكاسه عن المرآة اما لصلابتها او ملاستها او
لهما والاول باطل بالماء وكذلك الثالث فبقي ان يكون السبب هو الملاسة
وحدها فاما ان يعتبر في ذلك سطح كبير متصل الاجزاء وهو باطل لان الشعاع
الخارج عن البصر يكون عند الخروج في غاية تصغر الاجزاء وانما يلاقي طرف
كل خط دقيق منه جزءا مساويا له وينعكس عنه ولا ينفع فيه لما يزيد عليه بلى
ان كان السطح الاملس الذي يلاقيه اصغر منه لم ينعكس عنه لكنا لا نعلم
يقينا ان كل واحد من سطوح اجزاء الملح الجريش والبلور اعظم من اطراف
تلك الشعاعات لان من البعيد ان تنتهي تجزئة الكثيف الصلب الى اجزاء اصغر
مما ينتهي اليه الشعاع اللطيف فثبت انه لا حاجة في هذا الانعكاس الى
السطح الكبير وحينئذ يلزم ان يوجد هذا العكس عن جميع الاجسام وان
كانت خشنة لان سبب الخشونة الزاوية ولابد في تلك الزوايا من سطوح
ملس والا لذهبت الى غير النهاية فاذن كل خشن فهو مؤلف من سطوح
ملس فوجب ان يوجد هذا العكس عن كل الاجسام **لا يقال** السطوح
الخشنة مختلفة الاوضاع فانعكس الاشعة عنها الى جهات شتى فتتشذب
لانا نقول التشذب موجود ايضا عن المرايا المشكلة اشكالا
تنعكس الاشعة عنها الى نصف كرة العالم وربما لا يبلغ التشذب عن الخشن
الى ذلك الحد وهنا وجوه اخر مستقصاة في المباحث المشرقية وفيما اوردناه ها هنا
كفاية **فان قيل** فما السبب الصحيح عندكم **قلنا** انه
ليس القول بالانطباع والشعاع محيطا بطرفي النقيض حتى يكون ما عداهما
ممتنعا واحد ايضا في كل شيء ان يكون سببه معلوما لنا على العقل
فاي استحالة في ان يكون كون الصقيل بحيث يكون نسبة المرئي اليه

كنسبة العين اليه يقتضي حصول الاحساس بذلك المرئي وان لم نعرف
لذلك علة تفصيلية **في سبب الحول** قال اصحاب الانطباع
صورة المرئي تنطبع اولا في الجليدية لكن ليس الابصار عندها والا
لرأينا المرئي الواحد بالعينين شيئين كما اذا لمسنا باليدين كان لمسين
لكن لما ان الصورة الخارجية يمتد منها في الوهم مخروط ينتهي الى ان
تقع زاويته وراء سطح الجليدية كذلك الصورة التي في الجليدية تتأدى
بواسطة الروح المصبوب في العصبتين المجوفتين الى ملتقاهما على هيئة مخروط
فيلتقي المخروطان هناك وعند الملتقى روح مدرك وحينئذ تتحد من الصورتين
صورة واحدة عند الروح الحامل للقوة الباصرة ثم انهما وراء ذلك يكون
روحا مؤدية للمرئي لا مدركة والا لافترق الادراك مرة اخرى لافتراق
العصبتين فاما ان لم تتأد الصورتان الى موضع واحد بل انتهى كل صورة
الى جزء آخر من الروح الباصر لان مخروطي الصورتين لم ينفذ النفوذ الذي من
شأنه التقاطع لزم منه ان ينطبع من كل شبح ينفذ عن الجليدية شبحا
على حدة وهو الحول **واعترض اصحاب الشعاع عليه**
من وجهين **ا** اذا كان قدامنا جسمان احدهما على مسافة عشرة اذرع
مما فوقها والثاني على مسافة ذراعين او ذراع مثلا وكان الثاني لا
يحجب الاول عن بصرنا فاذا نظرنا الى الشيء الاقرب الينا وجمعنا البصر
عليه وقصدناه بالنظر كانا لا ننظر الى غيره فانا نراه واحدا كما هو و
نرى في تلك الحالة الشيء الابعد شيئين اثنين وعلى عكسه لو نظرنا الى
الابعد وجمعنا البصر عليه فانا نراه واحدا كما هو ونرى الاقرب في تلك
الحالة بعينها اثنين وجرب من نفسك لتقف عليه فلو كان الشبح في

رؤية الواحد اثنين ما ذكروه من انحراف العصبتين لما تصور ان يرى
في حالة واحدة احد الشيئين واحدا والاخر اثنين فانه يلزم ان يكون
تركب العصبتين باقيا بحاله وذا لا معا وهو محال ب الروح الدماغي
جسم لطيف من الممتنع بقاؤه في ملتقى العصبتين بحيث لا يتقدم عنه البتة و
لا يتاخر واذا كان التقدم والتاخر جائزا عليه فحينئذ يلزم وقوع الحول في
اكثر الامر لاكثر الناس لان الروح الباصر اذا تجاوز الملتقى لم تتحد الصورتان
وقال اصحاب التعليم السبب ان النور الممتد من كل عين على
شكل مخروط راسه عند العين وقاعدته عند المرئي وقوة هذا
النور في سهم المخروط وهما يلتقيان عند المبصر ويتحدان وجمع البصر
هو ايقاع سهمي المخروط عليه والاحول فان سهمي مخروط عينيه لا يلتقيان
على شيء واحد بل يدرك الاشياء ابدا بطرف المخروط لا بوقوع السهمين عليها
والطرفان متباينان فلا جرم يرى الواحد اثنين في انه لا يمتنع [illegible]
[illegible] الحكماء اتفقوا عليه بناء على امتناع الخلاء والكلام فيه مامر ولانه
يحتمل ان يكون ذلك [illegible] الزوج [illegible] بالله التوفيق الطرف الثاني
في المبصرات وفيه مباحث أ في المبصرات وهي الضوء واللون و
الاطراف والحجم والبعد والوضع والشكل والتفرق والاتصال
والعدد والحركة والسكون والملاسة والخشونة والشفيف والكثافة
والظل والحسن والقبح والتشابه والاختلاف وهنا امور راجعة
اليها كالترتيب الداخل تحت الوضع والكتابة وسائر النقوش الداخلتين
تحت الترتيب والشكل وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر التي هي
من الشكل وكالكثرة والقلة الداخلتين تحت العدد وكالتساوي

بوجه ما

والتفاضل الداخلين تحت التشابه والضحك والبكاء الداخلين تحت الشكل
والحركة والبشر والطلاقة والعبوس والقطب الداخلة تحت الشكل
والسكون وكالرطوبة واليبوسة فان البصر انما يدرك الرطوبة من السيلان
واليبس من التماسك **بحث المبصرات الحقيقية** اما الضوء
واللون فلا شك في كونهما مبصرين ثم ههنا مباحث سبعة (ا) هل يدرك الواحد
منهما منفردا عن الاخر فيه نظر (ب) امتياز بعض المرئيات الحقيقية سواء كان
ذلك في الجنس كالضوء واللون او في النوع كالسواد والبياض وضوء القمر
وضوء الشمس او بالشدة والضعف يدرك بالتمييز لا بالحس (ج) قيل ادراك اللون
بما هو لون اقدم من ادراك اللون المخصوص ومن امتيازه عن غيره اما الاول
فلان الاعم اعرف ولان الجسم الملون بالالوان المظلمة كالكحلي والاغبر
اذا وضع في موضع مظلم فان البصر يدرك لذلك الجسم لونا وان لم يتميز
له ماهية ذلك اللون واذا لم يكن ذلك الموضع شديد الظلمة يرى ذلك اللون
المخصوص فعلمنا ان ادراك اللون بما هو لون اقدم من ادراك اللون المخصوص
واما الثاني فلان امتيازه عن غيره حكم يدركه العقل بعد ابصار ذلك
اللون المخصوص فيكون متاخرا عنه (د) قيل ادراك خصوصية اللون لا يكون
الا في زمان لان الدوامة اذا خرج من مركزها الى محيطها خطوط كثيرة بالوان
مختلفة ثم اديرت بسرعة شديدة فان الناظر اليها في تلك الحالة يدرك لها
لونا واحدا مخالفا لجميع الوان الخطوط وكأنه يكون لونا مركبا من جميع تلك
الالوان وما ذاك الا لان كل نقطة منها لا تثبت في موضع واحد زمانا محسوسا
فلاجرم لا يقع الاحساس بها في موضعها خاصة بل تختلط تلك الالوان ولو لم يكن
الزمان المقدر معتبرا في الابصار لما كان الامر كذلك (ه) قيل ادراك

اللون بما هو لون والضوء بما هو ضوء لا يكون الا في زمان لانا اذا فتحنا
الكوة فاما ان نرى الضوء في الآن الذي هو اول زمان فتحها وهو محال
لانه في الآن لا يتصل بالثاني الآن اعني النقطة والخط وهما لا يقبلان الضوء وان قبلاه لكن
الضوء واللون المختصين بهما غير محسوسين او انما يرى في زمان فتحها وذلك
يوجب ما ذكرناه ق المشهور ان القوة الباصرة تتعلق بالشخص من
حيث انه لا بالماهية الكلية وفيه اشكال لانا اذا ادركنا شيئين
يتساويان مطلقا فانه يشتبه احدهما بالآخر والاشتباه انما يكون لعدم
الشعور بما به يخالف احدهما الآخر لكن كل واحد منهما يخالف صاحبه من
حيث هو هو فلو كانت القوة الباصرة متعلقة به من حيث هو هو لما وقع
الاشتباه لوجوب الشعور بالامتياز وفساد التالي يدل على فساد المقدم
ق الاظهر ان الاطراف وهي النقط والخط والسطح مرئية لانا ندرك
التفرقة بالحس بين العظيم والصغير وما ذاك الا الاحساس بان سطح
احدهما اعظم من سطح الآخر ولكن الاحساس بها مشروط بالاحساس باللون
والضوء اولا ولذلك فانا لا نرى هذه الاشياء في الاجسام الشفافة واما
المنكرون لوجودها فانا رهم لكونها مرئية اولى
اما ما عدا الثلثة المذكورة اعني الضوء واللون والاطراف فشيء منها غير
مرئي اما المقدار فلان المحسوس لنا من الجسم اما السطح الواحد او السطوح
المحيطة به واما المقدار الذي هو حشو ما بين السطوح فلا شك انه غير
مرئي ولذلك لا يدرك الحس على كونه مجوفا او مصمتا واما البعد فلذلك
ايضا لانا ما لم نر بين المتباعدين جسما ملونا فتشعر بتوسطه بينهما على
تباعدهما لا نعرف تباعدهما ولذلك لما لم تتاد هذه الطريقة في الكواكب

(هامش: اي لا يكون في زمان)

(هامش: ح في المبصرات بغير الحقيقية)

المتباعدة
لا جرم ما احسسنا بتباعدها بل اذا نظرنا الى جدارين بعيدين عنا و
كان احدهما بعيدًا عن الآخر ونحن لا نرى ما بينهما من الاجسام الملونة
فانا لا نحس ببعد احدهما عن الآخر واما الوضع والاتصال ففيهما نظر والشكل
عند ما داخل في الوضع والتفرق عدمي والعدد انما يدرك في الاجسام
بواسطة التفرق واما الحركة فلا شعور بها الا عند اختلاف اوضاع
الجسم المتحرك من الاجسام الملونة فان لم يوجد ذلك لم يحصل الشعور بها كما
في الحركة المستوية الشديدة على وجه البحر واما السكون فالشعور به
الشعور بتقارب الوضع الواحد والملاسة والخشونة مما داخلتان في الاتصال
والوضع والشفيف والكثافة فالشعور بهما استدلالي لان الجسم ان لم يحجب
عن ابصارنا ما وراءه علمنا انه شفاف والا فهو كثيف والظل هو بالحقيقة
ضوء ناقص وذلك النقصان عدمي او هو احد انواع الضوء والظلمة
غير مرئية بالحقيقة لان الانسان لا يجد التفرقة بين ان يكون اعمى فلا
يرى شيئا وبين ان يكون في الظلمة الخالصة واما الحسن والقبح فانهما
حاصلتان من تركب اللون والشكل فيكون الحكم فيهما تبعا للحكم في الشكل
واما التشابه والاختلاف فالتحقيق ان الذي يدركه البصر من
الجسمين ذوي اللونين المختلفين ذات كل واحد منهما فاما كون احدهما
مخالفا للآخر فالشاعر به قوة التمييز وكذا القول في الكتابة فان المرئي
كون كل واحد من الحروف واطوالها وعروضها على الوجه الذي جرّ فاما
تمييز بعضها عن بعض وقياس بعضها الى البعض فالى قوة اخرى وبالله التوفيق

القسم الثاني في بقية احكام الحواس الظاهرة

بحثان الاول انها لا تبقى في هذه الجثة فالقوة الطبيعية لا تنقل

من درجة الى ما فوقها الا وقد استكملت جميع ما فيها فلم يكن في الامكان
حينئذ ان يكون حاصلا للانسان فلما لم يحصل علمنا انها لا تزيد على هذه الخمس
بحث في النوم واليقظة انما تتم الدلالة على ان المتعلق الاول
للنفس جرم لطيف متكون من بخارية الاخلاط يسمى ذلك الجوهر بالروح
واذا انصب ذلك الروح الى الحواس الظاهرة حصلت الادراكات الظاهرة
وهو اليقظة وان لم ينصب الروح اليها او رجع عنها بعد انصبابه اليها فتعطلت
الحواس الظاهرة فهو النوم وذلك قد يكون طبيعيا وقد لا يكون فلنذكر
اقسام العود الطبيعي اولا ثم اقسام عدم النوم فاما العود الطبيعي
فاما ان يكون على طريق التبعية لغيره او لا يكون فان كان الاول فذلك
للغير لا محالة من الامور الطبيعية وذلك هو ان يعود الروح الحيواني
الى الباطن لانضاج الغذاء فيتبعه الروح النفساني ايضا لما يقع في حركات
الاجسام اللطيفة المتمازجة واما الثاني فذلك عند تحلل قوى الروح
عند اليقظة فيعود في الباطن طلبا للبدل لذلك المتحلل واما عدم النوم
فعلى وجهين ا ان يكون الروح قليلا لا ينبغي لان يبقى قسط منه في المبدا
ويذهب قسط الى الخارج فلهذه العلة يقل الروح في المعدن ولا ينبسط ب
ان يمتلئ الدماغ من الرطوبات الموافقة وتنسد المجاري فلا يتمكن من البروز
وربما ترطب جوهر الروح فلا يقوى على البروز كالنوم السكري لعل الشبعي **واما**
النوم الذي لا يكون طبيعيا فثمانية ا اذا اقبلت الطبيعة على نضج العلة فتبعها
الروح النفساني ب اذا عرض للروح تحلل غير طبيعي كما لاستفراغ والتعب
وهو شبيه بالقسم الثاني من النوم الطبيعي ج قد يصيب بعض الاعضاء
المشاركة آفة فينقبض الدماغ [illegible] المجاري فلا ينفذ الروح

اي المشاركة للدماغ مثل المعدة والرحم

د قد ينضغط الدماغ نفسه عندما يصيبه ضربة فيعرض النوم ه
البرد سواء كان داخليا او خارجيا او دوائيا او غذائيا منوم لانه يكثف
الالات ويغلظ الروح و الرطوبة منومة لانها تغلظ الروح وتسد
المنافذ وترخي منافذ الاعصاب فتنطبق المجاري ز الافكار الكثيرة
تنوم لتسخن الدماغ من كثرة الحركات النفسانية فتجذب الرطوبات
اليه ح الخوف العظيم لما يحصل معه من انقباض الروح الى الباطن
منوم

الباب الثالث في الادراكات الباطنة

وفيه مباحث فلنفصل القول فيها قالوا القوة المدركة اما
ان تكون مدركة للجزئيات او للكليات والمدركة للجزئيات اما الحس
الظاهر وقد عرفته واما الباطن وهو اما ان يكون مدركا فقط او مدركا
ومتصرفا معا والاول اما ان يكون مدركا للصور الجزئية او للمعاني الجزئية
واعني بالصور الجزئية كالخيال الحاصل عن عمرو وزيد وبالمعاني الجزئية كالادراك
بان هذا الشخص صديق والآخر عدو فالمدرك للصور الجزئية الحس المشترك
وهو المجمع لصور المحسوسات الظاهرة كلها والمدرك للمعاني الجزئية الوهم
وخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة فهذه اربع قوى
ا الحس المشترك ب خزانته وهو الخيال ج الوهم د خزانته وهي الحافظة
واما القوى المتصرفة فهي التي من شانها ان تتصرف في المدركات المخزونة
في الخزانتين بالتركيب والتحليل فتركب صورة انسان يطير وجبل من ياقوت
وهذه القوة ان استعملتها القوة الوهمية الحيوانية تسمى قوة متخيلة وان استعملتها
القوة الناطقة تسمى مفكرة فهذا ملخص كلامهم في هذه القوى مع انهم خبطوا
في الزيادة فيها تارة وفي النقصان عنها اخرى فلنشرع في المباحث

في اثبات

223

٢٢٠

الحس المشترك احتجوا على ثبوته بثلثة **ا** لو لم تكن فينا قوة تدرك
الملموس والملون لما امكننا ان نحكم عليهما بان هذا ذاك فان القاضي
على الشيئين لا بد وان يحضره المقضي عليهما وهذا الحكم ليس للعقل لما سنعرف
ان المحسوسات لا يدركها الا قوة جسمانية وان البهائم التي لا عقل لها
عندها هذا الحكم فان صورة الخشبة تذكرها الالم وصورة العشب
تذكرها الطعم فاذن للمحسوسات الظاهرة اجتماع في قوة وراء العقل اذ ليس
شيء من الحواس الظاهرة كذلك فلا بد من قوة اخرى باطنة وهو المطلوب **و**
لقائل ان يقول كما يمكننا الحكم على هذا الملون بانه هذا المطعوم فكذلك
يمكننا الحكم على هذا الشخص بانه انسان فان لزم من القاضي على الشيئين
ان يحضره المقضي عليهما لزم ان يكون هناك شيء واحد يدرك الكلي والجزئي
معا لكن المدرك للكلي النفس فالمدرك للجزئي ايضا النفس فبطل قولكم
وان لم يلزم ذلك بطلت المقدمة التي عليها مدار الحجة **ب** نرى القطرة
النازلة خطا مستقيما مع انه في الخارج ليس كذلك فهو اذن في الشعور كذلك
وليس محله القوة الباصرة فان البصر لا يدرك الشيء الا كما هو ولا النفس
لانها لا تدرك الجزئيات فلا بد من قوة اخرى **فلقائل ان يقول** لم لا يجوز ان
يكون المدرك هو القوة الباصرة والذي ذكروه من ان القوة الباصرة لا تدرك
الشيء الا على ما هو عليه فلم يذكروا عليه برهانا لكن التعويل فيه على الاستقرا
فقبل ان يثبت الحس المشترك يجوز ان يكون ذلك العارض يعرض للقوة الباصرة
فاذن القول بان هذا العارض لم يعرض للقوة الباصرة مبني على اثبات
الحس المشترك فلو اثبتناه به لزم الدور وما يحقق هذا الاحتمال ما بينا ان
الصورة الجسمية تنطبع في الجليدية وانما لا تنمحي ولا تزول الا في زمان فاذا

لانه ينبه على ان النفس لا تدرك الجزئي

انما

فاذا حصلت صورة المحسوس في جهة من الجليدية وقبل زوالها تحصل صورة
في جهة اخرى منها فيحس بالامرين على شكل الخط سلمنا ذلك لكن لا نسلم
انه لا يجوز ان يكون المدرك لذلك النفس وسياتي تقريره ج النائم بل المبرسم
قد يشاهد صورا لا وجود لها في الخارج والا لادركها من كان سليم الحس فاذن
وجودها في المدرك وليس ذلك هو النفس لما سياتي ولا الحس الظاهر لانه
معطل في النوم ولان العين ربما كانت مغمضة فبقي ان يكون المدرك لها قوة
باطنة وليس ذلك هو الخيال الذي هو حافظ الصور والا لكان كل ما
كان مخزونا فيه مشاهدا فلا بد من قوة اخرى وهو المطلوب ولقائل ان يقول
لا نسلم ان كل صورة موجودة في الخارج فانه يجب ان يدركها كل من كان سليم
الحس على ما مر وسياتي له مزيد تقرير سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون المدرك
لها النفس على ما سياتي بيانه واما النافون لهذه القوة فقد احتجوا
بامرين ا النائم قد يرى في النوم جبالا ويتخيل انطباع العظيم في الصغير فالقول
بهذه القوة باطل ب كما نعلم بالضرورة انا لا نذوق الطعوم ولا نشم الروايح
بالايدي والارجل نعلم بالضرورة ايضا انا لا نذوق الطعوم ولا نسمع الاصوات
بمقدم الدماغ واما الخيال وهو خزانة الحس المشترك فقد احتجوا
على مغايرته للحس المشترك بامور ثلثة ا الحس المشترك له قوة قبول الصور و
الخيال له قوة حفظها وقوة القبول غير قوة الحفظ فان الماء له قوة القبول
لا قوة الحفظ ب الحس المشترك حاكم على المحسوسات والخيال غير حاكم فوجب
التغاير ج صورة المحسوسات اذا انطبعت في الحس المشترك كانت مشاهدة
واذا كانت في الخيال لم تكن كذلك والجواب ان هذه الوجوه باسرها مبنية
على ان القوة الواحدة لا يصدر عنها اثران وقد عرفت ضعف هذا الاصل ثم

انا نخص كل واحد منها بمزيد فنقول اما الاول فباطل لان الذي
له قوة الحفظ لابد وان تكون له بعينه قوة القبول فان الحفظ بعد
القبول وهو الجواب عن الثاني وعن الثالث انا
لا نسلم بقاء تلك الصور مخزونة عند زوالها عن الحس المشترك بل
كما ان الصور العقلية اذا امحت لا تبقى مخزونة في خزانة القوة العاقلة
بل تفنى ثم عند تأهب النفس لتحصيلها مرة اخرى تفيض عن العقل
الفعال فكذا القول في هذه الصور الخيالية واحتج نفاة هذه
القوة بان الروح الحامل لها اذا كان جسما واحدا لم يكن انطباع الصورة
المخزونة في بعض اجزاء ذلك الحامل اولى من انطباعها في الباقي فيلزم انطباع
تلك الصورة في كلية ذلك الحامل ثم اذا انطبعت صورة اخرى فقد انطبعت
الصورتان في مادة واحدة وذلك يوجب تشويش الصورتين معا فكيف اذا
انطبع فيها الف الف صورة وهي صور جميع ما شاهده الانسان واحتج به
واما منفعتها فذكروا من منافعها انه لولاها لكنا اذا رأينا انسانا
ثم غاب عنا ثم رأيناه مرة اخرى ان لا نعرف ان الذي رأيناه ثانيا هو الذي
رأيناه اولا ولو لم نعرف ذلك لاختل نظام العالم واحتاج الانسان في كل
ما يراه ويسمعه ان يتعرف حاله كما في المرة الاولى ولما تميز ما بين العدو
والصديق والمحسن والمسيء واما المسماة بالمتخيلة تارة والمفكرة اخرى
فقد احتجوا على مغايرتها للقوى المذكورة بان لنا ان نركب الصورة الخيالية
تارة ونحللها اخرى وهذا التصرف ليس للقوى المدركة فان القوة الواحدة
لا تكون مبدأ الا لاثر واحد ولقائل ان يقول المتصرف لا بد وان يكون
عالما بما يتصرف فيه لان التصرف في غير المعلوم محال واذا كان كذلك فهذه

القوة التي تزعمون انها متصرفة لا بد وان تكون مدركة وذلك يبطل
قولكم القوة الواحدة لا تكون مدركة ومتصرفة واما القوة الوهمية
فقد احتجوا على مغايرتها للقوى المذكورة انها تدرك معاني جزئية
غير محسوسة والبرهان يكون المدرك لها النفس لانها لا تدرك الجزئيات
ولا سائر الحواس الظاهرة والباطنة لان هذه المعاني غير محسوسة والقوة
الواحدة لا يصدر عنها اثران ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذه المعاني
جزئية وذلك لان المدرك هو العداوة التي بين هذين الشخصين في هذا
الوقت وهذا المفهوم لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة بين الامور لصح
كل واحد منها بدلا عنه اذن كلية سلمنا كونها جزئية لكن المدرك لعداوة
هذا الشخص لا بد وان يكون مدركا لهذا الشخص والا لم يكن مدركا لعداوة
هذا الشخص بل المطلق العداوة وحينئذ يبطل قولكم المدرك لهذه العداوة
ليس المدرك للصور الجسمانية واما القوة الحافظة وهي خزانة
الوهم فالكلام فيها كالكلام في غيرها ثم قالوا وهي ايضا قد تسمى ايضا متذكرة
لقوتها على استعادة الغائبات ولم يترددوا في ان المتذكرة هل هي الحافظة
ام قوة اخرى واللائق بسياق كلامهم المغايرة في تعديد اختلاف الافعال
النفسانية وهو من اربعة اوجه أ بالوجود والعدم كالتحريك
والتسكين والشك واليقين ب بالشدة والضعف كالظن واليقين ج
بالبطؤ والسرعة كالحدس والفكر د اختلاف الانواع اما مع اتحاد الجنس
القريب كابصار السواد والبياض وذوق الحلو والمر ومع اختلاف الجنس
اما القريب كادراك الالوان والاصوات او الغريب والبعيد كالادراك والتحريك
في قولهم في القانون الكلي في تغاير القوى قالوا القسم الاول

عداوة

من هذه الاربعة لا يستدعي قوتين لان عدم العلة علة العدم
والثاني ايضا والا لزم ان تكون مراتب القوى بحسب مراتب التزايد
والنقصان غير متناهية بل السبب فيه اختلاف حال القوة في ضعفها
وقوتها وحدة الآلة وكلالها وكذا السرعة والبطوء ولقايل ان يقول
انكم بينتم ان التفاوت بالاشد والاضعف تفاوت بالنوع واما القسم
الرابع فقد بنيتم على ان الامور المختلفة بالنوع قربا او بعيدا لا تستقل بها
قوة واحدة كالادراك والتحريك والادراك الظاهر والباطن والابصار
والسماع وغيرها والحجة عليه بوجه عام ووجوه خاصة اما
العام فهو ان القوى بسايط والبسيط لا يصدر عنه بالذات الا فعل
واحد ولقايل ان يقول لا نسلم ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
سلمنا ذلك لكن عند تعدد الالات واذا لم يكن كذلك فلم لا يجوز
ان القوة الواحدة يجوز ان تكون مبدا للافعال المتضادة بحسب الشرايط
المختلفة كالطبيعة فانها مبدا الحركة بشرط الحصول في الحيز الغريب
ومبدا للسكون بشرط الحصول في الحيز الملايم وهنا لكل واحد من هذه
الافعال النباتية والحيوانية آلة خاصة فيجوز ان تكون القوة الفاعلة
لها باسرها واحدة لكن الفعل يتعدد بتعدد الالات سلمنا ذلك لكن الدليل
الذي دل على ان الواحد لا يصدر عنه الا اثر واحد دل على ان الواحد
بالشخص لا يصدر عنه الا اثر واحد بالشخص فعلى هذا يلزمكم ان لا تكون
القوة الباصرة الواحدة الا مرة واحدة وانتم لا تقولون به فما هو مقتضى
الاصل الذي بنيتم هذه الحجة عليه لا تقولون به وما تقولون به لا يحصل من ذلك
الاصل اصلا سلمنا ذلك لكن هذه الحجة منقوضة بتشبث القوة

اي ولو كانت
الانواع مندرجة
تحت جنس واحد
او ما جنس تحته

الاترى

بل

الباصرة قوة يجتمع ادراك السواد والبياض وسائر الالوان ب انها قوة
على ادراك اللون والضوء والشكل وغيرها وهذه امور مختلفة بالجنس
نسبتموها الى قوة واحدة ج الحس المشترك قوة واحدة قوية على ادراك
مدركات الحواس الخمسة الظاهرة فلو جاز اسناد هذه الادراكات الى
قوة واحدة فحينئذ يبطل استدلالكم باختلاف هذه الادراكات على اختلاف
القوى وان لم يجز ذلك فبطل قولكم بالحس المشترك د القوة التي تحفظ
مثل المحسوسات ومعانيها الجزئية اعنى خزانة الحس المشترك والوهم قوية
ايضا على القبول لان الحافظ هو بعينه لابد وان يكون قد قبل المحفوظ اولا
ه المتخيلة المتصرفة في هذه الصور والمعاني لابد وان يكون مدركة
لها لان التصرف في غير المتصور محال فيكون الادراك والتصرف مستندا الى
قوة واحدة و هذا المتصرف متصرف في جميع المحسوسات من المبصرات
والمسموعات وغيرها فهي مدركة لها باسرها لا يقال هذه القوة
وان كانت تتصرف في امور كثيرة لكن فعلها التصرف وهو من حيث انه
تصرف امر واحد لانا نقول لو قنعتم بهذا القدر يجوز ولا اسناد
جميع الادراكات الى قوة واحدة لان الادراك من حيث هو هو امر واحد
واما الوجوه الخاصة فقد تكلموا فيها في ثلثة مواضع الموضع
الاول في ابانة الفرق بين القوة النباتية والحيوانية وهو من ثلثة
اوجه فا لو كانت القوة الحساسة والمتحركة بالارادة هي القوة النباتية
لكان النبات حساسا متحركا بالارادة لان الجسم النباتي يمكن ان يتحرك
والقوة المحركة بالارادة موجودة فكان يجب ان يكون متحركا حركة بالارادة
وفساد التالي يدل على فساد المقدم فلقائل ان يقول ليس من

٢٢٣

مذهبكم ان غاذيه كل عضو تخالفه بالماهية لغاذية العضو الاخر واذا كان
لذلك كانت غاذيه الحيوان بان تكون مخالفه بالماهيه لغاذية النبات او
واذا كان كذلك لا يلزم من قولنا ان غاذيه الشجر غير قويه على الحس
والحركة ان لا يكون غاذيه الحيوان كذلك ب وجدنا عضوا سليما في الافعال
النباتيه مختلا في الحس والحركة الاراديه وبالعكس فعدم الاحساس
اما لعدم القوه او لان العضو لا ينفعل عن القوه والاول لا يفيد المطلوب
لان القوة الطبيعيه لما وجدت مع عدم القوة الحساسه او بالعكس حصل
التغاير والثاني باطل لان تلك الاجسام قابله للحر والبرد ومتاثرة
عن الطعوم والروائح فلو كانت القوه اللامية مثلا حاضره لكانت
القوه حاضره مع المدرك فكان يجب حصول الادراك وفيه نظر
ليس يلزم من حصول المدرك مع القوة المدركه حصول الادراك
لاحتمال فوات الشرائط او حصول الموانع الا ترى ان العضو
اللامس منه قوه لامسة وكيفية ملموسه مع ان تلك القوه
ما ادركت تلك الكيفيه وكذا القوه الباصرة موجودة في الروح
الباصر الذي فيه لون ما مع انها لا تدركه فعلمنا انه لا يلزم من
حصول المدرك مع المدرك كيف كان حصول الادراك ج لو كان
التغذي والنمو من افعال النفس لكانت النفس شاعرة بما يصدر عنها
من الاحالة والهضم بجميع ما بينهما علما تفصيليا وفساد التالي يدل
على فساد المقدم وفيه نظر لم لا يجوز ان يقال النفس لها ارادات

اي مع سلامتها في الافعال النباتيه اي القوى الحيوانيه النفسيه الافعال عطلا في الافعال القوى الطبيعيه

احدهما على طريق الايجاب من غير شعور وهو التغذية والتنمية والتوليد
وثانيهما على طريق الاختيار وهو الافعال الحيوانية وعلى هذا التقدير يلزم
من اسناد الافعال النباتية الى النفس شعورها بها ولئن سلمنا الشرطية
ولكن لا نسلم فساد التالي لاحتمال ان يقال النفس لها شعور بهذه الافعال
النباتية الا انه لا شعور لها بذلك الشعور وذلك الشعور مما لا يبقى لان كثرة
تكرارات هذه الافاعيل سبب لنسيان النفس لها كما ان الانسان اذا سمع كلمات
متوالية سريعة الموالاة فانه ينساها ولا يبقى شيء منها في حفظه ولئن سلمنا ولكن يمكن
ان يجاب عنه بانه لو كان ذلك لجاز ان يقال فيهما انهما عالمة
بجميع العلوم النفسية ولكنها لا تشعر بعلمها بها وهذا محال سلمنا انه لا يجوز
اسناد هذه الافعال الى النفس لكن لا يجوز اسنادها ايضا الى القوة التي ذكرتموها
على ما مر بيانه في باب القوة الغاذية بل الحق اسنادها الى المختار تعالى الله وتقدس
وحجتهم ان مبدأ الافعال النباتية النفس بان الانسان
اذا اشتد حاجته الى الجذب والهضم بسبب من الاسباب كما يكون للمريض لعلة
بحرانه فانه تصير نفسه منقطعة عن الادراك والتحريك وما ذاك الا لاشتغال النفس
بتلك الافعال ولقائل ان يقول ما الدليل على انه لا سبب الا ما ذكرتموه
فانكم ما لم تدلوا عليه بدلالة قاطعة لا يمكنكم الجزم بما ذكرتموه ثم نقول لم
لا يجوز ان يقال ان خوف النفس عن هلاك البدن الذي هو معشوق لها
منعها عن الادراك والتحريك سلمنا ان النفس هي المحركة لتلك المواد لكن لم
لا يجوز ان يكون ذلك بواسطة القوى النباتية وذلك لا يمنع من القول بانهما
الموضع الثاني في الفرق بين الحواس الظاهرة والباطنة والاعتماد
فيه على الوجهين الاولين اللذين ذكرناهما في الفرق بين النباتية والحيوانية

وقد مر الاعتراض عليها الموضع الثالث في الفرق بين القوى
الباطنة بعضها مع بعض وقد مر ذلك ايضا وبالله التوفيق

الباب الرابع في ماهية النفس

الذي يشير اليه كل احد بقوله انا اما ان يكون جسما او جسمانيا او لا جسما
ولا جسمانيا او مركبا منهما تركيبا ثنائيا او ثلاثيا وان كان جسما فهو اما هذا
المشار اليه او فيه او خارجا عنه وان كان جسمانيا فاما ان يكون صفة
لهذا الجسم او لجسم داخله او لجسم خارج عنه والحكماء المعتبرون اتفقوا
على انه موجود ليس بجسم ولا جسماني واحتجوا عليه بستة عشر
حجة الاولى الادراكات الكلية التي للانسان محلها اما الجسم او الجسماني
او ما ليس بجسم ولا جسماني والاولان باطلان فتعين الثالث بيان فساد
الاول ان الادراك الكلي لو حل في الجسم لكان منقسما دائما والتالي باطل
فالمقدم مثله بيان الشرطية ان الجسم منقسم دائما والحال في المنقسم منقسم
بيان فساد التالي من ثلثة اوجه أ العلم المتعلق بالشيء لو انقسم لكان
كل واحد من اجزائه اما ان يكون علما او لا يكون فان كان الاول فاما
ان يكون علما بكل ذلك المعلوم فيكون كل [illegible] اجزاء الشيء مساويا
له ويكون العلم الواحد لا واحدا بل علوما كثيرة او باجزاء ذلك المعلوم وحينئذ
نقول اجزاء العلم المتعلق كل واحد منها بجزء من اجزاء المعلوم اذا اجتمعت
فاما ان يحصل هناك امر زائد او لا يحصل فان كان الاول فذلك الزائد
ان كان منقسما عاد التقسيم والا فهو المطلوب وان كان الثاني لم يكن
المعلوم الا كل واحد من اجزاء الشيء الذي فرض
انه هو وغير معلوم فلا يكون المعلوم معلوما هذا خلف واما الثاني

الجسماني هو ما يكون حالا في الجسم
ثنائيا هو ان يكون مركبا من الجسم والجسماني او من الجسم وما ليس بجسم ولا جسماني او من الجسماني وما ليس بجسم ولا جسماني وثلاثيا هو ان يكون مركبا من الجسم والجسماني وما ليس بجسم ولا جسماني

وهو ان لا يكون كل واحد من اجزاء العلم علماً فعند اجتماعها اما ان يحدث
لها امر او لا يحدث ويعود التقسيم المذكور بعينه ج نعرض الكلام في الامور التي
يستحيل الانقسام عليها كالرب تعالى والوحدة والنقطة والبسائط التي تركب
عنها المركبات ونقول العلم المتعلق بها لو انقسم لكان كل واحد من اقسامها
اما ان يكون علماً او لا يكون ونسوق التقسيم المذكور ج لو انقسم هذا العلم لكان
اما الى جزئين متشابهين او مختلفين والاول باطل لوجهين اما اولاً
فلان كل واحد من الجزئين لا بد وان يكون مخالفاً للكل لامتناع ان
يكون الكل مساوياً للجزء من كل الوجوه فتلك المخالفة ليست بالحقيقة ولا بلوازمها
والا لم يكن الانقسام الى جزئين متشابهين بل لا بد وان يكون بالعوارض المادية
كالمقدار والشكل فلا يكون ذلك العلم مجرداً عن جميع اللواحق لان معه
ذلك المقدار او ذلك الشكل الذي به يخالف غيره وجزؤه واذا لم
يكن مجرداً لم يكن مجرداً مشتركاً فيه لان الموصوف بصفة يستحيل ان يشترك
فيه امور لا يكون موصوفاً بها لكن العلوم الكلية صور مشترك فيها بين كل
الاشخاص فان المعقول من الانسان لا شك انه يشترك فيه جميع الاشخاص
واما ثانياً فلان ذلك الانقسام اما ان يكون شرطاً لكون الصورة
معقولة او لا يكون والاول محال لوجهين اما اولاً فلانه يلزم كون
كل واحد من الجزئين مخالفاً بالماهية للكل لوجوب مباينة الشرط للمشروط
واما ثانياً فقبل حصول القسمة وجب ان لا تكون الصورة معقولة
لفقدان الشرط واما ثالثاً فالشيء الذي هذه حالة وجب ان يكون منقسماً
وليس كل معقول كذلك والثاني يقتضي ان تكون تلك الصورة العقلية
عند انقسامها متغشاة بعوارض غريبة من جمع وتفريق ويكون للكل

228

٢٢٥

في اقل من ذلك بلا غ لان جزءها المكتفي باقل منه مساو له في الماهية
مع ان كل الشيء حكم مثله وامّا انه يمتنع انقسامه لجزءين مختلفي
الماهية فلان الصورة العقلية لو كانت جسمانية لكان لها اجزاء بحسب
الانقسامات الممكنة في الجسم وتلك الانقسامات غير متناهية فالاجزاء المختلفة
التي للصورة العقلية غير متناهية وهو محال لوجهين امّا اولا فلما
مر من امتناع تركب الجسم الواحد من اجزاء غير متناهية وامّا ثانيا
فلان كل كثرة فلابد فيها من واحد فلتلك الاجزاء الغير المتناهية من
الصور العقلية لابد وان يكون فيها جزء واحد وحينئذ يعود التقسيم
المذكور امّا القسم الثاني وهو ان يكون محل الادراكات
شيا جسمانيا فهو ان كان منقسما عاد في المحالات المذكورة وان لم يكن منقسما
فهو النقطة لكن يمتنع كونها محلا للصورة العقلية لوجهين امّا اولا فلان
النقطة مما لا يعقل حصول المزاج لها حتى يختلف حالها استعدادها في القبول
واللاقبول بل ان كانت قابلة للصور العقلية وجب حصول ذلك القبول ابدا
ولو كان كذلك لكان المقبول حاصلا ابدا لان المبادئ الفعالة عامة الفيض
فلا تخصص بعضها الا لاختلاف القوابل في القبول فلو كان القابل تام
الاستعداد لكان المقبول واجب الحصول ولو كان كذلك لكانت الاجسام
ذوات النقط عاقلة باسرها ولكان البدن بعد موته عاقلا بالفعل
وامّا ثانيا فلان النقط لا توجد مستقلة بذواتها لما ثبت بل انها
هي اطراف المقادير واذا كان كذلك امتنع حلول الصورة العقلية فيها
بل لما انها اطراف المقادير وجب ان لا تحل فيها الا اطراف امور حالة
في المقادير التي هي اطرافها **الحجة الثانية** لو كان محل الادراكات

...

الكلية مجردة لكان محلها غير جسم ولا جسماني لكن المقدم حق فالتالي
مثله بيان الشرطية ان الادراكات الكلية لو كانت حالة في جسم او جسماني
لكان لها لا محالة مقدار وشكل ووضع بسبب محلها فلا يكون تلك المادة الادراك
صورا مجردة وبيان حقية المقدم ان الادراكات الكلية صور كلية و
الكلي لا بد وان يكون مجردا كل على ما مر بيانه في المسلك الاول **الحجة
الثالثة** القوة العاقلة تقوى على تعقلات غير متناهية ولا شيء من القوى
الجسمانية كذلك فالقوة العاقلة غير جسمانية بيان الاول انا احدا منا
يقين بقوته العاقلة على ادراك صور الاعداد والاشكال التي لا نهاية لها بيان
الثاني ما مر في باب العلة **الحجة الرابعة** القوة العاقلة لو كانت
حالة في جسم كقلب او دماغ لوجب ان يكون مدركة لذلك المحل ابدا او لا
يكون مدركة له اصلا والقسمان باطلان لانا ندرك الدماغ والقلب في
بعض الاوقات دون البعض فلزم ان لا يكون القوة العاقلة جسمانية
بيان الشرطية لان الادراك قد ثبت انه لا بد فيه من حصول
ماهية المعقول للعاقل فنقول ان يكون القوة العاقلة حالة في محل يستحيل
ان يكون تعقلها لذلك المحل لاجل حصول صورة اخرى منه فيها لانه يلزم اجتماع
المثلين في مادة واحدة لان ذلك المحل قد كانت صورته الاصلية حاصلة
فيه والان قد حصلت صورة اخرى في القوة العاقلة التي هي حالة في
ذلك المحل والحال في الحال في الشيء حال فيه فثبت انه لو كان ادراك القوة
العاقلة لمحلها لاجل حصول صورة اخرى من محلها فيها لزم اجتماع المثلين
وهو محال فاذن ان كان يكفي حصول صورة ذلك المحل عند القوة العاقلة
في ادراكها لزم ان يدوم ذلك الادراك وان كان لا يكفي وجب استمرار

عدم ادراكها لمحلها **الحجة الخامسة** القوة العاقلة تدرك
ذاتها فادراكها لذاتها اما ان يكون لاجل شوق ذاتها لذاتها او لحصول
صورة مساوية لذاتها في ذاتها والثاني باطل لانه ليس احدهما بالحالية
والاخرى بالمحلية اولى من العكس فتعين الاول وذلك انما يتحقق لو كانت
القوة العاقلة غنية عن محل تحل فيه اذ لو كانت في محل لما كان وجودها
لذاتها بل لذلك المحل **الحجة السادسة** القوة العاقلة غنية
في فعلها عن الجسم وكل ما كان كذلك كان غنيا في ذاته عن الجسم بيان
الاول انها في ادراكها لذاتها وادراكها لادراكها لذاتها وادراكها لالتها
لو احتاجت الى آلة لزم التسلسل وبيان الثاني ان وجود الشيء اجود
من موجديته وما يحتاج اليه من الماهية فانه لابد ان يحتاج اليه
الماهية فلو احتاجت القوة العاقلة في وجودها الى المحل لكانت في موجديتها
اولى بالافتقار وفساد التالي يدل على فساد المقدم **الحجة السابعة**
لو كانت القوة العاقلة جسمانية لضعفت بضعف البدن لان القوة الجسمانية
محتاجة في ذاتها وفي كمالاتها الى الجسم فوجب ان يكون ضعف سببا لضعفها
الجسم
لكن التالي باطل لان الفكر سبب لضعف الدماغ وكمال الفرح لان
القوة العاقلة تقوى بعد الاربعين مع ان البدن يأخذ في الضعف
الحجة الثامنة القوة الجسمانية لا تدرك الضعيف بعد
القوي فان البصر عند ابصارها الشمس لا تقوى على ادراك الذرة واللمس
عند ادراكها النيران العظيمة لا تشعر بالحرارة الضعيفة والقوة العاقلة
بالعكس **الحجة التاسعة** القوة الجسمانية تكل بكثرة
الافعال والقوة العاقلة تقوى بكثرة الافعال فان كل من كان

لكن قوة فرارة ودراسة كان اقوى عليها **الحجة العاشرة**
حجة من زعم ان النفس مدركة للجزئيات انا نتخيل جبلا من ياقوت و
بحرا من زيبق ونميز بين بعض المتخيلات وغيره والمتميز عن غيره في
نفسه موجود واذ ليس في الخارج فهو في الذهن ومحل هذه الصورة
اما ان يكون جسما او جسمانيا او لا جسما ولا جسمانيا والاولان باطلان لاستحالة
انطباع الصورة العظيمة في الجسم الصغير ومعلوم ان نسبة بدننا بالنسبة
الى هذه الصورة في غاية الصغر فتعين القسم الثالث وهو المطلوب
الحجة الحادية عشرة ان كل واحد من الناس يعلم
بالضرورة انه هو الذي كان موجودا قبل ذلك بعشرين سنة مع
ان الاجزاء الموجودة في تلك السنة قد يتطرق اليها التغير بدليل ان
الاجزاء البدنية قد تكبر بالنمو والسمن وقد تصغر بنقائضهما ولان
الحرارة الغريزية ابدا في التحليل والغاذية في الايراد لا يقال
لم لا يجوز ان يكون الاجزاء الاصلية باقية لانا نقول ان كانت
الاعضاء البسيطة غير قابلة للانحلال لم يكن البدن بجملته قابلا له
وان كانت قابلة له فالاجزاء المفترضة في كل واحد منها متشابهة في تمام
الماهية فليس تطرق الانحلال الى بعضها اولى من البعض الآخر واذا
ثبت ان الاجزاء باسرها في معرض الانحلال والصفات القائمة بها
ايضا كذلك لاستحالة انتقال الصفة والاعراض لكن كل انسان يعرف
بالضرورة ان ذاته هي التي كانت موجودة في سالف الزمان فاذن ذات
كل انسان ذاته ليس جسما ولا جسمانيا **الحجة الثانية عشرة**
انه لا يبقى الانسان من حال واحد يكون هو بعينه سامعا مبصرا

شيئا اتفاقيا لا امتثاليا لا متوهما متذكرا لا حافظا متفكرا لا عاقلا مشتهيا
ما فرضناه مما عندنا لكانها مدركا فاعلا وذلك لا يتم الا مع القول بالنفس
اما الاول فلانا اذا ابصرنا فلقة شيء حكمنا بانه حلو او مر او حار او بارد
والحاكم على الامور لا بد وان يكون مدركا لها فهنا لا بد من امر يكون هو بعينه مدركا
لهذه المحسوسات بكل هذه الادراكات ولانا اذا تخيلنا صور المحسوسات ثم
ادركناها حكمنا بان ذلك الخيال كان خيالا عن هذه المحسوسات وذلك يقتضي
وجود شيء يكون الحس والخيال حاصلين له ليمكنه ان يحكم على الصور الخيالية
بانها خيال هذه المحسوس ولانا اذا عقلنا ماهية الانسان حكمنا بتحقق تلك الحقيقة
في هذا الشخص الانساني وبعدم تحققها في الفرس المعين فلا بد من شيء واحد يكون
مدركا للكليات والجزئيات معا ولانا اذا تخيلنا شيئا اشتهيناه او غضبناه فلو
كان صاحب الخيال شيئا وصاحب الشهوة شيئا اخر لم يلزم من التخيل حصول الشهوة
كما انه لا يلزم من تخيل زيد شيئا ان يصير عمرو مشتهيا له فثبت انه لا بد في الانسان
من شيء واحد يحصل عنده هذه الادراكات واما الثاني فلانا نعلم بالضرورة
انه ليس في البدن جسم او جسماني يحصل عنده جملة اصناف هذه الادراكات
وصاحب هذه الصفات باسرها لا بد وان لا يكون جسما ولا جسمانيا

الحجة الثالثة عشرة محل العلوم لو كان جسما او جسمانيا لما امتنع
ان يحل في جانب منه علم وفي جانب اخر منه جهل حتى يكون الانسان الواحد
عالما بالشيء وجاهلا به من وجه واحد في زمان واحد وانه محال

الحجة الرابعة عشرة العالم بمضادة السواد والبياض لا بد وان
يكون هو بعينه عالما بهما ولا معنى للعلم الا حصول صورة المعلوم في العالم فالعالم
بالضدين لا بد وان يحصل فيه ماهيتهما فلو كان محل هذا العلم جسما او جسمانيا

كم

لزم اجتماع الضدين في الجسم الواحد وهو محال **الحجة الخامسة عشرة**
كل جسم قبل صورة فانه لا يمكنه قبول صورة اخرى من جنسها الا بعد زوال
الاولى كالشمع اذا قبل نقشا لا يمكنه ان يقبل نقشا اخر الا بعد زوال الاول
والنفس بخلاف ذلك فانها اذا قبلت صورة عقلية وبقيت تلك الصورة
فيها ازدادت بها قوة على تصور سائر المعقولات من غير فساد الاولى وكلما
كانت الصورة العقلية اكثر كانت القوة على قبول غيرها اقوى فالنفس ليست
جسما ولا جسمانية **الحجة السادسة عشرة** جميع اعضاء الحيوان ظاهرا
كان او باطنا آلة مستعملة لغرض وذلك لانه يضيف الانسان كل واحد منها
الى نفسه فيقول يدي ورجلي ودماغي وقلبي فلا بد من شيء آخر يكون هذه
الاشياء آلات له وهو المطلوب هذا جملة الادلة المذكورة في هذه المسئلة
اما الحجة الاولى فالاعتراض عليها انا لا نسلم ان العلم
لو كان حالا في المتحيز لانقسم قوله لان المتحيز منقسم والحال في المنقسم منقسم
قلنا لا نسلم ان المتحيز منقسم وبيانه ما مر في مسئلة الجزء سلمنا ذلك
لكن لا نسلم ان الحال في المنقسم منقسم ثم انه باطل باربع صور **منها** النقطة عرض
حال في الخط الحال في السطح الحال في الجسم ولم يلزم من انقسام الجسم في جميع الجهات
انقسامها كذلك **لا يقال** لا نسلم ان النقطة امر وجودي سلمنا لكنها
غير حالة في الجسم حلول السريان ونحن انما اوجبنا انقسام الحال لانقسام المحل
اذا كان الحلول على نعت السريان **لانا نجيب** عن الاول بانا قد دللنا
على كون النقطة امرا وجوديا **وعن الثاني** بانكم اذا عقلتم الحلول على
وجه لا يجب انقسام الحال لانقسام المحل فلم لا يجوز ان يكون حلول العلم في الجسم
على ذلك الوجه **ب** الاضافة عندهم امر ثبوتي مع انا نعلم بالضرورة استحالة

فان و

ربما تنقسم قسمة فانا نعلم بالضرورة انه لا يمكن ان يقال ثلث
الابوة فكيف بثلث بنوة الاب وربعها بربعه ج الوهم قوة جسمانية
مع استحالة الانقسام عليها والالوان بعضها متعلق ببعض متعلقها
على ما مر فيكون للصداقة نصف وثلث وهو غير معقول د الوحدة عرض
جسماني مع استحالة الانقسام عليها والنقطة اقوى هذه النقوض سلمنا
انه يلزم انقسام العلم فلم لا يجوز ذلك واما الذي احتجوا به اولا فنقول
لم لا يجوز ان ينقسم العلم بالشيء الى اجزاء كل واحد منها يكون علما بذلك الشيء
قوله يلزم ان يكون كله مساويا لجزئه قلنا يلزم التساوي في
الماهية او في جميع العوارض والاول مسلم ولا امتناع فيه لان جزء الجسم البسيط
مساو لكله في تمام الماهية والثاني ممنوع الكمية الا ان يقيموا الدلالة على
ان جزء العلم اذا كان متعلقا بكل ما يتعلق به كلية العلم فانه يستحيل ان
يكون مخالفا له في شيء من العوارض ولكنهم الى الان ما فعلوا ذلك سلمنا
ان جزء العلم لا يجوز ان يكون متعلقا بتمام ذلك المعلوم ولكن لم لا يجوز ان
يحصل عند اجتماع تلك الامور التي كل واحد منها غير متعلق بذلك المعلوم
امر واحد متعلق بكلية ذلك المعلوم بيانه ان العشرية هيئة واحدة
حاصلة لمجموع ما فيها من الوحدات فاما ان لا تنقسم تلك العشرية بانقسام
معروضها وهو مجموع تلك الوحدات فحينئذ يبطل قولهم الحال ينقسم لانقسام
المحل او تنقسم فكل واحد من اجزائها ان كان مساويا لها لزم ان يكون
الجزء مساويا للكل وهو محال وبتقدير تسليمه يبطل قولهم واما ان لا يكون
فحينئذ يحصل عند اجتماع تلك الامور هوية العشرية التي تخالف كل واحد
منها واذا عقل ذلك ههنا فلم لا يعقل مثله في العلم وبهذا الوجه نعترض

على ما ذكروه ثانيا وأما الذي استدلوا به ثالثا فنقول لم لا يجوز
أن يكون انقسامها إلى جزئين متساويين في الماهية قوله إنه على
هذا التقدير لا يكون صورة مجردة قلنا قد بينا في باب التعقلات
الذي يقال من أن الصورة العقلية صورة مجردة كلام مجازي لا حقيقة
له أصلا إلا أن يكون المراد أنها علم متعلق بمعلوم كلي وذلك مما لا ينفعكم
سلمنا كون الصورة العقلية مجردة لكن هذا الوجه لو صح لكان مستقلا
بإفادة المطلوب فإن الصورة العقلية سواء انقسمت أو لم تنقسم وسواء كان
انقسامها إلى جزئين متشابهين في الماهية أو مختلفين فيها يصح أن يقال
إنها لو كانت جسمانية لما كانت مجردة لأنها تكون مقارنة للمقدار والشكل
والوضع فلا تكون مجردة لكنها مجردة فإذا لم يكن مشتركا فيها فوجب أن لا تكون
جسمانية وهذا هو الحجة الثانية وحينئذ يصير جميع ما ذكروه من التقسيم
ضائعا ولئن سلمنا أن الصورة العقلية لا يمكن أن تكون حالة في
الجسم فلم لا يجوز أن تكون حالة في النقطة وأما الذي استدلوا به أولا
من أن النقطة لو قبلت صورة عقلية لقبلها كل نقطة ولو كان كذلك لاتصف
كل نقطة بها قلنا أما الأول فمع احتمال اختلاف النقط في ماهياتها
لأن الذي يقال النقطة شيء لا جزء له ونهايته فإن الشيئية خارجة عن الماهية
ولا جزء له عدمي فإذن لا [illegible] موصوفة بهذين الوصفين
والمختلفات في الماهية يجوز اشتراكها في لازم واحد وإذا كان كذلك فمن
الجائز أن يكون ماهية كل نقطة مخالفة لماهية النقطة الأخرى وإن كانت
بأسرها مشتركة في اللازمين المذكورين سلمنا اشتراكها في تمام الماهية
لكن لم لا يجوز أن يقال شرط كون النقطة قابلة لصورته كونها في الجسم الذي

حالّة تلك النقطة فيه على صفة خاصّة فعند زوال تلك الصفة عن
ذلك الجسم زال شرط كون النقطة قابلة لتلك الصفة فلا جرم لا يبقى قبولها
سلّمنا تساوي النقط بأسرها في ذلك لكن إنما يلزم من حصول القابل
حصول الأثر إذا كان المبدأ الفاعلي موجبا أما إذا كان مختارا فلا
وأمّا الذي استدلّوا به ثانيا من أن النقطة طرف و
الطرف إنما يحلّ فيه طرف الشيء الحالّ في ذي الطرف قلنا لا نسلّم الدليل على
هذه المقدمة ثم إنها منقوضة على مذهبكم بأن الجسم الملوّن المضيء
يكون سطحه موصوفا باللون والضوء دون عمقه مع أن السطح طرف فقد
استقلّ الطرف هنا بالقابلية وإذا جاز ذلك فلم لا يجوز مثله في مسألتنا
وأمّا الحجة الثانية ففي الاعتراض عليها أنا لا نسلّم أن المعقول
بحصول ماهيته في العاقل على ما مرّ سلّمنا ذلك لكنا نقول الصورة
الكلية إذا حصلت في النفس التي يثبتونها لا تكون كلية ولا مجردة عن العوارض
لأنها صورة شخصية موصوفة بعوارض شخصية أعني حلولها في تلك
النفس وحصولها في وقت معيّن وعدم قيامها بنفسها إلى غير ذلك من
المشخصات فيبطل قولكم الصورة العقلية كلية **لا يقال** المعنى
بكونها مجردة أن تلك الصورة نظرا إلى ماهيتها مع قطع النظر عن العوارض
التي ذكرتموها مجردة **لأنا نقول** فلم لا يجوز أن تكون تلك الصورة
حالّة في الجسم ثم إنها تكون مجردة على معنى أنها بالنظر إلى حقيقتها مع قطع
النظر عن العوارض العارضة لها بسبب حصولها في الجسم مجردة
عن جميع العوارض ثم التحقيق ما ذكرناه في باب العقل **وأمّا**
الحجة الثالثة ففي الاعتراض عليها لا نسلّم أن القوة العاقلة

[illegible]

تقوى على الفعل اصلا فضلا عن ان يقال انها تقوى على افعال غير متناهية
لان التعقل عبارة عن قبول النفس الصورة العقلية وهذا انفعال لا فعل
والانفعالات الغير المتناهية جائزة على الجسمانيات كما في النفوس الفلكية
وهيولى الاجرام العنصرية سلمنا انها تقوى على الفعل لكن ما الذي تريدون
بقولكم القوة العاقلة تقوى على افعال غير متناهية ان عنيتم انها تقوى على
ان تفعل في الوقت الواحد افعالا غير متناهية فهو باطل لانا نجد من انفسنا
انه يصعب علينا توجيه الذهن نحو معلومات كثيرة دفعة واحدة وان
عنيتم انها لا تنتهي الى حد الا وتكون قادرة بعد ذلك على الفعل فالامر في
القوى الجسمانية ايضا كذلك فان القوة الخيالية لا تنتهي في تصور الاشكال
الى حد الا وهي تقوى على تصور اشكال اخرى وكذا الطبيعة الارضية لا تنتهي
في التسكين الى وقت الا وهي تقوى على التسكين بعده والجواب
لكم عن ذلك انا نقول ان هذه القوى متى كانت باقية كانت قوية
على الافعال لكنه يجب انتهاؤها الى العدم لا محالة واذا كان كذلك فلم لا يجوز
ان يقال القوة العاقلة تقوى على هذه التصورات لا الى نهاية على معنى
انها متى كانت باقية كانت قوية على الفعل وان كان يجب انتهاؤها الى
العدم سلمنا انها تقوى على افعال غير متناهية فلا نسلم ان القوة
القوية على افعال غير متناهية لا تكون جسمانية وقد مر الكلام فيه في باب
العلة سلمنا ذلك لكن دليلكم منقوض بالنفوس الفلكية فانها عندكم
قوى جسمانية مع انها قوية على تحريكات غير متناهية لا يقال النفوس الفلكية
وان كانت جسمانية الا انها لما يفيض عليها من تاثير العقل المجرد صارت اي الفلكية
قوية على افعال غير متناهية فالحاصل انها لاجل تاثيرها دائما عن العقل

يمكنها ان تفعل افعالا دائمة لانا نقول لم لا يجوز ذلك
فلم لا يجوز ان تكون النفوس الناطقة ان تكون جسمانية الا انها الدوام
فيض المفارقات عليها تقوى على افعال غير متناهية وأمّا الحجة
الرابعة فالاعتراض عليها انا لا نسلم ان التعقل نفس حصول
المعقول للعاقل على ما مر بيانه بل هو عبارة عن حالة اضافية فتارة
تحصل تلك الحالة الاضافية للقلب والدماغ مع نفسهما فيحصل الشعور
لهما بنفسهما وتارة لا تحصل فلا جرم يحصل ذلك الشعور سلمنا ذلك لكن
لم لا يجوز ان يقال ادراك القلب والدماغ لحصول صورة اخرى قوله
يلزم اجتماع المثلين قلنا هذا ركيك لان كل احد يعلم بالضرورة ان
الصورة الحالة في الشخص الانسان ليست مماثلة له من كل الوجوه و
كيف يمكن ان يقال العرض الحال في المحل الذي لا يمكن ان يحس ويشار
اليه مثل الانسان المحسوس القائم بنفسه سلمنا تماثلهما لكن في
الماهية فقط او فيها وفي جميع العوارض م ع بيانه ان الصورة
العقلية الاولى حالة في مادة القلب والدماغ وهي جزء من ماهيته
الموجودة في الخارج واما الصورة الثانية فحالة في القوة العاقلة
الحالة في القلب والقلب يكون غنيا عن تلك الصورة في ماهيته ووجوده
واذا كان كذلك فقد اختصت كل واحدة من هاتين الصورتين بما ليس
للاخرى فلا يلزم ارتفاع الامتياز سلمنا ذلك لكن دليلكم يقتضي
ان تكون النفس عالمة ابدا بجميع صفاتها مثل كونها حادثة باقية مستعدة
للتعقلات والآلام واللذات العقلية فان تعقلها لهذه الامور ليس
لحصول صورة اخرى فيها والا لزم اجتماع المثلين بل لنفس حضورها فيلزم

حضور لادراك هذه الامور دائما وأما الحجة الخامسة فالاعتراض عليها

ان تعقل القوة العاقلة لذاتها حالة اضافية فلا يلزم من تجددها

اجتماع المثلين سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تعقلها ذاتها لحدوث

صورة اخرى وتقرير هذا الكلام قد مر وايضا فهي منقوضة بالبهائم

فانها تدرك انفسها مع انكم لا تثبتون لها انفسا ناطقة وأما

الحجة السادسة فالاعتراض عليها ان نقول ما المعنى بقولكم القوة

العاقلة غنية في فعلها عن الآلة ان عنيتم ان الانسان يمكنه

ان يعلم ذاته وعلمه بالمعلومات وقلبه ودماغه فلم قلتم انه يلزم من

علمه بهذه الاشياء ان لا تكون القوة العاقلة جسمانية وان عنيتم به شيئا

اخر فلا بد من بيانه سلمنا ذلك فلم قلتم ان ما يكون غنيا في جميع

من احكامه عن الجسم يجب ان يكون في ذاته غنيا لاحتمال ان يكون ذاته

واجبة الحلول في الجسم ثم انها وحدها تكون متعلقة بالمعلومات وأما

اي لا تكون محلها مدخل في التعلق

الحجة السابعة فالاعتراض عليها انا لا نسلم ان القوة العاقلة

تقوى بعد الاربعين نعم انها تحفظ ما حصلته قبل ذلك لاستيلاء اليبس

سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون المزاج الحاصل زمان الشيخوخة

اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة فلا جرم تقوى القوة العاقلة

حينئذ سلمنا ذلك لكن دليلكم منقوض بتخيل [illegible] وتذكراته

فانها اصح مما للشاب مع انها قوى جسمانية فان منعونا هذه الصورة

منعنا ما ذكروه في القوة العاقلة وأما الحجة الثامنة فالاعتراض عليها

انا لا نسلم ان القوة الجسمانية لا تقوى على ادراك الاشياء الحقيرة بعد ادراكها

الاشياء العظيمة فانا حال ما نتخيل الصغير نتخيل الكبير سلمنا ذلك لكن انما

اي ادراك [illegible] العصر

يدل على ان القوة العاقلة اقوى من غيرها ولكن يحتمل ان يكون
هي وان كانت جسمانية لكنها اقوى من غيرها واما الحجة التاسعة
فالاعتراض عليها انه لما امتنع ان يكون محل هذه الصورة الخيالية
جسمانيا وجسمانيا فكذلك يستحيل ان يكون محلها جوهرا غير جسماني لو جمين
فلا معنى للطويل الا ما حصل فيه الطول فلو حلت المقادير في النفس
لكانت متقدرة فيكون جسما هذا خلف وتمام تقريره قد مر واذا
تصورنا مربعا مجنحا بمربعين متساويين فلو كان محل هذا التخيل جوهرا
مجردا لزم اجتماع المثلين وهو محال واما الحق فيه فسياتي واما
الحجة الحادية عشرة فالاعتراض عليها ان نقول لم لا يجوز
ان يكون في بدن كل انسان اجزاء اصلية باقية من اول العمر الى
اخره والذي ذكره في ابطال هذا الاحتمال انما يتقرر لو لم نقل بالفاعل
المختار فاما مع القول به سبحانه وتعالى فلا يستمر واما الحجة
الثانية عشرة فهي معارضة بانا لو جعلنا الموصوف بجميع هذه الادراكات
النفس لا البدن لزمنا القول بان البدن ليست له قوة جسمانية وانه
لا يدرك الالم واللذة وهو مكابرة واما الحجة الثالثة عشرة
فالاعتراض عليها ان نقول لم لا يجوز ان يكون قيام العلم باحد جانبي القلب
مانعا من قيام الجهل بالجانب الاخر والمحال اللازم انما لزم من هذا الفرض لا من
كون هذه الصفات جسمانية ثم انها منقوضة بالشهوة والنفرة والالم و
اللذة فانها اعراض جسمانية مع انه لا يصح اتصاف احد نصفي القلب بضد
ما اتصف به النصف الاخر منها واما الحجة الرابعة عشرة فانها
مبنية على ان العلم لا يحصل الا عند حصول ماهية المعلوم في العالم وذلك

الانكلال القوة الجسمانية عند كثرة الافعال
لا يدل على ... [illegible]
العاقلة ... [illegible]

مما ابطلناه وعلى انها توجب اجتماع الضدين في النفس فان جوزوه هناك

فلم لا يجوزون ايضا اجتماعهما في الجسم واما الحجة الخامسة عشر و

السادسة عشر فهما اقناعيتان ضعيفتان وهذا جملة الكلام على هذه

الوجوه وظهر ان شيئا منها لا يفيد القطع في اثبات النفس ه واقوى

ما يمكن ان يحتج به المذكورون امران ا كل احد يعلم ذاته المخصوصة

المتميزة عن غيرها علما ضروريا والجوهر الذي ليس بجسم ولا جسماني غير معلوم

بالضرورة بل لا يتصور الا بالادلة بعد التدقيق والممارسة الكثيرة

والمعلوم بالضرورة غير ما ليس بمعلوم بالضرورة فاذن الهوية التي يشير

اليها كل انسان بقوله انا الجوهر ان يقال انها موجود غير جسم ولا جسماني

ب المدرك للجزئيات هو البدن فيكون المدرك للكليات ايضا

البدن اما الاول فلانا نعلم بالضرورة انا اذا لمسنا باصبعنا النار

فان في الاصبع قوة لامسة وانه ليس كالجماد الذي لا خبر عنده من هذه

المدركات ولا الآلام ولا اللذات واما الثاني فلانا اذا لمسنا النار

المتخصصة علمنا انها نار فحكمنا بالكلي على الجزئي والحاكم على الشيئين لا بد

ان يكون مدركا لهما فالمدرك للكلي والجزئي واحد لكن المدرك للجزئي

البدن فالمدرك للكلي ايضا البدن فالبدن اذن هو الحي السامع البصير

المتفكر المتخيل العاقل الفاعل وهذا هو المعني بقولنا الانسان هو هو فلو

ثبت بعد ذلك جوهر آخر غير جسم ولا جسماني لم يكن ذلك قادحا في مطلوبنا

من هذه المسئلة والاعتراض على الاول انه لا نزاع في ان كل واحد

يعلم هويته المخصوصة بالضرورة لكن من حيث انها موجود متميز عن سائر

الموجودات فاما ان يعلم بالضرورة ماهية تلك الهوية المخصوصة فلا نسلم

الغير المطابقة فمن عمل انه صاحب الشقاوة العظيمة لانه يشتاق الى
معرفة الاشياء وغير واصل اليها ولا مشغول بغيرها وكل من كان كذلك كان
معذبا اما انه مشتاق الى معرفة الاشياء فلانه لو لم يكن له شوق اليها
لما حصلت تلك العقائد الباطلة له واما انه غير واصل اليها فلان الكلام فيه
واما انه غير مشغول بغيرها فلانه بعد المفارقة غير مشغول بشيء من
اللذات الجسمانية واما ان كل من كان كذلك كان معذبا فبالضرورة
لان الشوق الى الشيء مع عدمه وعدم التمكن من تحصيله وعدم الاشتغال
بغيره حتى يذهل عنه يوجب الالم واحتجوا على ان هذا الالم اقوى
من الالم الجسماني بان نسبة الالمين كنسبة اللذتين فلما كانت اللذة العقلية
اقوى كان الالم العقلي اقوى ولقائل ان يقول المشتاق الى الشيء الغير
الواصل اليه انما يكون معذبا لو علم انه غير واصل اليه اما اذا جزم بكونه
واصلا اليه لم يكن معذبا فان المشتاق الى زيد مع انه لا يعرفه بصورته
اذا وصل الى انسان يعتقده زيدا يلتذ بوصوله اليه وههنا الجاهل قبل ان
مات كانت عنده اعتقادات هي جهالات لكنه كان يعتقدها كونها علوما
فيكون ذلك الاعتقاد ايضا جهلا فاذا مات فاما ان يبقى اعتقاده مع كون تلك
الاعتقادات علوما او لا يبقى فان بقي لم يتضرر بفقدان العلوم لما بينا ان
فقد المطلوب انما يوجب الالم لو حصل الشعور بفقده وههنا ما حصل الشعور
بفقده لان الشعور بفقد العلوم لا يحصل مع اعتقاد حصول العلوم وان لم
يبق ذلك الاعتقاد فقد انقلب ذلك الجهل بعد الموت علما واذا جاز ذلك
في البعض جاز ايضا في الباقي حتى يتبدل جميع تلك الجهالات بالعلوم ومع هذا
التجويز لا يمكن القطع بالالم سلمنا حصول الشوق الى العلوم لكن الالم انما يحصل

بفقده ان المشتاق اليه انما يكون بقدر قوة الشوق وضعفه والشوق
الى تحصيل العلوم لما لم يكن قويا لم يكن الالم الحاصل بفقدانه قويا قوله
نسبة الالم كنسبة اللذتين قلنا هذه ح المرتبة الرابعة النفوس
الخالية عن جميع الاعتقادات وهي اما السعادة لها او الشقاوة بحسب العقائد
ثم قال بعضهم انها ان تمتعت في حيوتها البدنية امر الاجرام واللذات العقلية
وترسخت تلك العقائد فيها فبعد المفارقة تتعلق بجوهر مثل الاجرام السماوية
وتتخذها آلة في تلك التخيلات واعلم ان الحاجة الى ذلك انما يكون لو ثبت
ان النفس لا تتخيل الا بواسطة الالات الجسمانية وقد عرفت ما فيه فاما
الاحوال التي بحسب الاخلاق فثلثة فا صاحب الاخلاق الفاضلة فالصحيح
عندي ان الاخلاق الفاضلة لا تكون سببا للسعادة فان الغرض منها ان لا
تصير النفس شديدة التعلق بالبدن وتاثيرها ليس الا في ان لا تصير
النفس معذبة اما في السعادة فلا ب صاحب الاخلاق الردية وهو الذي
اشتدت محبتها للعلائق البدنية فقالوا انها تعذب لمحبتها بعد ما
فارقته مدة ثم تزول تلك المحبة وينقطع ذلك العذاب ولقايل
ان يقول القابل لتلك الهيات هو النفس والفاعل هو العقل وهما باقيان
بعد المفارقة فاما ان يكون التغير على الهيات النفسانية مع بقائهما جايزا
او لا يكون فان كان الاول فلم لا يجوز ايضا تطرق التغير الى الهيات العلمية
ايضا وحينئذ لما امكننا القطع ببقاء العقاب فكذلك لا يمكننا القطع ببقاء اللذات
العقلية لا وجه بثبوتها وان لم يكن جايزا استحال زوال تلك الهيات فوجب
دوام ذلك العقاب لا يقال الفرق ان العقائد لا يمكن زوالها بعد
المفارقة لانه لا تعلق لها بالبدن حتى يكون فقدان البدن سببا لزوالها

بقرب

تنقطع

واما الشوق الى البدن فذلك مما ينقص بالانقطاع عنه الا ترى
ان العاشق للشيء اذا فارقه قهرا ثم طال عهده بمفارقته فانه يزول
عنه ذلك العشق **الاثر ب** انكم لما جوزتم في الجملة تعلق الهيئات
النفسانية بالمتكلم الاستدلال بقاء الفاعل والقابل على بقاء الهيئات النظرية اي العلمية
ج النفس الخالية عن المعقولات والاخلاق بالكلية وهي كالنفوس الهيولانية
التي للاطفال ولا اعرف مذهبهم فيه فانها ان بقيت لا في السعادة ولا في
الشقاوة كانت معطلة وعندهم لا معطل في الطبيعة وان صارت سعيدة
بسبب حصول العلم لها بعد خلوها عنها فليجز ايضا في النفوس الجاهلة ذلك
وان فنيت على ما هو مذهب الاسكندر فقد بطل دليلهم في امتناع فساد
النفوس **د** في احكام لهذه الاقسام **ا** النفوس بعد المفارقة
هل يعرف بعضها بعضا الاغلب انها لا دليل على امتناعه **ب** النفوس هل تزداد
علومها بعد المفارقة لا دليل على امتناعه حتى يكون العشرات النفسانية تؤدي
كل سابق منها الى تال كما في الحركات الجسمانية **ج** وما وجه انتفاع الموتى
بالدعوات والصدقات يجوز ان يكون فيضان السعادات من مباديها
موقوفا على شرط حادث فيكون الهيئة الحاصلة دفعة في نفس صاحب الدعاء
كافية فيه وبالجملة فمعرفة الاحوال التي بعد الغيبة عسر جدا وبالله التوفيق

> عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال الاحياء هدية الاحياء الى الاموات الاستغفار

الباب التاسع في المعاد الجسماني

اختلف اقوال اهل العالم في المعاد على وجوه اربعة **ا** قول من قال المعاد
ليس الا للنفس وهو مذهب الجمهور من الفلاسفة **ب** قول من قال المعاد
ليس الا للبدن وهو قول نفاة النفس الناطقة وهم اكثر المتكلمين **ج** قول
من اثبت المعاد للامرين وهم طائفة كثيرة من المسلمين مع اكثر النصارى

د قول من نفى المعاد عن الامرين وهو قول قدماء الطبيعيين و
غرضنا الكلام في المعاد البدني وللناس فيه قولان فا الله سبحنه وتعالى
يعدم الاجزاء ثم يعيدها مرة اخرى والكلام في اعادة المعدوم قد مر ب الله
سبحنه وتعالى يميت الخلايق ويفرق اجزاءهم ثم انه يجمعها ويرد الحياة اليها
والدليل على جواز المعاد البدني ان الله تعالى قادر على كل الممكنات
وعالم بجميع المعلومات من الكليات والجزئيات والعلم بصحة هذه الاصول
لا يتوقف على العلم بصحة المعاد البدني واذا كان كذلك امكن الاستدلال
بالسمع على صحة المعاد لكنا نعلم باضطرار اجماع الانبياء عليهم السلم والتحية
من اولهم الى اخرهم على اثبات المعاد البدني فوجب القطع به فان قيل
لا نسلم اجماع الانبياء عليهم السلم على ذلك واما الظواهر الواردة في القرآن
والاخبار على اثبات المعاد البدني فلا يجوز لنا التعويل عليها في هذه المسئلة
لوجوه فا التمسك بالنصوص في العقليات غير جايز لانا لو قدرنا قيام
دليل عقلي على ضد ما قام الدليل السمعي عليه فاما ان نقدم النقل على
العقل وهو باطل لان اصل النقل العقل فلو كذبنا العقل لتصديق النقل
لزمنا ايضا تكذيب النقل فيكون تصحيحه مؤديا الى ابطاله وانه غير جايز
واما ان نقدم العقل على النقل فحينئذ تتوقف دلالة النقل على عدم المعارض
العقلي في العلم بذلك اما ان يستفاد من قيام الدلالة العقلية على صحة
مدلول النقل فحينئذ يضيع الدليل النقلي او من قيامها على انه لا معارض
لذلك الدليل النقلي من الادلة العقلية وانه متعذر الا ان نقنع بعدم
الوجدان لكنه لا يفيد العلم بعدمه بل غايته انه يفيد الظن ب المتشابهات
الواردة في القرآن الدالة على التشبيه ليست اقل ولا اضعف من الايات الدالة

على المعاد الجسماني ثم انكم تجوّزون تاويلها فلم لا تجوزون تاويل هذه الآيات
سلمنا اجماعهم صلوات الله عليهم فلم يدل ذلك على المطلوب بيانه
ان الرسول عليه السلم لما كان مبعوثا الى الكافة فلا بد وان يخاطبهم بما يمكنهم
الوقوف عليه لو بيّن لهم المعاد الروحاني لكان اما ان يبيّنه للخواص وهو محال
لان المستعد لفهم ذلك مما لا يوجد في العصر الا الواحد بعد الواحد فلو لم يكن
النبي عليه السلم مبعوثا الا الى امثالهم لسقطت فائدة البعثة ولان الذي بلغ
في التحقيق الى تلك الدرجة لم يكن به الى الرسول حاجة فكيف يليق بالحكيم ان
يبعث الرسول الى من لا تشتد حاجته اليه ولا يبعثه الى من يشتد حاجته
اليه او للعوام وهو محال لان الرسول ص لا بد وان يرغّب الخلق فيما يرغبون
فيه ويخوّفهم عما يخافونه والعوام لا يتصورون السعادة والشقاوة العقليتين
والترغيب والترهيب عن غير المتصور محال فثبت ان الرسول ص لا يمكنه
مخاطبة الخلق بالمعاد النفساني ثم لا بد من مخاطبتهم بامر المعاد لان مدار
امر الرسول ص الاعذار والانذار فلم يبق هنا طريق الا ان يخاطبهم بالمعاد
البدني ليكون ذلك مثالا للمعاد الروحاني ولهذا السبب حسن منه التكلم
بالمتشابهات التي ظواهرها مشعرة بالتشبيه والقدر سلمنا صحة
دليلكم ولكن هنا ما يمنع من المعاد البدني فان المراد منه ان كان اعادة
المعدوم فقد سبق القول فيه وان كان المراد جمع الاجزاء بعد تفرقها
فهو باطل من عشرة اوجه ا لو صح المعاد بهذا الوجه لصح اعادة المعدوم
وفساد التالي يدل على فساد المقدم بيان الشرطية ان الانسان
المعين مشارك لغيره في الجسمية ومتاز عنهم في المشخصة وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز فتشخص كل واحد من الاشخاص يجب ان يكون زايدا

على حاله من الجسمية وذلك الزائد لابد وان يكون صفة قائمة بذلك الجسم
وعند تفرق الاجزاء لابد من عدم تلك الصفة فاذا اراد الله اعادة المعدوم
فلابد من اعادة تلك الصفة لان تلك الصفة جزء من ماهية ذلك الشخص في
الشيء لا توجد الا عند حصول جميع اجزائه فثبت ان اعادة ذلك الشخص الانساني
لا يمكن الا مع القول باعادة المعدوم لا يقال لم لا يجوز ان يقال الذي
نشير اليه من زيد انه زيد هو تلك الاجزاء التي تجتمع تارة وتفترق اخرى
وهي باقية ابدا فلا حاجة الى اعادة المعدوم لانا نقول نحن
نعلم بالضرورة انه لو ذبح شاة واحرقها وجمع الرماد الحاصل بعد الاحراق
فان ذلك الرماد ليس هو عين تلك الشاة الا ان يقال ان تلك الشاة
عبارة عن مجموع اجزاء ارضية ومائية وهوائية ونارية والآن لم يبق الا
الاجزاء الارضية فلاجرم لا نقول ان ذلك الرماد هو عين تلك الشاة
لكنا نقول وكان من الواجب ان تلك الاجزاء النارية والهوائية
وغيرهما لو تميز بعضها عن البعض وانضم كل شيء الى جنسه حتى حصل هناك
قطعة كبيرة من الارض واخرى من الماء واخرى من الهواء والنار ان يقال
لها انها عين تلك الشاة من حيث انها هي باقية وذلك معلوم الفساد بالضرورة
ب لو اكل انسان انسانا آخر وصار اجزاء المأكول اجزاء الآكل فلو اعادهما الله
سبحانه وتعالى استحال جعل تلك الاجزاء اجزاء البدنين معا وليس جعلها جزءا
لاحدهما اولى من جعلها جزءا للآخر فلم يبق الا ان يجعلها جزءا للواحد منهما وذلك
يمنع المعاد الجسماني ج اما ان يعيد الله تعالى الاجزاء البدنية التي حصلت في مدة
العمر او لا يعيد الا القدر الحاصل عند الموت والاول محال لوجهين اما اولا
فلما مر ان من صار جزءا لانسان جزءا له استحال اعادة جميع ما كان لواحد منهما

من الاجزاء اليه واما ثانيا فلاحتمال ان يتحلل جزء عن بدن انسان
ويصير جزءا لجسم غذائي ثم ياكله الانسان حتى يصير جزءا لعضو آخر منه
فلو اعاد الله تع كل عضو جميع ما كان له من الاجزاء لزم جعل ذلك الجزء
جزءا للعضوين معا وهو محال واما الثاني وهو ان لا يعاد الا القدر
الحاصل عند الموت فيلزم ان يعيد الناقصين في اعضائهم على ذلك النقصان
حتى يعيد الاعمى على عماه والمجذوم على شكله وذلك عالم تقل به احد د الدورات
الماضية غير متناهية فالابدان الماضية غير متناهية فلو اعادها جميعا لزم
وجود الاجسام الغير المتناهية ه لو اعاد الابدان فاما ان يعيدها في هذا
العالم فلا يكون هذا قولا بالقيامة بل بالتناسخ او في عالم آخر وهو باطل لما
مر من فساد القول بالعالمين و القوة الجسمانية لا تقوى على البقاء مدة لا تناهي
فالسعادة والشقاوة الجسمانية متناهية ز الابدان الحيوانية مؤلفة من
العناصر فلو اعادها الله تع وجب ان يعيدها متالفة منها والا لم يكن
اعادة لها بل احداثا لبدن آخر وقد ثبت في باب الغاذية ضرورة الموت
ح تميز اجزاء كل بدن عن غيره يستدعي كون الفاعل عالما بالجزئيات وانه
محال ط المعاد البدني على ما اخبر الانبياء صلوات الله عليهم غير معقول
لستة اوجه فا انخراق الافلاك وانتثار الكواكب محال ب كون الجنة فوق
السموات السبع وكون جهنم تحت الارضين يقدح في كرية العالم ج اذا حصل
الخلق في الجنة مع انها فوق السموات لزم حصول الكائنة الفاسدة في حيز ا
د بقاء الحيوة مع دوام الاحراق غير معقول ه الشرائع دلت على ان الله
تع يعظم بدن المعذبين وهو ظلم و الاكل والشرب من غير حصول الاغراض
النفسانية من الاستفراغ والاحتقان والاعراض والامراض غير معقول

قلنا لو جوّزنا كون الانسان لا من اب وام لجوّزنا في كل من نراه ان
لما بطل ذلك علمنا الاول وربما قالوا تكون الانسان لا ابدًا وان يكون من
المني ودم الطمث فاما من الاجزاء الترابية اليابسة فهو محال معلوم
امتناعه بالبديهة فبطل القول بالاعادة والجواب
قوله التمسك بالظواهر في العقليات غير جائز قلنا هذا مسلّم ونحن لم نفعل
ذلك بل تمسكنا بالنقل المتواتر قوله اثبتوا المعاد البدني للمصلحة قلنا
هذا تصريح بتكذيبهم قوله ذكروا ما يشعر بالتشبيه قلنا كلها محتمل للتاويل
وهنا فالنقل المتواتر لا يحتمله قوله لو صحت الاعادة لصح اعادة المعدوم
قلنا لا نسلم لاحتمال ان يقال الاجزاء الاصلية التي وجدت من اول
الحياة الى آخرها وهي اجزاء قليلة وعند حصول الموت تبقى تلك الاجزاء
على حالها من غير ان يتطرق اليها التفرق وهذا الاحتمال مع القول
بالفاعل المختار غير بعيد سلمنا الشرطية لكن لا نسلم امتناع اعادة المعدوم
قوله اذا اغتذى انسان بغيره قلنا الاجزاء التي هي اصلية لاحدهما
فاضلة عن الآخر والمعتبر عودها اصلية لا الفاضلة قوله الدورات
الماضية غير متناهية فكذا الابدان قلنا الاولى ممنوعة قوله
موضع الاعادة اما هذا العالم او غيره قلنا بينا ان وجود عالم آخر
ممكن قوله الجسمانية غير متناهية في الفعل قلنا مر الكلام فيه
قوله لا بد من موت البدن قلنا سبق الكلام فيه قوله التمييز
لا بد فيه من العلم بالجزئيات قلنا وهو الحق عندنا واما بقية
الوجوه فالكلام عليها معلوم من الاصول التي سلفت فهذا هو الكلام
في المعاد الجسماني بناء على نفي النفس الناطقة اهـ واما على القول باثباتها

فالفلاسفة انكرت عود النفس الى البدن لوجوه خمسة آ لو حدث
بدن لحدثت نفس اخرى متعلقة به فلو عادت اليه نفس لزم اجتماع النفسين
في بدن واحد ب النفس اذا فارقت بدنا فلو امكن تعلقها ببدن اخر
لبقيت في زمان الفترة معطلة ولا معطل في الطبيعة وليس لاحد ان يقول
متى فسد بدن حدث اخر لان ذلك محال لان ذلك كما لا يستمر في الحرق والغرق
العامين لكل العالم او اكثره ج الدورات الماضية غير متناهية فكذا ما
الابدان فكذا النفوس لاستحالة التناسخ فلو عادت باسرها الى البدن لزم
وجود ابدان غير متناهية د الغرض من تعلق النفس بالبدن ان يكون
الة في اكتساب الكمالات قبل حصولها فبعد حصولها يكون الالة وبالا كما
ان الغرض من المركوب الوصول الى المحبوب وبعد ذلك يكون وبالا فالاعادة
غير لائقة بالحكيم ه النفس بعد البدن يكون خارجة من ظلمة البدن و
ضيقه وعوارضه المولمة الى ضياء التجرد وفسحة الروحانية فيكون التذاذها
بهذا الخلاص اشد من التذاذ الانسان بالخروج عن الحبس الضيق
كما ان الخارج عن الحبس الضيق لا يعود اليه فكذا ههنا والجواب
عن الاول قد مر وعن الثاني انا لا نسلم استحالة بقاء النفس التي
يمكن تعلقها بالبدن خالية عنه وقوله لا معطل في الطبيعة ان اراد
به ذلك فلا بد له من الدليل ولان النفس الهيولانية لا سعيدة ولا شقية
فهي معطلة وعن الثالث لا نسلم ان الدورات غير متناهية وعن الرابع
انا لا نسلم ان البدن وبال على النفس بل متى كان سليما عن الافات
كما اخبر الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين عنه كان ذلك سببا لزيادة
اللذة وهو الجواب عن الوجه الخامس وبالله التوفيق

الباب

ان الدورات [illegible] عن الجواب لم لا يجوز ان يكون غير متناهية
يعني ان بطلان التناسخ [illegible] الى [illegible]
بعض النفوس [illegible] عن [illegible]
دليل على التناسخ [illegible] ذلك [illegible]
النفوس الموجودة الان غير متناهية

ای لا نسلم حدوث النفس
لا نسلم ان [illegible] الجواب
المفارق [illegible]
النفس [illegible]
الجواب [illegible] تعلق
الوجه [illegible] وكل
نفس ببدن واحد [illegible]
[illegible] الامام
[illegible] نهاية

الثامن في بقية الكلام في النفس وفيه مباحث ا في نفوس سائر
الحيوانات منهم من نفاها ومنهم من اثبتها والمثبتون منهم من اثبتها
نفوسا عاقلة متصرفة في ابدانها بحسب المصالح ومنهم من لم يقل بتعقلها
واحتج المثبتون بامور اربعة ا الحيوانات مدركة للكليات وكل
من كان مدركا للكليات فله نفس بيان الصغرى من وجوه ثلثة ا انها
مدركة للجزئيات وكل من ادرك الجزئي فقد ادرك الكلي اما الاول فظاهر
واما الثاني فلان الانسان جزء من هذا الانسان والعلم بالمركب مسبوق
بالعلم بمفرداته فالعلم بهذا الانسان مسبوق بالعلم بالانسان فالعلم بالجزئي
مسبوق بالعلم بالكلي ب الحيوان اذا قصد فعل الحركة فاما ان يكون
قصده متعلقا بايجاد الحركة او ايجاد هذه الحركة التي ستوجد والاول هو
المطلوب والثاني باطل لان القصد المتعلق بتلك الحركة نسبة للقصد اليها
والنسبة متاخرة عن الشيء فتعلق القصد بتلك الحركة متاخر عن تحقق
تلك الحركة لكن تحقق تلك الحركة انما يكون بعد تعلق ذلك القصد بها فيلزم
تاخر كل واحد منهما عن الآخر وانه محال لا يقال قصده متعلق بايجاد
شخص من الحركة كيف كان لا بايجاد تلك الحركة التي ستوجد لانا نقول
الحركة الشخصية لست اقول هذا الشخص امر كلي فاذا سلمتم تعلق القصد
بها والقصد لا ينفك عن الشعور فوجب الجزم بكون الحيوانات مدركة
للكليات ج نجد كل نوع من الحيوان طالبا لنوع معين من الغذاء وكارها
للمعداة فلولا انها ميزت النوع المطلوب عن النوع المكروه والا لما كان كذلك
لا يقال لم لا يجوز ان يقال الحيوان لا شعور له بالماهيات النوعية فالبهيمة
لا شعور لها بالعشب من حيث انه عشب ولا العظم من حيث انه عظم حتى يقال

لانها تريد العشب وتترك العظم بل اذا شاهدت عشبا معينا ارادته واذا
شاهدت عظما معينا كرهته **لانا نقول** هذا باطل لان البهيمة اذا
احست بلحية العشب فاما ان يكون مطلوبها ذلك العشب المعين وهو محال
لانها ما شاهدته فكيف تطلبه او العشب من حيث انه عشب وهو المطلوب
بيان الكبرى ان الكلي المعلوم للحيوان اما ان يكون بسيطا او مركبا
من البسائط وعلى التقديرين كان الحيوان عالما بماهية بسيطة والعلم بالبسيط
لا يجوز ان يكون حالا في الجسم والجسماني على ما تقرر في مسألة النفس **ب** خصوصية
الفرس المعين باقية من اول العمر الى آخره مع ان اجزاء بدنه وصفاته في التبدل
فتلك الخصوصية ليست جسما ولا جسمانيا **ولقائل** ان ينازع في الصغرى
فيقول اني لا اعرف من الفرس الا هذه البنية وهذه البنية لا يمكن القطع
ببقائها فاذن ما اعلمه من الفرس لا يمكن ادعاء بقائه والا بطل اصل التحليل
والذي يمكن ادعاء بقائه لا اعلمه فاذن الاولى تقرير الصغرى بطريق آخر

لانه مبني على تبدل البنية

وهو ان الحيوان يميز بين صاحبه وغيره ويتبادر الى الشخص الذي يعلفه و
يسقيه وينفر عن الشخص الذي يضربه ويؤذيه وكل ذلك يدل على كونه عالما
بان هذا الشخص هو الذي نفعه او ضره بالامس وعلمه بان هذا الانسان
هو الذي نفعه بالامس يتضمن علمه بان نفسه هي التي كانت موجودة بالامس
لان العلم بان هذا الانسان نفعه بالامس علم بحصول نسبة مخصوصة بين
هذا الانسان وبينه بالامس والعلم بالاضافة متاخر عن العلم بالمضافين
فالحيوان لا بد وان يعلم الآن كونه موجودا بالامس فثبت بهذا ان الحيوان
يعلم بالضرورة بقاء هويته وذلك يفيد المطلوب **ج** الحيوان اذا احس بصورة
اللذة اشتهى واذا احس بصورة المؤذي خاف وقد عرفت ان ذلك لا يكن

لا يمكن الا اذا كان هناك شيء واحد موصوف بجميع الادراكات وليس شيء من
اجزاء بدن الحيوان كذلك فلا بد لها من النفس د انا نشاهد صدور افعال
عجيبة كالنحل في رياسته واتخاذه البيوت المسدسة والنمل في حفظ ذخيرته
وشعوره بتغير الهواء والفارة في لطائف حيلها في السرقة وبالجملة فنحن نعلم
ان الطفل الرضيع اقل هداية الى مصالحه من هذه الحيوانات فاذا اثبتنا
النفس للطفل فلان نثبتها لهذه الحيوانات اولى له واعلم ان الكلام
على الوجوه الثلثة الاول قد مر في مسئلة النفس والوجه الرابع اقناعي ل
واما النفاة فما لهم كلام سوى الاستبعاد ويمكن ان نقول لو
كانت للحيوانات ذوات انفس لكانت مساوية للنفوس البشرية لما ثبت من
اتحاد النفوس في الماهية ولو كان كذلك لساوى الحيوانات الانسان في الادراك
والعقل والجواب لا نسلم اتحاد النفوس في الماهية ولئن سلمناه
لكن الفاعل الواحد قد يختلف افعاله لاختلاف الآلات ه بحث الجن قالوا
انه حيوان هوائي مشف يتشكل باشكال مختلفة والعقلاء ينكرونه ويحتجون
بان بدنه اما ان يكون كثيفا او رقيقا والاول باطل والا لشاهده كل من كان
سليم الحس والثاني باطل لانه يجب ان يتمزق بدنه عند هبوب الرياح القوية
وان لا يكون قويا على الافعال الشاقة وهذا خلاف ما يقال عنهم وللقائل
ان يقول لم لا يجوز ان يقال الجن ليست اجساما ولا جسمانية بل هي موجودات
مجردة مخالفة بالماهية للنفوس البشرية وهي قادرة على التصرف في هذا
العالم لا يقال المجرد لا يدرك الجزئيات ولا يفعلها الا بآلات جسمانية
وحينئذ يعود التقسيم في تلك الآلات لانا نقول مر الكلام على هذه القاعدة
سلمنا انه لا بد وان يكون جسما فلم لا يجوز ان يكون كثيفا قوله لو كان

غ سقط ورقة

الا يترك قاعدة من هذه القواعد وبالله التوفيق **الفصل الثالث**
في العقل فيه بحثان ا المراد منه موجود ليس بجسم ولا حال في الجسم و
يكون غنيا في فاعليته عن الجسم واحتجت الفلاسفة عليه بوجوه
سبعة فان الله تع واحد فيجب ان يكون معلوله واحدا لما مر وهو اما ان
يكون جوهرا او عرضا ومحال ان يكون عرضا والا لكان الجوهر معلولا له فيكون
محتاجا اليه مع احتياجه الى الجوهر وذلك دور وان كان جوهرا فقد عرفت
ان اقسامه خمسة ولا يجوز ان يكون الصادر الاول جسما لانه مركب من الهيولى
والصورة وصدور المركب عن العلة الواحدة انما يكون بعد صدور مفرده انه
عنها ولا يجوز ان يكون الهيولى لان الصادر الاول علة لما بعده فلو كان
الصادر الاول هيولى لكانت الهيولى فاعلة فيكون الشيء الواحد قابلا
وفاعلا معا وهو محال ولا الصورة لان تاثيرها فيما بعدها ان كانت
بمشاركة من الهيولى كان تاثيرها في الهيولى بمشاركة من الهيولى فيكون
الهيولى سابقة على نفسها وهو محال وان كانت لا بمشاركتها كانت الصورة
غنية في فعلها عن هيولى والغني في فعله عن الشيء غني في ذاته عنه
على ما مر فلا يكون الصورة صورة هذا خلف ولا النفس لان الصادر الاول
علة لكل ما عداه من الممكنات فيكون علة لجميع الاجسام وكل ما كان علة
لجميع الاجسام لا يكون في فاعليته محتاجا الى الجسم وكل ما كان كذلك كان غنيا في
فعله عن كل الاجسام لا يكون نفسا ولما بطلت الاقسام باسرها سوى العقل
ثبت ان الصادر الاول هو العقل على ما قال عليه السلام اول ما خلق الله
العقل ب الحركات الفلكية لا بداية لها ولا نهاية وثبت ان القوة القوية
على هذه الحركة لا يكون جسمانية اصلا وليس ذلك الا هو الله سبحنه وتعالى

لاستحالة اسناد الآثار الكثيرة اليه فلا بد وان يكون المبدأ لكل واحد
منها عقلا آخر وهو المطلوب ج ما مر في باب النفس ان العلة لوجود النفس
الناطقة لا بد وان يكون عقلا محضا د ما مر في باب العقل والمعقول ان
المخرج للنفوس الناطقة من العاقلية بالقوة الى الفعل لا بد وان يكون
عقلا محضا ه الجسم مركب من الهيولى والصورة ولا بد من ثالث يقيم كل
واحد منهما بالآخر وذلك الثالث يجب ان لا يكون جسما ولا جسمانيا والا لافتقر
الى نفسه وليس ذلك هو الله سبحنه وتعالى لاستحالة ان يصدر عنه الكثير
من الواحد فلا بد من جواهر عقلية و علة وجود الافلاك اما ان يكون جسما
او لا يكون والاول محال لانه اما ان يقال الحاوي علة المحوي او بالعكس
والاول باطل لان الجسم انما يصدر عنه الفعل اذا صار شخصه ذلك الشخص
المعين ولو كان الحاوي علة للمحوي كان الحاوي متقدما على وجود
المحوي لكن وجود المحوي وعدم الخلاء معا والمتقدم على احد المعين متقدم
عليه فيكون وجود الحاوي علة متقدما على عدم الخلاء فيكون الخلاء
ممكنا لذاته وذلك محال ومحال ان يكون المحوي علة للحاوي لان الاضعف
الاخس لا يكون علة للاقوى الاشرف وان كانت العلة لوجود الافلاك
غير جسم فان كان جسمانيا عاد التقسيم وان لم يكن كذلك كان عقلا مجردا
وهو اما الله سبحنه وتعالى فيكون الصادر عنه الكثير من واحد وهو محال
او غيره وهو المطلوب ز ثبت ان الحركة الفلكية ارادية وكل حركة
ارادية فلا بد لها من مطلوب والا لم يكن تلك الحركة اولى من غيرها و
لان العبث لا يكون دائما ولا اكثريا ولا بد وان يكون ذلك المطلوب كمالا عند
الطالب والا لم يتوجه الطلب اليه والذي هو كمال عند الطالب اما ان

اي يكون محدا
لو علة عقل
غير عقل الفلك الاخر

اي اذا الشخص

او لا يكون فانه من الثاني امكن ان يدعى
فيظهر لذلك الطالب ان ذلك الكمال ذاتي
المطلوب ليس بالكمال ...

لن يكون كمالاً في ذاته فحينئذ يترك الطلب وتنقطع الحركة فلو
كانت الحركة الفلكية كذلك لانتهت وانقطعت وذلك محال فاذن مطلوب
الفلك كمال حقيقي ثم لا يخلو اما ان يكون مطلوب الفلك من حركته افادة الكمال
او استفادته والاول باطل لان تلك الافادة اما ان تكون اولى بالمفيد من
عدم الافادة فحينئذ يكون هذا المفيد مستفيداً لتلك الاولوية بالحقيقة فيكون
المقصود الاصلي الاستفادة واما ان لا تكون فحينئذ لا تكون مطلوبة اصلاً
واما الثاني فاما ان يكون المطلوب استفادة ذلك الكمال من الاجسام او من
غيرها والاول باطل لان تلك الاجسام اما عنصرية او فلكية والاول محال
لان الاجسام العنصرية محتاجة في كمالاتها الى الافلاك فلو استفادت
الافلاك كمالاتها من العناصر لزم الدور وان المستفيد اخس من المفيد
فيلزم ان يكون الفلك اخس من العنصريات والثاني باطل لوجهين اما اولاً
فلانه لو لزم في حركة الفلك المفيد كمال لزم في حركة غيره ولما ثانياً فلان
فلكا لو استفاد الكمال من فلك اخر لتشبه في جهة حركة الفلك المفيد وبمقدار
سرعته وبطوه لكن الامر ليس كذلك لان الفلكين اللذين يحيط احدهما
بالاخر قد يختلفان في هذه الامور فثبت ان مطلوب الفلك استفادة الكمال
من جوهر غير جسماني ثم لابد هنا من النظر في امور ثلثة ا هذا الطالب
المستفيد لابد وان لا يكون كاملاً من جميع الوجوه والا كانت كمالاته حاضرة
باسرها والحاضر لا يكون مطلوباً ب المفيد لابد وان يكون كاملاً مطلقاً والا افتقر
الى مكمل اخر ويعود التقسيم المذكور ولا ينقطع الا بالانتهاء الى الكامل المطلق
ج المطلوب اما ان يكون كمالاً يمكن حصوله بالكلية وهو محال والا لكان متى
حصلت انقطعت الحركة او لا يمكن حصول شيء منه اصلاً فيكون الطالب طالباً للمحال

لان وجوده
وعدمه بالسوية

لو لا يمكن حصوله الا بتحصيل اجزائه على التعاقب ومثل هذا الطلب يبقى دائما
واذا عرفت ذلك فنقول ان الفلك كامل في جوهره وجميع اعراضه بالفعل
الا في وضعه فانه لا وضع يحصل الا وهناك اوضاع اخر لا نهاية لها وهي باسرها
بالقوة ولا يمكن حصول جميعها معا فاذن لا طريق الى اخراجها الى الفعل الا باخراج احادها
على التعاقب ثم ان الفلك لما تصور بكمال العقل وانه لم يبق فيه شيء بالقوة الا وقد
خرج الى الفعل اشتاق الى التشبه به في استخراج ذلك ما فيه بالقوة الى الفعل
ولما تعذر عليه استخراج جميع الاوضاع الى الفعل لا جرم يستخرجها الى الفعل واحدا
فواحدا فهذا منتهى هذه الطريقة . والاعتراض على الحجة الاولى
انا لا نسلم ان الصادر الاول عنه تعالى يجب ان يكون واحدا على ما مر وان سلمناه
لكن ذلك انما يجب اذا كان موجبا اما اذا كان مختارا فلا وان سلمناه فلم لا
يجوز ان يكون الصادر الاول جسما قوله الجسم مركب من الهيولى والصورة
قلنا لا نسلم ثم انه منقوض على مذهبكم لان الصادر الاول جوهر والجوهر
عندكم جنس وكل ما كان تحت جنس فانه مركب من جنس وفصل وهما مادة و
صورة فبالطريق الذي عقلتم صدور العقل عن الباري تعالى فاعقلوا مثله
في الجسم سلمناه فلم لا يجوز ان يكون هيولى وما ذكروه من استحالة كون الواحد
فاعلا وقابلا فقد مر الكلام فيه ولئن سلمناه فلم لا يجوز ان يكون صورة وما
ذكروه من ان تاثير الصورة اما ان يكون بمشاركة المادة او لا يكون
فقد مر الكلام عليه . وعلى الثانية انا لا نسلم ان حركات الفلك غير متناهية
سلمناه فلا نسلم ان فاعل الافعال الغير المتناهية لا يجوز ان يكون جسمانيا
سلمناه لكن لا نسلم انه غير الله تعالى وتقرير هذه المقامات قد مر وعلى الثالثة
والرابعة والخامسة ما مر من افساد تلك الاصول . وعلى السادسة

فهو

لم لا يجوز ان يكون الحاوي علة للمحوي قوله يلزم ان يكون الخلاء ممكنا
قلنا لا نسلم ان الخلاء ممتنع سلمناه لكن هذا الاشكال وارد عليكم من وجهين
ا لما ان عدم الخلاء ووجود المحوي عليه معا فكذلك وجود الحاوي والعقل الذي
هو علة المحوي معا فان لزم من تقدم الحاوي على وجود المحوي تقدمه على ما
معه وهو عدم الخلاء لزم ايضا من تقدم العقل الذي هو علة المحوي تقدمه على
الفلك الذي معه والا فلا وبالجملة فلا فرق الا ان تقولوا ما مع المتاخر بالذات
متاخر بالذات وما مع المتقدم لا يجب ان يكون متقدما بالذات ولكنه لا بد من
الدلالة على تاثير هذا الفرق ب نعلم بالضرورة ان عدم الخلاء مشروط بوجود
المحوي والمشروط بالغير لا يكون واجبا لذاته وبتقدير ذلك لكن ذلك الشرط اولى
بالوجوب فيكون المحوي واجبا لذاته هذا خلف سلمنا ان الحاوي ليس
علة للمحوي فلم لا يجوز ان يكون بالعكس وحديث الشرف والخسة خطابي
سلمناه فلم لا يجوز ان يكون المؤثر هو الله سبحانه وتعالى قوله الواحد لا
يصدر عنه اكثر من الواحد قلنا مر الكلام فيه وعلى التاسع ان لنا
بعد البحث عن ان حركة الفلك ارادية ام لا وان النفس الذي ذكرتموه
محض ام لا شكوكا ق لم قلتم انه ليس للفلك شيء بالقوة سوى الاوضاع فانا
بينا ان انحصار الاعراض في التسعة غير برهاني وبتقدير ذلك فلم يثبت انحصار
انواع الكيف وانواع انواعه في عدد معين واذا كان كذلك فلم لا يجوز ان يكون
المطلوب بالحركة شيئا سوى الاوضاع لا يقال المطلوب لا يجوز ان
يكون كما لا يمكن حصوله بتمامه بل لا بد وان يكون امرا بين القوة التامة والفعل
التام واذا كان الا الحركة لانا نقول الحركة ليست هي المقصودة بالذات
بل ما يحصل بها وهو عندكم الاوضاع المتعاقبة فلم لا يجوز ان يكون المطلوب استخراج

[margin: علية]
[margin: ان ما هو متقدم على الواجب لذاته اولى بان يكون واجبا لذاته]

التعقلات المتجددة المتعاقبة الى الفعل بل الغالب على الظن انه لا يجوز
ان يكون المقصود من الحركة الدائمة ما ذكروه لوجوه اربعة ا الواحد انا
لو فعل ذلك لعددناه عابثا مجنونا ب لو كان الغرض ذلك لكانت الحركات في السرعة
بحيث تمتنع الزيادة عليها لان الطالب للشيء اذا امكنه تحصيله في مدة قصيرة
استحال ان يترك ذلك ويحصلها في مدة طويلة الا اذا كان الفعل في المدة القصيرة
شاقا لكن الامر لو كان كذلك لم تكن تلك الاستحالات كمالات مطلقة ج
المحرك القريب للفلك مبدأ لافعال جزئية فيكون صاحب ادراكات جزئية على
مذهبهم فيكون جسمانيا على قولهم والجسماني لا يدرك المجرد والعقل مجرد فالمحرك
القريب للفلك غير مدرك للعقل وما لا يكون مدركا للشيء والا لما به لا يكون شائقا
اليه و لا متشبها به فالحركة الفلكية ليست تشبهية د لم لا يجوز ان يقال علم الفلك
بان استخراج الاوضاع الى الفعل كمال وكل كمال فهو مطلوب كاف في ان يكون
داعيا له الى الحركة من غير حاجة الى وجود الجواهر العقلية ولنكتف بهذا القدر
من المباحث فان ما وراءه مذكور في المباحث المشرقية [illegible]
هذه الجواهر لو ثبت القول بها لكان لا بد لها من احكام ونحن نذكرها ونشير
الى اصولها من قواعدهم وذلك فيه حكما ا العقول ازلية ابدية لانها لو كانت حادثة
لكانت مادية فلا يكون المجرد مجردا ب انها ابدية والا لكانت مركبة على ما مر بيانه
في النفس ج كل واحد من العقول نوعه في شخصه والا لكانت مادية لان تكثر
الاشخاص من النوع الواحد لا يكون الا للمادة د عاقل لذاته لانه مجرد وكل
مجرد فله ذاته فيعقل ذاته وهو هويته ه يعقل جميع الكليات لان مقارنته
سائر الماهيات لماهيته ممكنة على ما مر بيانه في باب العقل فيكون حاصلة و
لا لتوقف حصولها على مادة فيكون العقل ماديا هذا خلف و علة الاجسام

لان الجسم لا يجوز ان يكون موجدا ولا الجسماني ولا يجوز اسنادها الى الله
تع لاستحالة ان يصدر عنه تع اكثر من الواحد فعلم ان هذا العالم المحسوس
تلك العقول يه العقول غير مدركة لشيء من الجزئيات لان ادراك الجزئي
لا يكون الا بالآلات الجسمانية والعقول مجردة يح ان شيئا من الكمالات اللائقة
بها لا يكون بالقوة بل كل ما كان لها بالقوة فحاصل بالفعل لان حدوث الحادث لا يكون
الا للماديات يط العقول هي العلل لنفوسنا وكمالاتها بأسرها ك منهم من قطع
بان العقل الاول علة لعقل آخر وللفلك الاقصى على تفصيل سنذكره وبنوا عليه
ان عدد العقول بحسب عدد الافلاك والصحيح انه لا دليل عليه بل من الجائز
ان يحصل عن العقل الاول عقل ثان وعن ذلك الثاني ثالث الى ان يصل الى
الالف او ازيد او انقص ثم حينئذ يصدر عن ذلك العقل الاخير الفلك وعلى هذا
لا يمكن التوصل من عدد الكرات الى عدد العقول كا اختلفوا في انه هل لكل
واحدة من الكرات اعني التداوير والخوارج والحوامل المراكز عقل على حدة
او لكلية الفلك الذي يكون للكوكب عقل واحد والاول اصح لان اختلاف هذه
الكرات في الحركات جهة وسرعة وبطوءا لما كان للعقول وجب استناد كل واحد
من هذه الكرات لعقل كب اتفقوا على ان اصل حركة الفلك للتشبه بالعقول
واختلفوا في ان اختصاص كل كرة بالحركة الى جهة خاصة وسرعة محدودة
وبطوء محدود هل هو للتشبه ام لا فعند ثامسطيوس ان جهة الحركات والسرعة
المخصوصة للعناية بالسافلات قال لان الحركة الى الجهتين لما استوت
بالنسبة الى الفلك لان مقصوده استخراج الاوضاع الى الفعل وذلك حاصل
بالطريقين فكانت الحركة الى الجهة المخصوصة انفع للسافلات وجب في حكم
الحكمة اختيار هذه الجهة الشيخ ابطل ذلك وقال لو جاز ان يقال الحركة

التي هي انفع للسافلات و؟

الى الجهتين لما استوت فى الفلك اختار الانفع للسافلات جاز ان يقال الحركة
والسكون بالنسبة الى الفلك على السواء فاختار الفلك الحركة لانها الانفع للسافلات
وهذا غير لازم لان السكون عدم والحركة كمال ويستحيل ان يكون عدم الكمال
بالنسبة الى الفلك مساويا لوجوده واما الحركة الى الجهتين فكلتاهما تحصل الكمال
الذى بالقوة فجاز ان يكون الترجيح للعناية بالسافلات يج قالوا ان تاثير العقول
فى معلولاتها بسبب تصوراتها مثلا يعقل العقل وجود الفلك فيكون ذلك التعقل
سببا لحدوثه والظن الذى حملهم عليه اعتقادهم ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد وليس للعقل الا جهتا الوجوب والامكان فلو جعلناهما علة للعقل والفلك
لم يبق هناك جهة توجب علمه بالفلك والعقل فلاجل ذلك جعلوا الوجوب والامكان
علة لعلمه بالعقل وبالفلك ثم جعلوا العلمين علة لهما يد لما لم يثبت عندنا عدد
معين للافلاك لم نعرف ايضا عدد العقول وبتقدير ان نعرف عدد الافلاك
لكن لا نعرف ايضا عدد العقول على ما مر يه المبدا الذى يخرج عقولنا من القوة
الى الفعل زعموا انه العقل الاخير لان العقول التى فوقه كل واحد منها علة لعقل
وفلك فلو كان علة لتعقلنا ايضا لكان قد استند الى الجهتين اكثر من شيئين
وهو محال ولنقنع بهذا القدر من القوارع ولنختم الكتاب الثانى ولنشرع
فى الكتاب الثالث وهو الكلام فى العلم الالهى خاصة بعون الله تعالى
وحسن توفيقه ٥ تم الكتاب
الثانى فى العلم الطبيعى ويتلوه الكتاب
الثالث فى الالهى خاصة ان شاء الله تعالى

[illegible]

الكتاب الثالث في العلم الإلهي وفيه ثلثة ابواب

الباب الاول في ذاته تعالى

وفيه ى مباحث ا في اثبات مدبر العالم الطريق الى اثبات ما لا يعلم
بالضرورة لا يكون الا بواسطة العلم الضروري بحاجة ما يعلم ضرورة اليه
وجهة الحاجة اما الامكان او الحدوث وكل واحد منهما اما ان يعتبر في الذوات
او في الصفات فهذه طرق اربعة لا مزيد عليها ا العالم ممكن وكل ممكن فله
موثر واجب نحتج على الصغرى بستة اوجه ا كل جسم منقسم ابدا او كل منقسم
فله جزء وكل ما له جزء فهو محتاج الى جزئه وجزؤه غيره فكل جسم محتاج الى غيره وكل
محتاج الى غيره ممكن لذاته فكل جسم ممكن لذاته ب كل جسم فان وجوده زائد على
ماهيته وكل ما كان كذلك فانه ممكن لذاته ج الجسم ماهيته مقولة على كثيرين بالعدد
وكل ما كان كذلك لا يكون واجبا لذاته والصغرى حسية والكبرى مبرهنة بما سياتي
ذكره في وحدة واجب الوجود د كل جسم مركب من الهيولى والصورة وكل ما كان كذلك
فهو مفتقر اليهما وكل ما كان كذلك فهو ممكن ثم قد عرفت احتياج كل واحد من الهيولى
والصورة الى الآخر وكل ما كان كذلك فهو ممكن فالجسم ممكن بكليته واجزائه ه كل جسم
فانه لا بد وان يوجد جسم آخر يساويه اما في تمام ماهيته حتى يكون ذلك الجسم
نوعا تحته اشخاص او في مجرد جسميته حتى يكون جنسا تحته انواع فان كان
الاول كان ممكنا لما عرفت ان النوع متى وجد تحته اشخاص كثيرة فان تشخص
كل واحد منها معلول لسبب منفصل وان كان الثاني كان كل واحد منها مركبا
من الجنس والفصل وكل مركب محتاج وممكن فكل جسم ممكن و كل جسم في جهة
دائما وكل ما كان كذلك كان حاصلا في الجهة دائما وكل ما كان كذلك كان متوقفا
في وجوده على وجود غيره وكل ما كان كذلك كان ممكنا فثبت بهذه الوجوه التي مر

تقرير بعضها وسياتي تقرير الباقي فيما بعد ان كل جسم ممكن وقد عرفت ان كل
ممكن فان كلا الطرفين بالنسبة اليه على السوآء وعرفت ان كل ما كان كذلك فله
موثر فكل جسم فله موثر وكل ما كان موثرا في كل جسم لم يكن جسما والا لكان مفتقرا موثرا
في نفسه وراجعا اليها والا لزم الدور فثبت ان للعالم مبدا غير جسم ولا جسماني
ب الاستدلال بامكان الصفات وتقريره ان الاجسام مشتركة في الجسمية
ومتباينة في الصفات والجهات فاختصاص كل واحد منها بما يختص به اما ان
يكون لا لامر فيكون الممكن واقعا لا عن سبب واما لامر وهو اما ملك للاجسام
وهو محال والا لزم من الاستوآء في الجسمية الاستوآء في كل تلك الامور او مغاير
لها وهو اما ان يكون حالا فيها وهو محال لانه ان كان لازما لها فاما ان كان
لزومه للجسمية عاد الاشتراك وان كان لزائد كان الكلام فيه كالكلام في الاول
فيلزم الدور او التسلسل او الاشتراك المذكور وان لم يكن لازما لم يكن الحاصل
بسببه لازما واما ان يكون محلا لها وهو محال لما عرفت من استحالة حلول الجسمية
في محل واما ان لا يكون حالا فيها ولا محلا لها وهو ان كان جسما او مختصا به
بالحالية والمحلية عاد القسم وان لم يكن كذلك فحينئذ اما ان يكون بعض الاجسام
اولى بقبول ذلك الاثر عن ذلك الموثر المفارق فيعود القسم في تلك الاولوية
واما ان لا يكون فحينئذ لا يكون ذلك المفارق موجبا والا لم يكن اختصاص بعض
تلك الاجسام بقبول ذلك الاثر عن ذلك المفارق اولى من غيره واولى من سائر
الآثار فثبت افتقار الاجسام في صفاتها الى الفاعل المختار ج في الاستدلال
بحدوث الاجسام وهو ان كل جسم محدث وكل محدث فله محدث والصغرى
سياتي بيانها والكبرى تارة تجعل بديهية وتارة استدلالية وهو ان كل محدث
ممكن وكل ممكن له موثر اما الصغرى فلان كل محدث حقيقته قابلة للوجود والا لما

لبيان لزومه ان قلنا كل محدث
حقيقته قابلة للوجود والعدم عين
قوله كل محدث ممكن اذ لا معنى
للممكن الا ما كان قابلا للوجود والعدم

فهو ممكن

وُجد وقابلة للعدم والا لما كان محدثًا وكل ما كان كذلك كان ممكنًا
لذاته وادعاء الضرورة اولى والا لزم اثبات الشيء بنفسه ٢ الاستدلال
بحدوث الصفات واظهرها تكون المني حيوانا فان ذلك اما ان يكون لجسميته
فيلزم ان يكون ابدا كذلك وان يكون كل جسم ابدا كذلك او لما يحل في الجسم وهو باطل
لوجهين اما اولا فلان الحال اما ان يكون له شعور بما يصدر عنه او لا يكون
والاول باطل لانا نعلم بالضرورة ان الانسان حال كماله في القوة والعلم لا يمكنه تغيير
جزء من اجزائه في الخلقة والشكل فلان يعجز عنه حال كونه في غاية الضعف كان
اولى والثاني يقتضي ان يكون الفعل الصادر عنه متشابها لما بينا ان فعل القوة
الموجبة في المادة البسيطة ليس الا الكرة واما ثانيا فلان اختصاص ذلك الجسم
بتلك القوة ان كان لازما له عاد المحال المذكور وان لم يكن لازما افتقر في اتصافه
به الى مخصص من خارج او لما يكون محلا للجسمية وهو ايضا باطل من وجهين
اما اولا فلما بينا ان الجسمية لا محل لها واما ثانيا فلان ذلك المحل اما ان
يكون له شعور به او لا يكون ويعود التقسيم او لا يكون محلا لذلك الجسم ولا حالا فيه و
هو اما ان يكون جسما او لا يكون فان كان الاول فاما ان يكون مماسا له كالرحم ومزاج
الابوين وهو باطل لما نرى من عجزهما عن ذلك ولان تأثير الرحم في تلك النطفة
يجب ان يكون واحدا فيجب ان يكون الاثر متشابها وهو الكرة واما ان يكون مباينا
كما يقال المؤثر هو اجسام الافلاك وهي ان كانت موجبة عاد الكلام في لزوم التشابه
وان كانت مختارة فحينئذ ثبت افتقار هذه الاجسام الى مدبر مختار ثم اذا ضممنا
الى ذلك ما يدل على ان المدبر يستحيل ان يكون جسما فحينئذ يحصل تمام المطلوب

ح ع ان المدبر واجب لذاته مدبر العالم ان كان واجبا لذاته
فهو المطلوب والا كان ممكنا فيفتقر الى المؤثر ومؤثره معه لما عرفته في باب

العلة ان المؤثر يجب وجوده مع الاثر ثم ذلك المؤثر ان كان ممكنا افتقر الى مؤثر
آخر فاما ان يتسلسل واما ان يدور وهما محالان او ينتهي الى موجود واجب الوجود
لذاته وهو المطلوب ج في ان العقل البديهي ذلك لوجوه ثلثة ا ان حقيقته
من حيث هي هي ان لم يكن فيها قبول العدم استحال العدم عليها وان كان وهي
ايضا قابلة للوجود فهي قابلة لهما فهي ممكنة مفتقرة الى المؤثر هذا خلف ب
كل عدم بعد الوجود متجدد و كل متجدد ممكن وكل ممكن فله سبب فكل عدم بعد
الوجود له سبب فكل ما يصح عليه العدم فانه يتوقف وجوده على عدم سبب عدمه
وكل ما يتوقف على غيره ممكن فكل ما يصح عليه العدم فهو ممكن ج اذا قلنا واجب
الوجود حقيقته نفس وجوده قلنا الوجود لا يقبل العدم لان القابل حاصل مع
المقبول والوجود لا يبقى مع العدم فالوجود لا يقبل العدم فما لا حقيقة له سوى
الوجود اولى ان لا يقبل العدم د في ان حقيقته مخالفة لحقائق الممكنات
لان المتساويات في الحقيقة متساوية في لوازمها فلو ساوت حقيقته حقيقة ممكنة
لزم استوائهما في الوجوب والامكان حتى يكون كل واحد منهما ممكنا واجبا معا وهو محال
ه في وجوده وجوده اما ان يكون نفس حقيقته او لا يكون فان كان
الاول كان قول الوجود عليه وعلى الممكنات بالاشتراك والا لكانت حقيقته مساوية
اما لحقيقة شيء من الممكنات او لوجودها وذلك على ما بيناه محال وبهذا عرفنا فساد
مذهب الشيخ من ان الوجود في الواجب والممكن على السواء مع انه ليس لواجب الوجود
حقيقة سوى ذلك الوجود وان كان الثاني فاما ان يكون وجوده مساويا
لوجود سائر الممكنات او لا يكون ولا استبعاد في الاول الا بدليل منفصل لصحة اشتراك
الحقائق المختلفة في اللوازم وتحقيق الحق فيه قد مر في باب الوجود و في ان
واجب الوجود واحد لو قدرنا ذوات واجبة الوجود فهي متماثلة

قوله كون الواجب ممكنا ... خلف

[illegible]

فهي متشاركة في الوجوب ومتباينة في الهويات وما به الاشتراك غير ما
به الامتياز فوجوب كل واحد منهما مغاير لهويته لكنه محال من وجهين أ
اما ان يكون بين الامرين ملازمة او لا يكون فان كان الثاني لم يكن الوجوب
مقتضيا لذلك التعين وبالعكس فانضمام احدهما الى الآخر يستدعي سببا خارجيا
فيكون كل واحد منهما محتاجا في وجوده وتشخصه الى سبب خارجي فيكون الواجب
ممكنا هذا خلف وان كان الاول فان كان ذلك التلازم لا لحقيقتيهما عاد المحال
وان كان فاما ان يكون التعين علة للوجوب بالذات هذا خلف ح لما مر
او بالعكس فحينئذ انما يتحقق الوجوب بالذات تحقق ذلك التعين فكل واجب
لذاته فهو ذلك المعين ب الجزءان ان لم يكونا واجبين كان جزء الواجب غير
واجب والشيء مفتقر الى جزئه والمفتقر الى غير الواجب اولى ان لا يكون واجبا
فالواجب لا يكون واجبا هذا خلف وان كانا واجبين فهما ايضا مشتركان في الوجوب
ومتباينان في التعين فكل واحد من ذينك الجزئين مركب من جزئين آخرين ثم الكلام
فيهما كالكلام في الاول فيفضي الى تركب كل واحد من الاشياء الواجبة لذواتها عن اجزاء
غير متناهية وهو محال وبتقدير صحته فالخلف لازم لان المركب لا بد فيه من البسيط
وكل واحد من تلك البسائط ان كان واجبا كان مشاركا لغيره في الوجوب و
ممتازا عنه بالهوية فيكون مركبا فيكون البسيط مركبا هذا خلف وان لم يكن
واجبا كان جزء الواجب غير واجب هذا خلف ولقائل ان يقول لم قلتم
انه يلزم من اشتراك الاشياء في الوجوب وامتياز بعضها عن بعض بالتعين
وقوع التركيب في كل واحد منها ولم لا يجوز ان يكون الوجوب معنى سلبيا فيكون
تلك الاشياء متباينة بتمام حقائقها ومشتركة في وصف سلبي وهو الوجوب
وحاصل هذا السؤال ان الاشتراك في الوجوب اشتراك في وصف سلبي

وان الاشتراك في الوصف السلبي لا يقتضي الكثرة في الماهية وتقرير هذين
المقامين قد مرّ ولئن سلمنا ان الوجوب امر ثبوتي لكن لا نسلم ان التعين
امر ثبوتي وقد مرّ تقريره ايضا ولئن سلمنا ذلك فلم لا يجوز التلازم بينهما من غير
ان يكون احدهما علة للآخر او معلولا له كما مرّ تقريره في باب تعلق الهيولى بالصورة
ولئن سلمنا انه لا بد من ذلك فلم لا يجوز كون الوجوب معلولا والذي
احتج به على امتناعه معارض بوجهين ا الوجوب اعم من الوجوب بالذات
او بالغير فان القدر المشترك ان كان مستقلا وجب ان يكون الوجوب بالغير
مستقلا فلا يكون الوجوب بالغير وجوبا بالغير هذا خلف وان لم يكن مستقلا
استحال كون الوجوب مستقلا لتحققه فيه ب كون الشيء واجب الوجود لذاته
كيفية لذلك الوجود ونعت له ونعت الشيء متأخر عنه فالوجوب متأخر عن الوجود
والمتأخر لازم او عارض له **مسئلة في ان واجب الوجود غير مركب** كل حقيقة
مركبة سواء كانت الاجزاء حسية او اعتبارية او عقلية محتاجة الى جزئها
وجزؤها غيرها وكل مركب محتاج الى الغير فيكون ممكنا فكل ما ليس بممكن ليس بمركب
لا يقال الدلالة انما دلت على انتهاء الممكنات الى مقطع للحاجات فلم لا
يجوز ان يكون ذلك الشيء مركبا من اجزاء كل واحد منها واجب لذاته وذلك المركب
وان كان لتركيبه مفتقرا الى الاجزاء لكنه لوجوب اجزائه يكون غنيا عن السبب
المنفصل **لانا نقول** ان كان الواجب لذاته من تلك الاجزاء ليس الا
الواحد فذلك الواحد ان كان مركبا عاد الكلام فيه والا فالواجب واحد و
البواقي معلولات وهو المطلوب وان كان الواجب اكثر من واحد كان واجب
الوجود لذاته مقولا على كثيرين هذا خلف ولئن سلمنا انه لا خلاف فيه
لكن تلك الاجزاء ان لم يكن بينها ملازمة كان كل واحد منها مستقلا بنفسه و

غنيا عن غيره فلا يكون اجزاء لشيء واحد وان كان بينها ملازمة كان البعض علة
للبعض والمعلول ممكن فلا يكون الاجزاء باسرها واجبة وقد فرض كذلك هذا
خلف ج في انه ليس بجسم الوجه المذكور في انه لا شيء من الجسم بواجب
الوجود لذاته دالة على علتها وبينا ان الذي دل على افتقار العالم الى الصانع
هو بعينه دل على ان ذلك الصانع ليس بجسم ط في انه ليس بجوهر الجوهر
يقال بالاشتراك على معان اربعة ا الموجود الغني عن المحل و واجب الوجود
جوهر بهذا المعنى ب الماهية التي متى وجدت في الاعيان كان لا في موضوع وهذا
انما يتناول ما وجوده غير حقيقته وقد عرفت الاختلاف في ذلك وهذه المسئلة
فرع عليه ج القابل للصفة والحكماء اتفقوا على انكاره محتجين بان تلك الصفات
ان كانت واجبة الوجود لذواتها كان واجب الوجود اكثر من واحد ولان الصفة
مفتقرة الى الموصوف ولا شيء من الواجب بذاته بمفتقر وان كانت ممكنة كانت
معلولات ذاته لان واجب الوجود واحد فحينئذ يكون الواحد قابلا وفاعلا معا
وهو محال وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان تكون الصفات
واجبة لذواتها قوله واجب الوجود ليس اكثر من الواحد قلنا مر الكلام فيه
قوله الصفة محتاجة الى الموصوف قلنا باطل بالصورة عندكم فانها صفة الهيولى
ومع ذلك فهي غير محتاجة اليها لان الهيولى هي المحتاجة اليها عندكم فلو احتاجت
هي الى الهيولى لزم الدور ولئن سلمنا انها ممكنة لكن لا نسلم استحالة كون
الشيء الواحد قابلا وفاعلا على ما مر ولئن سلمنا صحة هذه الدلالة لكن لكم مذهب
يبطلها ولنورد منها ثلثة اوجه ا عندكم ان الله تع عالم بجميع الكليات والعلم
عندكم عبارة عن حصول صورة مساوية للمعلوم في العالم فاذن صور الماهيات
حاصلة في ذات الله تع وهي ليست نفس ذاته لان ذاته مخالفة لسائر الماهيات

وبتقدير ان يكون مساوية لبعضها لكنها يستحيل ان تكون مساوية لجميعها . والا كانت مخالفة لنفسها فاذن تلك الصور مخالفة مغايرة لذات الله تع وهي مرتسمة فيها فيكون ذاته محلا للصفات ب عندكم الاضافات اعراض موجودة في الخارج فيكون البارى تع علة لغيره وقبله او معه او بعده صفات وجودية في الخارج فيكون ذاته تع محلا للصفات ج تعين واجب الوجود زائد على كونه واجب الوجود والا كان مفهوم واجب الوجود نفس لذلك الواجب الوجود لكن الثاني باطل فان العلم بوحدة الثاني ضروري والعلم بوحدة الاول استدلالي وذلك الزائد لا بد ان يكون صفة لاستحالة ان يكون تعين الشيء موجودا مباينا عنه والموثر فيه هو ذلك الوجوب فهاهنا القابل والفاعل واحد د ما يكون موجدا للصفات المتعاقبة واحتجوا على امتناع كون واجب الوجود لذلك بان كل صفة تفرض فاما ان تكفي ذات واجب الوجود في ثبوتها او عدمها او لا تكفي فيهما فان كان الاول لزم دوام وجودها او عدمها بدوام ذاته تع فحينئذ يكون التغير محالا وان كان الثاني توقف وجود تلك الصفة او عدمها على وجود شيء خارجي او عدمه وتوقفت ذات واجب الوجود على وجود تلك الصفة او عدمها والمتوقف على المتوقف متوقف فذات واجب الوجود متوقفة في تحققها على غيرها وكل ما كان كذلك فهو ممكن ولقائل ان يقول لا نزاع في صدور المتغيرات عن الواجب لذاته وان كان بواسطة فلم لا يجوز ان يكون ذاته علة لحدوث صفة له بشرط حدوث تلك المتغيرات والفلاسفة قد قالوا بذلك من حيث لم يشعروا به لان الاضافات عندكم موجودات خارجية فلا بد وان يتبدل معه البارى سبحنه وتع لكل حادث يحدث اضافة حالة في ذاته تعالى ي في انه تع لا يجهل شيئا لانه لو جهل شيئا لوجب ان يحل فيه شيء لوجب ذلك وفساد التالي يدل

على فساد المقدم لقيام الشرطية فكأنهم زعموا كونها ضرورية لانهم لا يريدون المحك
على قولهم الغني عن الشيء يستحيل حلوله فيه وفيه نظر واما فساد التالي فلانه
لو وجب حلوله في المحل لافتقر الى ذلك المحل والمفتقر الى الغير ممكن ه الباب

الثاني في صفاته

ط مباحث ا في كونه عالما ، اعتمدوا في ذلك على
انه تع مجرد وكل مجرد فهو عالم بنفسه وبسائر الماهيات اما الصغرى فقد عولوا
بالمجرد موجودا قائما بنفسه ليس بجسم ولا جسماني واما الكبرى فقد احتجوا
عليها بالوجوه الثلثة التي مرت في باب العقل والمعقول ومن القدماء
من انكر علمه تع بذاته لوجهين ا ان التعقل من كون الشيء عالما بالشيء نسبة
مخصوصة بين العاقل والمعقول والنسبة لا تعقل الا بين امرين فعلم الذات
الواحدة حقا بنفسها محال ب علمه بذاته ليس نفس ذاته والا لكان العلم بالجد
علما بالاخر وان كون الشيء عالما بنفسه صفة للشيء والنسبة مغايرة للموصوف بل لا بد
وان تكون زائدا عليها فيكون الشيء الواحد قابلا وفاعلا معا والجواب عن الاول
انه منقوض بعلم الانسان بنفسه وعن الثاني انه لا استحالة في كون الشيء قابلا
فاعلا معا ومنهم من سلم علمه بذاته وانكر علمه بالكليات لان العلم بالشيء
عبارة عن حصول صورة المعلوم في العالم فلو كان الباري تع عالما بالكليات لحصلت
في ذاته تع صورها وهو محال لوجوه ثلثة اما اولا فلاستحالة كونه تع موصوفا
بالصفات واما ثانيا فلان الكليات غير متناهية فلو حصلت صورها
في ذاته تع لحصل في ذاته تع كثرة غير متناهية وهو محال لان كل عدد اما
شفع او وتر وعلى التقديرين فهو متناه واما ثالثا فلان تلك الصور
ان اقتضت كمالا لله تع كانت ذاته كاملة بغيرها والكامل بغيره ناقص بذاته و
ان لم تقتض كمالا لم يجز اثباتها لله تعالى والجواب لا نسلم ان العلم

حصول

عبارة عن صورة مساوية للمعلوم في العالم وان سلمناه فلا نسلم استحالة
انضاف ذاته تع بالصفات قوله يلزم اجتماع صور لا نهاية لها قلنا فلم
قلتم ان ذلك محال نعم ثبت بالدلالة استحالة وقوع الكثرة في ذاته واما في
صفاته فلا وحديث الشفع والوتر تقديري والكمال والنقص خطابي ومنهم
من سلم علمه بالكليات وانكر علمه بالجزئيات لوجوه ثلثة ا لو علم الجزئيات
لتغير علمه بتغيرها والثاني محال فالمقدم محال بيان الشرطية ان زيدا
اذا كان في الدار وعلم الله تع كونه فيها فبعد خروجه عنها ان بقي ذلك العلم
كان جهلا وبتقدير صحته لكنه كان قبل ذلك عالما والآن صار جاهلا وهو
نفس التغير وان لم يبق فالتغير اظهر لا يقال لم لا يجوز ان يقال العلم
بان الشيء سيوجد هو بعينه علم بوجوده اذا وجد وعلى هذا التقدير فالتغير
في العلم لا في المعلوم لانا نقول هذا باطل من ثلثة اوجه ا لو كان كذلك
لكان الاعمى اذا علم ان زيدا سيدخل البلد وقت الضحوة واستمر علمه الى حصول
هذا الوقت ودخل زيد الدار وجب ان يعلم ذلك الدخول وان لم يعلم بعد
حضور ذلك الوقت لكن الثاني ظاهر الفساد لانه ما لم يعلم ان ذلك الوقت
حضر لا يمكنه ان زيدا دخل الدار ب الله تع قبل ان خلق العالم كان عالما
انه سيخلقه ولو فرضنا انه كان يعلم انه خلقه كان ذلك جهلا فاذن العلم
بانه سيخلقه بعد ذلك والعلم بانه خلقه الآن لو فرض حصول كل واحد حال
حصول الآخر بدلا عنه كان جهلا واذا كان هذان العلمان مختلفين في نفسهما
فكيف يمكن جعل احدهما نفس الآخر ج العلم بان الشيء سيوجد غير متوقف في كونه
علما على حضور ذلك الشيء بل ذلك ينافيه والعلم بان الشيء موجود متوقف على حضوره
واذا كان كل واحد منهما متوقفا على ما ينافيه الآخر وجب تغايرهما بيان فساد

علما جهلا

المعلوم لا في

[illegible]

٢٥٠

الثاني من وجهين أ ما مرّ من أنّ واجب الوجود واجب الوجود من جميع جهاته
ب العلم الذي نال إمّا أن يكون قديمًا أو حادثًا فإن كان الأوّل لزم عدم القديم
وإن كان الثاني فذلك الحادث إن لم يكن مسبوقًا بغيره كان الله تع قبل ذلك
جاهلًا وإن كان مسبوقًا بغيره لزم حوادث لا أوّل لها وكلّ هذه الأقسام منكرة
ج كلّ إدراك جزئي فهو بآلة جسمانية فلو كان الباري تع مدركًا للجزئيات لكان
جسمًا وفساد التالي يدلّ على فساد المقدّم د العلم بأنّ الشيء حاصل الآن أو غير حاصل
تابع لحصول ذلك الشيء أو لا حصوله فلو كان الباري عالمًا بهذه الأشياء لكان
ذلك العلم إن كان تمام ذاته أو جزءًا منها لزم افتقار ذاته إلى غيره هذا خلف
وإن كان صفة زائدة عليها كان لغيره مدخل في تكميل ذاته وهو محال والجواب
عن الأوّل أنّ العلم حالة إضافية وتغيّر الإضافات جائز على الله تعالى أمّا
الأوّل فقد بيّنّا عليه فيما مضى وأنّ الحكماء اعترفوا بأنّ الله تع عالم بالكلّيات
فعلمه بها إن كان نفس ذاته فهو محال لأنّ علمه بالأشياء إضافة لذاته إليها
وإضافة الشيء إلى غيره متأخّرة عنه والمتأخّر عن الشيء غير الشيء وإمّا أن يكون
صورًا حالّة في ذاته وهو أيضًا محال وإلّا لكانت ذاته قابلة وفاعلة معًا فلم يبق
إلّا أنّها مجرّد إضافات ثمّ هب لنا لا يمكننا إثبات ذلك لكنّا في مقام السؤال يكفينا
المطالبة وأمّا الثاني فلأنّه تع موجود مع كلّ حادث وتلك المعيّة حالاته
وذاته تع لا تنفكّ عن هذه المعيّات فهي غير منفكّة عن هذا النوع من الحوادث
وعن الثاني ما مرّ في كتاب النفس أنّ المدرك لجميع الجزئيات ليس إلّا النفس
التي هي عندهم مدركة مجرّدة وعن الثالث أنّ علم الله تع بالأشياء إضافة
خارجة عنه انه قوله يلزم أن يكون لغيره مدخل في تكميل ذاته منقوض
بسائر الإضافات لا سيّما المبدائية ومنهم من سلّم كونه تعالى

عالمًا بالجزئيات لكنه زعم انه تعالى انما يعلمها قبل حدوثها علمًا كليًا مثلا
كان في الازل عالمًا بحقيقة الجوهر والسواد والبياض وان هذه الحقائق
ستدخل في الوجود ثم انه تع يعلمها عند حدوثها علمًا جزئيا واحتج ول
عليه بوجهين ا لو كان تع عالمًا في الازل بان اي الاشياء توجد وايها لا توجد
لكان وجود ما علم الله انه سيوجد واجبًا وعدم ما علم الله انه لا يوجد واجبًا
لان عدمه يفضي الى انقلاب علم الله تع جهلًا في الماضي والجهل على الله محال
وانقلاب الشيء في الماضي ايضًا محال والمفضي الى المحال محال فعدم معلوم الله محال
فوجوده واجب لانه لا خروج عن طرفي النقيض وذلك يقتضي ان لا يكون
الانسان مخيرًا بين الفعل والترك لانه لا خيرة بين الواجب والمحال فعلم الله
في الازل بالجزئيات محال ب العلم حالة اضافية ووجود الاضافات متوقف
على وجود المتضايفين فالعلم بالشيء لا يحصل الا عند حصول المعلوم والجواب
عن الاول بالتزام الجبر وعن الثاني بالنقض بعلمنا بالاشياء قبل حدوثها
ومنهم من سلم كونه تع عالمًا بالجزئيات قبل دخولها في الوجود لكنه
منع من كونه عالمًا بجميع المعلومات لوجوه ثلثة ا لو علم جميع المعلومات ومن جملة
المعلومات كونه عالمًا بها وكونه عالمًا بكونه عالمًا بها فيلزم ان تترتب هذه العلوم
الى غير النهاية لكن كل مرتبة اخيرة منها محتاجة الى المرتبة التي قبلها فيكون هناك
علل ومعلولات غير متناهية وان هذه المراتب حاصلة في علمه وكل واحد
من المعلولات فيلزم ان يكون له علوم غير متناهية عرضًا ثم يكون له بحسب كل واحد
من تلك العلوم علوم اخر غير متناهية طولًا وكل ذلك لا مرة واحدة بل مرارًا غير
متناهية وذلك غير معقول لا يقال العلم بالعلم بالشيء نفس العلم بذلك الشيء
لانا نقول العلم مغاير للمعلوم والنسبة الى الشيء مغايرة للنسبة الى

لكن لم يخرج وحدانيته بالقوة ؟

غيره فالعلم بالمعلوم مغاير للعلم بالعلم بالمعلوم ولانا اذا استحضرنا هذه
المراتب في الذهن علمنا بالضرورة تغايرها ب ما لا نهاية له لا يخرج منه شيء
وما لا يخرج عنه شيء لا يتميز عن غيره والا لكان ذلك الغير خارجا عنه فما لا نهاية له
لا يتميز عن غيره وكل معلوم متميز عن غيره فما لا نهاية له غير معلوم ج العلم بما لا نهاية
له يستدعي اما وجود علوم غير متناهية او وجود تعلقات غير متناهية وكل
ذلك محال لان كل عدد حاصل فهو اما شفع او وتر وعلى التقديرين فهو متناه والجواب
عن الاول ان اللازم مما ذكرتموه وجود علل ومعلولات لا آخر لها ولم يثبت بالدليل
استحالته انما الممتنع علل ومعلولات لا اول لها وذلك غير لازم هاهنا وعن الثاني
ان العلم بالشيء لا يتوقف على تميزه من غيره لان الحكم بالتميز على الشيء مسبوق بتصور
ذلك الشيء فلو توقف تصوره على تميزه عن غيره لزم الدور وعن الثالث ان حديث
الشفع والوتر قد مر في المعتمد في كونه تعالى عالما ان نرى من آثارا بالحكمة في افعاله
والبديهة شاهدة بان كل من كان فعله كذلك وجب ان يكون عالما وفيه
شوال صعب وهو انه لم لا يجوز ان يكون واجب الوجود لذاته اوجب لذاته
موجودا عالما قادرا لذاته وهذا الموجود هو الذي صدر عنه العالم لا عن
الله تعالى وجوابه ان ذلك اعتراف باثبات مدبر عالم للعالم والاحتمال
الذي ذكرتموه غير ثابت فوجب الاعراض عن المشكوك فيه والاقتناع بالمعلوم
ب في كونه مريدا بالذات قالت الفلاسفة لا يجوز ان يكون صدور الممكنات
عن الباري تعالى لاجل قصد منه الى ايجادها لان واجب الوجود يستحيل ان يكون
طالبا لشيء من الكمالات وكل من كان كذلك استحال ان يكون مريدا بيان الاول
انه لو طلب كمالا لكان ذلك المطلوب اما ان يكون حاصلا له فحينئذ يكون
الطلب للحاصل وهو محال او غير حاصل وسواء كان ان يكون ممتنع الحصول وهو محال

لان طلب الممتنع لا يتحقق الا للجاهل بذلك الامتناع او ممكن الحصول فبتقدير حصوله
يحصل للغير وهو محال على الله تع بيان الثاني ان كل من قصد الى ايجاد شي
فاما ان يكون ذلك الايجاد اولى له من ان لا يوجد فحينئذ يكون ذلك الايجاد سببا
لحصول تلك الاولوية وحده وبهذا هذ اخلف او لا يكون فحينئذ لا يكون مريدا او الا لزم
ترجح احد طرفي الممكن على الاخر المرجح وهو محال لا يقال انه انما يقصد الى ذلك
الفعل طلبا لحصول الكمال لغيره وهذا هو الاحسان لانا نقول تحصيل الكمال
لغيره وعدم تحصيله له ان كان بالنسبة اليه سواء فيعود المحال من ان ذلك ترجح
احد طرفي الممكن على الاخر وان كان لا على السوا كان تحصيل الكمال لغيره سببا لحصول
الكمال له وحينئذ يعود المحال فان قالوا بل المعنى بكونه تع مريدا هو كونه عالما بما
يصدر عنه مع كونه ذلك الصادر خيرا غير مناف له وليس من شرط المريد كونه بحيث
يصح ان لا يريد لوجهين فا يستحيل منه تع ان لا يريد ما علم انه يوجد او يريد ما علم انه
لا يوجد لان ارادة المحال من العالم به محال ب ترك الثواب والعوض عند القائلين
بوجودهما يفضي اما الى الجهل او الحاجة المحالين على الله تع فيكون محالا فيكون
واجبا فثبت ان كونه الحي بحيث يستحيل ان لا يريد الشيء المعين لا يقدح في
كونه مريدا الجواب عن اصل الكلام ما بينا ان القادر يمكنه ترجيح احد
مقدوريه على الاخر المرجح في كونه تع قادرا الموثر في الشيء اما ان يصح
من حيث هو هو ان يوثر تارة ولا يوثر اخرى او يستحيل عليه ذلك من حيث هو
هو فالاول القادر والثاني الموجب فنقول لو كان الباري تع موجبا
لكان العالم قديما لكن العالم حادث على ما سياتي فهو تعالى ليس بموجب قالت
الفلاسفة القادر لا يعقل قادرا الا على امر فلا بد من تحقق ذلك الامر او لا حتى
يكون القادر قادرا عليه فالمقدور سابق على كون القادر قادرا عليه فلو كان

تحققه بالقادر لزم الدور ثم قال لو قال الموجب ايضا قادر لان القادر
هو الذي لو شاء ان لا يفعل لا يفعل لكن ليس من شرط صدق هذه القضية
صدق قولنا انه شاء ان لا يفعل وما فعل لان صدق الشرطية لا يتوقف على
صدق الحملية لان القادر حال توقف الدواعي عن الفعل قادر على الفعل لا
لانه شاء ان لا يفعل ولا يفعل فان ذلك لا يصدق مع صدق انه شاء الفعل و
فعل بل لانه بحيث لو شاء ان لا يفعل لما فعل والباري تع وان استحال في حقه مشيئة
ان لا يفعل لكنه يصدق عليه انه لو شاء ان لا يفعل لم يفعل فلا جرم كان قادرا
الجواب عن الاول النقض بعلمنا بما سيحدث **وعن الثاني** انه بحث
لفظي **في عنايته تعالى** زعموا انه تع عالم بانه كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود
حتى يكون واقعا على الوجه الاحسن والاكمل سبب لفيضان ذلك النظام عنه فذلك
العلم هو العناية والقائلون بكونه تع مختارا زعموا ان خلقه الخلق على الوجه
الانفع لهم هو العناية **في كيفية علمه** زعموا ان علمه بالاشياء فعلي
اي علة لوجود الاشياء واعلم ان العلم بالشي حال وجوده وبعد حال عدمه
يستحيل ان يكون علة لوجود الشي وعدمه لان العلم تابع للمعلوم فلو كان المعلوم
تابعا للعلم لزم الدور بل العلم بالماهيات على الوجه الكلي هو العلم الفعلي لانه لولا
علم القادر بالماهيات لاستحال ان يريدها فيستحيل ان يوجدها **في ان حقيقته
غير معلومة** المعقول عندنا منه تع الموجود الذي ليس بحادث ولا ممكن ولا متحيز
ولا حال في شيء ولا محل لشيء والتسبب لجميع الممكنات وعالم بالمعلومات قادر على كل
الممكنات الى غير ذلك من الصفات وكل ذلك تعريف لتلك الحقيقة بلوازمها وقد
عرفت في المنطق ان لوازم الماهية لا تعرفها من حيث هي هي فاذن لا تعرف حقيقة
الله تع **ح** حقيقة الله تع لو كانت معلومة لكانت اما ان تكون معلومة اضطرارا

وهو باطل بالضرورة او اكتسابا وهو باطل لما بيّنا في المنطق ان اكتساب التصوّر محال
وايضا فبتقدير ان نعرف حقيقته فلا نعرف الذات المعيّنة من حيث هي لان
المعلوم عندنا انه ذات واحدة موصوفة بالصفات المذكورة وهذا القدر
يمكن ان يكون مقولا على كثيرين على سبيل البدل والشخص الواحد من حيث هو هو
لا يكون كذلك فاذن هو من حيث هو هو غير معلوم ولعل الخلاف في انه تع
هل يصح ان يرى ام لا مع الاتفاق على نفي الرؤية المشتملة على المقابلة يرجع الى
ذلك **في لذته تع** قالوا الادراك التام للمدرك الكامل سبب المحبة
بالاستقرار التام وكلما كان هذا السبب اقوى كان المسبب اقوى لكن الباري
تعالى يدرك باقوى الادراكات وهو علمه التام اكمل المدركات وهو ذاته الواجب
فوجب ان يكون محبا لذاته وملتذا بها والمحبة **في احصاء صفاته تع**
قالوا صفات الله تع اما سلبية كقولنا ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا حال
ولا محل او اضافية كقولنا مبدأ وفاعل او مركبة منهما كالاول فانه الذي لا يكون
مسبوقا بغيره ويكون سابقا على غيره والمريد فانه الذي يكون عالما بما يصدر
عنه ولا يكون الصادر منافيا في عمولات كونه عاقلا ومعقولا سلبي لانه عبارة
عن سلب المادة وهو من العجائب لانهم يجعلون العلم عبارة عن حصول صورة
في العالم مساوية للمعلوم فكيف جعلوه الان عبارة عن سلب المادة **في**
اسمائه تعالى الاسم انما يوضع للمعلوم ويستعمل مع العالم بذلك الموضوع و
اذا كنا لا نعرف حقيقته ولا نعينه لم يكن له عندنا اسم اصلا ولذلك قالت القدماء
لا اسم له تعالى فان كل واحد من الاسماء التي نعلمها يمكن ان يكون مفهومه
مقولا على كثيرين اما على سبيل الجمع او على سبيل البدل وكل ما كان كذلك لا يكون تمام
تلك الذات المعينة لان المقدار المشترك بينه وبين غيره ليس تمام هويته وا

كان هو غيره فاذن كل ما دلت هذه الاسماء فليس هو هو فاذن ليس له
من حيث هو اسم ثم نقول اسم كل شيء اما ان يدل عليه او على ما يكون
داخلا فيه او على ما يكون خارجا عنه اما الاول فقد عرفت قولنا فيه واما
الثاني فهو في حق الله تعالى محال واما الثالث فهو اما ان يكون صفة سلبية
او اضافية او حقيقية او سلبية مع اضافية او مع حقيقية او اضافية مع
حقيقية او سلبية مع اضافية ومع حقيقية والحكماء انكروا الصفة الحقيقية
بسيطة ومركبة وقد عرفت الكلام فيه والبواقي حاصلة فاعتبرها بنفسك

الباب الثالث في افعاله تعالى

وفيه مباحث الاول في كيفية صدور الفعل عنه قالوا لو ثبت بما مر في
اثبات العقول ان الصادر الاول عنه تعالى عقل محض ثم قالوا الصادر الاول
اما ان يصدر عنه اكثر من واحد او لا يصدر فان كان الثاني كان الصادر
من ذلك الصادر ايضا واحدا والكلام فيه كالكلام في الاول وذلك يقتضي ان
لا يوجد موجودان الا في سلسلة العلية والمعلولية وهو محال بالضرورة فتعين
الاول وقد عرفت ان البسيط لا يصدر عنه الا البسيط فلما صدر عن الصادر
الاول اكثر من الواحد لم يكن الصادر الاول بسيطا بل مركبا ثم انه لا يخلو اما
ان يكون ذلك التركيب له من ذاته او من الباري تعالى او بعضه من ذاته وبعضه
من الباري تعالى فاذا انضم ماله من ذاته الى ماله من الباري حصلت في ذاته كثرة
والاول باطل لان ذاته ان كانت بسيطة استحال ان يكون مبدا للكثرة و
اذا كانت مركبة استحال ان يكون صادرة عن الاول تعالى وكذا الثاني ايضا فبقي
الثالث ثم الذي له من ذاته الامكان والذي له من الباري الوجود فالصادر
الاول له امكان ووجود فلا جرم يكون علة بهذين الاعتبارين لمعلولين وقد

عرفت ان لكل فلك مبدأ هو عقل محض والعقل اشرف من الجسم والاشرف
يتبع الاشرف واشرف الجنسين المذكورين في العقل هو الوجود فلا جرم كان وجود
العقل الاول علة لعقل آخر وامكانه علة للفلك الاقصى وعلى هذا الترتيب يصدر
عن كل عقل عقل وفلك الى ان يصل الى العقل الفعال الذي هو مدبر عالم الكون
والفساد واعلم انهم تارة يجعلون امكان العقل الاول ووجوده علة لفلك
وعقل وتارة يقولون عقله لامكانه ولوجوده علة لفلك وعقل وايضا فقد
يجعلون كثرة العقل الاول من ثلثة اوجه امكانه ووجوبه ليصح لهم اسناد
جرم الفلك ونفسه وعقله اليه وقد يجعلونها اربعة امكانه ووجوده و
وجوبه بغيره وعلمه بذلك الغير **واعلم** ان كل ذلك خبط وبيانه من تسعة
اوجه **ا** الامكان امر عدمي ولا شيء من الامور العدمية بعلة للامور الوجودية
ب الامكان في الممكنات متساو وكذا الوجود والمتساويات حكمها واحد
فلو صلح امكان لعلية الفلك الاعظم لصلح لذلك كل امكان ولزم التسلسل
بل يصلح امكانه لذلك لكن امكانه لازم لماهيته ومتى كان لازم الماهية
علة لشيء كان ذلك الشيء واجب الدوام بدوام اللازم فالفلك الاقصى وجوده
معلول امكانه اللازم لماهيته فهو في وجوده غني عن الغير فهو واجب الوجود
لذاته لا ممكن هذا خلف **ج** امكان العقل الاول ان كان عدميا استحال
ان يكون علة للفلك الموجود وان كان وجوديا فاما ان يكون واجبا لذاته
فيكون المفتقر الى الممكن لذاته واجبا لذاته هذا خلف واما ان يكون ممكنا
فاما ان تكون له علة فحينئذ يكون الممكن لذاته غنيا عن المؤثر هذا خلف
فان الوجود زناه انسد باب اثبات الصانع وان كان له علة فعلته اما
ماهية الممكن فيكون الشيء قبل وجوده علة لوجود شيء آخر وهو محال والا لتعذر

ووجوده

لذاته

علينا اثبات وجود الواجب او واجب الوجود فقد صدر عنه وجود العقل
الاول ووجود امكانه فقد صدر عنه اكثر من الواحد وهو يبطل قاعدة
هذه المقالة لا يقال نحن لا نقول وجود العقل الاول وامكانه علة لعقل
آخر وفلك بل عقله لوجوده وعقله لامكانه علة لوجود عقل اخر وفلك لانا نقول
عقله لامكانه ووجوده ان كان نفس وجوده وامكانه عاد المحالات وان كان
مغايرا لهما فلابد لهما من علة والكلام فيه كالكلام في الاول ق الفلك ليس موجودا واحدا
لانه مركب من الهيولى والصورة الجسمية والصورة الفلكية والنفس الحيوانية والنفس
الناطقة والعقل المفارق وجسم الفلك من كل مقولة من الاعراض نوع او انواع
من الشكل والاين والمتى ويفعل وينفعل فاذا اسندنا هذه الاشياء الى جهتين او
ثلثة او اربعة فقد اسندنا الى الجهة الواحدة اكثر من الواحد وهو محال العقل
الفعال مع بساطته علة لجميع الحوادث التي في هذا العالم على اختلاف اجناسها و
انواعها ولا جواب لكم عنه الا ان تقولوا الفائض عنه هو الوجود وهو امر واحد ثم
ان الوجود يختلف باختلاف المستعدات واذا جاز ذلك فلم لا تقولون الباري تع
مبدا لامر واحد وهو الوجود ثم الوجود يختلف لكثرة الماهيات ثم اذا وجدت الافلاك
صارت حركاتها اسبابا لاختلاف استعدادات المواد العنصرية فلاجلها اختلفت الحوادث
في الجهات والاوقات الذي ذكروه من ان الاشرف يناسب الاشرف كلام خطابي
ثم ما اقاموا البرهان على ان العقل اشرف من الجسم كون العقل ممكنا لذاته وواجبا
لغيره ان اقتضى تركيبا في ماهيته كان الصادر الاول مركبا وان لم يقتض التركيب
بل جعل ذلك من باب السلوب والاضافات فان صلح هذا النوع من الكثرة لمبدائية
المعلولات الكثيرة وهو حاصل في العلة الاولى فلم لا تجعلون العلة الاولى مبدا الكثرة
وتسقطون هذه الوسائط من البين وان لم يصلح لذلك فحينئذ يفسد قولكم

ج الصادر الاول بسيطاً يناقضه قولكم العقل نوع للجوهر فان كل ما له جنس فهو
مركب من الجنس والفصل واذا اخذا بشرط لا صارا مادة وصورة فالعقل الاول
مركب من الهيولى المادة والصورة ح لو وجب في امكان العقل ووجوده ان يكون مبدأ
لفلك وعقل لزم ان لا تتناهى الافلاك وقد بطل بالحس وان لم يلزم لم يجب ان يكون
العقل الاول علة لعقل وفلك بل جاز ان يكون علة لعقل واحد وذلك العقل علة
لعقل آخر الى ان يصل الى الالف او اكثر او اقل ثم يصدر بعد ذلك عن امكان ذلك
العقل ووجوده فلك وعقل آخر وحينئذ يبطل قولهم ان عدد العقول بحسب عدد
الافلاك ه **ثم قال في الاسطقسات** انها مركبة من مادة
باقية وصور متبادلة اما المادة فعلتها العقل الاخير واما الصورة فلا يجوز ان
يكون صدورها عن العقل غير مشروط بشرط حادث والا لدامت بدوامه
بل يجب ان يكون فيضانها من العقل مشروطاً بشرط حادث بان يصير قبول المادة
لها اولى من قبولها لضدها وتلك الزيادة في الاستعداد انما تحصل لاسباب حركية
سرمدية على ما مر في باب الحركة فالحركات السماوية تفيد الاستعداد للمادة فاذا
تم الاستعداد فاض المستعد له هذا هو اللائق باصولهم وان كانوا يذكرون ذلك
على وجوه اخرى ركيكة **واعلم** ان الكلام في ابطال هذه القاعدة قد مر
في باب العلل والحركات والحق عندنا هو القول بالمختار وعند ذلك لا حاجة
الى هذه الوجوه واما القائل بالموجب فاعلم ان الوقوع في هذه الظلمات ليس
الا لاعتقاد ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وقد عرفت ضعف ادلتهم عليه وقوة
هذه الوجوه الدالة على بطلانه **فالاولى ان يقال** تفريعاً على هذا
القول الباطل ان الممكنات منها دائمة ومنها حادثة اما الدائمة فكلها صادرة
عن الباري تع واما الحادثة فهي ايضاً صادرة عن الباري لكن بتوسط الحركات

الفلكية المفيدة للاستعدادات في المواد العنصرية ه **ت في حدث العالم**
الحجة المشهورة على حدوث الاجسام ان كل جسم لا يخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو
عن الحادث فهو حادث بيان الصغرى ان الاجسام لا تخلو عن الاجتماع
والافتراق وهما حادثان اما الاول فضروري لان كل متحيزين فلا بد ان يكونا
متماسين او غير متماسين واما الثاني فلان الاجتماع والافتراق يصح عليهما العدم
وكل ما يصح عليه العدم استحال ان يكون قديما بيان الاول ان اجتماع الجسم مع
غيره لو كان واجبا لكان ذلك الوجوب اما لذات الجسم او للحال فيه او للمحلة او
لما ليس حالا فيه ولا محلا له ويبطل هذه الاقسام بما ذكرنا في اثبات الصانع فيبقى
ان ذلك ليس بواجب لنا قلنا ان القديم لا يصح عليه العدم لان القديم ان كان
واجبا لذاته استحال عدمه وان كان ممكنا لذاته فالموثر فيه اما ان يكون موجبا
او مختارا فان كان موجبا فاما ان لا يتوقف تاثيره على شرط آخر او يتوقف لكن
ذلك الشرط ان كان قديما لزم ان لا يعدم الا لعدم تلك العلة او ذلك الشرط القديم
وحينئذ يكون الكلام في عدمها كالكلام في الاول واما ان يتوقف تاثيره على
شرط حادث فاما ان يتوقف على حادث معين وهو محال لاستحالة ان يكون
السابق مشروطا بالمسبوق او على حوادث لا بداية لها وهو محال على ما سياتي وان
كان مختارا او كل ما هو فعل فاعل مختار فهو محدث فثبت ان كل ما يصح عليه العدم
محدث فثبت ان كل جسم فانه لا يخلو عن الحوادث وقد ذكرنا في باب الزمان على
استحالة حوادث لا اول لها وما لا يخلو عما له اول وجب ان يكون له اول فالجسم له اول
وهو المطلوب **واحتج القائلون بالقدم** فقد احتجوا بامور ثلثة **ا** لو كان
الموثر في العالم ازليا لكان العالم ايضا ازليا لكن المقدم حق فالتالي كذلك
والكلام في الشرطية نفيا واثباتا ما مر في باب العلة **ب** كل حادث فهو مسبوق

بمادة ان لیتفرع علی ما مر فی باب الامکان والمادة لا ینفك عن الجسمیة علی ما مر فی باب
الهیولی فالجسم ازلی والکلام علیه قد مر ح الوجوه الخمسة المذکورة فی باب
الزمان دلت علی ان الزمان قدیم ثم الزمان مقدار الحرکة فیلزم من قدمه
قدمها والکلام فی قدم الزمان ثم فی کون الزمان من لواحق الحرکة قد مر علی الاستقصاء
فی باب الحرکة فهذه هی عیون الشبه الفلسفیة فی مسئلة القدم والاستقصاء
فی هذه المسئلة مذکور فی کتاب نهایة العقول ح فی ان افعال العباد بقضاء الله تع
قادریة العبد اما ان تکون صالحة للضدین او لا یکون والثانی هو القول بالجبر
والاول لا یخلو اما ان یکون صدور احد المقدورین عنها بدلا عن الآخر لمرجح او لا یکون
والثانی یقتضی ترجح احد طرفی الممکن علی الآخر لا لمرجح والاول لا یخلو اما ان یکون
ذلک المرجح صادرا عن العبد فیعود التقسیم المذکور فیه او عن الله تع وحینئذ
لا یخلو اما ان یکون صدور ذلک الاثر عند حصول ذلک المرجح واجبا او لا یکون
والثانی محال والا لکان قد خرج من حد التساوی ولم ینته الی حد الوجوب وقد
ابطلناه والاول هو الجبر لانه اذا کان صدور الفعل عند حصول ذلک المرجح واجبا
وکان صدور المرجح من قبل الله تع فان الله تع متی فعل ذلک المرجح وجب صدور
ذلک الفعل عن العبد ومتی لم یفعل استحال صدوره عنه ولا معنی للجبر الا ذلک
لا یقال اذا کان الامر کذلک فما الفائدة فی الثواب والعقاب وفی الامر والنهی
وانا نجد من انفسنا انا ان شئنا الفعل فعلنا وان شئنا الترک ترکنا وما ذکرتم
یرفع ذلک لانا نجیب عن الاول بان ذلک الثواب والعقاب والمدح والذم
غیر خارجة عن القدر بل هی منه وعن الثانی انا نسلم انه لو حصلت مشیة
الترک بدلا عن مشیة الفعل لکان الحاصل هو الترک لا الفعل لکن الکلام فی ان
مع حصول مشیة الترک بدلا عن یتخیل حصول الفعل والامر کذلک فانا نجد

من انفسنا انا حال ما نريد الترك ارادة جازمة لا يمكننا مع تلك الارادة
الفعل **في كيفية** دخول الشر في القضاء الالهي وبيان
ان الخير غالب بنوا هذا الباب على ان الخير وجود والشر عدم على ما مر تقريره
في باب الوجود وعندي ان هذا البحث لفظي لانا ان عنينا بالشر عدم ما من شانه
ان يكون كان عدميا وان عنينا به الالم وما يكون طريقا اليه ثم وما يودي
اليه كان وجوديا فانه لا نزاع في ان الالم كيفية وجودية والناس في اكثر الامر
انما يريدون بالشر الالم وما يكون طريقا اليه ثم انهم قالوا تفريعا على هذا
الاصل الشيء اما ان يكون خيرا محضا او شرا محضا او خيرا من وجه وشرا من وجه
فاما الخير المحض فهو الذي لا يصح العدم عليه ولا على شيء من صفاته فهو الموجود
الواجب لذاته من جميع جهاته وقد ثبت وجوده واما الشر المحض فهو محال لانه
من حيث هو هو موجود لا يكون شرا واما الذي يكون خيرا من وجه وشرا
من وجه فهو على ثلثة اقسام لانهما اما ان يكونا على السواء او يكون الخير غالبا
او الشر غالبا اما الذي يكون الخير غالبا فيه فيجب وجوده لان ترك الخير الكثير
لاجل الشر اليسير شر كثير ولما استقرينا احوال ما سوى الله تعالى من الموجودات
وجدنا الخير غالبا فيها اما الجواهر المفارقة كالعقول والنفوس فلا شك
ان الخير غالب عليها واما الاجسام فالافلاك كذلك لبعدها عن قبول العدم
والخرق والالتيام والتغير وسائر الكيفيات المستقرة واما العناصر فالخير
غالب فيها لان المرض وان كان كثيرا لكن الصحة اكثر والالم وان كان كثيرا
لكن اللذة اكثر فان قيل فهلا ابرأ الخير عن الشر قلنا لانه محال في
نفسه فانه متى خلق النار لما فيها من المنافع لزم ان تكون محرقة لعضو من
الحيوان ويكون ذلك شرا واذا كان محالا في نفسه لم يلزم من عدم القدرة عليه العجز

هذا ملخص ما قالوه وللقائل أن يقول هذا البحث ساقط عند الفلاسفة
لأن الباري تعالى عندهم موجب بالذات لا فاعل بالاختيار في القول بأنه لو فعل
الشر دون الخير إنما يتوجه على المختار بين الفعل والترك لا على الموجب ثم ولئن
سلمناه لكنا بينا أن المراد من الشر الألم والباري تعالى وإن ثبت أنه
واجب لذاته لكنه لا يبقى في بيان نفي الشر عنه من إقامة الدلالة على استحالة الألم
عليه ولم يتم ما ذكر ولهذه الدلالة ولكنهم قنعوا بالطامات وأما أجرام الأفلاك
فلا نسلم امتناع العدم عليها وإن سلمنا ذلك لكن خيريتها إنما تتم على التفسير
الذي لخصناه لو ثبت أنها لا تخلو إلا بالإيلام وهم ما أقاموا الحجة عليها أصلا ولا
يلزم من كونها غير قابلة للعدم والتغير في ذواتها وصفاتها أن لا يكون واصلة
إلى الإيلام ابتداء وأما العناصر فلا نسلم أن الخير غالب فيها لأن الخير على هذا
الاصطلاح عبارة عن اللذة ولا نسلم أن الغالب على عالم الكون والفساد اللذة
فإن من الناس من نفى اللذة أصلا وزعم أنه لا معنى لها إلا زوال الألم وعلى
هذا التقدير فالحاصل إما الألم أو زواله والألم ليس خيرا وزواله عدمي فلا يكون
أيضا خيرا ثم إن بعضهم احتال حتى وجد صورا لا تثبت اللذة فيها من غير زوال
الألم وتلك الصور وإن كان فيها للاحتمال مجال لكن بتقدير المساعدة على صحتها
صور نادرة وحينئذ لا يبقى الخير الغالب بل الغالب إما الألم أو دفع الألم
أما اللذة فنادرة وحينئذ ينقلب الحجة التي ذكروها عليهم من أن الغالب
هو الشر وإن لم يكن غالبا لكنه مساو ومتى كان الأمر كذلك كان ابتداء الخلق
إما سفها وإما عبثا قوله إن تجريد الخير عن الشر غير ممكن
قلنا هذا إنما يتم على نفي المختار وإلا فهو قادر على أن يجعل الجسم إذا احتيج إلى
الانتفاع به حارا وإذا صار بحيث يتأذى به غير حار واعلم أن

الخلاص عن هذه الشبهات ليس الا باحد القولين اما القول بالموجب
وحينئذ يسقط هذا البحث واما القول بالمختار مع القول بنفي الحسن والقبح
وانه تعالى لا يسأل عما يفعل وهو الحق المبين والدين المتين وليكن هذا
آخر كلامنا في هذه المسألة ولواهب العقل الحمد بلا نهاية والصلوة على نبيه
محمد وآله وصحبه بلا عدد وغاية هـ

انتهى تحرير كتاب الملخص
على يدي اضعف العباد عملا واقويهم املا
العاصي علي بن محمود بن [illegible] القمي الحمصي يوم
الاثنين الخامس عشر من شهر ربيع الاول
سنة سبع وسبعين وستمائة ملتقيه
لنفسه بواحين حماها الله عن العاهات
والسنين ومتعه به وبامثاله بمحمد وآله هـ

انتسخت وانا هذه المجلدة
ايضا بتوفيق واهب العقل
جل جلاله وعم نواله في خدمة
المولى المعظم الامام الاعظم
نجم الملة والدين فخر الاسلام
والمسلمين ابا عبد الله الحسن بن
علي الكطري ادام الله ظلاله
جلالا في اواسط صفر ختم بخير
والظفر سنة سبع وسبعين وستمائة في
دفتر [illegible] اضعف [illegible] حرسها الله
تعالى بالنعم والعمارة

من نفثات كاتبها اعانه الله سبحانه علي بن ابي [illegible] محمد [illegible]

يقول ويبكي من نواي كريم • اهم عند نائبات الزمان لئيم •
اتتركني وحدي وتغدو مسافرا • الى حيث يثنوبك فيه نعيم •
وقد كنت من عجزي فطيما وراضعا • الى ان تجلى الغصن وهو عميم •
فقلت واجفاني ترقرق عبرة • يضاع لديها الدر وهو يتيم •
فراق واشفاق وفقر وعطلة • واعراض مأمول فكيف اقيم •

نسخه حداد الكاتب منقوله من خط جدّة المولى [illegible]

[illegible] الرومي قدّس الله روحه ونوّر ضريحه •

انا فقير المبارك جمال الدين علي بن تاج الدين محمود بن [illegible]

القاضي ليلة الاثنين حين نصف السدس من الليل [illegible]

الحمي الاصل

من شهر الله الاصب رجب عمت بركته واول ليلة من [illegible]

ثلث وخمسين وستمائة هجرية ه تعلقته من خط [illegible]

حرفا فحرفا • والحمد لله [illegible]

انا [illegible] على محمد [illegible] عفى الله [illegible]

[illegible] بستی [illegible] ای دوست • [illegible]

[illegible] جام کان چه معنی • نهان شد [illegible]

[illegible] محرّم [illegible] کانی • خواست [illegible]

[illegible] پاک معصوم • که در این [illegible]

[illegible] فوق • [illegible]

[illegible] احوال • [illegible]

وله

ای الدنیا [illegible] • [illegible]

ولیس [illegible] صلاح • [illegible]

258

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على اولا[ء] النعم الظاهرة وافاض علينا من
اياديه البا[هـ]رة والصلوة على افضل البشر محمد العربي صاحب الايات الزاهرة
والمعجزات القاصمة القاهرة وعلى آله واصحابه ارباب الانفس العلية الطاهرة
صلوة يديمها الامداد المتكاثر المتواتر في الدنيا والآخرة وبعد
فقد وفق الاعز الاكرم الانجب من عشيرة وطن كيدي جال الدين علي المكنى بابي منصور
جعله الله ممن يقتدي به في الملة الزهرا ويرجع اليه في احكام الشريعة الغرا آ
وانه في رضاه ومعنيه وابتغاه بعد مضي خمس ساعات من ليلة الخميس
الرابع والعشرين من شوال سنة ... بجمع همته سلطانه كله والعبد
الى الله ... محمود بن علي بن محمود الحمصي المشتهر بالتاج الكراني ... عامله بلطفه

كتابه العبد الفقير محمد بن العبد المؤمن بن خواجه علي

كتابه العبد الفقير محمد بن عبد المؤمن بن خواجه علي
بالصحة في سوم الخميس

فائدة مذكورة في [illegible] ابن حقوبة رحمه الله

لا يصح [illegible] التاليف في اكثر من ثلثة [illegible] [illegible] وجل لله تعالى [illegible]

من ثلثة اجزآء وفي الوسط تاليفان لا يصح التفريق بينه وبين احد الطرفين [illegible] فان صح ذلك

يقتضي وجود التاليف من وجه وعدمه من وجه آخر [illegible] ان يقال اذ [illegible] [illegible]

تفرق عن الطرف الآخر فيقتضي عدمه اذا انقطع الجسم [illegible] ان [illegible] اجزآئه

[illegible] [illegible]

[illegible] دامنت [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] جان [illegible]

[illegible] انديشه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] از [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

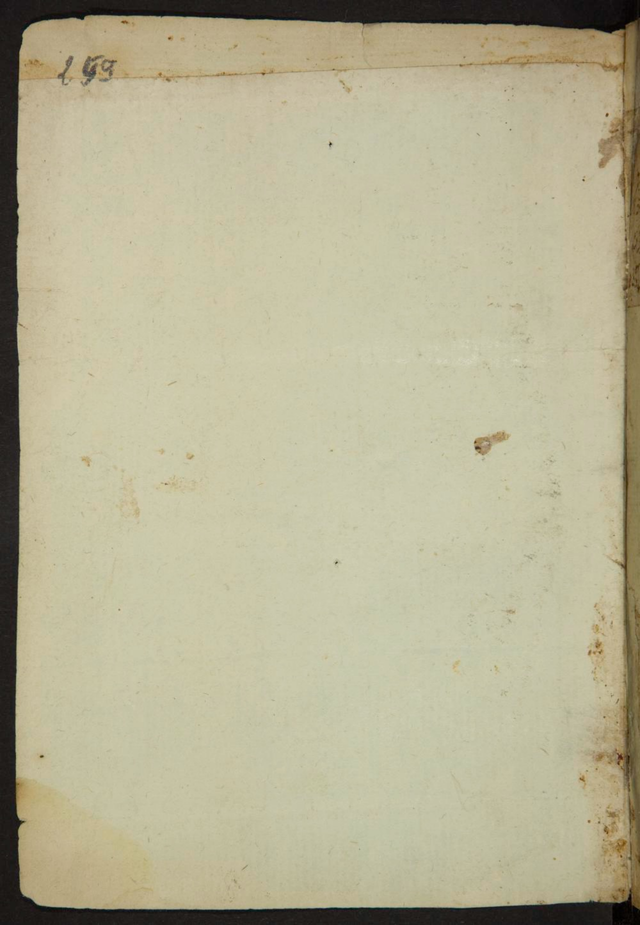
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

دل [illegible] [illegible] [illegible] چشم [illegible]

[illegible] همان از [illegible]

[illegible] گلستان [illegible]

[illegible]

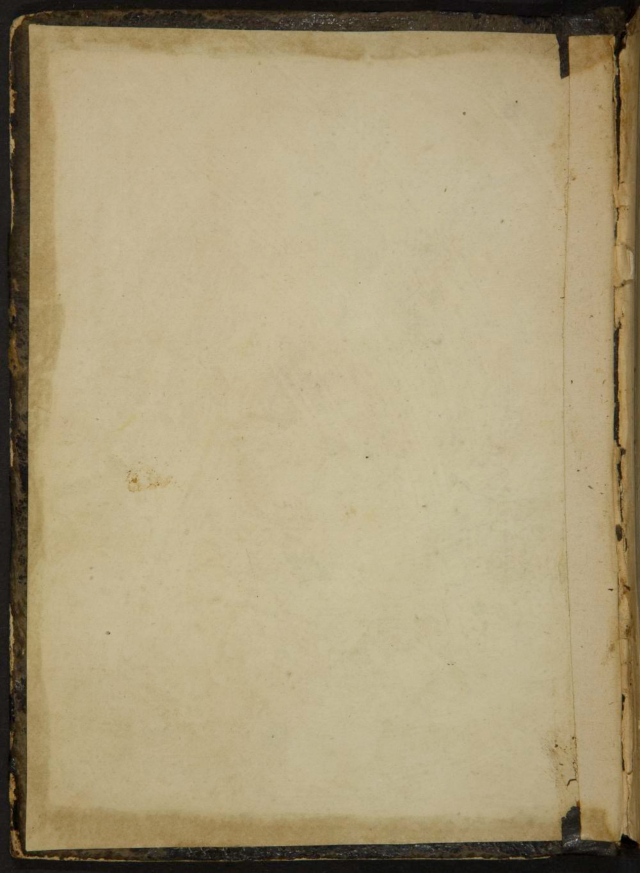


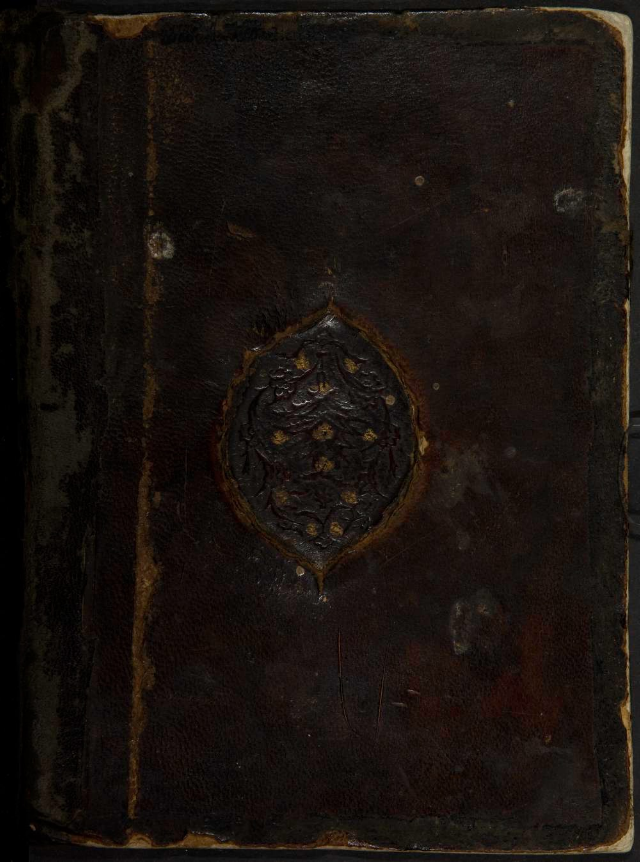
بجنه تو

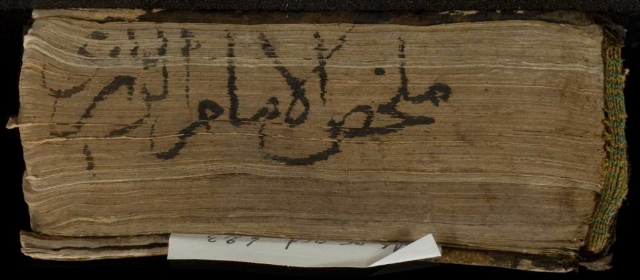
حالا بغداده برج اولیاده سید عبدالله افندی زاده

فضیلتلو سماحتلو عطوفتلو افندم سلطانم فخری

افندی حضرتلرینه وصول بوله












Ar
s. orient.
Oct. 623

